

شرح الإمام العلامة الشيخ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)
على ألفية الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢ هـ)

شرح الإمام العلامة الشيخ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)
على ألفية الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢ هـ)

تحقيق وتعليق وتوضيح

أ.د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي العراقي
جامعة العلوم الإسلامية العالمية / عمان - الأردن

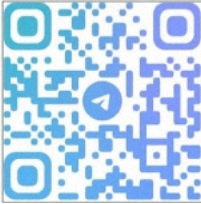
الجزء الأول



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ

شرح الإمام العلامة الشيخ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)

على ألفية الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢ هـ)

- رحمهما الله تعالى -



- ◊ الطبعة الأولى: ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م
- ◊ عنوان الكتاب: البهجة المرضية في شرح الألفية
- ◊ اسم المؤلف: جلال الدين السيوطي
- ◊ قياس القطع ٢٤×١٧
- ◊ عدد صفحات الكتاب: ٩٧٢
- ◊ الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨-٦٠٥-٨٠٧٠٢-٧-١ isbn:



مؤسسة البصائر للدراسات والنشر

العراق - بغداد تركيا - إسطنبول

Elbasayir Bilim ve Eğitim hizmetleri limited şirketi

Akşemsettin Mah. Ocaklı sok. No:4 Kat:1

Fatih - İstanbul - türkiye

Info@albesair.com

Www.albesair.com

Phone: 00902125340051

Mob: 00905523666410

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو ترجمته، إلى أي لغة أخرى دون إذن خطي سابق من الناشر.

Stored in retrieval system or, All right reserved. No part of this book may be reproduced transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the publisher.

Basım /Cilt: Step Ajans Matbaa Ltd.Şti.

Göztepe Mah. Bosna Cad. No: 11 Bağcılar /İSTANBUL

Tel: (212) 4 4 6 8 8 4 6 / Sertifika No: 4 5 5 2 2

البَهْجَةُ الْمَرَضِيَّةُ

فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ

شرح الإمام العلامة الشيخ جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)
على ألفية الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢ هـ)
- رحمهما الله تعالى -

تحقيق وتعليق وتوضيح

الأستاذ الدكتور

عبد الملك عبد الرحمن السعدي العراقي

جامعة العلوم الإسلامية العالمية / عمان - الأردن



الجزء الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير



«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

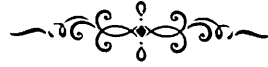
فإن كان شكر الناس من شكر الله؛ فإني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لطالبي وولدي الروحي: (الدكتور علي أحمد خضر السورجي) من شمال العراق، الذي لازمني سنين طويلة، وقرأ عليَّ المنقول والمعقول، وحصل مني على الإجازة التقليدية التي تمنح لأهل العلم.

وذلك لمساعدتي في الطبع البدائي لما أكتب، ومتابعة تراجم بعض الأعلام المذكورة في الشرح.

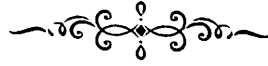
فله من الله المثوبة، ومني الشكر والعرفان.

المحقق





الإهداء



إلى الشاعر والأديب الكبير .

إلى النحوي الصرفي البلاغي من أفاد بعلمه الغزير .

إلى ذلك الثائر النسيب ، من ثابر في مدرسة سامراء يدرس طلابه ما
منحه الله من تراث عربي وفير .

ذلك العالم الفاضل السيد الشيخ عبد الوهاب بن حسن البدري السامرائي .

أهدي إلى روحه الطاهرة هذا الجهد المتواضع ؛ لأنني أفدت من تلميذيه
وأجازني الإجازة العالمية ، فإنه أول سندها بعد أستاذي وهما :

الأول : شيخ الختام والعظام الشيخ عبد الكريم الدبان التكريتي .

والثاني : شيخ الصبا من لازمته مدة طويلة من السنين والأيام الشيخ عبد

العزیز سالم السامرائي .

رحم الله الجميع وحشرهم مع سيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام .

إنه سميع مجيب

المحقق

تلميذ تلميذيه



مقدمة المحقق



الحمد لله الذي فضل أمة محمد (ﷺ) على جميع الأمم، وفضل الأمة العربية وجعل نبيها عربياً، وكتابه عربياً ولغة أهل الجنة عربية.

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد وهو سيد العباد، وعلى آله وأصحابه الذين نشروا دينه بين العباد.

أما بعد: فإن شرح البهجة المرضية أو النهجة المرضية للإمام جلال الدين السيوطي من الشروح الموجزة لشرح ألفية ابن مالك، وسبب إيجازها؛ لأجل أن يحتويها طالب علمي النحو والصرف في بداية طلبه، ومن ثم يتوسع في شروحيها الموسعة.

وقد تناولها البعض بوضع هوامش له.

وهذا الإيجاز جعل في عبارته غموضاً في المعنى المراد منه.

ومن أسباب الغموض: كثرة الضمائر والجملة المعترضة، وبعد الخبر عن المبتدأ، أو جواب الشرط عن فعله.

وإني درست هذا الشرح على أستاذنا وشيخنا العلامة الشيخ (عبد العزيز سالم السامرائي) - رَحِمَهُ اللهُ - وبفضل الله إني درّسته عدة مرات لدفعات من طلاب العلم.

وقد شاء الله أن يلهمني أن أقوم بوضع هوامش لأجل إيضاح ما يراد بهذه العبارة، وذلك الضمير، وأين المبتدأ، وأين خبره، موضحاً ذلك بالأمثلة، ووضعت جداول إيضاحية لبعض المواضع.

أرجو أن أكون قد وفقت لذلك ، وأن ينفع به طلاب العلم ، وأن يرزقني الإخلاص في الألفاظ والأعمال والكتابة .

وقد: جعلته من مقدمة ذكر فيها ترجمة ابن مالك ، وترجمة السيوطي ، والتعريف بمتن الألفية ، والتعريف بالنسخ المخطوطة التي اعتمدها ، ثم بدأت بتحقيق وتوضيح النص ، وجعلته من قسمين:

الأول - هو قسم النحو .

الثاني - هو قسم التصريف .

فله الحمد وبه التوفيق .

المحقق



أولاً: ترجمة ابن مالك



أ- اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله جمال الدين، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبّاني، يكنى بـ (أبي عبد الله)، ويلقب بـ (جمال الدين) والمعروف بـ (ابن مالك)، الإمام النحوي الأستاذ إمام زمانه في العربية^(١).

ب- مولده:

ولد ابن مالك في (جَيّان) - بفتح الجيم وتشديد الياء - وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة (٦٠٠ هـ)، وقيل: سنة (٦٠١ هـ)، وقيل: سنة (٥٩٧ هـ)، وقيل: سنة (٥٩٨ هـ)^(٢).

ج- دراسته بالأندلس:

بدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم كما جرت عليه عادة طلاب العلم، واستتبع ذلك دراسة القراءات وحفظ ما تيسر له من المتون المختلفة، ولا سيما متون النحو واللغة^(٣).

د- رحلاته:

ولد ابن مالك في الأندلس وشبَّ فيها، ولم تكن فيها الأحوال السياسية

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجوزي: ٢ / ١٨٠.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجوزي: ٢ / ١٨١.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجوزي: ٢ / ١٨٢.

مستقرة، فقد كان الصراع على أشده بين المسلمين والإفرنج، تبع ذلك تساقط البلاد الإسلامية بعد حروب طاحنة كانت الدولة فيها للإفرنج على من عاصرهم من ملوك الموحدين، وعلى رأسهم (الناصر بن يعقوب) الذي ولي الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ.

لذا يمكن القول: بأن تلك الفتن والاضطرابات السياسية كانت من بين أسباب ارتحال ابن مالك إلى المشرق، كما أن الرغبة في زيارة الديار المقدسة، والشغف بمشاهدة مواقع التنزيل، ومصدر إشعاع الحضارة الإسلامية، أمور تستحث طلاب العلم عامة فضلاً عن ابن مالك.

فيرحل إلى المشرق، ويؤدي فريضة الحج، ثم يلحق بالشام، بيد أن الأحوال السياسية فيه لم تكن بأسعد حالاً ولا أهدأ بالاً من بلاد الأندلس، فقد كانت البلاد الشامية في فتن وحروب دامية بين الصليبيين والتتار من جهة، وبين الدولة الأيوبية التي دب الخلاف فيها بعد موت صلاح الدين بسبب النزاع بين أبنائه الثلاثة وأخيه على السلطة من جهة أخرى.

ثم إنه قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب فنزل فيها وفي حماة، وأخذ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق مستوطناً^(١).

٥- تأثير السفر عليه:

قد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكي المذهب؛ وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد، فلما استوطن

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجوزي: ٢ / ١٨٢، ومقدمة تحقيق د. محمد بن عوضلكتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٩ / ١.

المشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي.

أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصفدي وعساكر والسيوطي عنه: "إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي".
وزاد ابن العماد: "حسن الخلق"، ولا غرابة في ذلك، فإن الهجرة من أكبر عوامل التأثير والتأثر^(١).

و- شيوخه:

- ١- ثابت بن حيان، أخذ منه النحو والقراءات.
- ٢- أبو علي الشلوبين، حضر عنده نحو عشرين يوماً.
- ٣- ابن أبي الصقر، له رواية عنه.
- ٤- أبو الحسن عليّ بن محمد السخاوي، سمع بدمشق منه.
- ٥- ابن يعيش الحلبي.
- ٦- ابن عمرو - تلميذ ابن يعيش - جالسه بحلب.
- ٧- أبو صادق الحسن بن صادق المصري.
- ٨- أبو الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وغيرهم^(٢).

ز- تلاميذه:

- تتلمذ على ابن مالك خلق كثيرون، فممن تلقى عنه:
- ١- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناظم، وقد شرح ألفية والده.
 - ٢- القاضي شرف الدين أبو القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهني الشهير بابن البارزي.

(١) مقدمة تحقيق د. محمد بن عوض لكتاب إرشاد السالك: ٢١ / ١.
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجوزي: ٢ / ١٨٣، ومقدمة تحقيق د. محمد بن عوض لكتاب إرشاد السالك: ١٠ / ١.

- ٣- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب .
- ٤- الشمس بن أبي الفتح البعلي .
- ٥- البدر بن جماعة .
- ٦- العلاء بن العطار ، وخلق كثير^(١) .

ع- صفاته:

- ١- الاعتداد في الفرق بين الزاي والضاد .
- ٢- أجوبة على أسئلة جمال الدين اليميني في النحو .
- ٣- أرجوزة في الخط .
- ٤- أرجوزة في المثلثات .
- ٥- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .
- ٦- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .
- ٧- إعراب مشكل القرآن .
- ٨- الإعلام بمثلث الكلام .
- ٩- أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد .
- ١٠- إكمال الإعلام في تثليث الكلام .
- ١١- إكمال العمدة وشرحه .
- ١٢- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة .
- ١٣- الألفية ، أو الخلاصة .
- ١٤- إيجاز التعريف في علم التصريف ، وقد شرحه هو بنفسه .
- ١٥- بيان ما فيه لغات ثلاث أو أكثر .

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجوزي: ٢ / ١٨٤ ، ومقدمة تحقيق د . محمد بن عوض لكتاب إرشاد السالك: ١ / ١١ .

- ١٦- تحفة المودود في المقصور والمدود، وقد شرحه هو بنفسه .
- ١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وقد شرحه هو بنفسه .
- ١٨- تنبيهات ابن مالك .
- ١٩- ثلاثيات الأفعال .
- ٢٠- حوز المعاني في اختصار حرز الأماني .
- ٢١- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل للزمخشري .
- ٢٢- سبك المنظوم وفك المختوم .
- ٢٣- شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته .
- ٢٤- شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .
- ٢٥- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وقد شرحه هو بنفسه .
- ٢٦- شرح الجزولية .
- ٢٧- الكافية الشافية، وقد نظمها ثم شرحها .
- ٢٨- لامية الأفعال، وقد شرحه هو بنفسه .
- ٢٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .
- ٣٠- الضرب في معرفة لسان العرب .
- ٣١- العروض .
- ٣٢- فتاوى ابن مالك، جمعها بعض طلبته .
- ٣٣- الفوائد النحوية والمقاصد المحوية، وله نظم الفوائد .
- ٣٤- القصيدة الدالية المالكية في القراءات السبع .
- ٣٥- قصيدة في الأسماء المؤنثة .
- ٣٦- المقدمة الأسدية، وضعها باسم ابنه الثاني محمد المعروف بالأسد .
- ٣٧- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء .
- ٣٨- المؤصل في نظم المفصل .

- ٣٩- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز .
٤٠- وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال^(١) .

ط- وفاته:

توفي ابن مالك بدمشق سنة (٦٧٢ هـ) باتفاق المترجمين له، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بتربة ابن جعوان^(٢) .



(١) مقدمة تحقيق شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٧ .
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجوزي: ٢ / ١٨٤، ومقدمة تحقيق د. محمد بن عوض لكتاب إرشاد السالك: ١ / ١٢ .

ثانياً: ترجمة جلال الدين السيوطي



أ- اسمه ومولده:

عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيرى الأسيوطي .
ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة (٨٤٩هـ)^(١).

ب- نسبه ولقبه:

وينتهي نسبه إلى أسرة فارسية، وكانت هذه الأسرة تعيش قبل قدومها إلى مصر في حي الخضيرية في الجانب الشرقي من بغداد واستقر بها المقام في أسيوط قبل مولد السيوطي .

إلا أن السيوطي ينفي عنه هذه السنة العجمية فيقول: "ووالدي من خيار العرب؛ لأنه من سلالة الصحابة".

وأما أمه فهي عجمية وأن أصلها من الجركس، وقد ذكر بعض المترجمين أنها أم ولد تركية^(٢).

ونسب إلى (الأسيوطي) أو (السيوطي) - بضم أوله والتحتية وسكون

(١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي: ١ / ٣٣٥.

(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي: ١ / ٣٣٦، ومقدمة

تحقيق د. أنيس بن أحمد لكتاب البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: ١ / ٥٧.

السين - هي نسبة إلى مدينة (أسيوط)، تقع غربي النيل في صعيد مصر، وهي أكبر مدن الصعيد.

وكان أحد أجداده قد بنى بها مدرسة وأوقف عليها أوقافاً، وبها ولد الكمال أبو الجلال، فنسب الجلال إليها^(١).

وأما (الخضيري) فإلى محلة ببغداد في الجانب الشرقي، وكأنها المحلة التي يسمونها الآن (الخضيرية) مجاورة مشهد الإمام أبي حنيفة، وتعرف بسوق خضير، وهي على صورة المصغر، ولعلّ أحد أجداده كان منها^(٢).

وأجداد السيوطي أهل علم ورياسة ووجاهة، وأبوه من فقهاء الشافعية توفي سنة (٨٥٥هـ) وكان ابنه الجلال ابن خمس سنوات وسبعة أشهر، وكان قد وصل في حفظ القرآن إلى سورة التحريم^(٣).

وكان يلقب: بابن الكتب أيضاً؛ لأن أباه أمر أمه - وكانت أم ولد له - أن تأتيه بكتاب من بين الكتب، فذهبت لتأتي به فجأها المخاض وهي بين الكتب، فوضعت بينهما^(٤).

نشأ الجلال يتيماً، وكان العلامة الكمال بن الهمام الحنفي صاحب (فتح القدير) ومدرس الفقه بالمدرسة الشيخونية أحد الأوصياء عليه^(٥).

ج - شيوخه:

١ - سراج الدين البلقيني.

- (١) مقدمة تحقيق عبد اللطيف لكتاب الراوي تدريب، السيوطي: ١٠.
- (٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي: ١ / ٣٣٧.
- (٣) مقدمة تحقيق عبد اللطيف لكتاب الراوي تدريب، السيوطي: ١١.
- (٤) مقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: ١ / ٥٧.
- (٥) مقدمة تحقيق عبد اللطيف لكتاب الراوي تدريب، السيوطي: ١٠.

- ٢- والده علم الدين .
- ٣- شهاب الدين الشارمساحي .
- ٤- الشرف المناوي أبو زكريا يحيى بن محمد .
- ٥- تقي الدين الشمسي الحنفي .
- ٦- محيي الدين محمد بن سليمان الرومي الكافيجي .
- ٧- سيف الدين الحنفي .
- ٨- الجلال المحلي الشافعي .
- ٩- العز الكناني أحمد بن إبراهيم الحنبلي .
- ١٠- الزين العقبي .
- ١١- البرهان إبراهيم بن عمر البقاعي الشافعي .
- ١٢- الشمس السيرامي .
- ١٣- الشمس المرزباني .
- ١٤- المجد بن السباع .
- ١٥- عبد العزيز الوفائي .
- ١٦- محمد بن إبراهيم الدواني الرومي .

هذا وقد ذكر السيوطي عدد شيوخه في كتابه حسن المحاضرة فقال:
 "وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازةً فكثير أوردتهم في المعجم الذي
 جمعتهم فيه وعدتهم نحو مائة وخمسين"^(١).

١- تلاميذه:

ومن أبرز تلاميذ السيوطي وأشهرهم:

- ١- شمس الدين أبو الحسن محمد بن علي الداودي .

(١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي: ١ / ٣٣٧.

- ٢- شمس الدين محمد بن علي بن طولون .
- ٣- الحافظ شمس الدين محمد بن يوسف الشامي الصالحي الدمشقي .
- ٤- محمد بن أحمد بن إياس .
- ٥- الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العلقمي .
- ٦- عبد القاهر بن محمد الشاذلي المصري الشافعي ، وغيرهم كثير^(١) .

٥- رحلاته:

رحل إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، وبلاد التكرور^(٢)، وجاب مدن مصر، فتجده قد رحل إلى الفيوم، والإسكندرية، ودمياط، والمحلة، ونحوها، وكتب عن جماعة: كالمحيوي بن السفيه، ثم سافر إلى مكة من البحر في ربيع الآخر سنة (٨٦٩ هـ)، فحج وشرب من ماء زمزم لأمر منها: أن يصل في الفقه إلى مرتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى مرتبة الحافظ ابن حجر^(٣).

و- المناصب التي تولاهما:

السيوطي - رحمه الله تعالى - فضل منصباً يكون فيه قريباً من العلم

- (١) مقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: ١ / ٥٧ .
- (٢) تكرر: برائين مهملتين، بلاد تنسب إلى قبيلة من السودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه بالزنوج، وكان كثير منهم يعيش بين نهر النيجر وبحيرة تشاد، وخاصة في (سكو)، وقد كانت بلاد التكرور إقليمياً واسعاً يحتوي على البلاد التالية: مالي، والسنغال، وفولتا، والنيجر، وساحل العاج، وتوجو، وداهومي .
- ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٢ / ٣٨، ومقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر: ١ / ٥٧ .
- (٣) مقدمة تحقيق عبد اللطيف لكتاب الراوي تدریب، السيوطي: ٨ .

والتعليم، فلم يجد إلا التدريس والإفتاء، ولذلك نجده تقلب في مناصب عديدة أغلبها كان (التدريس) ولكن حينما بلغ الأمر إلى المنافسة وإلى الحسد وإلى القيل والقال في شأن هذه المناصب، ترك السيوطي كل ذلك، وانصرف للتأليف والتصنيف.

- ١- أول منصب تولاه السيوطي هو: أنه أجاز بتدريس العربية في مستهل عام (٨٦٦ هـ)، والذي أجازته هو شيخه تقي الدين الشمني.
- ٢- ثم تولى وظيفة التدريس بـ (الجامع الشبخوني) وقد ورثها عن والده، وقرر له ذلك الشيخ علم الدين البلقيني، وحضر تصديره الذي ألقاه عند تعيينه وجلسه، وذلك سنة (٨٦٧ هـ)^(١).
- ٣- ورث عن والده وظيفة التدريس بـ (الجامع الطولوني) الذي ابتدأ إملأه الحديث فيه، وذلك سنة (١٤٦٧ هـ)^(٢).
- ٤- توليه مشيخة التصوف بتربة برقوق نائب الشام التي بباب القرافة.
- ٥- تولى تدريس الحديث بالشيخونية بعد وفاة الشيخ فخر الدين المقسمي^(٣).

-
- (١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي: ١ / ٣٣٨، ومقدمة تحقيق د. أنيس ابن أحمد البحر الذي زخر: ١ / ٥٧.
 - (٢) الجامع الطولوني: هو جامع الأمير أحمد بن طولون بناه سنة ثلاث وستين ومائتين وهو موجود بالقاهرة اليوم.
ينظر: خطط، المقرئزي: ٢ / ٢٦٥، ومقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر: ١ / ٥٨.
 - (٣) الشيخونية: هي إحدى المدارس الكبيرة بالقاهرة، وقد كان تولي السيوطي لها أيام السلطان المملوكي الأشرف برسباي.
ينظر: خطط، المقرئزي: ٢ / ٢٦٥، ومقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر: ١ / ٥٦.

٦- تولى مشيخة الخانقاه البيرسية بعد وفاة الشيخ (جلال البكري) سنة (١٨٩١ هـ)، وبقي بها إلى سنة (٩٠٦ هـ)، ثم عزل منها^(١).

٧- ولما تولى السلطان الغوري الحكم سأل السيوطي أن يكون شيخ مدرسته التي بناها فلم يقبل، فسأله أن يرتب له مرتباً معيناً فلم يقبل، فسأله أن يعيده إلى مشيخة البيرسية، رفض السيوطي كل ذلك، وكان إذا احتاج شيئاً باع بعض كتبه واعتاش بثمره، وبقي السيوطي ملازماً بيته معتزلاً الناس إلى أن مات، وكان الأمراء والأغنياء يزورونه، ويعرضون عليه الأموال، فيردها عليهم ولا يقبلها منهم^(٢).

ز- مصنفاته:

وقد بلغت مؤلفات السيوطي نحو ثلاثمائة مؤلف، وقيل: خمسمائة، وقيل: ستمائة، ما بين كبير في مجلد ومجلدات، وصغير في كراس وكراريس، منها:

- ١- الدر المنثور في التفسير بالمأثور.
- ٢- أسباب النزول.
- ٣- الإتيقان في علوم القرآن.
- ٤- الأشباه والنظائر.
- ٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع.
- ٦- جمع الجوامع (في علم النحو).

(١) البيرسية: بالقاهرة، بناها الملك المظفر ركن الدين بيبرس.
ينظر: خطط، المقرئ: ٢ / ٢٦٥، ومقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر: ٥٧ / ١.

(٢) مقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر: ١ / ٨٦.

- ٧- الجامع الكبير (في علم الحديث).
- ٨- حسن المحاضرة.
- ٩- عين الإصابة في معرفة الصحابة.
- ١٠- در الصحابة فيمن دخل مصر من الصحابة.
- ١١- إسعاف المبطل برجال الموطأ.
- ١٢- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، وغيرها^(١).

ع- وفاته:

لما بلغ السيوطي أربعين سنة من عمره أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والاشتغال به صرفاً، والإعراض عن الدنيا وأهلها، كأنه لم يعرف أحداً منهم، وشرع في تحرير مؤلفاته، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه: (التنفيس).

وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات، لم يفتح طاقات بيته التي على النيل.

وقد أصيب في آخر عمره بمرض شديد، وهو ورم في ذراعه الأيسر، توفي على إثره، وكانت وفاته - رحمته - في سحر ليلة الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى، سنة إحدى عشر وتسعمائة (٩١١هـ)، في منزله بروضة المقياس، وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة، وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوماً، وحضر جنازته خلق عظيم، ودفن في قبر والده، في حوش قوصون، خارج باب القرافة، المعروف اليوم عند العامة: بـ: بوابة السيدة عائشة.

(١) مقدمة تحقيق عبد اللطيف لكتاب الراوي تدريب، السيوطي: ٦ و ٧.

رحم الله السيوطي^(١).

(١) مقدمة تحقيق د. أنيس بن أحمد البحر الذي زخر: ١/١٦ و ٢٦.

ثالثاً: ألفية ابن مالك



أ- لفظ ألفية:

لفظ منسوب إليه وهو الألف، ويميل إليه العرب من قديم في عطاياهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلوم، وشاع هذا النوع من التأليف في آخر القرن السادس الهجري وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة؛ حفظاً لقواعدها وتسهيلاً للطالبين في حفظ ضوابطها، مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

ب- الألفيات في النحو:

تقدم ابن مالك في عمل ألفية نحوية ابن معطي، ثم جاء ابن مالك فنظم ألفيته هذه، وفيها قال: (فائقة ألفية ابن معطي)، وتمتاز ألفية ابن مالك عن ألفية ابن معطي بما يأتي:

١- أنها من بحر واحد: هو كامل الرجز، وتلك من السريع والرجز.

٢- أنها أكثر أحكاماً منها.

وفي فهرس كشف الظنون لمادة ألفية: لم نجد أسبق من ألفية ابن معطي، ثم تليها ألفية ابن مالك، ثم تابعت المنظومات التي بهذا الاسم.

وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيراً، وقال في أولها: (فائقة

ألفية ابن مالك)، اختصرها في ستمائة (٦٠٠) بيت، ثم أضاف عليها أربعمائة

(٤٠٠) أخرى لتكون هي الأخرى ألف بيت.

وللأجهوري المالكي ألفية أيضاً، زاد فيها على ألفية السيوطي، وقال في أولها: (فائقة ألفية السيوطي).

والواقع الذي ينبغي قوله: إن ألفية ابن مالك هي التي كتب لها القبول، وعمّ الانتفاع بها، فهي مراد لكل مريد العربية وقواعدها، وهي التي تناولها كثير من العلماء بالشرح والحواشي والتعليق.

ج- نبذة عن الألفية:

الألفية في النحو: هي مقدمة مشهورة في ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية وسماها (الخلاصة في علمي النحو والتصريف)، أخذها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها في أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء أحياناً، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص؛ حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية؛ لأنها ألف بيت في الرجز أولها:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ * أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

وقد نشرها كثيرون، وترجمها المستشرق (بنتو) إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربي في الأستانة سنة (١٨٨٧م)، وقد شرحها الكثير من النحاة، أبرزوا معانيها وأظهروا محاسنها.

د- شروحها:

١- شرح ابن مالك صاحب الألفية، وقد شرحها هو بنفسه، قال الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام في ترجمة ابن مالك: "وله الخلاصة وشرحها والله أعلم" (١).

(١) تاريخ الإسلام، الذهبي: ١٥ / ٢٥٠.

٢- شرح الألفية لولده بدر الدين، المتوفى سنة (٦٨٦ هـ)، وهو شرح منفتح، وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده في بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية، فرغ من تأليفه في محرم سنة (٦٧٦ هـ)، وعلى هذا الشرح عدة حواشي منها:

- حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني المتوفى سنة (٨١٩ هـ).

- حاشية للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥ هـ).

- حاشية للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٨ هـ) سماها (الدرر السنية).

- حاشية للقاضي تقي الدين بن عبد القادر التميمي المتوفى سنة (١٠٠٥ هـ)، جمع فيه أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم.

- حاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي جردها الشيخ محمد الشوبري الشافعي المتوفى سنة (١٠٦٩ هـ).

- التعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ)، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها (المشرف على ابن المصنف).

٣- شرح للشيخ محمد أبي الفتح أبي الفضل الحنبلي النحوي المتوفى سنة (٧٠٩ هـ).

٤- شرح للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزري المتوفى سنة (٧١١ هـ).

٥- شرح للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوي المتوفى سنة (٧٢١ هـ).

٦- شرح للعلامة أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) ولم يكمل هذا الشرح، سماه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك).

٧- شرح للعلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم النحوي المتوفى سنة (٧٤٩هـ).

٨- شرح للشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردى بن عمر بن أبي الفوارس بن علي الشافعي المشهور بابن الوردى المتوفى سنة (٧٤٩هـ).

٩- شرح للشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى سنة (٧٦٢هـ). قال السيوطي في طبقات النحاة: لم يكمله.

١٠- شرح للعلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي المتوفى سنة (٧٦٢هـ) سماه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ثم اشتهر بالتوضيح.

ومن الشروح عليه:

شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى النحوي الذي فرغ منه سنة (٨٩٠هـ)، وهو شرح عظيم ممزوج سماه (التصريح بمضمون التوضيح)، وذكر أنه رأى ابن هشام في منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشي على التوضيح تعليقات منها:

- حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة (٨١٩هـ).

- حاشية للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ).

- حاشية لسيف الدين محمد بن محمد البكتمري المتوفى في حدود سنة (٨٧٠هـ).

- حاشية لمحبي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السوري المالكي المتوفى سنة (٨٨٠هـ) سماه (رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك).

- حاشية لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي المتوفى في حدود سنة (٨٩٠هـ).

- حاشية للشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ).

- حاشية للعلامة ناصر الدين أبي عبد الله محمد اللقاني المالكي المتوفى سنة (٩٥٨هـ).

١١- شرح لأبي أمامة محمد بن عليّ الدكاكي المتوفى سنة (٧٦٣هـ).

١٢- شرح للعلامة محمد بن أحمد الأسنوي المتوفى سنة (٧٦٣هـ).

١٣- شرح لولد الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٦٥هـ) سماه: إرشاد السالك.

١٤- شرح للقاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي - من ولد عقيل بن أبي طالب -، المتوفى سنة (٧٦٩هـ)، وهو من الشروح المشهورة، وقد ترجم هذا

الشرح إلى الألمانية وطبع في برلين سنة (١٨٥٢م).

وعلى هذا الشرح حواشي:

- حاشية للعلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) سماها (السيف الصقيل).

- حاشية للعلامة أبي الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطي الحنفي المتوفى سنة (١١٦٩هـ).
- حاشية للعلامة الشيخ عطية بن عطية البرهاني الشافعي الشهير بالأجهوري، المتوفى سنة (١١٩٠هـ).
- حاشية للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديري الدمياطي الشافعي المشهور، سماها (التحفة الوفية على شرح ابن عقيل للألفية).
- حاشية للعلامة الشيخ محمد الخضري الدمياطي الشافعي المتوفى سنة (١٢٨٨هـ).
- ١٥- شرح للشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي المتوفى سنة (٧٧٧هـ)، ولم يكمله.
- ١٦- شرح للشيخ محمد شمس الدين بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردي المتوفى بالقاهرة سنة (٧٧٧هـ)، وقيل: وهو شرح حسن.
- ١٧- شرح للشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عليّ بن جابر الهواري الأندلسي المرسيني المالكي الضرير النحوي المتوفى سنة (٧٨٠هـ).
- ١٨- شرح للقاضي برهان الدين بن برهان بن عبد الله الحكري المصري المتوفى سنة (٧٨٠هـ).
- ١٩- شرح للإمام الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي المعروف بالشاطبي المتوفى سنة (٧٩٠هـ).
- ٢٠- شرح للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي المتوفى في حدود سنة (٨٠٠هـ).
- وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن محمد الأنصاري السعدي العبادي المالكي المتوفى سنة (٨٨٠هـ)، وحاشية للعلامة الملوي.

- ٢١- شرح للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي الشافعي المتوفى سنة (٨٠٢هـ) وسماه بـ (الدرة المضيئة).
- ٢٢- شرح للشيخ سراج الدين عمر بن عليّ الشهير بابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ).
- ٢٣- شرح للشيخ بهرام بن عبد الله الديري المالكي المتوفى سنة (٨٠٥هـ).
- ٢٤- شرح لمحمد بن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة (٨٠٨هـ) سماه (بلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة).
- ٢٥- شرح للقاضي جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمد الحموي المتوفى سنة (٨٠٩هـ).
- ٢٦- شرح للشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة (٨١٠هـ) ، مزج فيه المتن.
- ٢٧- شرح للقاضي أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسيني المتوفى في حدود سنة (٨١٥هـ).
- ٢٨- شرح للشيخ أبي عبد الله بن أحمد بن مرزوق التلمساني الصغير المتوفى سنة (٨٤٢هـ).
- ٢٩- شرح للشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة (٨٤٥هـ) شرحها نظماً.
- ٣٠- شرح للشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى في حدود سنة (٨٥٠هـ).
- ٣١- شرح للشيخ محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي المتوفى سنة (٨٥٣هـ).

٣٢- شرح للعلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة (٨٧٢هـ).

٣٣- شرح للعلامة زين الدين بن عبد الرحمن بن أبي برك الشهرير بابن العيني الحنفي المتوفى سنة (٨٩٣هـ) ، شرحها مزجاً.

٣٤- شرح للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغربي المالكي من علماء القرن التاسع الهجري ، وسمها (التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية).

٣٥- شرح للعلامة جلال الدين بن أبي بكر المعروف بالسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) الذي نحن بصدد تحقيقه ، وهو من الشروح المختصرة الممزوجة ، مكث في تأليفه سنتين سماه (البهجة المرضية) وعليه عدة حواشي منها حاشية لأبي طالب ، وكما له مختصر في الألفية في ستمائة بيت وثلاثين دقيقة وسماه (الوفية) ، وهو ما نحن بصدد تحقيقه .

٣٦- شرح للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي المتوفى سنة (٩١٨هـ).

٣٧- شرح للعلامة زين الدين أبي يحيى داود بن داود محمد المالكي على الألفية ، سماه (فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك).

٣٨- شرح لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي المتوفى سنة (٩٢٥هـ) ، سماه (الدرة السنية على شرح الألفية).

٣٩- شرح للعلامة نور الدين أبي علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة (٩٢٩هـ).

ومن الحواشي عليه:

- حاشية للعلامة أبي العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الشافعي الأزهري المتوفى سنة (٩٩٤هـ).

- حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفي المشهور بالأسقاطي المتوفى سنة (١١٦٩هـ) سماها (تنوير الحال ك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك).
- حاشية للعلامة العارف بالله شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحنفي الشافعي المصري المتوفى سنة (١١٩٠هـ).
- حاشية للعلامة أبي العرفان محمد بن علي المعروف بالصبان الشافعي الحنفي المتوفى سنة (١٢٠٦هـ).
- حاشية لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيش المعروف بالشيخ عيش المالكي المتوفى سنة (١٢٩٩هـ) سماها (هداية السالك).
- ٤٠- شرح للعلامة محمد بن أحمد الشربيني الشافعي المعروف بالخطيب المتوفى سنة (٩٧٧هـ) سماه (فتح الخالق المال ك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك).
- ٤١- شرح للشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضي الغزي المتوفى في حدود سنة (١٠٠٠هـ)، وله ثلاثة شروح منشور ومنظومان.
- ٤٢- شرح للشيخ أحمد بن علي المعروف بالسندوبي الشافعي من علماء القرن الحادي عشر الهجري، سماه (المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية).
- ٤٣- شرح للشيخ العلامة المختار بن بون وهي تقييدات كالشرح على ألفية ابن مالك.
- ٤٤- شرح للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوي الشافعي الأحدي.
- ٤٥- شرح للعلامة الشيخ عبد الرحمن حسين الإدكاوي من علماء القرن الثالث عشر، (الكواكب السنية).
- ٤٦- شرح للسيد أحمد بن السيد زيني دحلان، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ) سماه (الأزهار الزينية شرح متن الألفية).

٤٧- شرح الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري، سماه (الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية).

٤٨- شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن مكي بن أحمد المشهور بالسيوطي الجرجاوي الواعظ من علماء القرن الرابع عشر الهجري، سماه (غنية السالك على ألفية ابن مالك).

٥- إعراب الألفية:

وهناك كتب في إعراب الألفية:

١- كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي المتوفى سنة (٨٤٤هـ).

٢- كتاب للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ) سماه (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)^(١).

٦- شرح شواهد شروح الألفية:

وفي شرح شواهد شروح الألفية كتابان، كبير وصغير للشيخ أبي محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، سمي الكبير بالمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، وقد اشهر بالشواهد الكبرى، جمعها في شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن عقيل، ورمز إليها بالطاء (لابن الناظم) والقاف (لابن أم قاسم) والهاء (لابن هشام) والعين (لابن عقيل) وعدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون (١٢٩٤)، وفرغ من الشرح في شوال سنة (٨٠٦هـ).

(١) الكلام عن متن الألفية أغلبها هو منقل من مقدمة تحقيق عبد الرحمن سليمان لكتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٢-٥٩، ومن مقدمة الألفية ابن مالك لعبد الفتاح الصعيدي، وحسين يوسف موسى، المطبوعة لدار الكتب المصرية:

مواصفات النسخ المخطوطة للبهجة المرضية



□ مواصفات النسخة (أ):

- ١- عدد الأسطر سبعة عشر (١٧) سطراً.
- ٢- عدد الكلمات في كل سطر ما بين ثماني إلى إحدى عشرة (٨ - ١١) كلمة.
- ٣- هي أفضل النسخ من حيث:
 - أ- الوضوح.
 - ب- قليلة السقط.
- ٤- كتب بنوعين من الخط، حيث كتب من البداية إلى موضوع الإبدال تقريباً بخط، ومن الإبدال إلى النهاية بخط آخر.
- علماً أن الأسطر لم تتغير من تغير الخط إلا أن عدد كلمات الأسطر قد زاد إلى ما يقارب ثلاث عشرة (١٣) كلمة.
- ٥- عدد اللوحات: مائة وخمسة وثلاثون (١٣٥) لوحة.

□ مواصفات النسخة (ب):

- ١- عدد الأسطر تسعة عشر (١٩) سطراً.
- ٢- عدد الكلمات في كل سطر ما بين ثماني إلى إحدى عشرة (٨ - ١٢) كلمة.

٣- توجد في أطراف اللوحات حواشي كثيرة، كتبت بعضها منسوبة وبعض غير منسوبة.

٤- النسخة بأكملها كتبت بنوع خط واحد.

٥- لا بأس بوضوحها، إلا أنها ليست مثل النسخة (أ).

٦- عدد اللوحات: مائة واثنان وعشرون (١٢٢) لوحة.

□ مواصفات النسخة (ج):

١- عدد الأسطر واحد وثلاثون (٣١) سطراً.

٢- عدد الكلمات في كل سطر ما بين أربع عشرة إلى ثمانى عشرة (١٤ - ١٨) كلمة.

٣- المخطوط كله كتب بنوع خط واحد أيضاً.

٤- النسخة رديئة من حيث رداءة الخط، وكثرة السقط، والتداخل مع مخطوط آخر.

٥- عدد اللوحات: تسع وأربعون (٤٩) لوحة.

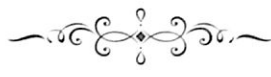
□ مواصفات النسخة (ط):

هي نسخة مطبوعة بهامش شرح ابن عقيل على الألفية نفسها.

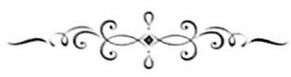
طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، بجوار سيدنا الحسين بمصر.

عدد الصفحات: (٢٠٣)

اللوحه الأولى من نسخة (ب) من كتاب البهجة المرضية



لوحة من نسخة (ب) من كتاب البهجة المرضية



اللوحة الذهبية من خطوط كذا

مسحة من الرزق فما يطول في شمس
 ولم ير غير من شمس قاتلة
 في سماءي محمد خير من اسما
 الى وينمو باجتنق واد افرج
 اليه اي انهم شمس في سائر
 ينزل في الفرس الاغرا شمس
 بلادته كما وبعين الاقوال
 يوم الغيرة من انار الوضوء
 والفتور والظاهري البرة
 هو المشرق في حديثه
 فان لم يكن تراه فانه يراك
 الصافي في رسومه
 بالشمس من الاماي الغضيبين
 معا وش الميرة لبع اليه
 الله صمد كل كسب
 وقد من الله نعمه
 على شمس في القوم
 على شمس في القوم
 في شمس في القوم
 في شمس في القوم

مسحة من الرزق فما يطول في شمس
 ولم ير غير من شمس قاتلة
 في سماءي محمد خير من اسما
 الى وينمو باجتنق واد افرج
 اليه اي انهم شمس في سائر
 ينزل في الفرس الاغرا شمس
 بلادته كما وبعين الاقوال
 يوم الغيرة من انار الوضوء
 والفتور والظاهري البرة
 هو المشرق في حديثه
 فان لم يكن تراه فانه يراك
 الصافي في رسومه
 بالشمس من الاماي الغضيبين
 معا وش الميرة لبع اليه
 الله صمد كل كسب
 وقد من الله نعمه
 على شمس في القوم
 على شمس في القوم
 في شمس في القوم
 في شمس في القوم

اللوحه الأولى من نسخة (ط) من كتاب البهجة المرضية



الصفحة الأولى من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم (أحمدك اللهم على نعمك وآلائك وأصلى وأسلم على محمد خاتم الأنبياء وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم
 لقائك) (أما بعد) فهذا شرح لطيف مزيج بالفيضان مالك. مهذب المفاد واضح السالك. معين مراد ناطقها. وهدي الطالقات لها
 إن ميلها حول لأختها منها ربح التحقير نفوح. وجامع السكتيل سبقه إليها غيره من النروح. وسيمته (بالهجة المرضية في شرح
 الألفية) وبالله أستعين انه خير معين قال الناظر (بسم الله الرحمن الرحيم) (قال محقق) الشيخ الامام أبو عبد الله جمال الدين
 محمد بن عبد الله (بن مالك) الطائي الأندلسي الجليلي الشافعي (أحمد في الله خير ممالك) أي اسمه بالجرل بطلاقة وأداءه لبعض ما يحث
 له والبراهم الجاهل لا الاخبار بأنه سيوحى (مصلية) كما الجواب داعيا بالصلواتي الرحمة (على النبي) هو انسان وأوصى إليه شرع ابن ابي
 يسلمه فان امر بذلك فرسول أيضا ولقد هو بالتقدمين الشوة أي الرفعة فغير تزيين التي صلى الله عليه وسلم على غيره ومن الخلق وبالجملة
 من البشر أي الجبروت التي صلى الله (٢) عليه وسلم محققين انه تعالى والركاب فيها محمد صلى الله عليه وسلم (المطفي) أي المختار من
 الناس كما قال النبي صلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم

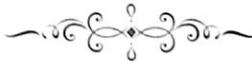
قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْسَدُ رَفَى اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
 مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصَلِّيًا وَأَلَيْهِ الْمُسْتَكِينِينَ تَرْفَعًا
 وَأَسْتَجِبُ اللَّهُ فِي الْفَيْسَةِ مَقَائِدُ النَّجْوَى بِهَا تَحْوِيَةٌ
 تَقْرُبُ الْأَفْئِدَى بِالْفَتْحِ مُوجِزٌ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بُوَعْدُ مُنْجِزٌ
 وَتَقْفُضِي رِضًا بِتَسْوِيرِ سَهْطٍ فَائِقَةُ الْفَيْسَةِ أَنْ مُمْتَلِي
 وَهُوَ يَسْبِقِي حَائِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ تَمَائِي أَلْبِيلَا

عليه وسلم في حديث رواه
 الترمذي وصححه أن الله
 اصطفى من أول آبراهيم
 اسمعيل كما اصطفى من ولد
 اسمعيل بن كنانة واصطفى
 من بني كنانة قريشًا واصطفى
 من قريش بني هاشم
 واصطفاني من بني هاشم
 وقال غير حديث رواه
 الطبراني أن الله اختار خلقه
 فاختار منهم بني آدم ثم
 اختار من آدم فاختار منهم
 العرب ثم اختار العرب
 فاختار منهم قريشًا ثم اختار
 قريشًا فاختار منهم بني
 هاشم ثم اختار بن هاشم
 فاختار من بني هاشم فاختار
 من بني هاشم (د) علي (آله)
 أي آثارهم المؤمنين من بني
 هاشم والاهل (الشركيين
 الشرفا) بفتح الشين

يا بني اسمعيل اليه وأستعين الله (في نظم أرجوزة (الفية) عدتها ألف بيتا وألفان بيتا على أن كل شطر بيتولا
 يقدح ذلك في لتسبة كقول النساوي اللبك إلى الفرد والمثنى كاسيا في (مقاصد النجوى) أي مهماته والمراد بالمرادف قولها علم العربية
 اعطى على ما يعرف به أو آخر السكك إعرابا أو بناء وما يعرف به ذواتها صفة واعتلالا لا ما يقابل التصريف (بها) أي هبة (عجوبة) أي مجموعة
 (قرب) هذه الألفية لأفهام الطالبيين (الأفصى) أي الأبهمن أو أمضى السائل في غير واضحاً (لفظ موجز) قليل الحروف حكاية
 في والباة السببية ولا يذوق في كون الإيجاز سببا لسهولة الفهم كما في رأيت عبد الله وأكرمته دون وأكرمته عبد الله ويجوز أن تكون بمعنى
 له ابن مجموعة (وتبسطة الجدل) يكون الدال المعجمة أي العطاء (يوعومنجز) أي سريع الوفاء والوفاء في الخبر والامعان في الشراذم
 في قرينة (وتقضي) بحسن الوجارة المقنضية لسهولة فهم (رضا) من فارمها بأن لا يترض عليها (بغير سخط) يشوهه (فائقة الفية)
 أي زكريا يحيى (بن مدني) بن عبد النور الزواوي الحنفي (د) لكن (هو يسبق) أي يسبقه إلى وضع كتابه وتقديم عصره
 جامع (تفضيلا) لتفضيل السابق شرفا وعرفا وهو أيضا (مستوجب ثناء الجليل) عليه لثناها بما الله والقدران



اللوحه الأخيرة من نسخة (ط) من كتاب البهجة المرضية



الرسالة التي فرغ منها على موهبة

(أ) هو قول مني جمع مختصر كسر الصاد (من الكافية) الشافية (الخلاصة) أي التفاوت بينها وترك كثيراً من الامثلة والحقائق
 وجعلنا استلزاماً لها حذراً ولذلك ما ذكرناه (كأنه انقضى) لاجل اقتضائه النظر أي الطبع (غير) لغير الطالبين (بالخصوص) بل
 أي فقر يحصل لبعضهم ذلك لا يحصل إلا بفعل ذلك الكافية لغيرها تصورها كثيراً من الناس فلا يشعرون بها فلا يحصل لهم حظ
 من رتبة المشاهدة الفخر من المال وقد قيل العلم حسوب من الرزق هذا ما ظهر في شرح هذا البيت من أروم من عرض (فاحمد)
 الله أشكره عبداً على قدم (معلماً) وسلاماً (على) محمد خيرتي أرسلنا إلى الناس ليدعواهم إلى دينهم وما العجزية
 (والتعز) جمع آخر وهو من الجليل الأبيض الجبوة عما أتتهم لثروهم على سائر الأمة غير من يستثنى من المعاهدتين الأخرى بين
 الحشر في غيره منها ويجوز أن يكون أراد بها ما أتته هو بعض الأقوال في (٢٠٣) وفي الحديث أتم العزم الجاهلون

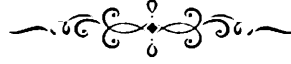
يوم القيامة من آثار
 الرضوخ (الكريم) جمع
 كريم أي النبي الأصول
 والتسوية والظاهر بها
 (البرية) جمع بارأي ذوي
 الاحسان وهو المفسر في
 حديث الصحيحين بأن
 تبيد الله كأنك تراء فان
 لم تكن تراء فانه والله
 (وصح) اسم جمع لصاحب
 يعني الصحاح وهو من
 اجتمع بالتي صلى الله
 عليه وسلم النبيين
 من الأئمة للمصلين
 غيرهم منها كما ورد
 في احاديث (الجزيرة) في
 الباء ويجوز التكسير
 في الصحاح قال و
 الاسم من قولك اختار
 الله تعالى يقال فلان خيرة
 الله من خلقه • وقد من
 الله تعالى يا كمال هيناً
 الشرح المراد مؤشراً من

أحصى من الكافية الخلاصة كما انقضى غيّر بلا خصائصه
 فأشهد الله مصلحاً على محمدٍ خير نبي أرسلا
 وآله أقر الكرام العزة وصغيره النبيين العزة

طبعة
 دار الكتب العلمية
 بيروت - لبنان

التحقيق والتبصيح بالوشى المحرر الدلائل هذا الفن مظهر القائل استعملنا الفكر فيها إذا ما ليل في جمع مختصر بأجزاء العبارة وخسر
 الكلام ما قبل يدل مستمداً في دفع الأبرار الفقت لأشارة لئيب أو لوال الألباب ناله التحول فربما خالف الصراح في بيان أو نأويل حكم أو
 طيل فحسبه من الاطلاع له ولا فهم سوا أو عدواً عن السبيل. وما ذرى أن فعلنا ذلك عمداً لغير وجه طيل. ووربما نقصت حرفاً أو زدته فسر
 فحسبه التي اختلا أو توضيحاً وكشفاً وما ذرى أن ذلك لسكتة بهمة تلمي عن نظره وخطي. فذلك قلت
 فاني نظام الدر والجواهر لأننا سرفانه أركة في وللخبيثات بأظهر وروض البهرن إذ استشكل • يبدوو بالانكار لا تسر
 فليس بالاشارة في كتابه فقدما في المصنف في أخصر فدرك مؤلفاً كأنه سبكه عسجلاً أو ذك منضج رزقي بان الشباب. وتيز عند الصدور
 لأولي الألباب. وقد قال ابن عباس رضي الله تعالى عنها ما أتى عالمنا إلا وهو شاب. فاطمة الذي هذا لما نأوما كنا انتهدي لولأن هذا ناله
 سائر رسل ربنا فإق وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً رضي الله سبحانه وتعالى عن أصحاب رسولنا محمد

عملي في التحقيق



- ١ . اعتمدت على ثلاث نسخ من المخطوطات ، رَمزْتُ إلى واحدة منها: بحرف (أ) ، والثانية (ب) ، والثالثة (ج) .
- ٢ . اعتمدتُ في نسخي لها على المخطوط ، وقابلتُ بقية النسخ ، وثَبِّتُ ما أراه مناسباً لسياق النص .
- ٣ . نسبتُ الآيات إلى سورها وأرقامها في السورة .
- ٤ . خَرَّجْتُ الأحاديث الواردة فيه مع بيان درجتها .
- ٥ . نسبتُ الشواهد والأشعار إلى قائلها ، وأكملتُ بقية البيت إذا كان ناقصاً .
- ٦ . وثَقَّتُ ما ينقله عن النحاة ، أو كتب النحو والصرف ؛ بذكر موضعها من المصادر بالجزء والصفحة .
- ٧ . جعلت لها عناوين إضافية فيما إذا اقتضى الأمر ، وجعلت ما أضعه أو أزيده أو ما أكمله من الشواهد بين معكوفين [] ، وكذا موضع الكلمة التي أراها زائدة .
- ٨ . ترجمت للأعلام الواردة فيه .
- ٩ . عَرَفْتُ بالمصادر التي اعتمدها الشارح .
- ١٠ . جعلت الشرح بأعلى الصفحة ، والهوامش والتعليقات تحت الخط .
- ١١ . ووضَّحتُ ما يحتاج إلى توضيح بالأمثلة والجداول .

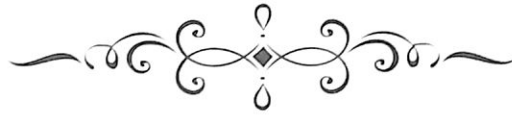
١٢. في الصرف عللتُ الكلمة التي لها أصل ، وتحولت إلى لفظ آخر .

١٣. طبع متن الألفية بالأخير كملحق للشرح .

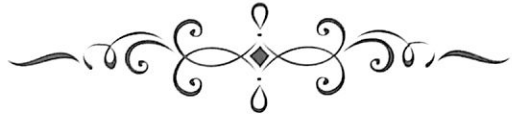
١٤. وضعت جدولاً للآيات ، والأحاديث ، والأعلام ، والمذاهب ، والفرق ، والشواهد من الشعر ، والأمثال التي استشهد بها الشارح ، والقبائل ، والبلدان ، والمصادر ، والمراجع التي اعتمدها بالتحقيق والتوضيح .

١٥. شكلت نص المتن والشرح بالحركات حسب الإعراب .

*** ** **



تحقيق النص





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الشارح]



أَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ عَلَى نِعْمِكَ وَآيَاتِكَ^(١)، وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى سَيِّدِنَا^(٢)
 مُحَمَّدٍ خَاتِمِ أَنْبِيَائِكَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ^(٣) وَالتَّابِعِينَ إِلَى يَوْمِ لِقَائِكَ.
 أَمَا بَعْدُ^(٤): فهذا^(٥) شَرْحٌ لَطِيفٌ^(٦) مَرْجُوتهُ^(٧) [بِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، مُهَذَّبٌ]^(٨)
 الْمَقَاصِدِ وَاضِحُ الْمَسَالِكِ،

- (١) النعم: جمع نعمة، والمراد بها ما أنعم الله به، والنعمة هي: الظاهرة كالمأكولات والملبوسات ونحوها، والآلاء هي: النعم الباطنة، مثل: دفع الضرر والأجهزة الهضمية وسلامتها وحصول المعلومات، والفرح ونحو ذلك. أبو طالب: ١ / ٥.
- (٢) لفظ (سيدنا) ساقط من: ط وب وج.
- (٣) في: ب وج (وصحبه).
- (٤) لفظ (أما بعد) ساقط من: أ وب.
- (٥) في: أ وب (هذا).
- (٦) اللطيف: هو الذي لا يحجب ما وراءه كالهواء والزجاج، والكثيف: ما يحجب ما وراءه كالجدار ونحوه، وهنا لوضوحه يراه لطيفاً لا يحجب ألفاظه معانيه.
- (٧) الشروح نوعان:
 شرح مدموج: وهو أن يوضع المتن بجانب ثم يعقبه الشرح، كشرح ابن عقيل.
 وشرح ممزوج، والمزج: هو خلط المتن مع الشرح وكأنهما مؤلف واحد، مثل: البهجة المرضية.
- (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: ج.
 التهذيب: هو تخليص الشيء عن الحشو وعن الزائد عن الحاجة سواء في الكلام أم في الأعيان، كالشجرة المحتوية على فروع زائدة عن قوامها.

يُبَيِّنُ^(١) مُرَادَ نَاطِمِهَا، وَيَهْدِي الطَّالِبَ لَهَا إِلَى مَعَالِمِهَا^(٢).

حَاوٍ لِأَبْحَاثٍ مِنْهَا رِيحُ التَّحْقِيقِ تَفُوحُ^(٣)، وَجَامِعٌ لِنُكْتٍ^(٤) لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهَا غَيْرُهُ مِنَ الشُّرُوحِ.

وَسَمَّيْتُهُ بِ«الْبَهْجَةِ الْمَرَضِيَّةِ»^(٥) فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ، وَبِاللَّهِ أَسْتَعِينُ إِنَّهُ خَيْرُ مُعِينٍ.



(١) في: أ وب وط (مبين).

(٢) هذا الشرح هو الذي سيدل الطالب للألفية، أي: للمراد من ألفاظها، والمعالم: اسم مكان العلم بها، والمراد معاني ألفاظها.

(٣) في: ط (يفوح).

(٤) النكتة: هي الرموز الدقيقة التي لا يدركها إلا من تعمق فيها. أبو طالب: ٨ / ١.

(٥) البهجة: هي السرور والحسن، أي: ما ورد فيها هو حسن ومرضي عند أهل التخصص. وفي: أ وج ب (النهجة)، فهناك من يرى أن اسم هذا الشرح (النهجة المرضية) أي: الطريقة المرضية، ولربما يكون هذا الاسم أنسب؛ لأن أسلوب الشرح وطريقته مرضي عند أهل العلم.

[مقدمة الناظم]^(١)

قَالَ النَّاطِمُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ) الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ^(٢) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ابْنُ مَالِكٍ) الطَّائِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ^(٣) الْجِيَانِيُّ الشَّافِعِيُّ^(٤):

(أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ) أَي: أَصْفُهُ بِالْجَمِيلِ تَعْظِيمًا لَهُ وَأَدَاءً لِبَعْضِ مَا يَجِبُ [عَلَيْنَا] لَهُ^(٥)، وَالْمُرَادُ إِيجَادُهُ لَا الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ .

(مُصَلِّيًّا) بَعْدَ الْحَمْدِ، أَي: دَاعِيًّا بِالصَّلَاةِ^(٦)، أَي: الرَّحْمَةَ (عَلَى النَّبِيِّ) هُوَ إِنْسَانٌ أَوْحَى اللَّهُ^(٧) إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَإِنْ لَمْ يُؤَمَّرْ بِتَبْلِيغِهِ، فَإِنَّ أَمْرَ بِذَلِكَ فَرَسُولٌ أَيْضًا^(٨).

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: ط .

(٢) لفظ (محمد) ساقط من: أ وج .

(٣) لفظ (الأندلس) ساقط من: أ وب وج .

(٤) سبقت ترجمته في الدراسة، ولفظ (الشافعي) ساقط من: ط .

(٥) المراد أنه يَحْمَدُهُ باسمه المالك، وهو يحمد على جميع آثار أسمائه، وهنا حمده على بعض ما يستحقه وهو كونه مالكاً، وهو خير مالك .

(٦) قال: أحمد، وهو فعل مضارع يدل على أنه سيحمد الله مستقبلاً،

والواقع أنه لا يراد به الخبر مستقبلاً بالحمد، بل هو خبر يراد به الإنشاء، أي: أنا حامد له الآن وسابقاً ولاحقاً .

(٧) لفظ الجلالة ساقط من: أ وب وج .

(٨) أي إذا أوحى الله بشرع إلى إنسان؛ ليقوم بالعمل به هو، فإنه يسمى الموحى إليه نبياً، فإن أمر بالتبليغ يكون رسولاً أيضاً، فالنبي أعم من الرسول؛ لأن كل رسول هو نبي وليس كل نبي رسولاً .

وَلَقَطَهُ بِالتَّشْدِيدِ مِنَ النَّبَوَّةِ، أَي: الرَّفْعَةَ؛ لِرَفْعَةِ رُتْبَةِ^(١) النَّبِيِّ (ﷺ) عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، وَبِالْهَمْزَةِ مِنَ النَّبَأِ، أَي: الْخَبْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢)، وَالْمُرَادُ بِهِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ - ﷺ - .

(المُصْطَفَى)، أَي: الْمُخْتَارُ مِنَ النَّاسِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ) فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) وَصَحَّحَهُ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بَنِي كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشِ بَنِي هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»^(٤).

وَقَالَ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٥): «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ خَلْقَهُ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي آدَمَ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي آدَمَ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ الْعَرَبَ، ثُمَّ اخْتَارَ الْعَرَبَ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ

(١) لفظ (رتبة) ساقط من: ج.

(٢) إذا نطقنا بنبي بتشديد الياء فهو مشتق من النبوة أي: الرفعة؛ لأن أصل اللفظ نَبَوِيٌّ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وإذا نطقناها بنبي بالهمز فهو من النبأ، أي: الخبر؛ لأنه مخبر عن الله.

(٣) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى البوغى الترمذى، أبو عيسى: من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ (على نهر جيحون) تتلمذ للبخاري، وشاركه في بعض شيوخه، وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز، وعمي في آخر عمره، وكان يضرب به المثل في الحفظ، مات بترمذ، من تصانيفه: (الجامع الكبير) باسم (صحيح الترمذى) في الحديث، و(الشمائل النبوية)، و(التاريخ)، و(العلل) في الحديث. الأعلام للزركلى: ٦/ ٣٢٢.

(٤) سنن الترمذى: ٥/ ٥٨٣ برقم (٣٦٠٥) وقال عنه: حديث حسن صحيح.

(٥) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، أبو القاسم: من كبار المحدثين، أصله من طبرية الشام، وإليها نسبه، ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفي بأصبهان، له ثلاثة معاجم في الحديث (الصغير والأوسط والكبير)، وله كتب في (التفسير) و(الأوائل) و(دلائل النبوة) وغير ذلك. الأعلام للزركلى: ٣/ ١٢١.

قُرَيْشًا، ثُمَّ اخْتَارَ قُرَيْشًا فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي هَاشِمٍ فَاخْتَارَنِي مِنْهُمْ، فَلَمْ أَزَلْ خِيَارًا مِنْ خِيَارٍ»^(١).

(و) على (آله) أي: أقاربه المؤمنين من بني هاشم وبني^(٢) المطلب.

(المستكملين الشرفا) - بفتح الشين - بانتسابهم إليه.

(وأستعين الله في) نظم أزجوزة^(٣) (ألفية) عدتها ألف بيت، أو ألفان؛ بناءً على أن كل شطر بيت.

ولا يقدح ذلك في النسبة كما قيل؛ لتساوي النسب إلى المفرد والمثنى^(٤) كما سيأتي^(٥).

(١) يقول السيوطي: رواه الطبراني، وبعد المتابعة لم نجده في كتب الحديث.

(٢) لفظ (وبني) ساقط من: ط وب وج.

(٣) أي: من بحر الرجز من بحور الشعر وهو: مَسْتَفْعِلُنْ مَسْتَفْعِلُنْ مَسْتَفْعِلُنْ.

(٤) أي: هي ألف بيت إن اعتبر الشطران بيتاً واحداً، وإن اعتبر كل شطر بيتاً فهما ألفا بيت، ولفظ ألفية اسم منسوب إلى الألف مؤنث، فالمنسوب إليه كلمة ألف بالمفرد، هذا إذا اعتبرت ألف بيت.

فكيف يكون اسم المنسوب فيما إذا اعتبرها ألفين، وهو النسبة إلى المثنى والمجموع كالنسبة إلى الواحد؟

أجاب بقوله: ولا يقدح، أي: لا يعيب؛ لأن العرب كانت لا تفرق في النسب بين المنسوب إلى الواحد وإلى الجمع.

فتقول: في النسبة إلى سعد سعدي، وإلى سعدين سعدي، وإلى سعدون سعدي، ما لم يكن الجمع قد ألغيت جمعيته وصار علماً، وكأنه واحد، مثل: كلمة أنصار جمع ناصر، ولكن الآن صار علماً على الذين آووا رسول الله، والمهاجرين من أهل المدينة، فهنا ينسب إليه مع إبقائه على لفظه، فيقال: أنصاري.

(٥) في باب النسب حيث سيقول:

(والواحد اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع).

(مَقَاصِدُ النَّحْوِ) أَي: مُهِمَّاتُهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُرَادِفُ لِقَوْلِنَا: عِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ الْمُطْلَقُ عَلَى مَا يُعْرَفُ بِهِ أَوْخِرُ الْكَلِمِ إِعْرَابًا وَبِنَاءً، وَمَا يُعْرَفُ بِهِ ذَوَاتُهَا صِحَّةً وَاعْتِلَالًا، لَا مَا يُقَابِلُ التَّصْرِيفَ^(١) (بِهَا) أَي: فِيهَا (مَحْوِيَّةٌ) أَي^(٢): مَجْمُوعَةٌ.

(تَقَرَّبُ) هَذِهِ الْأَلْفِيَّةُ؛ لِأَفْهَامِ الطَّالِبِينَ (الْأَقْصَى) أَي: الْأَبْعَدَ مِنْ غَوَامِضِ الْمَسَائِلِ فِيصِيرُ وَاضِحًا (بِلَفْظٍ مُوجَزٍ) قَلِيلِ الْحُرُوفِ كَثِيرِ الْمَعْنَى، وَالْبَاءُ لِلْسِّيَّيَّةِ^(٣).

وَلَا يَدْعُ فِي كَوْنِ الْإِيْجَازِ سَبَبًا لِسُرْعَةِ^(٤) الْفَهْمِ^(٥) كَمَا فِي: «رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَأَكْرَمْتُهُ» دُونَ «أَكْرَمْتُ عَبْدَ اللَّهِ»^(٦) (٧).

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ^(٨)، قَالَ: ابْنُ جَمَاعَةَ^(٩).

(١) النحو: يطلق ويراد به ما يقابل الصرف، وقد يطلق ويراد به ما هو أعم من النحو، أي: علم العربية المشتمل على اثني عشر علماً، منها علم الصرف، فهنا المراد بالنحو: النحو والصرف معاً؛ لأن آخر الألفية هو في علم الصرف لا في النحو.

(٢) كلمة (أي) ساقطة من: ج.

(٣) أي: بسبب قلة حروفها وإيجاز ألفاظها، فإنها تقرب المعنى البعيد من النحو والصرف إلى أفهام الطلاب.

(٤) كلمة (لسرعة) ساقطة من: أ وب وج.

(٥) في: ج (للفهم).

(٦) في: ج (وأكرمته).

(٧) في: ج (وأكرمته) وهو خطأ؛ لأن أكرمته - أي عبد الله - المراد به السابق ذكره لا غيره، فإذا كررت الظاهر، فقلت: وأكرمت عبد الله، فقد يراد به عبد الله آخر، فالإيجاز حصل المراد منه بما لا يحصل بالإطناب.

(٨) أي: هي تقرب المعنى البعيد مع إيجازها؛ لأن العادة جرت أن الإطناب هو السبيل لتعريف معاني الألفاظ، إلا أن هذه قربتها مع كون ألفاظها موجزة، فقوله: إن تكون - أي الباء - بمعنى (مع).

(٩) ابن جماعة: هو محمد بن شرف الدين بن عبد العزيز المعروف بابن جماعة، ولد سنة =

(وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ) - بِسُكُونِ الذَّالِ^(١) الْمُعْجَمَةِ - ، أَي: الْعَطَاءُ (بِوَعْدِ مُنْجَزٍ) أَي: سَرِيعِ الْوَفَاءِ، وَالْوَعْدُ فِي الْخَيْرِ^(٢)، وَالْإِيْعَادُ فِي الشَّرِّ^(٣) إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً^(٤).

(وَتَقْتَضِي) بِحُسْنِ الْوِجَارَةِ الْمُقْتَضِيَةِ؛ لِسُرْعَةِ الْفَهْمِ (رِضَى) مِنْ قَارِنِهَا: بَأَنَّ لَا يَعْتَرِضَ عَلَيْهَا (بِعَبْرٍ سُخْطٍ) يَشُوْبُهُ.

(فَائِقَةُ الْأَفِيَّةِ)^(٥) الْإِمَامُ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى (بْنِ مُعْطٍ) عَبْدُ النَّوْرِ الزَّوَاوِيُّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ^(٦).

(و) لَكِنْ (هُوَ بِسَبْقٍ) أَي: [بِسَبَبِ]^(٧) سَبَقَهُ إِلَى وَضْعِ كِتَابِهِ وَتَقَدَّمَ عَصْرَهُ، (حَائِزٌ) أَي: جَامِعٌ (تَفْضِيلاً)؛ لِتَفْضِيلِ السَّابِقِ شَرْعاً وَعُرْفاً^(٨)، وَهُوَ أَيْضاً^(٩): (مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا) عَلَيْهِ؛

= ٧٥٩ هـ وتوفي سنة ٨١٩ هـ، له مؤلفات منها: شرح الألفية، وشرح الشافية. هدية العارفين: ٢ / ١٨٢.

(١) كلمة (الذال) ساقطة من: ج.

(٢) في: ط وأ (بالخير).

(٣) في: ط وأ (بالشر).

(٤) يقال: وعدته بالسجن، وأوعدهته بألف دينار، فهنا القرينة دلت على أن المراد بالوعد الشر والإيعاد الخير.

(٥) تفوق ألفية ابن معطي التي هي مكونة من عشرة آلاف بيت.

(٦) الترحم سقط من: ط.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من: ط.

وابن معطي هو: يحيى بن معطي الزواوي نسبة إلى زاوية من بلاد المغرب، تفقه على

الجزولي، توفي سنة ٦٢٧ هـ، ودفن قرب الشافعي. المجموعة الناصية: ١ / ١٩.

(٨) السابق شرعاً: أفضل من اللاحق كالقرون الثلاثة الأولى هم أفضل ممن بعدهم،

والسابق عرفاً: مثل: من يجلس في موضع هو أحق به ممن يأتي لاحقاً، إلا أن يؤثره الأول.

(٩) لفظ (أيضاً) ساقط من: ج.

لِإِنْتِفَاعِي^(١) بِمَا أَلْفُهُ وَأَقْتِدَائِي بِهِ.

(وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيْبَاتٍ) أَي: عَطَايَا مِنْ فَضْلِهِ (وَإِفْرَةٍ) أَي: زَائِدَةٍ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةٌ أُرِيدَ بِهَا الدُّعَاءُ، أَي: اللَّهُمَّ أَقْضِ بَذَلِكَ^(٢) (لِي) قَدَّمَ نَفْسَهُ^(٣)؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ^(٤): (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - إِذَا دَعَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ)^(٥) (وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ) أَي: مَرَاتِبِهَا الْعَلِيَّةِ^(٦).

*** ** *

(١) في: ج (بانتفاعي).

(٢) أي: هي جملة خبرية يراد بها الإنشاء، مثل: رحمه الله ورضي عنه، يراد: اللهم ارحمه واراض عنه.

والتعبير بالخبر عن الإنشاء أبلغ؛ لأنه كأنه تحقق ما دعا به وصار يخبر عنه.

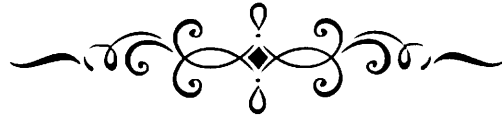
(٣) وكان الأولى به أن يجعل الدعاء شاملاً للمسلمين، كما قال سيدنا إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]؛ لذا يقول الأشموني: ٢٢ / ١ لو قال البيت الآتي بدله؛ لشمّل المسلمين، وهو:

والله يقضي بالرضا والرحمة لي وله ولجميع الأمة

(٤) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو بكر بن أبي داود: من كبار حفاظ الحديث، كان إمام أهل العراق، وعمي في آخر عمره، ولد بسجستان، ورحل مع أبيه رحلة طويلة، وشاركه في شيوخه بمصر والشام وغيرهما، واستقر وتوفي ببغداد، له تصانيف منها: (المصاحف) و(المسند) و(السنن) و(التفسير) و(القراءات) و(الناسخ والمنسوخ). الأعلام للزركلي: ٩١ / ٤.

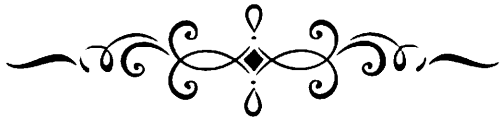
(٥) الحديث إسناده صحيح، رواه أبو داود في السنن: ٣٣ / ٤ برقم (٣٩٨٤).

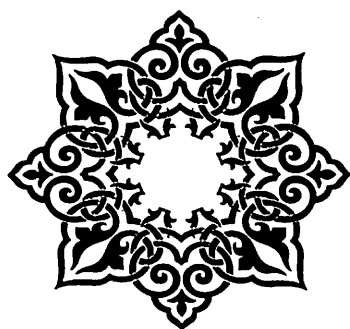
(٦) في: أوط (العلية).



القسم الأول

في النحو





هذا باب شرح (الكلام

(و شرح (ما يتألف) الكلام (منه)، وهو الكلم الثلاث^(١))

(كَلَامُنَا) أَي: مَعَاشِرَ^(٢) النَّحْوِيِّينَ (لَفْظٌ) أَي: صَوْتٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى مَقْطَعِ الْفَمِ^(٣)، فَخَرَجَ بِهِ مَا لَيْسَ بِلَفْظٍ مِنَ الدَّوَالِّ الْأَرْبَعِ^(٤): كَالِإِشَارَةِ وَالْخَطِّ. وَعَبَّرَ بِهِ دُونَ الْقَوْلِ؛ لِإِطْلَاقِهِ عَلَى الرَّأْيِ وَالْاِعْتِقَادِ^(٥)، وَعَكَّسَ فِي الْكَافِيَةِ^(٦)؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ جِنْسٌ قَرِيبٌ^(٧)؛

(١) ما يتألف منه الكلام: هو الاسم والفعل والحرف.

(٢) منصوب على الاختصاص، أي: أخص معاشر.

(٣) لفظ (الفم) ساقط من: أوج وط.

يقطع الفم الصوت فيه، وهو حرف متحرك، أو حرفان أحدهما ساكن: الأول، مثل: (ق)، والثاني، مثل: (لم)، ونسب إلى الفم؛ لأنه هو الذي يقطع به بعد خروج الحروف من مخارجها.

(٤) الدوال الأربعة: هي تدل على معانٍ ولكنها ليست لفظاً، وهي:

الأول - الإشارة.

والثاني - الخط، وهما واضحان.

والثالث - العقد، أي: كانوا إذا أرادوا الاحتفاظ بعدد عقداً خيطاً على قدر العدد، وقسم يعقد طرف عمامته؛ ليتذكر كلاماً أو وعداً.

والرابع - النصب: وهي العلامات التي تدل المار على الطريق، مثل: إشارات المرور الآن. فكلها دالة على معنى ولا تسمى كلاماً.

(٥) قال لفظ: ولم يقل: قول؛ لأن القول يشمل الرأي، مثل: قال الشافعي: لمس المرأة

ناقض للوضوء، أي: رأي، وقال الأشعري: الإيمان يزيد وينقص، أي: اعتقد.

(٦) أي قال ابن مالك في شرح الكافية: ١ / ١٥٧، عندما عرّف الكلام بالقول.

(٧) الجنس البعيد: هو ما تحته أجناس، مثل: الجوهر تحته جنس هو الجسم، والجسم =

لِعَدَمِ إِطْلَاقِهِ عَلَى الْمُهْمَلِ بِخِلَافِ اللَّفْظِ^(١).

(مُفِيدٌ) أَي: مُفْهِمٌ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ - كَمَا قَالَ: فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٢).

وَالْمُرَادُ: سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ، وَقِيلَ: السَّامِعِ، وَقِيلَ: كِلَيْهِمَا.

وَخَرَجَ بِهِ مَا لَا يُفِيدُ ك «إِنْ قَامَ» مَثَلًا^(٣).

وَأَسْتَشْتَى مِنْهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(٤) نَقْلًا عَنْ سَيَبَوِيهِ^(٥) وَغَيْرِهِ، مُفِيدٌ مَا لَا يَجْهَلُهُ أَحَدٌ نَحْو: «النَّارُ حَارَّةٌ»، فَلَيْسَ بِكَلَامٍ.

وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مُرَكَّبًا كَمَا فَعَلَ الْجَزُولِيُّ^(٦) كَغَيْرِهِ؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ

= تحته جنس هو الحيوان، فهو بالنسبة للإنسان والحيوان جنس قريب، والجسم جنس وسط، والجوهر: جنس بعيد، فالقريب تحته أنواع والبعيد ليس فوقه جنس وتحته أجناس، والوسط: هو نوع بالنسبة لما فوقه جنس بالنسبة لما تحته.

فاللفظ: جنس بعيد عن الكلام؛ لأنه يشمل المستعمل، مثل: (جعفر) وغير المستعمل، مثل: (رَعَجَجَ)، وكلاهما لفظ، إلا أن القول هو المستعمل فقط.

(١) فإنه يطلق على المستعمل والمهمل، وكلما كثر تحته الاشتراك كان بعيداً، وكلما قل كان قريباً.

(٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١٥٧ / ١.

(٣) لأنه لا يحسن السكوت عليه إلا بعد ذكر جواب الشرط، فهو إذن ليس كلاماً.

(٤) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٧ / ١.

(٥) فالنار حارة: ليست كلاماً عند سيبويه؛ لأنها من البديهيات، ولا يسمى كلاماً إلا ما يفيد خيراً لا يجله أحد عنده.

وسيبويه: هو عمرو بن عثمان أبو البشر لقب بسيبويه، أديب نحوي، أخذ النحو والأدب عن الخليل ويونس بن حبيب، ورد بغداد وناظر بها الكسائي، له كتاب سيبويه ومؤلفات أخرى، توفي ١٨٠ هـ. الأعلام: ٥ / ٢٥٢.

(٦) الجزولي: هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبِيْحُتِ الجزولي البربري أبو موسى، نحوي لغوي، من تصانيفه: المقدمة في النحو وشرحها، وشرح على الايضاح لأبي على الفارسي، =

عنه ؛ إذ ليس لنا لفظ مفيدٌ وهو غير مُركَّب^(١).

وأشارَ إلى اشتراطِ كَوْنِهِ مَوْضُوعاً، أي: مَقْصُوداً؛ لِيَخْرُجَ ما يَنْطِقُ بِهِ النَّائِمُ وَالسَّاهِي ونحوهُما بقوله: (كَاسْتَقِمَّ)^(٢)؛ إذ مِن عَادَتِهِ إعطاءُ الحُكْمِ بِالْمِثَالِ^(٣).

وَقَيَّدَ فِي التَّسْهِيلِ^(٤): المَقْصُودَ بِكَوْنِهِ لِذَاتِهِ؛ لِيَخْرُجَ المَقْصُودُ لِغَيْرِهِ كَجُمْلَةِ الصَّلَةِ وَالجِزَاءِ^(٥).

(وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ) هِيَ: (الْكَلِمُ) الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْكَلَامُ لَا غَيْرُهَا، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الاسْتِقْرَاءُ^(٦).

= توفي سنة ٦١٠ هـ. الاعلام: ١٠٤ / ٥، ومعجم المؤلفين: ٢٧ / ٨.

(١) أي أن ابن مالك: لم يذكر قيد التركيب في تعريف الكلام؛ لأنه لا يكون مفيداً إلا وهو مركب فهو معلوم التزاماً.

(٢) إن لفظ استقم، أي الطلب لا يصدر إلا عن قصد؛ لأن النائم والساهي كلامه يسمى هذياناً لا كلاماً مقصوداً، فالكلام هو المقصود، ولم يذكر ابن مالك: هذا القيد اكتفاءً بالمثال وهو استقم.

(٣) أي: من عادة ابن مالك أنه يذكر المثال ويستغني به عن الحكم والقاعدة، مثل: أن يقول: الفاعل، مثل: قام الولد، ولم يقل: هو الاسم المرفوع الواقع بعد فعل أسند إليه.

(٤) تسهيل الفوائد، محمد بن مالك: ص ٣.

(٥) فعلى هذا جملة صلة الموصول ليست كلاماً، وكذا جملة الجزاء، فإنهما على هذا الرأي ليستا كلاماً؛ لأن الصلة ليست مقصودة لذاتها، بل المقصود اسم الموصول، وكذا جملة جزاء الشرط، فإنها على هذا الرأي ليست كلاماً؛ لأنها غير مقصودة لذاتها، بل المقصود الشرط وفعله.

(٦) الاستقراء: هو تتبع الجزئيات؛ لنستنتج منها قاعدة كلية، كأن نتابع أفراد وجزئيات الإنسان فنجدها ناطقة، فنقول: كل إنسان ناطق، ومثل: تتبع أفراد الفاعل، فنجد كل فرد أو جزئي منه مرفوعاً، فنقول: كل فاعل مرفوع.

وهنا تابعنا الألفاظ العربية، فوجدناها ما بين: اسم أو فعل أو حرف.

وَدَكَرَهُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(١): - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢)، وَكَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(٣) - الْمُبْتَكِرُ لِهَذَا الْفَنِّ^(٤).

وَعَطَفَ النَّاطِمُ الْحَرْفَ بِثُمَّ؛ إِشْعَارًا بِتَرَاحِي رُتْبَتِهِ عَمَّا قَبْلَهُ؛ لِكَوْنِهِ فَضْلَةً دُونَهُمَا^(٥).

ثُمَّ الْكَلِمُ: - عَلَى الصَّحِيحِ - اسْمٌ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ)^(٦).

(١) أشهر من يعرف هو: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم النبي (ﷺ) وصهره (ﷺ)، ورابع الخلفاء، أول من أسلم من الصبيان، شهد المشاهد، استشهد سنة ٤٠ هـ. الاستيعاب: ٣ / ١٠٦٣.

(٢) الترضي سقط من: ط وج.

(٣) في: أ وب زيادة (وكرم الله وجهه) وهو أشهر.

(٤) يحكى: أن أبا الأسود الدؤلي، قالت له بنت من بناته: يا أبت ما أحسنُ السماء، بضم نون أحسنُ وكسر السماء، أي: أيُّ شيء هو الأحسنُ في السماء؟ فقال لها: أي بنيَّ نجومُها، فقالت: أنا متعجبة ولست مستفهمة، فقال: يا بنتاه قولِي: ما أحسنُ السماء، وافتحي فاكِ.

ثم ذهب إلى الإمام عليّ (ﷺ) فقال: يا أمير المؤمنين "تدارك اللغة فقد ظهر اللحن في أولادنا"، فوضع خطة إجمالية للعلم ودفعتها إلى أبي الأسود، وقال له: أنحو نحو هذا، أي: اعمل على هذا النحو؛ ولذلك سمي هذا العلم بعلم النحو.

وهذا ما تلقيناه: عن المشايخ دون توثيق من مصدر تاريخي، والله أعلم.

(٥) لأن الجملة تؤلف من فعل واسم أو من اسمين، أما الحرف فلا يكون أحد طرفي الإسناد، فهو أقل رتبة منهما.

(٦) اسم الجنس: هو ما يراد به جنس ذلك النوع ولا يراد به الأفراد لذلك النوع، ويكون لفظه مفرداً، إلا أنه يدل على الجمع، فلا يسمى جمعاً بل اسم جنس جمعي، وهو: لا مفرد له كالجمع، فالجمع له مفرد، ف (عاملون) جمع له مفرد هو عامل، ولكن اسم الجنس له واحد؛ فيسمى اسم جنس إفرادي.

فكلمة (نخل) أو (تمر) اسم جنس جمعي، أي: يراد نوع النخيل والتمور دون مراعاة للأفراد، بل للنوعية أو ما يعبر عنه الآن بـ (الماركة)؛ لذلك تدخل تاء الوحدة على =

وهي - كما قال في التسهيل -^(١): «الْفِظُّ مُسْتَقِلٌّ دَالٌّ بِالْوَضْعِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ مَنُويٌّ مَعَهُ كَذَلِكَ»^(٢).

= واحده، فنقول: (نخلة) و(تمرّة)، فالتاء فيهما ليست للتأنيث بل هي تاء الوحدة، ويقال: عنها اسم جنس إفرادي، ولا يقال: عن (تمرّة) و(نخلة) مفردًا.

وهنا كلمة (كلم) اسم جنس جمعي، والواحد له (كلمة) وهذا هو الرأي الراجح، لم يسمّ مفرداً؛ لأن لفظ (كلمة) لا يراد بها فردٌ من أفراد الكلمات، بل هي أيضاً موضوعة للجنس، ولكن يطلق عليها اسم جنس إفرادي.

أما اسم الجمع فهو: لفظ يدل على الجمع ولا مفرد له من لفظه ولا واحد له، مثل: قوم: يدل على جماعة من الرجال، ولا مفرد له من لفظه.

ورهط: يدل على جماعة من الرجال، ولا مفرد له من لفظه.

ونساء: يدل على جماعة من جنس المرأة، ولا مفرد له من لفظه.

(١) تسهيل الفوائد، محمد بن مالك: ص ٣.

(٢) أي: أن الكلمة هي لفظ مستقل، أي: وضع استقلالاً لمعنى من المعاني، مثل: (خالد) لرجل، و(صَرَبَ) لحدث في الزمان الماضي، و(مِنْ) لابتداء مآ، وخرج بقوله مستقل: حروف هذه الكلمات، فإنها ليست موضوعة استقلالاً لأداء المعنى، بل لا بدّ من ضمها إلى حروف أخرى؛ لتدل على المعنى.

وقوله وضعاً أي: وضع الكلمة، واضع من أب أو قبيلة أو شخص، ووضعها للمعنى يكون ملفوظاً أو منوياً، وكل منهما تحقيقاً أو تقديرًا.

أولاً - الملفوظ به نوعان:

أ- الملفوظ تحقيقاً: مثل: خالدٌ، وصَرَبَ، ومِنْ.

ب- الملفوظ تقديرًا: مثل: ماذا فعل خالدٌ، فيقال: أكلٌ، هنا الفاعل لفظ (هو) خالد، ف (هو) ملفوظ تقديرًا.

ومثل: مَنْ ضَرَبَ، فيقال: عليٌّ، أي: ضَرَبَ عليٌّ، فالفعل ملفوظ به تقديرًا.

ومثل: أين سكن خالدٌ، فيقال: الدار، أي: في الدار، هنا (في) ملفوظ به تقديرًا.

ثانياً - المنوي نوعان أيضاً:

أ- منوي تحقيقاً، مثل قوله: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠].

= فهنا يوجد محذوف ومنوي، أي: فَضَرَبَ، ف (فَضْرَبَ) منوي تحقيقاً.

(وَالْقَوْلُ عَمَّ) الكلام والكلمة والكلمة، أي: يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ^(١) مِنْهَا وَلَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهَا^(٢).

(وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ) أي: يُقْصَدُ كَثِيرًا فِي اللُّغَةِ لَا فِي الاِصْطِلَاحِ، كَقَوْلِهِمْ: فِي «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كَلِمَةٌ الْإِخْلَاصِ^(٣)، وَهَذَا مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ جُزْئِهِ.

[علامات أقسام الكلام]

ثُمَّ شَرَعَ فِي عِلَامَةِ كُلِّ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، وَبَدَأَ بِعِلَامَةِ الْأَسْمِ؛ لِشَرْفِهِ عَلَى قَسِيمِيهِ؛ بِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُمَا؛ لِقَبُولِهِ^(٤) الْإِسْنَادَ بِطَرَفَيْهِ وَاحْتِيَاجِهِمَا إِلَيْهِ^(٥) فَقَالَ:

= ب - منوي تقديرًا، مثل: الفاعل المقدر في ضرب، فهو منوي تقديرًا.
وكل ذلك يسمى كلمة؛ لأنها موضوعة لمعنى وضعا مستقلا.

(١) لفظ (واحد) ساقط من: ب وج.

(٢) أي: يخبر بلفظ (القول) عن الثلاثة، يقال: الكلمة قول، والكلام قول، والكلم قول، فهو جنس تحته هذه الأنواع.

والكلمة: هي القول المفرد، مثل: خالد.

والكلام: هو القول المركب من كلمتين فصاعداً وأفاد معنى، مثل: كتب خالد.

والكلم: هو القول المركب من ثلاث كلمات وإن لم يفد معنى، مثل: إن جئت، فهو كلم وليس كلاماً.

أما غير الثلاثة كالدوال الأربعة التي سبق ذكرها فليست قولاً.

(٣) ويقال: ألقى فلان كلمة - وهي كلمات - فهي من المجاز المرسل من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل، مثل: (عتق رقبة).

(٤) في: ب وج (بقوله).

(٥) أي: الاسم أشرف من الفعل والحرف؛ لأنه يُكُونُ طَرْفِي الْجُمْلَةِ بِنَفْسِهِ دُونَ احْتِيَاجِ إِلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، تَقُولُ: خَالِدٌ مُجْتَهِدٌ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْأَسْمِ فِي تَكْوِينِ الْجُمْلَةِ، وَبِخِلَافِ الْحَرْفِ فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِي الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنْهُ إِلَّا بِضَمِّهِ إِلَى الْأَسْمِ أَوْ الْفِعْلِ.

[علامات الاسم]

(بالجرِّ) وهو أُولَى مِنْ ذِكْرِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ لِتَنَاوُلِهِ الْجَرِّ^(١) بِالْحَرْفِ
وَالِإِضَافَةِ، قَالَه: فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٢).

قَلْتُ: لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ الْمُقَدَّرِ،
فَذِكْرُ حَرْفِ الْجَرِّ شَامِلٌ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُرَاعِيَ مَذْهَبَ غَيْرِهِ فَتَأَمَّلْ^(٣).

(وَالْتَّنْوِينِ) الْمُتَنَسِّمِ: لِلتَّمَكُّنِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالمُقَابَلَةِ، وَالعِوَضِ، وَحَدُّهُ:
نُونٌ تَثْبُتُ لَفْظًا لَا خَطَأً^(٤).

(١) في: ب (الكسر) وهو خطأ.

(٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ١٦١.

(٣) هنا قال: بالجر؛ ليشمل المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، فإن الجر بهما علامة من
علامات الاسم إلا أنه لو قال: بحرف الجر؛ لشمّل المجرور بالإضافة بالنسبة لمذهب
ابن مالك، فإنه يعدّه مجروراً بالحرف المقدر لا بالمضاف، كما سيذكر ذلك في باب
الإضافة.

فإن قولك: هذا غلامٌ محمدٍ، ف (محمدٍ) مجرور باللام المقدرة، أي: غلامٌ لمحمدٍ،
وليس مجروراً بالمضاف وهو غلام، كما هو رأي الجمهور.

وهنا جاء بلفظ الجر دون قوله: بحرف الجر؛ مراعاةً لرأي الجمهور، وكذا مثل: صلاةُ
الليل، أي: في الليل، وثوبٌ حريرٍ، أي: مِنْ حريرٍ.

(٤) التنوين: نون ساكنة ينطق بها ولا تكتب، فلفظ (زيدٌ) عند الأعمى أربعة حروف وعند
البصير ثلاثة.

وهو بأقسامه الأربعة علامة على أن ما دخل عليه هو اسم:

١- تنوين التمكين: هو تنوين الاسم المعرب؛ ليتمكن من الإعراب، مثل: اجتهدَ محمدٌ.

٢- تنوين التنكير: هو يدخل على الأسماء المبنية؛ لنقلها من المعرفة إلى النكرة، مثل:

مررت بسبويه، أي: المعروف، وسبويهٍ آخر.

٣- تنوين المقابلة: هو الداخل على جمع المؤنث السالم؛ ليقابل النون في جمع المذكر

السالم، مثل: جاءتْ مسلماتٌ؛ ليقابل جاءَ مسلمون.

(والنَّدا) أي: الصَّلَاحِيَّةِ لِأَنَّ يُنَادَى .

(وَأَل) المَعْرِفَةُ وما يَقُومُ مَقَامَهَا كَ «أَم» فِي لُغَةِ طِي^(١) ، وَسَيَأْتِي أَنْ «أَل» المَوْصُولَةَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ^(٢) .

(وَمُسْنَدٍ) أَي: الإِسْنَادِ^(٣) إِلَيْهِ^(٤) أَي^(٥): بِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ (لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ) أَي: انْفِصَالٌ عَنِ قَسِيمَتِهِ (حَصَلَ)؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِهِ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَوْلُهُ: «بِالْجَرِّ» مُتَعَلِّقٌ بِحَصَلَ، وَ«لِلِاسْمِ» مُتَعَلِّقٌ بِتَمْيِيزِ^(٦) .

[الأمثلة لعلامات الاسم]

مِثَالُ مَا دَخَلَهُ ذَلِكَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَ«زَيْدٌ» وَ«صِهٍ» بِمَعْنَى طَلَبِ سُكُوتِ مَا، وَ«مُسْلِمَاتٍ» وَ«حَيْنِئذٍ» وَ«كُلُّ» وَ«جَوَارٍ» وَ«يَا زَيْدٌ» وَ«الرَّجُلُ» وَ«أَم سَفَرٍ» وَ«أَنَا قُمْتُ» .

= ٤ - تنوين العوض: أي يُحذفُ المضاف إليه ويعوض عنه بالتنوين .

فيكون عوضاً عن كلمة، مثل قوله: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أي: كل واحد .
ويكون عن جملة، مثل قوله: ﴿وَأَنْتَ حِينِئذٍ نَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] أي: حين بلغت الروح الحلقوم .

وقد يكون عوضاً عن حرف، مثل: جوارٍ وغواشٍ، أصلهما جوارِيٌّ وغواشِيٌّ .

(١) فإن أهل حِمَيْرٍ يَقلِبونها ميمًا، فيقولون في الصيام: أم صيام .

(٢) سيأتي في الموصول أنه يستشهد لذلك بقوله: (ما أنت بالحكم الترضى حكومته)، أي: الذي ترضى .

(٣) في: أوج (إسناد) .

(٤) أي: المسند قد يكون فعلاً وقد يكون اسماً، أما المسند إليه فإنه من خواص الأسماء وهو علامة عليها .

(٥) لفظ (أي) سقط من: ط .

(٦) أصل الكلام حصل تمييز للاسم بالجر... إلخ .

ولا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ وَجُودُ مَا ذُكِرَ فِي غَيْرِ الْاسْمِ نَحْوُ^(١):

أَلَامٌ عَلَى لَوْ [وَأِنْ كُنْتُ عَالِمًا * بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتِنِي أَوْائِلُهُ]^(٢)

و«إِيَّاكَ وَاللَّوَّ»^(٣).

و«يَلَيْتَنَا نُرَدُّ»^(٤).

و«تَسْمَعُ بِالْمُعْيِدِيِّ خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٥)؛ لِيَجْعَلَ لَوْ فِي الْأَوَّلِينَ اسْمًا،

(١) أي: لا تنتقض هذه العلامات بما سيأتي؛ لأنها دخلت على الأفعال وعلى الحروف.

(٢) ما بين المعقوفين سقاط من: ب وج.

يقول أبو طالب: ما أدري قائله. أبو طالب: ١ / ٤٢.

الشاهد: هنا دخلت (على) - وهي: حرف جر - على (لو) - وهي: حرف.

والجواب: أن كل كلمة لا يراد معناها الموضوعية له بل يراد لفظها، أي: الحروف المركبة منها، فهي اسم، ويدخل الحرف عليها بهذا الاعتبار، فهنا المراد (الأم على تلفظي بلو).

(٣) الحديث حسن، وتماهه: (فإن اللو تفتح عمل الشيطان) رواه الإمام أحمد في المسند:

١٤ / ٣٩٥ برقم (٨٧٩١)، وابن ماجه في السنن: ٥ / ٣٦٨ برقم (٤١٦٨)، والنسائي

في السنن الكبرى: ٩ / ٣٣ برقم (١٥٣٨٢).

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

(٥) إياك واللَّوَّ: هنا دخلت (أل) على (لو) وهي: حرف.

والجواب: أنها دخلت على التحذير من النطق بهذا اللفظ.

ويا ليتنا: دخل النداء على (ليت)، وهي: حرف.

الجواب: أن المنادى محذوف، أي: (يا قوم ليتنا)، فهي: داخلة على لفظ (قوم)

المنوي وليس على (ليت) في الحقيقة.

وتسمع: هنا فعل مضارع جاء مبتدأ، والخبر قوله: خير.

الجواب: أن تسمع منصوبٌ بأن المصدرية مقدرة، فهي مع الفعل مصدر مبتدأ، أي:

(سماعك)، فالمسند إليه ليس الفعل، بل المصدر.

ومثل: (من) حرف جر ف (من) هنا مبتدأ، أي: لفظ (من)، والخبر: حرف.

=

وَحَذَفِ الْمُنَادَى فِي الثَّلَاثِ، أَي: يَا قَوْمُ، وَحَذَفِ أَنْ الْمُنْسَبِ مَعَ الْفِعْلِ
بِالْمَصْدَرِ فِي الْأَخِيرِ، أَي: سَمَاعُكَ خَيْرٌ.

[علامات الفعل]

ثم أخذ في علامة الفعل مُقَدِّمًا لَهُ عَلَى الْحَرْفِ؛ لِشَرْفِهِ عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ أَحَدَ
رُكْنِي الْكَلَامِ دُونَهُ فَقَالَ:

(بتا) الْفَاعِلِ سِوَاءٌ كَانَتْ لِمَتَكَلِّمٍ أَمْ مُخَاطَبٍ أَمْ مُخَاطَبَةٍ، نَحْوُ: (فَعَلَتْ
وَ) بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، نَحْوُ: (أَتَتْ)^(١) وَ(مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا
وَنِعَمْتُ)^(٢).

والتَّقْيِيدُ بِالسَّاكِنَةِ يُخْرِجُ الْمُتَحَرِّكَةَ اللَّاحِقَةَ لِلْأَسْمَاءِ، نَحْوُ: [«ضَارِبَةٌ»
فَإِنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ]^(٣)، وَلَا^(٤)، وَرُبَّ^(٥)، وَثُمَّ.

(وَيَا) ءِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: (أَفْعَلِي) وَهَاتِي وَتَعَالِي وَتَفْعَلِينَ.

- = ومثل: ضرب فعل ماض، ف (ضرب) مبتدأ، أي: لفظ (ضرب)، والخبر: فعل.
- وإعراب (مِنْ) و(ضَرَبَ) تقول: هما مبتدأ مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها حركة
الحكاية، والقاعدة: كل كلمة أريد لفظها فهي اسم سواء كان حرفاً أم فعلاً.
- (١) أي: من علامات الفعل دخول تاء المتكلم أو المخاطب أو الغائب عليه، وأيضاً قبوله تاء
التأنيث الساكنة، مثل: ضربتُ وضربتَ وضربتِ وضربتُ.
- (٢) الحديث: حسن لغيره، رواه: أبو داود في السنن: ١ / ٩٧ برقم (٣٥٤)، والترمذي في
السنن: ٢ / ٣٦٩ برقم (٤٩٧)، وأحمد في المسند: ٣٣ / ٣٤٤ برقم (٢٠١٧٤).
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أوب وج.
- (٤) في: أ (لات).
- (٥) فالمتحركة ليست علامة على الفعل؛ لأنها تدخل على الاسم، مثل: ضاربة، وعلى
الحرف، تقول: ثَمَّتْ وَرُبَّتْ.

(وَنُونِ التَّأَكِيدِ مُشَدَّدَةً كَانَتْ أَوْ مُخَفَّفَةً، نحو: (أَقْبَلَنَّ) وَلَيَكُونَا^(١)) (فِعْلٌ يَنْجَلِي) أَي: يَنْكَشِفُ، وَبِهِ يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ: «بِتَا»^(٢).

وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ دُخُولُ النَّوْنِ عَلَى الْأِسْمِ فِي قَوْلِهِ:
[وَلَا تَرَى مَالًا لَهُ مَعْدُودًا] * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا^(٣)؛
لَأَنَّهُ ضَرُورَةٌ.

[علامات الحرف]

(سِوَاهُمَا) أَي: سِوَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ (الْحَرْفِ)^(٤)، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:
مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ (كَهَلْ).

وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالْفِعْلِ^(٥)؛ لِأَنَّ

(١) فِي: ج (وَلَيَكُونَنَّ).

(٢) أَسْلُ الْكَلَامِ (يَنْكَشِفُ الْفِعْلُ بِنَاءِ الْفَاعِلِ ... إلخ).

(٣) قَالَهُ: رُوِيَةَ بِنِ عَجَاجٍ.

وَقَبِلَ الْبَيْتَ هُوَ:

أَرِيْتِ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمَّلُودَا مُرَجَلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

وَلَا تَرَى مَالًا لَهُ مَعْدُودَا أَقَائِلُنَّ

الشَّاهِدُ: أَنَّ نَوْنَ التَّأَكِيدِ إِذَا كَانَتْ عِلْمًا لِلْفِعْلِ، فَلِمَاذَا دَخَلَتْ هُنَا عَلَى الْأِسْمِ فِي قَوْلِهِ:
(أَقَائِلُنَّ)؟

الجواب: هُنَا دَخَلَتْ؛ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ حَيْثُ الْوِزْنُ يَقْتَضِي ذَلِكَ فَلَا يَعْيبُ كَوْنُهَا مِنْ
عِلْمَاتِ الْفِعْلِ.

(٤) أَي: بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا عِلْمَاتِ الْأِسْمِ وَعِلْمَاتِ الْفِعْلِ، فَالْحَرْفُ هُوَ: مَا لَا يَقْبَلُ أَيُّ عِلْمَةٍ
مِنْ عِلْمَاتِهِمَا، فَعِلْمَتُهُ أَنَّهُ لَا عِلْمَةَ لَهُ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ:

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عِلْمَةٌ فَفَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عِلْمَةٌ

يَنْظُرُ: مِلْحَةُ الْإِعْرَابِ لِلْحَرِيرِيِّ: ص ٦.

(٥) هُنَا (هَلْ) تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَعَلَى الْأَفْعَالِ عَلَى حَدِّ سِوَاءِ، مِثْلُ: (هَلْ قَامَ الْوَلَدُ) =

ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ فِي حَيِّزِهَا فِعْلٌ ، قَالَهُ: الرَّضِي (١).

(و) مُخْتَصٌّ ، وهو على قِسْمَيْنِ:

مُخْتَصٌّ بِالأَسْمَاءِ ، نحو: (في).

(و) ، مُخْتَصٌّ بِالأَفْعَالِ ، نَحْوُ: (لَمْ).

[أقسام الفعل وعلامة كل قسم]

وَالفِعْلُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُضَارِعٍ ، وَمَاضٍ ، وَأَمْرٍ .

ذَكَرَ المصنّف: عَلامَاتِهَا (٢) مُقَدِّمًا المُضَارِعَ وَالمَاضِيَ عَلَى الأَمْرِ؛

لِلاتِّفَاقِ عَلَى إِعْرَابِ الأَوَّلِ (٣) ، وَبِنَاءِ الثَّانِي (٤) ، وَالاخْتِلَافِ فِي الثَّالِثِ (٥).

= (هل الولد قائم).

أما ما سيأتي بنصب الاسم بعدها في الاشتغال باعتبارها داخله على فعل ، مثل: هل خالدًا عَلِمْتَهُ؟ هنا (خالدًا) منصوب بفعل مقدر تقديره، هل عَلِمْتَ خالدًا؟ وهنا لا يُرْفَع (خالدًا)؛ لأن الجملة ستكون اسمية لا فعلية، وهنا بعد (هل) كانت فعلية.

فالجواب: هنا تقدير الفعل أفضل من أن يجعل ما بعدها اسمًا؛ لأن في حَيِّزِهَا فعلاً مفسراً له وهو عَلِمْتَ خالدًا، فهنا اختارت الفعل؛ لقربته دعت إليه، وذلك لا ينفي عنها عدم الاختصاص، فعدولها إلى الفعل؛ لوجود المفسر له بعدها.

(١) شرح الكافية، شريف الرضي: ١ / ١٧٣.

الرضي هو: الحسن بن محمد بن الحسن العدوي، أعلم أهل عصره في الفقه محدث، ولد في الهند ودخل بغداد، وتوفي فيها سنة ٦٥٠، له مجمع البحرين في اللغة والأضداد وغيرها. الأعلام: ٢ / ٢١٤.

(٢) في: أ (علامتها).

(٣) كل النحاة: يرون إعراب المضارع، مثل: يضربُ، لن يضربَ، لم يضربَ.

(٤) كل النحاة: يرون بناء الماضي، مثل: ضَرَبَ، وضربْتُ، وضربُوا.

(٥) أما الأمر فالبصريون: يرون بناءه، والكوفيون: يرون إعرابه وأنه مجزوم بحرف الجزم

المقدّر، ف (اضربُ) أصله (لتضربُ)، فحذف لام الأمر وتاء المضارعة ودخلت عليه =

وقَدَّمَ المضارع^(١)؛ لِشَرْفِهِ بِالْإِعْرَابِ فَقَالَ: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ) أَي: [يَقَعُ بَعْدَ] ^(٢) لَمْ، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: «لَمْ يَشَمَّ».

(وَمَا ضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ السَّاكِنَةِ (مِرْ) عَنِ قَسِيمِيهِ، وَكَذَا بِتَاءِ الْفَاعِلِ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٣): وَهِيَ^(٤) عَلَامَةٌ تَخْتَصُّ الْمَوْضُوعَ لِلْمُضِيِّ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلِ الْمَعْنَى^(٥)).

(وَسِمٌ بِالنُّونِ) الْمُؤَكَّدَةِ (فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمُرَّ فَهُمْ) مِمَّا يَقْبَلُهَا.

(وَالْأَمْرُ) أَي: مُفْهِمُ الْأَمْرِ، بِمَعْنَى طَلَبِ إِجَادِ الشَّيْءِ (إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ) الْمُؤَكَّدَةِ (مَحَلٌّ فِيهِ) فَلَيْسَ بِفِعْلٍ، بَلْ (هُوَ اسْمٌ) الْفِعْلِ (نَحْوُ: صَه) بِمَعْنَى اسْكُتْ، (وَحَيْهَلْ) مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ بِمَعْنَى: أَقْبَلُ^(٦).

وَقَابِلُ النُّونِ إِنْ لَمْ يُفْهِمِ الْأَمْرَ فَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ^(٧).

تَمَّةٌ: إِذَا دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ وَلَمْ تَقْبَلِ التَّاءَ كَشَتَّانَ، أَوْ عَلَى

= همزة الوصل، فالسكون سكون إعراب لا بناء.

(١) في: أوب وج (الأول).

(٢) ما بين المعقوفين ذكر في: ج بعد قوله: (يلي).

(٣) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ١٦٧.

(٤) في: ب (ونعني بذلك).

(٥) فمثل قوله: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ» [النحل: ١] يراد به المستقبل، أي: يأتي، ولكنه يقبل تاء التأنيث

الساكنة تقول: (أتت)؛ لأن اللفظ هو: موضوع للماضي ولو قصد به المستقبل.

(٦) علامة الأمر اثنتان: دلالة على الطلب وقبوله نون التوكيد، مثل: (اضرب)، فإنه يمكن

أن تقول: (اضربن).

(٧) فإن دل على الطلب، مثل: (هلم) بمعنى أقبل ولم يقبل نون التوكيد، يقال عنه: اسم

فعل أمر، أي: هو اسم لأقبل، وإن قبل النون دون دلالة على الطلب فهو مضارع، مثل:

هو تضربن.

حَدَّثِ حَاضِرٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ وَلَمْ تَقْبَلْ «لَمْ» كَأَوَّهَ، فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٍ - أَيْضاً^(١)، قَالَهُ^(٢)
المصنّف: فِي عُمْدَتِهِ^(٣).

*** ** **

(١) كشتان: اسم فعل ماضٍ بمعنى تفرّق، فإنها تدل على الزمان الماضي ولا تقبل التاء، وأوّه: بمعنى اتصّجر بمعنى المضارع ولم تقبل لم، فهي اسم لأتصّجر.

وصة: فيها الطلب ولم تقبل النون، فهي اسم لاسكت.

(٢) في: ب (قال).

(٣) عمدة الحافظ، محمد بن مالك: ص ١٣.

هذا بابُ

(المُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ)



[أحوال آخر الاسم]

- (وَالاسْمُ مِنْهُ) أَيُّ: بَعْضُهُ مُتَمَكِّنٌ وَهُوَ (مُعْرَبٌ) جَارٍ عَلَى الْأَصْلِ^(١).
- (و) بَعْضُهُ الْآخِرُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ وَهُوَ (مَبْنِيٌّ) جَارٍ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ^(٢).
- وَإِنَّمَا يُبْنَى؛ (لِشَبْهِهِ) فِيهِ (مِنَ الْحُرُوفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مُدْنِي) أَيُّ: مُقَرَّبٌ لَهُ^(٣).

وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ غَيْرِ الْمُدْنِيِّ، وَهُوَ مَا عَارَضَهُ مَا يَقْتَضِي الْإِعْرَابَ كَأَيِّ فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ؛ فَإِنَّهَا أَشْبَهَتْ الْحَرْفَ^(٤) فِي الْمَعْنَى، لَكِنْ عَارَضَهَا لُزُومُهَا الْإِضَافَةَ^(٥).

- (١) الأصل في الأسماء الإعراب، فإذا كان الاسم معرباً فهو الأصل فيه؛ لذا يقال عنه: إِنَّهُ مُتَمَكِّنٌ فِي الْاسْمِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ مُنَوَّنًا يُقَالُ: مُتَمَكِّنٌ أَمَكِّنٌ.
- (٢) أما البناء فهو عارض على الاسم، فالمبني ليس متمكناً في الاسم، وإنما ضعفت اسميته؛ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ الَّذِي الْأَصْلُ فِيهِ الْبِنَاءُ.
- (٣) الفعل أصيل في عدم التنوين، أي: المنع من الصرف، والحرف أصيل في البناء، والاسم أصيل في الإعراب والتنوين.
- فإن تقرب الاسم إلى الحرف بأحد أوجه الشبه فإنه سبيني، ويكفي في ذلك شبه واحد. وإن تقرب إلى الفعل فإنه يمنع من الصرف، ولكن يحتاج إلى شبهين أو شبه يقوم مقام الاثنين.

(٤) في: أ وج (الحروف).

(٥) في: أ وب وج (للإضافة).

وَيَكْفِي فِي بِنَاءِ الْأِسْمِ شَبَهُهُ بِالْحَرْفِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، بِخَلَافٍ مَنَعِ الصَّرْفِ فَلَا بُدَّ مِنْ شَبَهُهُ بِالْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ .

وعَلَّلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(١) فِي أَمَالِيهِ^(٢): بَأَنَّ الشَّبَةَ الْوَاحِدَ بِالْحَرْفِ يُبَعِّدُهُ عَنِ الْأِسْمِيَّةِ وَيُقَرِّبُهُ مِمَّا لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأِسْمِ^(٣) مُنَاسَبَةً إِلَّا فِي الْجِنْسِ الْأَعَمِّ - وَهُوَ كَوْنُهُ كَلِمَةً^(٤) .

وَشَبَهُ الْأِسْمَ بِالْفِعْلِ - وَإِنْ كَانَ نَوْعاً آخَرَ - إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبُعْدِ عَنِ الْأِسْمِ كَالْحَرْفِ^(٥) .

= أي: إذا شابه الاسم الحرف فإن الشبه سبب في بنائه، فإذا عارض السبب مانع عاد إلى الإعراب، ف (أي) في الاستفهام أو الشرط، للأولى شُبَّةٌ بهمزة الاستفهام، وهي: حرف، والثانية لها شبه ب (إن) الشرطية، وهي: حرف، فالمفروض أن تبني، ولكن ملازمتها للإضافة مَنَعَهَا من هذا الشبه؛ لأن المانع يقدم على السبب. والإضافة من لوازم الأسماء؛ لذا أصبح شَبَهُهُ بِالْحَرْفِ غير مُدْنٍ؛ لأن الإضافة قَرَّبَتْهُ إِلَى الْأِسْمِيَّةِ وَأَعَادَتْهُ إِلَيْهَا.

(١) ابن الحاجب هو: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب جمال الدين، كان كردياً اشتغل بالقرآن ثم بالفقه كان عالماً باللغة العربية وعلوم القرآن، توفي في الإسكندرية سنة ٦٤٩هـ. وفيات الأعيان: ٢ / ٤١٣ .

(٢) الأمالي النحوية: ٤ / ١٦٥ .

(٣) لفظ (الاسم) سقط من: أ.

(٤) أي: الحرف بعيد عن الاسم، ولا التقاء بينهما إلا أنهما من أنواع الكلام، والغريب

يمكن أن يميز عن غيره بعلامة واحدة؛ لذا يكفي نسبة الاسم بالحرف بشبه واحد للبناء.

(٥) الاسم ليس بعيداً عن الفعل؛ بدليل أنهما يؤلفان الجملة، فالقريب إذا أردنا جعله مشابهاً لما هو مألوف له لا بد من علامتين للشبه؛ لذا الاسم لا يمنع من الصرف؛ لشبهه بالفعل إلا بعلامتين من أسباب منع الصرف.

مثال حسي: الغريب إذا أراد أن يشابه غريباً آخر يكفي علامة واحدة؛ ليكون شبيهاً. أما الأخ فإنه قريب من أخيه، فإذا أراد الشبه بأخيه فلا بد من علامتين؛ لحصول الشبه؛ لأنه ليس غريباً عن أخيه.

وْفُهُم مِّنْ حَضْرِ الْمُصْنَفِ عِلَّةُ الْبِنَاءِ فِي شِبْهِهِ الْحَرْفِ فَقَطَّ^(١) عَدَمُ اعْتِبَارِ
غَيْرِهِ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ^(٢) وَغَيْرُهُ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا سَلْفَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

[أنواع شبه الاسم بالحرف]

(كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ): بَأَنَّ يَكُونُ الْأِسْمُ مَوْضُوعًا عَلَى حَرْفٍ^(٣) وَاحِدٍ أَوْ
عَلَى^(٤) حَرْفَيْنِ - كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي وَضْعِ الْحَرْفِ - كَمَا (فِي اسْمِي جُنْتَنَا)
وَهُمَا: التَّاءُ وَنَا؛ فَإِنَّهُمَا اسْمَانِ، وَبُنْيَا؛ لِشَبْهِهِمَا الْحَرْفَ^(٥) فِيمَا^(٦) هُوَ الْأَصْلُ
أَنْ يُوَضَعَ الْحَرْفُ عَلَيْهِ^(٧).

ونحو: يَدٍ وَدَمٍ أَصْلُهُ ثَلَاثَةٌ^(٨).

- (١) لفظ (فقط) ساقط من: أ وب وج.
- (٢) أبو الفتح هو: عثمان بن جني الموصلي، من أئمة الأدب والنحو، ولد بالموصل وتوفي ببغداد، من كتبه اللمع في النحو. الأعلام: ٤ / ٣٦٤.
- (٣) لفظ (واحد) ساقط من: أ وب وج.
- (٤) لفظ (على) ساقط من: ط وب وج.
- (٥) في: ج (الحروف).
- (٦) في: أ (وما).
- (٧) فالتاء من (ضربت) اسم مبني على الضم؛ لأنه اسم شابه الحرف في تركيبه:
من حرف، مثل: واو القسم أو لام الجر أو باء الجر.
أو من حرفين، مثل: (نا) فإنه يشبه (من) و(في) في التركيب؛ إذ أغلب ما يؤلف منه
الحرف، هو حرفان.
وقد يكون من ثلاثة، وهو الأقل، مثل: (إلى) و(على).
- (٨) أي: أن لفظي (يد) و(دم) وإن كانا مركبين من حرفين، فالمفروض بهما أن يُبْنِيا؛
لشبهتهما بالحرف؟
فالجواب: أن تركيبهما من ثلاثة وليس من اثنين.
ف (يَدٌ) أصله يَدَيٌّ؛ بدليل رجوع الياء في الثنية، يقال: يديان.
و(دَمٌ) أصله دَمَيٌّ؛ بدليل رجوع الياء في الثنية، يقال: دميان.

(وَ) كَالشَّبهِ (المَعْنَوِيَّ): بِأَنْ يَكُونَ الاسمُ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى مِنْ مَعَانِي الحُرُوفِ ، سَوَاءٌ وُضِعَ لِذَلِكَ المَعْنَى حَرْفٌ أَمْ لَا .

فَالأَوَّلُ كَمَا (فِي مَتَى) فَإِنَّهَا اسمٌ وَبُنِيَتْ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى إِنْ الشَّرْطِيَّةِ أَوْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ^(١) .

(وَ) الثَّانِي كَمَا (فِي هُنَا) فَإِنَّهَا اسمٌ وَبُنِيَتْ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الإِشَارَةِ الَّذِي كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ حَرْفٌ ؛ لِأَنَّهُ كَالخِطَابِ^(٢) .

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ ذَانِ وَتَانِ ؛ لِأَنَّ شَبَهَ الحَرْفِ عَارِضُهُ مَا يَقْتَضِي الإِعْرَابَ ، وَهُوَ^(٣) التَّنْبِيْهُ الَّذِي هِيَ مِنْ خِصَائِصِ الأَسْمَاءِ^(٤) .

(وَ) كَالشَّبهِ الاسْتِعْمَالِيَّ: بِأَنْ يَلْزَمَ طَرِيقَةً مِنْ طَرَائِقِ الحُرُوفِ ، (كِنْيَابَةِ) لَهُ (عَنِ الفِعْلِ) فِي العَمَلِ (بِلا) حُصُولِ (تَأَثُّرٍ) فِيهِ بِعَامِلٍ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ ،

= استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء وبقي التنوين مع الكسر؛ للدلالة على الياء المحذوفة.

(١) الشبه الثاني: توافق الاسم مع الحرف في المعنى، فلفظ (متى) اسم شرط أو استفهام، فبنيت؛ لأنها شابهت (إن) الشرطية أو همزة الاستفهام، فإنهما حرفان وضعت الهمزة للاستفهام و(إن) للشرط.

(٢) هناك معانٍ كان المفروض أن يوضع لها حروف ولكن لم يوضع، فنحن نقدر أن لها حروفاً، مثل: الإشارة والموصول؛ لذا فإن أسماء الإشارة وأسماء الموصولة مبنية؛ لشبهها الحرف الوهمي الذي كان المفروض أن يوضع للإشارة أو للموصول.

وقال: كالخطاب، وضع له الكاف، والاستفهام: وضع له الهمزة، والشرط: وضع له (إن)، والنداء: وضع له (يا)، وهكذا.

(٣) في: ج (وهي).

(٤) مثل: (اللدان واللتان وذان وتان) كان المفروض أن تُبْنَى؛ لشبهها حرف الإشارة، والموصول (الذين) كان المفروض أن يوضع لها حرف، إلا أنها أعربت؛ لأن التثنية التي هي من خصائص الأسماء عارضت هذا الشبه.

فإنها عاملةٌ غيرُ معمُولةٍ على الأَرْجَحِ^(١).

(وَكَافِتِقَارٍ) لَهُ إِلَى الْجُمْلَةِ إِنَّ (أَصْلًا) كَمَا فِي الْمَوْصُولَاتِ^(٢)، بِخِلَافِ
اِفْتِقَارِهِ إِلَى مُفْرَدٍ كَمَا فِي سُبْحَانَ^(٣).

أَوْ اِفْتِقَارٍ غَيْرٍ مُتَّصِلٍ - وَهُوَ الْعَارِضُ -، كَافِتِقَارِ الْفَاعِلِ لِلْفِعْلِ، وَالنَّكِرَةِ
لِجُمْلَةِ الصِّفَةِ^(٤).

وَأُعْرِبَ اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ^(٥).

تَمَّتْ: مِنْ أَنْوَاعِ الشَّبهِ الشَّبَهُ^(٦) الْإِهْمَالِيُّ:.....

(١) الشبه الثالث: أن بعضَ الأسماءِ تشبهُ الحروفَ في أنها تعمل ولا يعمل بها، ف (مِنْ) تعمل الجر ولا يعمل بها عامل، و(لَمْ) تعمل الجزم ولا يعمل بها عامل.
فكذا أسماء الأفعال، مثل: (صَه، وشتان، وَوَي) تعمل ولا يعمل بها عامل، فهي مبنية؛ لشبهها الحرف من هذا الوجه.

وقال: على الأرجح؛ لأن هناك جماعة كالمازني: يرى أن، مثل: شَتَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، إن شتان مبتدأ عامل به الابتداء، وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر. الصبان: ٦٠ / ١.

(٢) الشبه الرابع: أن الاسم يشبه الحرف في أصالة الافتقار إلى شيء يوضحه - كما أن (مِنْ) لا معنى لها إلا بعد أن تدخل على الاسم، فتقول: مِنْ السُّوقِ، فقد حصل معنى الابتداء بانضمامها إلى السوق، فهي مفتقرة إلى الغير، فكذا اسم الموصول، فإنه مفتقر إلى جملة الصلة.

(٣) إذا افتقر الاسم إلى مفرد لا يبنى، مثل: افتقار (سبحان) إلى المضاف إليه، وكذا إذا افتقر افتقاراً عارضاً كافتقار الاسم الفاعل إلى الفعل، فإنه يحدث عندما يراد بالاسم أن يكون فاعلاً.

(٤) وكذا النكرة تحتاج إلى جملة؛ لتكون صفة لها ولكن الافتقار طارئ، مثل: مررتُ برجلٍ، فإنه لا يحتاج إلى جملة، فإذا أردنا تخصيصها وتقليل الاشتراك بها قلنا: مررتُ برجلٍ يكتبُ.

(٥) وهو أنه عارضه ما هو من خصائص الأسماء، وهو: التثنية.

(٦) لفظ (شبه) ساقط من: ج.

ذَكَرَهُ فِي الْكَافِيَةِ^(١)، وَمَثَلٌ لَهُ فِي شَرْحِهَا^(٢) بِفَوَاتِحِ السُّورِ، فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ لِشَبَّهَهَا بِالْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ فِي كَوْنِهَا لَا عَامِلَةً وَلَا مَعْمُولَةً^(٣).

[الاسم المعرب]

(وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ) آخِرُهُ؛ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ مَحْضُورٌ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ (مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ) السَّابِقِ ذِكْرُهُ (كَأَرْضٍ وَسَمَا) - بِضَمِّ السَّيْنِ -^(٤) إِحْدَى لُغَاتِ الْأَسْمِ، وَالْبَوَاقِي إِسْمٌ - بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا -، وَسُومٌ - بِضَمِّ السَّيْنِ وَكَسْرِهَا - وَسِمَى كَرَضَى، وَقَدْ نَظَّمْتُهَا فِي بَيْتٍ، وَهُوَ:

أَسْمٌ بِضَمِّ أَوَّلٍ وَالْكَسْرِ * مَعْ هَمْزَةٌ وَحَذْفُهَا وَالْقَصْرِ^(٥)

[بناء وإعراب الأفعال]

(وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنِيَا) الْأَوَّلُ عَلَى السُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، وَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا^(٦).

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢١٥ / ١.

(٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢١٦ / ١.

(٣) الحروف المهملة: هي حروف المباني (ا ب ت ث ج ح خ إلى آخره)، فأوائل السور أسماء مبنية؛ لأننا لا نعرف المعنى المراد منها، فهي مهملة بالنسبة لنا؛ لذا اعتبرت أسماء مبنية.

(٤) المراد به الاسم، وإذا فتح السين فالمراد به السماء؛ وهو كل ما علاك فأظلك، ومقارنتها بالأرض توهم أن المراد السماء بالفتح.

(٥) قائله: السيوطي نفسه، والشاهد فيه: أنه جمع فيه الألفاظ الواردة في لفظ الاسم.

(٦) فعل الأمر إذا كان صحيح الآخر: يبنى على السكون إذا لم يسند لضمير التثنية أو

الجمع، وإن كان مسنداً إليهما يبنى على حذف النون، نحو: اذهبوا واذهبوا.

أما المعتل: فيبنى على حذف آخره، مثل: اخشَ واغزُ وارمِ.

وهذا مذهب البصريين حيث يرون: أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه.

والثاني على الفتح ما لم يتصل به واو الجمع^(١) فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن^(٢).

(وأعربوا) على خلاف الأصل فعلاً (مضارعاً)؛ لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه، كما قال في التسهيل^(٣).

ولكن لا مطلقاً، بل (إن عرياً من نون توكيد مباشر)، فإن لم يعر منه بُني؛ لمعارضة شبهه للاسم بما يقتضي البناء، وهو النون المؤكدة^(٤) التي هي من خصائص الأفعال^(٥).

وبناؤه على الفتح؛ لتركيبه معه^(٦) تركيب خمسة عشر، نحو:

(١) في: أ (جماعة)، وفي: ب وج (جمع).

(٢) الماضي: مبني على الفتح.

فإن اتصل به واو الجماعة، بني على الضم، نحو: ضربوا.

وإن اتصل به ضمير رفع متصل، يبنى على السكون، مثل: ضربت وضربتت وضربتت وضربتت؛ لأن المرفوع هو كالجاء من الفعل، ولا يجوز توالي أربع متحركات في الكلمة، فكذا فيما يشبه الكلمة، فيسكن الحروف التي قبل الضمير؛ لأن دخول الضمير منع أربع حركات متوالية، فجاءه أولى بالتسكين.

(٣) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ص ٧.

المضارع خرج عن هذا الأصل - وهو: الأصل في الفعل البناء -؛ لأنه شابه اسم الفاعل في اعتوار، أي: تعاقب المعاني عليه، فاسم الفاعل: يكون مبتدأ وخبراً وصفة وحالاً، فكذا الفعل المضارع: يكون خبراً وحالاً ونعتاً.

(٤) لفظ (المؤكد) ساقط من: ب وج.

(٥) أي: أن المضارع يرجع إلى أصله في البناء عندما تتصل به نون التوكيد المشددة والمخففة؛ لأن هذه النون لا تدخل على الأسماء، بل هي خاصة بالأفعال، فهي تمنع مشابهة المضارع لاسم الفاعل، فتعود إلى البناء.

(٦) في: أ (مع).

«والله لأَضْرِبَنَّ»^(١).

وَخَرَجَ بِالْمُبَاشِرِ غَيْرُهُ، كَأَنَّ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْاِثْنَيْنِ^(٢)، أَوْ وَاوُ الْجَمْعِ^(٣)، أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، فَإِنَّهُ حَيْثُ^(٤) يَكُونُ مُعْرَبًا تَقْدِيرًا^(٥).

(و) إِنْ عَرِي^(٦) (مِنْ نُونِ إِنْثِ) فَإِنْ لَمْ يَعَرَ مِنْهَا بُنْيَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ^(٧)، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ؛ حَمَلًا عَلَى الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا يَسْتَوِيَانِ^(٨) فِي أَصَالَةِ السُّكُونِ وَعَرُوضِ الْحَرَكَةِ فِيهِمَا^(٩) - كَمَا قَالَ^(١٠): فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(١١) - كَبِيرٌ عَنِ مَنْ فُتِنَ).

(١) الفعل المضارع يبنى آخره على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد؛ لأنها تركبت معه كتركيب أحد عشر، والتركيب ثقيل والفتح خفيف، فناسب أن يبنى على الفتح.

(٢) في: أ (ألفا).

(٣) في: أ وج (جماعة).

(٤) لفظ (حيث) ساقط من: أ وط.

(٥) إذا فصلت نون التوكيد عن الفعل المضارع رجح الإعراب؛ لأن التركيب حال الفاصل دونه.

مثال: الفاصل ألف الاثنین: هل يضربان؟

ومثال: الفاصل واو الجماعة: هل تضربن يا طلاب؟

هنا الواو فاصل حذف؛ لالتقاء الساكنين، فهو فاصل تقديراً، ومثال: الفاصل ياء

المخاطبة: هل تضربن يا هند؟ فالياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين فاصل تقديراً.

(٦) في: أ (عريا).

(٧) أيضاً - المضارع: يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة؛ وذلك لأنها من

خصائص الأفعال، فعارضت شبهه باسم الفاعل المستوجب للإعراب.

(٨) في: أ وج (مستويان).

(٩) لأن الماضي إذا اتصلت به يبنى على السكون؛ حذراً من توالي أربع متحركات.

فكذا المضارع؛ لأن الأصل في البناء السكون، والبناء على الحركة أمر عارض على الأصل.

(١٠) في: أ (قال).

(١١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ١٧٧.

[أحوال آخر الحرف]

(وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ) وَجُوباً؛ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى الْإِعْرَابِ؛ إِذِ الْمَعْنَى الْمُمْتَقِرَّةُ إِلَيْهِ لَا تَعْتَوِرُهُ^(١).

ونحو:

[لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرٌ بِنُ أَبِي عَمْرٍو] * وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ^(٢)
على تجرُّدها من معنى الحَرْفِيَّةِ وَجَذْبِهَا إِلَى مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ، بِدَلِيلِ عَدَمِ وَفَائِهَا^(٣) بِمُقْتَضَاهَا^(٤).

[أقسام علامات البناء]

(وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ) اسماً كَانَ أَوْ فِعْلاً أَوْ حَرْفاً (أَنْ يُسَكَّنَا)؛ لِخِفَّةِ السُّكُونِ وَثِقَلِ الْمَبْنِيِّ.

(١) الحروف مبنية كلها؛ لأن الإعراب يؤتى به للتمييز بين معنى ومعنى، بين الفاعل والمفعول به، وبين الحال والظرف، والمبتدأ والخبر، ونحو ذلك.

والحرف لا يكون من هذه المعاني ولا تعتوره، أي: تتناوب عليه هذه المعاني.
(٢) قائله: أبو طالب بن عبد المطلب، يرثي بها نديمه مسافر بن أبي عمرو. خزائن الأدب: ٣٦٣/١٠.

الشاهد فيه: أن (ليت) وهي حرف جاءت مبتدأ، وخبرها في الأول مسافر، وفي الشطر الثاني جملة يقولها: المحزون.

(٣) في: أوج (وفاها).

(٤) في: ج (لمقتضاها).

توضيح الجواب: أن (ليت) هنا لا يراد بها حرف التمني بل يراد لفظها، أي: التلطف بحروفها، فهي بهذا الاعتبار صارت اسماً؛ لأن كل كلمة أريد لفظها فهي اسم. وعند عدم وفائها لمقتضاها - أي: والحالة هذه - لا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر.

(ومِنَّه) أي: ومِنْ^(١) المَبْنِيَّ (ذُو فَتْحٍ وَ) منه (ذُو كَسْرِ وَ) منه ذو (ضَمٍّ)؛ وذلك لِسَبَبِ:

فَذُو الْفَتْحِ (كَأَيْنَ)، وَضَرَبَ، وَوَاوِ الْعَطْفِ.

فَالأَوَّلُ حُرْكَ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكَانَتْ فَتْحَةً لِلخَفَةِ^(٢).

والثاني؛ لِمُشَابَهَةِ الْمُضَارِعِ فِي وَقُوعِهِ صِفَةً وَصِلَةً وَحَالًا وَخَبْرًا، تقول^(٣): «رَجُلٌ رَكَبَ^(٤) جَاءَنِي» «هذا الذي رَكَبَ» «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَقَدْ رَكَبَ» «زَيْدٌ رَكَبَ» كما تقول: «رَجُلٌ يَرْكَبُ جَائِنِي^(٥)»... إلخ.

وَكَانَتْ فَتْحَةً؛ لِمَا تَقَدَّمَ^(٦).

والثالثُ؛ لِضُرُورَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِمُتَحَرِّكٍ؛ إِذْ لَا يُبْتَدَأُ بِالسَّاكِنِ^(٧):

إِمَّا تَعَدُّرًا مُطْلَقًا - كما قال الجُمهُورُ -.

أَوْ تَعَسُّرًا فِي غَيْرِ الْأَلْفِ - كما اختارَهُ السَّيِّدُ الْجُرْجَانِيُّ^(٨) وَشَيْخُنَا

(١) في: أ وب وج من دون الواو.

(٢) الأول هو (أَيْنَ) وهي للمكان، ولم تسكن على الأصل في البناء؛ لأنه بتسكين النون سيجتمع ساكنان الياء والنون، وكانت حركة البناء الفتحة؛ لأنها أخف الحركات.

(٣) في: أ (فتقول).

(٤) في: ب (ركب رجل).

(٥) لفظ (جاءني) ساقط من: ط.

(٦) لم يبين الماضي على السكون؛ لأنه شابه المضارع المعرب، فإنه يعرب بالحركات في الرفع والنصب، والماضي يبنى على الحركات مثله.

وجه الشبه: أن الجملة الماضية تكون خبراً ونعتاً وحالاً - كما تكون الجملة المضارعية كذلك، واختيار الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات؛ لذا قال: (لما تقدم).

(٧) لفظ (يساكن) ساقط من: أ وب وج.

(٨) الجرجاني هو: أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الجرجاني، قاضي البصرة وشيخ =

العلامة الكافيجي - (١).

وكانت فتحة؛ لاستثقال الضمة والكسرة على الواو^(٢).

وذو الكسر، نحو: (أمس) وجَيْر، وإنما كُسِرَ على أصلِ التقاء الساكنين^(٣).
وذو الضم، نحو: (حيث)، وإنما ضُمَّ؛ تشبيهاً له بِقَبْلُ وبعْدُ ومنذ^(٤)،
وقد تُفْتَحُ لِلخَفَةِ^(٥)، وتُكْسَرُ على أصلِ التقاء الساكنين^(٦)، ويُقال: «حَوْتُ»
مُثَلَّتِ التاءُ أيضاً.

(و) مِثَالُ: (السَّاكِنُ كَمْ)، واضْرِبْ، وأَجَلْ.

= الشافعية في عصره، كان عارفاً بالأدب، له كتاب الأدباء وأشار البغاء، توفي سنة ٤٨٢هـ. الأعلام: ٢٠ / ١.

(١) الكافيجي هو: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الحنفي الكافيجي، من كبار علماء المعقولات، رومي الأصل، وعرف بالكافيجي؛ لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، توفي سنة ٨٧٩هـ. الأعلام: ١٥٠ / ٦.

(٢) أي: أن واو العطف حرك؛ لأنه لا يبتدأ بالساكن وهذا مجمع عليه، ولكن الخلاف في السبب الذي لا يبدأ به؛ فالجمهور يرون: أنه محال؛ لتعذر الابتداء بالساكن.

أما الجرجاني والكافيجي: فإنهما يريان عدم الابتداء؛ للتعذر في الألف والتعسر في غيره، أي: يمكن الابتداء بالساكن، لكن فيه عسر.

وحُرِّكَتْ بالفتحة؛ لأن الكسرة والضمة ثقيلتان على الواو.

(٣) مثل بـ (أمس)؛ لأنها اسم، و(بجَيْر)؛ لأنها حرف بمعنى نَعَمْ، والفعل لا يكسر.

(٤) لفظ (ومنذ) ساقط من: ط وب وج.

(٥) لفظ (للخفة) ساقط من: ط وب وج.

(٦) أي: تبنى على الضم، فيقال: (حيث)، وعلى الفتح (حيث)، وعلى الكسر (حيث)

وكلها اختلاف لغة، فالضم؛ لشبهها بـ (قَبْلُ) و(بعْدُ) إذا حذف المضاف إليه ونوي

معناه، والفتح للخفة، والكسر؛ لأن الياء ساكنة وتكسر التاء؛ لأن الأصل في التقاء

الساكنين الكسر.

[المُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ]

وقد شَرَعَ في تَبْيِينِ مَوَاضِعِ النَّيَابَةِ بِقَوْلِهِ:

[إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ]

(فَارْفَعِ بِوَاوٍ وَانصِبَنَّ بِالْأَلِفِ * وَاجْرُزْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِف) أَي: أذْكَرُ.

(مِنْ ذَاكَ) أَي: مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُوفَةِ (ذُو) وَقَدَّمَهُ؛ لِلزُّومِ هَذَا الْإِعْرَابَ^(١)، وَلَكِنَّهُ^(٢) إِنَّمَا يُعَرَّبُ بِهِ (إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا) أَي: أَظْهَرَ. وَاحْتَرَزَ بِهَذَا الْقَيْدِ مِنْ ذُو بِمَعْنَى الَّذِي^(٣)، وَقَيَّدَهُ فِي الْكَافِيَةِ وَالْعُمْدَةِ^(٤) بِكَوْنِهِ مُعَرَّباً^(٥).

(و) مِنَ الْأَسْمَاءِ (الْفَمُّ) وَفِيهِ لُغَاتٌ: تَثْلِيثُ الْفَاءِ مَعَ تَخْفِيفِ الْمِيمِ مَنقُوصاً، أَوْ^(٦) مَقْصُوراً، وَمَعَ تَشْدِيدِهِ [...] ^(٧) وَإِتْبَاعِهَا لِلْمِيمِ^(٨) فِي الْحَرَكَاتِ^(٩).....

- (١) أَي: (ذُو) لَا تَفَارِقُ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ، بَيْنَمَا الْبَاقِيَاتُ قَدْ تُعْرَبُ أحياناً بِالْحَرَكَاتِ وَبِالْحُرُوفِ أُخْرَى.
 - (٢) فِي: أَوْ بَ وَج (وَلَكِنَّهُ).
 - (٣) ذُو: بِمَعْنَى صَاحِبٍ تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، أَمَا (ذُو) بِمَعْنَى الَّذِي فَهِيَ: مَبْنِيَةٌ عَلَى السُّكُونِ.
 - (٤) عُمْدَةُ الْحَافِظِ: ص ١٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ: ١ / ١٨١، وَالْكِتَابَانِ لِمُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ.
 - (٥) أَي قَالَ: ذُو الْمَعْرَبَةِ؛ لِيَمِيزَ عَنِ الْمَبْنِيَةِ الَّتِي بِمَعْنَى الَّذِي.
 - (٦) فِي: ج (و).
 - (٧) فِي: ج زِيَادَةَ كَلِمَةِ (فَعْل).
 - (٨) سَقَطَ مِنْ: ب، وَفِي: أ (لَهُ) بَدَلَهُ.
 - (٩) أَي: كَلِمَةُ (الْفَمِّ) يَنْطَقُ بِاللُّغَاتِ الْآتِيَةِ، وَأَصْلُهُ فَمَّوْ:
- فُمَّ، فُمَّ، فُمَّ - مَنقُوصاً بِحَذْفِ آخِرِهِ مَعَ تَخْفِيفِ الْمِيمِ.

كما فَعِلَ^(١) بَعَيْتِي «أمرىء» و«ابنم»^(٢).

وإنما يُعَرَّبُ بهذا^(٣) الإعرابِ (حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا) أي: ذَهَبَ، بِخِلَافِ ما إذا لم يَذْهَبْ، فَإِنَّهُ يُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ عَلَيْهِ^(٤).

(أَبُّ أَيْحَ كَذَاكَ) أَي: كما تَقَدَّمَ مِنْ ذِي وَالْقَمِ فِي الإِعْرَابِ بِما ذُكِرَ.

وَقَيَّدَ فِي التَّسْهِيلِ^(٥): الحَمَمَ - وهو قَرِيبُ الزَّوْجِ - بِكُونِهِ غَيْرِ مُمَائِلٍ قُرْوَاً وَقَرَّءَاً وَخَطَّأً، فَإِنَّهُ إِنْ مَائِلٌ^(٦) ذَلِكَ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ وَإِنْ أُضِيفَ^(٧).

وفيه: أَنْ الأَبَّ والأَخَّ قَدْ يُشَدَّدُ آخِرُهُمَا^(٨).

(وَهَنْ) كَذَاكَ^(٩)،

= فَمٌ، فَمٌ، فَمٌ - منقوصاً بحذف آخره مع تشديد الميم.

فُمَى، فَمَى، فَمَى - مقصوراً مع تشديد الميم، الكلُّ بضم الفاء وكسرها وفتحها.

هذه تسع لغات زائداً ثلاثة - هي إبتاع الفاء الميم بحسب الإعراب، تقول:

هذا فُمٌ، ورأيتُ فَمَأً، ونظرتُ إلى فِمٍ.

(١) لفظ (فعل) ساقط من: أ.

(٢) هنا في (امرئ) و(ابنم): تبع العين في الحركة حركة الإعراب في الآخر، تقول: هذا

امرءٌ وابتئمٌ، ورأيتُ امرأً وابتنماً، ونظرتُ إلى امرئٍ وابتنمٍ، فالمجموع اثنتا عشرة لغة.

(٣) في: أ وب وج (هذا).

(٤) كلمة (القم): يعرب بالحركات ما دامت الميم باقية، فإذا حذفت أعرب بالحروف.

(٥) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ص ٨.

أي: لا يعربُ (حَمَمٌ) بالحروف إلا إذا خالف وزنه الأوزان الآتية:

أَنْ لا يقال: حَمَمَوا، مثل: قُرُوا، ولا حَمَمَ، مثل: قُرُءاً، ولا حَمَمَ، مثل: حَطَّأً.

(٦) في: أ (فإن مائل).

(٧) فيقال: هذا أبُّك، ورأيتُ أبُّك، ونظرتُ إلى أبُّك.

(٨) أي يقال: هذا أبُّك وأخُّك، ورأيتُ أبُّك وأخُّك، ونظرتُ إلى أبُّك وأخُّك.

والضمير في (فيه) يعود للتسهيل وهو كتاب للناظم: ص ٩.

(٩) في: أ وج (كذلك).

وهو كناية عن أسماء الأجناس^(١)، وقيل: ما يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ، وقيل: الفَرْجُ خاصّةً، قال في التسهيل^(٢): وقد يُشَدُّ نونه^(٣).

(والتَّقْصُصُ في هذا الأخير) وهو هَنْ: بِأَنْ يَكُونَ مُعْرَباً بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النَّوْنِ (أَحْسَنُ) مِنَ الْإِتْمَامِ^(٤)، قال عليه السلام: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا»^(٥). (وَ) النَّقْصُ (فِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وَهِيَ أَخٌ وَحَمٌّ (يَنْدُرُ) أَي: يَقِلُّ^(٦)، كَقَوْلِهِ^(٧):

بِأَبِهِ أَقْتَدِي عَدِيٌّ فِي الْكِرَمِ * وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(٨)

(١) أسماء الأجناس: كالماء والتراب والحديد وأي شيء لا يخص ذاتاً معينة، تقول: مشيراً إلى الماء: أعطني هذا الهَنْ، أو خُذْ هذا الهَنْ، وهكذا.

وقيل: هو خاص بالأجناس المستقبحة كالنجاسات والحشرات.
وقيل: هو كناية عن الفرج.

(٢) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ص ٩.

(٣) أي يقال: هَنْ، في: أوب (تشدد).

(٤) النَّقْصُ فِيهِ: أَي حَذْفٌ لَامِهِ؛ إِذْ أَصْلُهُ: هَنْوٌ.

(٥) لفظ (تكنوا) ساقط من: أوج.

ومعناه: من تعزى أي: انتسب وانتمى إلى عادات الجاهلية وانتسب إليها، فقد كان أحدهم ينادي يا فلان؛ ليخرج معه إلى القتال الباطل، فهذا النداء نداء جاهلية، فإن فعله أحد في الإسلام فلا تستجيبوا له، وقولوا له تعزيراً: اذهب فأمسك بذكر أبيك، صراحة دون أن تكنوا كناية.

وتعزى: أي انتسب، وليس المراد به التصبر على الميت كما يظن البعض أو يعمل أعمالاً غير مرضية عند حصول الموت.

والحديث: اسناده صحيح، رواه: الإمام أحمد في المسند: ٣٥ / ١٥٩ برقم (٢١٢٣٦)، والنسائي في السنن الكبرى: ٨ / ١٣٦ برقم (٨٨١٣).

(٦) أي: إبقاء (الأب والأخ والحم) دون إضافة حروف الإعراب له نادر، بل الأكثر إعرابه بها.

(٧) في: أ (كقول).

(٨) قائله: رؤية بن عجاج يمدح عدي بن حاتم الطائي. شرح الشواهد للعيني: ٧٠ / ١ =

(وقصرها) أي أَبٌ وَأَخٌ وحم: بأن يكون آخره بالألف مطلقاً (من) نقصهن أشهر^(١) كقوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * [قد بلغا في المجد غايتها]^(٢)

[شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف]

(وشرطُ ذا الإعرابِ) المُتَقَدِّمُ في الأسماءِ المذكورةِ^(٣):

(أن يُضْفَنَ)، وإلا فُتَعَرَّبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ، نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾^(٤)،
و﴿وَلَهُ أَخٌ﴾^(٥)، و﴿وَبَنَاتٌ أَخٌ﴾^(٦).

= الشاهد: أنه جرَّ (أب) بالكسرة لا بالياء، فقال: بِأَبِهِ، ونصبه بالفتحة فقال: يُشَابِهُ أَبُهُ ولم ينصبه بالألف، وهو من القليل لا من الغالب.

(١) أي: إجراؤها بالألف في كل حالات الإعراب، وتقدير الحركات عليه أشهر من قصرها بدون إلحاق حرف في آخرها.

(٢) قائله: أبو النجم، قاله: الجوهري. شرح شواهد المغني، السيوطي: ١ / ١٢٨. الشاهد: هنا (أباها) الأولى اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، و(أباها) الثانية مضاف إليه مجرورة بالكسرة المقدرة على الألف.

والغايتان: هما أعلى شيء في المجد في الحسب والنسب. والشطر الثاني ساقط من: أوج.

(٣) شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف أربعة:

١- أن تضاف، فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة.
٢- أن تضاف لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت إليه أعربت بالحركات المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وقُدرت؛ لأجل حركة الياء.

٣- أن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أو مجموعة تُعرب كإعراب المثنى والجمع.

٤- أن تكون مكبرة، فإذا صُغرت كأن تقول: (أبيك) أعربت بالحركات الظاهرة.

(٤) يوسف: ٧٨.

(٥) النساء: ١٢.

(٦) النساء: ٢٣.

وَأَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ (لَا لِلْيَاءِ) أَي: لَا لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَإِلَّا فَتُعْرَبُ بِحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٍ، نَحْو: ﴿وَأَخِي هَكَرُوتُ﴾^(١)، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾^(٢).

وَأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً، وَإِلَّا فَتُعْرَبُ بِحَرَكَاتِ ظَاهِرَةٍ.

وَأَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، وَإِلَّا فَتُعْرَبُ فِي حَالِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِعْرَابَهُمَا (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا عِتْلَا)، فَأَخُو^(٣) مُفْرَدٌ مُكَبَّرٌ مُضَافٌ إِلَى أَبِيكَ^(٤)، وَأَبِي مُفْرَدٌ مُكَبَّرٌ مُضَافٌ إِلَى الْكَافِ، وَذَا مُضَافٌ إِلَى عِتْلَا.

وَقَدْ حَوَى هَذَا الْمِثَالُ كَوْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا وَمَعْرِفَةً^(٥) وَنَكْرَةً^(٦).

[إِعْرَابُ الْمُثْنِيِّ]

(بِالْأَلْفِ اِزْفَعِ الْمُثْنِيِّ) وَهُوَ: - كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّسْهِيلِ^(٧) - الْاسْمُ الدَّالُّ

(١) القصص: ٣٤.

(٢) المائدة: ٢٥.

(٣) في: ب وج (أبو).

(٤) في: ج (أخيك وأخي).

(٥) لفظ (ومعرفة) ساقط من: أ.

(٦) من عاداته إعطاء الحكم بالمثال، فالشروط قسمٌ صرح بها، وقسمٌ فهمت من المثال.

ف (أخو): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، ومضاف إلى الظاهر وهو: لفظ أب.

و(أب): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء، وهو مضاف إلى الكاف المضمرة.

و(ذا): مضافة إلى اعتلاء، فهي منصوبة وعلامة نصبها الألف؛ لأنها حال.

و(اعتلاء) نكرة.

فالمثال جاءت الشروط منطبقة عليه، - وأيضاً - المضاف إليه جاء معرفة ونكرة وضميراً وظاهراً.

(٧) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١٢.

على شَيْئَيْنِ مُتَّفَقِي اللَّفْظِ بِزِيَادَةِ أَلِفٍ وَنُونٍ^(١) أَوْ يَاءٍ وَنُونٍ مَكْسُورَةٍ^(٢) فِي آخِرِهِ،
نحو: «قَالَ رَجُلَانِ»^(٣).

فَخَرَجَ نَحْوُ: زَيْدٌ، وَالْقَمْرَانِ، وَكِلَا وَكِلْتَا، وَائْتَانِ وَائْتَتَانِ^(٤)؛ لِعَدَمِ دِلَالَةِ
الْأَوَّلِ عَلَى شَيْئَيْنِ^(٥)، وَاتَّفَاقِ لَفْظِ مَدْلُولِي الثَّانِي، وَالزِّيَادَةِ فِي الْبَاقِي.

[المُلْحَقُ بِالْمُثْنِيِّ وَشَرْطُ إِعْرَابِهِ]

(و) اِرْفَعْ بِهَا أَيْضاً (كِلا) وهو: اسمٌ مُفْرَدٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ يُطْلَقُ عَلَى اثْنَيْنِ
مُذَكَّرَيْنِ.

وَإِنَّمَا يُرْفَعُ بِهَا (إِذَا بِمُضْمَرٍ) حَالٌ كَوْنِهِ (مُضَافاً) لَهُ (وَصِلَا)، نَحْوُ:
«جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا».

(١) لفظ (نون) ساقط من: ط وب وج.

(٢) لفظ (مكسورة) ساقط من: ب وج.

(٣) في: ب (الرجلان).

(٤) الأمثلة التي ساقها الشارح هي لمحتزرات قيود التعريف، ف (زيد) لا يدل على اثنين،
و(القمران) يدل على اثنين غير متحدي اللفظ؛ لأن مفرديهما شمس وقمر، وثنياً من
باب التغليب، و(كلا وكلتا) تدلان على الاثنيين بدون زيادة ألف أو ياء ونون، وكذا
(ائتان وائتتان) ليسا مثنى وإن وجدت فيهما الألف والنون ولكنهما غير زائدتين.

ملحوظة: التغليب في الثنية مفرداها غير متماثلين، ولكن يغلب أحد اللفظين على الآخر
وكأننا سمينا أحدهما باسم الآخر تغليبا؛ لسبب من الأسباب، وإليك أمثلة على ذلك:

العمران - هما أبو بكر وعمر غلب عمر على أبي بكر؛ لأنه فرد، وأبو بكر مركب.

القمران - غلب القمر على الشمس؛ لأنه مذكر، والشمس مؤنث.

الأبوان - الأب والأم غلب الأب؛ لأنه مذكر.

الأسودان - الليل والنهار سمي النهار أسود؛ لأن الأصل في الأوقات الليل الأسود،
والنهار تبع له وهكذا.

(٥) في: أ (اثنين).

فإن لم يُصَفْ إلى مُضَمَّرٍ بَلْ إلى الظاهرِ، فهو كالمقصورِ في تقدير إعرابه على آخره وهو الألفُ، نحو: «جاءني كلا الرجلين».

و^(١) (كِلْتَا): التي تُطَلَّقُ على اثنينِ مؤنَّثينِ (كَذَاكَ) أي: مثلَ كِلَا في رَفْعِهَا بالألفِ إذا أُضِيفَتْ إلى مُضَمَّرٍ، نحو: «جاءتني المرأتانِ كِلْتَاهُمَا»، وفي تقدير إعرابها على آخرها^(٢) إن لم تُصَفْ إليه^(٣)، نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَلَّتْ أَكْلَهَا﴾^(٤).

وَأَمَّا^(٥) (اثنانِ واثنانِ) بالمثلثةِ فهما (كائنينِ وابتنتينِ) بالموحدةِ فيهما، يعني كالمثنى الحقيقيِّ في الحُكْمِ (يَجْرِيانِ) بلا شَرَطٍ، سواءً:

أفردًا^(٦)، نحو: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ ائْتَانِ﴾^(٧).

(١) الواو ساقطة من: أ وب وج.

(٢) في: أ وب وج (إعرابه على آخره).

(٣) كلمتي (كلا وكتلا) مفردان ولكنهما يدلان على الاثنين؛ لذا تعربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى الضمير.

مثل: جاء الطالبان كلاهما، ورأيت الطالبين كليهما، ونظرتُ إلى الطالبين كليهما، فهي تأكيد للطالبين وتعرب بالحروف.

أما إذا أُضِيفتا إلى الظاهر فإنهما تعربان بحركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

مثل: جاء كلا الرجلين، ورأيتُ كلا الرجلين، ونظرتُ إلى كلا الرجلين.

فالضمة مقدرة في الأولى والفتحة في الثانية والكسرة في الثالثة.

و(كتلا) هي مثل: (كلا) إلا أنها للمؤنث؛ لذا زيدت فيها التاء.

(٤) الكهف: ٣٣. هنا أُضِيفَتْ إلى ظاهر، فأعربت بضممة مقدرة.

(٥) لفظ (أما) ساقط من: أ.

(٦) (اثنان) للمذكر و(اثنان) للمؤنث عدداً يدلان على الاثنين؛ لذا يعربان بإعراب المثنى بدون شرط إضافتهما إلى الضمير، وسواء ركبت مع العشرة أم أفردت.

تقول: هذان اثنان، ورأيتُ اثنين، ونظرتُ إلى اثنين، وكذا إذا قلت: اثنانكم أو اثنا

أخويك، أو هذان اثنا عشر، ورأيتُ اثني عشر، ونظرتُ إلى اثني عشر.

(٧) سورة المائدة، الآية: ١٠٦. هنا (اثنان) جاءت مرفوعة بالألف وهي مفردة.

أم رُكْبًا، نحو: ﴿اِثْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(١).

أم أُضِيْفًا، نحو: اِثْنَاكَ وَاِثْنَاكَ^(٢) وَاِثْنَاكُمْ وَاِثْنَاكُمْ^(٣).

وكَاثِنَتَيْنِ ثِنْتَانِ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ.

(وَتَخْلَفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا) أَي: جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا (الْأَلْفُ

جَرًّا وَنَصْبًا) أَي: فِي^(٤) حَالَتَيْهِمَا (بَعْدَ) إِبْقَاءِ (فَتْحٍ) لِمَا قَبْلَهَا (قَدْ أَلْفُ)،
وَالْأَمْثَلَةُ وَاضِحَةٌ^(٥).

(فَرَعٌ) إِذَا سُمِّيَ بِمُتَنَّى، فَهُوَ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ^(٦).

[إِعْرَابُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ]

(وَارْفَعُ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُزُ وَانْصِبِ * سَالِمٍ جَمْعِ عَامِرٍ وَمَذْنِبٍ، وَشِبْهِهِ

ذَيْنِ) أَي: شِبْهِهِمَا وَهُوَ:

كُلُّ عِلْمٍ، لِمَذْكَرٍ، عَاقِلٍ، خَالٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، قِيلَ: وَمِنْ التَّرْكِيبِ^(٧).

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٠.

هنا (اثنتا عشرة) الجزء الأول جاء مرفوعاً بالألف، وعشرة مبنية على الفتح.

(٢) لفظ (واثنائك) ساقط من: ب وج.

(٣) لفظ (واثناكم) ساقط من ب وج.

(٤) لفظ (في) ساقط من: ب.

(٥) أي: الألف علامة الرفع، فإن ذهب في حالي النصب والجر فالياء هي العلامة للنصب والخفض.

(٦) إذا سُمي شخصٌ (بدران) أو (زيدان) أو (عمران) فإنه أيضاً يعرب بالحروف بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً.

(٧) هذه القيود في تعريف الجمع هي: الشروط للمفرد الذي يصلح جمعه جمعاً مذكراً سالماً.

فالنكرة لا تجمع جمعاً سالماً، مثل: (رجل) فلا يقال: رجلون.

وإذا كان علماً لغير العاقل، مثل: (لاحق) علم لفرسٍ فلا يقال: لاحقون.

وَكُلُّ صِفَةٍ كَذَلِكَ، مَعَ كَوْنِهَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ فَعَلَاءَ^(١) كَأَحْمَرَ حَمْرَاءَ^(٢)، وَلَا فَعْلَانَ فَعَلَى كَسَكَرَانَ سَكَرَى^(٣)، وَلَا مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمُدَّكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ كَصَبُورٍ وَجَرِيحٍ^(٤).

[الْمُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمُدَّكَّرِ السَّالِمِ]

(وَبِهِ) أَي: وَ^(٥) بِالْجَمْعِ الْمَذْكَورِ (عِشْرُونًا وَبَابُهُ) إِلَى تِسْعِينَ (أَلْحَقَ) فِي إِعْرَابِهِ السَّابِقِ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ؛ لِإِطْلَاقِ ثَلَاثِينَ مِثْلًا عَلَى تِسْعَةٍ؛ لِأَنَّ

- = وكذا إذا كان علماً لمؤنث، مثل: (زينب) فلا يقال: زينبون.
 وأن يكون علماً خالياً من تاء تأنيث، مثل: (طلحة) فلا يقال: طلحون.
 وأن يكون علماً غير مركب، مثل: (سيبويه) فلا يقال: سيبويهون.
- (١) في: ب وج (فعلى).
 (٢) لفظ (حمراء) ساقط من: أ وب وج.
 (٣) لفظ (سكرى) ساقط من: أ وب وج.
 (٤) هذا تعريف للمفرد غير العلم، بل للمفرد الصفة فلا بد من توافرها؛ لصحة جمعه جمع مذكر سالم.
- أيضاً - لا يجمع جمعاً سالماً إذا كانت الصفة لمؤنث، مثل: (ضاربة) فلا يقال: ضاربون.
 أو كانت صفة لغير عاقل، مثل: (صاهل)، فلا يقال: صاهلون.
 أو كانت صفة فيها التاء، مثل: (صائمة)، فلا يقال: صائمون.
 وأن لا يكون المفرد على وزن أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث، فلا يقال: في (أحمر وحمراء): أحمرُونَ.
 وأن لا تكون على وزن (فعلان) للمذكر و(فعلى) للمؤنث، مثل: (سكران) و(سكرى) فلا يقال: سكرانون.
 وأن تكون الصفة غير صالحة للمذكر والمؤنث، مثل: (صبور) و(جريح)، فلا يقال: صبورون ولا جريحون؛ إذ لا يعرف هل هو جمع للمذكر أو للمؤنث؟؛ لأنه يقال: رجلٌ صبورٌ وجريحٌ، وامرأةٌ صبورٌ وجريحٌ.
- (٥) الواو سقطت من: ط.

أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، وَوُجُوبِ دِلَالَةِ عِشْرِينَ عَلَى ثَلَاثِينَ كَذَلِكَ^(١)، وَلَيْسَ بِهِ .
 (و) أَلْحَقَّ بِهِ^(٢) - أَيْضاً - جَمْعُ تَصْحِيحٍ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ: وَهُوَ
 (الْأَهْلُونَ)؛ لِأَنَّ مُفْرَدَهُ أَهْلٌ، وَهُوَ لَيْسَ عِلْمًا وَلَا صِفَةً، بَلْ اسْمٌ^(٣) جِنْسٍ^(٤)؛
 لِخَاصَّةِ الشَّيْءِ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ، كَأَهْلِ الرَّجُلِ: لِامْرَأَتِهِ وَوَلَدِهِ وَعِيَالِهِ .
 وَأَهْلِ الْإِسْلَامِ: لِمَنْ يَدِينُ بِهِ .
 وَأَهْلٍ^(٥) الْقُرْآنِ: لِمَنْ يَقْرَأُهُ وَيَقُومُ بِحُقُوقِهِ^(٦) .
 وَقَدْ جَاءَ جَمْعُهُ عَلَى: أَهَالٍ^(٧) .
 وَأَلْحَقَّ بِهِ^(٨) - أَيْضاً - اسْمًا جَمْعٍ وَهُمَا: (أَوْلُو) بِمَعْنَى أَصْحَابٍ (وَعَالَمُونَ) .
 قِيلَ^(٩): هُوَ جَمْعٌ لِعَالِمٍ^(١٠) .

(١) في: ج (لذلك).

فالعقود الثمانية من عشرين إلى تسعين ليست جمعاً سالماً؛ إذ لا مفرد لها .
 ولا يقال: إن عشرين مفردة عشرة؛ لأننا إذا جمعنا ثلاث مفردات منها لنجعل منها جمعاً
 تكون ثلاثين لا عشرين .

وثلاثون لا يقال: مفردها ثلاثة؛ لأننا إذا كوَّنا منها ثلاث ثلاثات للجمع تكون تسعة وهكذا .

(٢) لفظ (به) ساقط من: ط .

(٣) في: ج (اسما).

(٤) لفظ (جنس) ساقط من: ب وج .

(٥) لفظ (أهل) ساقط من: أ وب وج .

(٦) لا يكون منه جمع؛ لأن مفرده (أهل)، وهو نكرة وليس علماً ولا صفة .

(٧) في: أ وب وج (أهالي).

(٨) لفظ (به) ساقط من: أ وب وج .

(٩) في: ط (وقيل).

(١٠) في: ط وج (العالم).

وَرُدَّ: بَأَنَّ الْعَالَمِينَ دَالٌّ عَلَى الْعَقْلَاءِ فَقَطُّ، وَالْعَالَمُ دَالٌّ عَلَيْهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ؛ إِذْ هُوَ اسْمٌ لِمَا سِوَى الْبَارِي تَعَالَى، فَلَا يَكُونُ جَمْعاً لَهُ؛ لِلزُّرُومِ زِيَادَةٌ مَدْلُولٍ [مُفْرَدِهِ عَلَى مَدْلُولِ الْجَمْعِ] ^(١).

وَأَلْحَقَ بِهِ ^(٢) - أَيْضاً - اسْمٌ مُفْرَدٌ وَهُوَ: (عَلِيُّونَا)؛ لِأَنَّهُ - كَمَا قَالَ فِي الْكَشَافِ ^(٣) - اسْمٌ لِديوانِ الْخَيْرِ ^(٤) الَّذِي دُونَ فِيهِ كُلُّ مَا عَمِلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَصُلْحَاءُ الثَّقَلَيْنِ، لَا جَمْعُ.

وَيَجُوزُ فِي هَذَا النَّوْعِ ^(٥): أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى حِينَ يَمَّا يَأْتِي ^(٦).

وَأَنْ تَلْزِمَهُ الْوَاوُ، وَيُعْرَبَ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ ^(٧)، نَحْوُ:

[طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ] * وَاعْتَرَّتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ ^(٨)

وَأَنْ تَلْزِمَهُ الْوَاوُ وَفَتَحُ النُّونِ، نَحْوُ ^(٩):

(١) في: أ وب وج (الجمع على مدلول مفردة) وهو خطأ.

أيضاً - (عالمون) ليس جمعاً؛ لأننا إذا قلنا: مفردة عالم يكون مدلول المفرد أشمل من الجمع، فالعالم يعم كل ما عدا الله، والعالمون: خاص بالأنس والجن والملائكة، ولا يعقل أن يكون المفرد أشمل من مدلول الجمع.

(٢) لفظ (به) ساقط من: أ وب وج.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل، جار الله الزمخشري: ٧٢٢ / ٤.

(٤) هنا عليون مفرد؛ لأنه اسم لديوان أرواح المؤمنين، فهو مفرد على هيئة الجمع.

(٥) لفظ (النوع) ساقط من: أ.

(٦) أي يعرب بالحركات على النون مع ملازمة الياء.

(٧) تقول: هذا عليون، وشاهدت عليوناً، وأرواح المؤمنين في عليون.

(٨) قائله، قيل: عبد الرحمن بن ثابت، وقيل: أبو هذيل الخزاعي واسمه وهب، قاله: لعاتكة بنت معاوية. أبو طالب: ١ / ١٠٨.

والشاهد: أنه جرّ لفظ (الماطرين) وعلامة جره الكسرة، والماطرين: موضع بناحية الشام.

(٩) لفظ (نحو) ساقط من: أ.

وَلَهَا بِالْمَطْرُونَ إِذَا * أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^(١)

(وَأَرْضُونَ) - بَفَتْحِ الرَّاءِ - جَمْعُ أَرْضٍ بِسُكُونِهَا (شَدٌّ) إِعْرَابُهُ هَذَا
الإِعْرَابُ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ وَمُفْرَدُهُ مُؤَنَّثٌ^(٢).

(وَ) أَلْحَقَ بِهِ أَيْضاً (السُّنُونَا) بِكَسْرِ السِّينِ ، جَمْعُ سَنَةٍ بِفَتْحِهَا ؛ لِمَا ذُكِرَ
فِي أَرْضُونَ^(٣).

(وَبَابُهُ) وَهُوَ: كُلُّ ثَلَاثِيٍّ حُذِفَتْ لَامُهُ، وَعُوضَ عَنْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ، وَلَمْ
يَتَكَسَّرْ^(٤).

(١) قائله: تغزل يزيد بن معاوية لامرأة نصرانية ترهبت في دير خراب عند المطرون. أبو
طالب: ١٠٩ / ١.

الشاهد: أن (المطرون) مجرورة وعلى هيئة الواو، إلا أن النون تكون مفتوحة.
والوقت الذي يأكل فيه النمل ما جمعه في الفصول الثلاثة هو: وقت الشتاء.

(٢) فلا يمكن اعتبار (أرضين) جمعاً سالماً؛ لأنَّ مفردها مؤنث، وأيضاً - هي جمع تكسير
- وهو: ما تغير مفرده عند الجمع باختلاف الحركات أو الحروف -، فالمفرد (أرض) -
بسكون الراء -، وفي الجمع تحركت بالفتح.

(٣) في: ب وج (أرضين).

وهو: أن مفرده (سنة) مؤنث، وأنه جمع تكسير فلا يعدّ جمعاً سالماً.
وسنة - أصله: سَنَوٌ، بدليل جمعه على سنوات؛ لأن الجمع يَرُدُّ الأسماء إلى أصولها،
حذف لامة - وهو الواو - و عوض عنه ها التأنيث مع أنه لم يتكسر.

(٤) في: أ وج (يكسر).

باب سنة: هو كل اسم ثلاثي حذف لامة و عوض عنها هاء التأنيث ولم يتكسر.

فلفظ (تَمْرَةٌ) ثلاثي على وزن سنة، ولكن لم تحذف لامة.

وَعِدَةٌ: حذف فَاؤُهُ لَا عَيْنَهُ وَعُوضَ عَنْهَا التَّاءُ.

وَيَدٌ: أصله يَدِيٌّ، حذف لامة ولم يعوض عنها الهاء.

واسم: أصله سَمُوٌّ، حذف لامة و عوض عنها الهمزة في أوله.

وشفة: أصله شَفُوٌّ، حذف لامة و عوض عنها الهاء، ولكن جمعه يكسر إلى شفاه، =

فَخَرَجَ بِالْأُولِ^(١) نَحْوُ: تَمْرَةٍ، وَبِحَذْفِ اللَّامِ نَحْوُ: عِدَّةٍ، وَبِالتَّعْوِيضِ نَحْوُ: يَدٍ، وَبِالْهَاءِ نَحْوُ: اسْمٍ، وَبِالْأَخِيرِ نَحْوُ: شَفَةِ.

(وَمِثْلَ حِينٍ) فِي كَوْنِهِ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ عَلَى التُّونِ مَعَ لُزُومِ الْيَاءِ (قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ) أَي: بَابُ سِنِينَ شُدُوزًا^(٢) كَقَوْلِهِ:

دَعَانِي مَنْ نَجِدِ فَإِنْ سِنِينُهُ * [لِعَيْنِ بِنَا شِيئًا وَشَيَيْنَنَا مُرْدًا]^(٣)
(وَهُوَ) أَي: الْوُرُودُ مِثْلَ حِينٍ فِيمَا ذُكِرَ (عِنْدَ قَوْمٍ) مِنَ الْعَرَبِ (يَطْرُدُ) أَي: يُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا^(٤).

(وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُ قَافَتْحٌ)؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ ثَقِيلٌ، وَالْفَتْحَ خَفِيفٌ فَتَعَادَلَا.

(وَقَالَ مَنْ بَكَسَرِهِ نَطَقُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٥): وَهُوَ لُغَةٌ، نَحْوُ:

- = وَأَمْثَالُ سِنَةٍ (عِضَّة): أَصْلُهُ عِضْوٌ، وَاحِدُ الْأَعْضَاءِ، وَقَدْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] أَي: مُتَفَرِّقًا تَفَرَّقَ الْأَعْضَاءُ.
وَعِزْوٌ: أَصْلُهُ عِزَّةٌ، وَهِيَ: الْفِرْقَةُ مِنَ النَّاسِ.
وِثْبَةٌ: أَصْلُهُ تُبُوٌّ، وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.
- (١) فِي: ج (بِالْحَذْفِ).
(٢) أَي: الْجَمْعُ الَّذِي هُوَ مِنْ بَابِ سِنِينَ قَدْ يَعْرَبُ شُدُوزًا بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ كَلْفِظَ حِينٍ كَمَا فِي الشَّاهِدِ الْآتِي.
(٣) قَائِلُهُ: صَمْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الطَّفِيلِ، قَالَهَا: حِينَ اشْتَقَ إِلَى وَطَنِهِ بِنَجْدٍ. أَبُو طَالِبٍ: ١ / ١١٣.
الشَّاهِدُ: أَنْ (سِنِينَهُ) مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ إِنْ.
(٤) إِنْ بَعْضُ نَحَاةِ الْعَرَبِ - مِنْهُمْ الْفِرَاءُ - يَرُونَ: أَنَّهُ يَعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ خَاصًّا بِضُرُورَةِ الشَّعْرِ، بَلْ يَأْتِي كَثِيرًا. الْأَشْمُونِي: ١ / ٩٧.
إِذْ قَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةٍ فِي قَوْلِهِ (ﷺ): «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يَوْسُفَ» بِكَسْرِ النُّونِ.
(٥) شَرْحُ الْكَافِيَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ١ / ٢٠٠.

[وَمَاذَا يَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي] * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(١)
 (وَنُونٌ مَا تُنَنِّي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ) أَي: بعكسِ نُونِ الْجَمْعِ
 وَالْمُلْحَقِ بِهِ (اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبَهُ) فِيهِ مَكْسُورَةٌ.

وَفَتَحُهَا لُغَةً مَعَ الْبَاءِ كَقَوْلِهِ:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ * [فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبٌ]^(٢)
 وَمَعَ الْأَلْفِ - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةَ الْمُصْنَفِ - وَصَرَخَ بِهِ السِّيرَافِيُّ^(٣)
 كَقَوْلِهِ:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ^(٤) وَالْعَيْنَانَا * [وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا]^(٥)

= أَي: أن بعض اللغات تنطق بالنون مكسورة، لا بقلة ولا ضرورة.

(١) من علامة الجمع المذكر السالم أن النون تكون مفتوحة وما قبل علامة الإعراب يكسر، فتقول: (زَيْدِيْنَ)، والمثنى على العكس، فإن نونه تُكْسَرُ وما قبل الباء يفتح، فتقول: زَيْدَيْنِ.

وقائله: هو سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ. شرح الشواهد للعيني: ١ / ٨٩.
 الشاهد: أنه قال: حدّ الأربعين، فالأربعون جاء مضافاً إليه مع كسر النون، وهو من الندور والقلة.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.

قائله: حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرِ الْهَلَالِيِّ، يصف فيها القطة، و(الأحوذِي) وهو: الخفيف من الشيء. أبو طالب: ١ / ١١٦.

الشاهد: أن (أَحْوَذِيَّيْنَ) مثنى، وجاءت النون مفتوحة وما قبل الباء مكسوراً، فهي: لغة من اللغات.

(٣) السيرافي: هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو يوسف، نحوي عالم بالأدب أصله من سيراف من بلاد فارس، سكن بغداد وتوفي فيها سنة ٣٦٨هـ، كان معتزلياً متعظفاً، له مؤلفات منها: الإقناع في النحو. الأعلام: ٢ / ١٦٥.

(٤) في: ب وج (الأنف).

(٥) قائله: رؤية بن العجاج. خزنة الأدب: ٧ / ٤٥٢.

وجاءَ ضَمُّها كقولِه:

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَانُ * فَالتَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ^(١)

[إِعْرَابُ الْمَجْمُوعِ بِالْأَفِّ وَالتَّاءِ مَزِيدَتَيْنِ]

(وما يتا وألف) مَزِيدَتَيْنِ (قَدْ جُمِعَا) مؤنثاً كان مُفْرَدُهُ أم مُذَكَّرًا وهو^(٢)

مُعْرَبٌ، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ^(٣)، (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا)، نحو: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ﴾^(٤)، و«رَأَيْتُ سُرَادِقَاتٍ وَإِصْطَبَلَاتٍ»^(٥) كما تقول: «نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاوَاتِ»^(٦)، و«إِلَى سُرَادِقَاتٍ»، و«إِلَى الإِصْطَبَلَاتِ»^(٨).

= الشاهد: أنه جاء في المثني نونه مفتوحةً مع إلحاق ألف حيث، قال: الجيد والعينانا. الجيد: مفعول به، والعينانا: معطوفة عليه، والجيد هو ملتي الرقة مع الكتف. (١) في: ج (الحسبان).

قائله: أبو علي البغدادي. أبو طالب: ٧٨ / ١.

الشاهد: أنه قال: لا تألفه العينان، ف (العينان) فاعل مرفوع بالضمّة على آخره، مع أنه مثني وصار مشابهاً ل (عثمان) و (نعمان)، والقدان: هو البعوض.

(٢) لفظ (هو) ساقط من: أ وب وج.

(٣) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي المعروف بالأخفش الأوسط أبو الحسن، النحوي اللغوي العروضي، أخذ عن سيبويه والخليل، له: الأوسط في النحو ومعاني القرآن، توفي سنة ٢١٥هـ. معجم المؤلفين: ٤ / ٢٩١.

(٤) العنكبوت: ٤٤.

هنا السموات: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

(٥) هذا الجمع له ضابطان: أحدهما زيادة الألف، والثاني زيادة التاء، ومن ثم ينصب بالكسرة سواء كان مفرداً مذكراً مثل (إصطبل)، يقال في جمعه: إصطبلات، و (سرادق)، يقال له: سرادقات، أم مؤنثاً، مثل: (هند) تقول: هندات.

(٦) لفظ (السموات) ساقط من: أ.

(٧) لفظ (إلى) ساقط من: أ وب.

(٨) في: ج (إصطبلات).

خِلافًا لِلْكَوْفِيِّينَ: فِي تَجْوِيزِهِمْ نَصْبَهُ بِالْفَتْحَةِ.

وَلِهَشَامٍ^(١): فِي تَجْوِيزِهِ ذَلِكَ فِي الْمُعْتَلِّ مُسْتَدِلًّا بِنَحْوِ: «سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ»^(٢).

و^(٣) أَمَّا رَفْعُهُ فَعَلَى الْأَصْلِ بِالضَّمِّ.

(كَذَا) أَيُّ: كَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ^(٤) فِي نَصْبِهِ بِالْكَسْرِ (أُولَاتٌ)

بِمَعْنَى: صَاحِبَاتٍ^(٥)، نَحْوِ: «وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ»^(٦).

(وَالَّذِي اسْمًا) مِنْ هَذَا الْجَمْعِ (قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ) لِمَوْضِعِ بِالشَّامِ،

أَصْلُهُ: أَذْرَعَةٌ جَمْعُ^(٧) ذِرَاعٍ، (فِيهِ ذَا) الْإِعْرَابُ (أَيْضًا قَبْلَ)^(٨).

(١) هو هشام بن معاوية الكوفي أبو عبد الله، نحوي صحب الكسائي وأخذ عنه النحو، له مؤلفات في النحو. معجم المؤلفين: ١٣ / ١٥٠.

(٢) عند الكوفيين: فإنه يجوز نصبه بالفتحة، أما عند هشام: فإنه يجوز نصبه بالفتحة إذا كان معتلاً؛ لثقل المعتل وخفة الفتحة، واستدل بقول: (سمعت لغاتهم)؛ لأنه جمع لغة وأصلها لغو معتل الواو.

(٣) الواو ساقطة من: ب وج.

(٤) لفظ (السالم) ساقط من: ب وج.

(٥) أولات: ليس جمعاً، إذ لا مفرد له من لفظه، بل من معناه وهو: صاحبات مفردة صاحبة أيضاً فهو اسم جمع، ومع ذلك فإنه ينصب بالكسرة.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٦.

هنا (أولات) خبر كان، فهو منصوب بالكسرة.

(٧) لفظ (جمع) ساقط من: أ وب وط.

(٨) أي: جمعٌ جمع بالألف والتاء المزيديتين، وصار اسماً لشخص أو بلد، فإنه يبقى ينصب بالكسرة كما سبق أن جمع المذكر السالم، والمثنى إذا سمي به يبقى الإعراب نفسه.

فأذرعَات: جمع أصله أذْرَعَة، وسميت به بلدة في سوريا.

فإن كان الألف فقط هو الزائد فإنه ينصب بالفتحة، مثل: (أموات)، فإن التاء غير زائدة؛

لأنه موجود في المفرد وهو ميت، بل الزائد الألف؛ لذلك قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ

أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨].

وبعضهم: يَنْصِبُهُ بِالْكَسْرِ، وَيَحْذِفُ مِنْهُ التَّنْوِينَ^(١).

وبعضهم: يُعْرِبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(٢).

وَيُرَوَّى بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ^(٣) قَوْلُهُ^(٤):

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلَهَا * [بِيَثْرِبِ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي] ^(٥)

[إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ]

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ)، وَسَيَأْتِي فِي بَابِهِ.

(ما) دَامَ (لَمْ يُضَفْ، أَوْ يَكُ بَعْدَ أَل) الْمَعْرِفَةِ أَوْ الْمَوْصُولَةِ أَوْ الزَّائِدَةِ،

أَوْ بَعْدَ أَمٍّ (رَدِفَ).

فَإِنْ كَانَ جُرَّ بِالْكَسْرِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ»، ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي

..... الْمَسْجِدِ﴾^(٦)،

= وكذا إذا كانت التاء هي الزائدة، مثل: (فضاة)، جمع أصله قضية، قلبت الياء ألفاً فصار قضية بفتح القاف، ثم ضم حتى لا يلتبس بالمفرد، مثل: فتاة فصار قضية، فالألف أصلها ياء وهي غير زائدة بل التاء؛ لأن المفرد لا تاء فيه وهو قاضي.

(١) إن بعض النحاة يرون: نصب (أذرعَات) بالكسرة من غير تنوين؛ لأنه يكون غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث.

(٢) وإن بعض الآخر من النحاة يرون: ينصبه بالفتحة، ويجره بالفتحة بدون تنوين أيضاً؛ لعدم صرفه؛ للعلمية والتأنيث.

(٣) في: أ (الثلاث).

(٤) لفظ (قوله) ساقط من: أ.

(٥) قائله: امرؤ القيس الكندي. أبو طالب: ١ / ١٢٣.

الشاهد: أنه قال: تنورتها من أذرعَاتِ بالكسر والتنوين، ومنهم من يقول: من أذرعَاتِ بالكسر بدون تنوين، ومنهم من يقول: من أذرعَاتِ بالفتحة؛ لأنه غير منصرف فلا يُتَوَّن.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

﴿كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى﴾^(١):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً * [جَدِيراً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]^(٢)

فظاهر^(٣) عبارة المُصنّف: أنه حينئذ باقٍ على مَنعِ صَرْفِهِ مَطْلَقاً، [وبه صرّح في شرح التّسهيل^(٤)] ^(٥).

وَذَهَبَ السِّيرَافِيُّ وَالْمَبْرَدُ^(٦) وَجَمَاعَةٌ: إِلَى أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ مَطْلَقاً^(٧).

= هنا المساجد: جاء مجروراً بالكسرة وهو ممنوع من الصرف؛ لأنه من صيغة منتهى الجموع، ولكن جر بالكسرة؛ لدخول (أل) عليه.
(١) سورة هود، الآية: ٢٤.

هنا الأعمى: أيضاً يجر بالكسرة المقدرة على الألف؛ لأن (أل) دخلت عليه وهي اسم موصول، أي: الذي (عمي)؛ لأن أعمى وصف.
(٢) قائله: ابن ميادة، يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك. أبو طالب: ١ / ١٢٦.
الشاهد: هنا (اليزيد) ممنوع من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، وجر بالكسرة؛ لدخول (أل) الزائدة.

أما المضاف فإنه أيضاً يجر بالكسرة، مثل: مررت بأحمدكم، جر بالكسرة؛ لإضافته إلى الضمير.

(٣) في: ج (وظاهر).

(٤) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ٤١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ وج.

أي: هو باق على المنع سواء بقيت العلتان أم ذهب واحدة.

(٦) السيرافي تقدمت ترجمته في: ص (٩٧).

أما المبرد فهو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس، أحد أئمة الأدب والأخبار، ولد في البصرة وتوفي فيها سنة ٢٨٦هـ. الأعلام: ٧ / ١٤٤.

(٧) يرى السيرافي والمبرد وجماعة: أن منع الصرف ذهب بدخول (أل) عليه؛ لذا يجر بالكسرة، سواء بقيت العلتان أم زالت واحدة؛ لأن الإضافة و(أل) تكفي؛ لمنع التنوين حيث لا يجتمعان معه؛ لأنهما من خصائص الأسماء.
=

واختارَ الناظِمُ في نُكَّتِهِ^(١) على مُقَدِّمَةِ ابنِ الحاجِبِ^(٢): أَنَّهُ إِنْ زَالَتْ مِنْهُ عِلَّةٌ فَمُنْصَرَفٌ، وَإِنْ بَقِيََتِ الْعِلَّتَانِ فَلَا^(٣).

ومسَى عليه ابنُ الخَبَّازِ^(٤)، والسيدُ رُكنُ الدينِ^(٥).

[إِعْرَابُ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ]

(وَاجْعَلْ لِنَحْوٍ يَفْعَلَانِ)، وتفعلانِ (النُّونَا رُفْعًا، وَ) لِتَفْعَلِينَ، نحو:
(تَدْعِينَ، وَ) لِيَفْعَلُونَ، وتفعَلُونَ، نحو^(٦): (تَسْأَلُونَا).

(وَ) اجْعَلْ (حَذَفَهَا أَي: حَذَفَ النَّونِ لِلجَزْمِ والنَّصْبِ) حَمَلًا له على

= والمنع من الصرف؛ لأنه يشبه الفعل، ودخول الإضافة و(أل) تبعده من شبهه بالفعل وتقربه إلى الاسم أكثر، وهو الأرجح.

(١) لم أعر عليه.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٧٢).

(٣) فصل ابن مالك: في نكته على ابن الحاجب، حيث قال: يجزُّ بالكسرة إن زالت منه علة؛ لأنه يذهب المنع فمثل: بـ (بأحمدكم).

هنا ذهبت العلمية؛ لأنه صار نكرة، وإن بقيت العلتان فالمنع باق؛ لأن شبهه بالفعل باق، مثل: مرزُتُّ بأحسنكم.

هنا بقيت العلتان الوصف ووزن الفعل، وعلى الرغم من هذا الخلاف فإن الكل متفق على الجر بالكسرة مع (أل) والإضافة.

(٤) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسن بن أحمد الإربلي الموصلي أبو عبد الله شمس الدين بن الخباز، نحوي ضريب له مؤلفات. الأعلام: ١ / ١١٧.

(٥) السيد ركن الدين: هو حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاسترأبادي الموصلي أبو الفضائل ركن الدين، عالم مشارك في النحو والصرف والفقه والمنطق والطب والكلام، من كتبه شرح الكافية ابن الحاجب في النحو، توفي في الموصل سنة ٧١٥هـ. الأعلام: ٢ / ٢١٥.

(٦) لفظ (نحو) ساقط من: أ.

الجزم - كما حُمِلَ على الجرِّ في المُثْنَى والجمع - (سِمَةٌ^(١)) أي: علامةٌ.

فالجزمُ (كَلَمٌ تَكُونِي)، والنَّصْبُ نحو: (لِتَرْوِمِي مَظْلَمَهُ).

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾^(٢) فالواوُ لامُ الفعلِ، والثَّوْنُ ضميرُ النسوةِ، والفِعْلُ مَبْنِيٌّ كما في يَحْرُجْنَ.

تَمَمَّةٌ: إذا اتَّصَلَ بِهِدِ الثَّوْنِ نُونُ الْوَقَايَةِ^(٣) جازَ حذْفُهَا تَخْفِيفاً، وإدْغَامُهَا فِي نونِ الْوَقَايَةِ، وَالْفَكُّ.

وَقُرِئَ بِالثَّلَاثَةِ ﴿تَأْمُرُونِي﴾^(٤).

- (١) الجزم من خصائص الأفعال، والنجر من خصائص الأسماء، أما النصب فإنه مشترك؛ لذا يقاس المشترك على المختص، فكما أن الجزم يكون بحذف النون كذلك النصب. وفي الأسماء يقاس نصب المثنى والجمع بالياء قياساً على جرّهما بالياء.
- (٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

يقال: النساء يعفون، على وزن يَفْعَلْنَ، فالواو هنا لام الكلمة، والنون فاعل نون النسوة. ويقال: الرجال يعفون، فهي في اللفظ كالفعل المسند لجماعة النساء، إلا أن الفارق أن هذه أصلها يَعْفُوْنَ، استثقلت الضمة على الواو الأولى وهي لام الكلمة فحذفت، فاجتمع ساكنان الواو لام الفعل والواو الفاعل، فحذفت لام الفعل، فصار يعفون، فهو على وزن يَفْعُوْنَ بحذف اللام.

فالواو هنا: ضمير فاعل وفي السابقة لام الكلمة، والنون هنا: حرف علامة للرفع، وفي السابقة اسم ضمير النسوة فاعل.

وهنا: الفعل معرب وعلامة رفعه ثبوت النون، وهناك: الفعل مبني على السكون في محل رفع؛ لاتصاله بضمير الرفع، والنون فاعلٌ نُونُ النسوةِ.

- (٣) سميت نون الوقاية؛ لأن الفعل لا يكسر، وضمير المتكلم - الياء - يريد قبله كسرة، ولا يمكن أن تكون في آخر الفعل، فتأتي بالنون؛ ليكون الكسر عليه وتقي الفعل من الكسر.

(٤) تأمرون، فإذا جاء الياء تزيد نون الوقاية وتدغم النون في النون فتقول: تأمروني بالإدغام، أو تأمروني بالفك، أو تحذف نون الوقاية وتقول: تأمروني.

وقد تُحذفُ التُّونُ معَ عَدَمِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ كَقَوْلِهِ:

أَيْتُ أُسْرِي وَتَيْتِي تَدْلُكِي * وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الزَّكِي ^(١)

[إِعْرَابُ الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ وَالْمَنْقُوصِ]

(وَسَمٌّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ) الْمُتَمَكِّنَةُ (مَا) آخِرُهُ أَلِفٌ (كَالْمُصْطَفَى، وَ)

مَا آخِرُهُ يَاءٌ نَحْوُ: (الْمُرْتَقِي مَكَارِمًا).

فَالأَوَّلُ): وَهُوَ الَّذِي كَالْمُصْطَفَى فِي كَوْنِ آخِرِهِ أَلْفًا لَازِمَةً، (الإِعْرَابُ فِيهِ

قُدِّرَا جَمِيعُهُ) عَلَى الْأَلِفِ؛ لِتَعَدُّرِ تَحْرِيكِيهَا.

(وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا) أَي: سُمِّيَ مَقْصُورًا؛ لِأَنَّهُ حُبِسَ عَنِ الْحَرَكَاتِ،

وَالْقَصْرُ الْحَبْسُ؛ أَوْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْدُودٍ ^(٢).

قَالَ الرَّضِيُّ ^(٣): وَهُوَ أَوْلَى؛ لِإِمَّا يَلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى

الْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ ^(٤).

(١) لَمْ أَعثرْ عَلَى قَائِلِهِ.

الشَّاهِدُ هُنَا: قَالَ تَدْلُكِي وَجْهَكَ، الْأَصْلُ تَدْلُكَيْنِ، حَذَفَتِ النُّونُ دُونَ تَقَدُّمِ جَازِمٍ أَوْ نَاصِبٍ بَلٍ؛ لِلضَّرُورَةِ.

(٢) مَا آخِرُهُ أَلِفٌ مِثْلُ: (فَتَى وَمُصْطَفَى) مِنَ الْأَسْمَاءِ يُسَمَّى مَقْصُورًا، فَهُنَا يَجِبُ تَقْدِيرُ

الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ فَيَقَالُ: التَّقْدِيرُ لِلتَّعَدُّرِ.

وَالْمَنْقُوصُ هُوَ اسْمُ آخِرِهِ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ مِثْلُ: (الْمُرْتَقِي وَالْمَغْرُؤُ) فَالْحَرَكَةُ تَقْدَرُ؛ لِلتَّعَسُرِ أَي: يَجُوزُ أَنْ تَنْطِقَ بِهَا لَكِنْ فِيهَا عَسْرٌ، فَالْأَفْضَلُ تَقْدِيرُهَا وَهِيَ: الْكِسْرَةُ وَالضَّمَّةُ، أَمَا الْفَتْحَةُ فَتَظْهَرُ؛ لِخَفْتِهَا.

وَسُمِّيَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ مَقْصُورًا قِيلَ: لِأَنَّهُ حَبِسَتْ عَنْهُ الْحَرَكَةُ؛ لِأَنَّ الْقَصْرَ الْحَبْسَ، أَوْ أَنَّهُ

مَقْصُورٌ أَي: أَلْفُهُ لَيْسَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، وَمَا بَعْدَهُ هَمْزَةٌ يُسَمَّى مَمْدُودًا، وَسُمِّيَ مَا آخِرُهُ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ مَنْقُوصًا؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ قَدْ يَحْذَفُ فَتَبْقَى الْكَلِمَةُ نَاقِصَةً.

(٣) تَقَدَّمَتْ تَرْجَمُهُ فِي: ص (٧٠)، وَيَنْظُرُ: قَوْلُهُ هَذَا فِي شَرْحِهِ لِلْكَافِيَةِ: ١ / ٣٤.

(٤) أَي نَقُولُ: سُمِّيَ مَقْصُورًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْدُودٍ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ: قَصْرُهُ مِنْ =

(والثاني): وهو الذي كالمُرْتَقِي في كَوْنِ آخِرِهِ يَاءٌ خَفِيفَةٌ لَازِمَةٌ تَلُو كَسْرَةَ (مَنْقُوصٌ ، وَنَضْبُهُ ظَهَرَ) أي^(١): على الياءِ؛ لِخَفِيفَتِهِ (وَرَفْعُهُ يُنَوِّي) أي: يُقَدَّرُ فيها؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى الْيَاءِ] (كذا أيضاً يُجَرُّ) بِكَسْرَةِ مَنْوِيَّةٍ؛ لِثِقَلِ الْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ]^(٢).

ولو قَدَّمَهُ عَلَى الْمَقْصُورِ كَانَ أَوْلَى .

قال في شرح الهادي^(٣): لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُعْرَبِ؛ لِذُخُولِ بَعْضِ الْحَرَكَاتِ عَلَيْهِ^(٤).

فَرَعٌ^(٥): ليس في الأسماءِ الْمُعْرَبَةِ اسْمٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمٌّ إِلَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَّةَ حَالَةَ الرَّفْعِ .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) مُضَارِعٍ (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو: يَرْضَى ، (أَوْ) آخِرٌ مِنْهُ (وَاوٌ) نحو: يَغْزُو ، (أَوْ) آخِرٌ مِنْهُ (يَاءٌ) نحو: يرمي ، (فَمُعْتَلًّا عُرِفَ) عِنْدَ النَّحَاةِ^(٦) .

= الحركة غير مانع؛ لأن مثل: (غلامي) مقصور عن الحركة ولا يسمى مقصوراً.

(١) لفظ (أي) ساقط من: ب وج وط.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) لم أعر عليه.

(٤) الأولى أن يقدم المنقوص على المقصور؛ لأن المنقوص تظهر فيه الفتحة، فهو أقرب إلى ما تظهر فيه جميع الحركات، والمقصور لا تظهر فيه جميع الحركات.

(٥) في: أ وب وج (ضابط).

(٦) الفعل الذي آخره ألف قبلها فتحة، مثل: (يخشى)، أو واو قبله ضمة، مثل: (يدعُو)، أو ياء قبله كسرة، مثل: (يرمي)؛ يسمى فعلاً معتلاً.

فالضمة تقدر على الجميع، والفتحة تقدر في الألف فقط وتظهر على الواو والياء؛ لخفتها.

وتقدر الضمة على الواو والياء؛ لثقلها، وعلى الألف؛ للتعذر.

أما الحزم فإنه بحذف الآخر وهو لازم.

(فالألف انو فيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب؛ لما تقدم ك «زيد يخشى» و«لن يرضى».

(وأبد) أي: أظهر (نصب ما) آخره واو (كيدعو)، وما^(١) آخره ياء نحو: (يرمي)؛ لما تقدم ك «لن يدعو» و«لن يرمي».

(والرفع فيهما) أي: فيما كيدعو ويرمي (انو)؛ لثقله عليهما كزيد يدعو ويرمي.

(واخذف) حال كونك (جازماً) للأفعال المعتلة (ثلاثهن) كلم يخش ويرم ويغز^(٢) (تقض) أي: تحكم (حكماً لازماً).

وقد تحذف في غير الجزم حذفاً غير لازم، نحو: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾^(٣).

*** ** *

(١) في: ط (أو).

(٢) في: أ (ويدع).

(٣) سورة العلق، الآية: ١٨.

الأصل سدعوا فحذفت الواو دون سبق جازم، ولكنه غير لازم.

هذا بابُ

النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ



[أولاً: النكرة]

(نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ) حَالٌ كَوْنِهِ (مُؤَثَّرًا) أَي: التَّعْرِيفَ كَرَجُلٍ .

بِخِلَافِ نَحْوِ: حَسَنٍ، فَإِنَّ أَلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ لَا تُؤَثَّرُ فِيهِ تَعْرِيفًا^(١) فَلَيْسَ نَكْرَةً^(٢).

(أَوْ) لَيْسَ بِقَابِلٍ لِأَلٍ^(٣) لَكِنَّهُ (وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا) أَي: مَا يَقْبَلُ أَلٌ كَذِي، فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ أَلٌ، لَكِنَّهَا تَقَعُ مَوْقِعُ مَا يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَاحِبٌ^(٤).

[ثانياً: المعرفة]

(وَعَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ مَا ذُكِرَ^(٥) (مَعْرِفَةٌ) وَهِيَ: مُضَمَّرٌ (كَهُمْ، وَ) اسْمٌ إِشَارَةٌ نَحْوُ: (ذِي، وَ) عَلِمَ نَحْوُ: (هِنْدَ، وَ) مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ نَحْوُ: (ابْنِي وَ) مُحَلَّى بِأَلٍ نَحْوُ: (الْغُلَامِ، وَ) مَوْصُولٌ نَحْوُ: (الَّذِي)^(٦).

(١) لأنه علم على شخص، فإذا دخلت عليه (أل) لا تعرفه، فهو إذن معرفة لا نكرة، فهو يقبل دخول (أل) عليه ولكن لا تؤثر فيه تعريفاً.

(٢) في: أوب وط (بنكرة).

(٣) في: أ (لا).

(٤) ذو لا تقبل (أل) ولكن معناها صاحب يقبلها، إذن هي نكرة؛ لأنها تحل محل ما يقبلها وهو صاحب.

(٥) النكرة لا يبحث فيها أكثر من هذا، بخلاف المعرفة فإنها أنواع، وفي بعض أنواعها أقسام، إذن غير ما ذكر هو معرفة.

(٦) من عاداته إعطاء الأحكام أو الأنواع بالمثل، فبين أنواع المعرفة بقوله: (هم) للضمير، =

وزاد في شرح الكافية^(١) المُنَادَى المقصودَ، كَيَا رَجُلُ^(٢).

واختارَ في التسهيل^(٣): أَنْ تعريفُهُ بالإشارةِ إِلَيْهِ والمُواجهَةِ^(٤)، ونَقَلَهُ في شرحِهِ^(٥): عن نَصِّ سيبويه^(٦).

وزاد ابنُ كَيْسَانَ^(٧): مَا وَمَنْ الاستفهامِيَّتَيْنِ^(٨).

وابنُ خَرُوفٍ^(٩) مَا في:

= (ذي) للإشارة، و(هندٌ) للعلم، و(ابني) للمضاف إلى معرفة، و(الغلام) لما فيه (أل)، و(الذي) للاسم الموصول.

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٢٢٢.

(٢) لأنه نكرة مقصودة، فيبنى على الضم كالمنادى العلم.

(٣) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ٢١.

(٤) لفظ (والمواجهة) ساقط من: ط.

أي: صار معرفة؛ لأنك عندما تناديه، إما تشير إلى المقصود برأسك، أو تنظر إلى المقصود بالنداء لا إلى رجل آخر.

(٥) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ١١٦.

(٦) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٧) ابن كَيْسَانَ هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن المعروف بابن كَيْسَانَ، عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، له: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، والمختار في علل النحو وغيرها. معجم المؤلفين: ٨ / ٣٠٨.

(٨) مثل: ما أكلت؟ وما رأيت؟

لأنه يجاب عنه بمعرفة، فيقال في الأول: اللحم وفي الثاني: زيداً.

ويجاب عن ذلك: بأن الجواب قد يكون بالنكرة فيجاب عن الأول بقولك لحم، وعن الثاني رجل.

(٩) ابن خروف هو: علي بن محمد بن علي الحضري أبو الحسن، عالم بالعربية، أندلسي

من أهل إشبيلية له: شرح كتاب سيبويه تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، شرح الجمل للزجاجي، تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو. كشف الظنون:

١ / ٧٠٤، وهديّة العرفين: ١ / ٧٠٤، الأعلام: ٤ / ٣٣٠.

«دَقَّقْتَهُ دَقًّا نِعْمًا»^(١).

[أولاً- الضمير]

(فَمَا) كَانَ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ مَوْضُوعًا (لِذِي غَيْبِيَّةٍ) أَي: لِغَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا، أَوْ مَعْنَى، أَوْ حُكْمًا^(٢).

(أَوْ) لِذِي (حُضُورٍ) أَي: لِحَاضِرٍ مُخَاطَبٍ أَوْ مُتَكَلِّمٍ (كَأَنْتَ)^(٣) وَأَنَا. (وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ) وَالْمُضَمَّرِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٤)، وَالْكِنَايَةِ وَالْمَكْنِيَّ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٥).

وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا: اسْمُ الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهُ وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ لَزِمَ مِنْهُ حُضُورُهُ^(٦).

(١) إِذِ الْأَصْلُ دَقَّقْتَهُ نَعْمَ الدَّقِّ وَفَاعِلٌ نَعْمَ يَكُونُ مَعْرِفَةً، وَيَجَابُ بِأَنَّ التَّعْرِيفَ جَاءَ مِنْ أَلٍ فِي الدَّقِّ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ (مَا) تَفْسِيرَ بِمَعْرِفَةٍ أَنْ تَكُونَ هِيَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنْ تَفْسَرَ بِقَوْلِنَا: دَقًّا وَهُوَ تَمْيِيزُ نَكْرَةٍ.

(٢) ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ لَا يَعْرِفُ الْمَرَادَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ ظَاهِرٍ يَفْسِرُهُ، وَالتَّوَقُّفُ قَدْ يَكُونُ: لَفْظًا، مِثْلُ: خَالِدٌ أَكْرَمْتُهُ.

وَمَعْنَى، مِثْلُ: ﴿وَلَا بُؤْيُوكُمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْهُمَا أَلْسُدُّسٌ﴾ [النساء: ١١]، فَالضَّمِيرُ فِي (أَبُوهِ) يَعُودُ إِلَى الْمَيْتِ، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَ حَكْمًا مَعَ ذِكْرِ الْوَرِثَةِ.

حَكْمًا، مِثْلُ: (كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى)، فَهِنَا (مُوسَى) مُتَأَخَّرُ لَفْظًا مُتَقَدِّمٌ حَكْمًا؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّقْدِيمُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ.

(٣) فَالْمُخَاطَبُ حَاضِرٌ وَالْمُتَكَلِّمُ حَاضِرٌ.

(٤) لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ ضَمَّرَ أَي سَتَرَ، وَالضَّمِيرُ يَسْتَرُ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ.

(٥) كُنِيَ بِمَعْنَى سَتَرَ، وَالضَّمِيرُ يَسْتَرُ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ؛ لِذَلِكَ سَمِيَ قَوْلِنَا: أَبُو فُلَانٍ كِنَايَةً؛ لِأَنَّهُ سَتَرَ اسْمَ الشَّخْصِ.

(٦) لَا يَرِدُ، أَي: لَا يَعْتَرِضُ عَلَى ضَابِطِ الْحُضُورِ وَلَا يَنْقُضُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مُشَارٍ إِلَيْهِ حَاضِرٌ.

ولا الاسم الظاهر؛ لأنه وُضِعَ لأَعَمَّ مِنَ الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ^(١).

وقد عَكَسَ المصنّفُ المثالَ، فَجَعَلَ الثانيَ للأوّلِ والأوّلَ للثاني، على حدّ^(٢)(٣) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾^(٤)... إلخ.

[أقسام الضمير]

ثمّ الضمير: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، فَأَشَارَ^(٥) إلى الأوّلِ بقوله:

(وَدُوّ اتَّصَالَ مِنْهُ مَا) كَانَ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ: وَهُوَ الَّذِي (لَا) يَصْلُحُ لِأَنَّ (يُتَبَدَّأَ) بِهِ، (وَلَا) يَصْلُحُ لِأَنَّ (يَلِي) أَي: لِأَنَّ يَقَعُ بَعْدَ (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا، وَيَقَعُ بَعْدَهَا اضْطِرَارًا كَقَوْلِهِ:

[وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا] * أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ^(١)

= فالجواب: إن أنا وأنت تدل على الحضور مطابقة، أما هذا فإنه موضوع لمشار إليه يلزم منه الحضور، فدلالته على الحضور دلالة التزام.

(١) بالنسبة لضمير الغيبة، فإن قولنا: خالد قد يكون غائباً لا تقصد من اسمه خالداً الحاضر أمامك.

فالجواب: إن الظاهر يصلح لأن يوضع للغائب والمخاطب والمتكلم.

(٢) لفظ (حدّ) سقط من: أ.

(٣) هذا يكون في علم البديع من باب اللف والنشر المشوش بخلاف المرتب، وهو أن تذكر أموراً ثم تفصل بعد ذلك فتجعل الأول للأول والثاني للثاني والثالث للثالث فإن غيرت ذلك سمي مشوشاً.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

اللف ذكر أولاً من تبيض وجوههم ثم من اسودت وكان بدأ بجزء من اسود وجهه ثم بعد ذلك ذكر جزء من ابيض وجهه.

(٥) في: ط (أشار).

(كالياء والكافِ مِنْ) نحو قولك: (ابني أكرمك والياءِ والها مِنْ) نحو قولك: (سليه ما ملك).

وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ؛ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ التَّكْلِمَ وَالْخِطَابَ وَالْغَيْبَةَ مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ.

وقيل: في الافتقار.

وقيل: في الوضع في كثير^(٢).

وقيل: لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغته.

و^(٣) حكاها في التسهيل:

(١) قائله: أنشدته الفراء ولم ينسبه لأحد. حاشية أسفل حاشية أبي طالب: ١/ ١٤٩. الشاهد: أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلا، وهنا قال: إلّا، فالكاف ضمير متصل جاء بعد إلا، فالجواب أنه لضرورة الشعر.

(٢) الأصل في الاسم الإعراب، والضمير هو من الأسماء ولكنه يبنى لشبهه بالحرف، وقد سبق في أول باب الإعراب ذكر أوجه الشبه، والضمير اختلف في وجه شبهه بالحرف: قيل: لأن ضمير المتكلم يشبه ياء المتكلم، وضمير الخطاب يشبه كاف الخطاب، وضمير الغيبة يشبه حرف الغيبة؛ لأنها معان وضع لها حرف ومن حق هذا المعنى أن يوضع له حرف.

وقيل: شبهه بالحرف في الافتقار؛ لأن الضمير لا يفهم معناه إلا بوجود اسم ظاهر يعود إليه في الغيبة، وحضور المخاطب والمتكلم.

وقيل: بالوضع فإن الضمير مكوّن من حرف أو حرفين كالحروف.

وقيل: إن سبب البناء هو أن الاسم المعرف تتناوبه المعاني ويفرق بينها بالإعراب، أي: بين الفاعل والمفعول به، وبين الاسم والخبر ل (كان) وأخواتها (إن) وأخواتها وهكذا يفرق باختلاف الإعراب، أما الضمير فإنه مبني لاستغنائه عن الإعراب بأنه متغير بألفاظه.

قيل: طرأوا المعاني عليه أنا أنت هو وإياك وأنت وإياه. الصبان ١/ ١٢٢.

(٣) الواو ساقطة من: أ وب وج.

إِلَّا الْأَوَّلَ^(١).

(وَلَفْظُ مَا جَرَّ) مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ (كَلَفْظِ مَا نُصِبَ) مِنْهَا، وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ
أَلْفَاظٍ: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَكَافُ الْخِطَابِ، وَهَاءُ الْغَائِبِ.

(لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ) - بِالتَّنْوِينِ - لَفْظُ (نَا) الدَّالُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَمَنْ
مَعَهُ (صَلَحَ).

فَالجَرُّ (كَاعْرِفَ بِنَا)، وَالنَّصْبُ نَحْوُ: (فَأِنْنَا)، وَالرَّفْعُ نَحْوُ: (نَلْنَا
الْمِنْحَ).

وَمَا عَدَا مَا ذُكِرَ مُخْتَصِّصٌ بِالرَّفْعِ وَهُوَ: تَاءُ الْفَاعِلِ، وَالْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَيَاءُ
الْمَخَاطَبَةِ، وَنُونُ الْإِنَاثِ.

(وَأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضَمَائِرُ مُتَّصِلَةٌ كَائِنَةٌ (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ)،
وَالْمُرَادُ: بِهِ الْمُخَاطَبُ (كَقَامَا) وَقَامُوا وَقُمْنَ، (وَاعْلَمَا) وَاعْلَمُوا وَاعْلَمْنَ^(٢).

[أَنْوَاعُ الضَّمِيرِ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِتَارُ]

(وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) وَجُوبًا، بِخِلَافِ ضَمِيرِ النَّصْبِ وَالجَرِّ،
وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ:

١- فَعْلُ الْأَمْرِ (كَافْعَلُ).

٢- وَالْفَعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَبْدُوءُ بِالْهَمْزَةِ، نَحْوُ: (أُوَافِقُ).

٣- وَالْمَبْدُوءُ بِالنُّونِ نَحْوُ: (نَعْتَبُ).

(١) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٢٩ / ١.

(٢) أنواع الضمير: منه ما يصلح للرفع والنصب والجر مثل: (نا) ومختص بالرفع فقط مثل:
تاء الفاعل والألف والواو وياء المخاطبة ونون الإناث، ويأتي الألف والواو ونون الإناث
للمخاطب مثل: اعلموا واعلمن.

٤ - والمبدوء بالتاء نحو: (إِذْ تَشْكُرُ)^(١).

وزادَ في التسهيل^(٢): اسمَ فعلِ الأَمْرِ كَنَزَالِ^(٣).

وأبو حَيَّانَ^(٤) في الارتشاف^(٥): اسمَ فِعْلِ المضارعِ كأوَّه^(٦).

وابنُ هشامٍ^(٧) في التوضيح^(٨): فِعْلُ الاستثناءِ كَقَامُوا ما خلا زِيداً وما عدا عَمراً، ولا يكونُ خالداً^(٩).

وأفْعَلٌ | ... |^(١٠) التَّعَجُّبِ، كما أَحَسَنَ الزَّيْدَيْنِ.

وأفْعَلُ التَّفْضِيلِ^(١١)

(١) استتار ضمير الغيبة نوعان:

واجب الاستتار: في أمر المخاطب، مثل: افْعَلْ، والفعل المضارع المبدوء بالهمزة، مثل: أضرب، والمبدوء بالنون، مثل: نضرب، والمضارع المخاطب، مثل: تضرب.

(٢) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٢٢ / ١.

(٣) هنا - نزال: اسم فعل أمر، أي: أنزل، فالضمير فيه واجب الاستتار.

(٤) أبو حيان: هو محمد بن يوسف على الغرناطي الأندلسي، من كبار العلماء في العربية والتفسير والحديث والتراجم، توفي في القاهرة سنة ٧٤٥هـ. الأعلام: ٢٦ / ٨.

(٥) لم أعثر عليه.

(٦) كأوَّه: بمعنى أتضجّر، أيضاً الضمير واجب الاستتار.

(٧) ابن هشام: هو عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين الأنصاري المصري النحوي المحقق المشهور صاحب التصانيف توفي ٧٦١هـ بغية الوعاة ٦٨ / ٢.

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري: ٨٧ / ١ - ٨٨.

(٩) أفعال الاستثناء: هي (خلا وعدا وحاشا) فاعلها ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود إلى البعض المفهوم من سياق الكلام، وفي (ليس ولا يكون) الضمير اسم لهما أيضاً يعود إلى البعض.

(١٠) في: أوج، زيادة لفظ (في).

(١١) أيضاً - أفعل التعجب فيه ضمير مستتر يعود إلى (ما)؛ لأنها بمعنى شيء عظيم، وكذا قولك: خالد أكبر من عليّ، في أكبر ضميرٌ مستترٌ تقديره (هو) واجب الاستتار.

﴿هُمَّ أَحْسَنُ أَتْنَا﴾^(١).

وفيما عدا هذه - وهو الماضي والظرف والصفات - يُسْتَرُّ جَوَازاً^(٢).

[أنواع الضمير من حيث الاتصال والانفصال]

ثم شرع في الثاني من قسمي الضمير - وهو المنفصل - ، فقال:

(وَدُوْ اِرْتِفَاعٍ وَاِنْفِصَالٍ: اَنَا) و(هُوَ وَاَنْتَ).

وَالْفُرُوعُ) النَّاشِئَةُ عَنْ هَذِهِ الْأُصُولِ (لَا تَشْتَبِهُ) وهي^(٣): نَحْنُ ، وَهِيَ ، وَهُمَا ، وَهُمْ ، وَهُنَّ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمَا ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ^(٤).

قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٥): وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ مَجْرُورَةً كَقَوْلِهِمْ: اَنَا كَأَنْتَ وَكَهَوُوْ ، وَهُوَ كَأَنَا ، وَمَنْصُوبَةً كَقَوْلِهِمْ: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ^(٦).

(وَدُوْ اِنْتِصَابٍ فِي اِنْفِصَالٍ جُعِلَا * اِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ) عَلَى هَذَا الْأَصْلِ
الَّذِي ذَكَرَ (لَيْسَ مُشْكِلًا) مِثَالُهُ: اِيَّانَا ، وَاِيَّاكَ ، وَاِيَّاكُمْ ، وَاِيَّاكُنَّ ، وَاِيَّاهُ ،

(١) سورة مريم، الآية: ٧٤. هنا الضمير المستتر في (أحسن) تقديره: (هم) يعود إلى الضمير، وهو (هم) العائد على (أهل)، المقدره في: (قرن) من قوله تعالى: ﴿وَكَرَاهَلْكَانَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَتْنَا وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤].

(٢) مثل: زيد أكل، أي: هو، ويجوز إظهاره.

ومثل: زيد عندك، متعلق باستقر، وفيه ضمير مستتر يجوز إبرازه.

ومثل: خالد عالم، فيه (هو) مستتر يجوز إظهاره.

ملحوظة: الضمير المستتر هو متصل.

(٣) لفظ (هي) سقط من: أ.

(٤) الضمائر المتصلة: هي اثنا عشر للمرفوع، واثنا عشر للمنصوب، ولا يكون المنفصل في المجرور.

(٥) تقدمت ترجمته في: ص (١١٣).

(٦) أي: يأتي الضمير المرفوع المنفصل - في النادر - مجروراً أو منصوباً.

وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ.

وقد تُسْتَعْمَلُ مَجْرُورَةً^(١).

تَنْبِيْهُ: الضَّمِيرُ إِيَّآ، واللَّوْحِقُ لَهُ - عِنْدَ سَيِّبُوهِ^(٢) - حُرُوفٌ تُبَيِّنُ الْحَالَ، وَعِنْدَ الْمُصَنِّفِ: أَسْمَاءٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ^{(٣)(٤)}.

[لا يَجُوزُ فَصْلُ الضَّمِيرِ إِذَا أَمَكَّنَ الْوَصْلُ]

(وفي اختيار لا يَجِيءُ) الضَّمِيرُ^(٥) (الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ) الضَّمِيرُ^(٦) (الْمُتَّصِلُ)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْتِصَارِ^(٧) الْمَطْلُوبِ^(٨) الْمَوْضُوعِ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ^(٩).

فَإِنْ لَمْ يَتَّأْتِ: بِأَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلُهُ، أَوْ حُذِفَ، أَوْ كَانَ مَعْنَوِيًّا، أَوْ حُصِرَ،

(١) تقول: أنا كإياك، وأنت كإياه، وهكذا، وهو نادر.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٣) في: أ وب وج (إليها).

(٤) إِيَّاكَ وإِيَّاهُ وإِيَّاهُم وإِيَّاهُمَا ونحو ذلك.

الضمير في الكل هو (إيّا)، وما بعده حروف تبين حال الضمير، هل يراد به المخاطب

أو الغائب أو المثنى أو الجمع؟ وهو مذهب سيبويه.

وعند ابن مالك: (إيّا) مضاف وما بعدها مضاف إليه.

(٥) في: أ (المضمرة).

(٦) لفظ (الضمير) ساقط من: أ.

(٧) في: أ (الاختيار).

(٨) لفظ (المطلوب) ساقط من: ط.

(٩) الأصل في اللغة العربية اختصار الكلام بقدر المستطاع؛ ولذلك أوجدوا الضمير؛ لأنه

أحصر من الظاهر، والمتصل أقل حروفاً من المنفصل؛ لذا لا يجوز جعل الضمير

منفصلاً مع إمكان جعله متصلاً إذا لم يحصل مانع من اتصاله.

فإذا أمكن أن تقول: ضربتُك، لا يجوز أن تقول: ضربتُ إيّاك.

أو أُسِنِدَ إِلَيْهِ صِفَةً جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، فَصِلَ^(١).

ويأتي المُنْفَصِلُ مع إِمْكَانِ الْمُتَّصِلِ فِي الضَّرُورَةِ - كما سيأتي^(٢).

[جَوَازُ اتِّصَالِهِ وَإِنْفِصَالِهِ]

(وَصِلْ) عَلَى الْأَصْلِ، (أَوْ أَفْصِلْ)؛ لِلطُّوْلِ ثَانِي ضَمِيرَيْنِ أَوْلَهُمَا أَخْصُ
وغيرُ مرفوعٍ كما في^(٣) (هَاءَ سَلْنِيهِ)، فَقُلْ: سَلْنِيهِ، وَسَلْنِي إِيَّاهُ.

(و) كَذَا^(٤) (مَا أَشْبَهَهُ) نَحْوُ: الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُكَه، وَأَعْطَيْتُكَ^(٥) إِيَّاهُ.

(١) مثال تأخير العامل: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ، فهنا المتصل لا يبدأ به، ومثال العامل المحذوف أنْ

تَقُولُ: إِيَّاكَ، فِي جَوَابِ مَنْ أَكْرَمْتَ، فـ (إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ الْمَقْدَرِ.

ومثال كون العامل معنوياً: أَنْتَ مَجْتَهِدٌ، فـ (أَنْتَ) عَامِلُهُ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ.

ومثال الضمير المحصور: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ لَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا.

ومثال الضمير المسند إلى غير من له الصفة: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ، فَالضَّمِيرُ الْأَوَّلُ يَعُودُ
إِلَى (زَيْدٌ)، وَالثَّانِي إِلَى (عَمْرٌو)، فَإِذَا حُذِفَ وَصَارَ مُسْتَرْتَاباً فَهُوَ مُتَّصِلٌ، وَحُذِفَ يَغْيِرُ
الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ (عَمْرٌو) هُوَ الضَّارِبُ لـ (زَيْدٌ)، أَمَا إِنْ أَبْرَزَ وَإِنْفَصَلَ يَصِيرُ زَيْدٌ هُوَ
ضَارِبُ عَمْرٍو.

هنا ضارب هو صفة لـ (زيد)؛ لأنه وقع منه الضرب ولكنها أعربت خبراً عن (عمرو)
فجرت على غير من هي له.

(٢) في: أَوْبِ وَجِ (وَسِيَّاتِي).

حيث سيقول في الشاهد الآتي: (ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ) وَلَوْلَا ضَرُورَةُ الشَّعْرِ لَأَمَكَّنَ أَنْ
يُقَالَ: ضَمِنْتَهُمُ الْأَرْضُ.

(٣) لَفْظُ (فِي) سَاقِطٌ مِنْ: أ.

(٤) فِي: ط (وَكَذَلِكَ).

(٥) إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَفْعُولاً ثَانِياً لِأَفْعَالٍ تَأْخُذُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَانْتَ
بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْفِصْلِ.

مثل: الْكِتَابُ سَلْنِيهِ وَسَلْنِي إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ سَلَّ تَأْخُذُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

ومثل: الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُكَه وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ أَعْطَى تَأْخُذُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

و^(١) (في) اتّصالٍ وانفصالٍ ما هو خيرٌ لِكَانَ أو إِحْدَى أَحْوَاتِهَا، نحو:
(كُنْتُه الخُلْفُ انْتَمَى، كَذَاكَ) الهَاءُ مِنْ (خِلْتَنِيهِ)، ونحوه فِي اتّصَالِهِ^(٢)
وانفصالِهِ خِلافٌ.

(واتّصَالاً اخْتَارُ)^(٣)؛ تَبَعاً لِحِجَابَةِ: مِنْهُمُ الرُّمَانِيُّ^(٤)؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي
الضَّمِيرِ الْاِخْتِصَارُ؛ وَلِأَنَّهُ وَاوَدُّ فِي الْفَصِيحِ، قَالَ (ﷺ): (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ
عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)^(٥).

(غَيْرِي) أَي: سَيُوبِيهِ^(٦)، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِهِ؛ تَأْدِيباً (اخْتَارَ الْاِنْفِصَالَ)؛ لِكَوْنِهِ

(١) الواو ساقطة من: أوب وج.

(٢) في: أ (باتصاله).

(٣) إذا كان الفعل يأخذ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر والمفعول الثاني ضمير، أو كان الضمير
خبر كان، يجوز الفصل والوصل للضمير.
مثل: هل كنت صغيراً؟ فتقول: كنته أو كنتُ إياه.
ومثل: هل خِلْتُ محمداً عالماً؟ تقول: خلتُه وخِلْتُ إياه، فهذا فيه خلاف من حيث
الأرجحية.

فابن مالك تبع جماعة: في تفضيل الاتصال على الانفصال؛ لأن الأصل في الضمير
الاختصار؛ ولوروده في الحديث الآتي.

وسبويه: يفضل الانفصال؛ لأن المفعول الثاني وخبر كان أصلهما أنهما خبر، ولو بقيا
خبراً لانفصل، إذن يبقى الانفصال هو الأفضل استصحاباً للأصل.

(٤) الرُّمَانِيُّ: هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني معتزلي، من كبار
النحاة، ولد في بغداد وتوفي فيها سنة ٣٨٤هـ، له نحو مائة مصنف، ويعرف
بالأخشيدي والوراق، له شرح سبويه، ومعاني الحروف، ومنازل الحروف، والاشتقاق.
معجم المؤلفين: ١٦٢ / ٧.

(٥) أخرجه: البخاري في الصحيح: ٢ / ٩٣ برقم (١٣٥٤)، ومسلم في الصحيح: ٤ /
٢٢٤٤ برقم (٢٩٣٠).

(٦) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

في الصورتين خبراً في الأصل، ولو بقِيَ على ما كان لتعين انفصاله كما تقدم^(١).

[الضميرُ الأخصُّ يُقدِّمُ]

(وقدِّمِ الأخصَّ) - وهو الأعرفُ - على غيره (في) حالِ (اتِّصالِ) الضمائرِ، نحو: «الدرهمَ أعطيتكهُ» بتقديمِ التاءِ على الكافِ؛ إذ ضميرُ المتكلمِ أخصُّ من ضميرِ المخاطبِ، والكافِ على الهاءِ؛ إذ^(٢) ضميرُ المخاطبِ أخصُّ من ضميرِ الغائبِ^(٣).

(وقدِّمَنْ ما شئتَ) من الأخصِّ أو غيره (في) حالِ (انفصالِ) الضميرِ عندَ أمنِ اللبسِ، نحو: «الدرهمَ أعطيتك إياهُ وأعطيتهُ إياك»^(٤)، ولا يجوزُ في «زيدٌ أعطيتك إياهُ» تقديمُ الغائبِ للباسِ^(٥).

(١) حيث قال الشارح: يجب الانفصال في أمور منها: إذا كان عامل الضمير معنوياً، وهذا على مذهب من يرى أن الخبر مرفوع أيضاً بالابتداء.

(٢) في: أ (لأن).

(٣) الضمير الأخص: الذي يعين المراد منه دون مشاركة، فكلما عين المراد به كان أخص. فضمير المتكلم، مثل: (أنا) لا يحتمل إرادة غير المتكلم.

والمخاطب، مثل: (أنت) قد يعين المراد بالمخاطبة به، وقد يراد آخر مقابل لك. أما ضمير الغيبة، مثل: (هو) قد يراد به كل غائب، ولكن عودته إلى ظاهر متقدم يعين المراد منه،

إذن ضمير الخطاب خاص، والمتكلم أخص، أما الغائب فهو أكثر اشتراكاً، أي: أعرفها المتكلم ثم المخاطب، والغائب أبعد تعريفاً.

فإذا جاء عدة ضمائر بعضها أخص من بعض فكانت كلها متصلة، فمقدم الأخص فالأخص فالتاء في المثال ضمير المتكلم، والكاف ضمير المخاطب، والهاء ضمير الغيبة.

(٤) إذا توالى الضمائر وهي منفصلة، فأنت بالخيار إن أمن اللبس.

مثل: الدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك، إذ لا لبس؛ لأن الدرهم هو المعطى.

(٥) فإن حصل لبس فلا يقدم الغائب بل يقدم المخاطب.

(وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) أي: رُتْبَةِ الضَّمِيرَيْنِ: - بَأَنَّ كَانَا لِمُتَكَلِّمَيْنِ، أَوْ مُخَاطَبَيْنِ، أَوْ غَائِبَيْنِ - (الزَّمْ فَصْلًا) للثاني^(١).

(وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا) ولكن لا مُطْلَقًا، بَلْ مَعَ وُجُودِ اخْتِلَافٍ ما^(٢) بَيْنَ الضَّمِيرَيْنِ، كَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُثْنَى وَالْآخَرُ مُفْرَدًا^(٣) ونحوه، نحو: [لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ]^(٤) * أَنَا لَهُمَا قَفُوْ أكرمِ وَالِدِ^(٥) (وَنَحْوُ) قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٦):

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ * إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(٧)

= فإذا أردت أن المعطى له أنت والمعطى زيد، مثل: زيدٌ أعطيتك إياه، فهنا لا بد من تقديم الأخص . فإن قدمت ضمير الغيبة وقلت: أعطيتك إياك، يصير زيد هو المعطى له وأنت المعطى، فلا يجوز تقديم ضمير الغيبة للبس؛ لأنَّ كلاً منهما يصلح أن يكون معطى ومعطى له .

(١) إذا كانا من جنس واحد فلا بد من الفصل .

مثال اتحادهما في المتكلم: أعطيتني إياي، ولا يجوز أعطيتنيه .

ومثال اتحادهما في المخاطب: أعطيتك إياك، ولا يجوز أعطيتكك .

ومثال اتحادهما في الغيبة: أعطيتُهُ إياه، ولا يجوز أعطيتُهُهُ . ابن عقيل: ص ٩٧ .

(٢) لفظ (ما) سقط من: أوب وط .

(٣) قد يباح وصل الضميرين المتحددين إذا كانا للغيبة واختلفا أفراداً وتثنية، مثل: الزيدان أعطيتهما .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج .

(٥) يقول العيني في المقاصد النحوية: لم أقف على اسم قائله، ١ / ٣١٨ .

الشاهد: هو أنه قال: أنا لهما، وصل ضميري الغيبة؛ لأنَّ الأول للمثنى والآخر للمفرد .

(٦) الفرزدق: هو همام بن غائب بن صعصعة التميمي الدوامي، شاعر النبلاء من أهل البصرة عظيم الأثر في اللغة كان شريفاً في قومه، لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه، توفي في بادية البصرة سنة ١١٠هـ .

(٧) قائله: هو الفرزدق كما ذكر الشارح .

الشاهد: أنه قال: ضمنت إياهم، وبالإمكان وصل الضمير، فيقال: ضمنتهم، ولكن فصل؛ لضرورة الشعر .

فَالضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ: انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

[موضع نون الوقاية]

(وقَبَلْ يا النَّفْسِ) إذا كانت (مع الفعل) أي: مُتَّصِلَةً بِهِ (التَّرْمِ * نُونُ وَقَايَةٍ).

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ، قَالَ المصنّف^(١): لَأَنَّهَا تَقِي الفِعْلَ مِنْ^(٢) التَّبَاسِهِ بِالاسْمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ؛ إذ لو قِيلَ في: ضَرَبَنِي ضَرْبِي لالتبسَ بالضربِ، وهو العسلُ الأبيضُ الغليظُ^(٣).

وَمِن التَّبَاسِ أمرٍ مُؤَنَّثِهِ بِأمرٍ مُذَكَّرِهِ؛ إذ لو قُلْتُ: أَكْرَمِي بَدَل أَكْرَمَنِي قاصِداً مُذَكَّرًا لم يُفْهَم المُرَادُ^(٤).

وقال غيره: لَأَنَّهَا تَقِيهِ مِنَ الكسْرِ المُشْبِهِ لِلجَزْمِ؛ لِلزُّومِ كسْرِ ما قَبَلَ الياءِ^(٥).

(ولَيْسِي) بِلا نونٍ (قَدْ نُظِمَ)^(٦)، قال الشاعرُ:

- (١) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١٣٥ / ١.
- (٢) في: أ (عن).
- (٣) هنا النون: وقت الفعل من التباسه بالاسم، فالأول فعل ماض والثاني اسم للضرب وهو العسل الأبيض الغليظ، وهو قول: ابن مالك.
- (٤) فإكرمي: أمر للمؤنث وأكرمني للمذكر، ولولا النون لالتبس أمر المؤنث بأمر المذكر، وهو قول: ابن مالك أيضاً.
- (٥) مذهب الجمهور: أن النون، سميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر الذي يطلبه ياء المتكلم؛ لأن آخر الفعل لا يكسر، والياء تطلب كسرة قبلها.
- (٦) ليس فعل ماض ناقص، فإذا كان اسمها ضمير المتكلم فإنه يكسر السين بدل الفتحة وتدخل النون؛ لتقيه من الكسر، ولكن في الشعر تحذف.

[عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] ^(١) * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي ^(٢)

وَلَا يَجِيءُ فِي غَيْرِ النَّظْمِ إِلَّا بِالنُّونِ كغیره من الأفعال كقولهم: «عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسِنِي» ^(٣) بِالنُّونِ.

(وَلَيْسِنِي) بِالنُّونِ (فَشَا) أَي: كَثُرَ وَذَاعَ؛ لِمَزِيَّتِهَا عَلَى أَخَوَاتِهَا فِي الشَّبهِ بِالْفِعْلِ، يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ سَمَاعُ إِعْمَالِهَا مَعَ زِيَادَةِ مَا ^(٤) - كَمَا سَيَأْتِي ^(٥).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ ^(٦).

(وَلَيْتِي) بِلَا نُونٍ (نَدْرًا) أَي: شَدَّ، قَالَ الشَّاعِرُ:

كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي * أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي ^(٧)

(وَمَعَ لَعَلِّ اعْكِسْ) هَذَا الْأَمْرَ، فَتَجْرِيدُهَا مِنْ ^(٨) النُّونِ كَثِيرٌ؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِشَبْهِهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ ^(٩).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.

(٢) قائله: رؤبة، والطيس: الرمل الكثير. أبو طالب: ١ / ١٧٣.

الشاهد: أنه قال: ليسي، بدون نون الوقاية في النظم.

(٣) إن النون تدخل على ليس في النثر؛ لتقيه من كسرة الياء.

(٤) ليت: فيها قوة الشبه بالفعل؛ لأنها بمثابة أتمنى دون أخواتها من الحروف المشبهة بالفعل بدليل أن (ما) تكف الحروف عن العمل أما (ليت) فقد لا تكفها.

(٥) سيأتي في عمل إن وأخواتها في قول ابن مالك: (ووصل ما بذي الحرف مبطل أعمالها).

(٦) سورة النساء، الآية: ٧٣.

(٧) قائله: زيد الخيل من المؤلفة قلوبهم، أبو طالب: ١ / ١٧٥.

الشاهد: أنه أتى بـ (ليت) واسمها ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وحذفه من النواذر والأغلب عدم الحذف.

(٨) في: أ (مع).

(٩) لعل: بعدها عن الفعل أكثر من (ليت)، فالأكثر عدم وجود نون الوقاية فيها قبل ياء المتكلم ووجود النون أقل.

وفي التنزيل ﴿لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾^(١).

وَاتَّصَالُهَا بِهَا قَلِيلٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي * أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ^(٢)

(وَكُنْ مُخَيَّرًا) فِي إِحْقَاقِ النُّونِ وَعَدَمِهَا (فِي الْبَاقِيَاتِ): إِنَّ، وَأَنَّ،

وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، نَحْوُ^(٣):

وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي * [عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمًا]^(٤)

وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٥): عَدَمُ إِحْقَاقِ النُّونِ هُوَ الْإِخْتِيَارُ.

(وَاضْطِرَارًا خَفِيفًا) نُونٌ (مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا) مِنَ الشُّعْرَاءِ^(٦)،

(١) سورة غافر، الآية: ٣٦.

(٢) يقول: العيني في المقاصد النحوية لم أقف على اسم قائله: ١ / ٣١٢.

الشاهد - أنه قال: لعلني بنون الوقاية بناء على القليل.

(٣) أي: أنت في بقية الحروف المشبهة بالفعل بالخيار إذا كان اسمها ضمير المتكلم بين إحقاق النون وبين تركها، فتقول: إنني، وإني، وأنني، وأني، وكأنتي، وكأني، ولكنتي، ولكنتي.

(٤) قائله: مجنون ليلي الأخيلية. أبو طالب: ١ / ١٧٧.

الشاهد: أنه أتى بأنني في البداية خالية من نون الوقاية حيث قال: وإني، وأتى بها في آخر الشطر الأول مع نون الوقاية حيث قال: وإنني.

(٥) الفراء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الاسلمي المعروف بالفراء الديلمي، أديب نحوي شارك في الفقه والطب وأيام العرب وأشعارها، ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وصحب الكسائي، له تصانيف كثيرة، توفي في طريق مكة سنة ٢٠٨ هـ، معجم المؤلفين: ٩٥ / ٤.

(٦) من حروف الجر ما آخره نون ساكنة، وهما: (من) و(عن) وهما متضمنتان الفعل الأولى ابتدئ والثانية أتجاوز، فإذا جرّ بها ياء المتكلم تدغم نونهما في نون الوقاية فيقال: مني وعني، وقد تحذف نون الوقاية تخفيفاً فيقال: مني وعني.

فقال:

أَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي * لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي (١)

والاختيارُ فيهما إِيحَاقُ التُّونِ كما هو الشائِعُ الذائعُ.

على أن هذا البيتَ لا يُعرَفُ له نظيرٌ في ذلك، بل ولا قائلٌ.

وما عدا هَذَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ لا تَلحَقُهُ النونُ، نحو: لي وبي، وكذا:

حَلا وَعَدا^(٢) وحاشا^(٣)، قال الشاعرُ:

[في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ] * حاشايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعذُورٌ^(٤)

(و) إِيحَاقُ التُّونِ (في) لَدُنْ فيُقَالُ: (لَدُنِّي) كثيرٌ، وبه قَرَأَ السَّتَّةُ [مِنَ

القُرَاءِ السَّبْعَةِ]^(٥)، وَتَجْرِيدُهَا^(٦) فيُقَالُ: (لَدُنِّي) بالتخفيف^(٧) (قَلَّ) وبه قَرَأَ

نافعٌ^(٨).

(١) يقول العيني: قائله مجهول: ١ / ٣٢٤.

الشاهد - قوله: (عني) و(مني) حيث خفف الشاعر (عن) في الشطر الأول، وفي الشطر الثاني خفف (من).

(٢) لفظ (عدا) ساقط من: أوب وج.

(٣) أي: حروف الجر التي ليس آخرها نوناً لا تلحقها نون الوقاية إذا جرىاء المتكلم يقال: (لي) و(بي)، وكذا أفعال الاستثناء الثلاثة.

(٤) قائله: مغيرة بن الأسود الملقب بالأشقر، أبو طالب: ١ / ١٧٩.

الشاهد قوله: (قدني) و(قد) حيث إنه جاءت الياء مفعولاً؛ لحاشا ولم تقترب بها نون الوقاية.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أوب وج.

(٦) في: أ (وتجردها)، أي: تجريد (لذن) من نون الوقاية، وهو مبتدأ، وخبره (قل).

(٧) هنا اسم مكان آخره نون وهو لذن، يقترب به نون الوقاية أكثر من حذفها فيقال: لدني والقليل لدني.

(٨) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني وأحد القراء السبعة

المشهورين، أصله من أصبهان، اشتهر في المدينة وتوفي بها. الأعلام: ٨ / ٣١٧.

(و) إلحاقُ النونِ (في قَدْنِي وَقَطْنِي) بِمَعْنَى: حَسْبِي كَثِيرٌ.

و(الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي) ^(١)، قال الشاعرُ:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي * [لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ] ^(٢)

وفي الحديث: «قَطِ قَطٍ بِعِزَّتِكَ» ^(٣) يُرْوَى: بِسُكُونِ الطَّاءِ وَبِكَسْرِهَا مَعَ يَاءِ

وَدُونِهَا، وَيُرْوَى: قَطْنِي قَطْنِي، وَقَطِ قَطٍ ^(٤).

*** ** *

(١) قد وقط: بمعنى كاف إذا أضيفتا إلى ياء المتكلم تلحقه نون الوقاية كثيراً، تقول: قَدْنِي

وقَطْنِي، والحذف قليل يقال: قَدِي وقَطِي.

(٢) قائله: حميد بن مالك، والخببيان: هما عبد الله بن الزبير ومصعب بن الزبير. أبو طالب:

١ / ١٨٠.

الشاهد - قوله: (قَدْنِي وقَدِي) ألحق النون في (قد) الأولى وحذفها من الثانية.

(٣) الحديث هو: (لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعِزَّةِ، تَبَارَكَ

وَتَعَالَى، قَدَمَهُ فَتَقُولُ: قَطِ قَطٍ، وَعِزَّتِكَ) المراد بالقدم: قهره وكبرياؤه.

رواه: البخاري في الصحيح: ٨ / ١٣٤ برقم (٦٦٦١)، ومسلم في الصحيح: ٤ / ٣١٨٧

برقم (٢٨٤٨) واللفظ له.

(٤) أي: يروى: الحديث بنون الوقاية ويحذفها مع الياء.

الثاني مِنَ الْمَعَارِفِ: الْعَلْمُ



[أَنْوَاعُهُ:]

وهو: عَلْمٌ شَخْصِيٌّ، وَعَلْمٌ جِنْسِيٌّ^(١).

(١) علم الشخص: هو اللفظ الدال على معنى معين من إنسان أو بلدة أو حيوان يوضع له، أي: يكون علامة على إرادة المعنى المعين مثل: خالد ومكة، وهيلة: لشاة. علم الجنس: هو علم - علامة - لا يدل على ذات معينة بل على جنس من الأجناس، مثل: أسامة للأسد، ومثل: أسماء الكتب والمؤلفات.

الفرق بين: علم الجنس، واسم الجنس، والنكرة، وعلم الشخص:

١- علم الشخص: هو ما يدل على ذات معينة، وسمي تشخيصاً؛ لأنّ مسماه له مشخصات في وجهه أو جسمه تميزه عن غيره.

٢- النكرة: هو اسم يدل على شيء يراد به مفرد مبهم، مثل: لفظ رجل وأسد، فإنه يراد فرد غير معين بل مبهم بين نوعهما.

٣- اسم الجنس: هو لفظ لا يدل على معنى ولا على فرد مبهم، بل يراد النوعية التي تخص ذلك الجنس، أي: بالتعبير الحديث (الماركة) مثل: رجل للذكر البالغ من بني آدم دون ملاحظة أي فرد منه، ومثل: أسد للحيوان المفترس من السباع دون ملاحظة أي فرد منه.

ووجود الجنس عقلي لا خارج عن العقل، والموجود خارج العقل هم أفراد، وإذا أطلق على الفرد اسم فلا تريده؛ لأنه فرد، بل؛ لأن الجنس تحقق به فهو ممثل للجنس، فإذا قلنا: رجل خير من امرأة، فالمراد هذا الجنس خير من هذا الجنس، إذ لو أردنا الأفراد ربما يحصل الكذب؛ لأن بعض أفراد النساء أفضل من بعض أفراد الرجال.

٤- علم الجنس: هو لفظ يطلق على الجنس مع ملاحظة مشخصات ذلك الجنس، أي: العلامات المميّزة له عن علامات الجنس الآخر، وهنا صار علماً؛ لأنه يشبه علم الشخص في التشخيص والتعيين بالمشخصات الخاصة به، مثل: أسامة للأسد، فإنه علامة للنوعية مع مراعاة المشخصات وهي: ذلك الحيوان الذي له يد وأنياب وذيل، ونحو ذلك. =

وَبَدَأَ بِالْأَوَّلِ، فَقَالَ:

(اسْمٌ) جنس^(١): وهو مبتدأٌ وُصِفَ بقوله: (يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى)، وهو فَضْلٌ يُخْرِجُ التَّكْرَاتِ، تَعْيِينًا (مُطْلَقًا)^(٢)، فَضْلٌ يُخْرِجُ الْمُقَيَّدَاتِ، إِمَّا بِقَيْدٍ لَفْظِيٍّ وهو: الْمُعْرَفُ بِالصَّلَةِ وَأَلٍ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ مَعْتَوِيٍّ وهو اسمُ الإِشَارَةِ وَالْمُضْمَرِّ.

وخبِرُ قوله: «اسمٌ» قوله: (عَلَّمَهُ)^(٣) أي: عَلَّمَ لِدَلِّكَ الْمُسَمَّى.

= أما أسد فإنه وإن وضع للجنس لكن دون مراعاة للمشخصات لذلك الجنس، وإن أردنا فرداً مبهماً يكون نكرة، إذن - أسامة من حيث لا يراد به ذات معينة يشبه النكرة المبهمة من حيث المعنى.

وإذا راعينا فيه المشخصات فهو مثل: لفظ (خالد) في اللفظ بدليل جواز الابتداء به ووصفه بالمعرفة، ومجيء الحال منه و(أل) لا تؤثر فيه التعريف، ويمنع مع علة أخرى من الصرف.

انظر: شرح الرسالة العضدية، لأبي القاسم الليثي السمرقندي بأعلى حاشية الدسوقي ص ١١٨.

(١) الجنس: هو الجزء الأعم في التعريف ثم يأتي بعده الفصول التي تفصل النوع عن بقية المشاركات له في الجنس.

فقوله: يعين المسمى جنس يشمل: الضمير، والإشارة، والموصول، والمعرف بـ (أل)؛ لأنها كلها تعين المعنى المراد منها، وخرج به النكرات؛ لأنها لا يعين المراد منها.

(٢) أي اسم العلم: يعين المعنى المراد منه دون قيد؛ فخرج اسم الموصول؛ لأنه يعين المراد منه بواسطة التلغظ بالصلة، وخرج ما فيه (أل)؛ لأن (أل) هي: سبب التعيين، وكذا الإضافة، مثل: كتاب خالد؛ فقد تعين الكتاب بإضافته إلى خالد.

وكذا خرج ما يعين ولكن بقيد وقرينة معنوية، فلفظ هذا يميز المشار إليه عن غيره من الحضور ولكن بواسطة الإشارة الحسية.

وكذا المضمرة يعين المراد منه ولكن مع قرينة التكلم والخطاب والغيبة، فكلها تعين ولكن لا يسمى علماً؛ لأن العلم يعين المراد دون قيد من القيود السابقة.

(٣) لفظ (اسم) مبتدأٌ خبره قول (علمه).

(كَجَعْفَرٍ) لِرَجُلٍ، (وَحِرْنَقَا) لامرأة من العرب، (وَقَرْنٍ) - بفتح (١) القاف والراء- لقبيلة من بني (٢) مُرَادٍ، ومنها أُوَيْسُ الْقُرْنِيِّ (٣)، (وَعَدَنٍ) لِبَلَدٍ بِسَاحِلِ بَحْرِ (٤) الْيَمَنِ، (وَلَا حِقٍ) لِفَرَسٍ، (وَشَدَقِمٍ) لِحِمَلٍ، (وَهَيْلَةَ) لِشَاةٍ، (وَوَاشِقٍ) لِكَلْبٍ.

[أقسام العلم من حيث أنواعه]

- ١- (واسماً أتى) العلم وهو: ما ليس كنيةً ولا لقباً.
 - ٢- (وكنيةً) وهي: ما صدرَ بأبٍ أو أمٍّ، وقيل: أو بإبنٍ أو ابنةٍ من «كَنَيْتُ»، أي: سترت كالكناية، والعرب: تقصدُ بها التَّعْظِيمَ.
 - ٣- (ولقباً) وهو ما أشعر بمدحٍ أو ذمٍّ (٥).
- قال (٦) الرضوي (٧): والفرق بينه وبين الكنية معنى: أن اللقبَ يمدحُ الملقَّبُ

(١) لفظ (بفتح) ساقط من: أ.

(٢) لفظ (من بني) ساقط من: أ.

(٣) وأويس القرني: هو عامر بن جزء بن مالك القرني، أحد النساك من كبار التابعين أدرك حياة النبي (ﷺ) ولم يره، فوفد على عمر بن الخطاب، ثم سكن الكوفة شهد وقعة صفين، توفي سنة ٣٧ هـ، الأعلام: ٢ / ٣٢.

(٤) لفظ (بحر) ساقط من: أ وب وج.

(٥) أنواع العلم من حيث الدلالة على معناه ثلاثة:

١- الاسم مثل: خالد ومكة، وواشق: علم على كلب.

٢- الكنية: ما صدر بأبٍ أو أمٍّ، مثل: أبي بكر وأم كلثوم، وسمي كنية؛ لأنه يكنى - أي يستر الاسم.

٣- اللقب: لفظ يدل على مدح، مثل: زين العابدين، أو لفظ يدل على ذم، مثل: كليب وهز وحرمش.

(٦) شرح الكافية ابن الحاجب، للرضي: ٢ / ١٣٩.

(٧) تقدمت ترجمته في: ص (٦٨).

به أو يُذَمُّ بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية فإنه^(١) لا يُعْظَمُ المُكْنَى بِمَعْنَاهَا، بل يَعْدَمُ التصريح بالاسم؛ فإنَّ بَعْضَ النفوسِ تَأْتِفُ أن تُخَاطَبَ بِاسْمِهَا^(٢).

[مَوْقِعُ اللَّقْبِ وَالْكُنْيَةِ مَعَ الْاسْمِ]

(وَأَخْرَنَ ذَا) أَي: اللَّقْبَ (إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا) وَالْمُرَادُ بِهِ: الْاسْمُ - كَمَا وَجِدَ فِي بَعْضِ النُّسخِ إِنْ سِوَاهَا -^(٣) وَصَرَّحَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ^(٤).

وَعَلَّلَهُ فِي شَرْحِهِ^(٥): بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ اللَّقْبَ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمٍ غَيْرِ إِنْسَانٍ كِبَطَّةٍ وَفَقَّةٍ، فَلَوْ قُدِّمَ لِتَوْهَمِ السَّمْعِ أَنَّ الْمُرَادَ مُسَمَّاهُ الْأَصْلِيَّ، وَذَلِكَ مَأْمُونٌ بِتَأْخِيرِهِ، فَلَمْ يُعْدَلْ^(٦) عَنْهُ.

وَشَدَّ تَقْدِيمَهُ فِي قَوْلِهِ:

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ نَسَبًا * [بِبَطْنِ شَرِيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ] ^(٧)

(١) في: ب (فإن).

(٢) إذن اللقب قد يراد به الذم، أما الكنية، فهي: للتكريم؛ لأن البعض لا يرضى بأن ينادى باسمه بل بكنيته.

(٣) إذا اجتمع علمان من هذه الثلاثة، أيهما يقدم وأيُّهما يؤخر؟
أ- الاسم مع الكنية: يجوز تقديم الاسم، فتقول: أبو القاسم محمد، ويجوز تقديم الكنية، فتقول: محمد أبو القاسم.

ب- الاسم مع اللقب: يجب تقديم الاسم، تقول: خالد زين العابدين، ولا تقول: زين العابدين خالد.

ج- الكنية مع اللقب: يجوز تقديمه عليها، تقول: زين العابدين أبو بكر، ويجوز تقديمها عليه، تقول: أبو بكر زين العابدين.

(٤) التسهيل، محمد بن مالك: ص ٣٠.

(٥) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ١٧٦.

(٦) أي: إذا تأخر اللقب عن الاسم فإنه لا يعدل عن الاسم إلى غيره بينما إذا قدم اللقب، مثل: قفة خالد، يظن أن المراد بها القفة التي نقل عنها هذا اللفظ.

(٧) قائله: قيل ربيعة بنت عاصم والصحيح هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان =

وأما الكُنْيَةُ: فيجوزُ تقديمُه عليها والعكسُ، كذا قالوهُ.

و^(١) لكنْ مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ المذكورِ: امتناعُ تقديمِها عليها أيضاً، فتأمل^(٢).

نعمُ تقديمُها على الاسمِ وعكسُه سواءٌ.

[إِعْرَابُ اللَّقْبِ بَعْدَ الْأِسْمِ]

(وإنْ يَكُونَا) أي: الاسمُ واللَّقبُ (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفُ) الأوَّلَ إلى الثاني

(حَتْمًا) عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، نحو: «هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ»^(٣) أي: مُسَمَّاهُ - كما سيأتي في الإضافة^(٤).

وأجازَ الكوفيُّونَ: الإِتْبَاعَ، واختارَهُ في الكافية^(٥).....

= العيني: ١ / ٢٥٥٨.

الشاهد - أنه قال: ذا الكلب عمراً، فقدّم اللقب على الاسم وهو من الشاذ.

(١) الواو ساقطة من: أوب وج.

(٢) أي: العلة من منع تقديم اللقب على الاسم، هي: خشية الالتباس بأن المراد ليس الشخص الملقب به بل مسماه الأصلي.

وهذه العلة موجودة فيما إذا قدم اللقب عن الكنية، فالمفروض أن يمنع أيضاً، مثل: زين العابدين أبو بكر، وتقدم الكنية عليه، وهو مذهب ابن الصافي والمرادي. حاشية أبي طالب: ١ / ١٨٩.

(٣) بعد تأخير اللقب عن الاسم فما هو إعرابه؟

أن يكون الاسم مفرداً واللقب مفرداً، هنا يضاف الاسم إلى اللقب؛ فيكون اللقب مضافاً إليه، مثل: هذا خالدٌ كليبي، وجوز الكوفيون: كونه بدل كل من كل، مثل: هذا خالدٌ كرزٌ، والكرز: هو الخرج الذي يوضع على ظهر الدابة له جيبان كل واحد يكون على جنب من جنبَي الدابة.

(٤) لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، والمجوز: هو أن نقصد بأحدهما المسمى، أي: جسم خالد، والثاني: الاسم؛ لأجل حصول التغاير بين المضاف والمضاف إليه، وسيأتي في باب الإضافة عند قوله: (ولا يضاف اسم لما به اتحد).

(٥) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٢٤٩.

والتسهيل^(١)، ومعلومٌ على الأوَّلِ أنَّ جوازَ الإضافةِ حيثُ لا مانعَ من أَل، نحو: «الحارثُ كُرْزٌ»^(٢).

(وإلَّا) أي: وإن لم يكونا مُفْرَدَيْنِ - بأن^(٣) كانا مُرَكَّبَيْنِ ك «عَبْدُ اللَّهِ زَيْنُ العابِدِينَ»، أو الأوَّلُ مُرَكَّباً والثاني مُفْرَداً ك «عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٌ»، أو عَكْسُهُ ك «زَيْنُ أَنْفِ النَّاقَةِ» - (أَتَّبِع) الثاني (الذي رَدِفَ) الأوَّلَ له^(٤) في إعرابه على أَنَّهُ بَدَلٌ، أو عطفُ بيانٍ^(٥).

ويجوزُ القَطْعُ [عن التَّبَعِيَّةِ]^(٦) إلى الرِّفْعِ والنَّصْبِ بتقديرِ هو أو أعني إنْ كانَ مجروراً، وإلى النَّصْبِ إنْ كانَ مرفوعاً، وإلى الرِّفْعِ إنْ كانَ منصوباً^(٧)، كما ذَكَرَهُ^(٨) في التَّسْهِيلِ^(٩).

(١) التسهيل، محمد بن مالك: ص ٣١.

(٢) إذا كان الاسم فيه (أَل) فإنه لا يضاف إلى الخالي منه؛ فلا يكون إلا تابعاً، فيقال: هذا الحارث كُرْزٌ - ولا يقال: هذا الحارثُ كُرْزٌ.

(٣) في: ج (فإن).

(٤) أي: للأوَّل.

(٥) ذكرنا حالة لإعراب اللقب مع الاسم وإليك بقية الحالات:

❖ أن يكونا مركبين، فلا إضافة بل الإتياع فقط، مثل: هذا عبدُ الله أنْفُ الناقَةِ.

❖ أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً، فلا إضافة بل الإتياع فقط، مثل: هذا عبد الله كُرْزٌ.

❖ أن يكون الاسم مفرداً واللقب مركباً، فلا إضافة بل الإتياع فقط، مثل: هذا خالد أنْفُ الناقَةِ.

والإتياع إما على أنه بدل كل من كل، أو عطف بيان.

(٦) ما بين معقوفتين ساقط من: ط.

(٧) القَطْعُ أي: عدم الإتياع، فإن كان الاسم مرفوعاً فإنه يقطع إلى النَّصْبِ بفعل مقدر، مثل:

أعني، وإن كان منصوباً يقطع إلى الرِّفْعِ بتقدير مبتدأ تقديره: (هو)، وإن كان مجروراً فإنه يقطع إلى الرِّفْعِ أو النَّصْبِ.

(٨) في: أ وب وج (ذكر).

(٩) التسهيل، محمد بن مالك: ص ٣١.

[أنواعه من حيث الأصاله والتقل]

(وَمِنْهُ) أي: وَمِنَ الْعَلَمِ عَلَمٌ (مَنْقُولٌ) إِلَى الْعَلَمِيَّةِ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهَا:

مِن مَّصْدَرٍ (كَفَضْلِ، وَ) اسْمٍ عَيْنٍ نَحْوِ: (أَسَدٍ) وَصِفَةٍ، كَحَارِثٍ^(١)، وَفِعْلٍ مَاضٍ كَشَمَّرَ لِفَرَسٍ، وَمُضَارِعٍ كَزَيْدَ، وَأَمْرٍ كَاصْمُتْ لِمَكَانٍ.
(وَ) مِنْهُ (ذُو ارْتِجَالٍ) مَا^(٢) لَمْ يَسْبِقْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ، أَوْ سَبَقَ وَجُهْلٌ، قَوْلَانِ (كَسُعَادَ وَأُدُدُ)^(٣).

ومنه ما ليس بمنقول ولا مرتجل، قال في الارتشاف^(٤): هو الذي عَلَمِيَّتُهُ بِالْغَلْبَةِ^(٥).

[أقسامه من حيث الأفراد والتركيب]

(وَ) وَمِنْهُ (جُمْلَةٌ) كَانَتْ فِي الْأَصْلِ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، أَوْ فِعْلًا وَفَاعِلًا فَتَحَكَّى ك «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» وَ «تَأَبَّطَ شَرًّا»^(٦).

(١) في: ط (كحرث).

(٢) لفظ (ما) ساقط من: ب وج.

(٣) العلم: قد يوضع دون سبق تسمية به وهو: المسمى (مرتجلاً) وهو: الأغلب، ومنه ما كان اسماً لشيء كالمصدر أو الفعل أو اسماً لعين كما مثل المصنف.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) العلم بالغلبة: أصله كلمة نكرة ثم أطلق على شيء بحيث غلب في هذا الشيء على ما يسمى به بصورة عامة، مثل: المدينة، هي: اسم لكل بلد حضاري، ولكن صار علماً بالغلبة على مدينة النبي (ﷺ)، ومثل: عقبة، هي لكل مرتفع يعسر الصعود إليه، والآن غلب على العقبة في الأردن.

(٦) قد تؤخذ الجملة الاسمية، مثل: زيد منطلق، أو الفعلية، مثل: تأبط شرًا، يقال: لمن يحمل تحت إبطه ما يضر كسكين أو أفعى.

(و) مِنْهُ [...] ^(١) (مَا بِمَزَجٍ رُكَّبًا): بِأَنَّ أُحِدَ اسْمَانِ وَجُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، وَنُزِلَ ثَانِيهِمَا مِنَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّائِيثِ مِنَ الْكَلِمَةِ.

(ذ) أَي: الْمُرْكَبُ تَرْكِيْبٌ مَزْجٍ (إِنْ بَغَيْرِ) لَفْظٍ (وَيْهِ تَمَّ) كَبَعْلَبِكَ (أَعْرَبًا) إِعْرَابٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ ^(٢).

وَقَدْ يُضَافُ، وَقَدْ يُبْنَى كَخَمْسَةَ عَشَرَ ^(٣).

فَإِنَّ خْتِمَ بَوَيْهِ بُنِيَ؛ لِأَنَّهُ مُرْكَبٌ مِنْ اسْمٍ وَصَوْتٍ مُشْبِهٍ لِلْحَرْفِ فِي الْإِهْمَالِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَقَدْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ^(٤).

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ) الْمُرْكَبَةِ (ذُو الْإِضَافَةِ * كَعَبْدِ شَمْسٍ): وَهُوَ عَلَمٌ لِأَخِي هَاشِمِ ابْنِ عَبْدِ مَنْفٍ، (وَأَبِي قُحَافَةَ): وَهُوَ عَلَمٌ لِوَالِدِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا].

= وهذه الجملة قد يسمى بها شخص، فتتحول إلى أعلام، وهذا في المركب الإسنادي.
(١) في: ب زيادة (جملة كانت في الأصل).

(٢) قد يكون العلم تركيباً إضافياً، مثل: قلم خالدٍ أو كتاب عليٍّ، ويسمى به أيضاً وهو، والإسنادي: يكون إعرابه بحركات مقدرة على آخر المركب منع من ظهورها حركة الحكاية.

وقد يكون تركيباً مزجياً، أي: مزج كلمتين في كلمة، مثل: بعلبك وحضرموت، هنا الإعراب يكون على آخره؛ لأن الجزء الثاني بمثابة تاء التائيث، والإعراب يكون عليها لا على آخر الكلمة، ويكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب.

(٣) قد يعرب بالبناء على الفتح دائماً وكأنه تركب تركيب أحد عشر، وهذا التركيب إذا لم يختم بلفظ (ويه) وهي اسم صوت لجزر بعض الحيوان.

(٤) إذا ختم بـ (ويه) فإنه مبني؛ لمشابهته الحرف في الإهمال وعلى الكسر؛ لالتقاء الساكنين، فتقول: هذا سيبويه وأكرمت سيبويه ونظرت إلى سيبويه.

ولربما يعرب إعراب الممنوع من الصرف، فتقول: هذا سيبويه، وأكرمت سيبويه ونظرت إلى سيبويه.

قيل: وإنما أتى بمثالين^(١) - وإن كان المثال لا يُسأل عنه كما قال السيرافي^(٢) - ؛ لِعَرَفَكَ أَنَّ الْجُزءَ الْأَوَّلَ يَكُونُ كُنْيَةً وَغَيْرَهَا، وَمُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَأَنَّ الثَّانِيَّ يَكُونُ مُنْصَرَفًا وَغَيْرَهُ^(٣).

[عَلَّمَ الْجِنْسِ]

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) لَا لِكُلِّهَا (عَلَّمَ) بِالْوَقْفِ عَلَى السُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ، (كَعَلَّمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا).

فِيَأْتِي مِنْهُ الْحَالُ، وَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ^(٤)، وَمِنْ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، وَنَعْتِهِ بِالنُّكْرَةِ، وَيُتَدَأُّ بِهِ.

(وَهُوَ عَمَّ) مَعْنَى أَي: مَدْلُولُهُ شَائِعٌ كَمَدْلُولِ النُّكْرَةِ لَا يَخْصُّ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ^(٥)؛ وَلِذَلِكَ قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(٦): إِنَّهُ كَاسِمِ الْجِنْسِ.

(مِنْ ذَلِكَ) أَعْلَامٌ وَوُضِعَتْ لِلأَعْيَانِ نَحْو: (أُمُّ عَرِيْطٍ) فَإِنَّهُ عَلَّمَ (لِلْعُقْرِبِ) أَي: لِجِنْسِهَا (وَهَكَذَا ثَعَالَةٌ) فَإِنَّهُ عَلَّمَ (لِلثَّعَلِبِ) أَي: لِجِنْسِهِ^(٧).

(وَمِثْلُهُ) أَي: مِثْلُ عَلَّمَ الْجِنْسِ الْمَوْضُوعِ لِلأَعْيَانِ عَلَّمَ جِنْسِ مَوْضُوعٍ

(١) في: أ (بالمثالين).

(٢) والسيرافي: تقدمت ترجمته في: ص (٩٧).

(٣) التركيب الإضافي: يقع كثيراً، مثل: عبد الله وصلاح الدين وزين العابدين وأبي قحافة.

عبد شمس: المضاف معرب بالحركات وليس كنية، وأبو قحافة: معرب بالحروف وكنية

والثاني يكون منصرفاً، مثل: شمس، وقد يكون ممنوعاً من الصرف، مثل: قحافة.

(٤) في: أ (آخره).

(٥) سبق التفرقة بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس والنكرة.

(٦) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١/ ١٨٣.

(٧) هذه أعلام لجنس العقارب وجنس الثعالب.

للمعاني، نحو: (بَرَّة) عَلَّمَ لِلْمَبْرَّةِ، وَسُبْحَانَ عَلَّمَ^(١) لِلتَّسْبِيحِ، و(كَذَا فَجَارٍ) بالبناء على الكسرِ كحَذَامِ (عَلَّمَ لِلْفَجْرَةِ) [بُسُكُونِ الْجِيمِ]^(٢)، ويسارٍ للمَيْسَرَةِ^(٣).

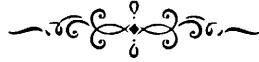
(١) لفظ (علم) ساقط من: أ وب وج.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من: ب.

(٣) هذه أعلام وُضِعَتْ؛ لجنس المعاني والمصادر، ف (سبحان) علمٌ للمصدر، وهو: التسبيح، و(برة) علم للمصدر، وهو: المبرة، وهكذا.

الثالثُ مِنَ المَعَارِفِ

(اسْمُ الإِشَارَةِ)



وَأَخْرَهُ فِي التَّسْهِيلِ^(١) عَنِ المَوْصُولِ وَضَعًا مَعَ تَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ قَبْلَهُ رُتْبَةٌ^(٢).

وَحَدُّهُ - كَمَا قَالَ فِيهِ - : مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى وَإِشَارَةٍ إِلَيْهِ^(٣).

(بِذَا: لِمُفْرَدٍ مُدَكَّرٍ) عَاقِلٍ أَوْ غَيْرِهِ (أَشْرُ)، وَ(بِذِي وَذَهْ): بِسُكُونِ الهَاءِ، وَذَهْ: بِالكسْرِ، وَذِهْيَ: بِالياءِ، وَ(تِي) وَ(تَا)، وَتِهْ كَذِهْ: (٤) (عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرَ) فَأَشْرُ بِهَا إِلَيْهَا دُونَ غَيْرِهَا.

(١) التسهيل، محمد بن مالك: ص ٣٩.

(٢) إن المعارف تتفاوت في تعيين المراد بها؛ لذلك يرتبها النحاة على حسب أولويتها في التعريف.

فالضمير أعرفها؛ لأنك إذا قلت: (أنا) لا يحتمل غير المتكلم الناطق بها.

و(أنت) لا تحتمل غير من تخاطبه.

و(هو) لا يحتمل إلا الظاهر المتقدم عليه.

و(العلم) بالدرجة الثانية؛ لأنك إذا قلت: (محمد) فهناك الكثير من اسمه محمد.

وإذا قلت: (هذا) فإنه يصلح إشارة لكل من أمامك ولا يتعين إلا بالإشارة الحسية.

وإذا قلت: (الذي) يعلمنا، فإنه قد يكون أكثر من واحد.

وإذا قلت: (الرجل) لولا العهد أو الشمول لم يعرف المراد منه.

إذن الإشارة بالرتبة الثالثة في التعريف، وابن مالك في التسهيل: قدم الموصول وأخر

الإشارة وضماً، ولكنها على الرغم من تأخيرها؛ فإنها لم تفقد أوليتها على الموصول.

(٣) حدّه: يراد به تعريفه: ما دل على مسمى مع إشارة إليه، والواو في (وإشارة) للمعية

وإشارة: مفعول معه: والحد هذا ذكره ابن مالك في التسهيل.

(٤) في: أ (كذلك).

(وذان): تثنيةٌ ذا بحدفِ الألفِ الأولى؛ لسكونِها وسُكُونِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ، يُشارُ بها للمُثنى المُذكَرِ المُرتَفِعِ، و(تان): تثنيةٌ تا بحدفِ الألفِ؛ لِما تَقَدَّمَ، يُشارُ بِها لِلْمُثنى (لِلْمُوثى) المُؤنَّثِ (المُرتَفِعِ)^(١).

وإنما لم يُثنَّ مِنْ أَلْفائِ الأُنثى إِلَّا تا؛ حَدَرًا مِنَ الِإِلباسِ^(٢).

(وفي سِوَاهُ) أي: سِوَى المُرتَفِعِ، وَهُوَ المُنتَصِبُ والمُنخَفِضُ (ذَيْن): لِلْمُذكَرِ، و(تَيْن): لِلْمُؤنَّثِ (اذكُرُ تُطِع) النُّحاة^(٣).

(وَبِأُولَى: أَشْرَ لِجَمْعِ مُطَلَقًا) سِوَاءَ كانَ مُذكَرًا أَمْ^(٤) مُؤنَّثًا، عاقِلًا أَمْ^(٥) غَيْرَهُ.

والقَصْرُ فِيهِ لُغَةٌ تَمِيمٍ^(٦)، (وَالمَدُّ) لُغَةٌ الحِجَازِ، وَهُوَ (أُولَى) مِنَ القَصْرِ، وَحِينَئِذٍ يُبْنَى عَلَى الكَسْرِ؛ لِإِلتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٧).

(وَلَدَى) الإِشارَةُ إِلَى ذِي (البُعْدِ) زَمَانًا، أَوْ مَكَانًا، أَوْ ما نُزِلَ مَنزِلَتُهُ لِتَعْظِيمِ، أَوْ لِتَحْقِيرِ (انطِقًا) مَعَ اسمِ الإِشارَةِ (بِالكافِ): حَالُ كَوْنِهِ (حَرَفًا)

(١) (ذان وتان) تقال: الأول للمثنى المذكور، والثاني للمثنى المؤنث، وفي حالة الرفع سيضم إليهما ألف التثنية - وهو علامة الإعراب - والنون، فيجتمع ألفان وهما ساكنان؛ فتحذف الألف السابقة وتبقى علامة الإعراب.

(٢) ذكر عدة ألفاظ للإشارة إلى المؤنث، ولكن لا يثنى منها إلا (تا)؛ لأنَّ (ذي وذو) إذا ألحق بها علامة التثنية، وهي: الألف يحذف الياء والهاء؛ فتكون مشابهة للمثنى المذكور.

(٣) (ذَيْن) للمثنى المذكور و(تَيْن) للمثنى المؤنث، ينصبان ويجران بالياء؛ لأنَّ هذا إعراب المثنى.

(٤) في: أ (أو).

(٥) في: أ وب (أو).

(٦) يقال: ألى النساء وألى الرجال، ويقال: ألى الأشجار، وكونه مقصوراً دون مدٍّ هو: لغة تميم.

(٧) المد: هو لغة قريش، وهي: لغة القرآن؛ فقد جاءت بلفظ هؤلاء.

لِمَجْرَدِ الْخِطَابِ (دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ) فَقُلْ: ذَاكَ أَوْ ذَلِكَ^(١).

واختارَ ابنُ الحَاجِبِ^(٢): أَنَّ ذَاكَ وَنَحْوَهُ لِلْمُتَوَسِّطِ^(٣).

(واللامُ إِنْ قَدَّمتْ) على اسمِ الإِشارةِ (ها) لِلتَّنْبِيهِ، فَهِيَ (مُمتَنِعَةٌ) نحو^(٤):

[رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي] * وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمدَّدِ^(٥)

وَتَمْتَنِعُ أَيضاً مع التثنيةِ والجمعِ إِذَا مَا مُدَّ^(٦).

(وَبِهَا أَوْ هَهُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أَي: قَرِيبِهِ، (وَبِهِ الْكَافُ)

الْمُقَدَّمَةُ^(٧) (صِلَا فِي البُعْدِ)، فَقُلْ: هُنَاكَ أَوْ هُنَاكَ^(٨).

(أَوْ بِئِمَّ) - بفتحِ التاءِ الْمُثَلَّثَةِ - (فُهْ) أَي: انْطَقُ، وَيُقَالُ فِي الوَقْفِ:

«ثَمَّة»^(١٠).

(١) القريب يشار إليه بقولنا: (ذا) فإذا أردنا أن نشير إلى بعيد مكاناً أو مكانة ومنزلة نقول:

(ذاك) أو (ذلك) والكاف: حرف خطاب وليس ضميراً.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٧٢).

(٣) ابن الحاجب يرى: أن الخالي من اللام للبعيد المتوسط؛ فإذا قرن به اللام يصير للأبعد؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

(٤) ها التنيبية: لا تدخل على اسم الإشارة إذا كان فيها اللام، فتقول: (هذاك) ولا تقل: (هذالك)، أي: لا بد من حذف اللام.

(٥) قائله: طرفه بن العبد بن سعد بن مالك بن ضبعة. العيني: ١ / ٣٧٣.

الشاهد - قال: (هذاك) دخلت (ها) ولا وجود للام؛ فإن وجودها ممتنع مع ها.

(٦) لا تدخل اللام إذا دخلت (ها) على التثنية، تقول: (هذان) ولا تقل: (هاذانك) وكذا لا تدخل مع الجمع المحدود، فتقول: (هؤلاء) ولا يقل (هؤاللك).

(٧) في: أ (المتقدم).

(٨) في: ب وج الواو بدل أو.

(٩) هنا وهنا: يشار بها للمكان القريب، وإن أردت أن تشير للبعيد، فقل: هناك أو ههناك.

(١٠) ثم: بفتح التاء مع تشديد الميم، هي: للإشارة إلى المكان، ويجوز إلحاق هاء السكت =

(أَوْ هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون.

(أَوْ بِهِنَالِكَ أَنْطِقْنَ)، وَلَا تَقُلْ: هَا هِنَالِكَ، (أَوْ هِنَّا) - بكسر الهاء

وتشديد النون^(١).

تَنْبِيْهٌ: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي نُكْتِهِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ^(٢): أَنَّ هِنَالِكَ

تَأْتِي^(٣) لِلزَّمَانِ، مِثْلَ: ﴿هِنَالِكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾^(٤).

*** ** **

= بها تقول: ثمه.

(١) هنا: إشارة للقريب، فإذا أردت الإشارة إلى البعيد مكاناً أو رتبة؛ فأدخل اللام والكاف،

فقل: هنالك، ولا تدخل (ها) التنبيه، وتقول: ها هنالك.

وهنا يجوز فيها تشديد النون فيقال: هَنَّا.

(٢) لم أعثر عليه.

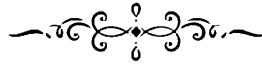
(٣) في: ب (يأتي).

(٤) سورة يونس، الآية: ٣٠.

فالإشارة في قوله: (هنالك) إلى يوم القيامة، ويمكن أن يجاب: بأنه قد يراد بالآية

الإشارة إلى مكان المحشر والحساب.

الرابعُ مِنَ المَعَارِفِ

(المَوْصُولُ)^(١)

وهو قسمان: حَرْفِيٌّ، واسْمِيٌّ.

فالحَرْفِيٌّ: ما أُوَّلَ مع صَلِيَّتِهِ بِمَصْدَرٍ، وهو: أَنْ، وَأَنَّ، ولو، وما،

وكي^(٢).

ولم يَذْكُرْهُ المَصْنُفُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ المَعَارِفِ^(٣)، وَذَكَرَهُ فِي

الكافية^(٤) اسْتِطْرَاداً^(٥).

١- فَأَنْ: تُوصَلُ بِالفِعْلِ المُتَصَرِّفِ ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً^(٦).

(١) سمي موصولاً؛ لأن الاسم لا يتضح المراد منه إلا أن يوصل بالصلة التي من خلالها يعرف المراد باسم الموصول.

أما الحرفي: فيسمى موصولاً؛ لأنه يحتاج إلى ما يتصل به؛ ليسبك معه بمصدر.

(٢) هذه الخمسة تسمى موصولاً حرفياً؛ لأنها توصل بما بعدها، وتسمى الحروف المصدرية؛ لأنها تسبك مع ما بعدها بمصدر.

(٣) أي: ابن مالك لم يذكرها في المتن؛ لأنه في صدد بيان المعارف، وهي ليست منها.

(٤) الكافية مع شرحها، محمد بن مالك: ١ / ٣٠١.

(٥) أي: ذكرها ابن مالك في شرح الكافية استطراداً، أي: ليست هي المقصودة بل يذكرها؛ لمناسبتها اسم الموصول المقصود بالبحث.

(٦) أن: بفتح الهمزة وسكون النون، حرف مصدري، وينصب الفعل المضارع.

مثالها مع الماضي: عجبْتُ من أنْ ضَرَبْتَ التلميذ - أي من ضريك.

مثالها مع المضارع: جئتُ لأنْ أدرَسَ - أي للدراسة.

مثالها مع الأمر: أشرتُ إليه أنْ قُمْ - أي بالقيام.

وأما نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١)، و﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(٢) فهي: مُخَفَّفَةٌ مِنَ الْمُثَقَّلَةِ.

٢- وَأَنْ: تُوصَلُ بِاسْمِهَا وَخَبَرِهَا^(٣)، وَإِنْ خُفِّفَتْ فَكَذَلِكَ، لَكِنَّ اسْمَهَا يُخَذَفُ كَمَا سَيَأْتِي^(٤).

٣- وَلَوْ: تُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ، وَأَكْثَرُ وَقُوعِهَا بَعْدَ وَدَّ وَنَحْوِهِ^(٥).

٤- وَمَا: تُوصَلُ بِالْمَاضِي، وَالْمُضَارِعِ، وَبِجُمْلَةِ اسْمِيَّةٍ بِقَلَّةٍ^(٦).

٥- وَكَيْ: تُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ فَقَطُّ^(٧).

[المَوْصُولُ الاسْمِي]

وأما (مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ) فَذَكَرَهُ بِالْعَدِّ^(٨):

(١) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

ف (إن) في الآيتين ليست هذه بل هي (أَنْ) المشددة فخففت النون.

(٣) أَنْ: بفتح الهمزة مع تشديد النون تسبب مع خبرها ثم يضاف المصدر إلى اسمها، مثل: يعجبني أنك معتدل، أي: يعجبني اعتدالك.

(٤) سيأتي في عمل (إن وأخواتها) عند قوله: وإن تخفف أن فاسمها استكن.

(٥) لو: توصل بالماضي - وددت لو درست - أي وددت دراستك.

وتوصل بالمضارع - وددت لو تكرم أباك - أي وددت إكرام أبيك، ونحو: ودد، مثل: حَبَّ وَرَغَبَ.

(٦) ما: المصدرية توصل بالماضي، مثل: يعجبني ما صنعت - أي صنيعة.

وتوصل بالمضارع، مثل: لا أصحبك ما لم تترك السوء - أي مدة عدم تركك السوء.

ومثال اتصالها بالجملة الاسمية: لا أرتاح ما أنت متضرر - أي مدة عدم تضورك.

(٧) كي: المصدرية، مثل: أتيتك كي تكرمني - أي إكرامك لي، وهي لا تدخل إلا على المضارع.

(٨) أي: أنه لا يُعرَفُ اسم الموصول، بل سيعدّ الأسماء الموصولة بجميع أنواعها عدًّا.

فَلِلْمُفْرَدِ الْمُدَكَّرِ (الذي) وفيها لُغَاتٌ: تخفيفُ الياءِ، وتشديدُها، وحذفُها مع كسر ما قبلها، وسكونه^(١).

وعَدَّها بعضُهُم: مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الْحَرْفِيَّةِ، وَضَعَمَهُ فِي الْكَافِيَةِ^(٢).

وَلِلْمُفْرَدَةِ (الأنثى التي): وفيها ما في الذي مِنَ اللُّغَاتِ^(٣).

(واليا) ءُ التي في الذي والتي (إذا ما ثنَّيا لا تُثَبَّت) - بِضَمِّ أَوَّلِهِ - ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ تَثْنِيَةِ الْمُعْرَبِ وَتَثْنِيَةِ الْمَبْنِيِّ^(٤).

(بَلْ ما تليهِ) الياءُ وهو: الذَّالُ والتَّاءُ (أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ) أي: علامة التثنية، فَتَفْتَحُ الذَّالُ والتَّاءُ لِأَجْلِهَا.

(وَالنُّونُ) منهما إذا ما^(٥) ثنَّيا (إِنْ تُشَدِّدُ) مع الألفِ، وكذا مع الياءِ كما هو مذهبُ الكوفيِّينَ، واختاره المصنِّفُ (فلا ملامة) عليك ؛ لِإِعْلَاقِ الْجَائِزِ^(٦)، نحو: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ﴾^(٧)،

(١) الذي: فيها لغات: (الذي) بسكون الياء، و(الذي) بتشديد الياء، و(الذِّ) بحذف الياء وكسر الذال، و(الذَّ) بسكون الذال مع حذف الياء.

(٢) الكافية مع شرحها، لمحمد بن مالك: ١ / ٢٦٣.

(٣) فيها لغات: (التي) بسكون الياء، و(التي) بتشديد الياء و(الت) بحذف الياء وكسر التاء، و(الت) بحذف الياء وسكون التاء.

(٤) المعرب إذا ثني لا ينقص منه شيء إذا كان ياءً، بل تضاف علامة التثنية بعد آخر حرف، مثل: قاضي، يقال: قاضيان في الرفع وقاضيين في النصب والجر أما المبني إذا ثني، مثل: الذي والتي فإنه يحذف الياء؛ للفرق بين المعرب والمبني، فيقال: الذان والذين واللتان واللتين.

(٥) في: أ و ط (إذا ثنيا).

(٦) أي: تشدد النون في حالة الرفع إتفاقاً، يقال: جاء اللذان يحباك، وكذا عند ابن مالك والكوفية: مع حالة النصب والجر، فيقال: رأيت اللذين واللتين.

(٧) سورة النساء، الآية: ١٦.

﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾^(١).

(والتَّوْنُ مِنْ) تَنْنِيَةِ اسْمِي^(٢) الإِشَارَةِ (ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا * أَيْضاً)، نحو: ﴿فَلَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾^(٣)، ﴿إِحْدَى ابْنَتِي هَتَيْنِ﴾^(٤)، (وتعويضُ بِذَاكَ) التَّشْدِيدِ عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ فِي الْمَوْصُولِ، وَالْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ^(٥) (قَصِيدَا).

وقد تُحذفُ النونُ مِنْ: اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ كقوله:

أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا * [قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ]^(٦)
وقوله:

هُمَا اللَّتَالُو وَلَدْتُ تَمِيمٌ * [لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمْ صَمِيمٌ]^(٧)
(جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى) لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ، وَنَدَّرَ مَجِيئُهَا لِجَمْعِ^(٨) الْمُؤَنَّثِ، وَاجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ:

وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى * تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ^(٩)

(١) سورة فصلت، الآية: ٢٩.

(٢) في: أ (اسم).

(٣) سورة القصص، الآية: ٣٢. هنا تشديد النون جاء عوضاً عن حذف الألف في (ذا).

(٤) سورة القصص، الآية: ٢٧. هَتَا تشديد النون عوض عن حذف ألف (تا).

(٥) الياء من (الذي والتي) والألف من (ذا وتا).

(٦) قائله: الفرزدق. شرح الشواهد للعيني: ١ / ٣٨٨.

الشاهد - قال: اللذا، أي: الذان، وقد حذف النون.

(٧) قائله: الأخطل غياث بن غوث الصامت بن طارقة بن عمرو. شرح الشواهد للعيني: ١ / ٣٩٠.

الشاهد - أنه قال: هما التتا، أي: اللتان، وقد حذف النون.

(٨) في: أ (للجمع).

(٩) قائله: أبو ذؤيب الهذلي. شرح الشواهد للعيني: ١ / ٤٢١.

الشاهد فيه: (الأولى) الأولى جمع اللذين اسم موصول للأشخاص الراكبين العقلاء، والثاني جمع الذين للنخيل لغير العقلاء.

وفي قوله: كغيره، جَمَعٌ^(١) تَسَامُحٌ^(٢).

وللَّذِي أيضاً (الذِينَ) لِلْعَاقِلِ فقط، وهو بالياء (مُطْلَقًا) رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا.

ولم يُعْرَبْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الذِّينَ - كَمَا سَبَقَ - لِلْعُقْلَاءِ فَقَطْ، وَالذِّي عَامٌّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، فَلَمْ يَجْرِبَا عَلَى سَنَنِ الْجُمُوعِ الْمُتَمَكِّنَةِ^(٣).

وقد يُسْتَعْمَلُ الَّذِي بِمَعْنَى الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾^(٤).

(وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا) فَقَالَ:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا * يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا^(٥)

(بِاللَّاتِ)، وَاللَّاتِي، وَاللَّوَاتِي، (وَاللَّاءِ)، وَاللَّائِي، وَاللَّوَائِي (الَّتِي قَدْ

(١) لفظ (للجمع) ساقط من: أ.

(٢) الأولى: ليس جمعاً بل هو اسم جمع؛ لأنه لا مفرد له؛ لذا قال: إطلاق الجمع عليه فيه تسامح.

(٣) الجمع المذكور يرفع وعلامة رفعه الواو، وعلامة نصبه وجره الياء، و(الذِينَ) تدل على الجمع وليس في الحقيقة جمعاً؛ لأن مفرد الجمع يجب أن يكون لعاقل و(الذِينَ) تصلح للعاقل ولغيره؛ لذا بني على الياء رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧.

هنا (الذِي) جاءت بمعنى (الذِينَ) بدليل قوله: ذهب الله بنورهم، بضمير الجمع العائد على الذِي.

(٥) قائله: رؤبة بن العجاج، وقيل: رجل من بني عقيل جاهلي. شرح الشواهد للعيني: ١/

الشاهد: هنا جاء (الذُونَ) مرفوع - أي معرب - وعلامة رفعه الواو؛ لأنه خبر نحن، والبعض هم هُدَيْلٌ أَوْ عَقِيلٌ. أبو طالب ١/ ٢٢٠.

جُمعاً^(١)، واللاء كالذَيْن نَزْراً) أي: قليلاً (وقعاً)، قال:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمَّنِّ مِنْهُ * عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُوراً^(٢)

[ما يَنُوبُ مَنَابَ كُلِّ الْمُوصَلاتِ]

١- (وَمَنْ): تُساوي ما ذُكِرَ مِنَ الذي والتي وفروعِهِما، أي: تُطَلَّقُ على ما تُطَلَّقُ عليه بلفظٍ واحدٍ، وهي: مُخْتَصَّةٌ بِالْعَالِمِ^(٣)، وتكونُ لِغَيْرِهِ إِنْ نَزَلَ بِمَنْزِلَتِهِ، نحو:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ * لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ^(٤)

أو اختلطَ به تَغْلِيباً لِلأَفْضَلِ، نحو: قوله تعالى: ﴿يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٥)، أو اقترنَ به فِي عُمُومٍ فَصَّلَ بِمَنْ، نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾^(٦)؛ لا اقترانه بِالْعَالِمِ فِي كُلِّ دَابَّةٍ.

(١) التي: للمؤنث لها جموع: (اللات واللاتي واللواتي واللاء واللائي واللواتي).

(٢) قائله: رجل من بني سليم أنشده الفراء. شرح الشواهد للعيني: ١ / ٣٩٣.

الشاهد هنا قال: (علينا اللاء) جاء جمعاً للمذكر بدل اللذين.

(٣) مَنْ: اسم موصول تطلق على العالم، وتكون بمعنى (الذي والتي والذان واللذان واللواتي).

(٤) قائله: العباس بن الأحنف، وقيل: مجنون بني عامر. شرح الشواهد للعيني: ١ / ٣٩٦. الشاهد: أنه استعمل (مَنْ) للقطا وهو غير عاقل، والمفروض أن يستعمل منه (ما)؛ لأنه نزل القطا كالعالم؛ لذلك ناداها بقوله: (أسرب القطا) والنداء يكون للعالم.

(٥) سورة الحج، الآية: ١٨.

هنا قال: (مَنْ)، والواقع أن العالم وغير العالم يسجد لله، وقال: (مَنْ) تغليبا للعالم على غيره؛ لأنه أفضل.

(٦) سورة النور، الآية: ٤٥.

قال: (مَنْ) يمشي تغليبا للعالم بينما الذي يمشي على بطنه ليس عالما؛ لأنه اقترن بالعالم؛ لأن كلاهما دابة، أي: يدب على الأرض.

٢- (وما): أيضاً - تُساوي ما ذُكِرَ مِنَ الذي والتي وفروعِهِمَا، وهي صَالِحَةٌ لِمَا لَا يَعْلَمُ وَلِغَيْرِهِ - كما قَالَ فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ^(١) - خِلَافُ مَنْ، لَكِنَّ الأُولَى بِهَا مَا لَا يَعْلَمُ، نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٢)؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ كَثِيرٌ: أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِمَا لَا يَعْلَمُ عَكْسُ مَنْ. وَذَلِكَ وَهْمٌ^(٣).

وَمِنْ وُرُودِهَا فِي العَالِمِ^(٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ مَآطِبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٥).
 ٣- (وَأَلْ): أيضاً (تُساوي ما ذُكِرَ) مِنَ الذي والتي وفروعِهِمَا، وَتَأْتِي لِلعَالِمِ وَغَيْرِهِ، أَي^(٦): عَلَى السَّوَاءِ - كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ^{(٧) (٨)} - وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّهَا مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ^(٩) قَوْلِهِمْ: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ»^(١٠).

-
- (١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٢٧٦.
 أي: (ما) اسم موصول بمعنى (الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي) ولكنه غالباً لغير العالم وقد تأتي للعالم تغليبا؛ لأن غير العالم أكثر.
 (٢) سورة الصافات، الآية: ٩٦.
 (٣) أي: من قال: إن (ما) مختصة لغير العالم وقع في الوهم، بل الصواب أن غير العالم هو أولى بها من العالم وليست خاصة به.
 (٤) في: أ (العلم).
 (٥) سورة النساء، الآية: ٣.
 (٦) لفظ (أي) ساقط من: أ.
 (٧) في: ج (عبارتهم).
 (٨) (أل): أيضاً اسم موصول بمعنى الجميع، تقول: جاء الضاربُ أو الضاربانُ أو الضاربون، أي: الذي ضرب واللذان ضربا والذين ضربوا، وكذا بمعنى التي وفروعها.
 (٩) لفظ (نحو) ساقط من: أ وط.
 (١٠) وعود الضمير على كلمة يدلُّ على أن الكلمة اسم؛ لأن الضمير اسم لا يعود إلا إلى اسم.

وقال المازني^(١): مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ.

وَرُدٌّ: بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَانْسَبَكَ بِالمصدرِ^(٢).

وقال الأَخْفَشُ: حَرْفٌ تَعْرِيفِيٌّ^(٣).

٤ - (وهكذا) أي: كَمَنْ وما بَعْدَهَا في كونها تُساوي الذي والتي

وفروعَهُما: (ذُو: عِنْدَ طِيٍّ شَهْرٍ)، نَقَلَهُ الأَزْهَرِيُّ^(٤)، نحو:

[فَإِنَّ المَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي] * وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ^(٥)

وَيُقَالُ^(٦): رَأَيْتُ ذُو فَعَلٍ، وَذُو فَعَلًا، [وَذُو فَعَلَتْ]^(٧)، وَذُو فَعَلْنَا، وَذُو

فَعَلُوا، وَذُو فَعَلْنَا.

وبعضُهُم: يُعْرِبُهَا [....]^(٨)،

(١) المازني: هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية أبو عثمان المازني، أحد أئمة النحو من أهل

البصرة، ووفاته فيها سنة ٢٤٩هـ، له مؤلفات في النحو والصرف. الأعلام: ٢ / ٦٩.

(٢) لو كان مصدراً حرفياً؛ لانسبكت مع ما بعدها بمصدر.

(٣) واستدل على أنها لا تمنع ما قبلها بالعمل بما بعدها حيث، تقول: جاء الضارب؛ فالرافع

للضارب هو (جاء)، و(الضارب) فاعل لها، ويجاب عن هذا: أن الفاعل في الحقيقة هو

(أل)، و(الضارب) صلة لم يظهر عليها الإعراب فقد ظهر على صلتها.

(٤) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري، نحوي من أهل مصر

ولد بجرجا من صعيد مصر وعاش في القاهرة، له مؤلفات، توفي سنة ٩٠٥هـ. الأعلام:

٢ / ٢٩٧.

(٥) قائله: سنان بن الفحل أخو بني أم الكهف من طي. العيني: ١ / ٤٠٢.

الشاهد: أن هذا الشاعر من طي، وقد قال: (ذو حفرت) أي: الذي حفرت، و(ذو

طويت) أي: الذي طويت.

(٦) في: ج (فيقال).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ وب وج.

(٨) الواو: هنا زائدة في: ط.

ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي^(١)، كَقَوْلِهِ:

[فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقَيْتُهُمْ]^(٢) * فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٣)

٥ - (وَكَالْتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ) أي: لَدَى بَعْضِهِمْ، كما ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ

الكَافِيَةِ^(٤) (ذَاتُ): مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «الكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ»^(٥).

وَقَدْ تُعْرَبُ إِعْرَابَ مُسْلِمَاتٍ.

(وَمَوْضِعَ اللَّاتِ أَتَى) عِنْدَ بَعْضِهِمْ (ذَوَاتُ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ:

[جَمَعْتُهَا مِنْ أَتَيْتِ مَوَارِقِ] * ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ^(٦)

وَقَدْ تُعْرَبُ إِعْرَابَ مُسْلِمَاتٍ^(٧).

تَمَّتْ: قَدْ تَثَنَّى ذُو وَتُجْمَعُ، فَيُقَالُ: ذُوَا، وَذُوِي، وَذُوُوا، وَذُوِي، وَيُقَالُ

فِي ذَاتُ: ذَاتَا، وَذَوَاتَا، وَذَوَاتُ^(٨).

٦ - (وَمِثْلُ مَا) فِيمَا تَقَدَّمَ (ذَا): الْوَاقِعَةُ (بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ، أَوْ مَنْ) أُخْتِهَا

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٧٣) وهو أبو الفتح.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من: أوب وج.

(٣) قائله: منظور بن سيحيم الفقعسي شاعر إسلامي. شرح الشواهد للعيني: ١ / ١٨٦.

الشاهد: أنه قال: (من ذي) - أي من الذي - فقد جرها، وعلامة جرها الياء.

(٤) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٢٧٥.

(٥) هنا جاء (ذات) بمعنى التي، فهي مبنية على الضم.

(٦) قائله: رؤية بن العجاج الراجز. شرح الشواهد للعيني: ١ / ٤٠٥.

الشاهد: أن قوله (ذوات) صفة لأنثى مبنية على الضم، جاءت بمعنى اللات.

(٧) أي: في الرفع تقول: (ذوات)، وفي النصب (ذوات) بالكسرة ويجر بالكسرة أيضاً،

وكلها حركات إعراب.

(٨) لفظ (وذوات) ساقط من: أوب وج.

(إذا لَمْ تُلَغِّ فِي الْكَلَامِ)^(١): بَأَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، أَوْ يَصِيرَ الْمَجْمُوعُ لِلِاسْتِفْهَامِ،
وَلَمْ تَكُنْ لِلْإِشَارَةِ^(٢) كَقَوْلِهِ:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرَّةَ مَاذَا يُحَاوِلُ * [أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ] ^(٣)
بِخِلَافِ مَا إِذَا أُلْغِيَتْ كَقَوْلِكَ^(٤): «لِمَاذَا جِئْتَ»، أَوْ كَانَتْ لِلْإِشَارَةِ
كَقَوْلِكَ: «مَاذَا التَّوَانِي»^(٥).

وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْكُوفِيُّونَ تَقَدُّمَ مَا أَوْ مَنْ؛ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ:
[عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلِيكَ إِمَارَةٌ * أَمِنْتَ] وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيْقُ^(٦)
وَأَجِيبَ عَنْهُ: بَأَنَّ هَذَا طَلِيْقٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وَتَحْمِيلِينَ حَالٌ، أَي: مَحْمُولًا^(٧).
وَقَالَ الشَّيْخُ سِرَاجُ الدِّينِ^(٨) الْبُلْقِينِي^(٩).....

(١) (ذا): تأتي بمعنى (الذي والتي) وفروعهما، لكن بشرط أن تسبق بـ (ما) الاستفهامية أو (مَنْ) الاستفهامية.

(٢) إذا أُلغيت (ذا) وبقي الاستفهام بـ (ما) وبـ (من) وإلغاؤها إما أن تكون زائدة أو يراد بـ (ماذا) كلها الاستفهام وأن لا يراد بـ (ذا) الإشارة.

(٣) قائله: لبيد بن ربيعة العامري. العيني: ١ / ٤٠٦.

الشاهد - هنا قال: (ماذا يحاول) أي: ما الذي يحاوله.

(٤) في: أ (كقوله).

(٥) لماذا جاءت هنا كلها للاستفهام؟، (وماذا التواني) ذا: للإشارة، أي: ما هذا التواني، وما: للاستفهام.

(٦) قائله: يزيد بن مفرغ الحميري. العيني: ١ / ٤٠٨.

الشاهد: هنا أتت (ذا) بمعنى الذي تحملي، فقد جاءت (ذا) بمعنى الذي دون سبق (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين.

(٧) هذا: مبتدأ اسم إشارة، وطلق: خبر، وجملة تحمليين حال من ذا.

(٨) في: ج (السراج) ولفظ (الدين) ساقط من: ج.

(٩) هو عمر بن رسلان بن صالح الكنانى العسقلانى الأصل ثم البلقينى المصرى الشافعى =

[الرفعة] ^(١): يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْمُؤْصُولُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْعَلَ هَذَا مُؤْصُولًا، وَالتَّقْدِيرُ: هَذَا الَّذِي تَحْمِلِينَ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ ^(٢):
فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نَيْلَ مِنْكُمْ * بِمُعْتَدِلٍ وَفَتِي وَلَا مُتْقَارِبٍ ^(٣)
أَيُّ: مَا الَّذِي نِلْتُمْ.

قال: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا خَرَجَهُ [عَلَى هَذَا] ^(٤) - أَيُّ: وَهَذَا الَّذِي ^(٥) تَحْمِلِينَ
طَلِيقٌ -، أَنْتَهَى ^(٦).

وهو: حَسَنٌ، أَوْ مُتَعَيِّنٌ ^(٧).

[صِلَةُ الْمُؤْصُولِ وَضَمِيرِهِ]

(وَكُلُّهَا) أَيُّ: كُلُّ ^(٨) الْمُؤْصُولَاتِ (تَلَزَمُ بَعْدَهَا صِلَةٌ * عَلَى ضَمِيرٍ)
يُسَمَّى الْعَائِدُ (لِاتِّقٍ) بِالْمُؤْصُولِ، مُطَابِقٌ لَهُ إِفْرَادًا وَتَذْكَيرًا وَغَيْرَهُمَا (مُشْتَمِلَةٌ).
وَيَجُوزُ فِي ضَمِيرٍ مَنْ وَمَا مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ^(٩).

= سراج الدين، مجتهد حافظ للحديث، ولي قضاء الشام، وتوفي في القاهرة سنة ٨٠٥ هـ، له مؤلفات. الأعلام: ٥ / ٤٦.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: ط وأ.

(٢) الأصل: وهذا الذي تحمليين - أي: تحمليين جملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

(٣) قائله: عبد الله بن رواحة. هامش المغني للخطيب: ٦ / ٤٧٩.

الشاهد: إن نلتهم جملة صلة لاسم موصول محذوف، أي: ما الذي نلتموه.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ وب وج.

(٥) لفظ (الذي) ساقط من: ج.

(٦) أي: انتهى كلام البلقيني.

(٧) قال السيوطي الشارح: إن تأويل البلقيني تأويل حسن أو الواقع هو ما قدره وهو المتعين

لحمل الكلام لا غير.

(٨) في ب (وكل).

(٩) الموصول: هو أحد المعارف، ولكنه مبهم لا يعرف المراد به، ولكن يعرف بالصلة =

أ- (وَجُمْلَةٌ) خَبْرِيَّةٌ خَالِيَةٌ مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ مَعَهُودٌ مَعْنَاهَا غَالِبًا^(١).

ب- (أَوْ سِبْهٌهَا) وهو: الظَرْفُ والمَجْرورُ إذا كانا تَامَيْنِ^(٢) (الذي وُصِلَ) المَوْصُولُ (بِهِ كَمَنْ عِنْدِي) والذي فِي الدَّارِ (الذي ابْنُهُ كُفْلٌ)، وَيَتَعَلَّقُ الظَرْفُ والمَجْرورُ الوَاقِعَانِ صِلَةً بِاسْتَقْرَرٍ مَحذُوفًا وَجُوبًا^(٣).

= بعده وهي: الجملة بعده، وبما أن الجملة لها استقلال بالكلام فلا بد من رابط يربطها بالموصول؛ لذا يقدر فيها ضمير يعود إلى اسم الموصول ويتكيف بكيفية الموصول، فإن كان الموصول مفرداً مذكراً فنقدر الضمير: هو، وإن كان للثنين نقدر: هما، وإن كان للجمع نقدر: هم، وإن كان اسم الموصول للمؤنث المفرد نقدره: هي، وهكذا المثني والجمع؛ لذا قال: لاثقاً به، أي: بالموصول.

(١) تكون الصلة جملةً خبريةً، مثل: جاء الذي يعلم الطلاب، أو علم الطلاب.

ولا يصح الإنشائية، فلا يصح قولك: جاء الذي قم، ولا جاء الذي هل ذهب.

وأن لا يراد بهما التعجب، فلا تقول: جاء الذي ما أحسنه، وأن تكون معهودة بين المتكلم والمخاطب، فإذا كان المخاطب لم يعلم من يُدرِّس الطلاب لا يصح جعله صلةً؛ لأنَّ الموصول لا يكون معرفةً؛ لأنه بقي مبهماً، وقال: معهودٌ معناها: غالباً، فإننا إذا أردنا التهويل بالموصول فلا مانع من إبهامه، مثل: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهُمْ﴾ (طه: ٧٨)، وتأتي جملة اسمية، مثل: جاء الذي أخوه ميتٌ.

(٢) كما تكون صلة الموصول جملة خبرية تكون شبه جملة، وشبه الجملة هما: الظرف

والجار والمجرور، إذا كانا تامين، ومعنى تامين: أنهما يفهمان معنى، مثل: جاء الذي عندك - أي: استقر عندك، وجاء الذي في المدرسة، أي: استقر في المدرسة.

أما الجار والمجرور الناقص، فمثل: جاء الذي بك، فإنه لا يفهم منه معنى. والظرف الناقص، مثل: جاء الذي اليوم، فإنه لا يفهم منه معنى.

(٣) الجار والمجرور والظرف لا بد لهما أن يتعلقا بفعل أو مصدر أو اسم فاعل أو مفعول أو

أي مشتق، فإن لم يوجد يُقدر لهما متعلق من الأفعال العامة - وهي خمسة: استقر، كان، وُجِدَ، ثبت، حصل أو بمشتق منها وهي: مُسْتَقَرٌّ، كائِنٌ، موجودٌ، ثابتٌ، حاصلٌ.

وسياتي في باب المبتدأ والخبر زيادة توضيح لها عند قوله: وأخبروا بظرف أو بحرف جرٍّ.

إلا أن الخبر يمكن أن يتعلّق بالفعل أو بالمشتق؛ لأنه إن تعلّق بالفعل صار شبه جملة، وإن بالمشتق صار شبه مفرد، أما جملة الصلة فإنها لا تكون إلا جملة أو شبه جملة؛ لذا يجب أن يعلّق الظرف أو الجار والمجرور باستقر أو بأي فعل منها.

ج - (وصِفةٌ صَرِيحةٌ) أي: خالصة الوصفية كاسمي الفاعل والمفعول (صلةٌ أُل)، بخلاف غير الخالصة^(١) وهي: التي غلبَ عليها الاسمية كالأبطح^(٢).

(وكونها) توصل (بمُعربِ الأفعال) وهو الفعل المضارع (قَلَّ)، ومنه: ما أنت بالحكم الترضي حكومتُه * [ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل]^(٣) وليس بضرورة عند المصنّف، قال: لأنه متمكّن من أن يقول «المرضى»^(٤).

ورُدَّ: بأنه لو قاله؛ لوقع في محذورٍ أشدَّ من جهةٍ عدم تأنيث الوصف المُسنَدِ إلى المؤنث^(٥).

(١) في ب (خالصة).

(٢) صلة (أل) هو الوصف الداخلة عليه بشرط أن تكون خالصة الوصفية لم تتحول إلى اسم لشيء، مثل: جاء الضارب، أما إن نقلت إلى عداد الأسماء، أي: يراد بها ذات، مثل: حاكم ومدير وجامع ونحوها، ف (ال) فيه للتعريف وليست موصولة، فالأبطح: اسم تفضيل أو صفة مشبهة، ولكنه صار اسماً؛ لموضع في مكة.

(٣) قائله: هو الفرزدق واسمه همام، وقيل: بن غالب. شرح الشواهد للعيني: ١ / ١٧٤. الشاهد - في قوله: (الترضى) حيث دخلت (أل) على الفعل المضارع، أي: المرضية وهو نادر.

(٤) عند ابن مالك: أن دخول (أل) على المضارع ليس؛ لضرورة الشعر بل من النادر.

(٥) لأنه يمكن أن يقول الشاعر: المرضى.

ثم عقب السيوطي: على هذه الإمكانية بأنه لو قال: المرضى بدون تأنيث فإنه يقع في محذور آخر؛ لأن حكومته مؤنث فالمفروض تأنيث الصفة، ونقول: المرضية؛ لأن المضارع جاء مؤنثاً؛ لأنه قال: (الترضى) بالتاء، ولو أنثت الصفة؛ لأخل الوزن، وإني أرى: عدم وجاهة هذا الرد؛ لأن الحكومة مؤنث مجازي يجوز تكدير عامله كما يجوز تأنيثه.

أَمَّا وَصَلُهَا بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، نَحْوُ:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ * [لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ] ^(١)
فَضْرُورَةً بِالِاتِّفَاقِ ^(٢).

[أحوال أي إعراباً وبناءً]

٧- (أي: كما) فيما تَقَدَّمَ ^(٣)، وقد تُسْتَعْمَلُ بالتاء للمؤنث ^(٤)،
(وَأَعْرَبْتُ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ (ما) دَامَتْ (لَمْ تُصَفْ) لَفْظاً،
(وَ) الْحَالُ أَنَّ (صَدْرَ وَصَلِيهَا صَمِيرٌ) مُبْتَدَأً (انْحَدَفَ):

بأن كانت مضافةً، وصدْرُ صَلَّتِهَا ^(٥) مذكوراً.

أو غير مضافةٍ وصدْرُ صَلَّتِهَا ^(٦) محذوفاً أو مذكوراً.

فإن أُضِيفَتْ ^(٧) وحذِفَ صَدْرُ صَلَّتِهَا ^(٨) بُنِيَتْ ^(٩):

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائله. العيني: ٤٤٢ / ١.

الشاهد: أن (أل) الموصولة دخلت على الجملة الاسمية وهي (الرسول الله منهم) أي: الذين رسول الله منهم، وهو من باب ضرورة الشعر.

(٢) في: ط باتفاق.

(٣) أي: أن (أي) تأتي اسم موصول مثل (ما) حيث تأتي للمذكر المفرد والمثنى والجمع، والمؤنث المفرد والمثنى والجمع.

(٤) فيقال: أيتها للمؤنث.

(٥) في: ط وأوب (وصلها).

(٦) في: أ (وصلها).

(٧) في: أ (أضيف).

(٨) في: أ (وصلها).

(٩) (أي) لها أربع حالات: ثلاثة منها تعرب وواحدة تبني فيها على الضم، وإليك الحالات:

١- تضاف ويذكر صدر صلتها تعرب، مثل: يعجبني أيهم هو قائمٌ ورأيت أيهم هو قائمٌ =

قيل: لِتَأْكِيدِ مُشَابَهَتِهَا الْحَرْفَ مِنْ حَيْثُ افْتِقَارُهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَحذُوفِ .

قُلْتُ: وهذه العلة مَوْجُودَةٌ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهَا بِنَاؤُهَا فِيهَا^(١) .

عَلَى أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: بِهِ قِيَاسًا. نَقَلَهُ الرَّضِيُّ^(٢) -، وَهُوَ يَرُدُّ نَفْيَ الْمُصَنَّفِ فِي الْكَافِيَةِ^(٣): الْخِلَافَ فِي إِعْرَابِهَا حِينَئِذٍ^(٤) .

ثُمَّ بِنَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ؛ لِشِبْهَتِهَا بِقَبْلِ وَبَعْدُ؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مَا يَبِينُهُ^(٥) .

= ومررت بأَيْهم هو قائم .

٢- أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها تعرب، مثل: يعجبني أيّ قائمٍ ورأيت أيّاً قائمٍ ومررت بأيّ قائمٍ .

٣- أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها تُعرب، مثل: ذهب أيّ هو قائمٍ ورأيت أيّاً هو قائمٍ ومررت بأيّ هو قائمٍ .

٤- أن تضاف ويحذف صدر صلتها تبنى على الضم، مثل: يعجبني أيّهم قائمٍ ورأيت أيّهم قائمٍ ومررت بأيّهم قائمٍ .

الحالات الثلاث الأولى معربة والرابعة مبنية على الضم .

(١) هي اسم ولكنها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى المحذوف، ويعترض على هذا الشبه: بأنه غير مطرد؛ لأن الحالة الثانية أشد افتقاراً لحذف المضاف إليه وصدر الصلة معاً ومع ذلك فهي معربة .

(٢) شرح الكافية، للرضي: ٥٧ / ٢ .

نقل الرضي: أن الحالة الثانية تبنى أيضاً قياساً على الرابعة من باب أولى؛ لأن الافتقار إلى المحذوفين أشد .

(٣) الكافية مع شرحها، لمحمد بن مالك: ٢٨٤ / ١ .

(٤) أي إن ابن مالك قال: عن الحالة الثانية إنها معربة اتفاقاً ولا خلاف فيه، وما نقله الرضي من بنائها عند بعضهم: يرد نفيه الخلاف في إعرابها؛ لأن البعض قال: بنائها في هذه الحالة أيضاً .

(٥) هي في الحالة الرابعة مبنية؛ لافتقارها، ولكن بناؤها على الضم تشبيهاً لها (بقبل وبعد)، ووجه الشبه: أن (قبل وبعد) حذف منه ما يبينه، وهو المضاف إليه في (قبل وبعد) =

ومثال بنائها في الحالة^(١) الرَّابِعَةَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢) بِالضَّمِّ.

(وَبَعْضُهُمْ) كالخليل^(٣) ويونس^(٤): (أَعْرَبَ) أَيًّا (مُطْلَقًا) وَإِنْ أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا.

وقد^(٥): قُرِئَ شَاذًا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ بِالنَّصْبِ، وَأَوَّلَتْ قِرَاءَةُ الضَّمِّ عَلَى الْحِكَايَةِ، أَي: الَّذِي يُقَالُ فِيهِمْ^(٦): أَيُّهُمْ أَشَدُّ^(٧).

[حَذْفُ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ]

(وَفِي ذَا الْحَذْفِ) أَي: حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ الَّذِي هُوَ الْعَائِدُ (أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ) مِنْ بَقِيَّةِ^(٨) الْمَوْصُولَاتِ (يَقْتَضِي) أَي: يَتَّبِعُ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ لَيْسَ فِي أَيٍّ،

= وصدر الصلة في (أي).

(١) في: أ (حالة).

(٢) سورة مريم، الآية: ٦٩.

هنا (أي) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لننزعن.

(٣) الخليل: هو أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي الأزدي البصري أبو عبد الرحمن، نحوي

لغوي أول من استخرج علم العروض، توفي سنة ١٧٠هـ. معجم المؤلفين: ١ / ٦٧٨.

(٤) ويونس: هو يونس بن حبيب بالولاء من قرية الجبل على دجلة بين بغداد وواسط، أخذ

عنه سيبويه والكسائي والفراء، المعروف بالنحوي أديب نحوي عالم عارف بطبقات شعر

العرب، توفي سنة ١٨٠هـ. معجم المؤلفين: ٤ / ١٩١.

(٥) لفظ (وقد) ساقط من: أ وب وج.

(٦) في: ج (فيه).

(٧) البعض هما: الخليل ويونس، هما أعربا (أيًّا) في الحالات الأربع وقرأت الآية بالنصب

في (أي).

وأولت قراءة الضم على حكاية الحال - أي الذي يقال فيه: أَيُّهُمْ أَشَدُّ.

(٨) في: أ (بقيت).

أشارَ إليه بقوله:

(إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضُلُّ) أي: يُوجَدُ طويلاً^(١) نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾^(٢) أي: الذي هُوَ فِي السَّمَاءِ إِلَهُ^(٣).

(وَأَنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ) الوَضْلُ (فَالْحَذْفُ) للعائِدِ (نَزْرٌ) أي: قَلِيلٌ كقوله: مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ * [وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ]^(٤) أي: بما هو سَفَهُ.

(وَأَبْوَا) أي: اِمْتَنَعَ النَّحَاةُ مِنْ تَجْوِيزِ (أَنْ يُخْتَزَلَ) أي: يُقَطَّعَ العائِدُ، أي: يُحَذَفُ (إِنْ صَلَحَ الباقِي لِوَضْلٍ مُكْمِلٍ) كَأَنْ يَكُونَ جُمْلَةً، أَوْ ظَرْفًا، أَوْ مَجْرورًا تَامًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَحْذَفَ شَيْءٌ مِنْهُ أَمْ لَا...؟^(٥).

(١) سبق في صلة (أي) أنه حذف صدر صلتها، وهو في الوقت نفسه العائد إلى اسم الموصول.

وهو الآن يريد أن يبين أن صلة غير (أي) قد يحذف صدر صلتها أيضاً، مثل: (أي) لكن بشرط أن تكون الصلة طويلة بخلاف (أي) فإن صلتها مكونة من مسند ومسند إليه، ويحذف المسند إليه ويبقى المسند فقط ولو كانت الصلة قصيرة.

وفي الآية الآتية هنا: الصلة طويلة وحذف صدر الصلة وهو الضمير (هو)، وإذا كانت غير طويلة فالحذف قليل.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٣) لفظ (إله) ساقط من: ج.

(٤) يقول العيني: لم أقف على اسم قائله: ١/ ٤١٢.

الشاهد - في قوله: (بما سَفَهُ) فـ (سَفَهُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو سَفَهُ، وهنا الصلة قصيرة وحذف صدر الصلة والموصول غير (أي).

(٥) العائد قد يحذف من الصلة وهو مرفوع - كما سبق أن حذف من صدر الصلة. وقد يحذف إذا كان منصوباً وكان متصلاً بالفعل التام أو ناقصاً أو بالوصف الذي هو ليس صلة لـ (أل).

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي فِي: عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ)، وَكَانَ ذَلِكَ التَّصَبُّ (بِفِعْلِ) تَامًا كَانَ أَوْ نَاقِصًا، (أَوْ وَصَفٍ) غَيْرِ صِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ. فَالْمَنْصُوبُ بِالْفِعْلِ (كَمَنْ تَرَجُّو) أَي: تَوَمَّلْ^(١) لِلْهَيْبَةِ (يَهَبُ) أَي: تَرَجُّوهُ، وَكَقَوْلِهِ:

[فَأَطَعْتُهُ مِنْ لَحْمِهَا وَسَنَامِهَا * شِوَاءَ] وَخَيْرُ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ^(٢)
أَي: مَا كَانَهُ عَاجِلُهُ.

كَذَا قَالَ^(٣) الْمُصَنِّفُ: خِلَافًا لِقَوْمٍ^(٤).

وَالْمَنْصُوبُ بِالْوَصْفِ لَيْسَ كَالْمَنْصُوبِ بِالْفِعْلِ فِي الْكَثْرَةِ^(٥) كَقَوْلِهِ:
مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ [فَاَحْمَدْنَهُ بِهِ * فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ]^(٦)
أَي: الَّذِي اللَّهُ مُؤَلِّكُهُ فَضْلًا.

فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُفَصَّلِ: كـ «جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ».

= مثال: المنصوب بالفعل التام - ومما عملت أيديهم - أي عملته.
ومثال: المنصوب بالوصف - اقض ما أنت قاض - أي قاضيه.
ومثال: المنصوب بالفعل الناقص - جاء الذي كان زيد - أي كانه.
وكما ورد بالشاهد الآتي.

(١) في: أ وب وج (نأمل).

(٢) يقول العيني: لم أقف على اسم قائله: ١٦١٢ / ٤.

الشاهد - هنا قوله: (ما كان عاجله) أي: ما كانه عاجله.

(٣) في: أ (قوله).

(٤) أي: هؤلاء لا يجوزون حذفه من المنصوب بالفعل الناقص، بل يقتصرونه على التام.

(٥) في: أ (بالكثرة).

(٦) قائله: عبد الله بن الرواحة. العيني: ٣٢٠ / ١.

الشاهد: أنه حذف العائد المنصوب بالوصف في قوله: مؤليكه.

ولا المنصوبِ بغيرِ الفعلِ، والوصفِ كالمنصوبِ بالحرفِ كـ «جاءَ الذي إنَّهُ قائمٌ».

ولا المنصوبِ بِصِلَةِ الألفِ واللّامِ كـ «جاءَ الذي أنا الضَّارِبُ»، ذَكَرَهُ^(١) في التسهيل^(٢).

(كَذَاكَ) يَجُوزُ (حَذْفُ مَا بَوَصَفَ) بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاِسْتِقْبَالِ (خُفْضًا) بِإِضَافَتِهِ^(٣) إِلَيْهِ (كَأَنْتَ قَاضٍ)، الْوَاقِعِ (بَعْدَ) فِعْلٍ (أَمْرٍ مِنْ قَضَى)؛ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٤) أَي: قَاضِيهِ.

فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ مِنْ، نَحْو: «جاءَ»^(٥) الَّذِي أَنَا غَلَامُهُ، أَوْ مَضْرُوبُهُ أَوْ ضَارِبُهُ أَمْسٍ^(٦).

(كَذَا) يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ (الَّذِي جُرَّ بِمَا)، أَي: بِمِثْلِ الْحَرْفِ^(٧) الَّذِي (الْمَوْصُولُ جَرٌّ) لَفْظًا وَمَعْنَى وَمُتَعَلِّقًا (كُمَرٍّ بِالَّذِي مَرَزْتُ) بِهِ، (فَهُوَ بَرٌّ) أَيُّ مُحْسِنٍ^(٨).

(١) في: أ (ذكر).

(٢) التسهيل، محمد بن مالك: ص ٣٨.

لا يجوز حذف العائد المنفصل المنصوب ولا المنصوب بالوصف إذا كان الموصول (أل).

(٣) في: أ وب (إضافة).

(٤) سورة طه، الآية: ٧٢.

هنا حذف العائد المنصوب المتصل - أي قاضيه إذا كان وصف بمعنى الحال أو المستقبل.

(٥) في: ب وج (جاءني).

(٦) المثال الأول: الضمير المتصل مجرور والمضاف غير وصف؛ لذا لا يحذف. والمثال

الثاني: هو منصوب متصل ولكن الوصف بمعنى الماضي فلا يحذف.

(٧) في: أ (حرف).

(٨) إذا كان مجروراً بالحرف يحذف بشروط:

فإن جَرَّ بغيرِ ما جَرَّ الموصُولُ:

لفظاً: كـ «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ عَلَيْهِ^(١)».

أو معنى: كـ «مررتُ بالذي مررتُ به على زيدٍ».

أو مُتعلِّقاً: كـ «مَرَرْتُ بالذي فَرِحْتُ به».

لم يَجْزِ الحذفُ^(٢).



-
- = أ- أن يكون الضمير مجروراً بنفس الحرف الجار للموصول لفظاً ومعنى .
- ب- أن يتعلق الجار والمجرور بفعل مشابه للفعل المتعلق به الموصول المجرور .
- مثل: مررتُ بالذي مررتُ - أي مررتُ به .
- ومثل: ويشرب مما تشربون - أي تشربون منه .
- (١) في: أ وب وج (غضبت عليه) .
- (٢) فإن جر بحرف آخر غير ما جر به الموصول لفظاً، مثل: مررتُ بالذي مررتُ عليه فلا يحذف .
- أو يجر بحرف مشابه للحرف الجار للموصول في اللفظ ومخالف له في المعنى، مثل:
- مررتُ بالذي مررتُ به على زيد، فالباء الأولى للإصاق والثانية للسببية .
- وكذا لا يحذف إذا اختلف الفعل المتعلق به الجار للضمير، مثل: مررتُ بالذي فرحتُ به .

الخامس من المعارف:

(المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) أَي: بِآلَتِهِ



(أَل) بِجُمْلَتِهَا هَلْ هِيَ (حَرْفُ تَعْرِيفٍ^(١) أَوْ اللَّامُ فَقَطُّ)؟ فِيهِ خِلَافٌ:

فَالخَلِيلُ عَلَى الْأَوَّلِ^(٢)، وَرَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِي^(٣) الْكَافِيَةِ وَالتَّسْهِيلِ^(٤)، فَالْهَمْزَةُ هَمْزَةٌ قَطْعٌ، [وَعَامَلُوهَا مُعَامَلَةَ الْوَصْلِ فِي الدَّرَجِ]^(٥).

وَسَبِيؤُهُ^(٦) وَالْجُمْهُورُ. كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٧) فِي شَرْحِ التَّكْمِلَةِ^(٨) -: عَلَى الثَّانِي، فَالْهَمْزَةُ اجْتَلَبَتْ لِلنُّطْقِ بِالسَّاكِنِ.

وَجَزُمُ الْمُصَنِّفِ فِي فَصْلِ زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ: بِأَنَّ هَمْزَةَ أَلْ هَمْزَةٌ^(٩) وَصَلٌ، يُشْعَرُ بِتَرْجِيحِهِ لِهَذَا الْقَوْلِ^(١٠).

- (١) أن بجملتها هي: للتعريف، وهو المشهور عند النحاة.
- (٢) الخليل يرى: أن (أل) اللام منها فقط هو المعرف وهو ما رجحه ابن مالك في: شرحه على الكافية والتسهيل، والهمزة همزة قطع عوملت معاملة الوصل في الدرج.
- (٣) في: أ وب (شرح).
- (٤) شرح الكافية: ١ / ٣١٩، وشرح التسهيل: ١ / ٢٥٤.
- (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.
- (٦) سبويه والجمهور يرون: أن اللام هي للتعريف والهمزة اجتلبت للنطق بالساکن فهي همزة وصل.
- (٧) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي أبو البقاء محب الدين، عالم بالأدب واللغة والفرائض، مولده ووفاته في بغداد سنة ٦١٦ هـ له مؤلفات. الأعلام: ٤ / ٨٠.
- (٨) لم أعثر على هذا الكتاب.
- (٩) لفظ (همزة) ساقط من: ب وج.
- (١٠) سياطي الترجيح في باب همزة الوصل عند قوله: (للوصل همز سابق لا يثبت).

ولسببونه قول آخر: إنها بجملتها حرف تعريف، والألف زائدة^(١).

(فتمط عرفت) أي: إذا^(٢) أردت تعريفه (قل فيه النمط): وهو ثوب يُطرح على الهودج، والجمع «أنماط»^(٣).

[معاني آل المعرفة]

واعلم أن آل تكون:

١ - لاستغراق أفراد الجنس: إن حل محلها كل على سبيل الحقيقة [...] ^(٤).

٢ - ولاستغراق صفات الأفراد: إن حل [محلها كل] ^(٥) على سبيل المجاز^(٦).

٣ - وليبان الحقيقة: إن أشير بها وبمضحوبها إلى الماهية من حيث هي ^(٧).

(١) هي ال بجملتها حرف تعريف، إلا أن الهمزة زائدة وهو قول: لسببونه.

(٢) لفظ (إذا) ساقط من: ج.

(٣) نلفظ (نمط) نكرة فإذا دخلت عليه (أل) وقلنا: (النمط) صار معرفة؛ لأن الشيوع ذهب منه؛ لأنه يراد به نمط معهود أو صار شاملاً لكل ما يطلق عليه هذا اللفظ وليس فرداً مبهماً.

(٤) في: ب وج وط زيادة لفظ (بها).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من: ط وب وج.

(٦) الاستغراق إذا شمل الأفراد فهو الحقيقي مثل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ أي: كل فرد منه بدليل الاستثناء منه.

وأحياناً لا يراد الأفراد بل استغراق صفات الجنس، مثل: محمد الرجل، فهو واحد وليس إفراداً بل أنه جمع جميع صفات الرجال، فهو استغراق مجازي كأنه يجمع خصالهم صار كأنه هم جميعاً.

(٧) هذا نوع آخر من معاني (أل) المعرفة هو: أنه لا يراد بها الأفراد ولا صفاتهم بل يراد =

٤ - وَلِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، وَالْحُضُورِيِّ، وَالذِّكْرِيِّ^(١).

(وَقَدْ تَزَادُ لِأَزْمًا) بَأَنَّ كَانَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مُعَرَّفًا بِغَيْرِهَا (كَاللَّاتِ): اسْمٌ

صَنِمَ كَانَ بِمَكَّةَ، (وَالآنَ) اسْمٌ لِلزَّمَنِ^(٢) الْحَاضِرِ.

وَهُوَ مَبْنِيٌّ؛ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى أَلِ الْحُضُورِيَّةِ^(٣).

قِيلَ: وَهَذَا مِنَ الْعَرِيبِ؛ لِكُونِهِمْ جَعَلُوهُ مُتَضَمِّنًا مَعْنَى أَلِ الْحُضُورِيَّةِ^(٤)،

وَجَعَلُوا أَلِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ زَائِدَةً^(٥).

وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ؛ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَكَانَتْ فَتْحَةً؛ لِيَكُونَ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا

تَسْتَحِقُّهُ الظُّرُوفُ^(٦).

(وَالذِّينَ ثُمَّ اللَّاتِي) جَمْعُ التِّي.

= النوعية والماهية، مثل: الرجل خير من المرأة، أي: هذه الماهية خير من هذه الماهية

ولو أريد الأفراد لربما يحصل الكذب، فإن بعض أفراد النساء أفضل من بعض الرجال.

(١) العهد الذهني: هو ما ينصرف إليه الذهن بأن يراد بالمعروف بها شخص أو شيء معهود

عند المتكلم أو المجموعة، مثل: جاء المدرس، فعند الطلاب ينصرف إلى مدرس تلك

المادة وهو المعهود لديهم.

والعهد الحضورى - مثل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أي: اليوم الحاضر وقت نزول الآية.

والعهد الذكري - مثل: ﴿فِي نَجَاحَةِ الرَّجَاةِ﴾ أي: التي مرّ ذكرها.

(٢) في: أ (للزمان).

(٣) الآن (أل) فيه ليست معرفة بل هي زائدة ولكنها لا تنفك عنها، وهي مبنية؛ لأنها اسم

متضمن معنى الحرف وهو (أل) الحضورية.

(٤) لفظ (الحضورية) ساقط من: ب وج.

(٥) لأن الزائدة لا أثر لها بالكلمة لا في التعريف ولا في التضمين.

(٦) بناء الآن على الفتح، والأصل في البناء السكون، فإنها لو بُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ لاجتمع

ساكنان الألف والنون؛ فحرك النون وكانت فتحة؛ لأنه ظرف، والظروف تنصب بالفتحة

حتى تشابه حركة البناء حركة الظروف المعربة.

وهذا على القول: بأنَّ تعريفَ المَوْصُولِ بالصَّلَةِ.

و^(١) أمَّا على القول: بأنَّ تعريفَهُ بالَّلَامِ إنَّ كَانَتْ فِيهِ ، وَبَيْنَيْهَا إنَّ لَمْ تَكُنْ فَلَيْسَتْ زَائِدَةً^(٢).

(و) تُزَادُ زِيَادَةً غَيْرَ لَازِمَةٍ: بِأَنَّ دَخَلَتْ (لَاضْطِرَارِ كَبَنَاتِ الْأُوبَرِ) فِي قَوْلِ

الشَّاعِرِ:

[وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُورًا وَعَسَاقِلًا]^(٣) * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأُوبَرِ^(٤)

أَرَادَ بَنَاتِ أُوبَرَ، وَهُوَ صَرَبٌ مِنَ الْكَمَاءِ.

(كَذَا وَطِبَّتِ النَّفْسُ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وُجُوهَنَا

صَدَدَتْ وَطِبَّتِ النَّفْسَ (يَا قَيْسُ) عَنْ عَمْرٍو^(٥)

(١) في: أوب وج بدون الواو.

(٢) مما يزداد فيه (أل) وتكون لازمة لا تنفك عن المتصل بها أسماء الموصول إذا كان التعريف له بالصلة، ف (أل) فيه لا تفيد التعريف، مثل: اللذين واللاتي ونحوهما فتكون زائدة لازمة.

أما على القول: بأن الموصول لا تعرفه الصلة فعند ذلك تكون (أل) هي المعرفة وليست زائدة. وهنا يحصل اعتراض: إن بعض الموصولات لا توجد فيها (أل) فكيف تقولون: إنها المعرفة للموصول لا الصلة.

فالجواب: أن الخالي منها هي منوية معه وإن لم تظهر.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.

(٤) قائله: أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله. العيني: ١ / ٤٦٥.

الشاهد أن قال: (بنات الأوبر) والأصل فيها بنات أوبر فزيدت (أل) ولكنها غير لازمة؛ لجواز حذفها.

(٥) قائله: رشيد بن شهاب الشكري. العيني: ١ / ٤٧٠.

أَرَادَ نَفْسًا.

وقوله: (السري) معناه الشريف، [تَمَّ بِه الْبَيْتَ] ^(١).

[أَل تَلْمَحُ بِالصَّفَةِ الْمَنْقُولِ عَنْهَا الْعَلْمُ]

٥ - (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) الْمَنْقُولَةُ (عَلَيْهِ) أَل (دَخَلَا لِلْمَحِ مَا) أَي: لِأَجْلِ مِلَاحَظَةِ الْوَصْفِ الَّذِي (قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا).

كَالْفَضْلِ ^(٢) يُسَمَّى بِهِ مَنْ يُتَّقَالُ بِأَنَّهُ يَعِيشُ وَيَصِيرُ ذَا فَضْلٍ، (وَالْحَارِثِ) يُسَمَّى بِهِ مَنْ يُتَّقَالُ بِأَنَّهُ يَعِيشُ وَيَحْرُثُ، (وَالنُّعْمَانِ).

فَذَكَرُ ذَا) أَي: أَل (وَحَذَفُهُ) بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ (سَيَّانِ) ^(٣).

[الْعَلْمُ بِالْغَلْبَةِ]

٦ - (وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مِضَافٌ) كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ لِلْعِبَادَةِ.

= الشاهد: أنه النفس تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، إذن (أَل) الداخلة عليه زائدة، والنفس لا تزال نكرة فلم تؤثر فيها (أَل) التعريف؛ لذلك بقي تمييزاً، ولكنها غير لازمة؛ لجواز حذفها لولا الشعر.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: ج.

(٢) الْعَلْمُ: هو معرفة مستقلة فإذا دخلت عليه (أَل) فإنها زائدة لا تؤثر فيه التعريف، ولكن تزداد؛ لأجل أن تلمح من خلالها الوصف الأصلي للكلمة قبل نقلها إلى العلمية.

(٣) فلفظ حارث: كان اسم فاعل لمن يحرث الأرض، ثم سمي به شخصٌ وتزاد فيه (أَل)؛ لأجل أن تلمح إلى الأصل وتتفاءل بأن المسمى سيحرث - الأرض إن شاء الله - وكلمة فَضْلٌ مصدر، ولما نقلت إلى العلمية زدت بها (أَل)؛ لأجل أن تلمح إلى أصلها تفاعلاً بأن المسمى سيكون من أهل الفضل.

والنعمان: اسم للدم ولما نقل إلى العلمية دخلت فيه (أَل) تفاعلاً بحمرة وجه من سمي به.

(او مصحوبُ أَل كالعَقَبَةُ) لأَيْلَة، والمدينةِ لِطَيْبَة، والكِتَابِ لِكِتَابِ

سيبويه.

ثُمَّ^(١) الذي^(٢) صارَ عِلْمًا بَعْلَبَة الإِضَافَة لا تُنَزَعُ مِنْهُ بِنْدَاءٍ ولا بِغَيْرِهِ^(٣)،
كما قال: في شرح الكافية^(٤).

(وَحَذَفَ أَل ذِي) مِنَ الْاسْمِ الَّذِي صارَ عِلْمًا بَعْلَبَتِهَا (إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفُ
أَوْجِبُ) نَحْوُ: «يا أَعْشى» و«هذهِ مَدِينَةُ»^(٥) الرَّسُولِ (ﷺ) «^(٦)».

(وَفِي غَيْرِهِمَا) أَي: غَيْرِ النَّدَاءِ وَالِإِضَافَةِ (قَدْ تَنَحَذَفُ) أَل بِقِلَّةٍ، نَحْوُ:
«هذا عَيْوقُ طَالِعًا»^(٧).

*** ** *

- (١) في: ب الواو بدل ثم.
- (٢) لفظ (الذي) ساقط من: أ.
- (٣) بما أن ما تدخل عليه (أَل) قد يكون بعد دخولها علماً على موضع واحد فقط بالغلبة،
ناسب أن يذكر ما صار علماً بالغلبة من المضاف والمضاف إليه.
- فقال: ما صار علماً مع (أَل) المدينة؛ لمدينة رسول الله ﷺ وإلا فهي صالحة لكل بلدة.
والعقبة: للمرتفع الذي يعسر الصعود إليه صار علماً على المدينة الموجودة في الأردن،
وكذا ابن عباس: يصلح لكل أبنائه لكن صار علماً على عبد الله، وهكذا بقية العبادلة.
- (٤) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٣٢٩ / ١.
- فالإضافة لا تفارقه في النداء، فيقال: يا ابن عباس ولا في غير النداء كالإضافة، مثل: يا
ابن عباس قريش.
- (٥) في: ب (المدينة).
- (٦) ما صار علماً بالغلبة وفيه (أَل) فإنها تحذف مع النداء ومع الإضافة؛ لأنها لا تجتمع
معهما، فيقال: في نداء الأعشى يا أعشى وهذه مدينة الرسول.
- (٧) أي لا تحذف (أَل) في غير النداء وغير الإضافة إلا ندوراً، مثل: هذا عيوق طالِعاً،
والأصل هذا العيوق طالِعاً.

هذا بابُ (الابتداءِ)



قَدَّمَ أَحْكَامَ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْفَاعِلِ تَبَعاً لِسَيِّوِيهِ.

وبعضهم يُقَدِّمُ الْفَاعِلَ؛ وَذَلِكَ مُبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي أَنْ أَصَلَ الْمَرْفُوعَاتِ: هَلْ هُوَ الْمُبْتَدَأُ أَوْ الْفَاعِلُ؟ [فِي الْكَلَامِ وَأَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَإِنْ تَأَخَّرَ، وَالْفَاعِلُ تَزُولُ فَاعِلِيَّتُهُ إِذَا تَقَدَّمَ] ^(١).

وَجْهٌ الْأَوَّلِ - أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَبْدُوءٌ بِهِ فِي الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَإِنْ تَأَخَّرَ، وَالْفَاعِلُ تَزُولُ فَاعِلِيَّتُهُ إِذَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ عَامِلٌ ^(٢) وَمَعْمُولٌ، وَالْفَاعِلُ مَعْمُولٌ لَيْسَ غَيْرُهُ.

وَوَجْهٌ الثَّانِي - أَنَّ عَامِلَهُ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ عَامِلِ الْمُبْتَدَأِ الْمَعْنَوِيِّ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا رُفِعَ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ الْمُبْتَدَأُ كَذَلِكَ. وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ: أَنْ يَكُونَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْنَوِيِّ ^(٣).

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: ط.

(٢) الواو سقطت من: ب وج.

(٣) اختلف النحاة هل الأصل في المرفوعات الفاعل أو المبتدأ؟ إلى رأيين:

الرأي الأول: أن الأصل فيها المبتدأ، وهو قول: لسيوييه، وابن السراج، وابن مالك واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- إنه يقع في أول الكلام فله الشرف المكاني - بخلاف الفاعل.

٢- إنه ثابت على الابتداء سواء تقدم أم تأخر - بخلاف الفاعل فإنه إذا تقدم يصير مبتدأ.

٣- المبتدأ عامل بالخبر ومعمول به، أي: الابتداء بخلاف الفاعل فإنه معمول به.

الرأي الثاني: أن الأصل هو الفاعل، وهو مذهب الجرجاني، واستدل بما يأتي: =

[تَعْرِيفُ الْمُبْتَدَأِ]

ثُمَّ الْمُبْتَدَأُ: اسْمٌ مُجَرَّدٌ عَنِ^(١) الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الْمَزِيدَةِ^(٢) مُخْبِرٌ^(٣) عَنْهُ .
أَوْ وَصْفٌ رَافِعٌ^(٤) لِمُكْتَفَى بِهِ^(٥) .

- = ١- إن عامله لفظي ، والمبتدأ عامله معنوي واللفظي أقوى من المعنوي .
٢- إنه رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول به - وليس المبتدأ مرفوعاً للفرق ، والأصل في الإعراب يكون للفرق . أبو طالب ١ / ٢٦٩ .
(١) في: ج (من) .
(٢) في: أ (الزائدة) .
(٣) في: ب (مخبراً) بالنصب وهو خطأ .
(٤) في: ب وج (وصفا رافعا) بالنصب وهو خطأ .
(٥) وإليك محترزات التعريف:

قوله اسم: يشمل الصريح ، مثل: خالدٌ مجتهدٌ ، والمؤول ، مثل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ - أي صيامكم خير .
وقوله مجرد عن العوامل اللفظية: مثل: خالدٌ مجتهدٌ ، ف (خالد) مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي .

- ١- خرج بذلك الاسم المرفوع بـ (كان) فإنه اسم كان ، واسم إن فإنه منصوب .
٢- بعامل لفظي وهو (إن) ، والمفعول الأول لباب (ظنّ) مثل: ظننت علياً عالماً وكلها عواملها لفظية فلا يطلق عليها لفظ المبتدأ ، وإن كان هو أصلها .
٣- غير الزائدة: فإذا كان ما يدخل على المبتدأ عاملاً زائداً فإنه لا يخرج عن كونه مبتدأ ، مثل: بحسبك درهمٌ - أي حسبك درهم .
٤- قوله: مخبر عنه ، فاسم الفعل اسم خال من العامل اللفظي غير الزائد لكنه ليس مخبراً عنه ، مثل: هيهات العقيق - أي بعد .

أما قوله: أو وصف رافع لمكتفي ، فإنه ليس قيداً بل هو بيان لنوع آخر من أنواع المبتدأ ، هو أنه مبتدأ ويأتي بعد فاعل أو نائب فاعل مرفوع سدّ مسدّ الخبر ، مثل: أقائمٌ خالدٌ ، ف (قائمٌ) مبتدأ و(خالدٌ) فاعل لـ (قائمٌ) سدّ مسدّ الخبر ، ومثل: أمضروبٌ خالدٌ ، ف (مضروبٌ) مبتدأ و(خالدٌ) نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وخرج به ، مثل: أقائمٌ أبوه خالدٌ ، فإن (قائمٌ) وصف ولكن فاعله (أبوه) لم يسدّ مسدّ الخبر ، إذن (قائمٌ) خبر مقدم و(زيدٌ) مبتدأ مؤخر .

فلا سَمٌ: يُعْمُ الصَّرِيحَ والمُؤَوَّلَ.

والقَيْدُ الأوَّلُ: يُخْرِجُ الاسمَ في بابي كان وإنَّ، والمفعول الأوَّلُ في بابِ ظَنَّ.

والثاني: يُدْخِلُ نحو: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ».

على أَنَّ شَيْخَنَا العَلَّامَةَ الكَافِيحِيَّ^(١) يَرَى: أَنَّهُ خَبِرٌ مُقَدَّمٌ، وَأَنَّ المُبْتَدَأَ دِرْهَمٌ؛ نَظْرًا إِلَى المَعْنَى^(٢).

و^(٣) الثالثُ: يُخْرِجُ أسماءَ الأفعالِ.

وتقييدُ الوَصْفِ بكونِهِ رافعاً لِلمُكْتَفَى بِهِ: يُخْرِجُ قائِمٌ^(٤) مِنْ «أَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ».

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَتَزَلِ المِثَالُ على هَذَا الحَدِّ وَقُلْ:

(مُبتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَادِزٌ خَبِرٌ) عَنْهُ، (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَادِزٌ مَنِ اعْتَدَرَ)؛ لِانطِبَاقِ الحَدِّ عَلَيْهِ.

(وَأوَّلُ مُبتَدَأٌ والثَّانِي فاعِلٌ) أَوْ نَائِبٌ عَنْهُ (اغْنَى) المُبتَدَأُ^(٥) عَنِ الخَبْرِ (فِي) كُلِّ وَصْفٍ اعْتَمَدَ على اسْتِفْهَامٍ وَرَفَعَ ظاهِراً، أَوْ مُضَمَّراً بارِزاً، نَحْوُ: (أَسَارٍ ذَانِ)^(٦).

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٨١).

(٢) فهو لا يرى زيادة عامل لفظي في المبتدأ ويعرب (بحسبك) جار ومجرور خير مقدم (درهم) المبتدأ؛ لأن المعنى هو الإخبار بالكفاية على الدرهم، وليس كفاية الدرهم به.

(٣) الواو سقطت من: ب.

(٤) في: أ وب وج (قائما).

(٥) لفظ (المبتدأ) ساقط من: أ وب وج.

(٦) إذا جاء المبتدأ مشتقاً فإنه يطلب معمولاً له؛ لأنه يعمل عمل فعله ولكونه مبتدأ يطلب =

(وَقِسْ) على هذا المثال، نحو: «كَيْفَ جَالِسُ الزَّيْدَانِ» و«أَمْضَرُوبٌ الْعَمْرَانِ».

ولا يَجُوزُ كونهُ مبتدأً إذا رَفَعَ ضميراً مُسْتَتِراً في^(١)، نحو: قَاعِدٌ في «ما زَيْدٌ قَائِمٌ ولا قَاعِدٌ».

(وكاسْتَفْهَامِ) في اعْتِمَادِ الوَصْفِ عليه (النَّفْيِ)، نحو:

خَلِيلِيَّ مَا وَا فِي بَعْهَدِي أَنْتَمَا * [إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ]^(٢)

و «غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ» و«مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ».

(وَقَدْ) قَالَ الْأَخْفَشُ^(٣) وَالْكُوفِيُّونَ: (يُجُوزُ) كَوْنُ الوَصْفِ مُبْتَدَأً وَلَهُ

فَاعِلٌ يُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادِ عَلَى نَفْيِ وَلَا اسْتِفْهَامِ (نَحْوُ: فَايِزُ) أَي: نَاجِ (أَوْلُو الرِّشْدِ) بَفَتْحَتَيْنِ، أَي: أَصْحَابُ الْهُدَى^(٤).

= خَبراً ففِي هذِهِ الْحَالَةِ يَوْضَعُ لَهُ خَبْرٌ يَسَدُّ مَسَدَ الْفَاعِلِ، وَلَكِنْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَسْبِقَ بِنَفْيِ أَوْ اسْتِفْهَامِ أَوْ نَهْيِ وَسِوَاءِ كَانَ النِّافِي أَمْ الِاسْتِفْهَامُ حَرْفاً أَمْ اسْمَ اسْتِفْهَامِ أَمْ اسْمَ نَفْيِ.

مِثَالُ مَا سَبَقَهُ حَرْفُ نَفْيٍ: مَا قَائِمٌ عَلَيَّ.

وَمِثَالُ مَا سَبَقَهُ اسْمُ نَفْيٍ: غَيْرُ قَائِمٍ عَلَيَّ.

وَمِثَالُ مَا سَبَقَهُ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ: أَقَائِمٌ عَلَيَّ.

وَمِثَالُ مَا سَبَقَهُ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ: كَيْفَ جَالِسٌ عَلَيَّ.

(١) لَفْظُ (فِي) سَاقِطٌ مِنْ: أَوْ بَ وَجْ.

(٢) قَائِلُهُ: بِجَيْرِ بْنِ غَنَمَةَ. يَنْظُرُ الْعَيْنِيُّ: ١ / ٤٢٩.

الشَّاهِدُ - أَنَّهُ قَالَ: مَا وَا فِي بَعْهَدِي أَنْتَمَا، فَ (أَنْتَمَا) فَاعِلٌ ل (وَا فِي) سَدِّ مَسَدِ الْخَبَرِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَهُوَ (بَعْهَدِي) مُتَعَلِّقَانِ بِ (وَا فِي)، وَ (وَا فِي) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضِمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْبَاءِ الْمَحذُوفَةِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَا فِيٌّ.

(٣) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي: ص (٩٨).

(٤) جُوزُ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّونَ: أَنَّ يَكُونُ الوَصْفُ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ سَدِّ مَسَدِ الْخَبَرِ دُونَ =

(والثاني) وهو ما بعد الوصف (مبتدأ) مؤخر، (وذا الوصف) بالرفع (خبر) عنه مُقدّم عليه، (إن في سوا الأفراد) وهو التثنية والجمع السالم (طبقاً) أي: مطابقاً لما بعده (استقر) هذا الوصف، نحو: (أقائم^(١) الزيدان) و«أقائمون الزيدون»^(٢).

ولا يجوز كون هذا^(٣) الوصف مبتدأ وما بعده خبره^(٤)؛ لأنه إذا أسند إلى الظاهر تجرد من علامة التثنية والجمع كالفعل^(٥).

فإن تطابقا في الأفراد، نحو: «أقائم زيد» جاز كون ما بعد الوصف فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، وكونه مبتدأ مؤخرًا والوصف خبراً مقدّماً.

والجمع المكسر كالمفرد^(٦).

= شرط تقدمه نفي أو استفهام، مثل: فائز أولو الرشد، ف (أولو) فاعل (فائز) سدّ مسدّ الخبر. وعند الجمهور: أن (أولو الرشد) مبتدأ مؤخر و(فائز) خبر مقدم، هذا إذا كان الوصف مفرداً وفاعله مفرداً أو نائبه.

(١) في: أ وج (قائم).
(٢) في: أ (قائمون).
(٣) لفظ (هذا) ساقط من: ب وج.
(٤) في: أ وج (خبر).
(٥) إذا اتفق الوصف مع الاسم في التثنية أو الجمع، مثل: أقائم الزيدان، أقائمون الزيدون.
هنا يكون الوصف خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخرًا، لماذا؟ لأن الوصف لو أعرب مبتدأ وما بعد فاعل سدّ مسدّ الخبر يحصل فيه مخالفة وهي: أن الوصف الذي يعمل عمله لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، وهنا الوصف فيه علامة تثنية أو جمع، إذن تعربه خبراً مقدماً؛ للخلاص من هذا المحذور.

(٦) إذا قلنا: أقائم زيد، يجوز أن يكون (قائم) وصفاً مبتدأ و(زيد) فاعله سدّ مسدّ الخبر، وأن يكون الوصف خبراً مقدماً، والاسم بعده مبتدأ مؤخرًا، والجمع المكسر كالمفرد مثل: أقائم الرجال في الإعراب.

وكذا الوصفُ المُطْلَقُ على المُفْرَدِ والمُثَنَّى والجمعِ بصيغةِ واحدةٍ،
نحو: «أَجُنَّبُ»^(١) الزَّيْدَانِ»^(٢).

[العامل في المبتدأ والخبر]

(وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ) وهو كونه مُعَرَّيٍّ مِنْ^(٣) العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وقيل: جَعَلَ الاسمِ أَوَّلًا لِيُخْبَرَ عنه.

(كَذَلِكَ رَفَعُ خَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وَحَدُّهُ - على^(٤) الصحيحِ الذي نَصَّ عليه

سيبويه -؛ لَأَنَّهُ طَالِبٌ لَهُ.

وقيل: بِالْإِبْتِدَاءِ؛ لَأَنَّهُ اقْتَضَاهُمَا فَعَمِلَ فِيهِمَا^(٥).

= أما إذا كان الوصف مفرداً ومعموله مثنى أو جمعاً فلا يجوز إلا أن يكون الوصف مبتدأ والاسم فاعلاً سَدَّ مسدَّ الخبر مثل: أقائم الزيدان، أقائم الزيدون، ولا يجوز جعل الوصف خبراً مقدماً والاسم مبتدأ مؤخراً؛ لأنه لا يخبر بالمفرد عن المثنى والجمع.

(١) في: ج (جنب).

(٢) جُنَّبُ: وصف يوصف به المفرد والمثنى والجمع المذكر منها والمؤنث، يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً والاسم مبتدأ مؤخراً، ويجوز أن نعربه مبتدأ وما بعده فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر.

(٣) في: أ (عن).

(٤) في: ب (وهو).

(٥) حصل خلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر على النحو الآتي:

١- المبتدأ مرفوع بالابتداء - أي خلوه من عامل لفظي يعمل به هو الرفع له، كما أن الفعل المضارع يرفع لخلوه عن الناصب والجازم.

٢- الرفع له ليس الابتداء بل وضعه أولاً؛ لأجل أن يخبر عنه هو الرفع له.

٣- الخبر مرفوع بالمبتدأ أي - المبتدأ وحده هو الذي رفعه، وهو الراجح عند سيبويه؛ لأن طلب المبتدأ له جعله يرتفع.

٤- إنه أيضاً مرفوع بالابتداء، كما أن المبتدأ مرفوع به؛ لأن الابتداء طلب المبتدأ =

وَرَدُّ: بَأَنَّ أَقْوَى الْعَوَامِلِ - وَهُوَ الْفِعْلُ - لَا يَعْمَلُ رَفَعَيْنِ، فَمَا لَيْسَ أَقْوَى
أَوْلَى.

وقيل: بالابتداء^(١) والمبتدأ.

وقال الكوفيون: تَرَفَعَا، أي: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَفَعَ الْآخَرَ، وَلَهُ نِظَائِرٌ فِي
الْعَرَبِيَّةِ^(٢).

[تعريف الخبر]

(والخبر): هو (الجزء المتمم الفائدة) مع مُبتدأ غير الوصف (كالله برّ)
[أي: مُحْسِنٌ]^(٣) بعباده، (والأيادي) أي: النَّعْمُ (شاهدة) له^(٤).

[أنواع الخبر من حيث الإفراد وغيرها]

١ - (ومُفْرَدًا يَأْتِي) الْخَبْرُ^(٥)، والمُرَادُ به: مَا لِلْعَوَامِلِ تَسَلُّطٌ.....

= والخبر فعمل بهما.

٥ - أي: عاملان لرفعه معنوي وهو الابتداء، ولفظي وهو المبتدأ.

٦ - الكوفيون يقولون: إن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ.

(١) في: ط (الابتداء).

(٢) له نظائر، مثل: أسماء الشرط تعمل الجزم في فعل الشرط، وهو يعمل النصب فيها مثل:

﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾، ف (أيّ) مفعول به ل (تدعوا) مقدم عليه فهو الناصب له، و (أيّ) هي:

الجازمة للفعل المضارع.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ وب وج.

(٤) عرف الخبر بالرسم لا بالحدّ، وبين أن الجملة الاسمية مركبة من جزأين الأول المبتدأ،

والجزء الثاني الخبر، وهو الجزء الذي تتم به فائدة الإسناد.

(٥) المفرد في باب المبتدأ والخبر يراد به أنه لا جملة ولا شبه جملة.

وفي النداء لا مضاف ولا مضاف إليه.

وفي الصرف لا مثنى ولا جمع - فهو اسم مشترك بين هذه الثلاثة.

على لفظه^(١)، فَيَشْمَلُ ما لا مَعْمُولَ لَهُ كـ «هذا زَيْدٌ»، وما عَمِلَ الجِرَّ كـ «زَيْدٌ غُلامٌ عَمْرٍو»، أو الرَّفَعِ كـ «زَيْدٌ قائِمٌ أبوه»، أو النَّصَبِ كـ «هذا ضارِبٌ أبوه عَمراً»^(٢).

٢- (ويأتي جُمْلَةً بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ (حَاوِيَةً مَعْنَى) المُبْتَدَأِ (الذي سَيَقْتُلُهُ)، أي: اسماً بِمَعْنَاهُ يَرْبِطُهَا بِهِ؛ لِاسْتِقْلَالِ الجُمْلِ^(٣)، وهو:

أ- إمَّا ضَمِيرٌ مَوْجُودٌ كـ «زَيْدٌ قائِمٌ^(د) أبوه»، أو مُقَدَّرٌ كـ «الْبِرُّ قَفِيضٌ بِدِرْهَمٍ» أي: مِنْهُ.

ب- أو اسماً أُشِيرَ بِهِ إِلَيْهِ، نحو: ﴿وَلِيَّاسُ النُّفُوزَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(٦).

ت- وَيُعْنِي عَنِ الرَّابِطِ^(٧) تَكَرُّارُ المُبْتَدَأِ بَلْفِظِهِ كـ ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٨).

- (١) أما غير المفرد فإن العامل يتسلط على محله.
 - (٢) زيد: خبر غير عامل، وغلّام: خبر إلا أنه عامل الجر في عمرو، وقائم: مفرد وقد عمل الرفع في (أبوه)، ضارب مفرد قد عمل الرفع في (أبوه) والنصب في (عمراً).
 - (٣) في: ط (الجملة).
 - (٤) كما يأتي الخبر مفرداً يأتي جملة مركبة من اسمين، مثل: خالدٌ أبوه قائم، أو من فعل واسم، مثل: خالد قام أبوه، أو من فعل واسمين، مثل: خالد كان أبوه عاقلاً، وهكذا. وبما أن الجملة لها استقلال في أداء المعنى فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط أنواع: ١- الضمير المذكور في الجملة مثل: زيدٌ قام أبوه أو زيدٌ أبوه قائمٌ، أو مقدر مثل: البرُّ قفيز بدرهم - أي منه. ٢- اسم الإشارة إذا وجدت إشارة في جملة الخبر تشير إلى المبتدأ فإنها رابط للجملة.
 - (٥) في: ب وج (قام).
 - (٦) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.
 - هنا كلمة ذلك تشير إلى اللباس فجملة ذلك خيرٌ في محل رفع خبر لباس.
 - (٧) في: ب وج (عنه).
 - (٨) سورة الحاقة، الآية: ١- ٢.
- هنا تكرار المبتدأ في جملة الخبر أغنى عن الرابط، هنا (الحاقة) مبتدأ أول و(ما) =

ث - أو ^(١) عُمُومٌ فِي الْخَبْرِ يَدْخُلُ الْمُبْتَدَأُ تَحْتَهُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ ^(٢).

ج - (وَإِنْ تَكُنْ) أَي: ^(٣) الْجُمْلَةُ (إِيَّاهُ مَعْنَى اكَتَفَى) الْمُبْتَدَأُ (بِهَا) عَنِ الرَّابِطِ ^(٤) (كَنْطَقِي) أَي: مَنْطُوقِي (اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى) ^(٥).

[أَنْوَاعُهُ مِنْ حَيْثُ الْجُمُودُ وَالِاشْتِقَاقُ]

(و) الْخَبْرُ (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) وَالْمُرَادُ بِهِ - كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ^(٦) - : مَا لَيْسَ صِفَةً يَتَضَمَّنُ مَعْنَى فِعْلٍ وَحُرُوفِهِ ^(٧)،

= بِمَعْنَى (أَيِّ) شَيْءٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأً ثَانٍ، وَ(الْحَاقِقَةُ) الثَّانِيَةَ خَبْرَ (مَا) وَالْجُمْلَةَ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبْرٍ (الْحَاقِقَةُ) الْأُولَى.

(١) فِي: ب وَج الْوَائِ بِدَلِّ أَوْ.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ، الْآيَةُ: ٣٠.

هنا (الذين) اسم إن - وهو في الأصل مبتدأ - وجملة (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) في محل رفع خبر (إن).

والرابط: أن من يحسن عملاً أعم من الإيمان والعمل الصالح، فدخل الإيمان والعمل الصالح في عموم حسن العمل أغنى من الرابط؛ لأن حسن العمل يشمل الإيمان والعمل الصالح وغيرهما.

(٣) لَفْظُ (أَي) سَاقِطٌ مِنْ: أ.

(٤) فِي: أ (الرَّابِطَةُ).

(٥) وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَغْنِي عَنِ الرَّابِطِ: إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْخَبْرِ مَعْنَاهَا هُوَ نَفْسُ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ، مِثْلُ: كَلَامِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - فَكَلَامِي مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبْرِهِ - وَهَذَا الْكَلَامُ هُوَ نَفْسُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

(٦) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ١ / ٣٣٨.

(٧) مِثْلُ: زَيْدٌ وَعَمْرٌ وَكُتَابٌ - أَي لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَلَا حُرُوفِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ: وَمَعْنَى فَارِغٌ: أَي - لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ بِهِ، مِثْلُ: هَذَا زَيْدٌ وَهَذَا كُتَابٌ.

وذلك لما كان هذا الجامد لا يتحمل ظاهراً مرفوعاً به على الفاعلية يسمى جامداً؛ =

(فارغٌ) أي: خالٍ من^(١) الضميرِ عندَ البصريينَ؛ لأنَّ تَحَمَّلَ الضميرِ فَرَعٌ عن كَوْنِ الْمُتَحَمَّلِ صَالِحاً لِرَفْعِ ظَاهِرٍ على الفاعليةِ، وذلكَ مقصورٌ على الفِعْلِ، أو ما هو بمعناه.

وذهبَ الكوفيونَ: إلى أَنَّهُ يتَحَمَّلُهُ^(٢).

(وإن يُشْتَقَّ) الخبرُ المُفْرَدُ، أو يُؤوَّلُ بِمُشْتَقِّ ك «هذا أسدٌ» أي: شجاعٌ (فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِينٍ) أي: مُسْتَرٌّ فيه^(٣).

هذا إذا لم يَرَفَعْ ظَاهِراً، فإن رَفَعَهُ لم يَتَحَمَّلْ^(٤)، وإن جَرَى على مَنْ هو له.

وإِلَّا فَلَهُ حُكْمٌ^(٥)، ذَكَرَهُ بقوله: (وأَبْرَزْنَهُ) أي: الضميرَ وَجُوباً (مُطْلَقاً)،

= لأن الظاهر الفاعل ينصب بالفعل أو ما فيه حروفه أو معناه.

(١) في: أوج (عن).

(٢) الكوفيون يرون: أن الخبر الجامد فيه ضمير مستتر، فقولك: هذا زيدٌ في زيد ضمير مستتر تقديره هو.

(٣) الخبر المشتق: هو ما فيه حروف الفعل ومعناه، مثل: قائمٌ وضاربٌ ومضروبٌ وحسنٌ وأكبرٌ؛ فإنه يحتوي على ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ، ولكون الوصف مفرداً لا يعد الخبر جملة.

وأحياناً يأتي الخبر جامداً، ولكن فيه معنى الاشتقاق فهذا أسد، أسد خبر وهو جامد ولكن إذا روعي به معنى شجاع فيمكن أن نقول: فيه ضمير مستتر تقديره هو.

(٤) أي: إن رفع الوصف ظاهراً فلا حاجة لأن نقول: فيه ضمير مستتر؛ لأن الضمير فاعل أو نائب فاعل، فإذا رفعت الصفة ظاهراً فلا مكان للضمير، مثل: خالدٌ قائمٌ أبوه، ف (قائم) ليس فيه ضمير مستتر.

(٥) نسمع أو نقرأ: صفة جرت على من هو له، وصفة جرت على غير من هو له ما المراد بذلك؟ الجواب: أن الخبر هو صفة للمبتدأ؛ لأنه يوصف بها، فالمفروض أن يكون خبراً عنه ووصفاً له، مثل: محمد مجتهدٌ، ف (مجتهد) هو وصف ل (محمد) وهو خبرٌ له أيضاً. وأما، مثل: محمد قائمٌ أبواه، فإن (قائم) خبر ل (محمد) ولكن (محمد) ليس هو =

سَوَاءٌ أَمِنَ مِنَ اللَّبْسِ أَمْ لَمْ يُؤْمَنْ (حَيْثُ تَلَا) أَي: وَقَعَ ذَلِكَ الْوَصْفُ بَعْدَ (مَا) أَي: مُبْتَدَأُ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أَي: مَعْنَى ذَلِكَ الْوَصْفِ (لَهُ) أَي: لِلْمُبْتَدَأِ (مُحْصَلًا)، بَلْ كَانَ^(١) مُحْصَلًا لِغَيْرِهِ، أَي: كَانَ وَصْفًا جَارِيًا عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ كـ «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ»، و«زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ».

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ: الْاسْتِتَارَ إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ: فِي الْكَافِيَةِ^(٢).

[الخبيرُ شبهُ جُملةٍ]

(وَأَخْبَرُوا) عَنِ الْمُبْتَدَأِ (بِظَرْفٍ)، نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٣).

= الموصوف بل الموصوف بالقيام هما أبواه، فالمفروض أن يجري الوصف للمبتدأ؛ لأن قائماً) خبره، ولكن تحول الوصف من (محمد) إلى أبويه، فرفعه الظاهر لا يبرز معه ضمير سواء جرى على من هو له كالمثال المذكور أخيراً.

(١) لفظ (كان) ساقط من: أ وب.

(٢) ينظر: الكافية مع شرحها، محمد بن مالك: ١ / ٣٣٨.

فإن لم يرفع ظاهراً وجرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير المرفوع؛ لأجل أن نعرف أن الوصف الذي هو خبر المبتدأ ليس وصفاً له وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن - وهذا معنى قوله: مطلقاً، مثال: ما أَمِنَ اللبس: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا، هُوَ ضَارِبٌ خَيْرٌ؛ لـ (هِنْدٌ) وَلَكِنْ صَارَ الضَّرْبُ وَصْفًا لـ (زَيْدٌ)، فَقَدْ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَلَا بَدَّ مِنْ إِبْرَازِ هُوَ.

ومثال: ما لم يأمن اللبس: زَيْدٌ خَالِدٌ ضَارِبُهُ، هُوَ فَهِنَا صَارَ هُوَ خَيْرًا لـ (خَالِدٌ) وَلَكِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الضَّارِبُ هُوَ (زَيْدٌ) فَنَظَرُ هُوَ لِنَعْرِفَ أَنَّ الضَّارِبَ هُوَ زَيْدٌ وَلَيْسَ خَالِدًا هَذَا مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ.

أما الكوفيون: فإنهم يوجبون إبرازه إذا لم يؤمن اللبس، فإن أمن اللبس جاز الاستتار والإبراز على حدّ سواء، وهو اختيار ابن مالك.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

هنا (الركب) مبتدأ و(أسفل) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو متعلق باستقر أو مستقر في محل رفع خبر الركب، و(منكم) جار ومجرور متعلقان بـ (أسفل).

(أو بِحَرْفِ جَرٍّ) مع مَجْرُورِهِ كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) حَالٌ كَوْنِهِمْ (ناوِينَ) أي: مُقَدِّرِينَ لَهُ مُتَعَلِّقًا اسْمَ فاعِلٍ، أو فِعْلاً هُوَ الخَبَرُ في الحقيقة .
ولا يَكُونُ إِلَّا كائِنًا^(٢)، أو اسْتَقَرَّ، أو ما فِيهِ (مَعْنَى كائِنٍ أو اسْتَقَرَّ) كَثَابَتٍ، وَوَجَدَ، وَنَحْوَهُمَا^(٣).

فِرْعٌ: يَجِبُ حَذْفُ هَذَا الْمُتَعَلِّقِ، وَشَدَّ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي قَوْلِهِ:
[لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنْ] * فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنٌ^(٤)
ثم إِنْ قُدِّرَ اسْمَ فاعِلٍ - وهو اخْتِيَارُ الْمُصَنَّفِ؛ لَوْجُوبِ تَقْدِيرِهِ اتِّفَاقًا بَعْدَ

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢.

هنا (الحمد) مبتدأ و(الله) جار ومجرور متعلقان باستقر أو مستقر في محل رفع خبر الحمد.

(٢) في: أ (كائِن).

(٣) هذه تسمى الأفعال العامة وهي: استقر، ثبت، حصل، كان، وُجِدَ.

ويشتق منها: مستقر، ثابت، حاصل، كائِن، موجود.

سميت أفعال عامة؛ لأنها تدخل في كل فعل خاص، فإذا قلنا: ضرب فهو: فعل خاص بالضرب، وإذا قلنا: أكل فهو: فعل خاص بالأكل، وإذا قلنا: جلس فهو: فعل خاص بالجلوس.

ومع هذا فإن الأفعال العامة داخلة في الكل - أي حصل أو استقر أو ثبت ضرب - وأيضاً حصل أو استقر أو ثبت أكل وهكذا.

وهي: تدل على ثبوت الفعل وإن خص حدثاً معيناً، بالاستقرار حاصل فيه؛ لذلك سميت عامة.

والظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق من فعل أو مصدر أو مشتق خاص فإن لم نجد نقدر له متعلقاً من هذه الأفعال.

(٤) يقول العيني لم أقف على قائله: ١/ ٥١٧.

الشاهد: المتعلق يجب عدم إبرازه وهنا جاء بارزاً، فقال: فأنت لدى بحبوحة الهون كائِن، ف (لدى) متعلقة بكان وقد يبرز شذوذاً.

أَمَّا وَإِذَا الْمُفَاجَأَةُ؛ لِامْتِنَاعِ إِبْلَائِهِمَا الْفِعْلَ - فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُفْرَدِ^(١).
 وَإِنْ قُدِّرَ فِعْلاً - وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ؛ لِوُجُوبِ تَقْدِيرِهِ فِي الصَّلَةِ -
 فَوَاضِحٌ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ^(٢).
 وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِجْرَاءَ الْبَابِ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ^(٣) أَوْلَى مِنَ الْإِلْحَاقِ بِبَابٍ
 آخَرَ^(٤).

[صَلَاحِيَّةُ اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ لِلْخَبَرِ]

وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْحَدَثِ، نَحْوُ: «الْقِتَالُ يَوْمَ
 الْجُمُعَةِ»؛ لِأَنَّ الْأَحْدَاثَ مُتَجَدِّدَةٌ، فَفِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا بِهِ فَائِدَةٌ: وَهِيَ

(١) الظرف والجار والمجرور إن قدر أنهما متعلقان بأحد المشتقات، مثل: مستقر أو ثابت أو نحوهما، فإنهما يشبهان المفرد، مثل: خالد مجتهد؛ لأن لفظ ثابت، مثل: مجتهد. وإن قدر أنهما متعلقان بالفعل العام، وهو استقر أو ثبت، فإنهما يشبهان خالد قام - أي يكونان شبيهين بالجملة.

(٢) إن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فإذا جاءت ظرفاً أو جاراً ومجروراً نقدر تعلقهما باستقر أو ثبت أو نحوهما؛ لتكون شبه جملة.

وهنا الخبر يمكن أن يكون مفرداً ويمكن أن يكون جملة؛ لذا يجوز تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً عاماً أو مشتقاً منه.

وبما أن الجار والمجرور والظرف إذا جاءا بعد (أما) أو (إذا) الفجائية لا بد من تقدير متعلقها مشتقاً، مثل: أما في الدار فزيد، ومثل: خرجت فإذا في الباب خالد، نقدر لهما مستقراً؛ لأنه لا يقع بعدهما فعل، فالراجع أن نقدر متعلقاً للجار والمجرور في غيرهما؛ كذلك ليكون المتعلق على نمط واحد في الواجب والجائر؛ ولذلك اختار هذا التقدير ابن مالك.

واختيار تقدير الفعل إلحاقاً بالموصول اختيار ابن الحاجب.

(٣) لفظ (واحد) ساقط من: أ و ط.

(٤) لذا الأولى عدم تقدير الفعل حتى لا يلحق الخبر بالموصول وهو باب آخر وإلحاقه بالخبر بعد (أما) و(إذا) أولى؛ لأنهما ضمن كونهما خبراً.

تخصيئُها بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ^(١).

(ولا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبْرًا عَنِ) مُبْتَدَأٍ (جُثَّةٍ)، فلا يُقَالُ: «زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(٢).

(وإن يُفِيدُ) الإخْبَارُ بِهِ: بَأَنَّ كَانَ المُبْتَدَأُ عَامًّا وَالزَّمَانُ خَاصًّا^(٣)، أو كَانَ اسْمُ الذَّاتِ مِثْلَ اسْمِ المَعْنَى فِي وَقُوعِهِ وَقَتًّا دُونَ وَقْتِ (فَأخْبِرَا) كَنَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا، وَالوَرْدُ فِي أَيَّارٍ.

[امْتِنَاعُ الْاِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ]

(ولا يَجُوزُ الْاِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ مَا) دَامَ الْاِبْتِدَاءُ بِهَا (لَمْ يُفِيدْ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْبِرُ إِلَّا عَنِ مَعْرُوفٍ؛ فَإِنْ أَفَادَ جَازَ الْاِبْتِدَاءُ^(٤).

(١) الخبر عندما يساق ليعين صفة من صفات المبتدأ الذي يمكن أن يوصف بعدة أوصاف وأفعال؛ لأن أحواله تتجدد.

وبما أن الحدث - أي المصدر - يتجدد فإن الزمان يمكن أن يكون خبراً له فتحصل الفائدة من الإخبار، فنقول: الدرس اليوم والعبادة يوم الجمعة.

(٢) الذات: هي واحدة لا تتجدد - وهي ما عبر عنها بلفظ (الجثة) فلا يخبر بالزمان عنها فلا يقال: خالد اليوم.

أما المكان: فإنه يخبر به عن الذات وعن الحدث، مثل: زيد أمانك والعلم أمانك.

(٣) أي: إذا حصلت فائدة بالإخبار بالزمان عن الذات فلا مانع، وذلك في الحالات الآتية: أ- إذا كان المبتدأ ذاتاً عامة وكان الزمان خاصاً، مثل: نحن في شهر رمضان، ف (نحن) تصلح أن تكون في جميع الأشهر وتقيدنا في شهر رمضان مفيد.

ب- إذا كانت ذات تتجدد كما يتجدد الحدث، مثل: التمر شهر أيلول.

ج- إذا أول بالحدث، مثل: الليلة الهلال يؤول بـ (طلوع الهلال الليلة) فالليلة هي خبر عن طلوع وهو حدث حذف دليل المضاف إليه وهو الهلال مكانه.

(٤) الحكم على الشيء لا يكون على مجهول بل على معروف؛ لذا لا يخبر عن النكرة؛ لأن اسم النكرة مجرد مبهم، فيقال: خالد مجتهد، ولا يقال: رجل مجتهد؛ لأن الحكم =

وَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِأُمُورٍ:

أَحَدُهَا - أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ: وَهُوَ ظَرْفٌ، أَوْ مَجْرُورٌ مُخْتَصِّصٌ (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةً)، و«فِي الدَّارِ رَجُلٌ»^(١).

(و) الثَّانِي - أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْتِفْهَامٌ، نَحْوُ: (هَلْ فَتَى فِيكُمْ)؟.

(و) الثَّالِثُ - أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ، نَحْوُ: «إِنْ لَمْ تَكُنْ خَلِيلَنَا (فَمَا خِلُّ لَنَا)^(٢)».

(و) الرَّابِعُ - أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِوَصْفٍ، إِمَّا^(٣) مَذْكَورٍ، نَحْوُ: (رَجُلٌ مِنْ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)، أَوْ مُقَدَّرٍ، نَحْوُ: «شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ» أَي: عَظِيمٌ^(٤) عَلَى أَحَدٍ

- = بالاجتهاد لا يعرف لأي رجل، والخبر لا بد من أن يؤدي فائدة للسامع.
- من مسوغات الابتداء بالنكرة: إذا حصلت الفائدة بإحدى المسوغات الآتية من كون الخبر خبيراً عن نكرة فلا مانع من الابتداء بها.
- (١) إذا تقدم الخبر وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً والمبتدأ نكرة متأخرة، فتأخرها عن الوقوع أولاً مسوغاً للابتداء بها.
- (٢) النكرة إذا سبقها استفهام أو نفي تفيد العموم واستغراق كل أفرادها وبالتالي يعرف المراد منها، فلا مانع من الابتداء بها والإخبار عنها.
- مثل: هل فتى فيكم، ومثل: ما خِلُّ لنا، وقدر الشارح أداة شرط وفعل شرط؛ لأن الفاء في (فما خِل) هي: رابطة؛ لشرط مقدر، فأظهره الشارح.
- (٣) لفظ (إمّا) ساقط من: ب.
- (٤) النكرة إذا وصفت أو أضيفت تخصص، أي: تقلل الأفراد ويقل الإبهام والشيوع، فيجوز الابتداء بها.

مثال النكرة الموصوفة والصفة ملفوظ بها: رجلٌ من الكرام عندنا.

ومثال النكرة الموصوفة والصفة مقدره: شرُّ أهرِّ ذَا نَابٍ، أَي: شرُّ عَظِيمٍ.

ومثال النكرة المتضمنة الصفة: رَجِيلٌ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ قَدْ يَكُونُ لِلتَّحْقِيرِ، أَي: رَجُلٌ حَقِيرٌ.

مثال ما كانت النكرة صفة لموصوف نكرة محذوف وحلت الصفة محله: مؤمِّنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ، أَي: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ.

التَّقْدِيرَيْنِ^(١).

وكذا إن كان فيها مَعْنَى الوَصْفِ، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَا» أي: رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا، أو كَانَتْ خَلْفًا مِنْ مَوْصُوفٍ ك «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

(و) الخَامِسُ - أن تكونَ عَامِلَةً فيما بعدها، نحو: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ)^(٢).

(و) السَّادِسُ - أن تكونَ مُضَافَةً، نحو: (عَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ)^(٣).

وَلْيُقَسَّ) على ما ذَكَرَ (ما لَمْ يُقَلِّ) بِأَنْ يَجُوزَ كُلَّمَا وُجِدَ فِيهِ الإِفَادَةُ: كَأَنْ يَكُونَ فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ ك «ما أَحْسَنَ زَيْدًا».

أو تَكُونُ دُعَاءً، نَحْوُ: ﴿سَلِّمْ عَلَيَّ يَا سَيِّدَ﴾^(٤)، و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٥).
أو شَرْطًا ك «مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ».

أو جَوَابَ سُؤَالٍ كَرَجُلٌ لِمَنْ قَالَ: مَنْ عِنْدَكَ.

أو عَامَّةً ك «كُلُّ يَمُوتُ».

أو تَالِيَةً لِإِذَا الفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ: «خَرَجْتُ إِذَا أَسَدْتُ بِالبَابِ».

(١) هذا تقدير - أي شر عظيم، فتكون نكرة موصوفة، والتقدير الثاني الحصر، والتقدير ما أهرَّ ذا ناب.

(٢) هنا رغبة عملت في الجار والمجرور؛ لأنهما تعلقا بها؛ لأنها مصدر أيضاً، وهكذا العمل قلل الاشتراك في النكرة.

(٣) هنا الإضافة قللت الاشتراك في النكرة.

(٤) سورة الصافات: آية ٣٠.

(٥) سورة التطفيف: آية ١.

أو لَوَاوِ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ^(١):

سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا * [مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ]^(٢)
وقد تُوَجَّدُ الْإِفَادَةُ دُونَ شَيْءٍ مِّمَّا ذَكَرَ كَقَوْلِهِ: «شَجَرَةٌ سَجَدَتْ»، وَ«تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»^(٣).

[مَرْتَبَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]

(وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا)؛ لِأَنَّهَا وَصِفٌ فِي الْمَعْنَى لِلْمُبْتَدَأَاتِ،

(١) مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة؛ لقول ابن عقيل: "وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً". ابن عقيل: ص ٣٤.

وهنا أضاف الشارح بعض المسوغات التي لم يذكرها ابن عقيل وهي:

أ- التعجب: مثل: ما أحسن زيدا - هنا (ما) مبتدأ نكرة؛ ولكنها موصوفة، أي: شيء عظيم، وجملة أحسن خبرها.

ب- الدعاء، مثل: ﴿سَلِّمْ عَلَيَّ يَا سَيِّدِي﴾ [الصفات: ١٣٠]، ومثل: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

ج- الشرط، مثل: مَنْ يَقُمْ أَقْمَ، مَنْ: بمعنى شخص نكرة مبتدأ.

د- جواب سؤال، مثل: رجلٌ، إذا قال: لك مَنْ عندك؟ يجاب: بقولك رجلٌ.

هـ- إذا كان المبتدأ لفظاً وضع للعموم، مثل: كلٌ يموت.

و- بعد إذا الفجائية، مثل: خرجتُ، فإذا رجلٌ بالباب.

ز- بعد واو الحال، مثل: جئتُ ورجلٌ ينتظرنِي.

(٢) يقول: العيني لم أقف على قائله: ١ / ٥٢٠.

الشاهد: أنه أتى بجملة الحال مبتدأ بنكرة، قوله: سرينا ونجم قد أضاء، فنجم نكرة مبتدأ،

وجملة قد أضاء خبر المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الضمير وهو (نا) في سرينا.

(٣) هذه كلمة قالها سيدنا عمر: - (رضي الله عنه) - عندما رأى أهل اليمن وهم محرمون أن أحدهم إذا

قتل جرادة دفع مكانها درهماً، فقال: أرى دراهم أهل اليمن كثيرة، ثمرة خير من جرادة.

فمثل هذه - أي: ثمرة أو شجرة نكرة جوز الابتداء بها؛ لأن المراد بها الجنس أو النوع

وليس المراد فرداً مبهماً منهما - أي هذا النوع خير من هذا النوع، والنوع معروف.

وإني أرى: أيضاً أن وجود تاء الوحدة فيهما تدل على وصفها بصفة مقدرة أي شجرة

واحدة وتمررة واحدة.

فَحَقُّهَا التَّأخِيرُ كَالْوَصْفِ .

(وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ) لَهَا عَلَى الْمُبْتَدَأَاتِ ؛ (إِذْ لَا صَرَرًا) حَاصِلٌ بِذَلِكَ .

وَفُهُمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُبْتَدَأَاتِ التَّقْدِيمُ^(١) .

[وَجُوبُ تَأْخِيرِ الْخَبَرِ]

(فَامْنَعُهُ) أَي: تَقْدِيمَ الْخَبَرِ (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا) بِشَرْطِ أَنْ

يَكُونَا (عَادِمِي بَيَانٍ) ، نَحْو: «زَيْدٌ صَدِيقُكَ» ؛ لِإِلْتِبَاسِ^(٢) .

فَإِنْ كَانَ ثَمَّ قَرِينَةٌ جَازَ كَقَوْلِهِ:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبِنَاتِنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٣)

(كَذَا) يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ (إِذَا مَا الْفِعْلُ) الرَّافِعُ لِصَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الْمُسْتَتِرِ

(كَانَ) هُوَ (خَبْرًا) ، نَحْو: «زَيْدٌ قَامَ» ؛ لِإِلْتِبَاسِ الْمُبْتَدَأِ بِالْفَاعِلِ .

(١) الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ ، وَأَنْ الْخَبَرُ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَصَفٌ لِلْمُبْتَدَأِ ، وَالْوَصْفُ يَتَأَخَّرُ عَنِ الْمَوْصُوفِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْمُبْتَدَأُ وَيَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، فَمِثْلُ: خَالِدٌ عَالِمٌ ، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: عَالِمٌ خَالِدٌ ، وَمِثْلُ: خَالِدٌ فِي الدَّارِ ، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: فِي الدَّارِ خَالِدٌ . وَلَكِنْ هُنَاكَ بَعْضُ الْحَالَاتِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ؛ لِمَنْعِ مِنْ تَقْدِيمِهِ ، وَالْمَوَانِعُ سَنَذَكُرُهَا فِيمَا يَأْتِي:

(٢) إِذَا كَانَ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ يَصْلُحُ ؛ لِأَنَّ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ حَتَّى تَمَيِّزَ بَيْنَ الْمَخْبَرِ عَنْهُ وَالْمَخْبَرِ بِهِ ، فَمِثْلُ: زَيْدٌ أَخُوكَ ، إِذَا كَانَ الْقَصْدُ أَنْ نَخْبِرَ بِالْأُخُوَّةِ عَنْ زَيْدٍ فَلَا يَدُ مِنْ إِبْقَاءِ أَخُوكَ مُؤَخَّرًا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَكَسْنَا رَبْمَا نَظَنَّا أَنْنَا نَرِيدُ أَنْ نَخْبِرَ عَنِ الْأُخُوَّةِ بِزَيْدٍ إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَتْ بِذَلِكَ قَرِينَةٌ تَبَيِّنُ أَنَّ الْمَقْدَمَ هُوَ مَخْبَرٌ بِهِ لَا مَخْبَرٌ عَنْهُ كَمَا فِي الشَّاهِدِ الْآتِي .

(٣) قَائِلُهُ: يَقُولُ الْعَيْنِيُّ لَمْ أَرُ أَحَدًا عَزَاهُ إِلَى قَائِلِهِ: ١ / ٥٠٣ . وَنَسَبَهُ الْبَعْضُ لِلْفَرَزْدَقِ .

الشَّاهِدُ: هُنَا أَرَادَ أَنْ يَخْبِرَ عَنِ بَنِي أَبْنَائِنَا بِأَنَّهُمْ أَبْنَاؤُنَا ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ يَشْبَهُ بِالْإِبْنِ وَلَا عَكْسَ ، فَقَالَ: بَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونَا ، فَبَنُونَا مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَبَنُو أَبْنَائِنَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: بَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونَا .

فإن رَفَعَ ضَمِيرًا بَارِزًا جَازَ التَّقْدِيمُ، نحو: «قَامَا الزَّيْدَانِ»^(١)، و﴿وَأَسْرُوا
النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢)؛ كذا قيل.

وَاعْتَرَضَهُ وَالِدِي^(٣) [رحمه الله تعالى]^(٤) في حَاشِيَتِهِ على شَرْحِ ابْنِ
النَّاطِمِ^(٥): بَأَنَّ الْأَلْفَ تُحذَفُ؛ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَيَقَعُ اللَّبْسُ بِالفَاعِلِ^(٦).

(أو قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ) أَي: الخَبِرِ (مُنْحَصِرًا) يَعْنِي^(٧) مَحْصُورًا فِيهِ كـ «إِنَّمَا
زَيْدٌ شَاعِرٌ»، و«مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ» أَي: لَيْسَ غَيْرُهُ، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ؛ لِئَلَّا

(١) إِذَا كَانَ الْخَبِرُ مَصْدَرًا بِفَعْلٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، مِثْلُ: خَالِدٌ اجْتَهَدَ، هُنَا اجْتَهَدَ لَا يَقْدَمُ؛
لَأَنَّهُ رُبَّمَا يَظُنُّ أَنَّ خَالِدًا فَاعِلٌ وَلَيْسَ مُبْتَدَأً فِيمَا إِذَا قُلْنَا: اجْتَهَدَ خَالِدٌ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ
الفَاعِلُ ضَمِيرًا بَارِزًا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِلْفَعْلِ أَنْ يَأْخُذَ فَاعِلِينَ فَإِذَا قُلْنَا: الزَّيْدَانِ قَامَا،
يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: قَامَا الزَّيْدَانِ، فـ (قَامَ) فَعْلٌ مَاضٍ وَالْأَلْفُ فَاعِلُهُ وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ
خَبِرٍ مُقَدَّمٍ، وَ(الزَّيْدَانِ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ وَعِلَامَةٌ رَفَعَهُ الْأَلْفُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ
فَاعِلٌ وَالزَّيْدَانِ بَدَلٌ مِنْهُ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ.

(٢) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ، آيَةٌ: ٣.

هنا الواو فاعل لأسروا، والجمله في محل رفع خبر مقدم، والذين مبتدأ مؤخر.

(٣) هُوَ وَالِدُ الْمُصَنِّفِ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ السِّيُوطِيِّ) وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ بِنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِثْمَانَ الْحُضَيْرِيِّ
السِّيُوطِيِّ، وُلِدَ فِي أَسْيُوطَ سَنَةِ ٨٠٤ هـ، عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَفَقْهُ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ كُتُبِهِ حَاشِيَةٌ
عَلَى شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ وَلَمْ يَتِمَّهَا، تُوُفِّيَ بِالقَاهِرَةِ ٨٥٥ هـ الْأَعْلَامُ: ٢ / ٤٥.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ: أَوْ بَ وَجْ.

(٥) لَمْ أَعْثُرْ عَلَى هَذِهِ الْحَاشِيَّةِ.

(٦) أَي: اعْتَرَضَ الْعِلَّةَ بِالْجَوَازِ هُوَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا بَارِزًا وَهُوَ أَلْفٌ: بِأَنَّهُ أَحْيَانًا
الْأَلْفُ الْفَاعِلُ يَكُونُ مَا بَعْدَهُ سَاكِنًا فَيُحذَفُ؛ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَيَعُودُ اللَّبْسُ: بِأَنَّ الزَّيْدَانَ
هُوَ فَاعِلٌ لَا مُبْتَدَأً، فَقَامَا الزَّيْدَانِ تَنْطِقُ بِقَامَا بَدُونَ أَلْفٍ؛ لِالتِّقَائِهَا مَعَ لَامِ الزَّيْدِينَ، وَقَدْ
يَجِبُ عَنِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ: بِأَنَّهُ إِنْ حُذِفَ الْأَلْفُ فِي النُّطْقِ فَإِنَّهُ لَا يَحذَفُ فِي الْخَطِّ
فَوْجُودُهُ خَطًّا يَدْفَعُ اللَّبْسَ.

(٧) فِي: أَوْج (بِمَعْنَى).

[فيا ربّ هل إلا بك النصر يُرتجى * عليهم] وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ^(٢)

وإن لم يُوهِمَ عَكْسَ الْمَقْصُودِ.

(أو كانَ) الْحَبْرُ (مُسْتَدَاً لِدِي) أَي لِمُبْتَدَأٍ فِيهِ (لَامٌ ابْتِدَاءً)، نَحْوُ: «لَزِيدٌ قَائِمٌ»، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ.

وَلَوْ تَرَكَهُ لَفَهَمَ مِمَّا بَعْدَهُ^(٣).

(أَوْ) كَانَ مُسْتَدَاً لِمُبْتَدَأٍ (لَا زِمَ الصَّدْرِ) بِنَفْسِهِ، أَوْ بِسَبَبِ (كَمَنْ لِي مُنْجِداً) وَفَتَى مَنْ وَافِدٌ^(٤).

(١) دائماً المحصور يقدم على المحصور فيه؛ فيكون المحصور في البداية والمحصور فيه في الآخر؛ للتمييز بين المحصور والمحصور فيه.

فإذا قلنا: ما خالدٌ إلا طالبٌ، هنا حصرنا (خالد) في الطلب، فإذا قدمنا الخبر، وقلنا: ما طالبٌ إلا زيدٌ، فهنا يمكن أن نجعل الطلب محصوراً في زيد لا في غيره، وسواء كان الحصر بما وإلا أم بإنما.

(٢) قائله: الكميت بن يزيد بن خنيس. العيني: ١ / ٥٠٦.

الشاهد: هنا قدم الخبر على المبتدأ؛ لأنّ التعويل محصور في الله تعالى لا العكس، فهنا التقديم شاذ، ومع ذلك فإنه لا يحصل هنا لبس؛ لأن (إلا) تدخل على المحصور فيه، وقد رافقت الخبر في التقديم، فهو إذن المحصور فيه ولو تقدم.

(٣) إذا كان المبتدأ فيه لام الابتداء، مثل: لزيدٌ قائمٌ، هنا لا يجوز أن نقدم الخبر، ونقول: قائمٌ لزيدٌ؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة فلا يتقدم ما بعدها عليها، ولو لم يذكر لام الابتداء لكفى عن ذكره المانع الآتي؛ لأنه يشملها.

(٤) أي ما دام المبتدأ مقروناً به حالة الصدارة لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مثل: مَنْ هذا، فإن (مَنْ) الاستفهامية لا يتقدم عليها شيء من الكلام؛ لأن لها الصدارة، وكذا إذا أضيف المبتدأ إلى ما له الصدارة، مثل: كتابٌ مَنْ هذا، فإضافة كتاب إلى (مَنْ) منع من تقدم الخبر على المبتدأ ولام الابتداء مشمولة بهذا السبب فلا حاجة لإفرادها بسبب مستقل كما فعل الناظم.

[وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ]

(و) إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ ظَرْفًا، أَوْ مَجْرُورًا، أَوْ جُمْلَةً - كَمَا قَالَ: فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ - ^(١) (نَحْوُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطْرٌ)، وَ«قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ»، فَاعْلَمْ أَنَّهُ (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ)؛ لِأَنَّهُ الْمَسْوُوعُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ ^(٢).

(كَذَا) يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى مُلَابِسِهِ (مُضْمَرٌ * مِمَّا) أَي: مِنْ ^(٣) مُبْتَدَأٍ (بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ)، نَحْوُ: «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا»؛ إِذْ لَوْ أُخِّرَ لِعَادِ ^(٤) الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً ^(٥).

تَنْبِيْهُ: عِبَارَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ «أَوْ لِمَتَّعَلِّقِهِ ضَمِيرٍ فِي الْمُبْتَدَأِ».

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي نُكْتِهِ [عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ] ^(٦): هَذِهِ عِبَارَةٌ

(١) ينظر: شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٣٠١ / ١.

(٢) سبق أن ذكر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ومنع تقدمه عليه، والآن سيبين وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، وذكر هنا أن كون المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا يجوز الابتداء بالنكرة وإبقاء الجار والمجرور خبراً في موضعه، بل يجب تقديم الخبر؛ لتنوع الابتداء بالنكرة، مثل: عندي طالبٌ، لا بد من تقديم عندي، ومثل: في الدار رجل، أيضاً يجب تقديم في الدار؛ لأن التقديم من مسوغات الابتداء بالنكرة.

(٣) لفظ (من) ساقط من: ط.

(٤) في: أوب وج (عاد).

(٥) أيضاً - يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا صاحب المبتدأ ضميراً يعود إلى ظاهر هو من ضمن الخبر، فإنه إن بقي الخبر متأخراً يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع، فإذا قلنا: صاحبها في الدار، فصاحب مبتدأ مضاف إلى الضمير العائد على الدار الذي هو ضمن الخبر عاد إلى متأخر لفظاً ورتبة؛ لذا يجب تقديم الخبر ونقول: في الدار صاحبها؛ ليعود إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة، وهو جائز.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أوب وج.

قَلَقَةٌ^(١) عَلَى الْمُتَعَلِّمِ^(٢)، وَلَوْ قَالَ: «أَوْ كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ لَهُ كِفَاهٌ^(٣)» انْتَهَى.
وَأَنْتَ تَرَى مَا فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ هُنَا مِنَ الْغَلَاظَةِ، وَكَثْرَةِ الضَّمَائِرِ
الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّعْقِيدِ، وَعُسْرِ الْفَهْمِ^(٤)، وَكَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُولَ كَمَا فِي الْكَافِيَةِ:
وَإِنْ يُعَدُّ لِخَبَرٍ ضَمِيرٌ * مِنْ مُبْتَدَأٍ يُوجِبُ لَهُ التَّأخِيرَ^(٥)
(كَذَا) يَجِبُ التَّقْدِيمُ (إِذَا) كَانَ الْخَبَرُ (يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرًا) كَالِاسْتِفْهَامِ
(كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا)^(٦).

وَخَبَرِ (الْمَحْضُورِ) فِيهِ (قَدَّمَ أَبَدًا، كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا)
- عَنْ -، إِذْ لَوْ أُخِّرَ وَقِيلَ: مَا اتَّبَعُ أَحْمَدَ إِلَّا لَنَا، أَوْ هَمَّ الْإِنْحِصَارَ فِي الْخَبَرِ^(٧).

[حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَجُوبًا وَجَوَازًا]

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (جَائِزٌ):

- (١) فِي: أ (غَلَقَةٌ).
- (٢) لَمْ أَعْتَرِ عَلَيْهِ.
- (٣) يَعْنِي فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ لِلْخَبَرِ - أَي يَعُودُ إِلَى الْخَبَرِ.
- (٤) لِأَنَّهُ قَالَ: كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنِيًا يَخْبِرُ، فَكَثْرَةُ الضَّمَائِرِ تَجْعَلُ الْكَلَامَ
غَيْرَ بَلِيغٍ؛ لِحَصُولِ التَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ بِهِ.
- (٥) يَنْظُرُ: الْكَافِيَةُ مَعَ شَرْحِهَا، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ١ / ٣٦٩.
- (٦) هُنَاكَ مَعْنَا تَقْدِيمِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ مَا لَهُ الصَّدَارَةُ، وَهُنَا نَوْجِبُ تَقْدِيمَهُ إِذَا اقْتَرَنَ
بِالْخَبَرِ مَا لَهُ التَّصْدِيرُ، مِثْلُ: أَيْنَ الْجَامِعُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْجَامِعُ أَيْنَ؛ لِأَنَّ أَيْنَ
اسْتِفْهَامٌ، وَالِاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ.
- (٧) هُنَاكَ مَعْنَا تَقْدِيمِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ مَحْضُورًا فِيهِ؛ لِأَنَّ رَتْبَةَ الْمَحْضُورِ فِيهِ التَّأخِيرُ، وَهُنَا إِذَا
كَانَ الْمَحْضُورُ فِيهِ هُوَ الْمُبْتَدَأُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَتَأخِيرُ الْمُبْتَدَأِ الْمَحْضُورِ فِيهِ.
مِثَالٌ: مَا قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ، فَلَا يَجُوزُ تَأخِيرُ قَائِمٍ، فَنَقُولُ: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ
الْقِيَامُ مَحْضُورٌ بَزَيْدٍ، وَإِذَا لَمْ يَقْدَمْ الْخَبَرُ بِصَيْرِ زَيْدٍ مَحْضُورًا بِالْقِيَامِ وَهُوَ خِلَافُ الْمُرَادِ.

فَحَذَفُ الْخَبَرِ (كما تقول: زَيْدٌ بَعْدَ) قَوْلِ السَّائِلِ: (مَنْ عِنْدَكُمَا) (١).

وفي جَوَابِ قَوْلِ السَّائِلِ: (كَيْفَ زَيْدٌ) احْذِفِ (٢) الْمُبْتَدَأَ (٣) وَقُلْ: دَنْفٌ) أَي: مَرِيضٌ، (فَزَيْدٌ) الْمُبْتَدَأُ (اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ) (٤).

(وَبَعْدَ لَوْلَا) الْاِمْتِنَاعِيَّةِ (غَالِبًا) أَي: فِي الْقِسْمِ الْغَالِبِ مِنْهَا، إِذْ هِيَ عَلَى

قِسْمَيْنِ:

قِسْمٍ - يَمْتَنِعُ فِيهِ جَوَابُهَا بِمُجَرَّدِ وُجُودِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَهَا، وَهُوَ الْغَالِبُ.

وَقِسْمٍ - يَمْتَنِعُ لِنِسْبَةِ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

فَالأَوَّلُ - (حَذَفُ الْخَبَرِ) مِنْهُ (حَتْمٌ)، نَحْوُ: «لَوْلَا زَيْدٌ لِأَتَيْتُكَ» أَي:

مَوْجُودٌ.

وَالثَّانِي - حَذْفُهُ جَائِزٌ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ (٥)، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَدُلَّ، نَحْوُ:

(١) مَبْنَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْاِخْتِصَارِ فِي الْكَلَامِ وَالْحَذْفِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُوَدَّ إِلَى خَلَلٍ فِي الْمُرَادِ مِنْهُ، وَهَذَا فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَدْ يَحْذِفُ أَحَدُهُمَا جَوَازًا وَقَدْ يَحْذِفُ أَحَدُهُمَا وَجُوبًا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ قِرَائِنٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ حَالِيَّةٍ، فَحَذْفُ الْخَبَرِ جَوَازًا، مِثْلُ: أَنْ يَسْأَلَ أَحَدٌ مِنْ عِنْدِكُمْ؟ فَتَقُولُ: زَيْدٌ، فَالْمَحْذُوفُ هُوَ الْخَبَرُ - أَي عِنْدَنَا، دَلَّ عَلَيْهِ السُّؤَالُ.

(٢) فِي: أ (فِي حَذْفِ).

(٣) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ: أ.

(٤) قَدْ يَحْذِفُ الْخَبَرَ جَوَازًا، مِثْلُ: أَنْ يَسْأَلَ أَحَدٌ مَا حَالُ خَالِدٍ؟ فَتَقُولُ: مَرِيضٌ - أَي خَالِدٌ مَرِيضٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَصْرَحَ بِهِمَا دُونَ حَذْفِ.

(٥) فِيمَا يَأْتِي أُمُورٌ تَسْتَوْجِبُ حَذْفَ الْخَبَرِ وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ؛ لِمَعْرِفَتِهِ عِنْدَ السَّامِعِ، وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

هَذَا ذِكْرُ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ جَوَابِ لَوْلَا، وَلَكِنْ هَذَا الْحَذْفُ يَكُونُ غَالِبًا وَيَكُونُ قَلِيلًا إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَقَدْ يَكُونُ الْحَذْفُ مَمْنُوعًا إِذَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

الغالب إذا كان امتناع الجواب بمجرد وجود الشرط، مثل: لولا زيد لأتيتك، فهنا =

[قوله - ﷺ -: (١)] (لولا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ [بالإسلامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ وَجَعَلْتُ لها بَابَيْنِ] (٢) (٣) (٤)).

تَمِّمَةٌ: كَلَوْلَا فِيمَا ذُكِرَ لَوْمًا، كما (٥) صرَّحَ بِهِ ابْنُ النَّحَّاسِ (٦).

(وفي) المُبْتَدَأُ الواقع (نَصٌّ يَمِينٍ ذَا) أَي: حَذَفَ الخَبَرَ وَجُوبًا (اسْتَقْرَ) نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» أَي: قَسَمِي.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصًّا فِي الِیْمِينِ لَمْ يَجِبِ الحَذْفُ (٧).

= امتنع الإتيان لمجرد وجود زيد، إذن الخبر لا حاجة إلى ذكره؛ لأنه يقدر لولا زيد موجود لأيتك، فالمانع وجود زيد فقط الذي هو المبتدأ.

ب- القليل: أن يمتنع الجواب لا لوجود الشرط فقط بل لنسبة الخبر إلى المبتدأ، وهما يكونان شرط لولا، فامتناع الجواب لا للمبتدأ فقط بل لنسبة الخبر إليه فذكره أكثر من حذفه.

ج- فإذا قال لك شخص: هل عليّ محسن إليك؟ تقول: لولا عليّ محسنٌ إليّ لهلكت، فهنا ذكره أولى؛ لأن الهلاك ليس متوقفاً على وجود عليّ، بل على نسبة الإحسان إليه.

د - مثال حذفه لقريظة: إذا أردت أن تضرب أحداً ومنعك شخص، تقول: لولا هذا لضربتك - أي لولا هذا منعتي لضربتك.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.

(٢) ما بين المعقوفين بدله في: أ (بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٨٦) ومسلم (١٣٣٣) ورواه النسائي في السنن الكبرى، برقم (٣٨٨٤)، من كتاب الحج، ٥ / ٢١٦.

(٤) هنا ليس المانع وجود قومها، بل؛ لأنهم قريبا عهد بجاهلية، فلا بد من ذكر الخبر؛ لأنه لو قال: لولا قومك لهدمت الكعبة، أي: لولا وجودهم، والواقع أن وجودهم لا يمنع من هدمها بل المانع إسناد الحدوث إلى إسلامهم أو قربهم من الجاهلية فلا بد من ذكره.

(٥) لفظ (كما) ساقط من: ب وج.

(٦) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين بن النحاس، شيخ العربية في الديار المصرية في عصره، ولد بحلب وسكن القاهرة وتوفي فيها سنة ٦٩٨ هـ، له مؤلفات: الأعلام ٥ / ٢٩٧.

(٧) إذا حصل اسم قسم مبتدأ، وكان خالصاً في القسم لا يحتمل غيره، فإن الخبر يجب =

(و) كَذَا يَجِبُ الحَذْفُ إِذَا وَقَعَ المُبْتَدَأُ (بَعْدَ وَاوٍ) ^(١) قَدْ (عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعَ)، وَهُوَ المُصَاحِبَةُ، (كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) أَي مُقْتَرِنَانِ.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الوَاوُ نَصًّا فِي المَعِيَّةِ لَمْ يَجِبِ الحَذْفُ، نَحْوُ ^(٢):

[أَتَمَّنَا لِيِ المَوْتِ الَّذِي يُشَعَّبُ الفَتَى] * وَكُلُّ امْرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ ^(٣)

(و) كَذَا إِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مَصْدَرًا، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَصْدَرٍ وَهُوَ (قَبْلَ حَالٍ

لَا) يَصْلُحُ أَنْ (يَكُونَ خَبْرًا عَنِ) المُبْتَدَأِ (الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمِرَا):

فالمَصْدَرُ (كَضَرْبِي العَبْدِ مُسِيئًا)، فَمُسِيئًا حَالٌ سَدَّتْ ^(٤) مَسَدَّ الخَبْرِ

المَحذُوفِ وَجُوبًا، وَالأَصْلُ: حَاصِلٌ إِذَا كَانَ، أَوْ إِذْ كَانَ مُسِيئًا، فَحَذِفَ

= حذفه قبل جواب القسم، مثل: لعمرك لأضربن المعتدي، فهنا (عمر) مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره قسمي لأضربن.

أما إذا كان يحتمل القسم فلا يجب حذفه، مثل: عهد الله لأفعلن كذا، هنا عهد الله يحتمل أنه قسم؛ فيكون الخبر قسمي، ويحتمل أنه يريد أن يخبر عن الواجب تجاه عهد الله فهنا الخبر يقدر: يجب الوفاء به، إذن ما دام ليس نصاً في اليمين فلا بد من ذكره؛ لنعرف الخبر المراد، هل يراد به القسم أو الوفاء به؟

(١) في: ط [(بعد) المبتدأ (واو)].

(٢) أيضاً - يجب حذف الخبر إذا عطف مبتدأ على آخر والواو يراد بها المعية فقط، فهنا يعرف

الخبر ولو حذف، مثل: كل صانع وما صنع، فالخبر يقدر مقترنان؛ لأن الواو للاقتران، أما إذا احتتمل تقدم المعطوف على المعطوف عليه وبالعكس فإنه يذكر، مثل: خالدٌ ومحمدٌ طالبان؛ لأنه لا يمكن أن تقدر مقترنان ما دام احتمال عدم اقترانهما بالطلب بل أحدهما طلب قبل الآخر.

(٣) قائله: الفرزدق. العيني: ١ / ٥١٦.

الشاهد: أنه ذكر خبر المعطوفين وهو قوله: يلتقيان؛ لأنه لا اقتران بين المرء والموت؛ لأنه يعيش ولا مع عيشته.

(٤) في: أ وج (سد).

حَاصِلٌ ثُمَّ الظَّرْفُ^(١).

(و) المُضَافُ إِلَى مَصْدَرٍ^(٢)، نَحْوُ: (أَتَمُّ تَبْيِينِ الحَقِّ مَنُوطاً بِالحَكَمِ)،
فَأَتَمُّ: مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ إِلَى مَصْدَرٍ^(٣)، وَمَنُوطاً: حَالٌ سَدَّتْ^(٤) مَسَدَّ الخَبْرِ، وَتَقْدِيرُهُ
كَمَا تَقَدَّمَ^(٥).

وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِ الحَالِ بَعْدَ صَلَاحِيَّتِهَا لِلخَبَرِيَّةِ مَا يَصْلُحُ لَهَا، فَالرَّفْعُ فِيهِ
وَاجِبٌ، نَحْوُ: «ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا»^(٦).

تَمَمَّةٌ^(٧): يَجِبُ حَذْفُ المُبْتَدَأِ فِي مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا - إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ: كـ «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الكَرِيمِ»، كَمَا ذَكَرَهُ

(١) أيضاً - يجب حذف الخبر بعد مبتدأ يأتي بعده حال لا يصلح أن يكون خبراً لذلك
المبتدأ، والمبتدأ مصدر.

مثل: ضربني العبد مسيئاً، فهنا لفظ مسيء لا يخبر به عن الضرب؛ لأنه لا يوصف
بالإساءة، بل يكون حالاً من الياء، وتقدر الخبر إن كان الضرب قد مضى نقدره حاصل
إذا كان مسيئاً، وإذا كان الضرب مستقبلاً نقدره حاصل إذا يكون مسيئاً.

(٢) في: ب (المصدر).

(٣) في: ب (المصدر).

(٤) في: أ و ط (سد).

(٥) إذا كان المبتدأ ليس مصدراً بل هو مضاف إلى المصدر، مثل: أتمُّ تبين الحق منوطاً
بالحكم، فهنا منوطاً حال من الياء، والخبر مقدر محذوف تقديره حاصل إذ في الماضي
(وحاصل إذا) في المستقبل، وهذا المراد بقوله: كما تقدم.

(٦) فإن صلح لأن يكون خبراً فإننا نجعله هو الخبر للمبتدأ؛ لأن الحال يكون فضلة بعد
استكمال الجملة والإسناد.

فإذا قلت ضربني العبد شديداً لا يجوز بل تقول: شديداً؛ لأن الضرب يوصف بالشدة،
ولا يوصف بالإساءة ولا بالإناطة.

(٧) في: ط (تنبيه).

في آخِرِ النَّعْتِ^(١).

الثاني - إذا أُخْبِرَ عنه بِمَخْصُوصٍ نِعَمَ: كـ «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا»، كما ذَكَرَهُ^(٢) في بابِ نِعَمٍ^(٣).

الثالث - إذا أُخْبِرَ عَنْهُ بِمَصْدَرٍ^(٤) بَدَلٍ مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ: كـ «صَبِرَ جَمِيلٌ» أي: صَبْرِي^(٥).

الرابع - إذا أُخْبِرَ عَنْهُ بِصَرِيحِ الْقَسَمِ، نحو: «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ» أي: يَمِينٍ^(٦)، ذَكَرَهُمَا فِي الْكَافِيَةِ^(٧).

(١) كما يجب حذف الخبر، أي: استتاره في بعض المواضع قد يجب استتار المبتدأ في بعضها وذلك في أربعة مواضع:

الأول: إذا أردنا قطع النعت عن أتباعه للمنعوت المجرور، يجوز رفعه بجعله خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو.

مثل: مررت بخالد الطالب - أي: هو الطالب، وكذا إذا كان منصوباً تقول: رأيتُ خالداً الطالب - أي هو الطالب.

(٢) في: أوب (ذكر).

(٣) المخصوص بالمدح أو الذم يحتمل أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو، مثل: نعم الطالب محمد، أي: هو محمد في وجه،

والوجه الثاني: أن يعرف محمد مبتدأ مؤخراً والجملة قبله في محل رفع خبره، وعندئذ لا تقدير ولا حذف.

(٤) في: ج (مصدر).

(٥) المصدر إذا جاء بدلاً من فعله وأعرّب مبتدأ؛ فالخبر يكون أيضاً مصدراً مثله، ويجب حذفه، مثل: صبر جميل، (صبر) جاء بدلاً عن أصبر وخبره مقدر تقدير صبري.

(٦) هنا الجار والمجرور خبر، وجاء بعد جواب القسم فلا بد من مبتدأ للخبر تقديره يمين في ذمتي.

(٧) ينظر: الكافية مع شرحها، محمد بن مالك: ١ / ٣٦٠.

[تَعَدُّدُ الْخَبَرِ]

(وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ) أَي: بِخَبَرَيْنِ (أَوْ بِأَكْثَرَا) مِنْ اثْنَيْنِ (عَنْ) مُبْتَدَأٍ (وَاحِدٍ)، سَوَاءٌ كَانَ الْاِثْنَانِ فِي الْمَعْنَى وَاحِدًا^(١) كَالرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ، أَي: مُرٌّ، أَمْ لَمْ يَكُنْ (كَهَمْ سُرَاةٌ شُعْرًا)^(٢)، وَنَحْوُ: مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي * مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي^(٣) وَيَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِاِثْنَيْنِ عَنْ مُبْتَدَأَيْنِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ وَعَمْرٌو كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ»^(٤).



-
- (١) فِي: أ (وَاحِدٍ) وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ كَانَ.
- (٢) الْخَبَرُ قَدْ يَتَعَدَّدُ وَالْمُبْتَدَأُ وَاحِدٌ، وَالتَّعَدُّدُ يُؤَدِّي مَعْنَى وَاحِدًا، مِثْلُ: الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ، أَي: مُرٌّ.
- وَقَدْ لَا يُؤَدِّي مَعْنَى وَاحِدًا بَلْ يَكُونُ وَصْفَيْنِ لِمُبْتَدَأٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ: زَيْدٌ عَالِمٌ صَالِحٌ.
- (٣) قَائِلُهُ: رُوَيْبَةُ بْنُ الْعِجَاجِ، الْعَيْنِيُّ: ١ / ٥٣٩.
- الشَّاهِدُ: أَنَّهُ أَتَى بِمُبْتَدَأٍ وَاحِدٍ وَهُوَ (هَذَا) وَأَتَى بَعْدَهُ أَخْبَارٌ هِيَ: بَتِي وَمَقَيِّظٌ وَمَصَيِّفٌ وَمَشْتِي، بَدُونَ حَرْفِ عَطْفٍ.
- (٤) هُنَا زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَعَمْرٌو مُبْتَدَأٌ آخَرَ وَكَاتِبٌ وَشَاعِرٌ خَبْرَانٌ؛ لِكُلِّ مُبْتَدَأٍ خَبْرُهُ إِنْ عُرِفَ بِقَرِينَةٍ يَصْرَفُ حَسَبَ الْقَرِينَةِ، وَإِلَّا يَكُونُ الْأَوَّلُ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي.

[نواسخ المبتدأ والخبر]



ولمَّا فَرَعَ المصنّف من ذكرِ الابتداءِ وما يتعلّق بهِ شرعَ في نواسخِهِ^(١)،
وهي ستةٌ:

الأوّل (كانَ وأخواتها)

(تَرْفَعُ كانَ المُبتدأَ) حالَ كَوْنِهِ (اسماً) لها (والخبرُ تَنْصِبُهُ) خبراً لها
(ككانَ سَيِّداً عُمراً) رضي الله عنه.

(ككانَ) فيما ذُكِرَ (ظَلَّ) بِمَعْنَى: أقامَ نهاراً، و(باتَ) بِمَعْنَى^(٢): أقامَ
ليلاً، و(أضحى) و(أصبَحَ) و(أمسى) بِمَعْنَى: دَخَلَ في الضُّحَى والصُّبْحِ
والمَساءِ، و(وصارَ) بِمَعْنَى: تَحَوَّلَ، و(ليسَ)، وهو لِنفْيِ الحالِ، [وقيلَ:
مُطلقاً]^(٣)[^(٤)

(١) سُميت نواسخُ؛ لأنَّ النسخَ التغيّرَ.

والمبتدأُ يكونُ مرفوعاً بالابتداءِ، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأِ في الرأيِ الراجحِ.

وهذه الأفعالُ أو الحروفُ ستغيّرُ هذا الإعرابَ من حيثِ العاملِ ومن حيثِ الإعرابِ.

فكانَ وأخواتها هي: سترفعُ المبتدأَ اسماً لها وتنصبُ الخبرَ خبراً لها.

وإنَّ وأخواتها هي: ستنصبُ المبتدأَ اسماً لها وترفعُ الخبرَ خبراً لها.

وظنَّ وأخواتها هي: ستنصبُ المبتدأَ والخبرَ على أنهما مفعولان لها.

(٢) لفظ (بمعنى) ساقط من: ج.

(٣) فإذا قلنا: ليس زيدٌ أكلاً - أي الآن، وقيل: هي لنفي الخبر عن الاسم في الماضي،

وقيل: مطلقاً، فإذا قلنا: ليس زيدٌ أكلاً، أي: أمس أو الآن أو غداً.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.

و(زَال) بِمَعْنَى: انْفَصَلَ، وَالْمُرَادُ بِهَا الَّتِي مُضَارِعُهَا يَزَالُ^(١) [لَا الَّتِي مُضَارِعُهَا يَزُولُ أَوْ يَزِيلُ]^{(٢)(٣)}.

وكَذَلِكَ^(٤) (بَرِحَا) بِمَعْنَى: زَالَ، وَمِنْهُ الْبَارِحَةُ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ^(٥)، (وَفَتِيحٌ وَانْفَكَّ، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الْأَخِيرَةُ شَرْطُ إِعْمَالِهَا أَنْ تَكُونَ (لِشِبْهِ نَفِي) وَهُوَ: النَّهْيُ وَالِدُعَاءُ (أَوْ لِتَنْفِي مُتَّبَعَةٍ)^(٦).

(وَمِثْلُ كَانَ دَامَ) بِمَعْنَى: بَقِيَ وَاسْتَمَرَ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ (مَسْبُوقًا بِمَا) الْمَصْدَرِيَةِ الظَّرْفِيَّةِ (كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَهْمًا)^(٧).

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ بَعْضُ^(٨) هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى بَعْضِهَا:

- (١) زال لها معان ويفرق بينها بالمضارع، فالتى تعمل عمل كان تؤدي معنى الفصل والنفي، والتي بمعنى يزول، أي: يذهب ويرحل لا تعمل عمل كان.
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ وب وج.
- (٣) ويزيل - أي يميز؛ لأنها تقول: أزل هذا عن هذا، أي: ميز بينهما، فالمعنيان الأخيران فعلهما تام وليس ناقصاً - أي يأخذ فاعلاً لا اسماً وخبراً.
- (٤) لفظ (وكذلك) سقط من: ط.
- (٥) لأنها زالت وذهبت.
- (٦) أي: الأفعال الأربعة التي تعطي معنى النفي والانفصال لا يعمل إلا أن يسبقها نفي؛ ليكون نفي النفي إثبات - أي يثبت الخبر للاسم. مثال النفي: ما زال المطرُ نازلاً. ومثال الدعاء: لا زال الخيرُ حاصلًا من الله عليك. ومثال النهي: لا تزل مواظباً على دروسك.
- (٧) (دام) بمعنى: بقي، يجب أن تسبقها (ما) المصدرية الحينية، أي: تسبك مع الفعل بمصدر ويضاف المصدر إلى الزمان كقولك: لا أصبحك ما دمت غافلاً عن الله - أي مدة دوامك غافلاً.
- (٨) لفظ (بعض) ساقط من: أ.

فُتْسَعْمَلُ كَانَ وَظَلَّ وَأَضْحَى وَأَضْبَحَ وَأَمْسَى^(١) بمعنى صار، نحو:
﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾^(٢)، و﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾^(٣).

تتمة: أَلْحَقَ بِصَارَ أفعالٌ في معناها، وهي:

أَصَرَ، وَرَجَعَ، وَعَادَ، وَاسْتَحَالَ، وَقَعَدَ، وَحَارَ، وَجَاءَ^(٤)، وَارْتَدَّ،
وَتَحَوَّلَ، وَغَدَا، وَرَاحَ، ذَكَرَهَا فِي الْكَافِيَةِ^(٥).

[عمل غير الماضي منها كالماضي]

وَاعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ عَلَى أَقْسَامٍ:

١. ماضٍ لَهُ مُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، وَمَصْدَرٌ، وَوَصْفٌ، وَهُوَ: كَانَ وَصَارَ وَمَا
بَيْنَهُمَا^(٦).

(١) هذه الخمسة لها معان خاصة سبق أن ذكرها الشارح، ولكنها قد تؤدي معنى صار - أي التحول.

(٢) سورة النبأ، الآية: ١٩. أي: صارت أبواباً.

(٣) سورة النحل، الآية: ٥٨. أي: صار وجهه مسوداً.

(٤) لفظ (جاء) ساقط من: ب وج.

(٥) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٣٨٨.

(٦) هذه الأفعال تعمل عمل (صار)؛ لاشتراكها معها في معنى التحول.

مثل: أضحى محمد عالماً أي صار عالماً، وعاد الثلج ماءً أي صار، وصار الكذاب خاسراً،
وجاء الهارب راجعاً، وارتدَّ الشاربُ سكراناً، وغدا الصباحُ بارداً، وراحَ الفاسقُ تائباً.

❖ مثال الماضي:

كان عليٌّ صغيراً. أضحى النهار حاراً.

أمسى اليوم بارداً. وصار الماء ثلجاً.

❖ مثال المضارع:

يكونُ التلميذُ أستاذاً. تضحى الشمس صافيةً.

يمسي عليٌّ قلقاً.

❖ مثال الأمر:

٢. وماضي له مُضارعٌ دونَ أمرٍ، وَوَصَفٌ دونَ مصدرٍ وهو: زالَ وأخواته^(١).

٣. وماضي لا مُضارعَ له، ولا أمرَ، ولا مصدرَ، ولا وَصَفَ، وهو: ليسَ ودام^(٢).

(وغيرُ ماضيٍ مثلهُ قدَ عملاً * إن كانَ غيرُ الماضيِ منه استعملاً) نحو: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾^(٣)، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾^(٤).

[ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قومهِ الفتى] * وكونُك إِيَّاهُ [عليك يسير]^(٥)

- | | | |
|-------------------------|---|-------------------------|
| كُنْ تَقِيًّا. | = | أضحَ نشطاً. |
| أصبحَ مرتاحاً. | | أمسٍ مسروراً. |
| صِرَ متعباً. | | |
| * مثال الوصف: | | |
| أنا كائن متعلماً. | | أنا مضح نشطاً. |
| أنا مصبح مرتاحاً. | | أنا ممسٍ متعباً. |
| أنا صائرٌ شجاعاً. | | |
| * مثال المصدر: | | |
| يعجبني كونك تقياً. | | يعجبني إضحائك نشطاً. |
| رغبت في إصباحك مرتاحاً. | | رغبت في إمساتك مقتصراً. |
| تعجبني صيرورتك صالحاً. | | |
- (١) مثال الماضي: ما زال المطر نازلاً، ومثال المضارع: لا يزال خالدٌ مجتهداً.
- (٢) لأنهما جامدتان غير متصرفين إلى المضارع والأمر والوصف.
- (٣) سورة مريم، الآية: ٢٠. هنا (أكن) مضارع (بغياً) خبرها.
- (٤) سورة الإسراء، الآية: ٥٠. هنا (كونوا) أمر، و(حجارة) خبرها.
- (٥) لم أقف على قائله، العيني: ٦٢٥ / ٢.
- الشاهد: أن (كونك) مصدر عمِلَ عمَلِ كان.

[وما كل من يبدي البشاشة] كائنا * أخاك [إذا لم تلفه لك منجدا] (١)
[قضى الله يا أسماء أن] لست زائلاً * أجبك [حتى يغمض الجفن مغمض] (٢)

[مواضع الخبر لكان وأخواتها]

(وفي جميعها تَوَسَّطَ الْخَبْرُ) وبينَ الفعلِ والاسمِ (أَجْرُ) (٣).

وخالف ابن معطي؛ لضعف عملها بسبب عدم تصرفها في دام.

ورُدَّ بقوله:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته بادكار الموت والهريم (٤)

وبعضهم في ليس.

ورُدَّ بقوله:

(١) لم أقف على قائله، العيني: ٦٢٥ / ١.

الشاهد: أن (كائناً) اسم فاعل من كان عمل عمل كان.

(٢) قائله: الحسين بن مطير الأسد، العيني: ٦٢٥ / ٢.

الشاهد فيه: قوله (زائلاً أجبك) حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعل؛ فرفع به الاسم ونصب به الخبر، أما اسم الفاعل فهو قوله: (زائلاً) وفعله الناقص هو (زال) وقد أعمل في اسم وخبر، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه، وأما خبره فهو جملة (أجبك).

(٣) أي: يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، وعند ذلك يكون الخبر وسطاً بين الفعل والاسم، مثل: كان قائماً محمداً.

(٤) لم أقف على قائله. العيني: ٦٢٥ / ١.

الشاهد: أنه قدم خبر (دام) على الاسم؛ ليكون وسطاً بين الفعل والاسم؛ حيث قال: ما دامت منغصة لذاته - منغصة: خبر مقدم، ولذاته: اسمها، فالشاهد هذا فيه رد على ابن معطي في قوله: بالمنع في دام.

[سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنِّي وَعَنْهُمْ] * فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ^(١)

وقد يُمنَعُ مِنَ التَّوَسُّطِ: بِأَنْ خِيفَ اللَّبْسُ^(٢)، أَوْ اقْتَرَنَ الْخَبْرُ بِالْأَلَا^(٣)،

أَوْ كَانَ الْخَبْرُ مُضَافاً إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى مُلَابِسٍ [اسمٍ كَانَ^(٤)].

وقد يَجِبُ: بِأَنْ كَانَ^(٥) الْاسْمُ مُضَافاً إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى مُلَابِسٍ

الْخَبْرِ^(٦)^(٧).

[تقديم الخبر على كان وأخواتها]

هذا وتقديم^(٨) الْخَبْرِ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا مَا يُذَكَّرُ جَائِزٌ^(٩).

- (١) قائله: السمؤال بن عادي الغساني اليهودي. العيني: ٦٢٥ / ٢.
- (٢) الشاهد: أنه قدم خبر (ليس) على اسمها، و(سواءً) هو الخبر، و(عالمٌ) هو الاسم.
- (٣) إذا كانت علامة الإعراب لا تظهر فعند ذلك يجب أن لا يقدم؛ إذ لا تعرف هل هو الاسم أو الخبر؟ مثل: كان عدوي صديقي.
- (٤) لأن المحصور فيه لا بدّ من تأخيره، مثل: ما كان محمدٌ إلا نبياً.
- (٥) مثل: كان زوج هند محبّها.
- هنا حصل سهو لدى الشارح، فإن تقديم الخبر هنا جائز وليس ممنوعاً؛ إذ لو قلنا: كان محبّها زوجٌ هند، فإن الضمير في الخبر يعود إلى هند ملابس الاسم وهو زوج وهو جائز؛ لأنه يعود إلى متأخر لفظاً فتقدم رتبة، والشارح ظن أن التقديم سيجعل الضمير يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة، والواقع خلاف ذلك.
- (٥) في: أ (يكون).
- (٦) أي: يجب توسطه؛ لأن في إبقائه متأخراً يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع، مثل: كان في الدار صاحبها، الضمير في (صاحبها) يعود إلى الدار وهي متأخرة رتبة ومتقدمة لفظاً وهو جائز، فإذا قدم الاسم وقلنا: كان صاحبها في الدار، يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة.
- (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من: ج.
- (٨) في: أ وج وط (وتقدم).
- (٩) أي: يجوز أن يتقدم خبر كان وأخواتها عليها، تقول: صغيراً كان خالدٌ، إلا أنه في بعض الحالات يمنع كما سيذكر فيما يأتي.

(وَكُلٌّ) مِنَ النُّحَاةِ (سَبَقَهُ دَامٌ حَظَرَ) أَي: مَنَعَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ وَقُوعِهَا صِلَةً لـ «ما»، و«ما» لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ^(١).

وَمِثْلُهَا كُلُّ فِعْلٍ قَارَنَهُ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ.

وَكَذَا قَعَدَ وَجَاءَ^(٢)، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ النَّحَّاسِ^(٣).

(كَذَاكَ) مَنَعُوا (سَبَقَ خَبِرَ) بِالتَّنْوِينِ (مَا النَّافِيَةُ) سِوَاءُ كَانَتْ شَرْطاً فِي عَمَلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، أَمْ لَمْ تَكُنْ.

(فَجِيءَ بِهَا مَثْلُوهٌ) أَي: مَثْبُوعَةٌ (لَا تَالِيَةٌ) أَي: تَابِعَةٌ؛ لِأَنَّ لَهَا الصَّدْرَ^(٤).

فَإِنْ كَانَ النُّفْيُ بغيرِ مَا، جَازَ التَّقْدِيمُ؛ صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٥).

(وَمَنَعُ سَبَقَ خَبِرَ لَيْسَ اصْطُفِيَ) أَي: أُخْتِيرَ؛ وَفِاقاً لِلْكَوْفِيِّينَ، وَالْمُبَرِّدِ،

وَابْنِ السَّرَّاجِ^(٦)،

(١) فَإِنْ خَبِرَ دَامٌ لَا يَتَقَدَّمُ؛ لِأَنَّ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ تَقْتَرِنُ بِهَا، وَ(مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ لَهَا الصَّدْرُ فَلَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلُهَا، فَإِذَا قُلْنَا: لَا أَصْحَبُكَ مَا دَمْتَ كَسُولاً، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: لَا أَصْحَبُكَ كَسُولاً مَا دَمْتَ.

(٢) أَي: إِذَا اقْتَرَنَ بـ (كَانَ) أَوْ أَحَدِ أَخْوَاتِهَا حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَصْدَرِيَّ لَهُ الصَّدَارَةُ، مِثْلُ: يَعْجَبُنِي أَنْ تَكُونَ عَالِماً، فَلَا تَقُلْ: يَعْجَبُنِي عَالِماً أَنْ تَكُونَ. وَكَذَا قَعَدَ لَا يَقَالُ: مُسَلِّماً جَاءَ الْكَافِرَ، أَوْ طَعَاماً صَارَ الْقَمْحُ.

(٣) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: ص (١٨٨).

(٤) أَي: إِذَا سَبَقَ كَانَ وَأَخْوَاتُهَا (مَا) النَّافِيَةَ أَيْضاً لَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ لَهَا الصَّدَارَةَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلُهَا، وَسِوَاءَ مَعَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَسْبِقُهَا النُّفْيُ، مِثْلُ: فَتَى وَبَرِحَ وَزَالَ، أَمْ مَعَ فِعْلِ آخَرَ.

فَلَا تَقُولُ: قَائِماً مَا زَالَ زَيْدًا، وَلَا قَائِماً مَا كَانَ خَالِدًا، بَلْ اجْعَلْهَا مَثْلُوهً وَلَا تَجْعَلْ (مَا) تَالِيَةً.

(٥) شَرْحُ الْكَافِيَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ١ / ٣٩٨. يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: قَائِماً لَا يَزَالُ خَالِدًا.

(٦) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّرَّاجِ، أَحَدُ أُمَّةِ النُّحُوِّ الْمَشْهُورِينَ لَهُ مَصْنُفَاتٌ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٣١٦ هـ. نَزَهَةُ الْأَبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَدْبَاءِ: ص ٢٤٩.

وأكثر المتأخرين^(١).

قال في شرح الكافية: قياساً على عسى؛ فإنها مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتها، وقد أجمعوا: على امتناع تقديم خبرها^(٢). انتهى.
وفرق ابنه^(٣) بينهما: بأن عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام، وهو لعل، بخلاف ليس^(٤).

قلت: ليس أيضاً متضمنة معنى ما له الصدر، وهو ما النافية^(٥).
وذهب بعضهم: إلى جواز التقديم؛ مستديلاً بتقديم معموله في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٦).
وأجيب: باتساعهم في الظرف^{(٧)(٨)}.

- (١) ليس فعل جامد تفيد نفي الحال، مثل: (ما) النافية؛ فلأنها مشبهة لها اختير منع تقدم خبرها عليها، فلا تقل: قائماً ليس خالد، أو قياسها على عسى في الجمود، والخلاف في فعليتها، و(عسى) مجمع على عدم تقدم خبرها.
- (٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٣٩٧ / ١.
- (٣) هو ابن ناظم الألفية، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، ولد في دمشق ومات فيها سنة ٦٨٦ هـ، نحوي شرح ألفية أبيه ويعرف بشرح ابن الناظم: الأعلام ٧ / ٢٦٠.
- (٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ص ٥٣.
- إنه جوز تقديم خبر (ليس) وجعل قياسها على (عسى)؛ لأن (عسى) متضمنة معنى (لعل) للترجي وهي لها الصدارة.
- (٥) فأجاب الشارح أيضاً: ليس متضمنة معنى (ما) النافية وهي لها الصدارة.
- (٦) سورة هود، الآية: ٨.
- هنا (يوماً) ظرف منصوب بالخبر وهو (مصروفاً)، وما دام معمول الخبر تقدم على ليس، فالعامل به وهو الخبر يجوز تقدمه عليها أيضاً.
- (٧) في: أ (الظروف).
- (٨) في الظروف الجواب أن تقديم الظرف لا يقاس عليه تقديم نفس الخبر؛ لأن المعمول هو ظرف، والظرف يتوسع به ما لا يتوسع في غيره.

تتمة: من الخبرِ ما يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الفِعْلِ كـ «كَمْ كَانَ مَالُكَ»^(١)، وما يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ كـ «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ»^(٢).

[تمام كان وبعض أخواتها]

(وَذُو تَمَامٍ) مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ (مَا بَرَفِعَ يَكْتَفِي) عَنِ الْمَنْصُوبِ^(٣)، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٤) أَي: حَضَرَ، «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ» أَي: وَجِدَ، «وَوَظَلَّ»^(٥) الْيَوْمَ» أَي: دَامَ ظِلُّهُ، «وَبَاتَ»^(٦) فُلَانٌ بِالْقَوْمِ» أَي: نَزَلَ بِهِمْ لَيْلًا، ﴿فَسَبَّحَنَّا اللَّهَ

(١) هنا (كم) مبني على السكون في محل نصب خبر (كان) مقدم وجوباً؛ لأنها استفهام وله الصدارة.

(٢) أحياناً يجب أن يؤخر الخبر، وذلك إذا كان محصوراً فيه - كما مثل الشارح.

(٣) من هذه الأفعال ما تكون ناقصة، ومنها ما تكون تامة.

ومعنى نقصها: أن الفعل مركب من حدث (مصدر) وزمان، فضرب مركب من ضَرْبٍ فِي الزمان الماضي، ويضربُ مركبٌ من ضَرْبٍ فِي الزمان الحالي أو من ضَرْبٍ وَالزمان المستقبل، فإذا نقص منه الحدث صار ناقصاً وإذا وجد الحدث صار تاماً، فالتام يكتفي بالفاعل فقط.

أما الناقص: فإنه يأخذ اسماً ويحتاج إلى الخبر؛ ليكمل نقصه، أي: ليأخذ الحدث منه، فلفظ (كان) لا يدل إلا على الزمان الماضي وهو خال من المصدر؛ لذا يحتاج إلى خبر يكمل نقصه، فإذا قلت: كان عليٌّ صغيراً، فإن المعنى يكون: حصول صغير من عليٍّ فِي الزمان الماضي، وإذا قلنا: يكون عليٌّ مدرساً، فإن المعنى يكون من عليٍّ تدرّس فِي المستقبل.

وهذه الأفعال ناقصة تحتاج إلى خبر؛ ليكمل نقصها، وقد تكون تامة فعند ذلك يكون المرفوع بعدها فاعلاً وليس خبراً.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

هنا (ذو) فاعل كان؛ لأن كان بمعنى حضر - أي حضور عسرٍ من شخص.

(٥) في: ب وج (ظل) بدون الواو.

(٦) في: ب وج (بات) بدون الواو.

حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ^(١)، أي: حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ،
﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٢) أي: مَا^(٣) بَقِيَتْ.

(وما سِوَاهُ) أي: سِوَى الْمُكْتَفَى بِالْمَرْفُوعِ (نَاقِصٌ) يَحْتَاجُ إِلَى الْمَنْصُوبِ.
(وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ)، و(لَيْسَ)، و(زَالَ) الَّتِي مُضَارِعُهَا يَزَالُ (دَائِمًا قُفِي) أي: تَبِعَ^{(٤)؛(٥)}.

وَأَمَّا زَالَ الَّتِي مُضَارِعُهَا يَزُولُ فَإِنَّهَا تَامَةٌ، نَحْوُ: «زَالَتِ الشَّمْسُ»^(٦).

[تقديم معمول الخبر دون الخبر]

(وَلَا يَلِي الْعَامِلَ) بِالنَّصْبِ، أي: لَا يَقَعُ بَعْدَهُ (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) سِوَاءً
تَقَدَّمَ^(٧) [الْخَبَرُ عَلَى الْاسْمِ]^(٨) أَمْ لَا ...

فَلَا يُقَالُ: «كَانَ طَعَامُكَ زَيْدًا آكِلًا» خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ.

وَلَا «كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدًا» خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ^(٩).

(١) سورة الروم، الآية: ١٧.

هنا الواو في (تمسون وتصبحون) فاعل؛ لأن معنى الفعل تدخلون في المساء والصبح.

(٢) سورة هود، الآية: ١٠٧. هنا (السموات) فاعل؛ لأن دام بمعنى بقي.

(٣) في: ط وأوج (بقيت) بدون ما.

(٤) في: أ وب (اتبع).

(٥) في: أ وب (اتبع).

هذه الأفعال تبقى دائماً ناقصة، أي: تأخذ خبراً ولا تكون تامة أي: تأخذ فاعلاً فقط؛

لأنه لا يعتبرها الحدث (المصدر).

(٦) لأنها ليست من أخوات كان فهي تامة الأصل؛ لأن مصدرها الزوال وهو الانتقال.

(٧) في: أ و ط (قُدَّمَ).

(٨) ما بين المعقوفتين من: أ.

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي اللغوي، قدم بغداد شاباً ثم سكن في =

فإن تَقَدَّمَ الخَبِيرُ على الاسمِ وعلى معمولِهِ، نحو: «كَانَ [آكِلًا طَعَامَكَ]»^(١) زَيْدٌ.

فظاهرُ عِبَارَةِ المُصنِّفِ أَنَّهُ جَائِزٌ^(٢)؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الخَبِيرِ لَمْ يَلِ العَامِلِ، وَبِهِ صَرَّحَ ابنُ شَقِيرٍ^(٤) مُدَّعِيًا^(٥) فِيهِ الاتِّفَاقَ^(٦)، وَصَرَّحَ أَيْضًا بِجَوَازِ تَقْدِيمِ المَعْمُولِ على نَفْسِ العَامِلِ^(٧) (٨).

(إِلَّا إِذَا ظَرَفْنَا أَتَى) المَعْمُولُ^(٩) (أَوْ حَرَفَ جَرًّا) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ العَامِلَ، نحو: «كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا»، و«كَانَ فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبًا»^(١٠).

= طرابلس مدة ثم في حلب، له مصنفات كثيرة، توفي سنة ٣٧٧، سيرة أعلام النبلاء: ٤ / ٤٨٤.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط في: أ.

(٢) تقدم معمول الخبر على الفعل أو على الاسم فيه حالات:

١- أن يتقدم هو وعامله على كان، مثل: آكلاً طعامك كان الضيف - جائز؛ لأن معمول لم يل الفعل - وهو لا خلاف فيه.

٢- أن يتقدم معمول فقط، مثل: كان طعامك الضيف آكلاً - غير جائز إلا عند الكوفيين.

٣- أن يتقدم معمول على عامله مع تقدم العامل معه، مثل: كان طعامك آكلاً الضيف - غير جائز إلا عند أبي علي الفارسي.

٤- أن يتقدم الخبر ومعموله على الاسم، مثل: كان آكلاً طعامك الضيف - جائز؛ لأن معمول الخبر لم يل كان.

(٣) في: ب (يلي)، وفي: ج (يله).

(٤) هو أحمد بن الحسن بن الفرج أبو بكر بن شقير عالم بالنحو، بغدادى نحوي على مذهب الكوفيين، له مؤلفات في النحو، توفي سنة ٣١٧هـ. الأعلام: ١ / ١١٠.

(٥) في: ب (حاكياً).

(٦) ادعى الجواز اتفاقاً ولا مانع من ذلك؛ لأن معمول الخبر لم يباشر كان.

(٧) في: ب (نفي).

(٨) أي يتقدم على كان، مثل: طعامك كان زيداً آكلاً.

(٩) لفظ (المعمول) ساقط من: أ.

(١٠) الجار والمجرور والظرف يجوز له ما لا يجوز لغيره توسعاً فيه، فلفظ (عند) منصوب =

(وَمُضَمَّرَ الشَّانِ اسْمًا) لِلْعَامِلِ (أَنُوْ إِنْ وَقَعَ) لَكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (مُوْهِمٌ) أَيُّ: مُوقِعٌ فِي الْوَهْمِ، أَيُّ: فِي الدَّهْنِ (مَا اسْتَبَانَ) لَكَ [..] (١) (أَنَّهُ اِمْتَنَعَ) وَهُوَ إِيْلَاءُ الْعَامِلِ مَعْمُولِ الْخَبْرِ، وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ (٢) كَقَوْلِهِ: [قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] * بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (٣) فَاسْمٌ كَانَ ضَمِيرُ الشَّانِ مُسْتَتِرٌ فِيهَا، وَعَطِيَّةٌ: مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ عَوْدًا (٤)، وَإِيَّاهُمْ مَفْعُولُ عَوْدًا، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ كَانَ.

[زيادة كان]

(وَقَدْ تَزَادَ كَانَ) يَلْفِظُ الْمَاضِي (فِي حَشْوٍ) (٥) أَيُّ: (١) بَيْنَ أَثْنَاءِ الْكَلَامِ. وَشَدَّ زِيَادَتُهَا يَلْفِظُ الْمُضَارِعِ نَحْوُ: أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَيْلٌ * [إِذَا تَهَبُّ شَمَائِلُ بَلِيلٌ] (٧)

= بقوله: (مقيماً)، و(فيك) الجار والمجرور متعلقان بقوله: (راغباً).

(١) في: ب زيادة (أن).

(٢) أي (إن جاءك) من العرب معمولٌ خبر مباشر لكان، فقدّر له مبتدأ محذوفاً؛ ليكون بعده المبتدأ والخبر جملة في محل الخبر، فيكون المقدر بعد كان ليس معمولاً للخبر - كما في الشاهد الآتي.

(٣) قائله: الفرزدق يهجو به قوم جرير. أبو طالب: ٣٤٧ / ١.

الشاهد: أنه جاء الضمير (إياهم) بعد (كان)، والظاهر أنه معمول لقوله: (عوداً).

والصحيح: أن (عطية) مبتدأ، وجملة (عوداً) خبرها، والجملة كلها خبر كان، واسمها ضمير الشأن، فيكون الضمير هو مفعول (عوداً)، ولم يباشر كان؛ لأن المباشر لها ضمير الشأن.

(٤) لفظ (عوداً) ساقط من: ط.

(٥) سمي حشواً؛ لأنه لا يحتاجه الكلام؛ إذ لو حذف لم يحصل خلل في المعنى، وغالباً ما تكون الزائدة إذا كانت فعلاً ماضياً، ويقل زيادة المضارع.

(٦) لفظ (أي) ساقط من: أ وب وج.

(٧) قائله: أم عقيل زوجة أبي طالب كانت تلاعبه به. أبو طالب: ٣٤٩ / ١، والعيني: ٦٠١ / ٢ =

واطرَدَتْ زِيَادَتُهَا بَيْنَ:

١. ما وَفِعِلِ التَّعَجُّبِ ، (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) ^(١) .
 ٢. وَبَيْنَ الْمَوْصُولِ وَالصَّلَةِ ، كـ «جاءَ الذي كَانَ أَكْرَمَتُهُ» .
 ٣. وَالصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، كـ «جاءَني ^(٢) رَجُلٌ كَانَ كَرِيمٌ» ^(٣) .
 ٤. وَالْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ ، نحو: «لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلَكَ» .
 ٥. وَالْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ، نحو: «زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ» ^(٤) .
 ٦. وَشَدَّ بَيْنَ الْجَارِّ وَمَجْرُورِهِ ، نحو:
- [جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى] * عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ ^(٥)
- وغيرُ كَانَ لَا تُرَادُ ^(٦) .

- = الشاهد: أنه أتى بلفظ (تكون) زائدة بين المبتدأ: وهو (أنت)، والخبر وهو (ماجد)، مع أنها فعل مضارع، وهو شاذ.
- (١) هنا (كان) زيدت بين (ما) التعجبية وفعل التعجب وهو (أصح)؛ إذ الأصل: ما أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ .
- (٢) في: أ وج وط (جاء) .
- (٣) هنا في المثالين زيدت (كان) بين الاسم الموصول وهو (الذي) وبين صلته وهي جملة (أكرمته)، وبين المنعوت وهو (رجل) وصفته وهي (كريم) .
- (٤) (كان) زيدت بين الفعل وهو (يوجد) والفاعل وهو (مثلك)، وبين المبتدأ وهو (زيد) والخبر وهو (قائم) .
- (٥) أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد. العيني: ٦٠٣ / ٢ .
- الشاهد: أن (كان) زيدت بين حرف الجر وهو (على) وبين المجرور وهي (المسومة)، وهو من الشاذ.
- (٦) في: ب وج (يزاد) .

وَشَدَّ زِيَادَةَ أَمْسَى وَأَصْبَحَ كَقَوْلِهِمْ: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا»، و«مَا»^(١) أَمْسَى
أَدْفَاهَا»^(٢).

[حذف كان مع اسمها]

(وَيَحْذِفُونَهَا) مع اسمها (وَيُبْقُونَ الْحَبَرَ) وَحْدَهُ، (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ)
الشَّرْطِيَّتَيْنِ (كثيراً إذا) الْحَذْفُ (اشْتَهَرَ) كَقَوْلِهِ: «الْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا
فَخَيْرٌ»^(٣) أي: إِنْ^(٤) كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا، وَقَوْلِهِ:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَعْغِي وَلَوْ مَلِكًا * [جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجِبَلُ]^(٥)
أي: وَلَوْ كَانَ الْبَاغِي مَلِكًا.

وَقَلَّ بَعْدَ غَيْرِهِمَا، كَقَوْلِهِ:

مِنْ لَدُ شَوْلًا^(٦)

أي: مِنْ لَدُ^(٧) كَانَتْ شَوْلًا.

وَحَذْفُ كَانَ مَعَ خَبَرِهَا وَإِبْقَاءُ الْاسْمِ ضَعِيفٌ، وَعَلَيْهِ: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ»^(٨)

(١) لفظ (ما) ساقط من: ج.

(٢) (كان) هي التي تزداد من بين أخواتها لا غير، ومن الشذوذ زيادة (أصبح وأمسى) كما في
المثاليين المذكورين.

(٣) والشاهد فيه: أنه بعد (إن) الشرطية حذف (كان) مع اسمها - وهما ما قدره الشارح.

(٤) لفظ (إن) ساقط من: ب.

(٥) يقول أبو طالب: لم أقف على قائله: ٣٥٢ / ١.

الشاهد: هنا حذف كان مع اسمها بعد لو - كما قدر ذلك الشارح.

(٦) وهو جزء من شطر بيت وبقائه (فإلى أتلائها)، يقول أبو طالب: لم أجد فيه إلا هذا: ٣٥٣ / ١

هنا حذف (كان) مع اسمها بعد (لدى) وهي غير (إن ولو)،.

(٧) في: ب (لدى).

(٨) لفظ (خير) ساقط من: أ وب وج.

بالرَّفْعِ ، أَي: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ^(١).

[حذف كان وتعويض ما عنها]

(وَبَعْدَ أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةَ (تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا) بَعْدَ حَذْفِهَا (ارْتُكِبَ * كَمِثْلِ
أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْتَ)

الْأَصْلُ: لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا، فَحُذِفَتْ^(٢) اللَّامُ؛ لِلِإِخْتِصَارِ، ثُمَّ^(٣) كَانَ لَهُ
فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ، وَزِيدَتْ مَا لِلتَّعْوِيضِ، وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِيهَا؛ لِلتَّقَارُبِ، وَمِثْلُهُ:
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * [فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ]^(٤)
تَمَتَّة: تُحَذَفُ كَانَ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا وَيُعْوَضُ عَنْهَا مَا بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ،
وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: «افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا» أَي: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ
الْكَافِيَةِ^(٥).

[جزم مضارعها مع حذف النون]

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) نَاقِصَةً أَوْ تَامَّةً (مُنْجَزِمٌ) بِالسُّكُونِ^(٦): بِأَنَّ لَمْ يَلِيهِ

- (١) هنا الخير محذوف مع (كان)، كما قدر ذلك الشارح، وهو ضعيف.
- (٢) في: أوط (فحذف).
- (٣) لفظ (ثم) ساقط من: ب.
- (٤) قائله: عباس بن مرداس. أبو طالب: ١ / ٣٥٤.
- الشاهد: أنه حذفت (كان) بعد (أن) المصدرية وعوض عنها (ما)، فأدغم نون (أن) في ميم (ما)، فصار (أما)، و(أنت) اسمها، و(ذا) خبرها.
- (٥) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٤٢٠.
- هنا حذفت (كان) واسمها وخبرها بعد (إن) الشرطية ويعوض عنهما (ما)؛ لذلك قال:
(إمّا) أدغمت النون في ميم (ما)، وقد قدر ذلك الشارح.
- (٦) (كان) إذا جاء منها فعل مضارع وجزم يسكن آخره، فيجتمع ساكنان واو يكون مع النون الساكنة؛ للجزم بصير لم يكون، فيحذف الواو؛ لالتقاء الساكنين، فتصير (لم يكن).

ساكنٌ، ولا ضميرٌ مُتَّصِلٌ (تُحَذَفُ نُونٌ) تَخْفِيفاً^(١)، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا﴾^(٢)،
﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾^(٣).

بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَجْزُومِ بِالْحَذْفِ، وَالْمُتَّصِلِ بِسَاكِنٍ، أَوْ ضَمِيرٍ، (وَهُوَ
حَذْفٌ) بِالتَّنْوِينِ (مَا التَّرْمَ) بِلِ جَائِزٌ^(٤)،^(٥).



(١) أي: تحذف النون تخفيفاً بشروط:

- ١- أن يكون الفعل مضارعاً، فلا تحذف من الماضي.
- ٢- أن يكون مجزوماً، فلا تحذف من المرفوع أو المنصوب.
- ٣- أن يوصل المضارع ولا يوقف عليه وإلا تبقى النون.
- ٤- أن لا يكون بعدها ساكن وإلا فتبقى.
- ٥- أن لا يكون بعدها ضمير منصوب فتصل، مثل: (لم أكُ معتدياً)، وهذا الحذف ليس لازماً بل اختيارياً.

(٢) سورة مريم، الآية: ٢٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٠.

(٤) في: أوب وج (جاز).

(٥) مثال المتصل بساكن: (لم يكن الذين كفروا)، ومثال المتصل بالضمير المتصل: (إن يكنهُ فلن تسلط عليه) فلا يجوز حذف النون فيهما.

الثاني من نواسخ الإبتداء

(ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بـ ليس)



[أولاً: إعمال ما النافية]

(إِعْمَالُ لَيْسَ) وهو رَفْعُ الاسمِ وَنَصْبُ الخبرِ (أُعْمِلْتُ ما) النافية عِنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ^(١)، نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٢) (دُونَ) زِيَادَةِ (إِنَّ) النافية، فَإِنْ وُجِدَتْ فلا عَمَلٌ لِمَا، نحو:

بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ * [ولا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الخَرْفُ]^(٣)
(مَعَ بَقَا النَّفْيِ) وَعَدَمِ انْتِقَاضِهِ بِإِلَّا.

فَإِنْ انْتَقَضَ بِهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾^(٤).

(١) (ما) النافية تعمل عمل (ليس) بالشروط الآتية عند الحجازيين؛ لأنها بمعنى (ليس) في نفي الحال ولا تنفي الماضي ولا المستقبل.
وعند التميميين: لا تعمل، فما بعدها يكون مبتدأ وخبراً.

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢.

هنا (أمهاتهم) منصوبة بالكسرة؛ لأنها جمع مؤنث سالم خبر (ما)، واسمها الضمير (هن).

(٣) قائله: العباس بن مرداس، صحابي من المؤلفات قلوبهم. أبو طالب: ١ / ٣٥٤.
الشاهد: أَنَّ (ما) لم تعمل؛ لذا جاء الخبر (ذهب) مرفوعاً، والمبتدأ أنتم؛ لوقوع (إن) الزائدة بعدها؛ لأن من شروط إعمالها عمل (ليس): أن لا تكون بعدها (إن) الزائدة، فإن زيدت بطل عملها عمل ليس.

وقول الشارح: إنها (إن) النافية سبق قلم؛ لأن النافية لا تمنع العمل؛ لأنها مؤكدة للنفي.

=

(٤) سورة يس، الآية: ١٥.

(و) مَعَ (تَرْتِيبِ زَيْنَ) أَي: عَلِمَ، وَهُوَ تَقَدَّمَ الْاسْمِ عَلَى الْخَبْرِ.

فَلَوْ تَقَدَّمَ الْخَبْرُ^(١) - وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ - وَجَبَ الرَّفْعُ، نَحْوُ: «مَا قَائِمٌ^(٢) زَيْدٌ»^(٣).

وَكَذَا إِنْ كَانَ ظَرْفًا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِهِ^(٤) هُنَا، وَفِي التَّسْهِيلِ^(٥) وَالْعُمْدَةِ^(٦) وَشَرْحَيْهِمَا^(٧)، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْكَافِيَةِ وَشَرْحِهَا^(٨) مُخَالَفًا بِهِ لِابْنِ عَصْفُورٍ^(٩).

(وَسَبْقُ) مَعْمُولِ خَبْرِهَا عَلَى اسْمِهَا - وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ - مُبْطِلٌ لِعَمَلِهَا، نَحْوُ: «مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ»^(١٠).

= إذ من شروط عملها: أن لا ينقض نفيها إلى الإثبات؛ وذلك إذا اقترن خبرها بـ (إلا)، وهنا خبرها اقترن بـ (إلا)؛ لذا يرفع على أنه خبر مبتدأ وليس خبراً لها؛ لأن الحصر بالنفي، و(إلا) يفيد النفي بداية والإثبات نهاية.

(١) في: ط (تقديم).

(٢) في: ج (قام).

(٣) من شروط إعمالها: أن يتقدم اسمها ويتأخر خبرها بموجب الترتيب المعروف، فإذا تقدم الخبر بطل عملها كما هو في المثال المذكور في الشرح.

(٤) ابن مالك: لم يستثن تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، يؤيد ذلك ما جاء في التسهيل والعمدة وشرحهما من أنه أطلق المنع، مع أنه صرح بعدم جواز العمل إذا تقدم الخبر ولو كان ظرفاً وجاراً ومجروراً في الكافية وشرحها.

(٥) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ٣٦٩.

(٦) شرح العمدة، محمد بن مالك: ١ / ١١٨.

(٧) في: ط (وشرحيهما).

(٨) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٤٣٠.

(٩) ابن عصفور: يرى عملها عمل (ليس) إذا تقدم الخبر على الاسم وكان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً.

(١٠) لأن عملها ليس بالقوة مثل قوة (ليس)؛ لذا فأبي فاصل يفصل بينها وبين اسمها يؤثر على عملها، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً وليس اسماً وخبراً لها؛ لذا فإن تقدم معمول =

فإن تَقَدَّمَ وهو (حَرْفٌ جَرٌّ أو ظَرْفٌ كما بي أنتَ مَعْنِيًّا أجازَ) ذَلِكَ (العُلَماءُ) ء؛ لَأَنَّ الظَّرْفَ والمَجْرورَ يُعْتَقَرُ فِيهِ ما لا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهِ^(١).

(ورَفَعَ) اسم (مَعْطُوفٍ بِلِكنْ أو بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خَبَرٍ (مَنْصُوبٍ بِما الرَّم) ذَلِكَ الرَّفْعَ (حَيْثُ حَلَّ)، نحو: «ما زِيدٌ قائِماً لِكِنْ قاعِداً» بِالرَّفْعِ، خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٍ، أَي: لِكِنْ هُوَ قاعِداً^(٢)؛ لَأَنَّ المَعْطُوفَ بِهِذَيْنِ مُوجِبٌ ولا تَعْمَلُ ما إِلَّا فِي المَنْفِيِّ^(٣).

فإن كان المَعْطُوفُ^(٤) بغيرِهما نُصِبَ^(٥).

[زيادة الباء في الخبر]

(وبَعَدَ ما وليس جَرٌّ) حَرْفُ (البا)ء الزائِدةِ (الخَبَرِ)، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللهُ

يَعَزِّيزُ﴾^(٦)،

= الخبر على الاسم يفصل بينها وبينه فلا تعمل، فلفظ (طعامك) مفعول به للخبر (أكل)؛ لذا يرفع خبراً للمبتدأ.

(١) إذا كان معمول الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً لا يؤثر تقديمه على عملها؛ لأن الظرف والجار والمجرور يجوز لهما ما هو ممنوع لغيرهما.

فتقول: ما في الدار خالدٌ واقفاً، وما عندك عليٌّ جالساً.

(٢) (ما) لنفي الخبر عن الاسم، فإذا عطفت بـ (بل) أو بـ (لكن) فإن النفي لا يسري إلى ما بعدهما؛ لأن ما بعدهما يكون مثبتاً؛ لذا يرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، فتكون الجملة معطوفة على الجملة.

(٣) لأن (ما) تريد سريان نفيها إلى المعطوف والمعطوف عليه، وهما يمنعان ذلك؛ لأن حكم ما بعدهما مخالف لما قبلهما.

(٤) في: ب (معطوف)، وفي: ج (معطوفاً).

(٥) بما أن بقية الحروف للتشريك فلا مانع من نصب المعطوف على خبرها المنصوب.

تقول: ما خالدٌ عالماً ولا تاجراً.

(٦) سورة الزمر، الآية: ٣٧.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾^(١).

ولا فَرَّقَ فيهما^(٢) بين الحِجَازِيَّةِ والتَّمِيمِيَّةِ، - كما قَالَ في شَرْحِ الكَافِيَةِ: -^(٣)؛
لأنَّ البَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْ؛ لِكَوْنِ الخَبْرِ مَنفِيًّا لَا لِكَوْنِهِ مَنصُوبًا، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
دخولها في «لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ»، وامْتِنَاعُ دخولها في، نحو: «كُنْتُ قَائِمًا»^(٤).

فرع: يجوزُ في المعطوفِ على الخَبْرِ حينئِذٍ الجَرُّ والنَّصْبُ^(٥).

(وَبَعْدَ لَا وَ) بعد (نَفِيٍّ كَانَ قَدْ يُجَرُّ) الخَبْرُ بالباءِ، نحو:

[وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ] لَا ذُو شَفَاعَةٍ * بِمُعْنَى [فَتِيلاً عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ]^(٦)

= الحرف الزائد: يفيد تقوية الكلام ويعوض عن تكراره؛ لذا تزداد الباء في خبر (ما) وخبر (ليس)، وهنا لفظ (عزيز) هو خبر ليس، والأصل أليس الله عزيزاً فجر بالباء، فهو مجرور لفظاً منصوب تقديراً.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٢.

الأصل ما (ربك غافلاً)، فجر الخبر بالباء الزائدة.

(٢) في: أوب وج (في ما).

(٣) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١/ ٤٣٦.

أي: الزيادة تكون في الخبر سواء خبر (ما) الحجازية أم التميمية؛ لأنه يدخل من أجل النفي لا لأنه خبر، مثال زيادتها عند بني تميم: ما زيدٌ بقائمٍ، وقائم خبر للمبتدأ وليس خبراً لـ (ما).

(٤) فكان نفي خبرها عن اسمها في المثال السابق، فزيدت الباء؛ ولكون خبر كان مثبتاً في المثال الثاني لا يجوز زيادتها.

(٥) لأن محل الخبر النصب وإن جر لفظاً بحرف الجر الزائد، فإن خفضت المعطوف فإنه تبع للفظ، وإن نصبته فإنه تبع للمحل.

فتقول: ما خالدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ولا قاعداً.

(٦) قاله: سواد بن قارب الدوسي الصحابي. أبو طالب: ١/ ٣٦٤.

الشاهد: أن الباء الزائدة جاءت في خبر كان المنفية، وهو قوله: (بمغنٍ) والأصل: مغنياً.

و:

[وإن مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ] لَمْ أَكُنْ * بِأَعْجَلِهِمْ [إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ] (١)

قال ابنُ عَصْفُورٍ: وهو سَماعٌ فِيهِما.

[عَمَلُ لا النافية]

(في النَّكَراتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا) النافية، بِشَرَطِ بقاءِ النفي والتَّرتيبِ (٢)،

نحو:

تَعَزَّزَ فلا شَيْءٌ على الأرضِ باقياً * [ولا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللهُ وإقياً] (٣)

وأجازَ في شرحِ التسهيلِ: (٤) كابنِ جَنِّي (٥) إعمالها في المَعارِفِ (٦)، نحو:

(١) قائله: عمرو بن براق الشنفرى الأزدي. أبو طالب: ١ / ٣٦٤.

الشاهد: أنه أتى بالباء الزائدة في خبر كان المنفية وهي (لم أكن) و(بأعجلهم) هو الخبر، والأصل: أعجلهم.

ابن عصفور يرى: أنه يقتصر بزيادتها في خبر كان المنفية على ما يسمع عن العرب، ولا يقاس غيره.

(٢) (لا) التي للنفي هي كـ (ليس) في النفي؛ لذا تعمل عملها بالشروط الآتية:

١- إنها تعمل في النكرات فقط، فاسمها وخبرها نكرتان.

٢- أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

٣- أن لا ينقض النفي (بالأ).

(٣) قائله: عبد الله بن قيس، أبو طالب: ١ / ٣٦٦.

الشاهد: (شيء) اسم (لا) و(باقياً) خبرها، وكذا في الشطر الثاني (وَرَزَّ) اسمها (وواقياً) خبرها.

(٤) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ٣٧٧.

(٥) هو عثمان بن جني أو كني أبو الفتح الرومي الموصلی الأزدي مولاهم، نشأ بالموصل

فتعلم فيها ثم رحل إلى بغداد فقرأ على أبي علي الفارسي وقرأ القرآن والأدب واللغة

على كثير من العلماء، له تآليف عديدة، توفي سنة ٣٩٢هـ. معجم المؤلفين: ٢ / ٥٣.

(٦) أي: أنه جوز أن تعمل في المعارف كما في البيت الآتي.

[وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ] لاَ أَنَا بَاغِيًا * سِوَاهَا [وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا]^(١)
والغالبُ حَذْفُ خَبَرِهَا، نحو:

[مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا] * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بُرَاحٍ^(٢)
[إِعْمَالُ لَاتٍ وَإِنْ النَافِيَةِ]

(وقَدْ تَلِي) أَي تَتَوَلَّى^(٣) (لَاتٍ) وَهِيَ: لَا، زِيدَتْ^(٤) عَلَيْهَا التَاءُ؛ لِتَأْنِيثِ
الْكَلِمَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ.

(وَإِنْ) بِالكَسْرِ وَالسُّكُونِ النَافِيَةُ (ذَا الْعَمَلَا) أَي: عَمَلٌ لَيْسَ^(٥)، نَحْو:
﴿وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٦).

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ * [إِلَّا عَلَى أضعَفِ الْمُجَانِينِ]^(٧)

(١) قائله: النابغة الجعدي واسمه قيس بن عبد الله. أبو طالب: ١ / ٣٦٦.

الشاهد: أن لفظ (أنا) ضمير معرفة جاء اسماً لـ (لا) النافية.

(٢) قائله: سعد بن مالك جدّ طرفة. أبو طالب: ١ / ٣٦٧.

الشاهد: هنا قال: (لا بُرَاحٍ) فبراح اسمها والخبر محذوف تقديره (لي).

الغالب في (لا) العاملة عمل (ليس) أن يذكر اسمها ويحذف خبرها.

(٣) في: ج (تتول).

(٤) في: ج (زيد).

(٥) (لات) هي: لا، وزيدت تاء التأنيث، فهي تعمل عمل (ليس) بالشرطين السابقين مع

إضافة شرط آخر هو: أنها لا تعمل إلا في الزمان والحين فقط، وكذا (إن) النافية تعمل

عمل (ليس).

(٦) سورة ص، الآية: ٣.

هنا (حين) منصوب على أنه خبر (لات) والاسم محذوف تقديره: لات الحين حين.

(٧) أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد. أبو طالب: ١ / ٣٦٩.

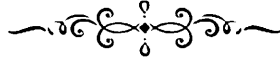
الشاهد: أن (إن) النافية عملت عمل (ليس) - وهو نادر.

(وما ليلات في سوي حين) وما رادفة كالساعة والأوان (عمل)؛ ليضعفها.
 (وحذف ذي الرفع) وهو الاسم، وإبقاء الخبر (فشا) كما تقدم^(١).
 (والعكس) وهو حذف الخبر وإبقاء الاسم (قل)^(٢).
 وقريء شذوذاً «ولات حين مناص» أي: لهم.
 ولا يجوز ذكرهما معاً؛ ليضعفها^(٣).

*** ** *

-
- (١) أي: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان؛ لأن عملها ضعيف، والأغلب حذف الاسم وإبقاء الخبر.
- (٢) في قراءة رفع (حين) فهو اسمها، والخبر محذوف، أي: (لهم) وهو قليل.
- (٣) في: أوج (لضعفهما).

الثَّالِثُ مِنَ التَّوَاسِخِ (أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ)



وفي تَسْمِيَّتِهَا بِذَلِكَ تَغْلِيْبٌ^(١)؛ إِذْ مِنْهَا مَا هُوَ لِلشُّرُوعِ وَمَا هُوَ لِلرَّجَاءِ^(٢).

(كَكَانَ) فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعَمَلِ (كَادَ) لِمُقَارَبَةِ حُصُولِ الْخَبْرِ.

(وَعَسَى) لِتَرْجِيهِ (لَكِنْ نَدَرَ) أَنْ يَجِيءَ (غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبْرٍ)

وَالْمُرَادُ بِهِ الْاسْمُ^(٣) - كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ^(٤) الْكَافِيَةِ^(٥) - كَقَوْلِهِ:

... * إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً^(٦)

(١) كان التغليب لأفعال المقاربة؛ لأنها هي المشهورة، وهي أكثر استعمالاً في الكلام من غيرها.

(٢) الأفعال الناسخة هنا ثلاثة أقسام:

أ- أفعال تدل على المقاربة - وهي: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ.

ب- أفعال تدل على الرجاء - وهي: عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلِقْ.

ج- أفعال تدل على الشروع - وهي: جَعَلَ، وَأَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ.

ولم يختلف في كونها أفعالاً ما عدا (عسى).

فقد نسب إلى ثعلب وابن السراج: أنها حرف رجاء مثل لعل.

والصحيح: أنها فعل؛ لقبولها تاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة.

تقول: عَسَيْتُ وَعَسَتْ هُنْدُ. ابن عقيل ص ٤٦.

(٣) خبر كاد وعسى يكثر فعلاً مضارعاً، وندر مجيؤه اسماً.

(٤) لفظ (شرح) ساقط من: ب وج.

(٥) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٤٤٩.

(٦) يقول أبو حيان: قائله مجهول، أبو طالب: ١ / ٣٣١، وقيل: رؤبة بن عجاج، العيني:

٦٧٨ / ٢.

الشاهد: أنه أتى بخبر (عسى) اسماً، وهو قوله: عَسَيْتُ صَائِماً.

أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مُلِحَّاً دَائِماً * لَا تُكْثِرُنْ إِنْ نِي عَسَيْتُ صَائِماً
فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَّاً * وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ^(١)
والكثير فيه^(٢) مَجِيئُهُ مُضَارِعاً.

(وَكَوْنُهُ بَدُونٍ أَنْ بَعَدَ عَسَى نَزْرًا)^(٣)، نحو:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ * يَكُونُ وِرَاءَهُ فَارِجٌ قَرِيبٌ^(٤)
والكثير فِيهِ^(٥) اتِّصَالُهُ بِهَا، نحو:

(١) قائله: تأبط شراً، واسمه ثابت بن حيان. أبو طالب: ١ / ٣٧٢.

الشاهد: أنه أتى بخبر كاد اسماً في قوله: ما كدتُ آيياً.

(٢) لفظ (فيه) ساقط من: أوج.

(٣) اقتران (أن) المصدرية بالخبر من حيث الجواز، والوجوب، والامتناع أنواع:

أ- الكثير اقترانه بـ (أن)، والقليل عدم اقترانه في خبر (عسى وأوشك).

الأكثر مثل: عسى ربكم أن يرحمكم.

ومثل: أوشك البرد أن يذهب.

الأقل مثل: ما يأتي في الشاهد لـ (عسى وأوشك).

ب- الكثير عدم اقترانه، والقليل اقترانه في: خبر (كاد وكرب)

الأكثر مثل: وما كادوا يفعلون.

ومثل: ما سيأتي في الشاهد الآتي.

الأقل مثل: ما كدتُ أن أصلي حتى كادت الشمس أن تغرب.

ومثل: وقد كربت أعناقها أن تقطع.

ج- وجوب اقترانه بـ (أن) في خبر حرى، واخلولق.

حرى خالد أن يربح واخلولقت السماء أن تمطر.

د- امتناع اقتران الخبر بـ (أن) مع أفعال الشروع.

مثل: طفق محمد يدرس وأخذ الأستاذ يتكلم وهكذا.

(٤) قائله: هدية بن خشرم العذري، أبو طالب: ١ / ٣٧٣.

الشاهد: أنه جاء الخبر مجرداً من (أن)، حيث قال: يكون ورائه، وهو من القليل.

(٥) لفظ (فيه) ساقط من: أ.

(و) خَبِرُ (كَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكِيسًا) فَالكَثِيرُ تَجَرُّدُهُ عَنِ أَنْ ، نَحْوُ: ﴿وَمَا كَادُوا

يَفْعَلُونَ﴾^(٢) ، وَيَقِلُّ اتِّصَالُهُ بِهَا ، نَحْوُ:

[رَسْمٌ عَفَى مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحَى] * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا^(٣)

(وَكَعَسَى) فِي كَوْنِهَا^(٤) لِلتَّرَجِّي (حَرَى) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، (وَلَكِنْ)

اخْتَصَّتْ بِأَنْ (جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) فَلَمْ تُجَرَّدْ عَنْهَا لَا فِي الشَّعْرِ وَلَا

فِي غَيْرِهِ ، نَحْوُ: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ»^(٥).

(وَالزُّمُومَا) خَبَرَ (اخْلَوْلَقَ أَنْ) ؛ لِكُونِهَا (مِثْلَ حَرَى) فِي التَّرَجِّي ، نَحْوُ:

«اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تُمَطِّرَ».

(وَبَعْدَ أَوْشَكَ) كَثُرَ اتِّصَالُ الْخَبَرِ بِأَنْ ، نَحْوُ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا * إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا^(٦)

(وَانْتِفَاءً أَنْ) مِنْ خَبَرِهَا (نَزْرًا) ، نَحْوُ:

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٣) قائله: رؤبة بن عجاج. العيني: ٧١١ / ١.

الشاهد: أنه أتى بـ (أَنْ) مع الخبر في قوله: أَنْ يَمْصَحَا - وهو من القليل.

(٤) في: أ (كونه).

(٥) هنا اقترنت (أَنْ) بالخبر وجوباً.

(٦) في: ب وج وط (ويمنعوا)، والبيت منسوب إلى معلوط القريني - بخلاء الجاحظ ص

(٢٥٢).

الشاهد: أنه اقترنت (أَنْ) بالخبر حيث قال: أَنْ يَمَلُّوا، وهو من الكثير.

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ * فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(١)
 (وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا) بِفَتْحِ الرَّاءِ؛ فَالكَثِيرُ تَجَرَّدَ خَبَرَهَا عَنْ أَنْ،
 نحو:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ * [حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ عَضُوبٌ]^(٢)
 وَاتَّصَالُهُ بِهَا قَلِيلٌ، نَحْوُ:

[سَقَاهَا دَوْوَا الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا] * وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا^(٣)
 وَقِيلَ: لَا تَتَّصِلُ بِهِ أَصْلًا.

(وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا)؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ، وَأَنْ لِلِاسْتِقْبَالِ
 (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) أَي: يُعْنِي لِلِإِبْلِ.

(وَطَفِقَ) زَيْدٌ يَدْعُو، وَيُقَالُ: طَبِقَ بِالْبَاءِ.

(كَذَا جَعَلْتُ) أَنْظِمُ (وَأَخَذْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَعَلِقَ) زَيْدٌ يَفْعَلُ^(٤).

وَزَادَ فِي التَّسْهِيلِ^(٥) «هَبَّ»، قَالَ فِي شَرْحِهِ^(٦): وَهُوَ غَرِيبٌ كَ «هَبَّ
 عَمْرُوٌّ يُصَلِّي».

(١) قائله: أمية بن أبي الصلت الثقفي، أبو طالب: ١ / ٣٧٦.

الشاهد: أن خبر (أوشك) جاء خالياً من (أن) في قوله: يوافقها، وهو من القليل.

(٢) قائله: كلحبة اليربوعي، وقيل: رجل من طي. أبو طالب: ١ / ٩٧٧.

الشاهد: أن خبر (كرب) جاء غير مقترن به (أن) حيث قال: يذوب، وهو من الكثير.

(٣) قائله: أبو يزيد الأسلمي. أبو طالب: ١ / ٣٧٨.

الشاهد: أن خبر (كرب) اقترن به (أن) في قوله: أن تقطعا، وهو من القليل.

(٤) هنا خبر (علق) جاء بدون (أن)، وعدمها واجب.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك: ص ٥٩.

(٦) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ٣٨٩.

(واستعملوا مضارعاً لأوشكاً وكاد لا غيرُ)، نحو:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ^(١) * فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(٢)

﴿يَكَادُ زَيْتُنَا يُضِيءُ﴾^(٣).

(وزادوا) لأوشكاً اسمَ فاعِلٍ فقالوا^(٤): (مُوشِكاً)، نحو:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ * [خِلَافَ الْأَنْبَسِ وَحُوشاً يَبَاباً]^(٥)

وَحَكَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٦): اسْتَعْمَالَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كَادَ،
وَالجَوْهَرِيِّ^(٧): مُضَارِعِ طَفِقَ^(٨)، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ^(٩).

وَجَمَاعَةٌ: اسْمَ فَاعِلٍ كَرَبَ، وَالْكِسَائِيِّ^(١٠): مُضَارِعِ جَعَلَ، وَالْأَخْفَشِيِّ^(١١):

(١) لفظ (من منيته) ساقط من: أوب وج.

(٢) قائله: أمية بن أبي الصلت الثقفي، العيني: ٦٩٤ / ٢.

الشاهد: أنه استعمل فعلاً مضارعاً لـ (أوشك) بقوله: يوشك من فرَّ.

(٣) سورة النور، الآية: ٣٥. وهنا جاءت (يكاد) فعل مضارع (كاد).

(٤) في: أوج (وقالوا).

(٥) قائله: أبو سهم الهذلي، أبو طالب: ١ / ٣٧٩، والعيني: ٢ / ٧٠٩.

الشاهد: أنه استعمل اسم فاعل من (أوشك) بقوله: موشكة أرضنا.

(٦) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٤٥٩.

(٧) الجوهري هو: أبو نصر إسماعيل بن حماد، عالم باللغة، وله مصنفات في اللغة منها:

مقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٣ هـ. الأعلام: ١ / ٣٠٩.

(٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: ٤ / ١٥١٧.

(٩) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ٤٠١.

(١٠) الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي أبو الحسن الكسائي، إمام

في اللغة والنحو والقراءة، سكن بغداد وتوفي بالري، له معاني القرآن ومؤلفات أخرى،

توفي سنة ١٨٩ هـ. الأعلام: ٤ / ٢٨٣.

(١١) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

مُضَارِعِ طَفِقَ ، وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَمِنْ كَادَ .

(بَعَدَ عَسَى) و(اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ قَدْ يَرُدُّ غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ) وهو الخَيْرُ ، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ» ، فَأَنَّ وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ بَعَسَى سَدَّ مَسَدًا الْجُزْأَيْنِ^(١) كَمَا سَدَّ مَسَدَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾^(٢) .

هذا ما اختاره المصنّف: مِنْ جَعَلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ نَاقِصَةً أَبَدًا^(٣) .

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ: إِلَى أَنَّهَا حَيْثُ تَامَتْ مُكْتَفِيَةٌ بِالْمَرْفُوعِ .

(وَجَرَّدَنَ) مِنَ الضَّمِيرِ (عَسَى) وَاخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ (أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذَكَرْنَا) فَقُلْ عَلَى التَّجْرِيدِ^(٤) - وَهُوَ^(٥) لُغَةٌ أَهْلِ^(٦) الْحِجَازِ: «الزَّيْدَانِ عَسِيَا أَنْ يَقُومَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا»^(٧) .

(١) إذا قلنا: كاد زيدٌ أن ينجحَ ، زيدٌ: هو اسم كاد ، والمصدر المنسب من (أن) والمضارع في محل نصب خبر (كاد) ، وإن فقدت (أن) فالجملة من المضارع وفاعله هي الخبر . وإذا لم يذكر اسمها وجاء بعدها (أن) والفعل في كل من: عسى ، واخْلَوْلَقَ ، وأَوْشَكَ ، فقد اختار ابن مالك: أن (أن) والفعل - أي المصدر - يسدُّ مَسَدَ الاسم والخبر ، وتبقى كاد واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ ناقصة ؛ ولذلك نظير في اللغة العربية حيث سدت (أن) والفعل مسدّ مفعولي حسب في الآية الآتية .

وذهب البعض: إلى أنها صارت تامةً و(أن) والفعل هو فاعلها .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية: ٢ . هنا (أن يتركوا) سدّ مسدّ المفعولين لـ (حَسِبَ) .

(٣) شرح التسهيل ، محمد بن مالك: ١ / ٣٩٤ .

(٤) في: أ (التجرد) .

(٥) في: ج (وهي) .

(٦) لفظ (أهل) ساقط من: ج .

(٧) إذا تقدم اسمها عليها ، فهل يذكر ضميره ويبرز مع فعل المقاربة ويأتي مجرداً عنه؟

فأهل الحجاز: على عدم إلحاق الضمير كما ذكر في الأمثلة التي ذكرها الشارح ، وغيرهم: يأتي بالضمير كما مثل الشارح .

وعلى الإضمار: الزيدان عَسَيَا أن يقوما، والزيدون عَسُوا أن يقوما.

(والفَتْح والكَسْر أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ) عَسَى إِذَا اتَّصَلَ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ أَوْ نُونُهُ أَوْ نَا (نَحْوَ عَسَيْتُ) عَسَيْنَ عَسَيْنَا^(١).

(وَأَنْتِقَا) (الْفَتْح) بِالْقَافِ، أَي: اخْتِيَارُهُ (زُكِنَ) أَي: عَلِمَ، إِمَّا مِنْ تَقْدِيمِهِ الْفَتْحَ عَلَى الْكَسْرِ، وَإِمَّا مِنْ خَارِجٍ؛ لِشَهْرَتِهِ^(٢)، وَبِهِ قَرَأَ الْقُرَّاءُ إِلَّا نَافِعًا^(٣).

(١) حركة السين إذا اتصل ضمير الرفع في (عسى) يجوز فتحه وكسره، تقول: عَسَيْتُ وَعَسَيْتُ.

(٢) المختار الفتح، والدليل على اختياره: أن ابن مالك قدمه في البيت؛ أو لأنه المشهور، وقرأ به القراء في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢].

(٣) في: أ (نافع).

الرابع من النواسخ (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)

وهي الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بالفعلِ: في كَوْنِهَا رَافِعَةً وَنَاصِبَةً^(١)، وَفِي اخْتِصَاصِهَا بِالأَسْمَاءِ^(٢)، وَفِي دُخُولِهَا عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخَبْرِ^(٣)، وَفِي بِنَائِهَا عَلَى الفَتْحِ^(٤)، وَفِي كَوْنِهَا ثَلَاثِيَّةً وَرُبَاعِيَّةً وَخُمَاسِيَّةً كَعَدَدِ الأَفْعَالِ^(٥).

(لِإِنَّ) وَ(أَنَّ) إِذَا كَانَتَا لِلتَّأَكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ، وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّيِّ، وَ(لَكِنَّ) لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجُّيِّ، وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ (عَكْسُ مَا) ثَبِتَ^(٦) (لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ) ثَابِتٌ، أَي: نَصَبُ الأِسْمِ وَرَفْعُ الخَبْرِ.

(كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي * كَفُوُّ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ) أَي: حَقْدٌ.

- (١) هنا ذكر الشارح أوجه الشبه بين هذه الحروف وبين الفعل، ووجه الشبه قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً.
- وهنا ذكر الشبه الأول: وهو أن الفعل يرفع وينصب، وهذه الحروف ترفع وتنصب.
- (٢) الشبه الثاني: هو أن الأفعال تدخل على الأسماء، وهي مختصة بها، فكذا هذه تدخل على الأسماء ومختصة بها.
- (٣) الشبه الثالث: أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، وهذه أيضاً تدخل على المبتدأ والخبر.
- (٤) الشبه الرابع: هو أن (كان) وأخواتها والأفعال الماضية مبنية على الفتح، وهذه أيضاً مبنية على الفتح.
- (٥) الشبه الخامس: من حيث التركيب، فالفعل يكون ثلاثياً مثل: ضَرَبَ، ورباعياً مثل: أَكْرَمَ، وخماسياً مثل: انكَسَرَ، وهذه أيضاً ثلاثية مثل: إِنَّ وليت، ورباعية مثل: لَعَلَّ، وخماسية مثل: لَكِنَّ.
- (٦) لفظ (ثبت) ساقط من: أ وب وج.

(وراع) وجوباً (ذا الترتيب) وهو تقدم^(١) الاسم على الخبر؛ لأنها غير متصرفية^(٢) (إلا في) الخبر (الذي) هو ظرف أو جار^(٣) ومجرور فيجوز لك أن تقدمه.

(كليت فيها) مستحياً، (أو) لعل (هنا غير البدي) أي: الذي بدّي بمعنى فحش^(٤).

وقد يجب تقديمه في، نحو: «إن في الدار صاحبها»^(٥).

[مواضع فتح همزة إن]

(وهمز إن افتح) وجوباً؛ (لسد مصدر مسدها): بأن تقع فاعلاً، أو نائباً عنه، أو مفعولاً غير محكيّة، أو مبتدأ، أو خبراً عن اسم معنى غير قول، أو مجرورة، أو تابعة لشيء من ذلك^(٦).

(١) في: أوط، (تقديم).

(٢) (كان) فعل متصرف حيث يكون فيها المضارع والأمر واسم الفاعل يحق لها أن تعمل في المبتدأ والخبر ولو تقدم الخبر على الاسم، أما هذه فإنها وإن كانت تشبه الفعل إلا أنها ضعيفة؛ لأنها لا تتصرف، بل تلزم لفظها؛ لذا يجب كون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً.

(٣) لفظ (جار) ساقط من: أوب وج.

(٤) بما أن الظرف والجار والمجرور لهما استثناء من الأمور الممنوعة فهنا أيضاً إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنه يجوز أن يتقدم على الاسم فإذا قلت: إن قائم زيداً فهو ممنوع، ولكن إذا قلت: إن في الدار زيداً، أو إن عندك زيداً فلا مانع.

(٥) لأنه إذا قلنا: إن صاحبها في الدار، فإن الضمير المضاف إليه في صاحبها يعود إلى الدار وهو ضمن الخبر، فإنه سيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع، ولكن إذا قدم الخبر فإن الضمير سيعود إلى متقدم لفظاً متأخر رتبة وهو جائز.

(٦) إذا فتحت همزة (أن) فإنها تكون مصدرية فتسبك مع خبرها بمصدر ويضاف إلى الاسم، فإذا قلت: يعجبني أن علياً مجتهداً، فإنه سيؤول إلى يعجبني اجتهداً علي، فهنا (أن) وخبرها فاعل يعجبني، أما النائب عن الفاعل، فمثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ أُسْتَعَمَّ =

[مواضع كسر همزة إِنَّ]

(وفي سِوَى ذَاكَ اكْسِر) وجُوباً، وقد أَفْصَحَ عن ذلك السَّوَى بقوله:

١. (فاكْسِر) «إِنَّ» إذا وَقَعَتْ (في الابتداء) كـ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١) «اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ»، «جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ»^(٢).

٢. (وَ) إذا وَقَعَتْ (في بَدْءِ صِلَةٍ) أَي: أَوْلَهَا، نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾^(٣)، فَإِنَّ لَمْ تَقْعْ فِي الْأَوَّلِ لَمْ تُكْسَرْ، نحو: «جَاءَنِي الَّذِي فِي ظَنِّي أَنَّهُ فَاضِلٌ»^(٤).

= نَفَرَمِنَ الْجِنِّ ﴿ | الجن: ١ | أَي: أَوْحَى إِلَى اسْتِمَاعِ نَفَرٍ.

وأما المفعول به، مثل: رَغِبْتُ أَنْك تَأْتِي إِلَيْنَا، أَي: رَغِبْتُ إِيْتَابَكَ إِلَيْنَا، على أن لا يكون المفعول به محكيًا، مثل: قال إني مجتهدٌ، فهنا موضع إني مجتهد في محل نصب مفعولاً به إلا أنه مقول للقول وهو يحكي قول غيره، فهنا الجملة هي المفعول به؛ لذلك تكسر (إن) ولا تفتح.

ومثال المبتدأ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] أَي: رُؤْيُتِكَ الْأَرْضَ مِنْ آيَاتِهِ.

ومثال الخبر عن اسم معني: اعتقادي أنك محسنٌ - أَي: اعتقادي إحسانك، أما إذا كان المبتدأ قولاً فإنها تكسر؛ لأن ما بعده محكي القول، مثل: قولي إنك محسنٌ، فالجملة خبر للمبتدأ.

ومثال المجرور: أعجبتُ بأنك عالمٌ - أَي بعلمك، وكذا إذا جاءت (أن) واسمها وخبرها تابعاً لمصدر، مثل قوله تعالى في العطف: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧] - أَي وتفضيلي، وفي النعت: أما تخاف ضربى أنه شديدٌ - أَي الشديد.

(١) سورة القدر، الآية: ١.

(٢) (حيث واذ) تضافان إلى الجملة فما بعدهما يكسر؛ لأنه جملة مستقلة وكلها في محل خفض مضاف إليه.

(٣) سورة القصص، الآية: ٧٦. هنا (ما) اسم موصول وصلته لا بد أن تكون جملة؛ لذا تكسر.

(٤) هنا تفتح؛ لتكون مصدراً مبتدأ مؤخرًا، والجار والمجرور خبرٌ مقدّمٌ.

خَبْرًا عن قَوْلٍ، وخَبَرُهَا قَوْلٌ، وفَاعِلُ الْقَوْلَيْنِ وَاحِدٌ^(١) (نَحْوُ: خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)^(٢) اللهُ^(٣)، فَالْكَسْرُ عَلَى الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ، وَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرِ: خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ.

٤ . وكذلك يجوز الوجهان إذا وقعت موضع التعليل ، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾^(٤).

[موضع لام الابتداء مع أن]

(وَبَعْدَ) إِنَّ (ذاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرَ) جَوَازًا (لَامُ ابْتِدَاءٍ) و^(٥) أُخْرَتْ إِلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا التَّأْكِيدُ، وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ، فَكَّرَهُوَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا^(٦).

(نَحْوُ إِنِّي لَوْزَرُّ) أَي: لَمُعِينٌ و«إِنَّ زَيْدًا لِأَبُوهُ فَاضِلٌ».

(وَلَا يَلِي ذَا اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا) وَشَدَّ قَوْلُهُ:

-
- (١) في: ب وط (واحدًا).
 - (٢) أني أحمد، إذا فتحت يكون التقدير: خير القول حمد الله، وإن كسرت فالجملة هي الخبر. وهنا: خير القول - هو قول - وإني أحمد - قول وكلاهما من واحد.
 - (٣) لفظ الجلالة ساقط من: أ وط.
 - (٤) سورة الطور، الآية: ٢٨.
 - هنا (إن) فتحت تكون مصدرًا، ويقدر قبله لام التعليل - أي: لرحمته، وإن كسرت فالجملة - أي: لهو بر رحيم.
 - (٥) الواو ساقط من: ط وب.
 - (٦) لام الابتداء: يوتى بها في أول الجملة الاسمية فتدخل على المبتدأ؛ لتأكيد الكلام، فإذا دخلت (إن) المكسورة الهمزة فهي أيضاً للتأكيد، ولا يجتمع تأكيدان (إن ولام الابتداء) فنقوم بتأخيرها إلى الخبر ونزحلقتها إليه؛ لذا سميت بعد ذلك (اللام المزحلقة). سواء كان الخبر مفرداً مثل: إني لوزر، أم جملة مثل: إن زيدا لأبوه قائم؛ ولأنها لتأكيد الإثبات، فإنها لا تأتي مع الخبر المنفي؛ للتنافي بينهما، فلا تقل: إن خالدًا لما قائم.

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَأ * لَلَا مُتَّشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ^(١)

(ولا) يَلِيهَا (مِنَ الْأَفْعَالِ مَا) كَانَ مَاضِيًا مُتَّصِرًا عَارِيًا مِنْ قَد (كَرَّضِيَا)^(٢)، وَيَلِيهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَاضٍ نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَيُرْضِي» أَوْ مَاضِيًا غَيْرَ مُتَّصِرٍ نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى أَنْ يَقُومَ».

(وَقَدْ يَلِيهَا) الْمَاضِي الْمُتَّصِرُ (مَعَ) كَوْنِ (قَدْ) قَبْلَهُ (كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا) أَي: مُسْتَوْلِيًا^(٣).

(وَتَصَحَّبُ) اللَّامُ (الْوَاسِطُ) بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبْرِ (مَعْمُولِ الْخَبْرِ) إِذَا كَانَ الْخَبْرُ صَالِحًا؛ لِدُخُولِ اللَّامِ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ» بِخِلَافِ: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ».

وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَعْمُولِ إِذَا تَأَخَّرَ - كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ - وَلَا عَلَى الْخَبْرِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْمُولِ الْمَتَوَسِّطِ^(٤).

(وَ) تَصَحَّبُ ضَمِيرَ (الْفَصْلِ)، نَحْوُ: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ»^(٥).

- (١) قائله: أبو حزام غالب بن الحارث العُكَلِي، أبو طالب: ١ / ٣٩٧.
- الشاهد: أنه أدخل اللام المرحلة في خبر (إن) وهو منفي فقال: لالا متشابهان، فهو من باب الشذوذ.
- (٢) لا تدخل اللام المرحلة على جملة الخبر التي أولها ماضٍ متصرف فلا تقل: إن خالدًا لرضي، إلا إذا دخلت عليه (قد) فنقول: لقد رضي.
- (٣) إن كان الماضي جامدًا يجوز دخول اللام عليه كما مثل الشارح، وكذا إذا كان مضارعًا.
- (٤) تأخير اللام حتى لا تجتمع مع (إن)؛ لذا تؤخر إلى الخبر كما تقدم.
- أو إلى أول متأخر - مثل معمول الخبر: إن خالدًا لطعامك أكل؛ لأن (طعام) معمول أكل.
- أو ضمير الفصل، مثل: إن خالدًا لهو العالم.
- أو إلى الاسم إذا تأخر، مثل: إن في الدار لخالدًا.
- (٥) سورة آل عمران، الآية: ٦٢.

وَسُمِّيَ بِهِ ؛ لِكَوْنِهِ فَاصِلًا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْخَبْرِ^(١).

(و) تَصَحَّبُ (اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبْرُ)، أَوْ مَعْمُولُهُ، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ

مَجْرُورٌ، نَحْوُ: «إِنَّ عَلَيْنَا لِلْهُدَى»^(٢)، وَ«إِنَّ فِيكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ».

تَمَمَّةٌ: لَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ، وَسُمِعَ فِي مَوَاضِعَ خُرَّجَتْ عَلَى

زِيَادَتِهَا، نَحْوُ:

[أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ * [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمِ الرَّقَبَةِ] ^(٣)

[يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلٌ] * وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ^(٤)

قَالَ ابْنُ النَّازِمِ^(٥): وَأَحْسَنُ مَا زِيدَتْ فِيهِ قَوْلُهُ:

= هُنَا دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ وَهُوَ (هُوَ) فِي قَوْلِهِ: لَهُوَ.

(١) إِذَا قُلْنَا: خَالِدٌ مُجْتَهِدٌ، فَمُجْتَهِدٌ خَبْرٌ لَخَالِدٍ وَلَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ لَا يُوَصَّفُ بِهَا الْمَعْرُفَةُ.

فَإِذَا قُلْنَا: خَالِدٌ الْمَجْتَهِدُ، فَإِنَّ الْمَجْتَهِدَ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لـ (خَالِدٍ) وَأَنْ يَكُونَ نَعْتًا لَهُ، فَتَحْتَاجُ الْجُمْلَةَ إِلَى خَبْرٍ.

فَإِذَا قُلْنَا: خَالِدٌ هُوَ الْمَجْتَهِدُ، فَإِنَّهُ خَبْرٌ وَوَلَيْسَ نَعْتًا، فَلَفِظَ (هُوَ) فَصَلَ بَيْنَ كَوْنِهِ مَا بَعْدَهُ خَبْرًا وَصِفَةً؛ لِذَا سُمِيَ ضَمِيرُ الْفَصْلِ - وَهُوَ أَيْضًا يَفِيدُ تَأْكِيدَ الْكَلَامِ وَتَقْوِيَتَهُ.

(٢) سُورَةُ اللَّيْلِ، آيَةُ: ١٢.

هُنَا اللَّامُ الْمَرْحَلَةُ دَخَلَتْ عَلَى (الْهُدَى) وَهُوَ اسْمٌ (إِنَّ) مُؤَخَّرٌ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ هُوَ الْمُؤَخَّرُ.

(٣) قَائِلُهُ: عَنْتَرَةُ بْنُ عَرُوسٍ، أَبُو طَالِبٍ: ١ / ٤٠٠.

الشَّاهِدُ: هُوَ أَنَّ اللَّامَ جَاءَتْ فِي خَبْرٍ الْمَبْتَدَأُ وَوَلَيْسَ فِي خَبْرٍ (إِنَّ) فَهِيَ لَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، بَلْ هِيَ زَائِدَةٌ فَقَطْ، فَالْأَصْلُ أُمُّ الْحَلِيسِ عَجُوزٌ.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ. الْعَيْنِيُّ: ١ / ٧٣٤.

الشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ، جَاءَتْ اللَّامُ فِي خَبْرٍ، لَكِنْ وَوَلَيْسَ فِي خَبْرٍ (إِنَّ) فَهِيَ زَائِدَةٌ فَقَطْ وَوَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ.

(٥) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِيِّ بَدْرُ الدِّينِ، نَحْوِيُّ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقٍ =

إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَدَمِيمَةٌ * وَخِلَافٌ ظُرْفٌ لَمِيمًا أَحْقَرٌ^(١)
 أي: لِيَتَقَدَّمَ إِنَّ فِي أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ.

[إِبْطَالُ عَمَلِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا]

(وَوَضُلٌ مَا) الزائدة (بِذِي الْحُرُوفِ) المذكورة في أوّل البابِ إِلَّا لَيْتَ
 (مُبْطَلٌ إِعْمَالُهَا)؛ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ^(٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ
 وَاحِدٌ﴾^(٣).

(وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ) فِي الْجَمِيعِ، حَكَى الْأَخْفَشُ^(٤): «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»
 وَقِيَسُ عَلَيْهِ الْبَاقِي^{(٥)(٦)}.

= وهو ابن ناظم الألفية، له مؤلفات، توفي سنة ٦٨٦هـ. الأعلام ٧ / ٣١.

(١) لم أقف على قائله. العيني: ٧٣٧ / ٢.

الشاهد: أن اللام في الشطر الأول في قوله: لدميمة هي المزلقة، ولكنها في (لما)
 زائدة، فزيادتها مناسبة لوجود (إن) في الشطر الأول.

(٢) الحروف نوعان: عاملة وغير عاملة.

فالعاملة المختصة بالدخول على الأفعال، مثل: (لم ولما ولن ولام الأمر ولا في النهي
 وإن الشرطية) ونحو ذلك، وحروف الجر مختصة بالأسماء.

وغير عاملة، مثل: (هل وهمزة الاستفهام)، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال؛ لذا لا تعمل.
 وإن وأخواتها لا تدخل إلا على الأسماء؛ لذا تعمل، فإذا دخلت عليها (ما) الزائدة فإنها
 تجعلها غير مختصة بالأسماء، بل تأتي في الأسماء وفي الأفعال.

فتقول: إنَّ خالدًا مجتهدٌ فقط، ولا تقل: إنَّ اجتهدَ خالدٌ، فإذا دخلت (ما) تقول: إنما
 زيد مجتهد وإنما اجتهد زيد، فيزول اختصاصها؛ لذا لا تعمل.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٧١. هنا (الله) مبتدأ و(إله) خبره.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

(٥) في: ب (البواقي).

(٦) إذا وجدتها بعد اقتران (ما) بها عاملة فقل: هذا من القليل.

هكذا قال الناظم: تَبَعًا لَابْنِ السَّرَاجِ وَالزَّجَاجِ^(١).

وَأَمَّا لَيْتٌ: فيجوزُ فيها الإِغْمَالُ والإِهْمَالُ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(٢):

بِإِجْمَاعٍ، وَرُويَ بِالْوَجْهَيْنِ:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا * [إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ]^(٣)

قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٤): وَرَفَعُهُ أَقْسُسُ.

[العطف على اسم إنَّ وبعض أخواتها]

(وَجَائِزٌ رَفَعَكَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) الْخَبَرِ،

نَحْو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو» بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ إِنْ.

وَقِيلَ: عَلَى مَحَلِّهَا مَعَ اسْمِهَا.

وَقِيلَ: هُوَ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ؛ لِذِلَالَةِ خَبَرِ إِنْ عَلَيْهِ.

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، من أكابر أهل اللغة، له مؤلفات كثيرة منها: كتاب معاني في القرآن، توفي سنة ٣١١هـ، طبقات الأدباء: ص ٤٤٥. وابن السراج تقدمت ترجمته في: ص (١٩٩).

(٢) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١ / ٣٩٨.

(ليت) إذا دخلت عليها (ما) قد تعمل وقد تهمل.

(٣) قائله: النابغة الذبياني واسمه زياد بن معاوية. العيني: ٤ / ٧٣٨.

الشاهد: (هذا) لا تظهر عليها علامة إعراب، فقد تكون في محل نصب اسم إنَّ، وقد تكون في محل رفع مبتدأ، ولكن تعرف ذلك من لفظ الحمام؛ لأنَّ المعرف بـ (أل) إذا جاء بعد اسم الإشارة، فإن أردنا الإخبار به فهو نعتٌ أو عطف بيان أو بدلٌ من اسم الإشارة، وهنا (الحمام) إن رفع فهذا مبتدأ، و(ليت) مهملة، وإن نصب فهذا اسمها، و(الحمام) نعت أو عطف بيان أو بدل منه.

وكذا المعطوف على الحمام وهو كلمة (نصفه) ترفع وتنصب تبعاً للـ (حمام).

(٤) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٥١٠.

وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ^(١)، وَأَجَازُهُ الْكِسَائِيُّ مُطْلَقًا، وَالْفَرَاءُ^(٢): بِشَرْطِ خَفَاءِ إِعْرَابِ الْأِسْمِ^(٣).

ثُمَّ الْأَصْلُ: الْعَطْفُ بِالنَّصْبِ^(٤) كَقَوْلِهِ:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا * يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(٥)

(وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ) الْمَكْسُورَةَ فِيمَا ذُكِرَ (لَكِنَّ) بِاتِّفَاقٍ^(٦)، (وَأَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ

عَلَى الصَّحِيحِ، بِشَرْطِ تَقَدُّمِ عِلْمٍ عَلَيْهَا^(٧) كَقَوْلِهِ:

(١) العطف على اسم (إن) له حالتان:

الأولى - أن تعطف عليه قبل أن تذكر الخبر، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب عند الجمهور.
تقول: إن محمداً وخالداً ذاهبان، ولا يجوز وخالداً.

الحالة الثانية - أن تعطف بعد أخذها الخبر، فيجوز وجهان:

النصب على لفظ اسم (إن)، مثل: إن خالداً قائمٌ ومحمداً.

والرفع ولكن الخلاف في المعطوف عليه، مثل: إن خالداً قائمٌ ومحمداً.

١- اسم (إن) أصله مبتدأ مرفوع، فهو وإن نصبته فإن محله الرفع؛ لأنه كان مبتدأ.

٢- إن مع اسمها في قوة المبتدأ، فهو معطوف عليهما.

٣- إن الجملة تمت بالخبر والاسم المعطوف مبتدأ خبره (قائم) دل عليه خبر (إن) والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

(٢) تقدمت ترجمت الكسائي في: ص (٢٢٠)، والفراء في: ص (١٢٢).

(٣) الفراء: يرى جواز الرفع إذا عطفت قبل النطق بالخبر إذا كان الاسم معرباً بحركة مقدرة، مثل: إن موسى وخالداً قائمان.

(٤) أي: يجوز رفع المعطوف إذا جاء قبل الخبر عند: الكسائي والفراء، ولكن الأصل أن ينصب؛ لأنه معطوف على اسم (إن).

(٥) قائله: رؤبة بن العجاج، وأبو العباس هو عبد الله السفاح. المجموعة الناصية: ٢ / ٢٨.

الشاهد: أنه قال (والخريف) معطوف على (الربيع)، وجاء منصوباً ولو جوز الكسائي الرفع.

(٦) إذا عطفت على اسم (لكن) قبل الخبر فالنصب فقط وبعده الرفع والنصب.

(٧) أي: (لكن) إذا عطف على اسمها قبل الخبر النصب عند الجمهور لا غير، وعند الكسائي الرفع والنصب، وبعد الخبر النصب والرفع، مثل: خالد مجتهدٌ لكنّ علياً وزيداً غيرٌ =

وَأَلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ * بُغَاءٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(١)

أو معناه، نحو: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢).

(مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) فَلَا يُعْطَفُ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا بِالنَّصْبِ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ لَا قَبْلَ الْخَبْرِ وَلَا بَعْدَهُ، وَأَجَازَهُ الْفَرَاءُ بَعْدَهُ.

[تخفيف نون إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ]

(وُخْفِفَتْ إِنَّ) الْمَكْسُورَةُ (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وَكَثُرَ الْإِلْغَاءُ؛ لِزَوَالِ^(٣) اخْتِصَاصِهَا

بِالْأَسْمَاءِ^(٤)، وَقُرِئَ بِالْعَمَلِ وَالْإِلْغَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّمَا لَوْفَيْنَهُمْ﴾^(٥).

(وَتَلَزَّمُ اللَّامُ) أَي: لَامُ الْإِبْتِدَاءِ^(٦) فِي خَبَرِهَا (إِذَا مَا تُهْمَلُ)؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ

= مجتهدين، ويجوز زيدٌ عند الكسائي، ومثل: خالد مجتهد لكنّ علياً غير مجتهد وزيداً وزيدٌ. أما (أنّ) بفتح الهمزة فكذلك لكن يجب أن يسبقها علم أو ما فيه معناه، مثل: الإذن والإعلام، مثل: علمت أنّ خالداً ومحمداً طالبان، ويجوز ومحمداً عند الكسائي. وعلمت أنّ خالداً مجتهدٌ ومحمداً ومحمداً.

(١) قائله: بشر بن أبي خازم الأسديّ، العيني: ٧٤٨ / ٢.

الشاهد: أنه عطف قوله: (وأنتم) على الضمير المتصل في (أنكم) قبل الخبر فجاء ضمير رفع.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٣.

ذهنا عطف (ورسوله) على لفظ الجلالة، فجاء مرفوعاً، وقد سبقه ما فيه معنى العلم وهو: الأذان.

(٣) إذا خففت (إنّ) مكسورة الهمزة، يجوز إعمالها كأصلها ويجوز إهمالها؛ لأن اختصاصها زال، تقول: إنّ خالداً منطلقاً، وإنّ خالدٌ لمنطلقاً.

(٤) لفظ (بالأسماء) ساقط من: أوب وج.

(٥) سورة هود، الآية: ١١١. قرأ: (وإنّ كلاً) و(إنّ كلّ).

(٦) في: أ (ابتداء).

كُونُهَا نَافِيَةٌ ، فَإِنْ لَمْ تُهْمَلْ لَمْ تَلْزَمْ اللَّامُ^(١) .

(وَرَبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أَي: عَنِ اللَّامِ إِذَا أَهْمَلْتَ إِنْ^(٢) (إِنْ بَدَأَ) أَي: ظَهَرَ (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً) عَلَيْهِ^(٣) كَقَوْلِهِ:

[أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ] * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(٤)

فَلَمْ يَأْتِ بِاللَّامِ ؛ لِأَمْنِ الْإِتْبَاسِ بِالنَّافِيَةِ .

(وَالفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخاً فَلَا تُلْفِيهِ) أَي: لَمْ تَجِدْهُ (غَالِباً بِإِنْ ذِي) الْمُخَفَّفَةِ (مُوصِلاً)^(٥) .

بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ نَاسِخاً فَيُوصَلُ بِهَا .

قال في شرح التسهيل^(٦): والغالب كونه بلفظ الماضي ، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ

(١) (إِنْ) إِذَا خَفَّتْ قَدْ تَلْبَسَ بِإِنْ النَّافِيَةَ ؛ لِذَا إِذَا عَمِلَتْ لَا لِبَسٍ ؛ لِأَنَّ النَّافِيَةَ لَا تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ ، فَإِنْ أَهْمَلْتَ جِيءَ بِاللَّامِ الْمَزْحَلِقَةِ ؛ لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَليْسِ النَّافِيَةُ كَمَا مَثَلَتْ أَنْفَاءً .

(٢) لَفْظُ (إِنْ) سَاقِطٌ مِنْ: ط .

(٣) لَفْظُ (عَلَيْهِ) سَاقِطٌ مِنْ: أَوْ بِ وَجْ .

(٤) قَائِلُهُ: الطَّرْمَاحُ الْحَكِيمُ بْنُ حَكِيمٍ مِنْ طَيِّ . الْعَيْنِيُّ: ٧٥٢ / ٢ .

الشَّاهِدُ: (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، إِذَا كَانَتْ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا الْمُخَفَّفَةُ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى اللَّامِ .

وَهُنَا جُمْلَةٌ (كَانَتْ) خَبِرَ لِقَوْلِهِ: (مَالِكٌ) وَهُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَ(إِنْ) مَهْمَلَةٌ ، وَلَمْ يَأْتِ بِاللَّامِ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ لِكَانَتْ ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ مَدْحٍ وَإِثْبَاتِ الْكِرَامِ لَهُمْ لَا نَفِيهِ .

(٥) إِذَا جَاءَ خَبِرَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ جُمْلَةٌ مَبْتَدَأَةٌ بِفِعْلِ غَيْرِ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ فَإِنَّهُ يَفْصَلُ عَنِ (إِنْ) ، وَهُوَ الْغَالِبُ وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ وَصَلَ الْفِعْلُ بِهَا .

فَلَا يَقَالُ: إِنْ ضَرَبْتُ لَزِيدًا ، وَمِنْ الْقَلِيلِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ تَرْتَبْتُكَ لَتَفْسُكَ وَإِنْ يَسْبِتُكَ فَعُلْهَا .

(٦) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ٣٦ / ٢ .

لَكَيْرَةً ﴿^(١)﴾ .

وَقَلَّ وَضَلُّهَا بِالْمُضَارِعِ ، نحو: ﴿وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ^(٢) .

وكذا بغيرِ النَّاسِخِ ^(٣) ، نحو:

شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ^(٤)

(وَأِنْ تُخَفِّفُ أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ (فَاسْمُهَا) ضَمِيرُ الشَّانِ (اسْتَكَنَّ) أَي:

حَذَفَ ، وَلَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهُ بِالْفِعْلِ مِنْهَا - قَالَ فِي:

شرح الكافية ^(٥) .

(وَالخَبَرِ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) ^(٦) كَقَوْلِهِ:

[فِي فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا] * أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ ^(٧)

= أَي: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ نَاسِخًا يَتَّصِلُ بِهَا ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ مَاضِيًا .

(١) سورة البقرة ، الآية: ١٤٣ .

هنا جاءت (كان) بعد (إن) المخففة فهي ناسخ ، وفعل ماض بدون فاصل .

(٢) سورة القلم ، الآية: ٥١ . هنا (يكاد) ناسخ ، ومضارع ، وبدون فاصل .

(٣) في: ب (وكذا بغيره) .

(٤) قائلته: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل . العيني: ٧٥٣ / ٢ .

الشاهد: أن خبر (إن) جاء فيه الفعل غير ناسخ وهو قوله: قتلت ، وهو بدون فاصل وهو من القليل .

(٥) شرح الكافية ، محمد بن مالك: ٤٩٥ / ١ .

إذا خففت (أن) مفتوحة الهمزة فإنها تبقى على عملها ، ولكن يجب حذف اسمها وهو ضمير الشأن .

أما كونها أشبه بالفعل ، فإنها تشبه (مَدَّ وَعَضَّ وَحَبَّ) في الوزن ، بخلاف المكسورة .

(٦) إذا خففت (أن) يقدر اسمها ، وخبرها يكون جملة .

(٧) قائلته: الأعشى بن ميمون . العيني: ٢٥٩ / ٢ .

وقد يظهر اسمها فلا يَجِبُ أن يكون الخبرُ جملةً كقوله:
بَأْنِكَ رِبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ * [وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا] (١)
(وإنْ يَكُنْ) الخبرُ (فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعَاً
فَلَاخْسَنُ الْفَصْلِ) (٢) بينهما:

(بِقَدِّ) نحو: ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (٣).

(اَوْ) حَرْفِ (نَفْيِ) نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (٤).

(اَوْ) حَرْفِ (تَنْفِيسِ) نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ (٥).

(اَوْ لَوْ) نحو: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ (٦) (وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ) فِي كُتُبِ
النَّحْوِ فِي الْفَوَاصِلِ.

= الشاهد: هنا (أن) اسمها ضمير مستتر تقديره: أنه، وخبرها جملة: هالكٌ كلُّ.
(١) قائلته: جنوب أخت عمرو ندي الكلب. العيني: ٧٥٥ / ٢.

الشاهد: هنا ظهر اسمها وهو: كاف الخطاب، وجاء خبرها مفرداً وهو: ربيع.
(٢) قلنا: إن خبر (أن) المفتوحة الهمزة المخففة يكون جملة فعلية.

فإن كان الفعل دعاءً فلا حاجة إلى الفاصل، مثل: ﴿وَالْفَجَسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩].
وكذا إن كان جامداً فلا حاجة إلى الفاصل، مثل: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وأن
عسى أن يكون، وندر فصل غير المتصرف كما سيأتي في الشاهد.
وإن كان الفعل متصرفاً وغير دعاءٍ فيفصل بـ (قد أو بنفي أو تنفيس أو لو) كما سيأتي في
الآيات.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٣. هنا فصلت الجملة عن (أن) بـ (قد).

(٤) سورة طه، الآية: ٨٩. هنا فصلت (أن) بـ (لا).

(٥) سورة المزمل، الآية: ٢٠. هنا فصل السين وهو للتنفيس.

(٦) سورة سبأ، الآية: ١٤. هنا الفاصل (لو) وهي أقل مجيئاً من بقية الفواصل السابقة.

فإن كان دعاءً، أو غير متصرفٍ، لم يحتج إلى الفصل، نحو:
﴿وَالْخَوْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(١)، و﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(٢)، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ
إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٣).

وقد يأتي متصرفاً بلا فصل^(٤) كما أشار إليه بقوله: «فالأحسنُ
الفصل^(٥)»، نحو:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا * [قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ]^(٦)
(وَحُقِّقَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنَوِي) أي: قَدَّرَ (مَنْصُوبُهَا) ولم يبطل عملها؛ لما
ذَكَرَ فِي أَنْ^(٧).

وَتَخَالَفُ أَنْ: فِي أَنْ خَبَرَهَا يَجِيءُ جُمْلَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ
بِالْأَمْسِ﴾^(٨).

(١) سورة النور، الآية: ٩. هنا (غضب) لم يَفْصِلْ؛ لآتِهِ فعل متصرف ودعاء.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥. هنا (عسى) لم تفصل؛ لأنها فعل جامد.

(٣) سورة النجم، الآية: ٣٩. هنا (ليس) لم تفصل؛ لأنها فعل جامد.

(٤) في: ب وج (فاصل).

(٥) لفظ (الفصل) ساقط من: ب وج.

(٦) يقول العيني: لم أقف على قائله: ٧٦٢ / ٢.

الشاهد: قوله: أَنْ يُؤَمَّلُونَ، فعل متصرف وغير دعاء وجاء بدون فاصل، وهو خلاف
الأحسن.

(٧) (كأن) إذا خُففت يبقى عملها؛ لأنها أشبه بالفعل في الوزن من (أن) واسمها ضميرُ
الشأنِ يقدرُ فهي، مثل (أن)، ولكن تخالفها فيما يأتي:

١- خبير (أن) يأتي جملةً فقط و(كأن) يأتي جملةً ومفرداً.

٢- اسم (أن) يجب حذفه، و(كأن) لا يجب.

(٨) سورة يونس، الآية: ٢٤. هنا جاء خبرها جملةً مفصولة بلفظ (لم).

وَمُفْرَدًا، كَالْبَيْتِ الْآتِي:

وَفِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ حَذْفُ اسْمِهَا، بَلْ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ كَمَا قَالَ: (وَتَابِتًا أَيْضًا رُوي) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[وَيَوْمًا تُوَاوِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ] * كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(١)

فِي رِوَايَةٍ مَنِ نَصَبَ ظَبِيَّةً، وَتَعْطُو هُوَ الْخَبْرُ، وَرُويَ بِرَفْعِ ظَبِيَّةٍ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ كَأَنَّ، وَهُوَ مُفْرَدٌ وَاسْمُهَا مُسْتَتِرٌ^(٢).

خَاتَمَةٌ: لَا تُخَفَّفُ لَعَلَّ، وَأَمَّا لَكِنَّ فَإِنَّ خُفِّفَتْ لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا، بَلْ هِيَ حَرْفٌ عَطْفِيٌّ، وَأَجَازَ يُؤْنَسُ وَالْأَخْفَشُ^(٣): إِعْمَالُهَا قِيَاسًا^(٤)، وَعَنْ يُؤْنَسُ: أَنَّهُ حَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ.



(١) قائله: أرقم بن علباء اليشكري، يذكر امرأة ويمدحها. العيني: ٢ / ٧٦٧.

الشاهد: ظبية اسم كأن وجملة تعطو خبرها.

(٢) إذا رفعتنا ظبية فاسمها ضمير الشأن أي: كأنه، وظبية خبرها مفرد.

(٣) تقدمت ترجمت يونس في: ص (١٥٤)، والأخفش في: ص (٩٨).

(٤) قياساً على أخواتها المشددات إذا خُفِّفْنَ.

ولا رَفَعًا؛ لئَلَّا يَتَوَهَّم أَنَّهُ بِالْإِبْتِدَاءِ^(١).

فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ؛ وَلِذَا قَالَ: (عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِيلاً) حَمَلًا لَهَا^(٢) عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لِتَوْكِيدِ النَّفْيِ، وَتِلْكَ لِتَوْكِيدِ الْإِثْبَاتِ^(٣).

وَلَا تَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ إِلَّا (فِي النَّكِرَةِ) مُتَّصِلَةً بِهَا (مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَّرَةً) كَمَا سَيَأْتِي.

فَلَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ، وَلَا فِي نَكِرَةٍ مُنْفَصِلَةٍ بِالْإِجْمَاعِ، كَمَا فِي التَّسْهِيلِ^(٤) (فَأَنْصَبَ بِهَا مُضَافًا)^(٥) إِلَى نَكِرَةٍ، نَحْوُ: «لَا صَاحِبَ بِرٍّ مَمْقُوتٌ»

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (لَا مِنْ سَبِيلٍ) فَإِنْ (مِنْ) جَرَّتْ سَبِيلًا بَعْدَ لَا النَّافِيَةِ.

(١) أَي: رَفَعَ رَجُلٌ مِنْ قَوْلِكَ: (لَا رَجُلٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ وَلَيْسَ بِهَا.

(٢) لَفْظُ (لَهَا) سَاقِطٌ مِنْ: ب.

(٣) أَي: وَجْهٌ شَبِهَ (لَا) بِ (إِنْ) أَوْ (إِنْ) لِتَأْكِيدِ الْخَبْرِ إِلَى اسْمِهَا وَ(لَا) لِتَأْكِيدِ نَفْيِ الْخَبْرِ عَنْ اسْمِهَا.

(٤) تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ص ٦٨.

لِعَمَلِ (لَا) عَمَلِ (إِنْ) فِي نَصْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبْرِ شَرْوْطًا:

١- أَنْ تَكُونَ لِلنَّفْيِ وَلَيْسَتْ زَائِدَةً - مِثَالُ الزَّائِدَةِ قَوْلُكَ: جِئْتُ بِلا شَيْءٍ - أَي بِشَيْءٍ.

٢- أَنْ تَكُونَ لِلنَّفْيِ الْجِنْسِ لَا لِلنَّفْيِ الْوَحْدَةِ، فَإِنَّ الثَّانِيَةَ تَعْمَلُ عَمَلِ لَيْسَ.

٣- أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا نَكِرَةً، فَلَا تَعْمَلُ بِالْمَعْرِفَةِ - فَلَا نَقُولُ: لَا خَالِدٌ.

٤- أَنْ تَتَّصِلَ النُّكْرَةُ بِهَا، فَإِنْ فَصَلَتْ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِيهَا، مِثْلُ: لَا فِيهَا رَجُلٌ.

(٥) اسْمٌ (لَا) إِذَا أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، أَوْ مُضَافًا، أَوْ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ، وَالْمَفْرَدُ لَفْظٌ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ مَعَانٍ ثَلَاثَةٍ:

الأول - مَفْرَدٌ يُقَابَلُهُ الْمَثْنِيُّ وَالْجَمْعُ كَمَا يَذْكَرُ ذَلِكَ: عُلَمَاءُ الصَّرْفِ.

الثاني - مَفْرَدٌ، أَي لَا جُمْلَةٌ وَلَا شَبْهَ جُمْلَةٍ - وَيَكُونُ هَذَا فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ.

الثالث - مَفْرَدٌ، لَا مُضَافٌ وَلَا شَبِيهَ بِالْمُضَافِ، وَهَذَا يَذْكَرُ فِي اسْمِ (إِنْ) وَفِي النَّدَاءِ.

وَهُنَا إِذَا جَاءَ اسْمٌ (لَا) غَيْرَ مَفْرَدٍ - أَي مُضَافًا، مِثْلُ: لَا صَاحِبَ مَعْصِيَةٍ مَحْبُوبٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى أَنْ الْمُضَافُ اسْمٌ (لَا)، وَالْمُضَافُ يَجْرُ مَا بَعْدَهُ فَقَطْ، وَيَكُونُ شَبِيهًا =

(أو مُضَارِعُهُ) أَي: مُشَابِهُهُ، وهو الذي ما بعده مِنْ تَمَامِهِ^(١)، نَحْو: «لَا قَبِيحاً فَعَلُهُ مَحْبُوبٌ».

(وَبَعْدَ ذَاكَ) أَي: ^(٢)الاسمِ (الْخَبَرَ اذْكُرْ) حَالِ كَوْنِكَ (رَافِعُهُ) بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَرَكَّبِ الْمُفْرَدَ)^(٣) وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا لَيْسَ مُضَافاً وَلَا شَبِيهاً بِهِ (فَاتِحاً) أَي: بَازِيئاً لَهُ عَلَى الْفَتْحِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ لِتَضْمُنِهِ مَعْنَى مِنَ الْجَنْسِيَّةِ.

(كَلَا * حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) وَ«لَا زَيْدَيْنِ وَلَا زَيْدَيْنِ عِنْدَكَ».

وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: لَا مُسْلِمَاتِ الْكُسْرِ؛ اسْتِصْحَاباً، وَالْفَتْحُ وَهُوَ أَوْلَى،

= بالمضاف، ويكون ما بعده مرفوعاً - مثل: لا قبيحاً فعله محبوب.

ومنصوباً - مثل: لا عاملاً معصية مرغوب.

ومجرداً - مثل: لا مقيماً على الكفر مأمون، فالشبيه بالمضاف منصوب اسم (لا).

وسمي شبيهاً بالمضاف - وسماه الناظم (مضارع مضاف) أي: مشابهاً له؛ لأنَّ المضاف لا يتم المراد به إلا بالمضاف إليه فالمضاف إليه مكمل له، وكذا شبيه المضاف لا يتم إلا بما بعده - وهذا وجه الشبه.

(١) في: ج (من تمام معناه).

(٢) لفظ (أي) ساقط من: ط.

(٣) الاسم المفرد يبنى على ما ينصب به ذلك المفرد، مثل: لا رجلٌ في الدارِ، مبني على الفتح؛ لأنه ينصب بالفتحة، ومثل: لا رجلين في الدارِ، مبني على الياء؛ لأنه ينصب بالياء، ومثل: لا عالمين في الدارِ، مبني على الياء؛ لأنه ينصب بالياء، ومثل: لا مسلمات في الدارِ، مبني على الكسر؛ لأنه ينصب بالكسرة ويجوز بناؤه على الفتح كالمفرد - وهو الأرجح.

وسبب البناء: أن الاسم لا يُبنى إلا إذا شابه الحرف وهنا تضمنه (من) الجنسية جعله يشبه الحرف فُيُنَى، وعلى الفتح لتركيبه مع (لا) تركيب أحد عشر.

ملاحظة: حصل سبق قلم من الشارح أن مثل بالزيدين والزيدين للتثنية والجمع وهو خطأ؛ لأن اسم (لا) يكون نكرة وما ذكر هي أعلام، والصواب ما مثلت به.

كما قال المُصنِّف: ^(١)، والتَّرَمَّةُ: ابنُ عَصْفُورٍ ^(٢).

(والثاني) مِنَ الْمُتَكَرِّرِ كَالْمَثَلِ السَّابِقِ (اجْعَلَا مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً) ^(٣) إِنْ رَكَّبْتَ الْأَوَّلَ [مَعَ لَا] ^(٤).

١. فالرَّفْعُ، نحو:

[هَذَا وَجَدَكُمُ الصَّغَارَ بَعَيْنِهِ] * لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ ^(٥)

(١) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٥٥ / ٢.

(٢) هو: علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية في الأندلس في عصره، له مؤلفات، توفي سنة ٦٦٩هـ، الأعلام: ٥ / ٢٧.

[من توابع اسم لا المفرد العطف]

(٣) البناء فقط فيما إذا لم تتكرر (لا)، أما إذا تكررت (لا) مع العطف فإن المعطوف على

الأولى يجوز فيه البناء، والنصب والرفع، وإليك تفصيل ذلك:

أ- لا أستاذَ ولا طالبَ في المدرسة، طالب مبني على الفتح؛ لأنه أيضاً تركيب مع (لا) تركيب أحد عشر.

ب- لا أستاذَ ولا طالباً في المدرسة، هنا طالب منصوب معطوف على محل اسم لا؛ لأنَّ محلَّه النصب ف (لا) زائدة لتأكيد النفي.

ج- لا أستاذَ ولا طالبُ في المدرسة، هنا طالبٌ مرفوع، وجه الرفع:

إما على محل اسم (لا)؛ لأنه كان مبتدأ سابقاً.

وأما على محل (لا) مع اسمها؛ لأنه في قوة المبتدأ.

وإما على أن يعرب مبتدأ والخبر محذوف، والجملة معطوفة على الجملة السابقة وتكون (لا) النافية زائدة لا عمل لها، زيدت لتأكيد النفي.

وأما أن يُرفع طالبٌ على أنه اسم (لا)، وهي عاملة عمل ليس والخبر محذوف، فهنا ليست زائدة.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط، من: أ وج.

(٥) قائله: همام بن مرّة أخو هشام بن مرّة. العيني: ٧٩٦ / ٢.

والشاهد فيه قوله: (ولا أبٌ) حيث جاء المعطوف مرفوعاً.

وذلك^(١) على إعمال لا الثانية عمَل ليس ، أو زيادتها وعطف اسمها على محلّ (لا) الأولى مع اسمها ؛ فإنّ موضعها رفعٌ على الابتداء .

٢ . والنصب ، نحو :

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةَ * [اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ]^(٢)

وذلك على جعل لا الثانية زائدة ، وعطف الاسم بعدها على محلّ الاسم قبلها ، فإنّ محلّه النَّصْبُ .

وقال الرَّمْخَشَرِيُّ^(٣) : «خُلَّةٌ» في البيت نُصِبَ بفعلٍ مُقَدَّرٍ ، أي : ولا تَرَى خُلَّةً^(٤) ، [كما في قوله]^(٥) :

ألا رَجُلاً [جَزَاهُ اللهُ خَيْراً * يَدُلُّ على مُحَصَّلَةِ تَبَيُّتٍ]^(٦)

فلا شاهد في البيت .

٣ . والتركيب ، نحو : «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» على إعمال الثانية .

(١) في : ب (وذاك) .

(٢) قائله : أنس بن عباس بن مرداس السلمي ، العيني : ٢ / ٨٠٤ .

والشاهد في قوله : (ولا خُلَّةٌ) حيث نصب المعطوف .

(٣) هو : أبو القاسم محمود بن عمر ، ولد بزمخشر قرية من قرى خوارزم ، له مؤلفات منها :

الكشاف وأساس البلاغة والأنموذج ، توفي سنة ٥٥٨ هـ طبقات الفقهاء لطاش كبري

زاده ، ص ٩٧ .

(٤) فلا شاهد فيه ؛ لأنه مفعول به للفعل المقدر .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من : ج .

(٦) أنشده سيويه ولم يعزه إلى قائله ، العيني : (٢ / ٨١٦) ، ولكن شارح شواهد المغني نسبه

إلى عمرو بن قنعاس المرادي (١ / ٢١٥) .

الشاهد قوله : (رجلاً) فهنا منصوب بفعل مقدر ، فهو مفعول به ، والفعل هو : تُرُونَنِي .

(وإن رَفَعْتَ أَوْلًا) وَالغَيْتِ الْأُولَى (لا تَنْصِبًا) الثَّانِي؛ لِعَدَمِ نَصْبِ
 الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَفْظًا، أَوْ مَحَلًّا، بَلِ افْتَحَهُ عَلَى إِعْمَالِ لا الثَّانِيَةِ^(١)، نَحْوُ:
 فَلَا لَغَوًّا وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا * [وَلَا حَينٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ]^(٢)
 أَوْ ارْفَعَهُ عَلَى الْغَائِيهَا، وَعَطَفَ الْاسْمَ بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: ﴿لَا
 بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٣).

(١) هذه الحالات في المعطوف إن بنيت الأول، أما إذا رفعته فإنك تجعلها ملغاة، والاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء، أو أن تجعل (لا) تعمل عمل ليس، فالثاني يجوز بناؤه على الفتح لتركيبه مع (لا) تركيب أحد عشر، ورفعُهُ بِالْغَاءِ (لا) أو كما سبق.
 أما النصب فلا يجوز؛ لأنه عطف على محل اسم (لا) الأولى وهو ليس منصوباً؛ لأنه اسم ليس، أو مبتدأ.

(٢) قائله: أمية بن أبي الصلت. العيني: ٢ / ٨٠١.

والشاهد فيه قوله: (ولا تأتيم) حيث بني على الفتح

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤، وهنا خلة مرفوعة.

أما إذا عطفت على اسم (لا) بدون تكرارها فالمعطوف يجوز فيه النصب والرفع إذا بني الأول على الفتح، مثل: لا طالب ومدرساً ومدرس.

النصب على محل اسم (لا) والرفع على محل (لا) مع اسمها فهي في قوة المبتدأ، فإن رفعت الأول فلا يجوز في الثاني إلا الرفع؛ لفقدان محل النصب ولا يجوز فتح المعطوف؛ لفقد (لا) التي يتركب معها تركيب أحد عشر.

[من تابع اسم لا المفرد النعت]

إذا نعت المفرد جاز في النعت البناء، والنصب والرفع، مثل: لا طالب فاهم في المدرسة. ولكن لا يبنى إلا بالشروط الآتية: لأنه يركب النعت مع (لا) واسمها تركيب أحد عشر.
 ١- أن لا يفصل النعت عن اسم (لا).

فإذا فصل فلا فتح بل انصبه، مثل: لا طالب في المدرسة فاهماً، على محل اسم (لا).
 أو أرفعه على محل (لا) مع اسم، مثل: لا طالب في المدرسة فاهم؛ لأن الفاصل منعه من التركيب فلا فتح.

[متبوع اسم لا]

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي:

فَأَفْتَحْ) عَلَى بِنَائِهِ مَعَ اسْمٍ لَا ، نَحْو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِي الدَّارِ».

(أَوْ أَنْصَبِنْ) عَلَى إِتْبَاعِهِ لِمَحَلِّ اسْمٍ لَا ، نَحْو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا فِيهَا».

(أَوْ أَرْفَعْ) عَلَى اتِّبَاعِهِ لِمَحَلِّ لَا مَعَ اسْمِهَا ، نَحْو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا».

فَإِنْ تَفَعَّلَ ذَلِكَ (تَعَدَّلِ).

(وغير ما يلي) مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ الْمُفْرَدِ، (وغير المُفْرَدِ) مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ

(لَا تَبْنِ)؛ لِزَوَالِ التَّرْكِيبِ: بِالْفَضْلِ^(١) فِي الْأَوَّلِ؛ وَلِلْإِضَافَةِ وَشِبْهِهَا فِي الثَّانِي.

(وَأَنْصِبُهُ)، نَحْو: «لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا»، و^(٢) «لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فِعْلُهُ عِنْدَكَ».

= ٢- أن يكون النعت مفرداً لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف كما مثلت له سابقاً.
وإن كان مضافاً أو شبه مضاف فانصبه، مثل: لا طالب دارساً نحواً في المدرسة.
أو ارفعه، مثل: لا طالب دارساً نحو في المدرسة؛ لأن الإضافة أو شبيهاً منعه من التركيب، فلا يبقى إلا العطف على محل المنعوت.
أو على (لا) مع اسمها، فهي في قوة المبتدأ؛ لامتناع تركيب أكثر من ثلاث كلمات.

[تابع اسم لا المفرد البذل]

١- إذا كان البذل نكرة: جاز رفعه ونصبه دون الفتح؛ لعدم التركيب، مثل: لا أحد رجلاً فيها، على المحل، ولا أحد رجلاً فيها، عطف على (لا) مع اسمها، وإن كان معرفة فالرفع فقط، مثل: لا أحد زيدٌ فيها.

[تابع اسم لا المفرد التوكيد]

يجوز الفتح للتركيب، مثل: لا ماء ماءً بارداً، والنصب مع التنوين، مثل: لا ماء ماءً بارداً، والرفع مع التنوين، مثل: لا ماء ماءً بارداً.

(١) لفظ (في) ساقط من: ط.

(٢) في: ب (أو) بدل الواو.

(أو الرَّفْعُ اقْصِدْ)، نحو: «لا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ»، و«لا رَجُلٌ قَبِيحٌ فَعَلُهُ عِنْدَكَ».

ويجوز النَّصْبُ وَالرَّفْعُ أَيضاً فِي نَعْتِ غَيْرِ الْمَبْنِيِّ.

(وَالْعَطْفُ) أَي: الْمَعْطُوفُ (إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ) فِيهِ (لا أَحْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتِمَاءً) فَلَا تَبْنِيهِ، وَأَنْصِبُهُ، أَوْ ارْفَعُهُ، نَحْوُ: فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ * [إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(١)] وَ «لا رَجُلَ وَامْرَأَةً فِي الدَّارِ».

وَجَاءَ شُدُوداً الْبِنَاءِ، حَكَى الْأَخْفَشُ: «لا رَجُلَ وَامْرَأَةً».

تَمْتَةٌ: لَمْ يَذْكَرِ الْمُصَنِّفُ حُكْمَ الْبَدَلِ، وَلا التَّوْكِيدِ:

أَمَّا الْبَدَلُ: فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً، فَكَالْتَّعْتِ الْمَفْصُولِ، نَحْوُ: «لا أَحَدَ رَجُلٍ وَامْرَأَةً فِيهَا» بِنَصْبِ رَجُلٍ وَرَفْعِهِ.

وَكَذَا عَطْفُ الْبَيَانِ عِنْدَ: مَنْ أَجَازَهُ فِي النَّكِرَاتِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَكْرَةً فَالرَّفْعُ، نَحْوُ: «لا أَحَدَ زَيْدٌ فِيهَا».

وَأَمَّا التَّوْكِيدُ: فَيَجُوزُ تَرْكِيبُهُ مَعَ الْمُؤَكَّدِ، وَتَنْوِينُهُ، نَحْوُ: «لا مَاءَ مَاءٍ^(٢) بَارِدًا» قَالَهُ^(٣) فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٤).

(١) قائله: رجل من بني عبد مناة بن كنانة. العيني: ٢ / ٨٠٦.

الشاهد: هنا نصب (ابنًا) عطفاً على محل (أب) فإن محله النصب.

(٢) لفظ (ماء) الثانية ساقط من: ب.

(٣) في: ب (قال).

(٤) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٥٢٧.

قال ابن هشام^(١): والقول بأن هذا تأكيد خطأ؛ لأن التوكيد اللفظي لا بُدَّ من^(٢) أن يكون مثل الأول، وهذا أخص منه^(٣).

ويجوز أن يُعرب عطف بيانٍ أو بدلاً؛ ليجواز كونهما أوضح من المتبوع.

أما التوكيد المعنوي؛ فلا يأتي هنا؛ لامتناع توكيد النكرة به^(٤) كما سيأتي^(٥).

(وأعط لا مع همزة استفهام) إمّا لمجرد الاستفهام، أو التوبيخ، أو التقرير (ما تستحقّ دون الاستفهام) من العمل، والإتياع على ما تقدّم، نحو: ألا طعان ألا فرسان عادية * [إلا تجشؤكم حول التناير]^(٦)

وقد يقصدُ بالألا التمني، فلا تُغيّر أيضاً عند: المازني والمبرّد، نحو: ألا عمر ولى مُستطاع رُجوؤه * [فيرأب ما أثاث يد الغفلات]^(٧)

(١) أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٢٤.

(٢) لفظ (من) ساقط، من: ط وأ وج.

(٣) لفظ الماء الأول نكرة عامة، والثاني مقيد بالبارد وهو أخص من الأول، والمفروض أن التأكيد اللفظي أن يكون اللفظ الثاني مثل الأول، وهنا اختلف؛ لأن مفهوم الأول أعم من الثاني.

(٤) فلا يقال: لا رجل نفسه، ولا يقال: لا رجال كلهم.

(٥) في: ص (٥١٧).

(٦) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري. العيني: ٢ / ٨١٢.

والشاهد فيه: (ألا طعان ألا فرسان) حيث عملت (لا) مع دخول همزة الإنكار عليها.

(٧) يقول العيني: لم أر أحداً عزاه إلى قائله ٢ / ٢١٠.

والشاهد قوله: (ألا عمر ولى) حيث عملت (لا) مع دخول الهمزة، وأداتا معنى التمني - أي يتمنى عودة العمر الذي مضى مع أنه لا يمكن عودته.

وذهبَ سيبويه، والخليل^(١): إلى أنها تعملُ في الاسمِ خاصَّةً، ولا خبرَ لها، ولا يُتبعُ اسمُها إلا على اللَّفْظِ، ولا تُلغى^(٢)، واختارهُ في شَرْحِ التسهيلِ^(٣). وقد يُقصدُ بها العَرَضُ، وسيأتي حُكْمُها في فَصْلِ أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْما^(٤).

[حذف خبر لا واسمها]

(وشاع) عند الحِجَازِيِّينَ: (في ذا البابِ إسْقَاطُ الخَبَرِ) أي: حَذْفُهُ (إِذَا المُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ) كقولهِ تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾^(٥)، ونحو: «لا إلهَ إِلاَّ اللهُ» أي: مَوْجُودٌ.

ويُنوِّ تَمِيمٌ: يُوجِبُونَ حَذْفَهُ.

فإن لم يَظْهَرْ المُرَادُ لم يَجْزِ الحَذْفُ عند أَحَدٍ فَضْلاً عن أن يَجِبَ^(٦)، كقولهِ - صَلَّى اللهُ عليه وآله -^(٧): «لا أَحَدَ أُغَيِّرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٨).

قالَ في شَرْحِ الكافيةِ: وَرَعَمَ الرَّمَحْشَرِيُّ^(٩) وغيرُهُ: أن بني تميمٍ يَحذفُونَ

(١) تقدمت ترجمة سيبويه في: ص (٥٨)، والخليل في: ص (١٥٤).

(٢) فيقول المتمني للعلم: ألا علم مفيدٌ.

(٣) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٧١ / ٢.

(٤) في: ص (٦٥٦).

(٥) سورة الشعراء، الآية: ٥٠.

(٦) مَبْنَى اللغة العربية على الإيجاز والاختصار؛ لذلك إن قام دليل لفظي أو حالي على الكلمة، يجوز حذفها للعلم بها، وهنا إذا عرف الخبر من قرينة سياق الكلام يحذف اختصاراً، ولكن الحذف ليس بواجب.

(٧) في: ب وج (عليه السلام).

(٨) الحديث رواه: مسلم في الصحيح برقم: (٢٧٦٠) في: (٤ / ٢١١٤).

هنا لو حذف (أغَيَّرَ) لا يعرف المراد نفيه فلا بد من ذكره.

(٩) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٥٣٧ / ١.

خَبَرَ لَا مُطْلَقًا عَلَى سَبِيلِ اللُّزُومِ .

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ حَذْفَ خَبَرَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْفَائِدَةِ ،
وَالْعَرَبُ يُجْمِعُونَ : عَلَى تَرْكِ التَّكَلُّمِ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

تَتِمَّةٌ : قَدْ يُحْذَفُ اسْمٌ لَا لِلْعِلْمِ بِهِ ، كَمَا ذُكِرَ فِي الْكَافِيَةِ^(١) كَقَوْلِهِمْ : « لَا
عَلَيْكَ » أَي : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ .

*** **

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ١ / ٥٢١ .

السادسُ مِنَ التَّوَاخُجِ (ظَنَّ وَأَخْوَانُهَا)

وهي أفعالٌ تَدْخُلُ على المُبتدأ والخبرِ بعدَ أخذِها الفاعِلَ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ لَهَا.

(انصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً) أي: المُبتدأ والخبر.

وَلَمَّا كَانَتْ أفعالُ القلوبِ كثيرةً وَلَيْسَتْ كُلُّهَا عامِلَةً هذا العَمَلُ^(١)،
والمُفْرَدُ المُضَافُ يَعُمُّ^(٢)، بَيْنَ ما أَرَادَهُ مِنْهَا، فقال^(٣):

(أعني) بالفِعْلِ القَلْبِيِّ العَامِلِ هذا العَمَلِ (رأى) إذا كانَتْ:

بمعنى عَلمَ كقوله:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ * [مُحَاوَلَةٌ وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودًا]^(٤)

أو بمعنى ظَنَّ، نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾^(٥).

(١) لأن هناك أفعالاً خاصة بالقلب لا بالجوارح الظاهرة، ولكن منها لازم، مثل: فَكَّرَ تقول:
فكر الأستاذ أو تفكر الأستاذ، ومنها متعد لواحد، مثل: حسد، تقول: حسد خالد
الأغنياء، وَفَهَمَ تقول: فهمت المسألة.

(٢) وهو قوله: (أفعال القلوب) فإنه عام وشامل لللازم والمتعدي لواحد والمتعدي لاثنتين؛
لذا وضح بأنه لا يقصد عموم أفعال القلوب، بل يراد به ما هو مذكور فيما يأتي.

(٣) في: أ (بقوله).

(٤) قائله: خدش بن زهير بن ربيعة. العيني: ٢ / ٨٢٢.

والشاهد فيه: أن (رأى) نصبت لفظ الجلالة مفعولاً أول ولفظ أكبر، مفعولاً ثانياً.

(٥) سورة المعارج، الآية: ٦-٧.

لا بمعنى أصاب الرّثة^(١)، أو من رؤيّة العين^(٢) أو الرّأي^(٣).

و(خال) ماضي يخالُ:

بمعنى ظنّ، نحو:

[ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ] * يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاخِي الْأَجَلَ^(٤)

أو عَلِمَ، نحو:

[دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَّهَنَّ] وَخِلْتُنِي * لِي اسْمٌ [فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهوَ أَوْلُ]^(٥)

لا ماضي يَحُولُ بمعنى يَتَعَهَّدُ، أو يَتَكَبَّرُ^(٦).

و(عَلِمْتُ) بمعنى تَيَقَّنْتُ، نَحَوُ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٧).

لا بِمَعْنَى عَرَفْتُ، أو صِرْتُ أَعْلَمَ^(٨).

و(وَجَدَا) بِمَعْنَى عَلِمَ، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾^(٩).

(١) تقول: رأى السهمُ زيداً - أي أصاب رأته.

(٢) تقول: رأيت الهلال - إذا شاهدته بعينك.

(٣) تقول: رأى أبو حنيفة عدم نقض الضوء من لمس المرأة، فكلها أفعال متعدية لواحد.

(٤) ذكره سيويه ولم ينسبه إلى أحد. العيني: ١٣٩٧ / ٣.

الشاهد فيه: (يخال) فإنها بمعن ظنّ، و(الفرار) مفعول أول لها، وجملة: يراخي الأجل في محل نصب مفعول ثان.

(٥) قائله: نمر بن تولب الصحابي. العيني: ٨٤٩ / ٢.

الشاهد فيه: خِلْتُنِي، فهي بمعنى علمتُ، والياء ضمير متصل مفعول أول، وجملة لِي اسمٌ مفعول ثان.

(٦) يقال: خال الملك برعاية شعبه - أي تعهد، ويقال: خال خالدٌ عليّ - أي تكبر.

(٧) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

(٨) تقول: علمتُ خالداً - أي عرفته، وتقول: علمت - أي صرْتُ أَعْلَمَ، أي: مشقوق الشفة العليا.

(٩) سورة ص، الآية: ٤٤.

لا بمعنى أصاب، أو غَضِبَ، أو حَزِنَ^(١).

و(ظَنَّ) مِنَ الظَّنِّ بِمَعْنَى الحِسْبَانِ، نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾^(٢).

أو العِلْمِ، نحو: ﴿وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾^(٣).

لا بمعنى التُّهْمَةِ^(٤).

و(حَسِبْتُ) - بِكسْرِ السَّيْنِ - بِمَعْنَى اعْتَقَدْتُ، نحو: ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ

شَقِيءٍ﴾^(٥)، أو بمعنى عَلِمْتُ، نحو:

حَسِبْتُ التُّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * [رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا]^(٦)

لا بمعنى صِرْتُ أَحْسَبَ، أي: ذَا شَقَرَةٍ، أو حُمْرَةٍ أو^(٨) بِيَاضٍ.

و(زَعَمْتُ) بمعنى ظَنَنْتُ، نحو:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ * [فَإِنِّي سَرَرْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ]^(٩)

(١) تقول: رمى سهمه فوجدَ الهدفَ - أي أصابَ الهدفَ.

وتقول: وجدَ الأبُّ على ابنه - أي غضبَ أو حزنَ عليه.

(٢) سورة الانشقاق، الآية: ١٤.

ومعنى: لن يحور- أي لا يرجع إلى الله بعد الموت للجزاء.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١١٨.

(٤) مثل: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْعَيْبِ بِضَينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: متهم.

(٥) سورة المجادلة، الآية: ١٨.

(٦) لفظ (بمعنى) ساقط من: ج.

(٧) قائله: لبيد بن ربيعة العامري. العيني: ٨٣٧ / ٢.

والشاهد قوله: حسبت، فهي هنا بمعنى علمت، والتُّقَى مفعول أول، وخير مفعول ثانٍ.

(٨) في: أ وب وط الواو بدل أو.

(٩) قائله: أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي. العيني: ٨٤٣ / ٢.

الشاهد قوله: تزعميني، فهي هنا بمعنى الظنِّ، والياء ضمير المتكلم مفعول أول، وجملة

كنت أجهل مفعول ثانٍ.

لا بمعنى كَفَلْتُ^(١) ، أو سَمِنْتُ^(٢) ، أو هَزَلْتُ^(٣) .

(مَعَ عَدَّ) بمعنى ظَنَّ ، نحو:

ولا تَعُدُّ المَوْلى شَرِيكَكَ في الغِنَى * [ولَكِنَّمَا المَوْلى شَرِيكَكَ في العُدْمِ]^(٤)

لا مِنَ العَدِّ بمعنى الحِسَابِ^(٥) .

و(حَجَى) - بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ جِيمٍ - ، بمعنى اعْتَقَدَ ، نحو:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أَخا ثِقَةٍ * [حَتَّى أَلَمْتُ بِنا يَوْمًا مُلِمَّاتُ]^(٦)

لا بمعنى غَلَبَ في المُحاجَاةِ ، أو قَصَدَ ، أو أَقامَ ، أو بَخَلَ^(٧) .

و(دَرَى) بمعنى عَلِمَ ، نحو:

دَرَيْتُ الوَفِيَّ العَهْدِ - [يا عُرْوَوَ فَاغْتَبِطُ * فَإِنَّ اغْتِباطًا بِالوَفاءِ حَمِيدٌ]^(٨)

(١) مثل (وأنا به زعيم) أي كفيل ، سورة يوسف: الآية ٧٢ .

(٢) يقال: زعم جسمي أي: سَمِنَ .

(٣) على صيغة المجهول - أي أصابه الهُزال - ويقال: هَزَلَ جسمي - أي: ضعف وليس

هَزَلَتْ بالمعلوم؛ لأنه من الهَزَلِ ضدَّ الجَدِّ . الصبان ٣ / ٢٠ ، فهذه الأفعال كلها لوازم .

(٤) قائله: النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي . العيني: ٢ / ٨٢٩ .

الشاهد فيه: أن (تعدد) بمعنى تظَنَّ ، والمولى مفعول أول ، وشريكك مفعول ثانٍ .

(٥) لأنه يقال: عددت الدراهم - أي حسبتها .

(٦) قائله: تميم بن أبي بن مُقبل . العيني: ٢ / ٨٢٨ .

والشاهد فيه: أن أحجو بمعنى: اعتقدُ ، وأبا: مفعول أول ، وأخا: مفعول ثانٍ .

(٧) يقال: حجا خالد خصمه - أي غلبه في الاحتجاج .

ويقال: حجا محمد المسجد - أي قصده .

ويقال: حجا في الدار - أي أقام .

ويقال: حجا الغني عن الفقراء - أي بخل .

فهي ما بين لازمة وبين متعدية إلى مفعول واحد .

(٨) لم ينسبه شارح إلى أحد ، المجموعة الناصية: ٢٠ / ٥١ .

(وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ)، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِئْتِ﴾^(١) لا الذي بمعنى خَلَقَ^(٢).

أَمَا جَعَلَ^(٣) الذي بمعنى^(٤) صَيَّرَ فسيأتي^(٥) أنه كذلك.

(وَهَبَ) بمعنى ظَنَّ، نحو:

[فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ * وَإِلَّا] فَهَيَّبَنِي امْرَأَةً هَالِكَةً^(٦)

و (تَعَلَّمَ) بمعنى اعْلَمَ، نحو:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا * [فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ]^(٧)

لا مِنَ التَّعَلُّمِ^(٨).

(و) الأفعال (التي كَصَيَّرَ) وهي: صَارَ^(٩)،

= الشاهد فيه: أن دُرِبَتْ بالبناء للمجهول بمعنى: العلم، والتاء: ضمير نائب فاعل هو المفعول الأول، والوفاي: مفعول ثانٍ.

(١) سورة الزخرف، الآية: ١٩.

(٢) مثل: ﴿وَجَعَلَ لِكُلِّ سَمْعٍ وَأَبْصَرٍ وَأَفْئِدَةٍ﴾ [الملك: ٢٣].

(٣) لفظ (جعل) ساقط من: أوب وج.

(٤) لفظ (بمعنى) ساقط من: أ.

(٥) في: ص (.) .

(٦) قائله: ابن همّام السلولي . العيني: ٢ / ٨٣١ .

الشاهد فيه: أن هَبَّ بمعنى: ظَنَّ، والياء: ضمير المتكلم المفعول الأول، وامرأاً:

المفعول الثاني .

(٧) قائله: زياد بن سيّار بن عمرو بن جابر . العيني: ٢ / ٨٣٥ .

الشاهد فيه: أن تَعَلَّمَ بمعنى: اعلم، وشفاء: المفعول الأول، وقهر: المفعول الثاني .

(٨) لأنها متعدية إلى مفعول واحد، تقول: تَعَلَّمْتُ النحو .

(٩) في: ط (صير) .

وَجَعَلَ - لا بمعنى^(١) اَعْتَقَدَ أو خَلَقَ - وَوَهَبَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَتَخَذَ، وَاتَّخَذَ
 (أَيْضاً بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبِراً)، نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾^(٢)، «وَهَبَنِي اللَّهُ
 فِدَاكَ»، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا
 حَسَدًا﴾^(٣).

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا [تَرَكَتُهُ * أَخَا الْقَوْمِ] [وَأَسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ]^(٤)

﴿لَتُخَذَّتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٥)، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٦).

[ما يعلق وما يلغى من هذه الأفعال]

(وُخِّصَ بِالتَّعْلِيقِ) وهو: إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظاً فَقَطْ^(٧) لا مَحَلًّا^(٨)، (وَالْإِلْغَاءِ)

وهو: إِبْطَالُهُ لَفْظاً وَمَحَلًّا^(٩) (ما * مِنْ قَبْلِ هَبٍ) مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

بِخِلَافِ هَبٍ وَمَا بَعْدَهُ.

(١) فقد سبق أنهما تنصبان المبتدأ والخبر مفعولين لها.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

(٤) قائله: فرعان بن الأعراف من بني مرة. العيني: ٨٥٢ / ٢.

الشاهد فيه: أن ترك بمعنى: صيّر، وقد نصبت مفعولين، الهاء: ضمير الغيبة مفعول أول،
 وأخا: مفعول ثان.

(٥) سورة الكهف، الآية ٧٧.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٢٥.

(٧) في: أوب وج (فقط لفظاً).

(٨) أي: لا يظهر الإعراب، وما بعد الحرف المسبب للتعليل في محل نصب سدّ مسدّ
 المفعولين.

(٩) أي: تعطل عن العمل، ويعرب الاسمان مبتدأ وخبراً مرفوعين، والتعليل والإلغاء يكونان
 في جميع الأفعال المذكورة قبل لفظ هب في البيت أي: من رأى إلى صيّر وما مائلها.

(والأمرَ هَبَ قَدْ أَلْزَمَا) فلا يَتَصَرَّفُ^(١).

(كذا) أي كَهَبَ في لُزُومِهِ الأَمْرَ (تَعَلَّمَ).

ولغَيْرِ المَاضِي كالمُضَارِعِ ونحوِهِ (مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ) أي:
لِلْمَاضِي (زُكِنَ) أي: عَلِمَ مِنْ نَصْبِهِ مَفْعُولَيْنِ هُمَا فِي الأَصْلِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ،
وَجَوَازِ التَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ.

[أنواع الإلغاء]

(وَجَوَزِ الإِلْغَاءِ) أي: لا تُوجِبُهُ، بِخِلَافِ^(٢) التَّعْلِيقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ بِشُرُوطِهِ
كَمَا سَيَأْتِي (لا) إِذَا وَقَعَ الفِعْلُ (فِي الإِبْتِدَاءِ) بَلْ فِي الوَسْطِ، نَحْوُ:
إِنَّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ * [وَلَدَيْهِ ذَنْبٌ الحِبِّ مُعْتَقَرٌ^(٣)
وَجَاءَ الإِعْمَالُ، نَحْوُ:

(١) هذه الأفعال ثلاثة أنواع:

منها - جاءت على صيغة الأمر فقط، أي: لا تتصرف وهي: هَبَ، وتَعَلَّمَ.
ومنها - ما تتصرف، أي: يأتي منها الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول.
وهي: ما عدا هَبَ وتَعَلَّمَ.

(٢) أنواع الإلغاء ثلاثة:

١- منع الإلغاء: إذا كانت الأفعال في البداية، مثل: ظننتُ السرابَ ماءً، فيجب أن
تعمل عند البصريين وجوز الكوفيون إهمالها.

٢- جواز الوجهين والإعمال أرجح: إذا وقعت بين المبتدأ والخبر، مثل: عالماً ظننتُ
علياً، ويجوز: عالماً ظننتُ علياً.

٣- جواز الوجهين والإلغاء أرجح: إذا تأخرت عنهما، مثل: الجامعُ واسعٌ ظننتُ،
ويجوز: الجامعُ واسعاً ظننتُ.

(٣) قائله مجهول. العيني: ٢ / ٨٧٥.

الشاهد فيه: إن عَلِمَ لم تعمل مع توسطها بين المحب ومصطبر، فمصطبر خبر؛ لأن
وليس مفعولاً لـ (علم).

شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعَ الظَّاعِنِينَ * [وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَ] ^(١)
 وهما على السواء، وقال ابن مُعْطِي: المشهورُ الإِعْمَالُ.

أو في الآخر، نحو:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ [وَأَمَّا * يَسُودَانَا إِنْ يَسَّرَتْ غُنْمَاهُمَا] ^(٢)
 [لولا الألف لقال: هما سيدينا] ^(٣).

وَيَجُوزُ الإِعْمَالُ، نحو: «زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ»، لكنَّ الإلغَاءَ أَحْسَنُ وَأَكْثَرُ.

(وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ) فِي مُوهِمِ إِلْغَاءِ مَا فِي الإِبْتِدَاءِ، نَحْو:

[أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا] * وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ ^(٤)

فالتقدير: إِخَالَهُ أَي: الشَّانَ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ المَفْعُولِ الثَّانِي.

(أَوْ) أَنُو (لَا مَ إِبْتِدَاءَ) مُعَلِّقَةٌ (فِي) كَلَامِ (مُوهِمِ) أَي: مُوقِعِ فِي الوَهْمِ أَي:

الذَّهْنِ (إِلْغَاءَ مَا) أَي: فِعْلٍ (تَقَدَّمَ) عَلَى المَفْعُولَيْنِ كَقَوْلِهِ:

(١) لم أقف على قائله.

الشاهد فيه: إن (ظن) قد عملت وهي: متوسطة بين المفعول الأول وهو (ربع)،
 والمفعول الثاني وهو جملة شجارك.

(٢) قائله: أبو أسيدة الدبيري. العيني: ٨٥٨ / ٢.

الشاهد فيه: أن (زعم) ألغيت ولم تعمل بقوله: هما سيدانا، بل هما مبتدأ وخبر.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ط وأ وب.

(٤) قائله: كعب بن زهير بن أبي سلمى الصحابي. العيني: ٨٦٧ / ٢.

والشاهد فيه: أن (خال) جاءت في الابتداء، وفي ظاهر الأمر أنها لم تعمل عند البصريين.

فالجواب: أنها عاملة، والمفعول الأول ضمير الشأن - أي إخاله، وجملة لدينا منك تنوِيل في محل نصب المفعول الثاني.

[كَذَاكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي] * أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ^(١)
تَقْدِيرُهُ: أَنِّي رَأَيْتُ لِمَلَكَ، فَحُذِفَ اللَّامُ وَأُبْقِيَ التَّعْلِيقُ.

[وجوب التعليق]

(وَالتَّزِمِ التَّعْلِيقَ) لِفِعْلِ الْقَلْبِ غَيْرِ هَبْ إِذَا وَقَعَ (قَبْلَ نَفِي مَا) ؛ لِأَنَّ^(٢) لَهَا
الصَّدْرَ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِي مَا بَعْدَهَا.

وكذا بَقِيَّةُ الْمُعْلَقَاتِ^(٣)، نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَتُؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾^(٤).

(و) قَبْلَ نَفِي (إِنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَنْظُنُونَ إِن لَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٥).

(١) قائله: بعض الفزاريين. العيني: ٨٦٦ / ٢.

الشاهد فيه: أن رأيتُ لم تعمل ظاهراً، والواقع أنها عملت في المحل؛ لأن لام الابتداء مقدرة قبل المبتدأ وملاك مبتدأ والأدب خبره، ولام الابتداء مقدرة علق رَأَى عن العمل لفظاً فهي معلقة وليست ملغاة.

(٢) في: أ (لأنها).

(٣) إذا وقع ما يستحق الصدارة قبل المبتدأ والخبر: فإنه يمنع ظاهر عمل ما قبله فيما بعده، وإليك المعلقات:

١- ما النافية: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَتُؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

٢- إن النافية: ﴿وَتَنْظُنُونَ إِن لَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

٣- لا النافية: علمتُ لا زيدٌ عندك ولا محمدٌ.

٤- لام الابتداء: علمتُ لزيدٌ مجتهدٌ.

٥- لام القسم: والله علمت ليفوزن المؤمن.

٦- الاستفهام: علمتُ أمحمدٌ مجتهدٌ.

وقد يكون الاستفهام جزءاً من الجملة، مثل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْسَنُ﴾ [الكهف: ١٢]، وكل ذلك يكون بعد الأدوات المعلقة في موضع نصب سد مسد المفعولين.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٦٥.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٥٢.

(و) قَبَلَ نَفِي (لا) كـ «عَلِمْتُ لا زَيْدٌ عِنْدِي»^(١) ولا عَمْرُو^(٢)».

وَأَشْرَطَ ابْنُ هِشَامٍ^(٣) فِي إِنْ وَلَا: تَقَدَّمَ قَسَمٌ مَلْفُوظٌ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٌ.

(٤) (لَا مُؤَبَّدًا) كَذَا سِوَاءً كَانَتْ ظَاهِرَةً، نَحْوُ: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقًا»،
أَمْ مُقَدَّرَةً كَمَا مَرَّ.

(أَوْ) لَا مُؤَبَّدًا، نَحْوُ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي * [إِنَّ الْمَنِيَا لَا تَطْيِشُ سِهَامُهَا]^(٥)

(كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) أَي: الْحُكْمُ، وَهُوَ تَعْلِيْقٌ^(٦) لِلْفِعْلِ إِذَا وَلِيَهُ (لَهُ

أَنْحَتَمَ) سِوَاءً:

تَقَدَّمَتْ أَدَاتُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو».

أَمْ كَانَ الْمَفْعُولُ اسْمًا اسْتِفْهَامًا، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى﴾^(٧).

أَمْ أُضِيْفَ إِلَى مَا فِيهِ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ».

فَإِنْ كَانَ الْاسْتِفْهَامُ فِي الثَّانِي، نَحْوُ: «عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ»^(٨).

(١) فِي: أَوْ ب وَج (عِنْدَكَ).

(٢) لَفْظ (لا عَمْرُو) سَاقِطٌ مِنْ: أَوْ ب وَج.

(٣) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ، ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ: ٢٤ / ٢.

(٤) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ: ب وَج.

(٥) قَائِلُهُ: لَيْدٌ بَنُ عَامِرِ الْجَعْفَرِيِّ. الْعَيْنِيُّ: ٨٦ / ٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ: هُنَا عَلَّقْتُ (عَلِمَ) عَنِ الْعَمَلِ لَا مُؤَبَّدًا فِي قَوْلِهِ: لَتَأْتِيَنَّ.

(٦) فِي: ج (تَعْلِيْقُهُ).

(٧) سُورَةُ الْكَهْفِ، آيَةُ: ١٢.

(٨) لَفْظ (هُوَ) سَاقِطٌ مِنْ: ط.

فَالأَرْجَحُ: نَصَبُ الأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَفْهِمٍ بِهِ، وَلَا مُضَافٌ إِلَيْهِ، قَالَهُ فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ^(١).

تتمة: ذكر أبو علي: مِنْ جُمْلَةِ المُعَلَّقاتِ لَعَلَّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةً لَكُمْ﴾^(٢).

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ مِنْ جُمْلَتِهَا لَوْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ^(٣) كَقَوْلِهِ: وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا * أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَان لَهُ وَفَرَّ^(٤) ثُمَّ الجُمْلَةُ المُعَلَّقةُ عَنهَا العَامِلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، حَتَّى يَجُوزَ العَطْفُ عَلَيْهَا بِالنَّصْبِ.

[أفعال تنصب مفعولا واحداً]

(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَةً * تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ)، نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٥)، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^(٦) أَي: بِمُتَّهِمٍ.

وكذلك رَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ، أَوْ أَصَابَ الرِّئَةَ، أَوْ مِنَ الرَّأْيِ، وَخَالَ بِمَعْنَى تَعَهَّدَ أَوْ تَكَبَّرَ، وَوَجَدَ بِمَعْنَى أَصَابَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ: يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ.

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٥٦٣ / ٢.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١١١.

(٣) لم أعر عليه.

(٤) قائله: غير معروف، إلا أن البعض نسبه إلى حاتم مثل المبرد في الكامل (٢٤/١) والشاهد فيه: أن (لو) علقت عَلِمَ عن العمل.

(٥) سورة النحل، الآية: ٧٨.

(٦) سورة التكوير، الآية: ٢٤.

[رأى بمعنى الرؤية المنامية]

(وَلِرَأَى) بِمَعْنَى (الرُّؤْيَا) فِي النَّوْمِ (أَنْمَ) أَي: انْسَبَّ (مَا لِعِلْمَا) حَالٌ كَوْنُهُ (طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَا).

فَانْصَبَّ بِهِ مَفْعُولَيْنِ حَمَلًا لَهُ عَلَيْهِ؛ لِتَمَاثُلِهِمَا فِي الْمَعْنَى، إِذِ الرُّؤْيَا فِي النَّوْمِ إِذْرَاكٌ بِالْبَاطِنِ^(١) كَالْعِلْمِ كَقَوْلِهِ:
أَرَاهُمْ رَفَقْتِي [حَتَّى إِذَا مَا * تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالًا]^(٢)
وَعَلَّقَهُ وَأَلْغَاهُ بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(وَلَا تُجِزُ هُنَا بِإِلَّا دَلِيلٍ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ).

وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ إِنْ وُجِدَتْ فَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِمْ «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلُّ».

لَا إِنْ لَمْ تُوجَدْ، كَاقْتِصَارِكَ عَلَى «أُظُنُّ»؛ إِذْ لَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْ ظَنٍّ مَا.

فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ فَأَجِزْهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٣) أَي:

تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَائِي، وَقَوْلِهِ:

[وَلَقَدْ نَزَلَتْ]^(٤) فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ * مَنَى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ^(٥)

(١) فِي أ (فِي الْبَاطِنِ).

(٢) قَائِلُهُ: عَمْرُو بْنُ أَحْمَدَ الْبَاهِلِيَّ. الْعَيْنِيُّ: ٢ / ٨٧٩.

الشَّاهِدُ فِيهِ: أَرَاهُمْ، هَمْ: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَرَفَقْتِي: مَفْعُولٌ ثَانٍ وَرَأَى: يَرَادُ بِهَا الرُّؤْيَا الْمَنَامِيَّةَ.

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، آيَةُ: ٢٢.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ: أَوْ بِوَجْهِ.

(٥) قَائِلُهُ: عَنْتَرَةُ بْنُ شَدَادٍ الْعَبْسِيُّ. الْعَيْنِيُّ: ٢ / ٨٧٠.

الشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّهُ حَذَفَ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ لِ (تَظُنِّي) لِلْعِلْمِ بِهِ.

أي: واقِعاً.

[تقول بعد الاستفهام كتظن]

(وَكَتَّظَنُ اجْعَلِ) القولَ جَوَازاً، وانصَبَ به مَفْعُولَيْنِ، ولكنْ لا مُطْلَقاً، بل إن كَانَ مُضَارِعاً مُسْتَدَماً إِلَى الْمُخَاطَبِ، نحو: (تَقُولُ إن وِلِيَّ مُسْتَفْهِمًا بِهِ) بفتح الهاء، أي أداة اسْتِفْهَامٍ.

(وَ) إن^(١) (لَمْ يَنْفَصِلْ) عَنْهُ (بِعَبْرٍ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) أي: مَجْرُورٍ (أَوْ عَمَلٍ) أي: مَعْمُولٍ [بمعنى مَفْعُولٍ]^{(٢)(٣)}، نحو: مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَايَةَ * يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا^(٤)، فإن انْفَصَلَ عَنْهُ بِغَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَجَبَتِ الْحِكَايَةُ، نحو: «أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ قَائِمٌ».

(١) لفظ (إن) ساقط من: ط وأ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط في: أ.

(٣) القول: يعمل كالظن بشروط هي:

١- أن يكون بلفظ الفعل المضارع.

٢- أن يتقدمه استفهام.

٣- أن لا يفصل بين الاستفهام وبين الفعل بفاصل.

مثل أتقول: علياً إماماً.

فإن فصل بفاصل، مثل: أنت تقول: علي إمام، فيعربان مبتدأ وخبراً، والجملة في محل

نصب مقول القول، ولا يمنع وجود الفواصل الآتية:

١- إذا كان ظرفاً، مثل: أعندك تقول: خالداً مقيماً.

٢- إذا كان جاراً ومجروراً، مثل: أفي الدار تقول علياً ساكناً.

٣- إذا كان معمول الفعل، مثل: أعلياً تقول معلماً.

(٤) قائله: هدبة بن خشرم. العيني: ٢ / ٨٨٥.

الشاهد فيه: أن تقول بمعنى تظن نصبت مفعولين، الأول: هو القُلُوصُ، والثاني جملةً يَحْمِلُنَّ.

أَمَّا الْأَوَّلُ مِنْهَا: فَلَا يَجُوزُ إِلْغَاؤُهُ، وَلَا تَعْلِيْقُ الْفِعْلِ عَنْهُ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ ذِكْرِ الْمَفْعُولَيْنِ^(٢) اِقْتِصَارًا، وَكَذَا حَذْفُ الثَّلَاثَةِ^(٣) لِذَلِيلٍ، ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(٤).

وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ^(٥): أَنَّ سَبِيوِيَهَ^(٦) ذَهَبَ إِلَى وُجُوبِ ذِكْرِ الثَّلَاثَةِ دُونَهُ^(٧).

[دخول الهمزة على المتعدي لواحد]

(وَإِنْ تَعَدَّيَا) أَي: رَأَى وَعَلِمَ (لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ) بَأَنَّ كَانَ رَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ، وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ (فَلَاثِنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا)، نَحْو: «أَرَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» وَ«أَعْلَمْتُ بِشَرًّا بَكْرًا».

وَالْأَكْثَرُ^(٨) الْمَحْفُوظُ فِي عِلْمٍ هَذِهِ نَقْلُهَا بِالتَّضْعِيفِ، نَحْو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٩).

وَنَقْلُهَا بِالْهَمْزَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(١٠): مِنْ أَنَّ نَقَلَ

- (١) هنا حذف المفعول الثاني والثالث؛ للعلم بهما من حالٍ أو مقالٍ، كأن يقول لك شخص: من أعلمتَ خالدًا مجتهدًا فتقول: أعلمت زيدًا...
- (٢) في: أ (مفعولين).
- (٣) مثال حذف الثلاثة إذا قيل لك: هل أعلمت زيدًا خالدًا مجتهدًا تقول: أعلمت.
- (٤) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٢ / ١٠٠.
- (٥) تقدمت ترجمته في: ص (١١٣).
- (٦) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).
- (٧) دونه - أي دون دليل، فالضمير يعود إلى الدليل.
- (٨) الأول مثال لـ (رأى) بمعنى أبصر، والثاني لـ (علم) بمعنى عرف.
- (٩) سورة البقرة، الآية: ٣١.
- (١٠) لم أعثر عليه.

المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسٌ لَا سَمَاعٌ، خِلَافًا لِسَيُوبِيهِ.

(و) المَفْعُولُ (الثَّانِي مِنْهُمَا) أَي: مِنْ مَفْعُولِي^(١) أَرَى وَأَعْلَمَ الْمُتَعَدِّيَيْنِ لَهُمَا بِالْهَمْزَةِ (كَثَانِ اثْنِي) أَي: مَفْعُولِي (كَسَا) فِي كَوْنِهِ غَيْرِ الْأَوَّلِ، نَحْو: «رَأَيْتُ زَيْدًا^(٢) الْهَلَالَ»، فَالْهَلَالُ غَيْرُ زَيْدٍ، كَمَا أَنَّ الْجُبَّةَ غَيْرُهُ فِي، نَحْو: «كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً».

وَفِي جَوَازِ حَذْفِهِ، نَحْو: «أَرَيْتُ زَيْدًا» كَمَا تَقُول: «كَسَوْتُ زَيْدًا»، وَفِي امْتِنَاعِ إِغَائِهِ (فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ) مِنْ أَحْكَامِهِ (ذُو اتِّسَا) أَي: صَاحِبِ اقْتِدَاءِ^(٣).

وَاسْتِثْنَايَ التَّعْلِيقِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزُ فِي ثَانِي مَفْعُولِي كَسَا، نَحْو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تَحِي الْمَوْتَى﴾^(٤).

*** ** *

(١) فِي: ط (مَفْعُولٍ).

(٢) بَدَلِيلٌ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: زَيْدُ الْهَلَالِ، كَمَا لَا يُقَالُ: زَيْدُ جُبَةٍ.

(٣) أَي: مَفْعُولِ (رَأَى) بِمَعْنَى: أَبْصَرَ، وَ(عَلِمَ) بِمَعْنَى: عَرَفَ، حُكْمُهُ حُكْمُ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي (كَسَا)، فَكَمَا يَجُوزُ حَذْفُ الثَّانِي مِنْ (كَسَا) يَجُوزُ حَذْفُ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِيهِمَا، وَكَمَا يَمْتَنَعُ إِغَاءُ مَفْعُولِ (كَسَا) يَمْتَنَعُ إِغَاءُ مَفْعُولِيهِمَا، إِلَّا أَنَّ التَّعْلِيقَ لَا يَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي لـ (كَسَا) وَيَجُوزُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ (عَلِمَ) بِمَعْنَى عَرَفَ، وَمِنْ (رَأَى) بِمَعْنَى أَبْصَرَ.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: ٢٦٠.

هَنَا (رَأَى) بِمَعْنَى: أَبْصَرَ، وَقَدْ عَلَّقْتُ (كَيْفَ) عَمَلَهُ لَفْظًا لَا مَحَلًّا.

[أَفْعَالٌ مَشْبَهَةٌ لِأَرَى وَأَعْلَمَ]

وَجِهَ الشَّبْهِ: أَخَذَهَا ثَلَاثَةُ مَفَاعِيلَ، وَمِنْ حَيْثُ الْحَذْفُ وَالْإِغَاءُ وَالتَّعْلِيقُ.

[أفعال ملحقة بأعلم وأرى]



(وَكَأْرَى السَّابِقِ) أَوَّلَ الْبَابِ فِي التَّعْدِيَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ^(١) (نَبَأَ) الْحَقُّ سَيُوبِهِ^(٢) وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ:

نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَأْسِمِهَا * يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ^(٣)
لَكِنَّ الْمَشْهُورَ فِيهَا تَعْدِيهَا^(٤) إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهَا، وَإِلَى غَيْرِهِ بِحَرْفِ جَزٍّ.

وَأَلْحَقَ بِهِ السَّيرَافِيُّ^(٥) (أَخْبَرَا) كَقَوْلِهِ:

وَمَا عَلَيَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا * وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي^(٦)

وَأَلْحَقَ بِهِ أَيْضًا (حَدَّثَ) كَقَوْلِهِ:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ * حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعُلَا^(٧)

(١) في: ب (الثلاثة).

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٣) قائله: النابغة الذبياني. العيني: ٢ / ٢٩٨.

الشاهد فيه: أن (نبأ) أخذت ثلاثة مفاعيل وهي: التاء نائب فاعل؛ لأنه المفعول الأول، وزرعة، وجملة يهدي، أما والسفاهة كاسمها فهي جملة معترضة.

(٤) في: ب وج (تعديتها).

(٥) تقدمت ترجمته في: ص (٩٧).

(٦) قائله: رجل من بني كلاب. العيني: ٢ / ٩٠٣.

الشاهد فيه: أن (أخبرت) أخذت ثلاثة مفاعيل هي: التاء نائب فاعل مفعول أول، والياء مفعول ثانٍ، ودفناً ثالث.

(٧) قائله: الحارث بن حلزة اليشكري. العيني: ٢ / ٩٠٥.

الشاهد فيه: أن (حدث) أخذت ثلاثة مفاعيل هي: التاء نائب فاعل مفعول أول، =

وَأَلْحَقَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ ^(١) (أُنْبَأَ) كَقَوْلِهِ:
 وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أُبْلُهُ * كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ ^(٢)
 وَ ^(٣) (كَذَلِكَ خَبَّرَا) وَ ^(٤) أَلْحَقَهُ بِأَرَى السِّرَافِيُّ ^(٥) أَيْضًا كَقَوْلِهِ:
 وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً * فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوذُهَا ^(٦)

*** **

-
- = والهاء مفعول ثانٍ، والثالث جملة له علينا الولاء.
- (١) تقدمت ترجمته في: ص (٢٠٢).
- (٢) قائله: الأعمش بن ميمون بن قيس. العيني: ٢ / ٨٩٩.
- الشاهد فيه: أن (أُنْبَأَ) أخذت ثلاثة مفاعيل هي: التاء نائب فاعل مفعول أول، وقيساً ثانٍ، وخير ثالث.
- (٣) الواو ساقطة من: ب.
- (٤) الواو ساقطة من: أ وب وج.
- (٥) تقدمت ترجمته في: ص (٩٧).
- (٦) قائله: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير. العيني: ٢ / ٩٠١.
- الشاهد فيه: أن (خُبِّرْتُ) أخذ ثلاثة مفاعيل هي: التاء مفعول أو نائب فاعل هو الأول، وسوداء ثانٍ، ومريضة ثالث.

هذا بابُ

الفاعلِ وفيه المفعولُ بهِ



وهو^(١) - كما قالَ في شرحِ الكافيةِ -: المُسندُ إليه فعلٌ تامٌّ مُقدَّمُ فارِعٌ باقٍ على الصَّوغِ الأُصليِّ، أو ما يَقومُ مقامه؛

فالمُسندُ إليه يُعَمُّ الفاعِلَ، والتَّائبَ عنه، والمبتدأَ، والمنسوخَ الابتداءِ.

وقيدُ التَّامِّ: يُخْرِجُ اسْمَ كانَ.

والتَّقديمُ: يُخْرِجُ المُبتدأَ.

والفَرَّاعُ^(٢): يُخْرِجُ نحو: «يقومانِ الزَّيدانِ».

وبقاءُ الصَّوغِ الأُصليِّ: يُخْرِجُ النَّائبَ عن الفاعِلِ^(٣).

(١) في: أ وب وج (هو).

(٢) في: ط (والفارغ).

(٣) إليك أمثلة للقيود، وأمثلة لمحترزاتها.

أ- فعل تام، مثل: اجتهد الولد - بخلاف: كان الأستاذُ تلميذاً.

فالولد: فاعل - فالأستاذ: اسم كان وليس فاعلاً؛ لأن الفعل ناقص.

ب- مقدم، مثل: (تعلمَ التلميذُ) - بخلاف (التلميذُ تعلمَ).

فالتلميذ: فاعل في الأولى، مبتدأ في الثانية.

ج- فارغ، مثل: ضربَ خالدٌ - بخلاف يقومانِ الزيدانِ.

فالزيدان ليس فاعلاً، بل الفاعل الألف.

د- البقاء على الصوغ الأصيلي، مثل: ضربَ المعلمُ التلميذَ - بخلاف ضربَ التلميذَ،

فتغيرت صيغة (ضرب) فصار ما بعده نائباً عن الفاعل، وليس فاعلاً.

وذكر^(١) ما يقوم مقامه: يُدْخِلُ فاعِلَ اسمِ الفاعِلِ، والمصدرَ، واسمَ الفعلِ، والظرفَ وشبّهه^(٢).

وأو فيه للتَّنَوُّعِ لا لِلتَّرْدِيدِ^(٣).

وذكر المصنّف للتَّوَعُّينِ مِثَالَيْنِ فقال: (الفاعلُ الذي كَمَرُفُوَعِي أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى)^(٤).

ومثّل بهذا المِثَالِ^(٥) [..]^(٦)؛ إعلاماً: بأنّه لا فَرْقَ في الفِعْلِ بين المُتَصَرِّفِ والجامِدِ.

(١) لفظ (وذكر) ساقط من: أ.

(٢) أي: ما يعمل عمل فعله ما بعده إذا رُفِعَ فهو فاعله.

اسم الفاعل - مثل: أقائم الولد، فالولد: فاعل سدّ مسدّ الخبر.

المصدر - مثل: ضربك المسيء حسن، فالكاف فاعل ضرب.

اسم الفعل - مثل: هيهات البلد، أي: بُعد، ف (البلد): فاعل.

الظرف - مثل: أعندك طعام، ف (طعام): فاعل لمتعلق الظرف، وهو: (ثبت) المقدرة.

شبه الظرف - الجار والمجرور، مثل: أفي الله شك، ف (شك): فاعل لمتعلق الجار

والمجرور.

وفي: (طعام، وشك) إعراب آخر، وهو: أنهما مبتدأ مؤخر، والظرف والجار والمجرور:

خبر مقدم.

(٣) منع المناطقة دخول (أو) في التعريف بالحد؛ لأن الحد هو: تعريف المحدود بالحقيقة

المؤلف منها دون شك، و(أو) الترددية للشك، ويجوز دخولها في الرسم، ولكنها إن

كانت للتنوع فلا مانع من دخولها في الحد؛ لذا قال: (وأو) أي: في تعريف الفاعل

للتنوع لا للتريد والشك.

(٤) ف (أتى) مشتق من الإتيان، ونعم: فعل جامد، وكلاهما يحتاجان إلى الفاعل.

(٥) لفظ (المثال) ساقط من: أ.

(٦) في: ص وب، زيادة لفظ (الثالث).

وَحَصْرُهُ الْفَاعِلَ فِي مَرْفُوعِي مَا ذَكَرَهُ^(١)، إِمَّا جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ؛ لِإِتْيَانِهِ
مَجْرُوراً بِمِنْ إِذَا كَانَ نَكْرَةً بَعْدَ نَفْيٍ وَشِبْهِهِ كـ «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»^(٢)، وَبِالْبَاءِ
فِي نَحْوِ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٣)، أَوْ إِرَادَةً لِلْأَعْمِ مِنْ مَرْفُوعِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ^(٤).

(و) لَا بُدَّ (بَعْدَ فِعْلٍ) مِنْ (فَاعِلٍ) وَهِيَ - أَعْنِي: الْبَعْدِيَّةُ - مَرْتَبَتُهُ^(٥) فَلَا
يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ^(٦)، (فَإِنْ ظَهَرَ) فِي اللَّفْظِ نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ»،
وَالزَّيْدَانِ قَامَا»، (فَهَوَّ) ذَاكَ^(٧)، (وَالْأَفْصَمِيُّ اسْتَتَرَ) رَاجِعٌ إِمَّا لِمَذْكُورٍ، نَحْوِ:

(١) في: ب (ما ذكر).

(٢) الأصل: ما جاءني أحد.

(٣) والأصل: كفى الله شهيداً، والآية من سورة النساء: ٧٩ و١٦٦.

(٤) أي: أنه ذكر قيد الفاعل بالتمثيل بـ (أتى زيد، ونعم الفتى) بالرفع مع أن من الفاعل ما
ليس بمرفوع، بل هو مجرور كالمثالين السابقين، فأجاب: بأن الرفع قد يكون ظاهراً،
مثل: أتى زيد، وقد يكون مقدرًا، فـ (أحد) ولفظ الجلالة مجروران بحرف الجر لفظاً
ومرفوعان تقديراً، وكان الناظم أراد بالمرفوع مرفوع اللفظ والمحل.

ملاحظة: تعبير الشارح بالمحل فيه نظر؛ لأن الضمة في المجرورين مقدره، وليس
المحل مرفوعاً؛ لأن المحل يطلق عليه الرفع إذا امتنع وجود حركة الإعراب عليه، مثل:
الجملة والظرف والجار والمجرور والضمائر المبنية، فالإعراب لا يظهر عليها وإنما على
محلها، وهنا لفظ أحد ولفظ الجلالة يظهر عليها حركة الإعراب.

انظر المحل أو التقدير في حاشية الصبان ٢ / ٤٠.

(٥) في: ب (مرتبة).

(٦) لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، والفاعل لا يحصل إلا بفعل فكأنهما كلمة واحدة؛ لذا
إذا اتصل ضمير الرفع بالفعل يسكن آخره حتى لا يجتمع أربع متحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة، فـ (ضرب) إذا اتصل بها الضمير يسكن آخر الفعل فيقال: ضَرَبْتُ،
والجزء لا يتقدم على كُله مع العلم أن الكوفيين جوزوا تقدمه. الأشموني ٢ / ٤٢.

(٧) أي: (زيد) هو الفاعل، والألف في (قاما) هو الفاعل، الأول يسمى ظاهراً والثاني
ضميراً بارزاً.

«زَيْدٌ قَامَ» و«هَنْدٌ قَامَتْ»^(١).

أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: «وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» أَي: وَلَا يَشْرَبُ الشَّارِبُ^(٢).

أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمُشَاهِدَةُ^(٣) نَحْوُ: «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَائِي»^(٤) أَي: بَلَغَتْ الرُّوحُ.

قَاعِدَةٌ، قَالُوا: لَا يُحْذَفُ الْفَاعِلُ أَصْلًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَاسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ^(٥) صُورَةً: وَهِيَ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «سَقِيًّا» و«رَعِيًّا» وَفِيهِ نَظَرٌ^(٦).

وَقَدْ اسْتَنْتَيْتُ صُورَةً أُخْرَى: وَهِيَ فَاعِلُ فِعْلِ الْجَمَاعَةِ الْمُؤَكَّدِ بِاللُّتُونِ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ يُحْذَفُ وَتَبَقِيَ ضَمَّةٌ^(٧) دَالَّةٌ عَلَيْهِ وَليْسَ مُسْتَتْرَأً^(٨)، كَمَا سَيَأْتِي

(١) فالفاعل في (قام) ضمير مستتر تقديره: (هو)، وفي قامت تقديره: (هي) يعود الأول إلى زيد، والثاني إلى هند.

(٢) فالفاعل: (هو) ضمير مستتر يعود إلى اسم الفاعل الدال عليه كلمة يشرب.

(٣) فالفاعل: ضمير مستتر تقديره: (هي) يعود إلى الروح الدال عليها حال المشاهدين عند نزاع روح الميت.

(٤) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

(٥) أي: بعض البصريين.

(٦) (سقيًّا) و(رعيًّا) مصدران يراد بهما الدعاء - أي سقاك الله سقيًّا، ورعاك الله رعيًّا، فمن يرى: أن المصدر لا يعمل حتى بالفاعل فلا حذف هنا، وعند من يرى: أنه يعمل؛ لأنه يؤول بالمشتق، فإن فاعله سيكون ضميراً مستتراً وليس محذوفاً كما قال: هذا البعض، والمستتر ليس محذوفاً. ينظر: حاشية أبي طالب ٨٩ / ٢ بتصرف.

(٧) في: ب وج (ضممة).

(٨) يحذف الفاعل في الأحوال الآتية:

١- إذا بني الفعل للمجهول، مثل: سُرِقَ الدارُ - هنا (السارق) محذوف، الأصل: سَرَقَ السارقُ الدارَ.

بيانه في باب نُونِي التَّوكِيدِ^(١).

[لا تَلْحَقُ الْفِعْلَ عَلامَةٌ تَثْنِيَّةٌ وَلَا جَمْعٌ]

(وَجَرَّدِ الْفِعْلَ) مِنْ عَلامَةِ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ (إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ) ظَاهِرَيْنِ ،
(أَوْ جَمْعٍ) ظَاهِرٍ (كَفَازَ الشُّهَدَا) ، و«قَامَ أَخَوَاكَ» ، و«جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ» ، وَهَذِهِ
هِيَ^(٢) : اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ .

(وَقَدْ) لَا يُجَرَّدُ ، بَلْ تَلْحَقُهُ حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ [كَالتَّاءِ
الدَّالَّةِ عَلَى التَّانِيثِ]^(٣) .

و(يُقَالُ : سَعِدَا وَسَعِدُوا) .

وَ) الْحَالُ أَنَّ (الْفِعْلَ) الَّذِي لِحِقَّتْهُ هَذِهِ الْعَلامَةُ (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ) ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ
وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»^(٤) .

= ٢- المصدر المؤكد إذا أوّل بفعل كما تقدم في سقياً ورعياً .

٣- المصدر الحال محل الفعل ، مثل : ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ﴾ [البلد : ١٤ - ١٥] ،
أي : إطعام مقتحم العقبة ، - أي : يطعم المقتحم .

٤- ضمير الجماعة الفاعل إذا دخل على الفعل نونا التأكيد ، مثل : اضربوا ، فإذا دخلت
نون التأكيد تحذف الواو ؛ لسكونها مع سكون النون الأولى أو النون الخفيفة ، فيقال :
اضربين ، واضربين .

٥- فاعل فعل التعجب إذا دل عليه دليل ، مثل : أَبْصِرْ بِهِمْ وَأَسْمِعْ ، أي : بهم . ينظر
حاشية أبي طالب مع تصرف ٨٩ / ٢ .

(١) في : ص (١) .

(٢) لفظ (هي) ساقط من : أ وب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من : أ وج وط .

(٤) يعد من القليل إذا أعرب (ملائكة) فاعلاً ، فيكون الواو في (يتعاقبون) علامة جمع . =

وقول بعضهم: «أكلوني البراغيث»^(١).

وقول الشاعر:

[تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(٢)

وقوله:

[نُتِجَ الرَّيْبُ مَحَاسِنًا] * أَلْفَحَهَا غُرَّ السَّحَابِ^(٣)

(وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرًا) تارةً جَوَازاً إِذَا أُجِيبَ بِهِ اسْتِفْهَامٌ ظَاهِرٌ
(كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ).

أو مُقَدَّرٌ، نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾^(٤) بِنَاءٍ يُسَبِّحُ
لِلْمَفْعُولِ^(٥).

أو أُجِيبَ بِهِ نَفْيٌ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ لَمْ يَقَمْ أَحَدٌ: «بلى زيد».

وتارةً وَجُوباً إِذَا فُسِّرَ بِمَا بَعْدَهُ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

= أما إذا أعرب الواو فاعلاً ف (ملائكة) فيها إعرابان:

أحدهما - تكون بدلاً من الواو، بدل كل من كل.

وثانيهما - تكون مبتدأ مؤخرًا، وجملة (يتعاقبون) خبر مقدماً.

(١) أيضاً الواو علامة جمع و(البراغيث) فاعل، ويجوز في (البراغيث) ما تقدم في (ملائكة).

(٢) قائله: عبيد الله بن قيس الرقيات. العيني: ٩٢٥ / ٢.

الشاهد فيه: أن أتى بالألف في (أسلماه) علامة للتثنية، و(مبعدٌ وحميمٌ) الفاعل وهما بمنزلة المثنى.

(٣) يقول العيني: لم أقف على قائله، ٩٢٤ / ٢.

الشاهد فيه: أن الضمير المتصل بالفتح وهو نون النسوة علامة جمع، والفاعل: غرُّ السحاب.

(٤) سورة النور، الآية: ٣٦ - ٣٧.

(٥) فهنا الجار والمجرور في (له) صاراً نائباً عن الفاعل؛ لأن (يُسَبِّحُ) مبنيٌّ للمجهول،

و(رجال) فاعل لفعل محذوف تقدير: يُسَبِّحُ.

أَسْتَجَارَكَ ﴿١﴾

[تَأْنِيثُ الْفِعْلِ وَتَذَكِيرُهُ]

(وتاءُ تَأْنِيثٍ) سَاكِنَةٌ (تَلِي) الْفِعْلَ (الْمَاضِي)؛ دِلَالَةٌ^(٢) عَلَى تَأْنِيثِ فَاعِلِهِ (إِذَا كَانَ لِأَنْتَى).

وَلَا تَلَحُّقُ الْمُضَارَعِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ بِتَاءِ الْمُضَارَعَةِ، وَلَا الْأَمْرِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ بِالْيَاءِ^(٣) كَأَبْتُ هِنْدُ الْأَدَى.

وَإِنَّمَا تَلَزَمَ) هَذِهِ التَّاءُ (فِعْلٌ مُضْمَرٌ) أَي: فِعْلاً مُسْنِداً إِلَيْهِ، سِوَاءَ كَانَ مُضْمَرٌ مُؤَنَّثٌ حَقِيقِيٌّ أَوْ^(٤) مَجَازِيٌّ (مُتَّصِلٌ) بِهِ، نَحْوُ: «هِنْدٌ قَامَتْ»، وَ«الشَّمْسُ طَلَعَتْ» بِخِلَافِ الْمُتَّفَصِّلِ، نَحْوُ: «هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ»، وَشَدَّ حَذْفُهَا فِي الْمُتَّصِلِ فِي الشَّعْرِ كَمَا سَيَأْتِي^(٥).

(أَوْ) فِعْلاً مُسْنِداً إِلَى ظَاهِرٍ (مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرِّ) أَي: صَاحِبَةٍ فَرَجٍ، وَيُعْبَرُ [عَنْ ذَلِكَ]^(٦): بِالْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ، نَحْوُ: «قَامَتْ هِنْدٌ»، بِخِلَافِ الْمُسْنَدِ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ، نَحْوُ: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، فَلَا تَلَزَمُهُ^(٧).

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

ف (زيد) جواب مضاد لنفي القيام عن أي أحد، فزيد: فاعل لفعل مقدر تقديره: قام زيد، ويجوز ذكر الفعل وعدم حذفه.

أما (أحد) فإنه فاعل بفعل مقدر تقديره: استجارك، ولا يجوز إبرازه؛ لأن (استجارك) عوض عنه ودليل عليه ولا يجمع بين العوض والمعوض، وأيضاً إبرازه يؤدي إلى تكرار الفعل، وإعراب (أحد) مبتدأ لا يجوز؛ لأن (إن) الشرطية لا يليها إلا فعل ولا تليها جملة اسمية، بل فعلية.

(٢) في: أ (دالة).

(٣) فإنك إذا قلت: تضربُ هند، فالتاء التي هي من حروف المضارعة أَعْنَتْ عن تاء التأنيث الساكنة.

(٤) الصواب أم.

(٥) في: ص ().

(٦) في: أ (بذلك).

(٧) في: ج (يلزمه).

(وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ) بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ بِغَيْرِ إِلَّا (تَرَكَ النَّاءُ فِي) فِعْلِ مُسْنَدٍ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ، (نَحْوُ: أَتَى الْقَاضِيَّ بِنْتُ الْوَاقِفِ)^{(١)(٢)}.

(١) هنا ذكر الفعل مع أن الفاعل مؤنث حقيقي؛ لأنه فصل بالمفعول به.

(٢) أحوال تأنيث الفعل وتذكيره.

أولاً - التأنيث الواجب:

١- إذا أسند الفعل إلى مؤنث حقيقي بدون فاصل، مثل: قَامَتْ فَاطِمَةُ.

٢- إذا أسند الفعل إلى ضمير يعود إلى مؤنث حقيقي، مثل: فَاطِمَةُ حَضَرَتْ، أو إلى مؤنث مجازي، مثل: الشَّمْسُ طَلَعَتْ.

٣- إذا أسند إلى جمع للمؤنث الحقيقي إلا عند أبي علي الفارسي، مثل: صَلَّتِ الْمُؤْمِنَاتُ. ثانياً - التذكير واجب:

إذا أسند الفعل إلى مذكر مفرد أو جمع سالم، مثل: قَامَ خَالِدٌ، ومثل: قد أفلح المؤمنون.

ثالثاً - جواز التأنيث والتذكير في الحالات الآتية:

أ- إذا أسند الفعل إلى ظاهر وهو مؤنث مجازي، مثل: طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ.

ب- إذا أسند إلى المؤنث الظاهر الحقيقي وقد فصل بغير إلا، مثل: حَضَرَ الْقَاضِيَّ امْرَأَةً، وَحَضَرَتِ الْقَاضِيَّ امْرَأَةً.

ج- إذا كان الفاعل جمع تكسير مذكراً أو مؤنثاً، مثل: جَاءَ الرِّجَالُ، وَجَاءَتِ الرِّجَالُ، وَجَاءَ الْهِنْدِيُّ، وَجَاءَتِ الْهِنْدِيُّ.

وكذا جمع المؤنث السالم: عند أبي عليٍّ، مثل: جَاءَ الطَّالِبَاتُ، وَجَاءَتِ الطَّالِبَاتُ. وعند ابن مالك في التسهيل: الجواز فيما إذا كان مفرد مذكراً أو مغيراً، مثل: جَاءَ الطَّلِحَاتُ؛ لأنَّ مفرد طليحة، ومثل: جاء البنات؛ لأن الجمع تغير، بحذف الناء الأولى عند الجمع وتغير سكون النون إلى الفتح.

وأضاف في الكافية: اسم الجمع - وهو لفظ يدل على الجمع ولا مفرد له من لفظه، مثل: نسوة.

مثاله: جَاءَ نِسْوَةٌ، وَجَاءَتِ نِسْوَةٌ، فالتذكير فيما سبق على تقدير (الجمع)، والتأنيث على تقدير (الجماعة).

د- إذا فصل المؤنث الحقيقي ب (إلا)، مثل: ما قامَ إلا هندٌ، على أن المحذوف لفظ مذكر، أي: ما قامَ أحدٌ، وما قامتَ إلا هندٌ.

يلاحظ: أن هنداً حلت محل الفاعل - وهي مؤنث حقيقي.

وقوله:

إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً * بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ^(١)
والأَجُودُ فِيهِ إِثْبَاتُهَا.

(وَالْحَذْفُ) لِلتَّاءِ مِنْ فِعْلِ مُسْنِدٍ إِلَى ظَاهِرِ مُؤَنَّثِ حَقِيقِيٍّ (مَعَ فَضْلِ) بَيْنِ
الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ (بِإِلَّا فَضْلاً) عَلَى الْإِثْبَاتِ (كَمَا زَكَّى إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعُلَا)، إِذِ
الْفِعْلُ فِي الْمَعْنَى مُسْنَدٌ إِلَى مُذَكَّرٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: مَا زَكَّى أَحَدٌ^(٢) إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ
الْعُلَا^(٣).

ومثال الإثباتِ قوله:

مَا بَرَّئْتُ مِنْ رَبِّبَةٍ وَذَمٌّ * فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ^(٤)
(وَالْحَذْفُ) لِلتَّاءِ مِنْ فِعْلِ مُسْنِدٍ إِلَى ظَاهِرِ مُؤَنَّثِ حَقِيقِيٍّ (قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا
فَضْلٍ) حَكَى سَبِيوِيهِ عَنْ بَعْضِهِمْ: «قَالَ فُلَانَةٌ».

(و) الْحَذْفُ (مَعَ) الْإِسْنَادِ إِلَى (ضَمِيرِ) الْمُؤَنَّثِ (ذِي الْمَجَازِ): وَهُوَ

= هـ- إذا كان الفعل نعم أو بشس، مثل: نعم المرأة هند، وبشس المرأة هند.
ومثل: نعمت المرأة هند، وبشست المرأة هند.

التذكير باعتبار أن الممدوح، هو الجنس - أي نعم جنس المرأة.

(١) احتج به سيبويه ولم يعزه إلى أحد. العيني: ٢ / ٩٤٠.

الشاهد فيه: أنه ذكر الفعل (عَرَّه) مع أن الفاعل (واحدة)؛ لأنه فصل عن الفعل بالضمير
والجار والمجرور.

(٢) لفظ (أحد) ساقط من: ب.

(٣) لأن (أحدًا) المقدر - وهو المستثنى منه - مذكر.

(٤) يقول العيني: لم أقف على اسم قائله، ٢ / ٩٣٤.

الشاهد فيه: أنه أَلْحَقَ التَّائِيثَ بِالْفِعْلِ فَقَالَ: بَرَّئْتُ، وَالْفَاعِلُ: بَنَاتُ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كَانَ
إِلَّا، وَالْفَصْلُ بِهَا يَجُوزُ مَعَهُ الْوَجْهَانِ.

الذي ليس له فَرْجٌ (في شِعْرٍ وَقَعَ).

قال عامرُ الطائيُّ^(١):

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا * وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)

وَحَمَلَهُ ابْنُ فَلَاحٍ^(٣) فِي الْكَافِيَةِ^(٤): عَلَى أَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى مَحذُوفٍ^(٥)، أَي:

وَلَا مَكَانَ أَرْضٍ أَبْقَلَ، وَالضَّمِيرُ فِي إِبْقَالِهَا لِلْأَرْضِ^(٦).

(وَالتَّاءُ مَعَ) فَعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى (جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُدَكَّرٍ): وَهُوَ جَمْعُ

التَّكْسِيرِ وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، (كَالتَّاءِ مَعَ) مُسْنَدٍ إِلَى ظَاهِرِ مُؤَنَّثٍ غَيْرِ

حَقِيقِيٍّ، نَحْوُ: (إِحْدَى اللَّيْنِ) أَي: لَبَنَةٍ، فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا، نَحْوُ: «قَالَتِ الرَّجَالُ»،

و«قَامَتِ الْهِنْدَاتُ» عَلَى تَأْوِيلِهِمْ بِالْجَمَاعَةِ.

وَحَذْفُهَا، نَحْوُ^(٧): «قَامَ الرَّجَالُ»، و«قَامَ الْهِنْدَاتُ» عَلَى تَأْوِيلِهِمْ بِالْجَمْعِ.

هَذَا مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ: أَبُو عَلِيٍّ^(٨)، وَفِي

(١) هو عامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي من أشرف طيء في الجاهلية، من

المعمرين، كان فاتكاً مستهتراً، قتله بعض كلب. الأعلام: ١٦ / ٤.

(٢) قائله: عامر بن جوين الطائي. العيني: ٩٢٨ / ٢.

الشاهد فيه: أنه أَنْتَ الْفَعْلُ (وَدَقَّتْ) والفاعل (هي) يعود إلى المزنة مؤنث مجازي،

وكذا (أبقل) جاء بدون تأنيث، والفاعل (هي) أي: الأرض.

(٣) في: أوط (الفلاح). وابن الفلاح هو: تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليميني

النحوي الشهير بابن فلاح، توفي سنة ٦٨٠هـ. الأعلام للزركلي: ٣٠٢ / ٧.

(٤) لم أعر عليه.

(٥) في: ج (المحذوف).

(٦) فإن قدر لفظ (مكان) فالفاعل في (أبقل) مذكر يعود إلى المكان.

(٧) لفظ (نحو) ساقط من: ج.

(٨) هو الفارسي، تقدمت ترجمته في: ص (٢٠٢).

التسهيل^(١): خَصَّصَهُ بِمَا كَانَ مُفْرَدُهُ مُذَكَّرًا كَالطَّلْحَاتِ ، أَوْ مُغَيَّرًا كَبَنَاتِ^(٢) .

أَمَّا غَيْرُهُ كَالهِنْدَاتِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ وَاحِدِهِ ، وَلَا يَجُوزُ: «قَامَ الهِنْدَاتُ» إِلَّا فِي لُغَةٍ قَالَ فُلَانَةٌ .

قَالَ فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ^(٣): وَمِثْلُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا دَلَّ عَلَى جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كِنِسْوَةٍ^(٤) ، تَقُولُ: «قَالَ نِسْوَةٌ» ، وَ«قَالَتْ نِسْوَةٌ» .

أَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ اعْتِبَارُ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّ سَلَامَةً نَظْمُهُ تَدُلُّ عَلَى التَّذْكِيرِ ، وَالبُّنُونُ جَرَى^(٥) مَجْرَى التَّكْسِيرِ ؛ لِتَغْيِيرِ نَظْمِ وَاحِدِهِ كَبَنَاتِ^(٦) .

(وَالْحَذْفُ) لِلتَّاءِ (فِي) فِعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى جِنْسِ الحَقِيقِيِّ ، نَحْوُ: (نِعْمَ الفَتَاةُ) ، وَبُسَّ المَرْأَةُ (اسْتَحْسَنُوا ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ) - عَلَى سَبِيلِ المُبَالِغَةِ فِي المَدْحِ وَالدَّمِّ^(٧) - (بَيِّنٌ) وَلَفْظِ الجِنْسِ مُذَكَّرٌ^(٨) .

وَيَجُوزُ التَّأْنِيثُ عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ فَتَقُولُ^(٩): «نِعِمَّتِ الفَتَاةُ» ، وَ«بُسَّتِ المَرْأَةُ» .

(١) تسهيل الفوائد، محمد بن مالك: ص ٧٥ .

(٢) لأن المفرد: بنتٌ - بسكون النون مع التاء - ، والجمع: بنناتٌ ، فحذفت التاء الأولى ؛ حتى لا تجتمع علامتا تأنيث ، وفتحت النون بعد سكونها ، وهنا تغير المفرد عند الجمع ؛ فأشبهه الجمع المكسر .

(٣) شرح الكافية ، محمد بن مالك: ٢ / ٥٩٨ .

(٤) هنا نسوة: اسم جمع لا مفرد له من لفظه ؛ إذ مفرده: امرأة .

(٥) في: ب (يجري) .

(٦) لأن مفرده: ابن ، فتغير إلى: بنون بحذف همزة وضم النون .

(٧) لأننا مدحنا جنس النساء ثم خصصنا هنداً بالمدح .

ووجه المبالغة: أنها مدحت مرتين مع الجنس ، وبصورة خاصة .

(٨) في: ط (مذكور) .

(٩) في: أ (تقول) .

[تقديمُ المفعولِ بهِ وتأخيرُهُ]

(والأصلُ في الفاعِلِ: أن يَتَّصِلَا) بفعله؛ لأنَّه كالجزءِ مِنْهُ.

(والأصلُ في المَفْعُولِ: أن يَنْفَصِلَا) عن فعلِهِ؛ لأنَّه فَضْلَةٌ، نحو: «ضربَ

زيدٌ عمراً».

(وقد يُجَيءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ) فيُقَدِّمُ المَفْعُولُ على الفاعِلِ^(١)، نحو:

«ضربَ عمراً زيداً».

(وقد يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ)، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ

الضَّلَالَةُ﴾^(٢).

(وأخِرُ المَفْعُولِ)، وقدَّمِ الفاعِلَ وجُوباً (إن لَبَسَ) بَيْنَهُمَا (حُدِرَ) كَأَنَّ لِمَ

يُظَهَرُ إعرابٌ، ولا قَرِينَةَ، نحو: «ضربَ موسى عيسى»؛ إذ رُتِبَةُ الفاعِلِ:

التَّقديمُ ولو أُخِّرَ لم يُعْلَمَ^(٣).

(١) في: ط (الفعل).

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٣٠.

(٣) الأصل: أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول؛ لأنَّ الفاعل عمدة، فهو كالجزء من الفعل،

والمفعول فضلة.

وقد يختلف هذا الأصل، وذلك على التفصيل الآتي:

١- أن يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً، مثل: زيداً ضربتُ، ووجوباً إن اقترن به استفهام، مثل: (أخالداً ضربت)؛ لأن الاستفهام له الصدارة، فيجب تقديم المُستفهِم عنه.

٢- أن يتقدم المفعول على الفاعل وجوباً، فيما يأتي:

أ- إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إلا)، أو بـ (إنما)؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره عن

المحصور، مثل: ما ضرب خالداً إلا محمداً، وإنما ضرب خالداً محمداً.

ب- إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً، مثل: ما ضربني إلا خالدٌ.

ج- إذا كان في الفاعل ضمير يعود إلى المفعول به، وجب تقديم المفعول به وتأخير =

فإن كان ثَمَّةَ قَرِينَةٍ جازَ التَّأخِيرُ، نحو: «أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى»، و«أَضَنْتَ سَعْدَى الحَمَّى»^(١).

(أو أُضْمِرَ الفَاعِلُ) أي: جِيءَ بِهِ ضَمِيرًا (غَيْرَ مُنْحَصِرٍ)، نحو: «ضَرَبْتَ زَيْدًا»^(٢)، فإنَّ كَانَ مُنْحَصِرًا وَجِبَ تَأخِيرُهُ، نحو: «مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنْتَ»، وكذا إذا كَانَ المَفْعُولُ ضَمِيرًا، نحو: «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»^(٣).

[تَأخِيرُ المَحْصُورِ]

(وما بِإِلَّا أو بِنَمَّا انْحَصَرَ) سَوَاءٌ كَانَ فاعِلًا أو^(٤) مَفْعُولًا (أَخَّرَ) وَجُوبًا.

مِثَالُ حَصْرِ الفَاعِلِ نحو: «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ»، و«إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ».

= الفاعل؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، مثل: «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ» [البقرة: ١٢٤]. أما إذا كان الضمير في المفعول به ويعود إلى الفاعل، فلا مانع من تأخير الفاعل، مثل: (أتى ربه موسى)؛ لأنه يعود إلى متأخر لفظاً متقدماً رتبةً. وجوازاً، مثل: ضرب التلميذ المعلم، وإذا خفيت حركة الإعراب وقام الدليل على معرفة الفاعل من المفعول، مثل: أكل الكمثرى موسى، وأرضعت الصغرى الكبرى.

٣- وجوب تأخير المفعول به، وذلك فيما يأتي:

أ- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، مثل: ضربتُ المسيءَ.

ب- إذا كان المفعول به محصوراً، مثل: ما ضربتُ إلا المسيءَ، وإنما ضربتُ المسيءَ. ويجوز إذا كانت آلة الحصر (إلا) أن يتقدم على الفاعل؛ لأن المحصور فيه هو المقترن بـ (إلا) تقول: ما ضربتُ إلا خالداً المعلمَ.

ج- إذا لم تظهر حركة الفاعل والمفعول وجب أن نجعل المتأخر هو المفعول به، مثل: أكرم موسى عيسى، فيجب كونُ (عيسى) هو المكرم المفعول به، و(موسى) المكرمُ الفاعلُ؛ لخفاء حركة الإعراب.

(١) لأن الكمثرى: مأكولة لا آكلة، والحَمَّى: هي المضيئة لسعدى.

(٢) لأن الضمير المتصل لا يمكن تقديم المفعول عليه.

(٣) لأن الضمير المنصوب المتصل لا يمكن تقديم الفاعل عليه.

(٤) الصواب أم.

ومثالُ حَصْرُ المفعول نحو: «ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمْرًا»، و«إنما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا».

(وقَدْ يَسْبِقُ) المَحْصُورُ سِوَاءَ كانِ فاعِلًا أو^(١) مفعولًا (إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ):
بأن كان محصوراً بيّلاً، وهذا ما ذهب إليه: الكِسائي^(٢).

واستشهد بقوله:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ * فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا^(٣)
وقوله:

ما عابَ إلا لَيْمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ * [ولا جَفَا قَطُّ إلا جُبَّأً بَطَلًا]^(٤)
ووافقه: ابنُ الأنباري^(٥) في تقديمه إن لم يكن فاعِلًا.

والجُمهور^(٦): على المنع مُطلقاً.

أما المحْصُورُ بِنِّمًا فلا يَظْهَرُ قَصْدُ الحِصْرِ فِيهِ إلا بالتَّأخِيرِ.

(وشاع) أي: كَثُرَ وظَهَرَ تقديمُ المفعولِ على الفاعِلِ إذا اتَّصَلَ بِهِ صَمِيرٌ

(١) الصواب أم.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

(٣) قائله: مجنون بني عامر. شرح الشواهد للعيني: ٢ / ٩٤٥.

الشاهد هنا تقدم المفعول به وهو ضعيف لاقرانه بيلاً وتأخر الفاعل وهو كلامها.

(٤) قائله: لم يعرف قائله. شرح الشواهد للعيني: ٢ / ٩٤٥.

الشاهد هنا: تقدم الفاعل وهو (لَيْمٌ)؛ لاقرانه بـ (إلا) وتأخر المفعول به وهو فعل.

(٥) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب

واللغة، ولد في الأنبار وتوفي ببغداد، له الزاهر في اللغة، وشرح القصائد السبع الطوال

الجاهليات، وشرح الألفاظ، وغيرها. هدية العارفين: ٢ / ٣٥، الأعلام: ٦ / ٣٣٤.

(٦) جوز ابن الأنباري: تقديم المحصور بـ (إلا) إذا كان مفعولاً به وليس فاعلاً.

يعودُ على الفاعِلِ، ولم يُبَالَ بِعَوْدِ الضميرِ على مُتَأَخِّرٍ؛ لَأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ فِي الرُّتْبَةِ،
وذلك (نَحْوُ: خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ [الْفَيْنَةُ] ^(١)).

وَشَدُّ) تَقْدِيمُ الفاعِلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضميرٌ يَعُودُ على المفعولِ، (نَحْوُ: زَانَ
نُورُهُ الشَّجَرَ)؛ لِعَوْدِ الضميرِ على مُتَأَخِّرٍ لفظاً وَرُتْبَةً، وذلك لا يجوزُ إِلَّا في
مَوَاضِعَ سِتَّةٍ ^(٢) ليس هذا منها.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.

(٢) يجوز أن: يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة، مثل: زيدٌ ضربتهُ.

ويجوز أن: يعود الضمير على متقدم لفظاً ومتأخر رتبة، مثل: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤].
ويجوز أن: يعود الضمير على متأخر لفظاً ومتقدم رتبة، مثل: (كما أتى ربُّه موسى على قدر).
ولا يجوز عوده على متأخر لفظاً ورتبة، فلا يجوز أن تقول: ضربَ غلامُهُ الرجلَ، يعود
الضمير على الرجل، وما يَرِدُ فهو شاذ لا يقاس عليه، مثل: (زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ)، والنُّورُ:
هو زهرةُ الفاكهة.

عَوْدُ الضميرِ إِلَى الظاهرِ المُبَيَّنِّ لَهُ

الضمائرُ ثلاثة:

١- ضمير المخاطب، مثل: ضَرَبْتُ - بفتح التاء - يعرف المراد منه؛ لأنه أمامك.
٢- ضمير المتكلم، مثل: ضَرَبْتُ - بضم التاء أيضاً يعرف المراد منه أنه نفس المتكلم.
٣- ضمير الغيبة، مثل: خالِدٌ ضَرَبَ، أي: الفاعل هو مستتر لا يعرف المراد منه إلا أن
يسبقه ظاهر يفسره، ولا بد لهذا أن يسبق الضمير؛ ليعود إليه من تأخير.
وتقدمه يكون على ثلاثة أحوال:

أ- أن يعود الضمير إليه لفظاً، أي: هو ملفوظ به قبل الضمير كالمثال السابق.

ب- أن لا يتقدم ذكره لفظاً، بل يعرف معنىً من قرينة الحال، مثل: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾
[البقرة: ٢٢٨]، الضمير في ﴿وَلَهُنَّ﴾ و﴿عَلَيْهِنَّ﴾: يعود إلى الزوجات ولم يسبق ذكرهن لفظاً،
بل سبق ذكر المطلقات، والمطلقات يقتضي المقام أن يراد: بهن الزوجات سابقاً.

ج - أن يتقدم حكماً، أي: الظاهر هو متأخر في اللفظ ولكن حكمه التقديم، وهذا
يقتضي ثلاث حالات جائزة، والرابعة ممنوعة.

=

وفي الضُّرُورَةِ، نحو:

الحالات الجائزة: =

- ١- أن يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة، مثل: خالدٌ ضربتهُ، فـخالدٌ: مبتدأٌ وهو متقدم لفظاً ورتبته التقدّم؛ لأنّه مبتدأ.
- ٢- أن يعود إلى متأخر لفظاً ومتقدم رتبة، مثل: أتى ربُّه موسى، فضمير ربّه: يعود إلى موسى وهو فاعل حقه التقديم وأخر لفظاً.
- ٣- أن يعود إلى متقدم لفظاً ومتأخر رتبة، مثل: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فضمير الغيبة يعود إلى إبراهيم، وهو مفعول به رتبته التأخر وقدم لفظاً.
- ٤- الممنوع: هو أن يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة، مثل: ضربَ أستاذهُ خالدًا، فالضمير يعود إلى (خالد): وهو مفعول به متأخر لفظاً ورتبة.
- وقد استثنِيَ من هذا المنع ست حالات يجوز فيهن عوده إلى متأخر لفظاً ورتبة، وهي ممثلة بالآيات الآتية:

ومرجعُ الضمير قد تأخراً
في بابِ نِعَمٍ وتَنَازُعِ العَمَلِ
ومبتدأ مُفَسَّرٍ بخبرٍ
الأمثلة:

لفظاً ورتبةً وهذا حُصراً
ومُضَمَّرِ الشَّانِ ورُبِّ والبَدَلِ
وبابِ فاعِلٍ يَحْلِفُ فَاخْبِرِ

- ١- باب نعم، مثل: نعم رجلاً محمداً، ففاعل (نعم) ضمير مستتر في (نعم) تقديره: هو يعود إلى (محمد)، ومحمد: موضعه التأخر لفظاً ورتبة.
- ٢- التنازع، مثل: ضربني وضربك خالدٌ، ف (خالد) صار فاعلاً للفعل الثاني، ونقدّر للأول (هو) يعود إليه، وهو متأخر لفظاً ورتبة.
- ٣- مضمّر الشَّانِ، مثل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ف (هو) ضمير الشَّانِ، والشَّانِ: هو (الله أحد) جملة خبر للضمير وموضعه التأخر لفظاً ورتبة.
- ٤- رُبِّ، مثل: ربُّه رجلاً (فرجلاً) تمييز، وهو متأخر لفظاً ورتبةً، والضمير يعود إليه.
- ٥- البَدَلِ، مثل: أكلوني البراغيثُ، إذا اعتبرنا الواو فاعلاً و(البراغيثُ) بدلاً منه، ف (البراغيثُ) متأخرة لفظاً ورتبة.
- ٦- المبتدأ المفسَّر بالخبر، مثل: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، فضمير (هي) =

وَلَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا * فَأَدَّاهُمُ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ^(١)
 وَأَجَازَهُ: ابنُ جَنِّي^(٢) فِي النَّثْرِ بِقِلَّةٍ، وَتَبِعَهُ الْمُصَنَّفُ، قَالَ: لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ
 الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ يَقُومُ مَقَامَ تَقْدِيمِهِ^(٣).

*** ** *

-
- = يعود إلى الخبر وهو ﴿حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ وهو متأخر لفظاً ورتبة، وهذه لا خلاف فيها.
- ٧- باب الفاعل، مثل: زان نَوْرُهُ الشَّجَرَ، فالضمير في (نورُهُ) يعود إلى (الشجرَ) المتأخر لفظاً ورتبة؛ لأنه مفعول به.
- أجازه: ابن جني وابن مالك، وعلاً ذلك: بأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه. وغيرهم قالوا: هذا من الشذوذ.
- أما في ضرورة الشعر فلا مانع، مثل:
- لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا
- (١) قائله: أحد أصحاب مصعب بن زبير بن العوام. العيني: ٢ / ٩٥٩.
- الشاهد فيه: أن الضمير في الفاعل وهو (أصحابُهُ) يعود إلى (مصعبَ) وهو مفعول به ورتبته التأخير لفظاً ورتبة، وجازَ عودُ الضمير إليه؛ لضرورة الشعر.
- (٢) تقدمت ترجمته في: ص (٧٣).
- (٣) أي: لا مانع من عوده من الفاعل إلى المفعول به؛ لأن الفعل المتعدي كما يحتاج إلى الفاعل يستلزم المفعول به، وهذا الاستلزام يقوم مقام تقديمه على الفاعل وإن تأخر لفظاً.

هذا بابُ

(النائب عن الفاعل) إذا حذف



والتعبير به أحسن من التعبير بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله؛ لِشُمُولِهِ لِلْمَفْعُولِ
وغيره^(١)؛ ولِصِدْقِ الثَّانِيِ عَلَى الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِكَ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»^(٢)،
وَلَيْسَ مُرَادًا.

(يَتَوَبُّ مَفْعُولٌ بِهِ) إِنْ كَانَ مَوْجُودًا (عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ) مِنْ رَفْعٍ وَعُمْدِيَّةٍ،
وإِمْتِنَاعٍ تَقْدِيمِهِ^(٣) عَلَى الْفِعْلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٤) (كَنَيْلِ خَيْرٍ نَائِلٍ)، وَزَيْدٌ
مَضْرُوبٌ غَلَامُهُ^(٥).

- (١) إذا عُرِّفَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ غَيْرَ جَامِعٍ؛ لِأَنَّ النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ قَدْ لَا
يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، بَلْ يَكُونُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا أَوْ مَصْدَرًا، كَمَا سَيَأْتِي التَّمَثِيلُ لِذَلِكَ.
(٢) وَأَيْضًا غَيْرُ مَانِعٍ، إِذْ يَشْمَلُ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يَأْخُذُ مَفْعُولَيْنِ ثَانِيهِمَا لَيْسَ أَصْلُهُ
خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَعَ أَنَّهُ يُقَالُ عَنْهُ: مَفْعُولٌ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ، فَالِدِرْهَمِ: مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ ثَانٍ
لِأُعْطِيَ، وَهُوَ لَيْسَ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ، بَلْ زَيْدٌ: هُوَ النَّائِبُ.
(٣) فِي: أَوْ بَ وَط (تَقْدِيمِ).
(٤) الْمَفْعُولُ بِهِ فَضْلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَسْنَدًا وَلَا مَسْنَدًا إِلَيْهِ وَهُمَا أَرْكَانُ الْجُمْلَةِ، وَالْفَاعِلُ: هُوَ
الْعَمْدَةُ فِي الْإِسْنَادِ.

- فَالْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدَمُهُ، تَقُولُ: خَالِدًا أَكْرَمْتُ، وَالْفَاعِلُ
عَمْدَةُ وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ، وَالْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ وَالْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ، فَإِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ نَائِبٌ
الْمَفْعُولُ بِهِ عَنْهُ فِي كُلِّ صِفَاتِهِ السَّابِقَةِ.
(٥) أَصْلُهُ: نَالَ الْمَتَّصِدُقُ خَيْرَ نَائِلٍ، فَإِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَجْهُولِ وَحُذِفَ الْفَاعِلُ صَارَ خَيْرٌ هُوَ
النَّائِبُ عَنْهُ، فَنَقُولُ: نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ.
وَمِثْلُ بَمِثَالِ آخَرَ وَهُوَ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غَلَامُهُ؛ لِإِيْيَنَ أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ اسْمَ مَفْعُولٍ، فَإِنَّ
مَرْفُوعَهُ هُوَ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ مَصَاغٌ مِنْ فِعْلِ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ.

[حَرَكَاتُ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ]

(وَأَوَّلُ الْفِعْلِ) الَّذِي حُذِفَ فَاعِلُهُ (أَضْمَمَنْ) سَوَاءً كَانَ مَاضِيًا أَوْ^(١)

مُضَارِعًا.

(وَالْمُتَّصِلَ بِالْآخِرِ أَكْسَرَ فِي مُضِيِّ^(٢)) فَقَطْ (كَوَصِلَ) وَدُحِرَجَ.

(وَاجْعَلُهُ) أَي: الْمُتَّصِلَ بِالْآخِرِ (مِنْ) فِعْلِ (مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَنَحِي الْمَقُولِ فِيهِ) إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (يُنْتَحَى) وَكَيْضَرَبُ وَيُدْخَرَجُ وَيُسْتَخْرَجُ^(٣).

(و) الْحَرْفَ (الثَّانِي التَّالِي) أَي: الْوَاقِعَ بَعْدَ (تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ) فَضَمَّهُ (بِلا مُنَازَعَةٍ) فِي ذَلِكَ، أَي: بِلا خِلَافٍ، نَحْو: «تَعَلَّمَ الْعِلْمُ» وَ«تُدْخَرَجُ فِي الدَّارِ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُضَمَّ لَاتَّبَسَ بِالْمُضَارِعِ الْمُبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ. وَكَذَا يُضَمُّ الثَّانِي التَّالِي مَا أَشْبَهَ تَاءَ الْمُطَاوَعَةِ، نَحْو: تُكَبِّرَ وَتُخَيِّرَ^(٤).

(١) الصواب أم.

(٢) سمي مبنياً للمجهول؛ لأن بناءه وتركيبته مجهولة لدى الصرفيين، فإن أوزان الأفعال بلغت خمسة وثلاثين وزناً، ولا توجد هذه الصيغة التي سنذكرها من جملتها، فالبناء صار مجهولاً وصيغ بوزنٍ مجهولٍ؛ لأنَّ فاعله مجهولٌ.

الماضي: يكون مضموم الأول، ويكسر ما قبل آخره، والآخر يبقى مبنياً، فيقال: (خُرِقَ) وَأُكْرِمَ وَاسْتُخْرِجَ)، ما لم تكن في أوله تاء المطاوعة، أو كان أوله همزة وصلٍ.

(٣) المضارع: يكون مضموم الآخر، ومفتوح ما قبل الآخر.

فيقال: (يُضْرَبُ، وَيُكْرَمُ، وَيُنْطَلَقُ وَيُسْتَخْرَجُ) وَالْآخِرُ مَعْرَبٌ.

(٤) إذا بدئ الفعل الماضي بتاء المطاوعة، مثل: تَعَلَّمَ أَوْ تَدْخَرَجَ، وشبه تاء المطاوعة، مثل:

تَكَسَّرَ أَوْ تَبَخَّرَ، وهي كل تاء زائدة في أول الفعل، فإن الثاني منه يُضَمُّ مع الأول عند بنائه للمجهول؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُضَمَّ وَضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ التَّبَسَّ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لِلْمَخَاطَبِ الْمُبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْآخِرَ يَسْكُنُ فِي الْوَقْفِ، فَلَا

=

يعرف الآخر هل هو مبني أو معرب؟

(وِثَالِثَ) الْمَاضِي (الَّذِي) ابْتُدِيَ (بِهَمْزِ الْوَصْلِ) كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ (فُضِمَهُ
(كَاسْتَحْلِي)؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ^(١).

*** ** *

= توضيح ذلك:

الأمْر	الماضي المجهول بدون ضم الثاني	الماضي المعلوم
تُعَلِّمُ	تُعَلِّمُ - بدون ضم العين	تُعَلِّمُ

فإذا سكنت آخرهما لم تجد فرقاً بينهما، فإذا ضُمَّتِ الثاني وقلت: تُعَلِّمُ، صار فرق
بينه وبين تُعَلِّمُ

تُكَسِّرُ	تُكَسِّرُ - بدون ضم الكاف	تُكَسِّرُ
-----------	---------------------------	-----------

فإذا ضم الكاف صار فرق بينه وبين المضارع.

(١) إذا بدئ الماضي الخماسي والسداسي بهمزة الوصل، فإنه يضم منه الثالث؛ للفرق بينه
وبين الأمر، إذا وقف على الماضي بالسكون فسيكون ساكناً كالأمر، ولكن هناك فارق
هو كسر الهمزة في الأمر وضمها في الماضي، ولكن في حالة الوصل تسقط الهمزتان،
فَيَنْتَفِي الفرق بينهما إلا بضم ثالث الماضي المجهول.

توضيح ذلك:

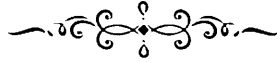
الأمْر	الماضي المجهول بدون ضم الثاني	الماضي المعلوم
أَنْطَلِقُ عَلَى السُّكُونِ	أَنْطَلِقُ، بِالْوَقْفِ	أَنْطَلِقُ

فإذا قلت: وَأَنْطَلِقُ، وَأَنْطَلِقُ، لا تجد فرقاً بين الِوَزْنَيْنِ، فيضم الطاء فيصير: وَأَنْطَلِقُ،
وَالْأَمْر: وَأَنْطَلِقُ.

وَاسْتُخْرِجُ	وَاسْتُخْرِجُ	اسْتُخْرِجُ
---------------	---------------	-------------

فإذا ضم التاء في المجهول، وقيل: وَاسْتُخْرِجُ، حصل فرق، وقوله في بعض الأحوال:
يعني إذا حصل الوصل وسقطت الهمزة.

هيئة الفعل المعتل العيني



(واكسِر) فاء ثلاثي مُعتَلٌ^(١) العَيْنِ؛ لأنَّ الأصلَ: أَنْ يُضَمَّ^(٢) أَوْلَهُ وَيُكْسَرُ ما قَبْلَ آخِرِهِ، فتقول في قَالَ وَبَاعَ: قَوْلَ وَبِيعَ؛ فاستثقلتِ الكسرةُ على الواوِ والياءِ ونُقِلتْ إلى الفاءِ فَسَكَنَتَا، فقلبتِ الواوُ ياءً؛ لِسُكُونِهَا بعد كسرةٍ، وسَلِمَتِ الياءُ؛ لِسُكُونِهَا بعد حَرَكةٍ تُجَانِسُهَا، وهذه اللُّغَةُ العُلَيَا.

(أَوْ اشْمِمَ فَاءً) (ثَلَاثِيٌّ أُعِلَّ عَيْنًا) بِأَنَّ تُشِيرَ إِلَى الضَّمِّ مع التلَفُظِ بالكسْرِ ولا تُغَيِّرُ الياءَ، وهذه: اللُّغَةُ الوُسْطَى، وبها قرأ: ابنُ عامِرٍ^(٣)، والكسائي^(٤) في «قَيْلٍ» و«غِيضٍ»^(٥).

(١) في: أ (عَلَّ).

(٢) في: أ وب وج (تَضَمَّ).

(٣) هو عبد الله بن عامر بن زيد أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وتوفي فيها سنة ١٨٠هـ. الأعلام: ٤ / ٩٥.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

(٥) الفعل الماضي الثلاثي المعتل إذا بني للمجهول فيه ثلاثة لغات:

الأولى - قَيْلٌ، وبيِعَ.

١- معتل العين بالواو، مثل: قَوْلٌ، يُضَمُّ أَوْلَهُ وَيُكْسَرُ ما قبل الآخر، فيقال: قَوْلٌ - وهي اللغة العُلَيَا.

٢- معتل العين بالياء، مثل: بَيْعٌ، يُضَمُّ أَوْلَهُ وَيُكْسَرُ ما قبل آخره، فيقال: بَيْعٌ.

ثم سكنت فائهما ونقلت كسرة العين إلى الفاء فصارت العين ساكنة فيهما، فصار: قَوْلٌ وبيِعَ، تسلم الياء؛ لكسرة ما قبلها في: بَيْعٌ، وتقلَّبَ واو: قَوْلٌ، ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: قَيْلٌ.

الثانية - قَيْلٌ، وبيِعَ - بكسر الفاء -، ولكن يُسَمُّ الكسر شيئاً من الضم في آخر النطق به، وهو ما يسمى: بالإشمام، وهي اللغة الوسطى.

(وَضَمُّ) للفَاءِ (جَا)ءٌ: عن بعضِ العربِ مع حذفِ حَرَكََةِ العَيْنِ، فَسَلِمَتْ
الواوُ، وَقَلِبَتْ الياءُ واوًا.

كحُوَكْتُ [في قوله] ^(١):

حُوَكْتُ ^(٢) على نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ * [تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ] ^(٣)

و(كَبُوع) في قوله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ * لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرْتُ ^(٤)

فأَحْتَمِلَ) أَي فَأَجِيزًا.

وخرج بقوله: «أُعِلَّ» ما كَانَ مُعْتَلًّا وَلَمْ يُعَلَّ، نحو: عَوَرَ فِي المَكَانِ،

فحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ ^(٥).

= الثالثة - قَوْلٌ، وَبُوعٌ، أَصْلُهُمَا: قَوْلٌ، فَسَكَتَ الواوُ فَقَطْ، وَبُيعَ، سَكَتَ الياءُ ثَمَّ قَلِبَتْ
واوًا؛ لِسُكُونِهَا وَانضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ اللُّغَةُ الضَّعِيفَةُ.

والقراءات هي: ﴿وَقِيلَ يَتَأَرَضُ أَبْلَعِي مَاءً كِ﴾ [هود: ٤٤]، و﴿قَوْلٌ وَقِيلَ﴾ مع الإشمام، وكذا
﴿وَعِضُّ الْمَاءِ﴾ و﴿عَوْضُ الْمَاءِ﴾ و﴿عَيْضُ﴾ بالإشمام.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) لفظ (حوكت) ساقط من: أ.

(٣) يقول العيني: لم أقف على اسمه: ٩٧٧ / ٢.

الشاهد فيه: أن حُوَكْتُ، جاء بضم الفاء وسكون العين.

(٤) قائله: رؤية بن العجاج. شرح الشواهد للعيني: ٩٧٥ / ٢.

الشاهد فيه: (بُوعٌ): حيث جاء بضم الفاء وسكون العين.

(٥) الإعلال: هو التغيير بالقلب، أو التسكين، أو الحذف، أو الإدغام، أو النقل.

الاعتلال: هو وجود حرف علة فيه، وبينهما عموم وخصوص من وجه.

قَوْلٌ - معتل؛ لأن فيه حرف علة، ومعلٌ؛ لأنه يقلب الواو ألفاً، فيقال: قال.

عَوَرَ - معتل وليس معلاً، أي: لا يتغير واوه إلى الألف، ومثل: وعد.

مَدَّ - مُعَلٌّ، وليس معتلاً أدغمت عينه بلامه.

ثُمَّ هَذِهِ اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ إِنَّمَا تَجُوزُ مَعَ أَمْنِ اللِّبْسِ .

(وإنْ بِشَكْلِ) مِنَ الأشْكَالِ الفَاءِ المُتَقَدِّمَةِ (خِيفَ لِبْسٌ) يَحْصُلُ بَيْنَ فِعْلِ الفَاعِلِ وَفِعْلِ المَفْعُولِ (يُجْتَنَّبُ) ذَلِكَ الشَّكْلُ كخَافَ، فَإِنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ يُقَالُ: خِيفْتُ - بِكسْرِ الخَاءِ -، فَإِذَا بُنِيَ للمَفْعُولِ، فَإِنْ كُسِرَتْ حَصَلَ اللِّبْسُ، فَيَجِبُ ضَمُّهُ، فيُقَالُ: خِيفْتُ^(١).

ونحو: «طَلْتُ» أَي: غَلِبْتُ فِي المَطَاوَلَةِ، يُجْتَنَّبُ فِيهِ الضَّمُّ؛ لِأَنَّ يَلْتَبِسَ بِطَلْتُ المُسْنَدِ إِلَى الفَاعِلِ مِنَ الطُّوْلِ ضِدُّ القِصْرِ^(٢).

[هَيْئَةُ المَضَاعِفِ الثَّلَاثِي]

(وما لِبَاعٍ) إِذَا بُنِيَ للمَفْعُولِ مِنْ كَسْرِ الفَاءِ وإِشْمَامِهَا وَضَمِّهَا (قَدْ يُرَى

= فَعَوْرَ - لا تَجْرِي فِيهَا اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ، بَلْ يَضُمُ الأَوَّلُ، وَيَكْسِرُ مَا قَبْلَ الآخِرِ، فيُقَالُ: عَوْرَ، فَقَطْ .

ومعنى عَوْرَ فِي المَكَانِ: سَتَرَ فِيهِ مِنَ العَوْرَةِ. حَاشِيَةُ أَبِي طَالِبٍ: ١١٦ / ١ .

(١) جَوَّازِ الضَّمِّ وَالكَسْرِ لِلْفَاءِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لِبْسٌ بِأَحَدِهِمَا، فَإِنْ حَصَلَ لِبْسٌ اقْتَصَرَ عَلَى الثَّانِي الَّذِي لا لِبْسَ فِيهِ .

مِثَالُ مَا يَحْصُلُ فِيهِ اللِّبْسُ بِالكَسْرِ وَيَجِبُ الضَّمُّ: (خَافَ)، إِذَا أُسْنِدَتْ إِلَى ضَمِيرِ الفَاعِلِ تَقُولُ فِيهِ: خَوِفْتُ، تَسْكُنُ الخَاءَ وَتَنْقَلُ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى الخَاءِ، وَتَحْذِفُ الوَاوَ؛ لِسُكُونِهَا، فَيَصِيرُ: خِيفْتُ - أَي: أَنَا خَائِفٌ .

فَإِذَا بَنِيَ لِلْمَجْهُولِ، تَقُولُ: خَوِفْتُ، فَإِنْ سَكَنَ الوَاوُ فَإِنَّهُ يَحْذِفُ؛ لِالتَّقَائِمِ مَعَ سُكُونِ الفَاءِ يَصِيرُ: خُفْتُ، أَي: خَوِفُنِي غَيْرِي، فَهنا يَضُمُّ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الكَسْرِ يَلْتَبِسُ بِالمَعْلُومِ السَّابِقِ .

(٢) مِثَالُ مَا يَحْصُلُ اللِّبْسُ إِذَا ضُمَّ وَيَجِبُ الكَسْرُ: (طَالَ) إِذَا بُنِيَ للمَفْعُولِ، وَأُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِ نَائِبِ الفَاعِلِ .

تَقُولُ فِيهِ: طَوَّلْتُ، تَسْكُنُ الطَّاءَ، وَتَنْقَلُ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَيْهَا، فَيَصِيرُ: طَلْتُ، أَي: تَطَاوَلْتُ، مَعَ آخِرِ فَصَارَ: أَطَوَّلَ مَنِي، أَي: غَلِبْتُ فِي المَطَاوَلَةِ، فَإِذَا ضُمَّ الطَّاءُ، فيُقَالُ: طَلْتُ، فَإِنَّهُ يَلْتَبِسُ بِالمَعْلُومِ، أَي: صَرْتُ طَوِيلاً وَلَمْ أَبَقْ قَصِيراً .

لِنَحْوِ: حَبَّ) مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُضَاعَفِ الْمُدْغَمِ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ.

وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ^(١): الضَّمُّ، وَاسْتَدَلَّ: مُجِيزُ الْكَسْرِ بِرِوَايَةِ عَلْقَمَةَ^(٢)

نحو: ﴿رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٣).

[هيئة افتعل وتفعل]

(وما) ثَبَّتَ (لِفا باع) إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ مِنْ جَوَازِ الثَّلَاثَةِ فَهُوَ: (لِما العَيْنُ

تَلِي فِي) كُلِّ ثَلَاثِيٍّ مُعْتَلِّ العَيْنِ وَهُوَ عَلِيٌّ: [وَزْنٌ] افْتَعَلَ وَانْفَعَلَ، نحو: (اخْتَارَ

وَانْقَادَ وَشِبْهَهُ) لِذَيْنِ^(٤) (يَنْجَلِي) خَيْرٍ^(٥):

(١) الثلاثي المضاعف، مثل: حَبَّبَ، إِذَا بَنِيَ لِلْمَجْهُولِ يَصِيرُ: حُبَّبَ، وَعِنْدَ إِرَادَةِ الإِدْغَامِ

تَسْكُنُ البَاءَ الأُولَى بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الحَاءِ بَعْدَ تَسْكِينِهَا، فيقال بَعْدَ الإِدْغَامِ: حِبَّبَ،

وَيَجُوزُ مَعَهَا الإِشْمَامُ، أَوْ يَسْكُنُ البَاءَ وَتَبْقَى الحَاءُ مَضْمُومَةً، وَبَعْدَ الإِدْغَامِ يُقَالُ: حُبَّبَ.

(٢) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الهمداني تابعي، كان في العراق سكن

الكوفة، توفي فيها سنة ٦٢هـ.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٦٥.

فيقال: رَدَّتْ - بكسر الراء - أَوْ بِالْكَسْرِ مَعَ الإِشْمَامِ، أَوْ رُدَّتْ - بضم الراء.

(٤) لفظ (لذَيْن) ساقط من: أ.

(٥) أي: جملة (ينجلي) في محل رفع خير لفظ (ما) الموصولة في قوله: (وما لفا باع)،

إِذَا كَانَ الفِعْلُ عَلَى وَزْنِ: افْتَعَلَ أَوْ انْفَعَلَ، وَكَانَ ثَلَاثِيَّةً مُعْتَلِّ العَيْنِ، مِثْلُ: اخْتَارَ وَانْقَادَ.

ثَلَاثِي الأُولِ: خَيْرٍ، وَالثَّانِي: قَوَدَ.

وَأَصْلُ اخْتَارَ: اخْتَيَّرَ، وَأَصْلُ انْقَادَ: انْقَوَدَ تَحَرَّكَتِ البَاءُ وَالواوُ فِيهِمَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا

فَقَلْبَتْ أَلْفًا، هَذَا فِي المَعْلُومِ.

أَمَّا فِي المَجْهُولِ، فيقال: أُخْتَيَّرَ، وَأُنْقَوِدَ.

فَإِذَا نَقَلْنَا: حَرَكَةَ البَاءِ إِلَى التَّاءِ تَكُونُ البَاءُ سَاكِنَةً وَالتَّاءُ مَكْسُورَةً وَتَكْسِرُ الهَمْزَةَ تَبَعًا

فيقال: إِخْتَيَّرَ، وَيَجُوزُ إِشْمَامُ التَّاءِ.

وَيَجُوزُ إِبْقَاءُ الهَمْزَةِ مَضْمُومَةً فَتَقَلْبُ البَاءُ وَالأَوْ يُقَالُ: أُخْتُورَ.

أَمَّا انْقَوَدَ، فَتَنْقَلُ الكَسْرَةُ إِلَى القَافِ بَعْدَ تَسْكِينِهَا، ثُمَّ تَقَلْبُ الواوُ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَكَسْرِ مَا =

أي هو: (١) مَحَطُّ حُصُولِ مَا لِفَاءِ بَاعٍ لِمَا وَلِيَتْهُ الْعَيْنُ فِيمَا ذُكِرَ، فَيَجُوزُ فِيهِمَا كَسْرُ التَّاءِ وَالْقَافِ وَضَمُّهُمَا وَالإِشْمَامُ عَلَى الْعَمَلِ السَّابِقِ، وَيُلْفِظُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ عَلَى حَسَبِ اللَّفْظِ بِهِمَا.

[ما يصلح للنيابة]

(وقابل) للنيابة (من ظرف): بأن كان متصرفاً مختصاً أو غير مختص، لكن قيّد الفعل بمعمول آخر.

(أو من مصدر): بأن كان متصرفاً لغير التوكيد.

(أو حرف جر) مع مجروره: بأن لم يكن متعلقاً بمحذوف ولا علة (بنيابة) عن الفاعل (حري) أي جديز، نحو: «سير يوم السبت» (٢)، و«سير يزيد يوم» (٣)، و«ضرب ضرب شديد» (٤)،

= قبلها وتكسر همزة تبعاً، فيقال: إنقيد، ويجوز الإشمام، ويجوز تسكين الواو وإبقاؤها، فيقال: انقود.

(١) في: ط وب وج (هو). بدون أي.

(٢) مثال الظرف المختص.

(٣) مثال الظرف غير المختص، ولكن قيّد الفعل بمعمول آخر وهو: (يزيد)، والذي بعده للمصدر؛ لنيابة الجار والمجرور عن الفاعل.

(٤) إذا لم نجد مفعولاً به، فيجوز أن ينوب عن الفاعل الظرف والمصدر والجار والمجرور بشروط: شروط الظرف:

أ- أن يكون متصرفاً، أي: يصلح أن ينصب على الظرفية، وأن يكون فاعلاً ومفعولاً به ومجروراً. مثل: يوم، ورمضان، ونهار، وليل. وغير المتصرف. مثل: إذا، وقد، وهنا، وعند.

فيقال: صيّم يوم الخميس، وصيّم رمضان، وعمِلَ نهارُ صيفٍ، وأقيّمَ ليلَ شتاءٍ.

ب- أن يكون مختصاً: بأن كان علماً أو مضافاً أو موصوفاً، مثل: صيّم رمضان، وصيّم يوم حارّ، وأقيّمَ ليلَ شتاءٍ، بخلاف صيّم يوم، أو أقيّمَ ليل؛ لأنه لا فائدة فيه.

=

﴿وَلَمَّا سَقَطَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(١).

ونقل [أبو حيان]^(٢) في الارتشاف^(٣) اتَّفَقَ البَصْرِيُّنَ وَالكَوْفِيُّنَ عَلَى أَنَّ النَّائِبَ هُوَ الْمَجْرُورُ، وَأَنَّ الَّذِي قَالَهُ الْمَصْنُفُ: مِنْ إِنِّهِمَا مَعَا النَّائِبُ، لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ^(٤).

وغيرُ القابلِ لا يَنُوبُ، نحو: «إِذَا»، و«عِنْدَ»، و«ثُمَّ»^(٥)، و«سُبْحَانَ اللَّهِ» و«مَعَاذَ اللَّهِ»، و«ضَرْبًا» فِي «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»^(٦).

= شروط المصدر:

أ- أن يكون متصرفاً، مثل: ضَرَبَ، وإِكْرَامَ، وهو ما يأتي مفعولاً مطلقاً، ويأتي مبتدأً وخبراً، وفاعلاً، بخلاف سبحانَ ومعاذَ، والمصدر المؤكّد.

فيقال: ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَأَكْرَمَ إِكْرَامٌ حَسَنٌ أَوْ إِكْرَامٌ عَالِمٌ، وَلَا يُقَالُ: سُبِّحَ سُبْحَانٌ.

ب- أن يكون المصدر مختصاً، أي: موصوفاً أو مضافاً، يقال: سِيرَ سَيْرٌ سَرِيعٌ، أَوْ سِيرَ سَيْرٌ زَيْدٌ، أَوْ سِيرَ رَجُلٍ، وَلَا يُصَحُّ أَنْ يُقَالَ: سِيرَ سَيْرٌ.

شروط الجار والمجرور:

١- أن لا يكون متعلقاً بمحذوف.

٢- أن لا يكون علة، فلا يكون نائباً، نحو: بني للسكنى، مثل: سِيرَ بَزِيدٌ، وَتُوَضِّيَ بِالْمَاءِ، فلا يكونان نائبين.

أما إن تعلق بمحذوف، مثل: بسم الله، فإنه إن قدر فعل له مبني للمجهول، مثل: قَرِئَ، لا يكون نائب فاعل.

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أوب وج، وأبو حيان تقدمت ترجمته في: ص (١١٣).

(٣) لم أعر عليه.

(٤) أي إذا قلنا: ذُهِبَ بَزِيدٌ، فزَيْدٌ: هو نائبُ الفاعل وليس مجموع الجار والمجرور؛ لأن المجرور هو في قوة المفعول به، إلا أن الباء وسيلة تعدية فقط.

(٥) لفظ (ثم) ساقط من: ج.

(٦) و(إذا، وعند) ظرفان غير متصرفين، و(سبحان الله، ومعاذ الله)، مصدران غير

متصرفين، و(ضرباً) مصدر مؤكّد غير مختص.

وْفُهُم مِّن تَخْصِيصِهِ النَّيَابَةَ بِمَا ذُكِرَ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ [الْحَالُ، وَلَا] ^(١) نِيَابَةً
 التَّمْيِيزِ، وَلَا الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَا ^(٢) الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَصَرَّحَ بِالْأَوَّلِ فِي
 التَّسْهِيلِ ^(٣)، وَبِالثَّانِي فِي الْإِرْتِشَافِ ^(٤)، وَبِالثَّالِثِ فِي اللَّبَابِ ^(٥).

*** **

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ وب وج.

(٢) لفظ (ولا) ساقط من: أ.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك: ص ٧٧.

(٤) لم أعر عليه.

(٥) لم أعر عليه.

[الأولى بالنيابة]



(ولا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي) الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ (إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) كما لا يكونُ فاعِلاً إِذَا وُجِدَ اسْمٌ مَحْضٌ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ^(١).

(و) ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ^(٢): إِلَى أَنَّهُ (قَدْ يَرِدُ) نِيَابَةً غَيْرَ المَفْعُولِ

بِهِ مَعَ وُجُودِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا * وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو الْهُدَى^(٤)
وَاخْتَارَهُ: فِي التَّسْهِيلِ^(٥).

[النائب مما له مفعولان]

(وِبَاتِّفَاقٍ) مِنْ جُمُهورِ النُّحَاةِ: (قَدْ يَنْتُوبُ) عَنِ الفَاعِلِ المَفْعُولِ الثَّانِي

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

ولعل هذه العبارة قد وضعت سهواً من الشارح؛ لأنه لو حذف فاعل الفعل المعلوم وهذه الأمور موجودة، فإنها لا تصلح لتكون فاعلاً بدلاً من الاسم؛ لأن الظرف والمصدر والجار والمجرور لا تقع فاعلاً إلا إذا جُرَّ بِمِن الزائدة، وتقع نائب فاعل. إلا على مذهب الكوفيين فإنهم يجوزون فاعلية الجار والمجرور.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

(٣) سورة الجاثية، الآية: ١٤.

وهنا نصب (قوماً)؛ لأن النائب صار المجرور بالباء، وهي (ما) الموصولة.

(٤) قائله: رؤية بن العجاج. العيني: ٩٧٢ / ٢.

الشاهد هنا: نصب سيداً؛ لأن المجرور من قوله: بالعلياء هو النائب.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك: ص ٧٧.

(مِنْ بَابِ كَسَا فِيَمَا التِّبَاسُهِ أَمِنْ) ، نحو: «كَسِيَ زَيْدًا جُبَّةً»^(١) .

بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُؤْمَنْ اِلْتِبَاسُ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَنْوَبَ الْأَوَّلُ ، نَحْوُ: «أُعْطِيَ عَمْرُو بِشْرًا»^(٢) .

وَحِكْيِي عَنْ بَعْضِهِمْ: مَنَعَ إِقَامَةَ الثَّانِي مُطْلَقًا^(٣) ، وَعَنْ بَعْضٍ^(٤) آخَرَ: الْمَنْعُ إِنْ كَانَ نَكِيرَةً وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةً^(٥) .

وَلَعَلَّ الْمَصْنَفَ لَمْ يَعْتَدَّ بِهَذَا الْخِلَافَ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِنَفِيهِ فِي شَرْحِي^(٦) : التَّسْهِيلِ^(٧) وَالْكَافِيَةِ^(٨) ، وَحَيْثُ جَازَ إِقَامَةَ الثَّانِي فَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِكُونِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى .

(فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى) الْمُتَعَدِّيَّةُ لِثَلَاثَةٍ: (الْمَنْعُ) مِنْ إِقَامَةِ الثَّانِي ، وَوُجُوبُ إِقَامَةِ الْأَوَّلِ (اشْتَهَرَ) عَنْ كَثِيرٍ مِنَ النَّحَاةِ .
قال الأَبْدِي^(٩):

(١) هنا جبة نائب فاعل، والأولى بالنيابة هو المنعول الأول؛ لأنه فاعل معنى؛ لأنه

المكسوء، وما دام جعل الثاني نائباً لا يحصل معه لبس، فإنه يجوز ذلك.

(٢) هنا إذا رفع (بشراً) لا تعرف هل هو (مُعْطَى أو مُعْطَى له)، فلا بد من رفع الأول؛ لنعرف أنه: المُعْطَى .

(٣) هم البصريون .

(٤) لفظ (بعض) ساقط من: أ وب وج .

(٥) هم الكوفيون .

(٦) في: ب وج (شرح) .

(٧) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١٢٩ / ٢ .

(٨) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٦١٠ / ٢ .

(٩) هو شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالأبدي، له حدود الأبدي في النحو، كشف

في شَرَحِ الْجَزْوَلِيَّةِ^(١)؛ لَأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ أَشْبَهُ بِالْفَاعِلِ، فَإِنَّ مَرْتَبَتَهُ قَبْلَ الثَّانِي؛ [لَأَنَّ مَرْتَبَةَ الْمُبْتَدَأِ]^(٢) قَبْلَ الْخَبَرِ، وَمَرْتَبَةَ الْمَرْفُوعِ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ، فَفُعِلَ ذَلِكَ لِلْمُنَاسَبَةِ^(٣).

وَخَالَفَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٤) وَجَمَاعَةٌ وَتَبِعَهُمُ الْمُصَنِّفُ فَقَالَ: (وَلَا أَرَى مَنَعًا مِنْ نِيَابَةِ الثَّانِي)^(٥) (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ)، وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً وَلَا ظَرْفًا كَمَا فِي التَّسْهِيلِ^(٦) كَقَوْلِكَ فِي: جَعَلَ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرًا مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، جُعِلَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ لَيْلَةَ الْقَدْرِ^(٧).

أَمَّا^(٨) الثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَرَى، ففِي الْإِرْتِشَافِ^(٩): أَدَّعَى ابْنُ هِشَامٍ^(١٠) الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنَعِ إِقَامَتِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ ففِي الْمَخْتَرَعِ^(١١):

- (١) لم أعر عليه.
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٣) في: أ وج (لمناسبة).
- (٤) تقدمت ترجمته في ص: (٢٤٣).
- (٥) لفظ (الثاني) ساقط من: أ وب وج.
- (٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك: ص ٧٧.
- (٧) هنا جعل لفظ (خيرٌ) هو النائب، وهو كان مفعولاً ثانياً ل (جعل)، والأول بقي منصوباً وهو (ليلة).
- (٨) في: أ و ط (وأما).
- (٩) لم أعر عليه.
- (١٠) ابن هشام: هو ابن هشام الخضراوي، ينقل عنه ابن هشام الأنصاري في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٢ / ٢.
- والخضراوي: هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ولد في الأندلس من أهل جزيرة الخضراء، سنة (٥٧٥هـ) عالم بالعربية، له مصنفات منها: الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، توفي بتونس سنة (٦٤٦هـ). الإعلام للزركلي: ٧ / ٨.
- (١١) لم أعر عليه.

جَوَازُهُ عَنِ بَعْضِهِمْ^(١)، وكما لا يكونُ للفعلِ إِلَّا فاعِلٌ واحدٌ كذلك لا ينوبُ عن الفاعلِ إِلَّا شَيْءٌ واحدٌ.

(وما سِوَى النَّائِبِ) عنه (مِمَّا عُلِّقًا بِالرَّافِعِ)، أي: رافعِ النَّائِبِ: وهو الفعلُ واسمُ المفعولِ والمصدرُ على ظاهرِ قَوْلِ: سيبويه، (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا): لفظاً - إن لم يكن جاراً ومجروراً، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمعةِ أَمَامَكَ ضرباً شديداً»^(٢).

ومحلاً - إن يَكُنُّهُ، نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(٣).

*** ** *

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٢ / ٢.

(٢) فهنا (زيد) نائب فاعل مرفوع، و(يوم) منصوب، وكذا: أَمَامَ وضرباً.

(٣) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

هنا (نفخة) نائب فاعل، و(الصور) بقي مجروراً وهو محله النصب؛ لأنه مفعول به.

هذا بابُ اشتغالِ العاملِ عَنِ المعمولِ



وهو أن يَتَقَدَّمَ اسمٌ، ويتأخَّرَ فِعْلٌ^(١) أو شِبْهَهُ^(٢)، قد عَمِلَ في ضَمِيرِهِ أو سَبَبِهِ^(٣)؛ لولا ذَلِكَ لَعَمِلَ فِيهِ^(٤) أو في مَوْضِعِهِ^(٥).

(إن مُضَمَّرُ اسمٍ سَابِقٍ فِعْلاً) مَفْعُولٌ لِقَوْلِهِ^(٦): (شَغَلَ)، أي: ذلك المُضَمَّرُ (عَنْهُ)، أي: عن الاسمِ السَّابِقِ: (بِنَصْبِ لَفْظِهِ)، أي: لفظِ ذلك المُضَمَّرِ.

(أو المَحَلِّ) أي: مَحَلِّهِ، (فالسَّابِقِ) ارْفَعَهُ على الابتداءِ، أو (انصَبَهُ)، واختَلَفَ في ناصِبِهِ:

فالجُمهُورُ وَتَبِعَهُمُ المصنِفُ: على أَنَّهُ مَنصُوبٌ (بِفِعْلِ أَضْمِرٍ حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا) لَفْظًا أو مَعْنَى^(٧).

- (١) مثل: الدرُسُ حَفِظْتُهُ، هنا المتأخر فعلٌ.
- (٢) مثل: خالدٌ أنا ضاربه غداً، هنا المتأخر شبيه بالفعل؛ لأنه اسم فاعل، فقد عمل الفعل في المثال السابق في الضمير العائد على الاسم المتقدم، وكذا اسم الفاعل.
- (٣) السبب: هو الحبل لغة؛ ولأن الضمير يربط الجملة بما قبلها يسمى سبباً، وما يضاف إليه يسمى مسبباً - أي منسوباً إلى السبب، مثل: خالداً ضربتُ أخاه، فالفعل اشتغل بالمضاف إلى السبب وهو الضمير، فالمضاف سمي سبباً.
- (٤) أي: لولا الضمير لعمل فعلٌ حَفِظْتُ النصبَ في (الدرسِ)، وكذا لولا الضمير في (ضاربه) لعمل ضارب النصبَ في (خالد)؛ لأنهما اسمان يظهر عليهما الإعراب.
- (٥) العمل في المحل، مثل: هذا ضربتُهُ، فلو حذف الضمير لنصب الفعل محل اسم الإشارة؛ لأنه مبني لا يظهر عليه الإعراب.
- (٦) في: ب وج وط (بقوله).
- (٧) لفظاً - نقدر في المثال السابق: حَفِظْتُ الدرَسَ حَفِظْتُهُ.

وقيل: بالفعل المذكور بعده.

ثم اختلف؛ فقيل: إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً.

وقيل: في الظاهر والضمير ملغى.

واعلم أن هذا الاسم الواقع بعده فعلٌ ناصبٌ لضميره على خمسة أقسام:

لازم النَّصْبِ، ولازمُ الرَّفْعِ، وراجحُ النَّصْبِ على الرَّفْعِ، ومُسْتَوٍ فيه

الأمران، وراجحُ الرَّفْعِ على النَّصْبِ، هكذا ذكره النحويون، وتبعهم المصنف^(١).

فَشَرَعَ في بيانها بقوله: (والتَّصْبُ) للاسِمِ السَّابِقِ (حَتَّمُ إِنْ تَلَا السَّابِقُ)

بِالرَّفْعِ، أَي: وَقَعَ بَعْدَ (مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كإِنْ وَحَيْثُمَا)، نحو: «إِنْ زِيداً لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ»، و«حَيْثُمَا عَمراً تَلَقَاهُ فَأَهْنَهُ».

وكذا إِنْ تَلَا اسْتِفْهَماً غَيْرَ الهمزة^(٢) ك «أَيْنَ بَكَراً فَارْقَتَهُ»، و«هَلْ عَمراً

= ومعنى - مثل: خالداً مررتُ به، فهنا لا يمكن نصب خالد بمررت؛ لأنه فعل لازم، فلا بد من تقدير فعل متعد بمعناه، فتقول: جاوزتُ زيداً مررتُ به.

(١) أحكام النصب والرفع في الاسم السابق خمسة:

المثال	السبب	حكم الاسم السابق	
إِنْ زِيداً لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ؛ لِأَنَّ (إِنْ) الشرطية لا يقع بعدها إلا فعل	إذا وقع بعد حرف لا يقع بعده اسم، بل الفعل فقط	واجب النصب	١
خَرَجْتُ فإِذَا زِيداً لَقَيْتَهُ، (إِذَا) الفجائية لا يليها إلا اسم	إذا وقع بعد حرف خاص بالاسم	واجب الرفع	٢
زِيداً اضْرِبْهُ	إذا كان بعد الاسم فعل طلب؛ لأنه إذا رفع تكون جملة الطلب خبراً، والأفضل كونها خبرية لا انشائية	يجوز الوجهان، والتَّصْبُ أرجح	٣
خَالِدٌ ضَرِبْتُهُ	لأنَّ عدم التقدير أولى إذا لم يوجد سبب للتقدير	الرفع أرجح	٤
هَنْدٌ أَكْرَمْتُهَا وَخَالِدٌ ضَرِبْتُهُ عِنْدَهَا	إذا سبقت جملته جملة اسمية الصدر فعلية العجز	جائز الوجهين على السواء	٥

(٢) مثل: (هل وأين) فإنهما لا يقع بعدهما الاسم بل الفعل، أما الهمزة فإنه يمكن أن يقع =

حَدَّثْتُهُ»، وسيأتي^(١) حُكْمُ التَّالِي لِلْهَمْزَةِ.

(وإن تَلا السَّابِقُ)، أي: وَقَعَ بَعْدَ (ما بِالْإِبتِدَاءِ يَخْتَصُّ) كإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، (فَالرَّفْعُ) لِلاِسْمِ عَلَى الْإِبتِدَاءِ (التَّزِمُهُ أبدأً)، نحو: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ لَقِيْتُهُ»؛ لِأَنَّ إِذَا لَا يَلِيهَا إِلَّا مُبْتَدَأٌ، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ بِبِضَاءٍ﴾^(٢)، أَوْ خَبَرٌ نَحْو: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾^(٣)، وَلَا يَلِيهَا فِعْلٌ؛ وَلِذَا قُدِّرَ مُتَعَلِّقُ الْخَبَرِ بَعْدَهَا اسْمًا كَمَا تَقَدَّمَ^(٤).

وَذِكْرُهُ لِهَذَا الْقِسْمِ إِفَادَةٌ لِتَمَامِ الْقِسْمَةِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِنَ الْبَابِ؛ لِإِعْدَمِ صِدْقِ ضَابِطَةِ الْبَابِ عَلَيْهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِيهِ مِنْ قَوْلِنَا: لَوْلَا ذَلِكَ الضَّمِيرُ لَعَمِلَ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا هُنَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ إِذَا لَا يَلِيهَا فِعْلٌ^(٥).

(كذا) يَجِبُ الرَّفْعُ (إِذَا الْفِعْلُ تَلا)، أي: وَقَعَ بَعْدَ (ما) لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَهُوَ الَّذِي (لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ) أَي: قَبْلَهُ (مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجِدَ) كَالِاسْتِفْهَامِ، وَمَا النَّافِيَّةِ، وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، نَحْو: «زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ»، و«خَالِدٌ مَا صَحِبْتُهُ»، و«عَبْدُ اللَّهِ إِنْ أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتَهُ»^(٦).

= بعدها الفعل والاسم، ولكن الأفضل وقوع الفعل؛ لذا رُجِحَ النصب، ومثلها (ما ولا وإن) النافيات.

(١) في: ص (.)

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٠٨.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢١.

(٤) في ص: () مثل: خرجت فإذا في الدار خالدًا، فَيُقَدَّرُ (ثابت) قبل الجار والمجرور؛ ليتعلق به ولا يقدر ثبت.

(٥) المفروض أن لا يعد واجبُ الرَفْعِ قِسْمًا خَامِسًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ حُذِفَ مِنْهُ الشَّاعِلُ وَسُلِطَ عَلَى الْاسْمِ السَّابِقِ لَا يَنْصَبُ؛ لِوُقُوعِهِ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ الَّتِي لَا يَكُونُ بَعْدَهَا فِعْلٌ، وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخِّرِ لَفْظًا الْمَقْدَمِ رَتْبَةً وَكَانَ بَعْدَ إِذَا.

(٦) فالاستفهام والشرط و(ما) النافية إذا وقعت قبل الفعل وبعد الاسم يجب رفع الاسم؛ =

(وَاخْتِيرَ نَضْبٌ) للاسْمِ السَّابِقِ إِذَا وَقَعَ (قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ) كَالأَمْرِ
وَالنَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، نَحْوُ: «زَيْدًا أَضْرِبُهُ»، وَ«عَمْرًا لَا تُهِنُّهُ»، وَ«خَالِدًا اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لَهُ»، وَ«بِشْرًا اللَّهُمَّ لَا تُعَذِّبْهُ».

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: فِعْلٌ عَنِ اسْمِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ دَرَاكِهِ» فَيَجِبُ الرِّفْعُ،
وَكَذَا إِذَا كَانَ فِعْلٌ أَمْرٍ يُرَادُ بِهِ العُمُومُ، نَحْوُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) قَالَهُ: ابْنُ الحَاجِبِ^(٢).

(و) اخْتِيرَ نَضْبُهُ أَيضاً إِذَا وَقَعَ (بَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الفِعْلَ عَلَبَ) كَهَمْزَةِ
الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: ﴿أَبْشَرًا مَتَا وَاحِدًا تَنَبَّعَهُ﴾^(٣) مَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِغَيْرِ ظَرْفٍ،
فَالْمَخْتَارُ الرِّفْعُ^(٤).

وَكَمَا وَلَا وَإِنْ النَّافِيَاتِ، نَحْوُ: «مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» قَالَ فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ^(٥):

= لِأَنَّ الفِعْلَ لَا يَتَسَلَطُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَهَا الصِّدَارَةُ لَا يَعْملُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا،
وَالْمِثَالُ فِي: ط، (إِنْ أَكْرَمَكَ أَكْرِمُهُ).

(١) سُورَةُ المَائِدَةِ، الآيَةُ: ٣٨.

(٢) لَمْ أَعْثَرِ عَلَى هَذَا القَوْلِ.

لِأَنَّ اسْمَ الفِعْلِ لَا يَعْملُ فِيمَا قَبْلَهُ لضعفه، ف (اقطعوا) عام فِي كل سارق وَهُوَ لَيْسَ مِثْلُ:
زَيْدًا أَضْرِبْهُ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ الرِّفْعَ وَجِبَ؛ لِأَنَّ (اقطعوا) لَا يُمْكِنُ تَسَلُّطُهُ عَلَى السَّارِقِ؛ لِاقْتِرَانِهِ بِالفَاءِ
الَّتِي تُشَبِّهُ الفَاءَ الوَاقِعَةَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، فَإِنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يَعْملُ فِيمَا قَبْلَهَا.

(٣) سُورَةُ القَمَرِ، الآيَةُ: ٢٤.

(٤) فَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ الهمزة وَبَيْنَ الاسْمِ المَتَقَدِّمِ بِفَاصِلٍ غَيْرِ الظَّرْفِ لَا يَنْصَبُ، مِثَالُهُ: أَنْتَ

زَيْدٌ تُضْرِبُهُ؛ لِأَنَّ الهمزة دَخَلَتْ عَلَى (أَنْتَ) وَهِيَ مُبْتَدَأٌ وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الاسْمِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الفَاصِلُ ظَرْفًا، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الهمزة؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ فَيَعْتَمَرُ فِيهِ مَا لَا فَيَعْتَمَرُ فِي غَيْرِهِ،
مِثْلُ: أَكَلْتُ يَوْمَ زَيْدًا تُضْرِبُهُ، فَكَأَنَّ الهمزة دَاخِلَةٌ عَلَى الاسْمِ؛ إِذِ الظَّرْفُ لَا يَبْعُدُ فَاصِلًا.

(٥) شَرْحُ الكَافِيَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ٦١٩ / ٢.

وحيثُ مُجَرَّدَةٌ مِنْ ما، نحو: «حيثُ زيداً تلقاهُ فأكرمتُهُ»؛ لأنَّها تشبهُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، فَلَا يَلِيها فِي الغَالِبِ إِلَّا فِعْلٌ.

(و) اخْتِيَرَ نَصْبُهُ أَيضاً إِذَا وَقَعَ (بَعْدَ) حَرْفِ (عَاطِفٍ) لَهُ (بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ) مُتَصَرِّفٍ (مُسْتَقَرٍّ أَوْلاً) نحو: «ضَرَبْتُ زيداً وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ»، قال فِي شرح الكافية^(١): لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ عَلَى مِثْلِها، وَتَشَاكُلِ الجُمْلَتَيْنِ المَعْطُوفَتَيْنِ أَوْلَى مِنْ تَخالفِهِمَا - انتهى.

وَحينئذٍ فالعطفُ ليس على المَعْمُولِ كما ذَكَرَهُ هنا، ولو قال: «تلى» بدل «على»؛ لَتَخَلَّصَ مِنْهُ^(٢).

وَخَرَجَ^(٣) بِقَوْلِهِ: «بِلا فَصْلٍ» ما إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ العَاطِفِ وَالاسْمِ، فالْمُخْتَارُ الرَّفْعُ نحو: «قَامَ زيدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فأكرمتُهُ».

و[خَرَجَ] بِقَوْلِي مُتَصَرِّفٍ: أفعالُ التَّعَجُّبِ وَالمَدْحِ وَالدَّمِّ^(٤)؛ فَإِنَّهُ لَا تَأثيرَ

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٦٢٠ / ٢.

(٢) فإذا قلت: ضربتُ خالدًا وعلياً أكرمتُهُ، فالنصبُ أفضلُ؛ لأنَّا نقدرُ فعلاً ناصباً له وهو (أكرمتُ)، فعند ذلك تكونُ جملةٌ فعليةٌ معطوفةٌ على جملةٍ فعليةٍ، ولو رفعتَه لكان (خالدٌ) مبتدأً والجملةُ بعد خبره، فتكونُ جملةً اسميةً معطوفةً على جملةٍ فعليةٍ، وتمائلُ الجملةُ المعطوفةُ مع المعطوفِ عليها أفضلُ.

إذن الاسمُ ليس هو المعطوفُ بل الجملةُ؛ لذا قال: لو قال تلا لكان أنسبُ؛ لرفعِ توهمِ عطفِ الاسمِ على الجملةِ السابقة.

(٣) لفظ (خرج) ساقط من: أ وب وج.

(٤) مثال التعجب: ما أحسن زيداً وعمرو أكرمتُهُ.

ومثال المدح: نعم الرجلُ زيدٌ ويشترُ عرفتهُ.

ومثال الدم: بئست المرأةُ زينبُ وزيدٌ أكرمتُهُ.

فهنا الرفعُ؛ لأنَّ كَوْنَ المعطوفِ جملةً اسميةً على الجملةِ التي فعلها جامدٌ أولى، وكأنا عطفنا على الاسمِ فيها؛ لضعفها لا على الجملةِ بتمامها.

للعطفِ عَلَيْهَا، كما قال المُصنّف: في نُكْتِهِ على مُقَدِّمَةِ ابنِ الحَاجِبِ^(١).

(وإن تَلا) الاسمُ (المعطوفُ فعلاً) متصرفاً (مخبراً به عن اسم) أوّلِ مُبتدأٍ نحو: «هندٌ أكرمَتْها وزيدٌ ضربتُه عِنْدَهَا»، (فَاعْطَفَنْ مُخَيَّرًا) بينَ الرَّفْعِ على الابتداءِ والخبرِ، والنَّصْبِ عطفاً^(٢) على جُمْلَةٍ أكرمَتْها، وتُسَمَّى الجُمْلَةُ الأولى مِن هذا المِثَالِ: ذاتٌ وجهينِ؛ لأنَّها اسميَّةٌ بالنَّظَرِ إلى أوَّلِها، وفعليةٌ بالنَّظَرِ إلى آخِرِها^(٣).

وهذا المِثَالُ أصحُّ كما قال الأُبْدِي^(٤) في شرحِ الجَزُوءِ^(٥): مِن تَمثِيلِهِمْ بـ «زيدٌ قامَ وعمراً كلَّمْتُهُ»؛ لِبطْلانِ العطفِ فِيهِ؛ لِعدمِ ضميرِ فِي المَعطُوفَةِ

(١) لم أعثر عليه.

(٢) لفظ (عطفاً) ساقط من: أ.

(٣) إذا تقدم على الاسم السابق على الفعل جملة ذات وجهين اسمية باعتبار صدرها فعلية باعتبار عجزها، ثم عطف الأخرى عليها، جاز النصب للاسم لتكون الجملة المعطوفة فعلية؛ لأن الاسم نصب بفعل مقدر فتكون الجملة فعلية معطوفة على عجز الجملة السابقة؛ لأنها فعلية.

وإذا رفعنا الاسم يعرب مبتدأ والجملة بعده خبره فالجملة اسمية، وتكون معطوفة على صدر الجملة السابقة وهي اسمية.

فهنا يستوي الرفع والنصب للاسم، مثل: هندٌ أكرمَتْها وزيدٌ ضربتُه عِنْدَهَا، فهذه جملة كبرى اسمية؛ لأن صدرها اسم، وفيها صغرى وهي جملة أكرمَتْها.

(٤) تقدمت ترجمته في ص: (٢٩٨).

(٥) لم أعثر على هذا الكتاب.

يمثل للمساوي فيها الرفع والنصب بقولهم: زيدٌ قامَ وعمروُ أكرمَتْهُ، هنا إذا نصبنا (عمراً) فالجملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية السابقة الواقعة خبراً عن زيد، وقد عطف بالواو المُشْرَكَةَ للمعطوف مع المعطوف عليه، فالفعل (قام) فيه ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ وهو (زيد)، والمعطوفة ينبغي أن يكون فيها ضمير يعود إلى (زيد)؛ لأنها أيضاً خبرٌ عنه، ولا وجودَ للضمير العائد إلى (زيد) بجملة (وعمرُ أكرمَتْهُ).

يربطها بمبتدأ المعطوفِ عليها؛ إذ المعطوفُ بالواوِ يَشْتَرِكُ مع المَعطُوفِ عليه في مَعْنَاهُ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ في هَذَا المِثَالِ خَبْرًا عَنْهُ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالرَّابِطَةِ وَقَدْ فُقِدَ - انتهى (١).

ولَعَلَّهُ يُعْتَقَرُ في التَّوابعِ ما لَا يُعْتَقَرُ في غَيْرِهَا (٢).

(والرَّفْعُ في غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ)؛ لِعَدَمِ مُوجِبِ النَّصْبِ وَمُرَجَّحِهِ [وَمُوجِبِ الرَّفْعِ وَمُسْتَوِي الْأَمْرَيْنِ] (٣)، وَعَدَمِ التَّقْدِيرِ أَوْلَى (٤) مِنْهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرْبُهُ».

وَمَنْعَ بَعْضِهِمُ: النَّصْبِ.

وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (٥)، «فَمَا أُبَيحُ» لَكَ (افْعَلْ وَدَعْ) أَي: ائْتِرْكَ (مَا لَمْ يُبَيحْ) لَكَ.

وَتَقْدِيمُهُ وَاجِبَ النَّصْبِ، ثُمَّ مُخْتَارُهُ، ثُمَّ جَائِزُهُ عَلَى السَّوَاءِ، ثُمَّ مَرْجُوحُهُ أَحْسَنُ - كَمَا قَالَ - مِنْ صُنْعِ ابْنِ الْحَاجِبِ (٦)؛ لِأَنَّ البَابَ لِبَيَانِ المَنْصُوبِ (٧) مِنْهُ - انْتَهَى.

(١) لم أعثر عليه.

(٢) أي: لكونها معطوفة والعطف من التوابع، والتوابع يُعْتَقَرُ فيها ما لَا يُعْتَقَرُ في غيرها، فلا حاجة إذن إلى الضمير الرابط.

(٣) في: ب (ووجب الرفع واستواء الأمرين).

(٤) أي: إذا لم نجد سبباً لوجوب النصب أو رجحانه، ولا لوجوب الرفع، فالرفع أولى؛ حتى لا نُقَدِّرَ فعلاً؛ لأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير.

(٥) سورة الرعد، الآية: ٢٣.

هنا جاءت (جنات) منصوبةً بالفتحة بالفعل المقدر وهو (يدخلون)، ولا سبب للنصب.

(٦) لم أعثر عليه.

(٧) في: ب (منصوب).

وكان ينبغي أن يُؤخَّرًا واجِبَ الرَّفْعِ عنها لِمَا ذُكِرَ^(١).

(وَقَصْلُ) ضَمِيرٍ (مَشْغُولٍ) بِهِ عَنِ الْفِعْلِ (بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ) أَي:

بِمُضَافٍ (كَوَصَلٍ) فِيمَا مَضَى (يَجْرِي):

فِيحِبُّ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: «إِنْ زَيْدًا مَرَّرْتُ بِهِ أَوْ رَأَيْتَ أَخَاهُ أَكْرَمَكَ».

وَالرَّفْعُ فِي نَحْوِ: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ مَرَّ بِهِ عَمَّرُو أَوْ رُؤِيَ أَخُوهُ».

وَيُخْتَارُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا امْرُؤٌ بِهِ أَوْ انظُرْ أَخَاهُ».

وَالرَّفْعُ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ أَوْ رَأَيْتُ أَخَاهُ».

وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ فِي نَحْوِ: «هَنْدٌ أَكْرَمَتْهَا زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ أَوْ

رَأَيْتُ أَخَاهُ فِي دَارِهَا»، نَعَمْ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ مِنْ مَعْنَى الظَّاهِرِ لَا لَفْظِهِ^(٢).

[الاشتغال بالوصف كالفعل]

(وَسَوْ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ) فِيمَا تَقَدَّمَ (إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ

حَصَلَ) نَحْوِ: «أَزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ الْآنَ أَوْ غَدًا».

بِخِلَافِ الْوَصْفِ غَيْرِ الْعَامِلِ كَالَّذِي بِمَعْنَى الْمَاضِي، أَوْ الْعَامِلِ غَيْرِ

الْوَصْفِ كَأَسْمِ الْفِعْلِ، أَوْ الْحَاصِلِ فِيهِ مَانِعٌ كَصِلَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(١) لأن الباب لبيان المنصوب منه؛ لأن الفعل قد انشغل عن الاسم السابق ولم ينصبه، والرفع جاء استطراداً.

(٢) فإن (مررت) تعدى إلى الضمير بحرف الجر؛ لأن الفعل لازم، وإذا نصبنا الاسم السابق فلا بد من أن نقدر له فعلاً متعدياً ناصباً للاسم، و(مر) لازم، إذن نقدر له فعلاً بمعنى (مر) وهو (جاوزت زيداً).

وفي مثل: زيداً ضربت أخاه، لا يقدر قبل (زيد) (ضرب)؛ لأنه لم يضرب، بل يقدر (أهنت)؛ لأن ضرب أخيه إهانة له.

(وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) لِلأَسْمِ الشَّاعِلِ لِلْفِعْلِ (كَعَلَقَةٍ) حَاصِلَةٍ (بِنَفْسِ)
 الأَسْمِ الوَاقِعِ الشَّاعِلِ لِلْفِعْلِ، فقَوْلُكَ: «أزِيداً ضَرَبْتُ عَمراً وَأَخَاهُ»، كَقَوْلِكَ:
 «أزِيداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ».

وَشَرَطَ فِي التَّسْهِيلِ^(١): أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ عَطْفاً بِالْوَاوِ كَمَا مَثَّلْنَاهُ، أَوْ نَعْتاً كِ
 «إِنَّ زَيْدًا رَأَيْتُ رَجُلًا مُحِبَّهُ».

وَزَادَ فِي الأَرْتِشَافِ^(٢): أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ كِ «أزِيداً ضَرَبْتُ عَمراً
 أَخَاهُ».



(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك: ص ٨١.
 (٢) لم أعثر على هذا الكتاب.

هذا باب تعدي الفعل ولزومه وفيه رُتَبُ المفاعيل^(١)



(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) أَي: الْمُجَاوِزِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ (أَنْ تَصِلَ هَا) تَعُودُ عَلَى (غَيْرِ مَصْدَرٍ) لِذَلِكَ الْفِعْلِ (بِهِ نَحْوُ: عَمِلَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: «الْخَيْرُ عَمِلْتَهُ»، فَتَصِلُ بِهِ هَاءُ تَعُودُ عَلَى غَيْرِ مَصْدَرِهِ^(٢).

وَاحْتَرَزَ بِهَا عَنِ^(٣) هَاءِ الْمَصْدَرِ؛ فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِالْمُتَعَدِّي نَحْوُ: «ضَرَبْتَهُ زَيْدًا» أَي: الضَّرْبَ، وَبِاللَّازِمِ^(٤) نَحْوُ: «قُمْتَهُ» أَي: الْقِيَامَ^(٥).

تَمْتَةُ: وَمِنْ عَلَامَتِهِ أَيْضًا: أَنْ يَصْلُحَ لِأَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمٌ مَفْعُولٍ تَامٌّ كَ «مَقَّتَ» فَهُوَ مَمْقُوتٌ.

(١) الفعل المتعدي: هو الذي لا يبقى الحدث الصادر من الفاعل فيه بل ينتقل إلى غيره، فإذا قلنا: أكرمَ المدرسُ التلميذَ، فإن حدث الإكرام لم يبقَ في المدرس بل انتقل منه إلى التلميذ، وقد يكون الفعل متعدياً إلى مفعول واحد - كما مثلنا.

وقد يكون متعدياً إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ مثل: علمتُ اللهَ واحداً؛ إذ الأصلُ اللهُ واحدٌ.

وقد لا يكون أصلهما مبتدأ وخبراً مثل: كَسَا خَالِدٌ ابْنَهُ ثَوْبًا؛ إذ لا يقال: ابنُ خالدٍ ثوبٌ.

الفعل اللازم: هو الذي يبقى الحدث في الفاعل لا ينتقل إلى غيره مثل: جلسَ الاستاذُ، فالجلوسُ يبقى في فاعله لا ينتقل عنه.

(٢) فالضمير يعود إلى الخير وهو غير مصدر، وهو من علامات الفعل المتعدي، ولا يعود إلى المصدر وهو العمل.

(٣) في: ب وج وط (من).

(٤) في: أ (واللازم).

(٥) فإن الهاء في (ضربته) يعود إلى الضرب، و(ضرب) مُتَعَدٍّ، وقد يعود إلى المصدر في اللازم أيضاً، فالهاء في (قمته) يعود إلى القيام.

قال في شرح الكافية^(١): والمُرَادُ بِالْتَمَامِ الاستغناء عن حرف الجر^(٢)،
فلو صيغَ مِنْهُ اسمٌ مفعولٍ مُفْتَقِرٍ إِلَى حرفِ جَرٍّ يُسَمَّى لازِمًا كـ «غَضِبْتُ عَلَى
عَمْرٍو فَهُوَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ»^(٣).

(فَانصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ) الَّذِي تَجَاوَزَ إِلَيْهِ (إِنْ لَمْ يَنْبُ عَن فَاعِلٍ نَحْوُ:
تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنْ^(٤) نَابَ عَن فَاعِلٍ رُفِعَ.

(وَ) فِعْلٌ (لَا زِمٌ غَيْرٌ) الْفِعْلِ (الْمُعَدَى) وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَّصِلُ بِهِ ضَمِيرٌ غَيْرِ
مَصْدَرٍ، وَيُقَالُ لَهُ^(٥) أَيْضًا: «قَاصِرٌ» وَ«غَيْرٌ مُتَعَدٍّ» وَ«مُتَعَدٌّ بِحَرْفِ الْجَرِّ»^(٦).

(وَحْتِمٌ لَزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا)^(٧) جَمْعُ سَجِيَّةٍ: وَهِيَ الطَّبِيعَةُ (كَنَهْمٍ) - إِذَا
كَثُرَ أَكْلُهُ - وَظُرْفٌ وَكَرْمٌ وَشُرْفٌ.

(وَكَذَا) حَتِمٌ لَزُومٌ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَلٍ) - بِتَخْفِيفِ اللَّامِ الْأُولَى
وَتَشْدِيدِ الثَّانِيَةِ -، كَأَفْشَعَرَّ وَأَطْمَأَنَّ.

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٦٢٩.

(٢) في: أ وج وط (جرّ).

(٣) فلفظ (مفقوت) مأخوذ من: مَقَّتَ الْمُسْلِمُ الْمَنْكَرَ، فَإِنَّهُ تَأَمَّنَ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ
دُونَ وَسَاطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ.

أَمَّا (غَضِبَ) فَإِنَّهُ لَازِمٌ، فَلَا يُقَالُ: فِيهِ مَغْضُوبٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُقَالَ: غَضِبَ خَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ،
فَ (الْوَلَدِ) مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَأْتِي اسْمُ الْمَفْعُولِ إِلَّا مَعَ حَرْفِ التَّعْدِيَةِ وَهُوَ (عَلَى)، فَهُوَ
غَيْرُ تَامٍ؛ لِعَدَمِ وَصُولِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِنَفْسِهِ.

(٤) في: أ (إذا).

(٥) لفظ (له) ساقط من: أ وط.

(٦) في: أ وج وط (جرّ).

(٧) هذه علامات قد تميز بها الأفعال اللازمة، والسجاياء: هي الصفات الموجودة في طبيعة
الإنسان دون تكسب.

وَجَرٌّ: عِنْدَ الْخَلِيلِ^(١) وَالْكَسَائِيِّ^(٢).

قَالَ الْمَصْنُفُ^(٣): وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْخَلِيلِ مَا أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً * إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ^(٤)

بِجَرِّ الْمَعْطُوفِ عَلَى «أَنْ تَكُونَ»، فَعَلِمَ أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَرِّ.

فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ اللَّبْسُ لَمْ يَطْرُدِ الْحَذْفُ نَحْوُ: «رَغِبْتُ فِي أَنَّكَ تَقُومُ»؛ إِذْ

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ عَنْ^(٥)، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْأَطْرَادِ - أَي: الْقِيَّاسِ -

عَدَمُ الْوُرُودِ، فَلَا يَشْكَلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرْتَبِئُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٦) فَتَأَمَّلْ.

= لَأَنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ يُسَبِّكَانِ وَيَحْصَلُ مِنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ، وَأَمَّا (أَنَّ) فَتُسَبِّكُ مَعَ خَبَرِهَا بِمَصْدَرٍ وَيُضَافُ إِلَى اسْمِهَا.

فَمِثْلُ: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَدْرَسَ - أَي: عَجِبْتُ مِنْ دِرَاسَتِكَ.

وَمِثْلُ: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ - أَي: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ.

(١) تقدمت ترجمته في: ص (١٥٤).

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

(٣) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٦٣٤.

(٤) قائله: الفرزدق، قصيدة يمدح المطلب بن عبد الله المخزومي. العيني: ٢ / ٩٩٦.

الشاهد في قوله: وَلَا دَيْنٍ، فَإِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكِ مِنْ (أَنَّ) وَتَكُونُ - أَي لِكُونِهَا حَبِيبَةً وَلَا لِدَيْنٍ.

إِذِ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ تَكُونَ حَبِيبَةً فَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مَجْرُورٌ بِاللَّامِ الْمَحْذُوفَةِ فَهُوَ مَجْرُورٌ مُحَلًّا بِدَلِيلِ جَرِّ الْمَعْطُوفِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلَا دَيْنٍ.

(٥) لِأَنَّ رَغِبَ قَدْ تَتَعَدَى بِ (عَنْ) وَقَدْ تَتَعَدَى بِ (فِي) فَتَقُولُ: رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ، إِذَا أَعْرَضْتَ

عَنْهُ، وَتَقُولُ: رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ، أَي: رَضِيتُ بِهِ، وَمَا دَامَ الْحَذْفُ يَوْقَعُنَا فِي الْجَهْلِ بِالْمَرَادِ مِنَ الْمَعْنِيِّينَ لَا يَحْذِفُ حَرْفَ الْجَرِّ، بَلْ يَبْقَى؛ لِتَعْرِفِ الْمَرَادَ مِنْ مِثْلِ: رَغِبَ.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

أَي: قَدْ يَقَعُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي فِيهِ الْإِلْتِبَاسُ، وَهَذَا يَحْتَمَلُ وَ(تَرْتَبِئُونَ فِي نَكَاحِهِنَّ، أَوْ تَرْتَبِئُونَ عَنْ نَكَاحِهِنَّ) وَكِلَاهُمَا صَحِيحَانِ.

فصل: في رُتَبِ الْمَفَاعِيلِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ



(والأصلُ سَبَقُ) مَفْعُولٍ هُوَ: (فَاعِلٌ مَعْنَى) مَفْعُولًا لَيْسَ كَذَلِكَ (كَمَنْ مِنْ) قَوْلِكَ: (أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنِ)، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: «أَلَيْسَ ثَوْبُهُ زِيدًا»^(١)، وَامْتَنَعَ: «أَسْكِنَ رَبَّهَا الدَّارَ»^(٢).

(وَيَلْزَمُ) هَذَا (الأصلُ لِمُوجِبِ عَرَا) - أَي وَجَدَ -:

كَأَنَّ خَيْفَ لِبَسِ الأَوَّلِ بِالثَّانِي، نَحْوُ: «أَعْطَيْتُ زِيدًا عَمْرًا».

أَوْ كَانَ الثَّانِي مَحْضُورًا، نَحْوُ: «مَا أَعْطَيْتُ زِيدًا إِلَّا دِرْهَمًا».

أَوْ ظَاهِرًا، وَالأَوَّلُ مُضْمَرًا، نَحْوُ: «أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا»^(٣).

(وَتَرَكَ ذَلِكَ الأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى) لِمُوجِبِ:

كَأَنَّ كَانَ الأَوَّلُ مَحْضُورًا، نَحْوُ: «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زِيدًا».

(١) المفعولان فضلة؛ لأن الفاعل هو العمدة في الإسناد، ومع كونهما فضلة فإن أحدهما قد

يكون كأنه واقع منه الفعل كالفاعل، فإذا قلت: ألبستُ خالدًا ثوبًا، ف (الخالد) هو

اللابس، والملبوس هو الثوب ف (خالد) مفعول، ولكنه في معنى الفاعل، فالأصل أن

يقدم اللابس على الملبوس، ويتأخر الملبوس إذا لم يكن هناك مانع.

(٢) هنا لا بد من تقديم (الدار) وجوبًا، وإن كان لفظ الرب هو الفاعل في المعنى؛ لأن

الضمير فيه عائد إلى (الدار)، فيؤدي التقديم إلى عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وهو

ممنوع، فإذا قلت: أسكن الدار ربها، فإنه يعود إلى متقدم لفظاً ومتأخر رتبة وهو جائز.

كما يجب إبقاء الفاعل معنى في الأول، إذا لم نفرق بينه وبين غير الفاعل معنى مثل:

أعطيت زيداً عمراً؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً، ففي المثال ما

دعنا نريد إعطاء عمرو لزيد تقدمه؛ لنعرف أنه الآخذ.

(٣) لأن المحصور فيه يجب تأخيره ولو كان فاعلاً في المعنى.

أو ظاهراً والثاني ضميراً، نحو: «الدَّرْهَمَ أُعْطِيْتُهُ زَيْدًا».

أو فيه ضميرٌ يَعُودُ على الثاني كما تَقَدَّمَ^(١).

[الحذف للمفعولِ الفضلة]

(وحذف) مفعولٍ (فضلة) بأن لم يكن أحدَ مفعولي ظنٍّ؛ لِغَرَضٍ إمَّا

لفظيٍّ كتناسُبِ الفواصلِ والإيجازِ، وإمَّا معنويٍّ كاحتقاره (أجز)، نحو: ﴿مَا

وَدَعَاكَ رَبُّكَ وَمَا قَالَى﴾^(٢)، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٣)، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا

وَرُسُلِي﴾^(٤).

وهذا (إِنْ لَمْ يَضْرِبْ) - بفتح أوله وتخفيف الراء - ، فإن ضارَّ - أي

ضَرَّ - (كحذف ما سبق جواباً) للسائلِ، (أو) ما (حَصِرَ) لم يَجْزِ كقوله: زيداً

لِمَنْ قال: «مَنْ ضَرَبْتَ»، ونحو: «ما ضربتُ إلا زيداً»، فلو حُذِفَ في الأوَّلِ

لَمْ يَحْصَلَ جوابٌ، ولو حُذِفَ في الثاني لَزِمَ نفي الضربِ مُطلقاً، والمقصودُ

نفيه مُقيداً^(٥).

(١) فالهاء في (أعطيته) يعود إلى (الدرهم)، فإذا أخرجنا: أعطيتُ إياه زيداً درهم، فإنه

يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة، وقوله: كما تقدم، أي: في قوله: اسكن ربها الدار.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٣.

الأصل: فلاك، فحذف الضمير المفعول به؛ ليناسب آخر الآية بقية الآيات يكون آخرها ألفاً.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤.

الأصل: فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه، فحذف للإيجاز.

(٤) سورة المجادلة، الآية: ٢١.

الأصل: لأغلب الكافرين، فحذف؛ لأنهم محتقرون ولا يستمعون الذكر.

(٥) فيكون في المثال الأول إذا أجب بقوله: ضربتُ، لم يعرف المضروب، وفي الثاني إذا

قال: ما ضربتُ - أي لم يقع مني الضرب بصورة عامة.

(وَيُحَذَفُ) الْفِعْلُ (النَّاصِبُهَا) أَي: النَّاصِبُ الْفَضْلَةَ جَوَازاً، (إِنْ عُلِمَا) كَأَنَّ كَانَ ثَمَّةَ قَرِينَةً حَالِيَةً كَانَتْ كَقَوْلِكَ لِمَنْ تَأَهَّبَ لِلْحَجِّ: «مَكَّةَ» أَي: تُرِيدُ مَكَّةَ، أَوْ مَقَالِيَةَ كَزَيْدًا لِمَنْ قَالَ: «مَنْ ضَرَبْتَ»^(١).

(وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا) كَأَنَّ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَ الْمَنْصُوبِ كَمَا فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ، أَوْ كَانَ نِدَاءً، أَوْ مَثَلًا كِ «الْكِلَابَ عَلَى الْبَقْرِ» أَي: أُرْسِلْ، أَوْ جَارِيًا مَجْرَاهُ كِ «أَنْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ»^(٢) أَي: وَأَتُوا^(٣).

*** **

(١) لأن اللغة العربية مبنية على الإيجاز والاختصار ما دام هناك دليل يدل على المحذوف، والقريظة اللفظية أو الحالية دليل عليه.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٧١.

(٣) فلاشتغال، مثل: خالدًا علمته، فإنه منصوب بفعل محذوف تقديره: علمت خالدًا. والنداء، مثل: يا عبد الله، فإن (عبد الله) منصوب بفعل محذوف نابت عنه (يا)، والأصل: ادعوا عبد الله.

أما المثل: فإن الكلاب - أي كلاب الصيد ترسل إلى بقر الوحش وصار مثلاً يضرب لمن تريد نصحه أن يترك الناس خيرهم وشرهم، وعليه أن يسلك الطريق السليم ويهتم بنفسه. وشبه المثل مثل: «أَنْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ»، أي: انتهوا عن الشر واتوا خيراً، ووجه شبهه بالمثل: أن المثل ينتشر بين الناس؛ لكثرة استعماله، ومثل هذا التوجيه يكون منتشرًا بين الناس في درء الشر وعمل الخير.

هذا بابُ التنازُعِ في العملِ



ويُسَمَّى أيضاً بابَ الإعمالِ^(١).

وهو- كما يُؤخَذُ مِمَّا سَيأتي -: أَنْ يَتَوَجَّهَ عَامِلَانِ^(٢) لَيْسَ أَحَدُهُمَا مُؤَكَّدًا لِلْآخِرِ^(٣) إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُمَا، [نحو: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ يَطْلُبُ زَيْدًا بِالْمَفْعُولِيَّةِ^(٤)].

(إِنْ عَامِلَانِ) فِعْلَانِ أَوْ اسْمَانِ أَوْ اسْمٌ وَفِعْلٌ^(٥) (اِقْتَضِيَا) أَي: طَلَبَا (فِي اسْمِ عَمَلٍ) رَفَعًا أَوْ نَصَبًا، أَوْ طَلَبَا أَحَدَهُمَا رَفَعًا وَالْآخَرَ نَصَبًا^(٦)، وَكَانَا (قَبْلُ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) بِالِاتِّفَاقِ، إِمَّا الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي.

مِثَالُ ذَلِكَ عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ: «قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ»، «رَأَيْتُ وَأَكْرَمْتُهُمَا أَبُوَيْكَ»، «ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ»، «ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي الزَّيْدَيْنِ».

وَمِثَالُهُ عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي: «قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ»، «رَأَيْتُ وَأَكْرَمْتُ أَبُوَيْكَ»،

(١) سمي بذلك؛ لإعمال المَهْمَلِ من العاملين بضمير الاسم السابق. حاشية أبي طالب ٢ / ١٦٩.

(٢) مثل: ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ الْعَدُوَّ، فَالْعَامِلَانِ ضَرَبَ الْأَوَّلُ وَضَرَبَ الثَّانِيَةَ.

(٣) فإذا قلنا: ضَرَبَ ضَرَبَ عَلِيٌّ، فَالْفِعْلُ الثَّانِي مُؤَكَّدٌ لِلأَوَّلِ وَلَيْسَ مُتَوَجَّهًا بِالْعَمَلِ إِلَى لَفْظِ (عَلِيٌّ).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أَوْج.

(٥) الفعلان - مثل: أَكْرَمْتَنِي وَأَكْرَمْتُ التَّلْمِيذَ.

والاسمان - مثل: أَنَا مَكْرَمٌ وَمَعْلَمٌ التَّلْمِيذَ.

والاسم والفعل - مثل: أَنَا مَكْرَمٌ وَأَعْلَمُ التَّلْمِيذَ.

(٦) مثال ما يطلبه العاملان رفعا: أَكْرَمْتَنِي وَعَلَّمْتَنِي الْمَعْلَمُ.

ومثال ما يطلبه العاملان نصبا: أَكْرَمْتُ وَعَلَّمْتُ الطَّلَابَ.

ومثال ما يطلبه أحدهما نصبا والثاني رفعا: أَكْرَمْتُ وَأَجَابْتَنِي الطَّالِبُ.

«ضرباني وضربتُ الزَّيْدَيْنِ»، و^(١) «ضربتُ وضربتني الزَّيْدُونَ».

وهذا في غيرِ فعلِ التَّعَجُّبِ، أمَّا هو فَيَتَّعَيْنُ فِيهِ إِعْمَالُ الثَّانِي^(٢) كَمَا اشْتَرَطَ^(٣) المصنّف في شرح التَّسْهِيلِ^(٤): فِي جَوَازِ التَّنَازُعِ فِيهِ خِلَافاً لِمَنْ مَنَعَهُ ك «مَا أَحْسَنَ وَأَعْقَلَ زَيْدًا».

[أَيُّ الْعَامِلِينَ أَوْلَى بِالْمَذْكُورِ؟]

(و) إِعْمَالُ (الثَّانِي أَوْلَى) مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ: (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)؛ لِقُرْبِهِ، (وَاخْتَارَ عَكْسًا) وَهُوَ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ؛ لِسَبْقِهِ (غَيْرُهُمْ) أَي: أَهْلُ الْكُوفَةِ، حَالِ كُونِهِمْ (ذَا أَسْرَةٍ) أَي: صَاحِبِ جَمَاعَةٍ قَوِيَّةٍ.

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) مِنَ الْعَمَلِ فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ (فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ) وَجُوبًا إِنْ كَانَ مَا يُضْمَرُ مِمَّا يَلْزَمُ ذِكْرَهُ كَالْفَاعِلِ، (وَالْتَزَمَ مَا التَّزَمَا) مِنْ مُطَابَقَةِ الضَّمِيرِ لِلظَّاهِرِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَقُرُوعِهِمَا (كِيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ).

فابنَاكَ تَنَازَعَ فِيهِ يُحْسِنُ وَيُسِيءُ، فَأَعْمِلِ يُسِيءُ فِيهِ وَأَضْمِرَ فِي يُحْسِنُ الْفَاعِلُ، وَلَمْ يُبَالِ بِالِإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ^(٥)، كَمَا فِي «رَبِّهِ رَجُلًا زَيْدًا».

(١) في: ب وج وط (ضربت) بدون الواو.

(٢) لأنه إذا أعملنا الأول بالاسم المتأخر؛ فإن العامل الثاني سيكون فاصلاً بين فعل التعجب الأول وبين معموله؛ لذا يعمل بالاسم الثاني ويقدر للأول ضميره، فتخرج المسألة عن مفهوم التنازع؛ إذ الأول لا ينازع الثاني.

(٣) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١٧٧ / ٢.

(٤) في: أ (اشترطه).

(٥) وقد تقدم في آخر الفاعل: أن تقدير الضمير المرفوع جائز ولو عاد إلى متأخر لفظاً ورتبة؛ لأنه عمدة، وهو من أحد المسوغات لذلك.

ويجب أن يكون الضمير المقدر: مطابقاً للظاهر تذكيراً وتأنياً، وإفراداً وجمعاً.

مثال المفرد المرفوع المذكور: شَرَبَ وَأَكَلَ ابْنُكَ، ف (ابنك) فاعل ل (أكل)، ويقدر في =

وَمَنَعَ جَوَازٍ مِثْلَ هَذَا الْكُوفِيِّونَ .

وَجَوَّزَ الْكِسَائِيُّ^(١): «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ»؛ بِنَاءِ^(٢) عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ جَوَازٍ حَذَفِ الْفَاعِلِ .

وَجَوَّزَهُ الْفَرَّاءُ^(٣)؛ بِنَاءِ عَلَى مَذْهَبِهِ: مِنْ تَوَجَّهَ الْعَامِلِينَ مَعًا إِلَى الْاسْمِ الظَّاهِرِ .

وَجَوَّزَ الْفَرَّاءُ - أَيْضًا - : أَنْ يُؤْتَى بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ مُؤَخَّرًا، نَحْوُ: «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا» .

(وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ)، فَعَبْدَاكَ تَنَازَعَ فِيهِ بَغَى وَاعْتَدَى^(٤)، فَاعْمَلْ فِيهِ الْأَوَّلَ وَأَضْمِرْ فِي الثَّانِي، وَلَا مَحْذُورَ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى مُتَقَدِّمِ فِي الرُّتْبَةِ، فَإِنْ اعْمَلْتَ الْأَوَّلَ وَاحْتَجَّ الثَّانِي إِلَى مَنْصُوبٍ وَجَبَ أَيْضًا إِضْمَارُهُ، نَحْوُ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا» .

وَنَدَرَ قَوْلُهُ^(٥):

= شَرَبَ: هُوَ .

ومثال المفرد المرفوع المؤنث: شَرَبْتُ وَأَكَلْتُ الْبِنْتُ، ف (البنْتُ) فاعل ل (أكلت) ويقدر في شَرَبْتُ: هي .

ومثال المفرد المنصوب المذكر: عَلَّمْتُ وَأَكْرَمْتُ التَّلْمِيذَ، ف (التلميذ) مفعول ل (أكرمت) ويقدر في عَلَّمْتُ: إياه .

ومثال المفرد المنصوب المؤنث: أَكْرَمْتُ وَعَلَّمْتُ الطَّالِبَةَ، ف (الطالبة) مفعول ل (علمت) ويقدر ل (أكرمت): إياها، وهكذا التثنية والجمع .

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠) .

(٢) لفظ (بناء) ساقط من: أ .

(٣) تقدمت ترجمته في: ص (١٢٢) .

(٤) في: ب وج وط (واعتدى) .

(٥) لفظ (قوله) ساقط من: أ .

بُعْكَاطٌ يُعْشِي النَّاطِرِينَ * - إِذَا هُمْ لَمْحُوا - شُعَاعُهُ^(١)
 (ولا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا) مِنَ الْعَمَلِ (بِمُضْمَرٍ لِيُغَيِّرَ رَفِعٍ أَوْهَلَا، بَلْ
 حَذَفُهُ) أَيَّ: مُضْمَرٍ غَيْرِ الرَّفْعِ (الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ) فَضْلَةً، بَأَنَّ لَمْ يُوَقِّعَ حَذْفُهُ فِي
 لَبْسٍ^(٢)، وَكَانَ (غَيْرَ خَبْرٍ) وَغَيْرِ مَفْعُولٍ أَوَّلٍ لِيُظَنَّ.....

(١) قائلته: عاتكة بنت عبد المطلب عممة النبي (ﷺ). المجموعة الناصية: ١٧٦ / ٢.
 الشاهد هنا: تنازع لفظ شعاعه يعشي يريده فاعلاً، ولمحوا يريده مفعولاً به، فاعمل
 الأول فكان لفظ شعاعه فاعلاً له، ولم يقدر ضمير منصوب للفعل الثاني وهو لمحوا،
 وهذا من الدور.

(٢) تبين من الأمثلة السابقة: أنه إذا عمل الثاني وأهمل الأول، وهو يتطلب ضميراً بدلاً من
 الظاهر الذي عمل به الثاني، أن تقدر له المرفوع؛ لأنه فاعل أو نائب عنه، ولا مناص
 منه؛ لأنه عمدة، ولا تقدر له ضمير النصب؛ لأنه مفعول به، والمفعول به فضلة.
 فلا توجد الضرورة لعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة إلا في الأحوال الآتية:
 إحداها - إذا حصل في حذفه لبس، فيقدر ضمير النصب؛ حتى لا يحصل اللبس.
 ثانيها - إذا كان خبراً لـ (كان)؛ لأنه كان عمدة عندما كان خبراً للمبتدأ.
 ثالثها - إذا كان مفعولاً لـ (ظن) وأخواتها؛ لأنه كان عمدة في الأصل؛ لأنه مبتدأ.
 مثل: ضربتُ وضربتني عليٌّ، فـ (علي) فاعل لـ (ضرب) الثانية، ولا يقدر ضمير مفعول
 به للأولى؛ لأنه يعود إلى (علي) المتأخر لفظاً ورتبة.

مثال ما يحصل بعدم ذكره لبس: استعنتُ واستعانَ عليٌّ زيدٌ، فـ (زيد) جعل فاعلاً لـ
 (استعان واستعنت) فيها الفاعل وهو يطلب زيداً مجروراً بالباء، فإذا لم تقدر لها ضميراً
 مجروراً سيحصل لبس؛ لأن المعنى المراد: أنا استعنت بزيد وزيد استعان بآخرين عليٌّ،
 فإذا لم تقدر به بل ترك سيحصل لبس في حرف الجر، هل تقدر الباء أو على أو اللام؟
 فلأجل أن لا يتغير المراد وهو (أنا مستعين بزيد وزيد مستعين بآخرين علي) فتقدر به؛
 ليقى هذا المعنى، وإلا سيكون إن قدرت على يكون (أنا استعنت بغيره عليه وليس أنا
 مستعيناً به)، وكذا في تقدير اللام.

فتذكر الضمير مجروراً بالباء وتؤخره؛ حتى يعود إلى متقدم لفظاً ورتبة.
 مثال خبر كان: (كنتُ وكانَ خالدٌ صديقاً)، فجعلنا (صديقاً) خبراً لـ (كان) الثانية، =

نحو: «ضربتُ وضربني زيداً»^(١).

وندرَ المجيءُ به في قوله:

إِذَا كُنْتَ تَرْضَاهُ وَيَرْضَاكَ صَاحِبٌ * [جِهَاراً فَكُنْ فِي الْعَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ]^(٢)
وَأُضْمِرْتُهُ (وَأَخْرَنْتُهُ) وَجُوباً (إِنْ يَكُنْ) ذَلِكَ الضَّمِيرُ عُمْدَةً، بَأَنْ كَانَ (هُوَ
الْخَبَرُ) لَكَانَ أَوْ ظَنَّ أَوْ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لِظَنَّ.

أو أَوْقَعَ حَذْفُهُ فِي لِبْسِ كِ «كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ»، و«ظَنَنْتِي
وَوَظَنْتُ زَيْدًا عَالِماً إِيَّاهُ»، و«ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَنْتِي مُنْطَلِقاً هُنْدٌ إِيَّاهَا»،
و«اسْتَعَنْتُ وَاسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ»^(٣).

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِي الْخَبَرِ وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ: إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ كَالْفَاعِلِ^(٤).

وَآخَرَ: إِلَى جَوَازِ حَذْفِهِ [إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ]^(٥).

= وبقيت الأولى تحتاج إلى خبر وهو عمدة، فنقدر له ضميراً منصوباً خبراً له، ولكننا
نؤخره ونقول: كُنْتُ وَكَانَ خَالِدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ.
ومثال المفعول ل (ظَنَّ): (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِماً)، فلفظ (عالمًا) يطلبه الأول والثاني
مفعولاً ثانياً، فأعطيناه للثاني، ولا بد من تقدير مفعول ثانٍ للأول فيبرز (إياه)؛ ليعود إلى
(عالمًا) ونؤخره.

(١) في: أ (ضربني وضربت زيد).

(٢) لم أشر على قائله:

الشاهد فيه: أنه قدر مفعولاً به للفعل الأول، وهو الهاء في (ترضاه) يعود إلى لفظ
(صاحب)، وهنا الذكر نادر؛ لضرورة الشعر، وإن عاد إلى متأخر لفظاً ورتبة.

(٣) المثال الأول لخبر كان، والثاني لمفعول ظن، والثالث فيما إذ لم يذكر الضمير يحصل
لبس في المراد.

(٤) كما أن الفاعل يجوز: أن يقدر ولو عاد إلى متأخر لفظاً ورتبة، فكذا الضمير المفعول وإن
كان فضلة؛ لشدة التلازم بين الفاعل والمفعول به.

(٥) في: ج (إن عليه دليلاً).

وابنُ الحاجب^(١): إلى الإتيانِ به اسماً ظاهراً^(٢).

والأخفش^(٣): إلى^(٤) أنه إن وُجِدَتْ قَرِينَةٌ حُذِفَ، وإلا أُتِيَ بِهِ اسماً ظاهراً^(٥).

(و) لا تُضْمِرُ بَلْ (أُظْهِرُ) مَفْعُولُ الْفِعْلِ الْمُهْمَلِ (إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ) لَوْ أُضْمِرَ (خَبَرًا) فِي الْأَصْلِ (لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرًا) - بكسر السين - وهو الْمُتَنَازِعُ فِيهِ: بِأَنْ كَانَ مُثْنَى وَالضَّمِيرُ خَبَرًا عَنْ مُفْرَدٍ^(٦)، (نَحْوُ: أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٧٢).

(٢) فنقول: كُنْتُ صَدِيقًا وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقًا، وَظَنَّنِي عَالِمًا ظَنَّنِي وَظَنَّنْتُ زَيْدًا عَالِمًا.

(٣) في: أوب وج (الأحسن)، و(إلى) ساقطة من: ب وج، والأخفش تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

(٤) لفظ (إلى) ساقط من: ب وج.

(٥) ففي مثال (هند) يحذف؛ لأنه يعرف تقديره، أي: أن المقدر (إياها) فهو للمؤنث، ولا يلتبس بـ (إياه).

(٦) إذا تقدم فعلا الظن، وتأخر مفعول مثنى، وكل منهما يطلبانه مفعولاً ثانياً، وأعملنا الثاني به. ففي هذه الحالة: نقدر للأول ضميراً مفعولاً به ضميراً، والضمير لا بد أن يطابق من ناب عنه، وأن يصلح لأن يكون مفعولاً ثانياً مع المفعول الأول؛ لأنه في الأصل خبر عنه. مثال ذلك: (أظنُّ ويظنَّنِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخْوَيْنَ)، ف (زيد) مفعول أول لـ (أظنُّ)، والياء في (يظنَّنِي) مفعول أول له.

فالأول - مفعوله الأول (زيداً وعمراً)، ويريد (أخوين) مفعولاً ثانياً.

والثاني - مفعوله الأول الياء، ويريد (أخوين) مفعولاً ثانياً.

فأعطي للأول فصار (زيداً وعمراً) مفعولاً أولاً، و(أخوين) مفعولاً ثانياً.

ولا بد للفعل الثاني من تقدير ضمير، فإن قدرنا (إياهما) فهو مطابق لـ (لأخوين)، ولكنه لا يصلح أن يكون خبراً للياء.

وإن قدرنا (إياه) فهو مطابق للياء، وليس مطابقاً لـ (أخوين)؛ لذا نقدره ظاهراً.

وتقول: أظنُّ ويظنَّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخْوَيْنَ؛ لأنه لا يمكن أن تقول: أنا أخ.

وبما أنا قدرنا له اسماً ظاهراً، فقط خرج عن مفهوم التنازع؛ لأن كلاً منهما قد عملا في ظاهر.

أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا).

فَأَخَوَيْنِ تَنَازَعَ فِيهِ أَظُنُّ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ^(١) مَفْعُولًا ثَانِيًا؛ إِذْ مَفْعُولُهُ^(٢) الْأَوَّلُ زَيْدًا، وَيَطْنَانِي؛ لِأَنَّهُ - كَمَا قِيلَ^(٣) - يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا، فَأُعْمَلُ فِيهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَظُنُّ، وَبَقِيَ يَطْنَانِي يَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

فَلَوْ أَتَيْتَ بِهِ ضَمِيرًا مُفْرَدًا فَقُلْتَ: «أَظُنُّ وَيَطْنَانِي إِتَاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ»؛ لَكَانَ مُطَابِقًا لِلْيَاءِ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَا يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ أَخَوَيْنِ.

وَلَوْ أَتَيْتَ بِهِ ضَمِيرًا^(٤) مُثْنَى فَقُلْتَ: «أَظُنُّ وَيَطْنَانِي إِتَاهُمَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ»؛ لَطَابَقَهُ وَلَمْ يُطَابِقِ الْيَاءَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ عَنْهُ، فَتَعَيَّنَ الْإِظْهَارُ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ حِينْئِذٍ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّ كَلًّا^(٥) مِنْ الْعَامِلَيْنِ قَدْ^(٦) عَمِلَ فِي ظَاهِرِهِ.

*** ** *

(١) في: ب وج (يطلب).

(٢) في: أ وب وط (مفعول).

(٣) لفظ (كما قيل) ساقط من: أ وج.

(٤) في: ط (ضمير).

(٥) لفظ (كلاً) ساقط من: ب.

(٦) لفظ (قد) ساقط من: أ وب وج.

فَصْلُ: الْمَفَاعِيلُ خَمْسَةٌ



«أَحَدُهَا» - المفعولُ به ، وقد سَبَقَ حُكْمُهُ .

الثاني [المفعولُ المطلقُ]

«الثاني» - المفعولُ المطلقُ ، وهو - كما يُؤخذُ مِمَّا سيأتي - : المصدرُ
الفضلةُ المؤكِّدُ لِعامِلِهِ ، أو المُبَيِّنُ لِتَوَعُّهِ ، أو عَدَدِهِ^(١) .

ويُسَمَّى مُطلقاً ؛ لأنَّه يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ مِنْ غيرِ تَقْيِيدٍ بحرفِ
جَرٍّ^(٢)؛ ولهذه العِلَّةُ قَدَّمَهُ على المفعولِ به الزَّمخشرِيُّ وابنُ الحاجبِ^(٤) .

واعلمُ أنَّ الفعلَ يَدُلُّ على شَيئَيْنِ : الحدَثِ والزَّمانِ .

وأما (المَصْدَرُ) : فهو (اسمٌ) يَدُلُّ على (ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولِي
الفِعْلِ) وهو الحدَثُ (كأَمِنْ مِنْ أَمِنْ بِمِثْلِهِ) أي : بِمَصْدَرٍ .

(١) - المصدرُ يأتي مؤكِّداً للفعلِ ، مثل : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، ف (ضرباً) جاء مقويّاً لـ (ضَرَبْتُ) ،
والواقعُ أَنَّهُ لا يُوَكِّدُ الفعلَ ، بل المصدرُ الموجودُ في الفعلِ ، ف (ضرباً) يُوَكِّدُ الضربَ
الموجودَ في (ضَرَبَ) ؛ لأنَّ الفعلَ مركَّبٌ مِنَ الضربِ والزَّمانِ الماضيِ .

ب- ويأتي مبيناً لعددِ الفعلِ ، مثل : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً - بفتحِ الضادِ - أو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أو
ضرباتٍ .

ج- ويأتي مبيناً لنوعه ، مثل : ضَرَبْتُ ضَرْبَةَ خالِدٍ - بكسرِ الضادِ - أو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً شديدةً .

(٢) لفظ (جرٍ) ساقطٌ من : أ .

(٣) أي : ليس فيه حرفُ جرٍ مثل : (به ، أو فيه ، أو له ، أو لأجله) .

(٤) سبقت ترجمة الزمخشري في : ص (٢٤٤) ، وترجمة ابن الحاجب في : ص (٧٢) .

(أو فعلٍ أو وَصَفٍ نَصَبٍ) نحو: ﴿فَاتَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾^(١)
 ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢)، ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾^(٣)، و«هُوَ مَضْرُوبٌ ضَرْبًا»^(٤).

[أيهما الأصل المصدر أو الفعل؟]

(وَكَوْنُهُ) أي: المصدر (أصلاً لهذين) أي: للفعل والوصف، وهو مذهبُ
 أكثرِ البصريين، وهو الذي (انْتُخِبَ) أي: أُخْتِيرَ؛
 لأنَّ كُلَّ فَرْعٍ يَتَّصِفُ بِ[...]^(٥) الأصلِ وزيادةً، والفِعْلُ والوصفُ بالنسبةِ
 إلى المصدرِ كذلكِ دونهُ^(٦).

(١) سورة الإسراء، الآية: ٦٣.

وهنا (جزاء) منصوب بالمصدر، وهو (جزاؤكم).

(٢) سورة النساء، الآية: ١٦٤.

وهنا (تكليماً) منصوب بـ (كلم).

(٣) سورة الصفات، الآية: ١.

وهنا (صفاً) منصوب باسم الفاعل وهو لفظ (الصفات).

(٤) وهنا (ضرباً) منصوب بقولنا: (مضروب).

(٥) في: ب زيادة كلمة (به).

(٦) هل الأصل في الاشتقاق المصدر أو الفعل؟ خلاف:

البصريون - يرون: أن المصدر هو الأصل للفعل، ولمشتقاته من اسم فاعل ومفعول
 ونحوهما من المشتقات.

والكوفيون - يرون: أن الأصل هو الفعل، والمصدر صادر عنه.

وبعض البصريين - يرون: أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للمشتقات.

وبعض من البصريين - يقول: إن كل واحد مستقل وليس أصلاً للآخر، وهو رأيُّ لابن
 طلحة شيخ الزمخشري كما يقول أبو طالب: ١٨٦ / ٢.

وللبصريين والكوفيين أدلة في كتب الصرف، ذكر السيوطي للبصريين دليلاً واحداً حيث
 قال؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، أي: الفعل مركب من عنصرين المصدر
 والزمان، مثل العجين: يتضمن الدقيق والماء، فالدقيق أصل العجين، وهنا المصدر
 أصل لتركيبية الفعل.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ: إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ أَصْلٌ لِلْوَصْفِ.

وَأَخْرَجُوا: إِلَى أَنَّ كَلًّا^(١) مِنَ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ.

وَالْكُوفِيُّونَ: إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ لِلْمَصْدَرِ.

[أنواع المصدر وما ينوب عنه]

١ - (تَوْكِيداً) يُبَيِّنُ الْمَصْدَرَ إِذَا ذُكِرَ مَعَ عَامِلِهِ كَارْكَعَ رُكُوعاً.

٢ - (أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ) إِذَا وُصِفَ أَوْ أُضِيفَ أَوْ أُضِيفَ إِلَيْهِ^(٢).

٣ - (أَوْ عَدَدٌ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ) وَرَجَعْتُ الْقَهْقَرَى^(٣).

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ) كَكُلِّ مُضَافٍ إِلَيْهِ (كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ)،

وَبَعْضٍ - كَمَا فِي الْكَافِيَةِ^(٤) - ك «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ»^(٥).

(١) فِي: ب (كُلِّ).

(٢) مِثْلًا سَابِقاً لِلْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ وَالْمُضَافِ، أَمَا أَنْ يَكُونَ مُضَافاً إِلَيْهِ، فَمِثْلُ: ضَرَبْتُ مِثْلَ ضَرْبَةِ خَالِدٍ.

مِلَاخِظَةٌ: الْمَصْدَرُ الْمُبَيِّنُ لِلْعَدَدِ أَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ، وَالْمُبَيِّنُ لِلنَّوْعِ أَوَّلُهُ مَكْسُورٌ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ.

(٣) الْقَهْقَرَى: الرَّجُوعُ إِلَى خَلْفٍ، فَهِيَ بِمِثَابَةِ رَجَعْتُ رَجُوعاً.

(٤) شَرْحُ الْكَافِيَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: ٢ / ٦٥٥.

(٥) ضَرَبْتُهُ كُلَّ ضَرْبٍ، (كُلٌّ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَكَذَا

(بَعْضٌ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الْمَصْدَرِ.

وَ (كُلُّ وَبَعْضٌ) نَابِتَا عَنِ الْمَصْدَرِ، أَي: صَارَ بَدَلَ ضَرَبْتُهُ ضَرْباً، وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مُرَادِفُهُ، مِثْلُ: جَلَسَ قُعُوداً وَقَمَتَ وَقُوفاً.

وَكَذَا (أَحْسَنُ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهَا وَصْفٌ لِلسَّيْرِ، وَالصَّمَاءُ: نَوْعٌ مِنَ الْجُلُوسِ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ لِبَيْتِهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصِبُ رِكْبَتَهُ إِلَى أَعْلَى وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى سَاقِيهِ مُتَمَسِكاً بِأَحْدَاهُمَا الْأُخْرَى.

(و) كذا مرادفُهُ نحو: (أَفْرَحَ الْجَدَلُ) بِالْمُعْجَمَةِ أَي: الْفَرَحِ، وَوَضُمُهُ، وَالِدَّالُّ عَلَى نَوْعٍ مِنْهُ أَوْ عَلَى عَدَدِهِ أَوْ آلَتِهِ، أَوْ^(١) ضَمِيرُهُ أَوْ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْكَافِيَةِ، نَحْو: «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ»، «وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ»، «وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى»، «فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً»^(٢)، «ضَرَبْتَهُ سَوْطًا»، «لَا أَعْذِبُهُ أَحَدًا»^(٣)، «ضَرَبْتُ ذَلِكَ الضَّرْبَ»^(٤).

وينوبُ أيضاً ما شارَكَهُ فِي مَادَّتِهِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ:

اسْمٌ مَصْدَرٍ، نَحْو: «اغْتَسَلَ غُسْلًا»^(٥).

وَاسْمٌ عَيْنٍ، نَحْو: «وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(٦).

وَمَصْدَرٌ لِفِعْلِ آخِرٍ، نَحْو: «وَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا»^(٧).

(١) فِي: ج (وَضَمِيرُهُ).

(٢) سُورَةُ النُّورِ، الْآيَةُ: ٤.

لَفْظُ (ثَمَانِينَ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ عَدَدُ الْجُلْدَاتِ وَكَأَنَّهُ قَالَ: اجْلِدُوهُمْ جُلْدًا.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، الْآيَةُ: ١١٥.

فَالضَّمِيرُ فِي أَعْذِبُهُ نَابٌ عَنِ الضَّرْبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْذِبُ التَّعْذِيبَ أَحَدًا، وَسَوْطًا: أَيْضًا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ آلَةُ الضَّرْبِ.

(٤) ذَلِكَ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ؛ لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الضَّرْبِ.

(٥) إِذَا جَاءَ مَصْدَرٌ مَعَ فِعْلِ مَصْدَرِهِ مَغَايِرٌ لِلْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى اسْمَ مَصْدَرٍ وَلَا يُسَمَّى مَصْدَرًا، فَمَصْدَرُ: اغْتَسَلَ اغْتِسَالًا، وَجَاءَ هُنَا (غُسْلًا) مَصْدَرٌ: غَسَلَ، فَهُوَ لَيْسَ مَصْدَرًا لَ (اغْتَسَلَ)، بَلْ صَارَ اسْمًا لِلْاِغْتِسَالِ.

(٦) سُورَةُ نُوحٍ، الْآيَةُ: ١٧.

فَالنَّبَاتُ: اسْمٌ لِنَبْتِهِ، وَجَاءَ هُنَا مَفْعُولًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ نَابٌ عَنِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ: أَنْبَتَ إِنْبَاتًا.

(٧) سُورَةُ الْمَزْمَلِ، الْآيَةُ: ٨.

(تَبْتَل) مَصْدَرُهَا تَبْتَلًا، وَهُنَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ: تَبْتِيلًا، وَهُوَ مَصْدَرٌ: بَتَّلَ.

(وما لِتَوْكِيدِ فَوْحَدٍ أَبْدَا) ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لَا يُتْنَى وَلَا يُجْمَعُ (وَتَنَّ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدَا).

[حذف عامل المفعول المطلق]

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ (الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعُ) ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(١) : لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ تَقْوِيَةَ عَامِلِهِ وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ ، وَحَذْفُهُ مُنَافٍ لِذَلِكَ .
وَتَقَضَى ابْنُهُ : بِمَجِيئِهِ فِي نَحْوِ : سَقِيًّا وَرَعِيًّا^(٢) .

وَرُدَّ : بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّأَكِيدِ فِي شَيْءٍ ، وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ فِيهِ نَائِبٌ مُنَابَ الْعَامِلِ دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَهُوَ عِوَضٌ عَنْهُ .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ يَمْتَنَعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُؤَكَّدِ^(٣) .

(وَفِي) حَذْفِ عَامِلِ (سِوَاهُ لِذَلِيلِ) عَلَيْهِ (مُتَّسِعٌ) ، فَيَبْقَى عَلَى نَصْبِهِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ : أَيَّ سَيْرٍ سِيرْتَ ؟ : (سَيْرًا سَرِيعًا) ، وَلِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ : «قُدُومًا مُبَارَكًا»^(٤) .

(وَالْحَذْفُ) لِلْعَامِلِ (حَتْمٌ مَعَ) مَصْدَرٍ (آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ) سَمَاعًا فِي نَحْوِ : حَمْدًا وَشُكْرًا ، وَقِيَاسًا فِي الْأَمْرِ (كَتَدْلًا لِلذَّ) .

(١) شرح الكافية ، محمد بن مالك : ٦٥٧ / ٢ .

(٢) أي ادعى : أن (سقيًّا) منصوب بـ (استق سقيًّا) ، و(رعيًّا) منصوب بـ (ارع رعيًّا) .

(٣) إذ لا يقال : استق سقيًّا ، وارع رعيًّا ؛ لأنهما نابتا عن الفعلين ، فالمصدر هنا عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض ، وهكذا حمداً وشكراً .

(٤) ف (سيرا) منصوب بفعل محذوف تقديره : سرت ، و(قدوماً) منصوب بفعل محذوف

تقديره : قدمت .

في قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جُلَّ أمُورِهِمْ * فَنَدَلًا زُرَيْتُ المَالَ نَدَلِ الثَعَالِبِ^(١)
فهو (كَأَنَدَلًا).

وفي النَّهْيِ ، نحو: قِيَامًا لَا قُعُودًا.

والدُّعَاءِ ، نحو: سَقِيًا وَرَعِيًا.

والاستفهام للتوبيخ ، نحو: أَتَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ المَشِيبُ^(٢) ؟

ولا فَرَّقَ فيما ذَكَرَ بين ما لَهُ فَعَلٌ [من لفظه بل من معناه]^(٣) كما تَقَدَّمَ.

وما ليس لَهُ فِعْلٌ ، نحو:

[تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا] * بَلَهُ الأَكُفَّ [كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ]^(٤)

فَيَقْدَرُ فَعْلٌ مِنْ مَعْنَاهُ أَي: ائْرُكُ^(٥).

(وما لِتَفْصِيلِ) لِعَاقِبَةِ ما قَبْلَهُ (كَمَا مَتًّا) بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً (عَامِلُهُ يُحَدِّفُ)

(١) قائله: قيل هو للأعشى يهجو لصوصاً. المجموعة الناصية: ١٩٦ / ٢.

الشاهد فيه: أن (ندلاً) جاء عوضاً عن اندل؛ لذا يكتفى به، ولا يقال: اندل ندلاً، والندل: الخطف للأشياء.

(٢) (توانياً) منصوب بفعل مقدر تقديره: أتتوانى توانياً.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج وط.

(٤) قائله: كعب بن مالك الصحابي. العيني: ٣٥٣ / ١.

ويسبقه:

نُصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطُونَا قُدَمَا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ

الشاهد فيه: أن (الأكف) مصدر ليس له فعل من لفظه، وهو مجرور بإضافة هذا المصدر إليه.

(٥) بله معناها: الترك، فقد نابت عن فعل، وبما أنها لا فعل لها من لفظها، فنقول: هي نابت عن اترك.

حتماً قِيَاساً (حَيْثُ عَنَا) أَي: عَرَضَ، فالتقدير في الآية - والله أعلم - فإِذَا تَمُنُّونَ مَنَّا، وَإِذَا تُفْدُونَ فِدَاءً.

(كذا) في الحُكْمِ (مُكْرَرًا) وَرَدَ نَائِبَ فِعْلِ مُسْنَدٍ إِلَى اسْمٍ عَيْنٍ نَحْو: «زَيْدٌ سَيَرًا سَيَرًا» أَي: يَسِيرُ سَيَرًا.

(وَ) كَذَا (ذُو حَضْرٍ) بِيَأْأَوْ بِإِنَّمَا (وَرَدَ نَائِبَ فِعْلِ لاسْمٍ عَيْنٍ^(١) اسْتَنَّدَ)، نَحْو: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيَرًا»، و«إِنَّمَا أَنْتَ سَيَرًا».

فَإِنْ اسْتَنَّدَ إِلَى اسْمٍ^(٢) مَعْنَى^(٣)، وَجَبَ الرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ فِي الصُّورَتَيْنِ نَحْو «أَمْرِكَ سَيَرٌ سَيَرٌ» و«إِنَّمَا سَيْرُكَ سَيْرُ الْبَرِيدِ».

(وَمِنْهُ) أَي: مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي حُذِفَ عَامِلُهُ حَتْمًا (مَا يَدْعُوْنَهُ) أَي: مَا يُسَمُّوْنَهُ (مُؤَكَّدًا) إِذَا^(٤) (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ).

فَالْمُبْتَدَأُ بِهِ، أَي: فِالْأَوَّلِ - وَهُوَ الْمُؤَكَّدُ لِنَفْسِهِ مَا وَقَعَ بَعْدَ جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمَلٍ لَهَا غَيْرُهُ، (نَحْو: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٌ)^(٥) (عُرْفًا)^(٦).

وَالثَّانِي - وَهُوَ الْمُؤَكَّدُ لِغَيْرِهِ مَا وَقَعَ بَعْدَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ (كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)^(٧).

(١) لأنه لو رفع يكون خبراً عن (أنت)، ولا يخبر بالمصدر عن الذات، إذن ينصب على أنه نائب عن تسيير.

(٢) في: أوب (اسم)، وفي: أوب (لاسم).

(٣) فإذا كان المبتدأ اسم معنى يرفع المصدر لصحة الإخبار به عن المصدر.

(٤) في: أ (إنها).

(٥) لفظ (درهم) ساقط من: ج.

(٦) فقوله: له علي ألف درهم، اعتراف، فإذا قال: عُرْفًا، أي: اعترافاً، فإنه مؤكد للجملة قبله، والناصب له فعل تقديره: اعترف.

(٧) أما قوله: أنت ابني، فإنه يحتمل أنه ابنه نسباً وهو حقيقة، أو أنه في المودة كابنه وهو =

قال في التسهيل^(١): ولا يَجُوزُ تَقَدُّمُ هذا المصدرِ على الجُمْلَةِ التي قَبْلَهُ ؛ وفاقاً للزَّجَّاجِ^(٢).

(كذلك ذُو التَّشْبِيهِ) الواقعِ (بَعْدَ جُمْلَةٍ) مُشْتَمَلَةٌ على اسمٍ بمعناه وصاحِبِهِ، (كَلِي بُكَاءُ بُكَاءَ ذَاتِ عَضَلَةٍ) أي: صاحِبَةٍ دَاهِيَةٍ^(٣).

بخلافِ الواقعِ بَعْدَ مُفْرَدٍ كـ «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ»^(٤)، والواقعِ بَعْدَ جُمْلَةٍ لم تَشْتَمِلْ على ما ذُكِرَ كـ «هذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكْلِي»^(٥).

تتمة: كالمصدرِ في حَذْفِ عامِلِهِ ما وَقَعَ مَوْقَعَهُ، نحو: «اعْتَصَمْتُ عَائِذاً بِكَ» - قاله في شرحِ الكافية^(٦).

الثالث من المفاعيل - المفعول له

ويُسَمَّى «المفعولَ لأَجْلِهِ»، و«مِنَ أَجْلِهِ».

وهو - كما قال^(٧) ابنُ الحاجبِ^(٨) - : ما فُعِلَ لأَجْلِهِ فَعُلَّ مَذْكُورٌ^(٩).

= مجاز، فقوله: صِرْفاً، أزال الاحتمال، فأريد به الابن النسبي: وهو الحقيقة.

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك: ص ٨٨.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٢٣٢).

(٣) ف (بكاء) منصوب بفعل مقدر تقديره: أبكي.

(٤) فصول الثانية خبر عن صوته، ولا ينصب لصحة الخبر، وأن ما قبله ليس جملة.

(٥) فإن الجملة السابقة ليس فيها صاحب المصدر الثاني وهو فاعله، فهذا بكاء ليس فيه

الفاعل المستتر في (أبكي) بينما (لي) ب (بكاء) فيه ضمير المتكلم وهو فاعل (أبكي).

(٦) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٦٦٨ / ٢.

ف (عائذاً) اسم فاعل واقع موقع عوداً؛ لذا فإنه منصوب على أنه مفعول مطلق بفعل

تقديره: عُدْتُ.

(٧) في: أوج وط، (قاله).

(٨) الكافية، ابن الحاجب: ٧.

(٩) فإذا قلنا: قمتُ إجلالاً للأستاذ، ف (إجلالاً) مصدر حصل لأجله القيام، فالقيام فعل =

(يُنصَبُ) حال كونه (مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيلًا) للفعل (كَجُدْ شُكْرًا، وَدِنْ^(١))، وهو بما يَعْمَلُ فِيهِ) وهو الفعل (مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا^(٢)) .

وإن شَرَطُ) مما ذُكِرَ (فُقِدَ فَاجْرُزُهُ بِاللَّامِ) ونحوها مِمَّا يُفْهِمُ التَّعْلِيلَ وهو مِن وَفِي، نحو:

[لَهُ مَلِكٌ يُنَادِي كُلَّ يَوْمٍ] * لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ^(٣)
فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا * [لَدَى السِّرِّ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ]^(٤)

= لأجل الإجلال .

(١) ذ (الجُودُ) حصل لأجل الشكر، و(دِنْ) فعل أمر بمعنى أطمع أي: دِنْ شُكْرًا، أي: أطمع الله لأجل شكره على نعمه .

(٢) ينصب هذا المصدر بشروط ثلاثة:

١- أن يفيد التعليل للفعل .

٢- أن يكون فاعله وفاعل الفعل واحداً .

٣- أن يقع مع فعله في وقت واحد .

مثل: قمت إجلالاً للعالم، ذ (الإجلال) هو علة للقيام، والقائم وفاعل الإجلال واحد، وهو نفس المتكلم، والقيام والإجلال حصلا في وقت واحد .
فإن فقد شرط منها يجر بحرف التعليل وهو اللام، أو أيَّ حرف يفيد التعليل، مثل: (من، وفي) .

(٣) قائله: علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - . المجموعة الناصية: ٢ / ٢٠٧ .

الشاهد هنا: جر الموت والخراب باللام ولم ينصبا؛ لأن وقت الولادة مغاير لوقت الموت، ووقت البناء مغاير لوقت الخراب، وأيضاً فاعل الولادة الأم، وفاعل الموت هو الله، وفاعل البناء صاحب الدار، والخراب يقع من الدار أو من عنصر آخر لا من صاحب البناء .

(٤) قائله: امرؤ القيس بن صخر الكندي . المجموعة الناصية: ٢ / ٢٠٧ .

الشاهد: خلع الثياب لأجل النوم، والفاعل واحد إلا أن وقت الخلع غير وقت النوم؛ لأن الخلع يكون قبل النوم، فاختلف الوقت؛ لذا جر نوم باللام .

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَةٌ * [كما انتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَلَهُ القَطْرُ] ^(١)
 قال في شرح الكافية ^(٢): فَإِنْ لم يكن ما قُصِدَ بِهِ التَّعْلِيلُ مَصْدَرًا فهو أَحَقُّ
 باللام أَوْ ما يَقُومُ مَقَامَهَا نحو: «سَرَى ^(٣) زَيْدٌ لِلْمَاءِ أَوْ لِلْعُشْبِ» ^(٤)،
 ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ ^(٥)، «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ
 حَبَسَتْهَا» ^(٦).

(وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) الجَرِّ (مَعَ) وِجُودِ (الشُّرُوطِ) المذكَورَةِ، بَلَّ يَجُوزُ
 (كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ) ^(٨).

ثُمَّ جَوَّازُ ذَلِكَ عَلَى أَقْسَامِ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أَي: اللام
 (المُجَرَّدُ) مِنْ أَلِّ والإِضَافَةِ، وَكَثُرَ نَصْبُهُ، وَأَوْجَبَهُ الجَزُولِيُّ ^(٩).

- (١) قائله: أبو صخر الهذلي . المجموعة الناصية: ٢ / ٢٠٨ .
- الشاهد: الهزة والاضطراب سببه التذكر بها ولكن اختلف الفاعل، فإن فاعل (تعروني) هي (الهزة) وفاعل (التذكر) هو الشخص؛ لذا جر بالام التعليل لفظ ذكراك .
- (٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٦٧١ .
- (٣) في: أ (سيرا) .
- (٤) في: ط (لشعب) .
- (٥) هنا السريان؛ لأجل الماء، ولكون لفظ الماء ليس مصدراً جر باللام، وكذا العشب .
- (٦) سورة الحج، الآية: ٢٢ .
- الغم: ليس مصدراً؛ لذا جر ب (من) التعليلية .
- (٧) الحديث رواه البخاري في الجامع الصحيح برقم: (٢٣٦٥) / ٣ / ١١٢ .
 دخول النار بسبب الهرة، ولكونها ليست مصدراً جر ب (في) التعليلية .
- (٨) أي: لا مانع من أن يجر باللام مع توافر الشروط، فالبعبارة أصلها: (هذا قنع لزهد)، أي:
 قنع بالقليل؛ لأجل الزهد، ف (الزهد) مصدر، وفاعل القناعة والزهد واحد ووقعا في
 وقت واحد، ومع ذلك جر باللام .
- (٩) أي: أن جر ما توافر فيه الشروط، إذا كان المصدر مستوفياً للشروط، إذا كان خالياً من
 (أل) أو الإضافة، مثل: جره باللام، والأكثر نصبه .

قال الشَّلُوبِيُّ شَيْخُ المَصْنَفِ^(١): وَلَا سَلَفَ لَهُ فِي ذَلِكَ^(٢).

(والعكس) وهو كَثْرَةُ صُحْبَتِهَا ثَابِتٌ (فِي مَصْحُوبِ أَلْ)، وَقَلَّ نَصْبُهُ،
(وَأَنْشَدُوا) عَلَيْهِ قَوْلَ بَعْضِهِمْ: (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ) أَيِ الخَوْفِ؛ أَي: لِأَجْلِهِ (عَنْ
الهِجَاءِ)^(٣) بِالْمَدِّ.

وَيَجُوزُ القَصْرُ أَي: الحَرْبِ، (وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الأَعْدَاءِ) جَمْعُ زُمْرَةٍ وَهِيَ
الجماعةُ مِنَ النَّاسِ.

وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ اسْتِواءُ الأَمْرَيْنِ فِي المُضَافِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ^(٤).

الرابع - من المفاعيل: المفعول فيه

وهو المُسَمَّى ظَرْفًا أَيْضًا^(٥).

(الظَّرْفُ) فِي اصْطِلَاحِنَا: (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا فِي بَاطِرَادِ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمْنَا).

(١) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي من كبار العلماء بالنحو واللغة، مولده ووفاته في اشيلية، له من مؤلفات، والشلوبين: نسبة إلى اسم حصن بجنوب الأندلس، توفي (٦٤٥ هـ - الأعلام: ٦٢ / ٥).

(٢) أي: هو جوائز نصبه كثيراً، أما قول الشلوبين: إنه واجب النصب، فلم يقل: به أحد قبله بل هو جوائز.

(٣) أما إذا اقترنت به (أل) فالأكثر: أن تكون فيه اللام، وَقَلَّ نَصْبُهُ، فقوله: لا أقعد الجبنَ بالنصب قليل، والأكثر لا أقعد للجبن.

(٤) أي: إذا كان المصدر مضافاً إلى كلمة أخرى، يستوي فيه النصب والجر باللام.

مثال النصب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةً إِمْلَاقِي﴾ [الإسراء: ٣١].

ومثال الجر باللام قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَاءً يَهِيْطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

(٥) سمي مفعولاً فيه؛ لأن الفعل يقع في ذلك الزمان أو ذلك المكان.
وسمي ظرفاً - والظرف: الوعاء -؛ لأن الزمان والمكان سيكونان وعاءين لوقوع الفعل فيهما، وإطلاق الوعاء عليهما مجاز.

بخلاف ما لم يُضَمَّنْهَا^(١) نحو: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ»، أو ضَمَّنْهَا بغيرِ
 اطرادٍ: وهو المَنْصُوبُ على التَّوَسُّعِ، نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ»^(٢).

(فانصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) وهو المَصْدَرُ، ومِثْلُهُ الفِعْلُ والوصفُ^(٣) إن (مُظْهَرًا
 كَانَ) كما تَقَدَّمَ، (وإِلَّا فَانْوَاهُ مُقَدَّرًا) نحو: قَرَسَخَا؛ لِمَنْ قَالَ: كَمْ سِرَّتْ.
 (وَكُلُّ وَقْتٍ) سَوَاءٌ كَانَ مُبْهَمًا أو^(٤) مُخْتَصًّا (قَابِلٌ ذَاكَ) النَّصْبِ^(٥).

(١) فاسم الزمان واسم المكان أعم من ظرف الزمان والمكان، أو كل ظرف زمان أو مكان هو
 اسم زمان ومكان ولا عكس؛ لأن اسم الزمان والمكان لا يكونان منصوبين على الظرفية
 إلا إذا نصبا بتقدير في دون ظهور لها دائماً، أما إن ظهرت فإنه سيكون مجروراً بها، وإن
 كانت موجودة وحذفت ونصب المجرور فإنه سيكون منصوباً بنزع الخافض أو نصب
 على التوسع.

فما مثل به المصنف هما مثالان لظرف الزمان وظرف المكان حيث يقال: وامكث هنا -
 أي: في هنا، وأزمناً - أي: في أزمان.

لذلك يعرب يوماً من قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. مفعولاً به
 لـ (اتقوا)؛ لأن تقدير (في) يفسد المعنى؛ إذ يكون المعنى اتقوا في ذلك اليوم،
 والتقوى: تكون في الدنيا لا في ذلك اليوم، فهو اسم زمان وليس ظرف زمان.

(٢) ف (يوم) الأولى مبتدأ، و(مبارك) خبر فهو اسم زمان وليس ظرف زمان؛ لعدم صحة
 تقدير (من) فيه.

و (الدار) اسم مكان وليس ظرف مكان، وإن كان التقدير في (الدار) إلا أنه كانت في:
 جارة للدار، وبعد حذفها نصب الدار بسبب نزع الخافض، فهو في قوة المفعول به.

(٣) مثال نصبه بالفعل: صمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وجلسْتُ أمامَ المدرسِ.
 ومثال نصبه بالوصف: أنا صائمٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وأنا جالسٌ أمامَ المدرسِ.
 ومثال نصبه بالمصدر: عجبْتُ من ضربِك التلميذِ يَوْمَ الْخَمِيسِ أمامَ الطلابِ.
 فالنائب للظرف هو ما وقع فيه من فعل أو مصدر أو وصف.

(٤) لم أعر عليه، وابن الحاجب تقدمت ترجمته في: ص (٧٢).

(٥) مثال الظرف المبهم: صمْتُ يوماً.

ومثال الظرف المعين: صمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

واستثنى منه في نُكَيْتِهِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ^(١): مُذٌّ وَمُنْدٌ^(٢).

(وما يُقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا) إِنْ كَانَ (مُبْهَمًا): بِأَنْ افْتُقِرَ إِلَى غَيْرِهِ فِي بَيَانِ صُورَةِ مُسَمَّاهُ^(٣) (نَحْوُ الْجِهَاتِ) السَّتِّ، وَهُوَ: فَوْقُ وَتَحْتُ وَخَلْفُ وَأَمَامُ وَيَمِينُ وَيَسَارُ، وَمَا أَشْبَهَهَا كَجَانِبٍ وَنَاحِيَةٍ (وَالْمَقَادِيرِ) كَالْمِيلِ وَالْفَرَسِخِ وَالْبَرِيدِ.

(وَ) إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ (مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ) أَي: مِنْ مَادَّتِهِ (كَمَرَمَى مِنْ^(٤) رَمَى^(٥)).

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا) أَي: لِفِعْلِ (فِي أَصْلِهِ) أَي: الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ (مَعَهُ اجْتِمَاعَ) كَجَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ وَرَمَيْتُ مَرْمَاهُ.

فَإِنْ لَمْ يَقَعْ كَذَلِكَ كَانَ شَاذًا يُسْمَعُ [وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ]^(٦) كَقَوْلِهِمْ: «هُوَ عَمْرٌو مَزَجَرَ الْكَلْبِ»، و«عَبْدُ اللَّهِ مَنَاطُ الثُّرَيَّا»، «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ»^(٧).

= فظرف الزمان ينصب سواء كان مبهماً أم معيناً.

(١) الصواب أم.

(٢) مذ ومنذ: اسما زمان للماضي لا ينصبان على الظرفية، وإن جر ما بعدهما فهما حرفا جر، فإن رفع ما بعدهما أو وقع بعدهما فعل فتعرب مبتدأ وما بعدها خبر. مثال الجر: ما رأيتك منذ يوم الخميس.

ومثال الرفع: ما رأيتك منذ يوم الخميس أو منذ زرتنا.

(٣) اسم المكان المبهم: هو الذي ينصب على الظرفية كالأماكن التي ذكرها الشارح؛ لأنها لا تدل على أمام معين؛ لأن الأمام يشمل كل ما أمامك دون تعيين لبقعة أو أخرى، وكذا الباقيات. أما المعين: فإنه لا ينصب على الظرفية، مثل: الدار والمدرسة والمسجد والسوق والمحله والسطح ونحوها.

(٤) لفظ (من) ساقط من: أوب وط.

(٥) مرمى: يصلح أن يكون مصدرًا ميميًا، ويصلح أن يكون ظرف مكان، ولكن بشرط أن ينصب بفعل يحتوي على حروفه ومعناه، كرميت مرمى خالد، أي: في مكان رميه.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب وج.

(٧) إذا جاء اسم المكان مصاغًا من فعل، وجاء منصوبًا بغير فعل يحتوي على معناه =

وغير ما ذُكِرَ مِنَ الْأَمْكِنَةِ^(١) لَا يَقْبَلُ النَّصْبَ^(٢) عَلَى^(٣) الظَّرْفِيَّةِ كَالدَّارِ
وَالْمَسْجِدِ وَالسُّوقِ وَالطَّرِيقِ.

(وما يُرَى ظَرْفًا وَعَيْرَ ظَرْفٍ) كَأَنْ يُرَى مُبْتَدَأً أَوْ خَبْرًا أَوْ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا
أَوْ مُضَافًا^(٤) إِلَيْهِ، نَحْوُ: يَوْمٍ وَشَهْرٍ، (فَذَلِكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي الْعَرَفِ).

وَعَيْرُ ذِي التَّصْرُفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً كَقَطٍّ وَعَوْضٍ، (أَوْ شِبْهَهَا) كَالجُرِّ
بِالْحَرْفِ كَعِنْدَ، وَلَدَى (مِنَ الْكَلِمِ) بَيَانٌ لِلَّذِي^(٥).

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ) ظَرْفٍ (مَكَانٍ مَّصْدَرٍ) كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ الظَّرْفُ فَحُذِفَ
وَأَقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ»^(٦).

(وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ)، نَحْوُ: «انْتَظَرْتُهُ صَلَاةَ الْعَصْرِ»، و«أَمَهَلْتُهُ

= وحروفه فإن نصبه شاذ، ف (مَزَجَرَ الْكَلْبِ) أي: مكان زجره، نصب ولم يسبق بفعل،
وكذا (مناطق ومقعد).

(١) في: ج (الأمثلة).

(٢) لفظ (النصب) ساقط من: أ وب.

(٣) لفظ (على) ساقط من: ج.

(٤) في: ب (مضاف).

(٥) في: (الذي).

وظرف الزمان والمكان: يسمى متصرفاً إذا لم يقتصر على النصب على الظرفية، بل يأتي
فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأً وخبراً، مثل: (يوم وسنة وشهر).

وغير المتصرف: ما يلزم النصب على الظرفية، أو يكون مجروراً فقط، مثل: (قط
وعوض وحيث وفوق، وتحت) على رأي.

(٦) وذلك فيما إذا كان الظرف مضافاً إلى مصدر، فحذف المضاف عند ذلك، سيقوم
المضاف إليه مقامه ويعرب بإعرابه، مثل: جلستُ بمكانٍ قريبٍ خالدٍ، فإذا حذف (مكان)
حلت (قرب) المصدر محله.

نَحَرَ جَزُورَيْنِ»^(١).

وقد يُجْعَلُ الْمَصْدَرُ ظَرْفًا دُونَ تَقْدِيرِهِ، وَمِنْهُ «ذَكَاةُ الْجِنِّينِ ذَكَاةُ أُمَّهِ»^(٢).

وقد يُقَامُ اسْمٌ عَيْنٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ الزَّمَانُ مَقَامَهُ، نَحْوُ: «لَا أَكَلَمَكَ هُبَيْرَةَ بِنِ قَيْسٍ»^(٣)، أَيْ: مُدَّةَ غَيْبَتِهِ.

الخامس - من المفاعيل: المفعول معه

وَأَخَّرَهُ عَنْهَا؛ لِاخْتِلَافِهِمْ فِيهِ هَلْ هُوَ قِيَاسِيٌّ دُونَ غَيْرِهِ^(٤)؟ وَلَوْصُولِ الْعَامِلِ إِلَيْهِ بِوِاسِطَةِ حَرْفٍ دُونَ غَيْرِهِ^(٥).

(يُنْصَبُ) اسْمٌ (تَالِي الْوَاوِ) الَّتِي بِمَعْنَى مَعَ، التَّالِيَةِ لِجُمْلَةِ ذَاتِ فِعْلٍ، أَوْ اسْمٍ فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ حَالٌ كَوْنِهِ (مَفْعُولًا مَعَهُ).

وَمِثَالُ ذَلِكَ مَوْجُودٌ (فِي نَحْوِ: سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرَعَةً)^(٦).

(بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النِّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ)

- (١) الأصل: انتظرته وقت صلاة العصر، وأمهلته مدة نحر جزورين.
- (٢) الأصل: ذكاة الجنين وقت ذكاة أمه. رواه أحمد (١١٣٤٣) والترمذي (١٤٧٦) - وحسنه - وغيرهما.
- (٣) الأصل: مدة غيبة هبيرة، ف (غيبة) ظرف زمان حذف وأقيم اسم الذات وهو (هبيرة) مقامه وأعرّب إعرابه.
- (٤) أي: المفاعيل السابقة، لا خلاف في أن نصبها قياسي، أما المفعول معه فقد حصل خلاف في نصبه، هل هو قياسي أو يقتصر على ما ورد نصبه عن العرب فقط؟
- (٥) أي: المفاعيل السابقة، يصل إليها عاملها بغير حرف، والمفعول معه يصل العامل إليه بواسطة الواو التي بمعنى (مع).
- (٦) فقوله: (والطريق) منصوب بقوله: سيرى، وهو فعل في لفظه ومعناه، وهنا لا يمكن أن تكون الواو للعطف؛ لأن الطريق لا يسير، بل السائر يسير معه.

بالترجيح الذي نصَّ عليه سيَّوْنُهُ^(١).

وقال الجرجاني^(٢): بالواو^(٣).

والزجاج^(٤): بفعلٍ مُضمِرٍ^(٥).

وفهم من قوله «سَبَقَ»: أنه لا يتقدَّمُ عليه، وهو كذلك بلا خلافٍ^(٦).

(و) إن قلت: قد روي النَّصْبُ (بَعْدَما اسْتِفْهَامِ أو كَيْفِ) نحو: «ما أنتَ

وزيداً»، و«كيف أنتَ وقصعةٌ من ثريد»، فبطل ما قرَّرَ من: أنه لا بُدَّ أن يسبقه فعلٌ أو شبهه.

فالجواب: أن أكثرهم يرفعه^(٧)، وقد (نصَّب) هذا (بِفِعْلِ) مِنْ (كُونِ

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

حصل خلاف في عامل النصب في المفعول معه، فسيبويه يرى: أن الفعل السابق له هو ناصبه، وهو الراجح.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الجرجاني، قاضي البصرة وشيخ الشافعية في عصره، كان عارفاً بالأدب له نظم ملح، صنف كتاب الأدياء وإشارة البلغاء، توفي سنة (٤٨٢هـ). الإعلام: ١/ ٢٠٧.

(٣) أما الجرجاني فإنه يرى: أن ناصبه واو المعية المقرون به.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (٢٣٢).

(٥) يرى الزجاج: أنه منصوب بفعل مقدر، فإذا قلت: سرتُ والنهرَ، ف (النهر) منصوب عنده بفعل مقدر تقديره: ولا بسُتُ النهرَ.

(٦) يقال: خالداً ضربتُ، ويومَ الخميسِ صممتُ، ولا يقال: والنهرَ سرتُ.

(٧) هنا أتى بما هو منصوب دون سبق فعل، فيما إذا سبق المنصوب على المعية استفهام بـ (ما أو كيف) مثل: ما أنتَ وزيداً، أي: مع زيد، وكيف أنتَ وقصعةٌ من ثريد، أي: مع قصعةٍ من ثريد.

فالجواب: أن أكثرهم رفعه بالعطف على الضمير المبتدأ وهو (أنت)، ومن نصبه فإنه يقدر له فعلاً ناصباً له وهو لفظ (تكون).

مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ، فتقديرُهُ: «ما تكونُ وزيداً»؟ و«كيفُ تكونُ وقصعةً من ثريدٍ»؟^(١).

(والعطفُ إن يُمكنَ بلا ضَعْفٍ) فيه (أحَقُّ) مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، نحو: «كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين»، (والنَّصْبُ) عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ (مُخْتَارٌ) عِنْدَ الْمَصْنَفِ (لَدَى ضَعْفٍ) عَطْفِ (النَّسْقِ)، نحو: «جئتُ وزيداً»^(٢).

وأوجبه السيرافي^(٣)؛ بناءً على قاعدته: أن كلَّ ثانٍ كان مؤثراً لأوّلٍ^(٤) أي مُسَبَّباً لَهُ - لا يَجُوزُ فيه إِلَّا النَّصْبُ، إذ قَوْلُكَ: «جئتُ وزيداً» معناه: كنتُ السَّبَبَ فِي مَجِيئِهِ^(٥).

(١) ومثله قول سيدنا عليّ - عليه السلام -: (ما لابنِ آدمَ والفخر).

(٢) الأحوال الإعرابية لما بعد واو المعية:

أ- وجوب النصب: إذا كان العطف ممنوعاً كان تعطف على ضمير مخفوض متصل بخافضه دون إعادة الخافض.

فإذا قلت: مالك ولزيد، جاز العطف، أما: مالك وزيداً، فإن العطف ممنوع على رأي جمهور النحاة، إذن لا بدّ من النصب فتقول: مالك وزيداً.

ب- وجوب الرفع، في حالة كون الفعل العامل فيه يحتاج إلى فاعلين أحدهما معطوف على الآخر، مثل: تقاتل، فإن (التقاتل) يكون بين اثنين مشاركة، فلا بد من أن تقول: تقاتل خالدٌ وعدوّه.

ج- النصب راجح، فيما إذا عطفت على ضمير مرفوع متصل ولم تؤكد به ضمير مرفوع منفصل؛ لأن العطف يكون ضعيفاً، مثل: كن أنت وزيد، فالأرجح أن تنصبه وتقول: كن أنت وزيداً، على أنه مفعول معه.

د- الرفع راجح، فيما إذا فصلت بين المعطوف وضمير الرفع المتصل المعطوف عليه بضمير منفصل، مثل: كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين؛ لأن العطف أرجح من النصب لإمكانه.

(٣) تقدمت ترجمته في: ص (٩٧).

(٤) في: ب (الأول).

(٥) أي: يراه واجب النصب؛ لأن الثاني قد أثر فيه الأول، والأول كان سبباً في حصوله، =

(وَالنَّصْبُ) على المفعولية (إِنْ) أَمْكَنَ و(لَمْ يَجُزِ العَطْفُ) لِمَانِعِ (يَجِبُ)، نحو: «مَالِكٌ وَزَيْدًا» بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ عَطْفَهُ عَلَى الكَافِ لَا يَجُوزُ؛ إِذْ لَا يُعْطَفُ عَلَى ضَمِيرِ الجَرِّ إِلَّا بِإِعَادَةِ الجَارِّ - قَالَ فِي شرح الكافية^(١) - ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِ العَطْفِ اخْتِيَارُ جَوَازِهِ^(٢).

(أَوْ اعْتَقِدْ) إِذَا لَمْ يُمْكِنِ النَّصْبُ عَلَى المفعولية (إِضْمَارَ عَامِلٍ) نَاصِبٍ لَهُ^(٣) (تُصِبُّ)، نحو:

عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا * [حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا]^(٤)
أَيُّ: وَسَقَيْتُهَا.

تَمَّة: يَجِبُ العَطْفُ إِنْ لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ، نَحْوُ: «تَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»؛ لِأَفْتِقَارِهِ إِلَى فَاعِلَيْنِ. فَالْأَقْسَامُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةٌ: رَاجِحُ العَطْفِ، وَوَاجِبُهُ، وَرَاجِحُ النَّصْبِ، وَوَاجِبُهُ.

[السادس من المفاعيل - الاستثناء]

هذه خاتمة المفاعيل، وَعَقَّبَهَا المصنَّفُ بِمَا هُوَ مَفْعُولٌ فِي المَعْنَى^(٥) فَقَالَ:

= فَإِذَا قُلْتَ: جِئْتُ أَنْتَ وَزَيْدًا، فَكأنكَ كُنْتَ أَنْتَ السَّبَبُ فِي مَجِيئِهِ.

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٦٩٣ / ٢.

(٢) في: ص () فِي بَابِ العَطْفِ.

(٣) لَفْظُ (لَهُ) سَاقِطٌ مِنْ: ب.

(٤) قَائِلُهُ: عَنْتَرَةُ بْنُ شَدَادِ العَبْسِيِّ. العَيْنِيُّ: ١١٥ / ٣.

الشاهد هنا: لَا يَجُوزُ عَطْفُ المَاءِ عَلَى التَّيْنِ؛ لِأَنَّ المَاءَ لَا يَعلَفُ؛ لِذَا نَقَدَرُ لَهُ فَعْلًا نَاصِبًا لَهُ مَنَاسِبًا لَمَّا بَعْدَ الوَاوِ، وَهنا نَقَدَرُ: وَسَقَيْتُهَا.

ومثل: (وَزَجِجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعِوْنَا) فَإِنَّ العِوْنَ لَا تَرْتَقِ وَلَا تَزْجِجُ كَالحَوَاجِبِ؛ لِذَا قَدَرُ فَعْلًا يَنَاسِبُهَا وَهُوَ: وَكَحَلْنَ.

(٥) لِأَنَّهُ يَطْلُقُ عَلَيْهِ أحيانًا المَفْعُولُ مِنْهُ.

الاستثناء

هو إخراجُ بآلاً أو إحدَى أحواتها حَقِيقَةً أو حُكْمًا^(١) مِنْ مُتَعَدِّدٍ.

(ما اسْتَنْتِ الآ مَعَ تَمَام) وإِيجَابٍ (يَنْتَصِبُ) بِهَا عِنْدَ الْمُصَنَّفِ ، وبِما

قَبَلَهَا عِنْدَ السَّيرَافِي^(٢) ، وَبِمُقَدَّرٍ عِنْدَ الزَّجَّاجِ^(٣) ، نَحْوُ: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ

كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾^(٤).

(و) إِنْ وَقَعَ (بَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ) مَا هُوَ (كَنَفْيٍ): وَهُوَ التَّهْيِئُ وَالِاسْتِفْهَامُ

(انْتِخِبَ) - بَفَتْحِ التَّاءِ - (إِتْبَاعَ مَا اتَّصَلَ) لِلْمُسْتَنْثَى مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ

(١) الإِخْرَاجُ يَكُونُ حَقِيقِيًّا - إِذَا كَانَ الْمَخْرُجُ مِنْ نَوْعِ الْمَخْرُجِ مِنْهُ ، أَي: الْمُسْتَنْثَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ ، فَإِذَا قُلْنَا: جَاءَ الطَّلَابُ إِلَّا مُحَمَّدًا ، فَإِنَّ (مُحَمَّدًا) هُوَ مِنْ جِنْسِ الطَّلَابِ ، وَيُسَمَّى مُتَصِلًا.

وَيَكُونُ الإِخْرَاجُ حُكْمًا - إِذَا كَانَ الْمَخْرُجُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْرُجِ مِنْهُ ، مِثْلُ: قَامَ الطَّلَابُ إِلَّا فَرَاشًا ، فَإِنَّ (الْفَرَاشَ) لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الطَّلَابِ ، وَلَكِنْ لَمَّا خَالَطَهُمْ صَارَ كَأَنَّهُ مِنْهُمْ ، وَيُسَمَّى مُنْقَطِعًا.

فَالأَوَّلُ - أَخْرَجَ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنْثَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ .

وَالثَّانِي - أَخْرَجَ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ وَهُوَ الْمَجْنِيءُ وَلَيْسَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ .

وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْبَعْضُ: (الْمَفْعُولُ مِنْهُ) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ (إِلَّا) تَقْدِيرُهُ: أَسْتَنْثَى .

(٢) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي: ص (٩٧).

(٣) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي: ص (٢٣٢).

(٤) سُورَةُ الْحَجَرِ ، آيَةُ: ٣٠ - ٣١ .

فَلَفِظَ (إِبْلِيسَ) مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنْثَى مِنْ كَلَامِ تَامٍ مُوجِبٍ ، وَلَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ ؛ لِأَنَّ إِبْلِيسَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَلَائِكَةِ .

أَمَّا عَامِلُ النِّصْبِ فِيهِ ، فَابْنُ مَالِكٍ يَرَى: أَنَّ نَاصِبَهُ (إِلَّا) ، وَعِنْدَ السَّيرَافِيِّ: الْفِعْلُ السَّابِقُ عَلَيْهِ ، وَعِنْدَ الزَّجَّاجِ: بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، تَقْدِيرُهُ: أَسْتَنْثَى .

مِنْهُ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، نحو^(١): ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢)، ﴿وَلَا يَلْفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾^(٣)، ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّيهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(٤).

ويجوزُ النَّصْبُ، قال المصنّف^(٥): وهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ.

قال ابنُ النَّحَّاسِ^(٦): كُلُّ مَا جازَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ جازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَلَا عَكْسَ^(٧).

(وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ)^(٨) وَجُوباً، نحو: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾^(٩).

(وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) قال شاعِرُهُم:

(١) إذا سبقه نفي أو استفهام أو نهي، وكان تاماً - أي المستثنى منه غير محذوف، وكان متصلاً جاز نصبه، وأن يكون بدل بعض من كل من المستثنى منه، فيتبع إعرابه رفعاً أو نصباً أو جرأً للمستثنى منه.

(٢) سورة النور، الآية: ٦.

هنا (أنفسهم) جاءت مرفوعة؛ لأنها بدل من (شهداء)، وسبقه نفي.

(٣) سورة هود، الآية: ٨١.

هنا (أمرأتك) جاءت مرفوعة بدلاً من (أحد)، وقد سبقه نهي.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٥٦.

هنا (الضالون) جاءت مرفوعة بدلاً من (من)، وسبقه استفهام.

(٥) لم أعثر على قول ابن مالك هذا في كتبه.

(٦) تقدمت ترجمته في: ص (١٨٨).

(٧) لأنه إذا كان الكلام تاماً موجباً متصلاً وجب النصب، ولا يجوز البدل رأياً واحداً.

(٨) أي: إن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه - أي استثناءً منقطعاً، فعند أهل

الحجاز: يجب النصب ولا يجوز أن يكون بدلاً، ولكن عند تميم: يجوز إبداله.

(٩) سورة النساء، الآية: ١٥٧.

هنا (اتباع) جاء منصوباً؛ لأنه مستثنى من (علم)، والظنُّ هو غير العلم.

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ * إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)

(وغيرُ نَصْبٍ سابقٍ) على المُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَي: إِتْبَاعُهُ (فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي)^(٢) كَقَوْلِ حَسَّانَ^(٣):

لَأَنْتَهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً * إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَافِعُ^(٤)

(وَلَكِنْ نَصَبَهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ) كَقَوْلِهِ:

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً * وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ^(٥)

أَمَّا فِي الْإِيجَابِ فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ النَّصْبِ، نَحْوُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدًا^(٦) الْقَوْمُ».

- (١) قائله: عامر بن حارث. المجموعة الناصية: ٢٣٥ / ٢.
- الشاهد: أن (اليعافير) جاءت بدلاً من (أنيس)، قاله: شاعرهم.
- والمعلوم أن الأنيس هو: الإنسان، وهذه البلدة لم يوجد فيها إنسان إلا العيس، جمع عيس وهي: الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.
- واليعافير: أولاد البقر الوحشية. انظر معنى الكلمتين في حاشية الصبان: ٢٣٧ / ٢.
- (٢) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فعلى التفصيل الآتي:
- أ- إذا كان الكلام منفيًا، فإنه يجب نصبه على الاستثناء، مثل: ما جاء إلا خالدًا الطلابُ، ولا يرفع على البدلية؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، ولكن قد يأتي بدلاً ندوراً كما ورد في بيت حسان رضي الله عنه.
- ب- إذا تقدم والكلام موجب يجب النصب فقط، كما ورد في المثال الذي ذكره الشارح.
- (٣) هو حسان بن ثابت الصحابي، شاعر رسول الله ﷺ.
- (٤) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري. المجموعة الناصية: ٢٣٧ / ٢.
- الشاهد: أن المستثنى هو (النبيون) جاء مرفوعاً؛ لأنه بدل من المستثنى منه، وهو (شافع) المتأخر.
- (٥) قائله: كميث بن زيد الأسدي: المجموعة الناصية: ٢٣٧ / ٢.
- الشاهد: هنا الكلام منفي، وقد تقدم المستثنى على المستثنى منه، فجاء منصوباً على الاستثناء ولم يأت بدلاً، قال: (أحمد) مستثنى من قوله: (مذهب).
- (٦) في: ب (زيد).

[الاستثناء المَفْرَغُ]

(وإن يُفْرَغُ سابقٌ إلَّا لِمَا بَعْدُ) أي: لِلْعَمَلِ فِيهِ (يَكُنُّ) ما بعد (كما لو إلَّا عُدِمَا)، فَيَعْرَبُ على حَسَبِ ما يَقْتَضِيهِ ما قَبْلَهَا، وذلك لا يَقَعُ إلَّا بَعْدَ نَفْيِ أو شِبْهِه ك: «لا تَزُرُ إلَّا فَتَى»، «لا يَتَّبِعُ إلَّا الْهُدَى»، و«هَلْ زَكَى إلَّا الْوَرَعُ؟»^(١).

*** **

- (١) الاستثناء المَفْرَغُ: هو ما حذف منه المستثنى منه، فعند ذلك يتسلط عامله على المستثنى - أي تفرغ العامل من المستثنى منه؛ ليعمل في المستثنى.
- فالمستثنى لا ينصب على الاستثناء، بل حسب ما يطلبه العامل:
- من رفع - مثل: ما قام إلَّا خالدٌ.
- أو نصب - مثل: ما رأيت إلَّا خالدًا.
- أو خفض - مثل: ما مررت إلَّا بخالدٍ.
- ولا يكون المَفْرَغُ إلَّا إذا سبقه نفي، مثل: لا تزرر إلَّا الفتى، أو شبه النفي كالاستفهام، مثل: هل زكى إلَّا الفتى.

[تكرارُ المُستثنياتِ]



(وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ) وهي: التي تلاها اسمٌ مُماثلٌ لِمَا قَبْلَهَا، أو تَلَتْ عَاطِفاً؛ فَاجْعَلْهَا كَالْمَعْدُومَةِ (كَلَّا تَمُرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)^(١). وَكَقَوْلِهِ^(٢):
 مَالِكَ مِنْ شَنْجِكَ إِلَّا عَمَلُهُ * إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ^(٣)
 (وَإِنْ تُكَّرَّرُ) إِلَّا (لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعٍ) مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِأَنْ حُذِفَ
 (التَّأثيرُ بِالْعَامِلِ) الْوَاقِعِ قَبْلَ إِلَّا (دَعِيَ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِيَا آسْتُثْنِي) مُقَدِّمًا^(٤)، كَانَ
 أَوْ لَا، (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي) نَحْو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا
 بَكْرًا»^(٥).

(١) إذا تكررت المستثنيات:

فإما أن يكونَ ما بعد الثانية ماثلاً لما قبلها - فإنها تكون ملغاة، ولكنها تفيد التأكيد، ف
 (العلَا) يراد به نفس الفتى لا غير.

وإما أن يكون ما بعدها ليس ماثلاً لما قبلها - فإن هذه المستثنيات تجري عليها
 الأحكام المذكورة في الشرح.

(٢) في: ب (كقوله).

(٣) يقول العيني: لم أقف على اسمه: ٣ / ١٠٩٤.

الشاهد: (الشنج) هو الجمل، والمستثنى الأول هو (عمله)، وما بعده الثاني هو
 (رسيمة)، وبعده الثالث هو (رمله)، وكلاهما بدل بعض من العمل.

وهنا كأن إلا ملغاة؛ لأن معناهما هو العمل؛ لأنهما نوعان من العمل وهو سيره؛ لأن
 الرسيم هو الركض في السير، والرمل: هو السعي بخطى قصيرة مع هز الأكتاف.

(٤) في: ب وج (متقدماً).

(٥) إذا تكررت المستثنيات ولم يكن الثاني والثالث مؤكدين للأول، بل كان مستثنى أساسياً،
 وكان العامل مفرغاً، فترك الأول ليعمل فيه الفعل وانصب الباقيات.

(وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ) لِجَمِيعِ المُسْتَثْنِيَّاتِ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ (نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمَ بِهِ وَالتَّرِيمَ)، وَلَا تَدَعِ الْعَامِلَ يُؤَثَّرُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا نَحْوُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ»^(١).

(وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرِ) لِجَمِيعِ المُسْتَثْنِيَّاتِ عَنِ^(٢) المُسْتَثْنَى مِنْهُ كَلَّمَا^(٣) غَيْرَ مَا ذَكَرَ^(٤) فِي قَوْلِهِ: (وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا) مُعْرَبًا (كَمَا لَوْ كَانَ) وَحَدَّهُ (دُونَ زَائِدٍ) عَلَيْهِ، فَانْصَبَهُ وَأَرْفَعَهُ^(٥) حَيْثُ يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

(كَلَّمَ يَفُؤًا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلِيًّا) بَرَفَعِ الْأَوَّلِ وَنَصَبِ الثَّانِي، وَ«قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا» يَنْصَبِ الْجَمِيعَ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْأَوَّلُ لَوَجَبَ نَصَبُهُ^(٦).

(وَحُكْمُهَا) أَي: مَا بَعْدَ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ مِنَ الْمُسْتَثْنِيَّاتِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ اسْتِثْنَاءً بَعْضِهَا مِنْ بَعْضِ (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ) الْمُسْتَثْنَى (الْأَوَّلِ).

= ففي المثال جعل لفظ (زيد) فاعلاً لـ (قام)، ونصب الثاني والثالث على الاستثناء.

(١) إذا لم يكن مفرغاً، فإن تقدمت المستثنيات - يجب نصبها سواء كان منفيّاً أم موجباً؛ لأن الإبدال لا يصح لعدم جواز تقديم البديل على المبدل منه في الراجح.

(٢) في: ب وج (على).

(٣) لفظ (في) ساقط من: ب وج.

(٤) لفظ (ذكر) ساقط من: ب وج.

(٥) في ب وج (أو أرفعه).

(٦) إذا تأخرت المستثنيات، وكان الكلام موجباً - فانصب الجميع، مثل: قام القوم إلا عليّاً إلا خالدًا.

وإن كان منفيّاً - فاجعل الأول معمولاً للعامل، إذا كان الاستثناء مفرغاً، وإذا كان تاماً منفيّاً فالنصب أو الاتباع على البدلية وانصب الباقيات، نحو: لم يقم إلا خالدٌ إلا زيدا. وفي مثال الناظم رفع المستثنى الأول وهو لفظ (امرؤ)، ونصب الثاني وهو لفظ (علي)، ولكن سكنه للروي على لغة ربيعة حيث لا ينطقون بحركة الإعراب. أبو طالب ٢ / ٢٤٣.

فَإِنْ كَانَ خَارِجًا - بَأَنَّ كَانَ الْأَوَّلُ^(١) اسْتِثْنَاءً^(٢) مِنْ مُوجِبٍ - فَمَا بَعْدَهُ
كذلك، وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا - بَأَنَّ كَانَ اسْتِثْنَاءً^(٣) مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ - فَمَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ^(٤).

فَإِنْ أَمْكَنَ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ نَحْو: «لَهُ^(٥) عِنْدِي أَرْبَعُونَ إِلَّا عَشْرِينَ
إِلَّا عَشْرَةً إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا اثْنَيْنِ» اسْتِثْنَى كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا قَبْلَهُ، أَوْ أَسْقَطَ [...]»^(٦)
الْأَوْتَارُ وَصَمَّ إِلَى^(٧) الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْقَاطِ الْأَشْفَاعُ، فَالْمَجْمَعُ هُوَ الْبَاقِي بَعْدَ
الْإِسْتِثْنَاءِ^(٨) - قَالَهُ^(٨)

-
- (١) لفظ (الأول) ساقط من: أوب وج.
(٢) في: أوب وج (الاستثناء).
(٣) لفظ (الاستثناء) ساقط من: أوب وج.
(٤) ما ذكر من حيث الإعراب، أما من حيث المعنى، فالمتعددات إن كان الكلام موجبا
فإنها خارجات من المستثنى جميعها كما لو كان المستثنى واحداً، فإذا قلنا: قام الطلاب
إلا علياً إلا محمداً إلا خالداً، فالكل خارج من القيام.
وإن كان الكلام منفياً - فإن ما بعد إلا داخل بالحكم، والمستثنى منه خارج عن حكم
الفعل كما لو كان المستثنى واحداً، فإذا قلنا: ما قام الطلاب إلا علياً إلا خالداً إلا
محمداً، فإنهم داخلون بالقيام وغيرهم ليس داخلاً.
(٥) لفظ (له) ساقط من: أوب وج.
(٦) هنا زيادة لفظ (إلى).
(٧) لفظ (إذا) ساقط من: أوب وج.
(٨) قد تتعدد المستثنيات، ويمكن أن تستثنى اللاحق من السابق والناجح الأخير يخرج من
المستثنى منه.

ولمعرفة ما يستثنى من المستثنى منه طريقتان:
الأولى - أن تخرج اللاحق من السابق، وما يبقى تخرجه من الذي قبله، والناجح الأخير
تخرجه من المستثنى منه، مثل: له علي أربعون، إلا عشرين، إلا عشرة، إلا خمسة، إلا
اثنين، نطرح الاثنين من الخمسة، الباقي ثلاثة، ثم نطرح الثلاثة من العشرة يبقى سبعة،
ثم نطرح السبعة من العشرين يبقى ثلاثة عشر، ثم نطرح الثلاثة عشر من الأربعين،
فالباقي إذن سبعة وعشرون من الأربعين.

في شرح الكافية: (١).

[الاستثناء بالأسماء]

(واستثنى مجروراً بغير)؛ لإضافته له حال كونه (مُعرباً بما لمستثنى بيلاً نسبياً): من وجوب نصب واختياره وإتباع على ما تقدم (٢)؛ ولكونها موضوعة في الأصل؛ لإفادة المغايرة، شاركت إلا في الإخراج الذي معناه المغايرة،

= الثانية - أن المستثنيات: الأول والثالث والخامس أوتار، والثاني والرابع والسادس أشفاع. أسقط الأوتار، أي: أسقط العشرين من الأربعين يبقى عشرون، أضف إليه الشفع أي: العشرة يصير ثلاثين، ثم أسقط الوتر وهو خمسة يبقى خمسة وعشرون، ثم ضم الشفع وهو الاثنان يصير سبعة وعشرين هي الباقي من الأربعين.
 $40 - 20 = 20 = 10 + 20 = 5 - 30 = 10 + 20 = 20 - 40$.

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٧١٣ / ٢.

(٢) أي: تقدم في الاستثناء بـ (إلا).

أدوات الاستثناء ثلاثة أنواع:

حرف - وهي (إلا)، وهي الأهم.

واسم - وهي (غير وسوى) - بضم السين - و(سوى) - بكسرها - و(سواء).

وفعل - وهي (خلا، وعدا، وحاشا، ولا يكون، وليس).

أما (إلا)، فالإعراب يكون على المستثنى؛ لأنها حرف لا يظهر عليها الإعراب ولا يعمل بها.

وأما الأسماء، فإن الإعراب الذي جرى على ما بعد (إلا) يجري عليها بالذات، ويكون المستثنى مجروراً بإضافتها إليه، وعلى اختلاف الحالات التي مرت بـ (إلا).

وأما الأفعال، فإن المستثنى سيكون منصوباً بها مفعولاً به في (خلا وعدا وحاشا)، وخبراً لـ (كان) في (ما يكون، وليس).

أما فاعلها، أو اسم يكون وليس - فإنه ضمير مستتر تقديره (هو)، وضمير الغيبة لا بد من عودته إلى ظاهر قبله، وهنا لا وجود للظاهر في اللفظ، ولكن نُقِدُّ له ظاهراً مُتَّصِياً ومفهوماً من سياق اللفظ وهو لفظ (البعض)، فالضمير يعود إلى البعض المفهوم من سياق الاستثناء.

ولم تَكُنْ مُتَضَمِّنَةً معناها؛ فلذا لم تُبَيَّنْ^(١).

(ولِسَوَى) - بكسرِ السَّيْنِ - مَقْضُوراً وممدوداً، و(سَوَى) - بضمِّها - مَقْضُوراً، و(سَوَاء) - بفتحِها - ممدوداً (اجْعَلَا عَلَى) القولِ (الأَصَحُّ ما لغيرِ جُعِلَا): مِنْ اسْتِثْنَاءٍ وإعرابٍ بما نُسِبَ^(٢) لِمُسْتَثْنَى^(٣) بِإِلَّا^(٤).

(١) في ط: (تبين).

أي: كما أن (إلا) وضعت للمغايرة، فلفظ (غير) وأخواتها وضع لها؛ لذا تشاركها في الإخراج.

ولا نقول: إن لفظ (غير) متضمن معنى الحرف وهو (إلا)؛ إذ لو قلنا: ذلك لبينت (غير) وأخواتها؛ لشبهها بالحرف بالمعنى، ولكنها معربة؛ لأنها مشاركة لـ (إلا) في المغايرة وليست متضمنة لها، إلا أن (غيراً) يظهر عليها الإعراب، و(سوى) يقدر على الألف.

(٢) لفظ (نسب) ساقط من: أ.

(٣) في: ج (للمستثنى).

(٤) الأمثلة على ذلك:

١- إذا كان الكلام تاماً موجباً والمستثنى متصلاً.

مثل: جاء الطلاب غير خالد.

٢- إذا كان الكلام تاماً موجباً والمستثنى منقطعاً.

مثل: جاء الطلاب غير قرأش.

٣- إذا كان المستثنى منه مقدماً على المستثنى في المتصل والمنقطع ونصب (غير)

ورفعها مع الإيجاب.

مثل: قام غير خالد الطلاب، وقام غير حارس الطلاب.

٤- إذا كان منفيّاً وتاماً متصلاً أو منقطعاً.

مثل: ما جاء غير عليّ الطلاب، وما جاء غير حارس الطلاب.

ويجوز عند تميم: رفع (غير) على البدلية.

٥- إذا كان مفرغاً تعرب حسب العوامل.

مثل: ما جاء غير خالد، وما رأيت غير خالد، وما نظرت إلى غير خالد.

وهكذا يجري على (سوى وسواء).

وَمُقَابِلُ الْأَصْحَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ: إِنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا وَلَا تَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(١).

وَرَدَّهُ الْمَصْنُفُ: بِوُرُودِهَا مَجْرُورَةً بِمِنْ فِي قَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «دَعَوْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»^(٢).

وَفَاعِلًا فِي قَوْلِهِ:

[فَلَمَّا أَصْبَحَ الشَّرُّ * وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ]

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ * نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^(٣)

وَمُبْتَدَأً فِي قَوْلِهِ:

[وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى] * فَسِوَاكَ بَاتِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(٤)

وَأَسْمًا لِلْيَسِّ فِي قَوْلِهِ:

أَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا * سِوَى لَيْلَةٍ إِنْ لِي إِذَا لَصَبُورٌ^(٥)

وَقَالَ الرَّمَّانِيُّ^(٦): إِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا وَكَغَيْرِ قَلِيلًا،

(١) يرى سيبويه: أن (سوى) هي ظرف مكان، فإذا قلت: ما جاءني سواك، أي: في مكانك

- أي حل فيه عوضاً عنك، فهي ملازمة للنصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

(٢) فهنا خرجت عن الظرفية؛ لأنها جرت ب (من).

(٣) قائله: شهل بن شيبان. المجموعة الناصية: ٢ / ٢٥٧.

الشاهد: أن سوى هنا فاعل يبق فقد خرجت عن الظرفية.

(٤) قائله: محمد بن مسلم المدني بن طلب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب. المجموعة

الناصرية: ٢ / ٢٥٧.

الشاهد هنا: أن سوى جاءت مبتدأ.

(٥) قائله: مجنون العامري. المجموعة الناصية: ٢ / ٢٥٠.

الشاهد هنا: أن سوى اسم (ليس)؛ لأنها من أخوات (كان).

(٦) تقدمت ترجمته في: ص (١١٧).

واختاره ابن هشام^(١).

[الاستثناء بالأفعال]

(واستثنى ناصباً) لِلْمُسْتَثْنَى (بِلَيْسَ) على أنه خبرها، واسمها مُسْتَثَرٌّ كقوله
(صَلَّى): «ما أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا مِنْهُ لَيْسَ السَّنَّ وَالظُّفْرَ»^(٢).

(و) كذا (خَلا) نحو: «قام^(٣) القَوْمُ خَلا زيدا».

(وَ) المُسْتَثْنَى (بِعَدَا وَبِيَكُونُ) الكائِنِ (بَعَدَ لَا) كذا أيضاً نحو: «قاموا^(٤)
لا يَكُونُ زيدا» واسمها «مستتر» كَلَيْسَ.

(واجرز بسابقِي يَكُونُ) وهما: خَلا وَعَدَا (إِنْ تُرِدُ) نحو:

خَلا اللهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ [وَإِنَّمَا * أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ]^(٥)
وقوله^(٦):

[أَبْخَنَا حِيَّهُمْ قِتْلًا وَأَسْرًا] * عَدَا الشُّمَطَاءَ وَالطِّفْلَ الصَّغِيرَ^(٧)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٢٨٢.

(٢) الحديث رواه البخاري في صحيحه برقم: (٢٤٨٨) ٣ / ١٨٣، ومسلم في صحيحه برقم:
(١٩٦٨) ٣ / ١٥٥٨.

والشاهد فيه: أن السن مستثنى خبر (ليس)، وزيدا مستثنى مفعول به لـ (خلا).

(٣) في: أ وب و ط (قال).

(٤) في: أ وب و ط (قام).

(٥) نسبه إلى الأعشى، نسبه إليه الشاطبي في المقاصد الشافية (٣ / ٤٠٨).

الشاهد: أن لفظ الجلالة جر بخلا لأنها حرف جر هنا.

(٦) لفظ (قوله) ساقط من: أ وب و ج.

(٧) لم أقف على قائله. العيني: ٣ / ١١٠٥.

الشاهد: أن لفظ (الشمطاء) جاء مجروراً بـ (عدا)؛ لأنها حرف جر.

(و) إِنْ وَقَعَا (بَعْدَ مَا انْصَبَ) بِهِمَا حَتْمًا؛ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ؛ إِذْ مَا الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِمَا^(١) مُصْدَرِيَّةٌ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ كَقَوْلِهِ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * [وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ]^(٢) وَقَوْلُهُ^(٣):

تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنْتِي * [بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَعٌ]^(٤)
 (وَأَنْجِرَاؤُ) بِهِمَا حَيْثُ (قَدْ يَرِدُ) حَكَاهُ الْأَخْفَشُ^(٥) وَالجَرْمِيُّ^(٦)
 وَالرَّبِيعِيُّ^(٧): عَلَى أَنَّ مَا زَائِدَةٌ^(٨)، (وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرَفَانِ) لِلْجَرِّ (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا) الْمُسْتَنْتَى (فِعْلَانِ) اسْتَتَرَ فَاعِلُهُمَا وَجُوبًا كَمَا سَبَقَ.
 (وَكَخَلَا) فِي نَصْبِ الْمُسْتَنْتَى بِهَا وَجَرَّهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ.

(١) في: أ (عليه).

(٢) قائله: لبيد بن ربيعة العامري. المجموعة الناصية: ٢ / ٢٥٥.

الشاهد: أن لفظ الجلالة نصب مفعولاً به لـ (خلا)؛ لأنها فعل لا غير؛ لتقدم (ما) المصدرية عليها.

(٣) لفظ (قوله) ساقط من: أ وب وج.

(٤) لم أقف على قائله.

الشاهد: الياء ضمير المتكلم في محل نصب مفعول به لـ (عدا)؛ لتقدم (ما) المصدرية عليها.

(٥) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

(٦) الجرمي: هو صالح بن إسحاق الجرمي أبو عمر، نحوي فقيه عروضي، من أهل البصرة، أخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن أبي عبيدة والأصمعي، له مؤلفات، توفي سنة ٢٢٥هـ. الأعلام: ٤ / ١٨٩.

(٧) هو علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح أبو الحسن الربيعي، عالم بالعربية نحوي لغوي أصله من شيراز، اشتهر وتوفي في بغداد، له مؤلفات، توفي سنة ٤٢٠هـ. الأعلام: ٤ / ٣١٨.

(٨) قاسوا زيادتها على (ما) في مثل: ﴿فِيمَا رَحِمْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. ويجاب: أن القياس مع الفارق؛ لأن (ما) تزداد بعد حرف الجر لا قبله. أبو طالب ٢ / ٣٥٥.

(حاشا) عِنْدَ الْمُبْرَدِ^(١) وَالْمَازِنِيِّ^(٢) وَالْمُصَنِّفِ^(٣).

وَعِنْدَ سَبِيوَيْهِ^(٤): أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفَ جَرٍّ.

وَرَدَّ بِقَوْلِهِ:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ * عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِّينِ^(٥)

(و) لَكِنَّهَا (لَا تَصْحَبُ مَا) وَأَمَّا الْحَدِيثُ: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ، مَا

حَاشَا فَاطِمَةَ»^(٦)، فَلَيْسَتْ حَاشَا هَذِهِ الْأَدَاةَ، بَلْ فَعَلُ مَاضٍ بِمَعْنَى اسْتَثْنَى، وَمَا الدَّخِلَةُ عَلَيْهِ نَافِيَةٌ لَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّاوي.

وَفِي الرَّوَايَةِ: «مَا حَاشَا فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا»^(٧).

(وَقِيلَ): فِي حَاشَا فِي^(٨) لُغَةً (حَاشَى)، وَفِي أُخْرَى (حَاشَا فَاحْفَظْهُمَا).

*** **

(١) تقدمت ترجمته في: ص (١٠١).

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (١٤٦).

(٣) تقدمت ترجمته في الدراسة.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٥) لم أقف على قائله. العيني: ٣ / ١١٠٩.

الشاهد هنا: لفظ (قريشاً) جاء منصوباً مفعولاً به لـ (حاشا)، فهي فعل وليس حرف جر.

(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده برقم: (٥٨٤٨) ١٠ / ٩٦.

والشاهد فيه: أن (ما) دخلت على (حاشا)، ولكنها ليست المصدرية، بل هي نافية،

وأن (حاشا) فعل بمعنى استثنى.

(٧) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده برقم: (٥٧٠٧) ٩ / ٥١٨.

وهذه الزيادة: تدل على أنها نافية؛ لأن (لا) النافية جاءت مع المعطوف على (فاطمة)،

والأصل تشابه المعطوف والمعطوف عليه.

(٨) لفظ (في) ساقط من: أ.

هذا باب الحال



(الحال) عِنْدَنَا (وَصُفِّ) ^(١) جِنْسٌ شَامِلٌ: أَيْضاً لِلخَبْرِ وَالتَّعْتِ .

(فَضْلَةٌ) أَي: لَيْسَتْ أَحَدَ جُزْأَيِ الكَلَامِ ^(٢)، فَصَلُّ مُخْرِجٌ لِلخَبْرِ .

(مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ) ^(٣) كَذَا، أَي: مُبَيِّنٌ لِحَالِ ^(٤) صَاحِبِهِ، أَي: الهَيْئَةِ

الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، فَصَلُّ ^(٥) مُخْرِجُ النِّعَتِ، وَالتَّمْيِيزُ فِي نَحْوِ: «لِللَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ» ^(٦)،
(كَفَرَدَا أَذْهَبُ) أَي: فِي ^(٧) حَالٍ تَفَرُّدِي .

- (١) الوصف يشمل الخبر، مثل: الله واحدٌ، فإن لفظ واحد صفة لله تعالى .
ويشمل النعت، مثل: آمنت بالله الواحدِ، فالواحد صفة لله تعالى .
ويشمل الحال مثل: جاء محمدٌ رسولاً، فالرسالة وصف لمحمد .
(٢) فالحال إذا حذف يبقى الإسناد صحيحاً إلا أنه فقد الهيئة .
- مثل: جاء خالد مبتسماً، فلو حذفت (مبتسماً) يبقى إسناد المجيء لـ (خالد)، إلا أننا نفقد هيئة مجيئه بخلاف الخبر، فإنه لا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه ركن من أركان الإسناد .
- (٣) أي: الحال يفهم منه حالة صاحبه عندما جاء بخلاف النعت، فإنه وصف للمنعوت، لكنه لم يبين هيئته أصالة .
- (٤) في: أ (حال) .
- (٥) في: ب وج (يخرج) .
- (٦) كون الحال يبين الهيئة التي يتصف بها صاحبها يخرج بها النعت كما ذكرنا، وكذا يخرج التمييز؛ لأنه لا يبين الهيئة بل يبين ذاتاً أو نسبة .
مثل: اشترت عشرين كتاباً، فلفظ (كتاب) يبين ماهية العشرين .
ومثل: اشتعل الرأسُ شيباً، فلفظ (الشيب) يبين نسبة الاشتعال إلى الرأس، وكلاهما لم يبيناً هيئة .
- فلفظ (فارساً) يبين نوع ما يتعجب منه بقوله: (لله دره)، وإن كان اسم فاعل .
- (٧) لفظ (في) ساقط من: ب .

ولا يَرِدُ على هذا الحدِّ نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ»؛ لَأَنَّهُ مُفْهِمٌ فِي حَالِ رُكُوبِهِ؛ لِأَنَّ إِفْهَامَهُ ضِمْنِي (١)(٢).

وَالْعَرَضُ مِنْ تَعْرِيفِ الْحَالِ: مَعْرِفَةٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ مَنْصُوبًا، لَا مَعْرِفَتُهُ لِيَحْكَمَ لَهُ بِالنَّصْبِ، فَلَا يَلْزَمُ الدَّوْرُ عَلَى إِدْخَالِ الْحُكْمِ بِالنَّصْبِ (٣) فِي تَعْرِيفِهِ - قَالَهُ وَالِدِي - ﷺ - (٤): أَخْذًا مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْمُتَوَسُّطِ (٥) فِي نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ.

[شروط الحال]

(وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا) أَي: وَصْفًا غَيْرَ ثَابِتٍ هُوَ الَّذِي (يَغْلِبُ) وَجُودُهُ

- (١) في: ب وج (ضمناً).
- (٢) فإن لفظ (راكب) مع أنها نعت لـ (رجل)، فإنها أيضاً تفهم هيئة المرور للرجل، ولكن ليس أصالة بل تبعاً وضمناً، فإن ركب لا يكون حالاً؛ لأنه لم يسق لبيان الهيئة أولاً، بل سيق لوصف الرجل بالركوب فقط، والهيئة تأتي ثانياً.
- (٣) القاعدة المنطقية: أن الحكم على الشيء بحكم لا يجوز إدخاله في الحد؛ لأن الحكم على الشيء يكون بعد تعريفه، فالحكم متوقف على التعريف. فإذا كان أحد أجزاء التعريف فسيكون التعريف متوقفاً على الحكم فيحصل الدور، والدور ممنوع؛ لأنه يؤدي إلى توقف الشيء على نفسه؛ لذا خطأ البعض ابن آجروم عندما عرف الفاعل بقوله: (هو الاسم المرفوع الذي يقع منه الفعل)؛ لأنه أدخل الرفع وهو حكم في التعريف.
- فاعتذر الشارح عن إدخال النصب بتعريف الحال: بأنه لا دور؛ لأن النصب استعملته العرب للحال قبل تعريفه، فالنصب ليس متوقفاً على التعريف.
- وهنا لا يراد من التعريف بيان كنهته وحقيقته وما يتركب منه، بل عرفه لأجل إجراء الأحكام الآتية عليه، والممنوع هو إذا كان الحكم داخلياً في الحد حقيقة يحصل الدور.
- (٤) تقدمت ترجمته في: ص (١٨٣).
- (٥) المقصود من صاحب المتوسط: هو حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الاسترابادي ركن الدين، المولود سنة ٦٤٥هـ، عالم في العربية، له كتاب في شرح مختصر ابن الحاجب، من أهل الموصل ومات فيها سنة ٧١٥هـ. الأعلام: ٢/ ٢٣٣.

في كلامهم ، (لكن ليس) ذلك (مستحقاً).

فيأتي لازماً: بأن كان^(١) مؤكداً، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾^(٢).

أو دلَّ عامِلُهُ على تَجَدُّدِ ذاتِ^(٣) صاحِبِهِ، نحو: «خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»^(٤).

أو^(٥) غير ذلك مما هو مقصودٌ على السَّماعِ، نحو: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٦).

(و) يأتي جامداً، لكن (يكثرُ الجُمُودُ في سِعْرِ) - بالسَّينِ المُهْمَلَةِ - .

(وفي مُبدي تَأَوَّلٍ) بالمُشتَقِّ (بلا تَكَلُّفٍ) - بأن يَدُلَّ على مُفاعِلَةٍ أو

تَشْبِيهِ أو تَرْتِيبٍ .

فالسَّعْرُ: (كَبِعُهُ مُدًّا بَكْذَا)، أي: مُسَعَّرًا.

والدَّالُّ على المُفاعِلَةِ، نحو: (يَدًا يَدٍ)، أي: مَقْبُوضًا .

(و) الدَّالُّ على التَّشْبِيهِ، نحو: (كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا، أَي: كَأَسَدٍ) في الشَّجَاعَةِ .

(١) في: ج (يكون).

(٢) سورة مريم، الآية: ٣٣.

أي: الحال يكون عارضاً لصاحبه لا يبقى، فإذا قلنا: جاء خالد راکضاً، فالركض لا يبقى دائماً هيئته لـ (خالد) عند مجيئه، ولكن أحياناً يكون لازماً. فالحياة لازمة للبعث لا تنفصل عن المبعوث يوم القيامة.

(٣) لفظ (ذات) ساقطة من: ب وج.

(٤) يديها: بدل من الزرافة، وأطول: حال من الزرافة، وهذه الهيئته لازمة لا تنفك عن الزرافة.

(٥) في: أ وب (وغير).

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

فالقيام بالقسط حال لازمة لله تعالى لا تنفك عنه، ولكن هذا مقصور على ما جاء عن العرب لا يقاس عليه.

والدَّالُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، نحو: «تَعَلَّمَ الحِسَابَ بَاباً بَاباً»، و«ادْخُلُوا رُجُلًا رُجُلًا»^(١).

وَيَقِلُّ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَوْوَلٍ^(٢) بِالمُشْتَقِّ.

بأنَّ كَانَ مَوْصُوفًا، نحو: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بِبَشَرٍ سَوِيًّا»^(٣).

أَوْ دَالًّا عَلَى عَدَدٍ، نحو: «فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(٤).

أَوْ تَفْضِيلًا، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا»^(٥).

(١) أي: الحال يكون مشتقاً، أي: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو نحوها، ولكن قد يكون جامداً، ولكن يؤول بالمشتق.

ويكون جامداً كثيراً في الأمور الآتية:

أ- إذا كان يدل على السعر، مثل: بعه مداً، فلفظ (المد) حال وهو جامدٌ إلا أنه مؤول بلفظ (مسعراً).

ب- أو يدل على المفاعلة من جانبيين، مثل: بعه يداً بيد، فقوله: (يداً) حال يؤول بكلمة (مقبوضاً).

ج- إذا دل على التشبيه، مثل: كثر زيدٌ أسداً، أي: شجاعاً.

د- أو دل على الترتيب، مثل: تعلم الحساب باباً باباً، أي: مرتباً، ومثل: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مرتبين.

(٢) في: ج (دَلَّ).

(٣) سورة مريم، الآية: ١٧.

أي: يكون الحال اسماً جامداً مع عدم تأويله بمشتق وهذا قليل، (فبشراً) حال من الضمير في تمثّل غير مؤولة؛ لأنها موصوفة بقوله: سويّاً، بمعنى: مستويّاً، فوصفها بالمشتق يغني عن تأويلها.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢.

ف (أربعين) حال من مِيقَاتٍ، وهي لفظة جامدة غير مؤولة؛ لأنها دالة على عدد.

(٥) ف (بُسرًا ورُطبًا) حالان جامدان، وصاحبُ (بُسرًا) اسم الإشارة، وصاحب (رُطبًا)

الضمير في منه، وليس مؤولين بالمشتق؛ لدالتهما على التفضيل.

أو كان نَوْعاً لِصَاحِبِهِ، نحو: «هَذَا مَالِكَ ذَهَباً»^(١)، أو فَرَعاً لَهُ، نحو: «هَذَا حَدِيدُكَ خَاتِماً»^(٢)، أو أَصْلاً، نحو: «هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً»^(٣).

(وَالْحَالُ) شَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً خِلَافاً لِيُونُسَ^(٤)، وَالْبَغْدَادِيِّينَ مُطْلَقاً. وَالْكُوفِيِّينَ: فِيمَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ^(٥).

(وَإِنْ) أَتَاكَ^(٦) حَالٌ قَدْ (عُرِّفَ لَفْظاً، فَأَعْتَقِدُ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوْحَدَكَ اجْتِهَدُ)، أَي: مُنْفَرِداً، وَ«جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ» أَي: جَمِيعاً، وَ«جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَاداً» أَي: مُبَدَّدةً^(٧).

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ) سَمَاعاً مُطْلَقاً عِنْدَ: سَيَبِيهِ (بِكَثْرَةِ كَبَعْتَهُ زَيْدٌ طَلَعَ)، أَي: مُبَاغِتاً^{(٨)(٩)}.

- = والبسر: هو التمر قبل بدو النضوج، والرطب: إذا نضج، والتمر: إذا جف بعد النضوج.
- (١) هنا (ذهباً) حال من مال، وهو جامد غير مؤول؛ لأنه نوع من المال.
- (٢) هنا (خاتماً) حال من حديد، وهو جامد غير مشتق؛ لأن الخاتم فرع من الحديد.
- (٣) هنا (حديداً) حال من الخاتم، وهو جامد غير مؤول؛ لأنه أصل للخاتم.
- (٤) تقدمت ترجمة في: ص (١٥٤).
- (٥) شرط الحال عند الجمهور: كونه نكرة، ولكن جوز يونس والبغداديون: كونه معرفة، سواء تضمن معنى الشرط، مثل: تجب الزكاة في الإبل السائمة، بنصب السائمة على الحالية، أي: إن كانت سائمة، أم غير متضمن معنى الشرط، مثل اجتهد وحدك، أي: منفرداً.
- أما الكوفيون: فإنهم جوزوا كونه معرفة إن تضمن معنى الشرط فقط، مثل: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، أي: إذا كان محسناً أفضل منه إذا كان مسيئاً. أبو طالب ٢ / ٢٦٧.
- (٦) في: أ و ط (أتى).
- (٧) ف (وحدك) معرفة؛ لأنه مضاف إلى الضمير، فيؤول بمعناه منكر، أي: منفرداً، والجم: معرف بـ (أل) يؤول بمعنى جميعاً، وبداد: اسم علم جاء حالاً يؤول بمبددة، أي: متفرقة.
- (٨) في: ب و ط (باغتاً).
- (٩) والمصدر: اسم جامد وليس مشتقاً، والحال: يكون في الأسماء المشتقة.

وَقِيَّاسًا عِنْدَ: الْمُبْرَدِ^(١) عَلَى مَا كَانَ نَوْعًا مِنَ الْفِعْلِ كَ «جُنْتُ رَكْضًا»،
فَيَقْيَسُ عَلَيْهِ: جُنْتُ سُرْعَةً وَرَجَلَةً.

وَعِنْدَ الْمَصْنُفِ^(٢) وَابْنِهِ^(٣): بَعْدَ أَمَّا، نَحْوُ: «أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ»^(٤).

وَبَعْدَ خَيْرِ شُبَّهٍ بِهِ مُبْتَدَأٌ كَ «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا»^(٥).

أَوْ قُرْنٍ هُوَ^(٦) بِأَلِّ الدَّالَّةِ عَلَى الْكَمَالِ، نَحْوُ: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا»^(٧).

[شُرُوطُ صَاحِبِ الْحَالِ]

(وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ) لَمْ (يُخَصَّصْ، أَوْ) لَمْ
(يَبِينْ)، أَيْ: يَظْهَرُ وَاقِعًا (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ) مِنْ بَعْدِ (مُضَاهِيهِ): وَهُوَ^(٨) النَّهْيُ
وَالِاسْتِفْهَامُ.

= وَقَدْ جَوَزَ الْعَرَبُ: وَقُوعَهُ حَالًا إِذَا أَوَّلَ بِالْمَشْتَقِ، فَبَغْتَةُ بِمَعْنَى: مَبَاغِتًا، وَرَكْضًا: بِمَعْنَى

رَاكِضًا، وَسُرْعَةً بِمَعْنَى: مَسْرَعًا، وَرَجَلَةً بِمَعْنَى: رَاجِلًا.

فَسِيْبِيَه: يَرَى الْاِقْتِصَارَ عَلَى مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ.

وَالْمَبْرَدُ: يَجُوزُ قِيَاسَ مَا لَمْ يَرِدْ عَلَى مَا وَرَدَ.

(١) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: ص (١٠١).

(٢) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الدَّرَاسَةِ وَيَنْظُرُ رَأْيَهُ فِي: تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ، مُحَمَّدُ بْنُ

مَالِكٍ، ص ١٠٩.

(٣) يَنْظُرُ رَأْيَهُ فِي: شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، ابْنِ النَّاطِمِ: ص ١٢٦.

(٤) ذ (عِلْمًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَةِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ جَامِدٌ، لَكِنْ جَازَ وَقُوعَهُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ (أَمَّا).

(٥) أَيْضًا - يَقَعُ الْحَالُ مَصْدَرًا إِذَا كَانَ بَعْدَ خَيْرِ قَصْدٍ تَشْبِيهِ الْمَبْتَدَأِ بِهِ، وَهَذَا شُبَّهٌ: زَيْدٌ بَرْهَيْرٌ

فِي الشَّعْرِ.

(٦) أَيْ: الْخَبِيرُ.

(٧) أَوْ بَعْدَ خَيْرٍ فِيهِ (أَلْ)، ذ (عِلْمًا) حَالٌ؛ لِأَنَّ الْخَبِيرَ قَبْلَهُ فِيهِ (أَلْ).

(٨) فِي: ح (وَهِيَ).

وَيُنْكِرُ - أَي: يَجُوزُ تَنْكِيرُهُ إِنْ تَأَخَّرَ كَقَوْلِهِ ^(١):
لِسَمِيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلٌ * يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ ^(٢)

أو خَصَّصَ بُوَصْفٍ، نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ ^(٣)، في قراءة بَعْضِهِمْ.

أو إِضَافَةٍ، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ﴾ ^(٤).

أو وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ، نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهِيَ كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ ^(٥).

- (١) يشترط في صاحب الحال أن يكون:
إما معرفة، مثل: جاء الأستاذ معلماً، أو جاء هذا ضاحكاً.
وإما أن يكون نكرة، ولكن يعترها أحد الأمور الآتية:
١- أن تكون مخصصة: وهي النكرة التي قل الاشتراك فيها، ويكون ذلك:
أ- إما بإضافتها، مثل: جاءت سيارة عالم مسرعة.
ب- أو بوصفها، مثل: جاء رجل عالم معلماً.
فالنكرة قبل إضافتها أو وصفها كان انتشارها فيما تدل عليه أوسع، وبعد الإضافة والوصف قل الاشتراك في مدلولها، فقتربت من المعرفة.
٢- أن تكون عامة، وتكون النكرة شاملة لأفراد ما تدل عليه إذا سبقها:
أ- نفي، مثل: ما جاءنا رجل نافعاً.
ب- أو نهي، مثل: لا تصحب رجلاً فاسقاً.
ت- أو استفهام، مثل: هل أتاكم رجل منصفاً.
وإما أن تتأخر النكرة عن الحال، مثل: جاءنا مبتسماً رجلاً.
(٢) قائله: كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، المجموعة الناصية: ٢ / ٢٧٢.
الشاهد فيه: أن (موحشاً) حال من خلل، وخلل: نكرة، وقد تأخرت.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠١.
هنا جاء (مصدقاً) حال من كتاب؛ لأنه وصف بقوله: من عند الله.
(٤) سورة فصلت، الآية: ١٠.
هنا (سواء) بمعنى: مستوي حال من أربعة إلا أنها حصلت بإضافتها إلى أيام.
(٥) سورة الحجر، الآية: ٤.

أَوْ بَعْدَ نَهْيٍ ، (كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلًا) ^(١).

أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، نَحْوُ:

يَا صَاحِبِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى * [لَتَنْفِسِكَ الْعَذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمْلًا] ^(٢)

وَقَدْ نُكِّرَ نَادِرًا مِنْ غَيْرِ وَجُودِ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ ، وَمِنْهُ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا» ^(٣).

[مَوَانِعُ سَبْقِ الْحَالِ صَاحِبِهَا]

(وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبْوًا) كَسَبَقَهَا مَا جُرَّ بِإِضَافَةٍ إِلَيْهِ ، (وَلَا

أَمْنَعُهُ) وَفَاقًا لِلْفَارْسِيِّ ^(٤) ، وَابْنِ كَيْسَانَ ^(٥) ، وَابْنِ بَرَهَانَ ^(٦) ، (فَقَدْ وَرَدَ) فِي

الْفَصِيحِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ^(٧).

= هنا جملة (ولها كتاب) في محل نصب حال من قرية، وهي نكرة؛ لأنها عمّت؛ لسبقها بـ (ما) النافية.

(١) هنا (مستسهلاً) حال من (امرؤ) وهو نكرة عمّت؛ لسبقها بـ (لا) النافية.

(٢) قائله: رجل من طي لم يعلم اسمه، العيني: ١١٢٢/٣.

الشاهد فيه: أن (باقياً) حال من عيش وهو نكرة، ولكنها عمّت؛ لدخول الاستفهام عليها.

(٣) هنا (قياماً) جاء حالاً من (قَوْمٍ) وهو نكرة لم يحصل معها المبيحات السابقة، وهو نادر.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (٢٠٢).

(٥) تقدمت ترجمته في: ص (١٠٨).

(٦) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي، صاحب العربية واللغة

والتواريخ، كان أول أمره منجماً ثم صار نحويًا، وله كتاب في النحو اسمه اللمع، توفي

سنة ٤٥٦ هـ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: ١٢٠/٢.

(٧) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف، فإن بعض النحاة: منع تقدم الحال عليه، فلا

يقال: دخلتُ عامرةً في الدار، ولكن جوزه: ابن مالك ومن ذكر معه في الشرح.

واستدلوا بورده في الآية: حيث جاء (كافة) حالاً من قوله: (للناس).

إذا المرء أعتيه السيادة ناشياً * فمطلّبها كهلاً عليه شديد^(١)
 وأول ذلك المانعون: بأن كافة حال من الكاف في: أرسلناك، والهاء
 للمبالغة، أي: وما أرسلناك إلا كافاً للناس^(٢)، وبأن^(٣) كهلاً: حال من الفاعل
 المحذوف من المصدر، أي: فمطلّبها إيها كهلاً عليه شديد^(٤).
 وسبقها المرفوع^(٥) والمنصوب جائز^(٦) خلافاً للكوفيين.
 وسبقها المحصور واجب ك «ما جاء راكباً إلا زيداً»، وسبقها وهي
 محصورة ممتنع^(٧) (٨).

- (١) ينسب البيت لرجل من بني قريع، ولعلوط السعدي، ولسويد بن حداد العبدى. خزنة
 الأدب: ٣ / ٢١٩.
- (٢) الشاهد فيه: أن (كهلاً) جاءت حالاً من ضمير (عليه)، وهو متأخر عنها وهي متقدمة عليه.
 من منع: تقدم صاحب الحال عليها إذا كان مجروراً قال: إن كافة بمعنى: كافاً، أي:
 مانعاً للناس من الكفر والمعاصي، وهي حال من الكاف الذي هو ضمير يراد به النبي
 محمد (ﷺ)، أي: ما أرسلناك إلا كافاً للناس عن الكفر، فالتاء للمبالغة لا للتأنيث.
- (٣) في: أ (وأن).
- (٤) يرى المانعون: أن (كهلاً) حال من (إيها) الذي هو فاعل (مطلب) المصدر الميمي،
 وليس من ضمير (عليه).
- (٥) في: أ وب وط (للمرفوع).
- (٦) لفظ (جائز) ساقط من: ج.
- (٧) لفظ (ممتنع) ساقط من: ج.
- (٨) يجوز: أن تتقدم الحال على عاملها إن كان مرفوعاً أو منصوباً، ولم يخالف بالجواز إلا الكوفيون.
 أما إن كان الحال هو المحصور فيه، مثل: ما جاء خالدٌ إلا راكباً، فيجب تأخيرها.
 أو كان صاحبها المحصور فيه، مثل: ما جاء راكبٌ إلا خالدٌ، وجب تأخيره عنها؛ لأن
 المحصور فيه أياً كان يجب تأخيره عن المحصور.

(ولا تُعْزِرُ حَالاً مِنْ الْمُضَافِ لَهُ) خِلافاً لِلْفَارِسِيِّ^(١)، (إِلَّا إِذَا افْتَضَى
 الْمُضَافُ عَمَلَهُ) أَي: الْعَمَلُ فِي الْحَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ
 جَمِيعًا﴾^(٣).

(أَوْ كَانَ) الْمُضَافُ (جُزْءاً مَا لَهُ أُضِيفَا) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي
 صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾^(٤).

(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٥).

(١) سبقت ترجمته في: ص (٢٠٢).

(٢) المضاف: يجوز أن يكون صاحب الحال، مثل: جاء غلامٌ محمدٍ متأدباً.

أما المضاف إليه فلا يكون صاحب حال إلا في الحالات الآتية:

إذا كان المضاف هو العامل في الحال النصب، مثل: أنا معلمك صغيراً، فالنائب
 للحال هو (معلم) المضاف إلى الكاف.

(٣) سورة يونس، الآية: ٤.

وهنا (جميعاً) حال من الكاف المضاف إليه، وهو جائز؛ لأن (مرجع) المضاف عمل
 النصب بها.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٤٣.

ومن الحالات التي يجوز أن يأتي صاحب الحال فيها مضافاً إليه، إذا كان المضاف جزءاً
 من المضاف إليه.

ففي الآية الصدور جزء من الضمير (هم) العائد على المؤمنين فإخواناً حال من هم.

(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٣.

أيضاً - يأتي صاحب الحال مضافاً إليه وهو لفظ إبراهيم؛ لأن المضاف هو ليس جزءاً
 من المضاف إليه؛ لأن الملة هي ليست جزءاً من إبراهيم، إلا أنه؛ لشدة تمسكه بها
 صارت كأنها جزء منه.

وَالصُّورَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(١): لَمْ يَسْبِقِ الْمُصَنَّفُ إِلَى ذِكْرِهِمَا أَحَدٌ، أَنْتَهَى.

قُلْتُ: قَدْ^(٢) نَقَلَهُمَا الْمُصَنَّفُ^(٣) فِي فَتَاوَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ^(٤)، وَقَدْ تَبِعَهُ عَلَيْهِمَا جَمَاعَةٌ.

[تُقَدَّمُ الْحَالُ عَلَى عَامِلِهَا]

(وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا فَجَائِزٌ)؛ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ (تُقَدِّمُهُ) عَلَى نَاصِبِهِ^(٥) مَا لَمْ يُعَارِضُهُ مُعَارِضٌ: مِنْ كَوْنِ عَامِلِهِ صِلَةً لِأَلٍ، أَوْ لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ، أَوْ مَقْرُونًا بِلَامِ الْقَسَمِ، أَوْ لَامِ^(٦) الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ كَوْنِهِ جُمْلَةً مَعَهَا الْوَاوُ^(٧) (كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ، وَمُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا).

(١) تقدمت ترجمته في: ص (١١٣).

(٢) في: ب وج وط (وقد).

(٣) تقدمت ترجمته في الدراسة.

(٤) الأخفش تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

إذن نقل المصنف عن الأخفش: يدل على اشتباه أبي حيان في قوله: إنه لم يسبقه إليها أحد، فقد سبقه الأخفش بذلك.

(٥) يعمل النصب في الحال أمور: الفعل المتصرف، والفعل الجامد، والمصدر، والمشتقات، واسم الفعل، واسم الإشارة، وليت، وكأن، ولعل، وها للتنبية؛ لأن معانيها أفعال، وهي: أُشِيرُ، وَأَتَمْنِي، وَأُشْبِه، وَأَتَرَجَّى، وَأَتَنَّبَهُ.

فالحال: يجوز تقديمه على الفعل المتصرف، مثل: رَاكِبًا جَاءَ مُحَمَّدٌ، وَالصِفَةِ، أَي: الْمَشْتَقِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَتَصَرِّفِ، مِثْل: مُسْرَعًا هَذَا رَا حِلًّا.

والكوفيون: يمنعون تقديمه مطلقاً.

(٦) لفظ (لام) ساقط من: أ وب وج.

(٧) الفعل المتصرف والمشتق إذا اقترن به ما يمنع العمل في المتقدم عليه، لا يجوز تقديم معموله (الحال) عليه؛ لوجود المانع: وهو أنه لا يعمل ما بعده فيما قبله. =

فَإِنْ كَانَ نَاصِبُهُ غَيْرَ فِعْلِ كَاسِمِ الْفِعْلِ، أَوْ ^(١) الْمَصْدَرِ، أَوْ فِعْلاً غَيْرَ مُتَّصِرَفٍ كَفِعْلِ التَّعَجُّبِ ^(٢)، أَوْ صِفَةً كَذَلِكَ كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ ^(٣).

ضابط: جميعُ العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ تَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِلَّا كَانَ وَأَخْوَاتُهَا وَعَسَى عَلَى الْأَصَحِّ ^(٤).

= فمن الموانع: وجود (أَل) الموصولة في العامل، مثل: زيدُ الضارب قائماً، فلا يجوز تقديم (قائماً) على الضارب.

ومن الموانع: الحرف المصدرى، مثل: ليس للمريض أن يصلي قائماً، فلا يجوز تقديم (قائماً) على أن يصلي.

ومن الموانع: إذا كان العامل مقروناً بلام القسم، مثل: والله لأذهبن ماشياً. ومن الموانع: إذا اقترن به لام الابتداء، مثل: إني لأحب زيداً عالماً، فلا يجوز تقديم (عالماً) على لأحب.

ومن الموانع: كون الحال جملة مقرونة بالواو، مثل: جاء زيد وهو غضبان، فلا يجوز تقديم جملة (وهو غضبان).

(١) في: أوب وج (والمصدر).

(٢) هناك عوامل تنصب الحال، لا يجوز أن تتقدم الحال عليها ولا تنصبها مقدمة، وهي ما يأتي:

أ- إذا كان اسم فعل، مثل: صه مستمعاً، فلا يجوز مستمعاً صه.

ب- إذا كان مصدرأ، مثل: إليه مرجعكم جميعاً، فلا يجوز أن تقول: جميعاً إليه مرجعكم.

ج- إذا كان فعل تعجب، مثل: ما أحسن زيداً عالماً، فلا يجوز أن تقول: عالماً ما أحسن زيداً.

د- إذا كان صفة غير متصرفة، مثل: أفعَل التفضيل، إذا خلا من (أَل)، أو الإضافة، مثل: العلماء أفضل الناس مخلصين.

أما إذا توسط بين حالين جاز تقديمه كما سيأتي. أبو طالب ٢ / ٢٨٠.

(٣) لأنها لا تعمل فيما قبلها.

(٤) العوامل اللفظية: تعمل في الحال إلا أنه يستثنى منها كان وأخواتها وعسى، فالأصح أنها

لا تنصب الحال، فلا يقال: كان خالد عظيمأ يأمرنا بالمعروف، ولا عسى خالد يقوم

صحيحأ، بجعل الجملتين حالأ من خالد؛ لأنها أفعال ليست تامة، ويُمكنُ جعل الجملة خبرأ ثانياً لها.

(وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا)؛ لِضَعْفِهِ
(كَتَيْلِكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ،) وَلَعَلَّ، وَهَاءِ التَّنْبِيهِ، وَالظَّرُوفِ الْمُتَضَمِّنَةِ مَعْنَى
الاسْتِقْرَارِ^(١).

(وَنَدَّرَ) عِنْدَنَا: تَوَسَّطُ الْحَالِ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَعَامِلِهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا
مُخْبِرًا بِهِ.

و^(٢) أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ: بكَثْرَةٍ، (نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجْرٍ).

وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ: هَذِهِ الصُّورَةَ كَمَا مَنَعَ تَقْدِيمَهُ^(٣) عَلَيْهِمَا بِالْإِجْمَاعِ^(٤).

(و) تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ - إِذَا كَانَ [عَامِلُهُ] أَفْعَلٌ مُفَضَّلًا بِهِ كَوْنٌ فِي
حَالٍ عَلَى كَوْنٍ فِي حَالٍ، (نَحْوُ: زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا)، و«هَذَا بُسْرًا

(١) إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَوِيًّا: يَنْصَبُ الْحَالُ إِذَا كَانَتْ مَتَأَخَّرَةً، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَامِلِ؛
لَأَنَّ الْمَعْنَى عَمَلُهُ ضَعِيفٌ.

مِثْلُ: تِلْكَ هِنْدٌ مُعْلَمَةٌ، فَالْعَامِلُ تِلْكَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَشِيرٌ، فَلَا يُقَالُ: مُعْلَمَةٌ تِلْكَ هِنْدٌ.

وَمِثْلُ: لَيْتَ مُحَمَّدًا أَخُوكَ عَالِمًا، فَلَا يُقَالُ: عَالِمًا لَيْتَ مُحَمَّدًا أَخُوكَ.

وَمِثْلُ: كَانَ زَيْدًا أَخُوكَ مُجَاهِدًا، فَلَا يَتَقَدَّمُ (مُجَاهِدًا) عَلَى (لَيْتَ).

وَمِثْلُ: لَعَلَّ عَلِيًّا أَخُوكَ عَالِمًا، فَلَا يَتَقَدَّمُ (عَالِمًا) عَلَى (لَعَلَّ).

وَمِثْلُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ عَالِمًا، فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَتَعَلِّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ: وَهُوَ اسْتَقَرَّ أَوْ اسْتَقَرَّ،

فَلَا يَتَقَدَّمُ (عَالِمًا) عَلَى فِي الدَّارِ.

(٢) فِي: أَوْجُ وَط (وَإِنْ أَجَازَهُ).

(٣) فِي: أَوْبُ وَج (تَقْدِيمُهَا).

(٤) فَهِنَا (مُسْتَقَرًّا) حَالُ عَمَلٍ فِيهِ مَتَعَلِّقُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

فَتَوْسَطُ الْحَالِ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَعَامِلِهِ نَادِرٌ عِنْدَ: ابْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ.

وَجَائِزٌ بكَثْرَةٍ عِنْدَ: الْأَخْفَشِ.

وَهُوَ مَمْنُوعٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ: كَمَا أَنَّ تَقْدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَعَامِلِهِ مَمْنُوعٌ إِجْمَاعًا.

أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبَاءٌ - (مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهِنَ) ^(١) أي: لن يَضْعَفَ.

[تَعَدُّدُ الْأَحْوَالِ]

(والحالكُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاغْلَمَ) كالخبرِ، سَوَاءٌ كَانَ الْجَمِيعُ فِي الْمَعْنَى وَاحِدًا ^(٢) كـ «اشْتَرَيْتُ الرُّمَانَ حُلُوءًا حَامِضًا» أو ^(٣) لم يَكُنْ كـ «جَاءَ زَيْدٌ غَادِرًا ذَا مَيْنٍ» ^(٤).

(وغيرِ مُفْرَدٍ)، نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا».

ثم إنْ ظَهَرَ الْمَعْنَى رَدَّ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، وَإِلَّا جُعِلَ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي وَالثَّانِي لِلأَوَّلِ ^(٥).

[الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ]

(وعاملُ الحالِ) وكذا صاحِبُها (بها قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ^(٦)، ﴿لَا مَنَ فِي الْأَرْضِ كُفُّهُمْ

(١) اسم التفضيل إذا عمل في الحال، لا يجوز تقديمها عليه إلا في حالة واحدة: وهي إذا كان مُفَضَّلًا فِي هَيْئَةٍ دُونَ أُخْرَى، كما مثل الناظم.

(٢) في: أوج (واحد).

(٣) الصواب أم.

(٤) كما أن الخبر يتعدد فكذا الحال، قد يكون الاثنان يؤديان معنى واحداً، مثل: حلواً حامضاً، أي: مُرّاً، وهما حالان من الرُّمَانِ.

وقد يكونان مختلفي المعنى، مثل: غادراً وذا مَيْنٍ، أي: كذب، وكلاهما حالان من زيد. وقد يكونان حالين لاثنين، مثل: لقيت زيدا مصعداً منحدراً، فأحدهما حال من الضمير المرفوع، والثاني من زيد المفعول به.

(٥) أي: الأقرب للأقرب؛ لأن الجار أولى بجاره، والأبعد للأبعد.

(٦) سورة النساء، الآية: ٧٩.

الحال نوعان:

جَمِيعًا^(١).

(وإنْ تُؤَكِّدْ) أي: الحال (جُمْلَةً) مَعْقُودَةٌ مِنْ اسْمَيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ جَامِدَيْنِ؛ لِبَيَانِ يَقِينٍ، أَوْ فَخْرٍ، أَوْ تَعْظِيمٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (فَمُضَمَّرٌ عَامِلُهَا)، نحو: أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي * [وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟]^(٢)

أي: أَحَقُّهُ مَعْرُوفًا.

وقيل: عَامِلُهَا الْمُبْتَدَأُ^(٣).

وقيل: الخَبْرُ الوَاقِعُ فِيالجُمْلَةِ^(٤).

(وَلَفْظُهَا يُؤَخِّرُ) وَجُوبًا؛ لِإِعْدَمِ جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمُؤَكِّدِ عَلَى الْمُؤَكَّدِ^(٥).

[تقع الجملة حالاً]

(ومَوْضِعُ الحالِ.....)

= مُؤَسَّسَةٌ - أي: لا تُعْرَفُ هَيْئَةُ صَاحِبِهَا إِلَّا بِذِكْرِهَا، مِثْل: دَخَلَ عَلَيَّ ضَاحِكًا. ومؤَكَّدَةٌ - أي: لو حذفت فمعناها موجود في المؤكِّد، فهنا (رسولاً) لو لم يأت بها عرف ذلك من قوله: إنا أرسلناك.

(١) سورة يونس، الآية: ٤٣.

هنا (جميعاً) لو حذفت فالمؤكِّد معروف من قوله: كلهم.

(٢) قائله: سالم بن دارة اليربوعي / المجموعة الناصية: ٢ / ٢٨٧.

الشاهد: هو أن الحال كما سبق أن أكدت مفرداً، فكذا تؤكد جملة، فقوله: (أنا ابن دارة)، أي: أنا منسوب إليها، وقوله: (معروفاً بها نسبي) أكدت المعنى السابق؛ بقوله: (أنا ابن دارة).

(٣) المفرد المذكور: قد يعمل به فعل أو مشتق أو ما فيه معنى الفعل، أما المؤكدة للجملة، فالجملة لا تعمل فيها؛ لذا يقدر لها فعل مثل (أحقه).

(٤) قيل: إنه لا يقدر له فعل، بل عمل به النصب، قوله: أنا، وقيل: الخبر، أي: ابن.

(٥) لأن المؤكِّد لا يتقدم على المؤكِّد.

[قد] ^(١) [تَجِيءُ جُمْلَةً] خَالِيَةً مِنْ دَلِيلِ الْاِسْتِقْبَالِ (كجاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوِ رَحْلَةً) ^(٢).
 و[قد] ^(٣) [يَجِيءُ أَيْضاً] ^(٤) مَوْضِعَهُ [ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا] ^(٥) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ
 وَجُوبًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ»، ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ ^(٦).

[رَابِطُ جُمْلَةِ الْحَالِ بِصَاحِبِهَا]

(و) جُمْلَةُ الْحَالِ سِوَاءُ كَانَتْ مُؤَكَّدَةً أَمْ لَا، إِذَا جِيءَ بِهَا (ذَاتَ بَدْءٍ
 بِمُضَارِعٍ) خَالٍ مِنْ قَدْ (تَبَّتْ) أَوْ نُفِيَّ بِلَا، أَوْ مَا.
 أَوْ بِمَاضٍ تَالٍ إِلَّا، أَوْ مَتَلَوًّا بِأَوْ (حَوَتْ ضَمِيرًا) رَابِطًا ظَاهِرًا، أَوْ مُقَدَّرًا،
 (وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ) ^(٧)،

- (١) لفظ (قد) ساقط من: ج.
- (٢) الخبر يقع مفرداً، ويقع جملة، فكذا الحال كما يقع مفرداً يقع جملة، فقوله: (وهو ناوِ رحلة) أي: ناو سفيراً - أي: جاء زيد في هيئة يريد السفر.
- (٣) لفظ (قد) ساقط من: أ و ط.
- (٤) لفظ (أيضاً) ساقط من: أ و ط.
- (٥) ما بين المعقوفين لفظ (ظرف) ساقط من: أ و ط، ولفظ (أو مجرور) ساقط من: ب و ج.
- (٦) سورة القصص، الآية: ٧٩.
- كما أن الخبر يكون جاراً ومجروراً، يكون - أيضاً - الحال جاراً ومجروراً.
 ف (بين السحاب) متعلق باستقر أو مستقر حال من الهلال، وكذا (في زينته) حال من الضمير المستتر في خرج العائد على قارون.
 (٧) الجملة لها استقلالها؛ لأنها تؤدي معنى مستقلاً بذاتها، فإذا جاءت خبراً، أو نعتاً، أو حالاً، فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ أو المنعوت أو صاحب الحال، وكل له روابط معروفة.
 ولجملة الحال روابط تربطها بصاحب الحال، إمَّا الضمير، أو الواو - ويسمى واو الحال - وأحياناً يكون الرابط الواو والضمير معاً، وعلى النحو الآتي:
 أولاً - الرابط الضمير فقط، وحسب التفصيل الآتي:
 - يكون في الجملة المبدوءة بالمضارع الخالي من قد، وفي الحالات الآتية: =

- أ - = المثبت، مثل: ﴿وَلَا تَمَنَّزْ تَنَكُّرُ﴾ [المدثر: ٦]، فجملة تستكثر حال من فاعل (تمنن).
- ب - المنفي ب (لا)، مثل: ﴿مَالِكٌ لَا تَنَاصِرُونَ﴾ [الصفات: ٢٥]، فجملة لا تناصرون حال من الضمير المجرور.
- ث - المنفي ب (ما)، مثل: عهدتك ما تصبو، فجملة (ما تصبو) حال من الضمير الكاف. وإن ورد فعل مضارع مثبت والرابط الواو فقد له مبتدأ؛ لتكون جملة اسمية، مثل: وَأَرْهَنَّهُمْ، أي: وأنا أرهنهم؛ لتكون جملة اسمية.
- ٢ - في الماضي في الحالات الآتية:
- أ - إذا كان الماضي بعد (إلا)، مثل: ما تكلم عليّ إلا قال خيراً.
- ب - إذا جاءت (أو) بعد الفعل الماضي، مثل: لأضربنه ذهب أو مكث.
- هنا الضمير الرابط مقدر تقديره هو، وكذا في قال خيراً.
- ثانياً - الرابط الواو فقط.
- وذلك في المضارع المثبت إذا اقترنت به (قد)، مثل: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].
- ثالثاً - الرابط الواو أو الضمير أو كلاهما، وذلك فيما عدا ما تقدم، وعلى النحو الآتي:
- ١ - الجملة الاسمية المثبتة.
- مثال الواو: ﴿لَيْنَ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].
- مثال الضمير: ﴿قَالَ أَهِيْطًا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣].
- مثال الواو والضمير: ﴿وَهُمْ أَوْفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، ومثل: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].
- ٢ - الجملة الاسمية المنفية.
- مثال الواو: جاء خالد ولا طعام عندنا.
- مثال الضمير: جاء خالد يده على رأسه.
- مثال الواو والضمير: جاء خالد ويده على رأسه.
- ٣ - الفعل المضارع المنفي ب (لم ولما).
- مثال الواو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ومثل: جاء زيد ولم
- =
يقم محمد.

نحو: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾^(١)، ﴿مَالِكٌ لَا تَنَاصِرُونَ﴾^(٢).

عَهْدَتِكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ * [فَمَالِكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيْمًا]^(٣)

﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾^(٤)، ﴿لَأَضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَوْ مَكَّةَ﴾^(٥).

(و) إِنْ أَتَى مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ جُمْلَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِمَا ذَكَرَ وَهِيَ (ذَاتُ وَاوٍ) فَلَا

تُجْرِهِ^(٦) عَلَى ظَاهِرِهِ، بَلْ (بَعْدَهَا) أَي: بَعْدَ الْوَاوِ (أَنْوَ مَبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ)

= مثال الضمير: جاء خالدٌ لم يضحك.

مثال الواو والضمير: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُشْهِدُونَ إِلَّا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النور: ٦].

٤- الفعل الماضي المثبت.

مثال الواو: جاء محمدٌ وقد طلعت الشمس.

مثال الضمير: ﴿أَوْجَاءَ وَكُنْتُمْ حَصِرْتُمْ صُدُّوهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

مثال الواو والضمير: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥].

٥- الفعل الماضي المنفي.

مثال الواو: جاء خالدٌ وما طلعت الشمس.

مثال الضمير: جاء المعلمٌ ما درّس طلابه.

مثال الواو والضمير: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨].

(١) سورة المدثر، الآية: ٦.

فجمله (تستكثر) هي الحال وفعلها مضارع مثبت.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٢٥.

فجمله (لا تناصرون) هي الحال وفعلها مضارع سبقته (لا).

(٣) العلامة أحمد الشنقيطي، الوسيط في أدباء شنقيط ٩٢٨.

الشاهد في قوله: (وما تصبو) فعل مضارع منفي بـ (ما) والجملة حال.

(٤) سورة الحجر، الآية: ١١.

فجمله (إلا كانوا) فعل ماضٍ وقع بعد (إلا).

(٥) جملة (ذهب أو مكث) حالان، والعائد مستتر تقديره: هو بعد ذهب وبعد مكث.

(٦) في: أوب وط (تجر).

المذكورَ (اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا) خَبْرًا، نحو:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ * نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا^(١)

أي: وأنا أَرْهَنُهُمْ مَالِكًا.

وذا تُبْدِءُ بِمُضَارِعٍ مَقْرُونٍ بِقَدِّ تَلَزُمُهَا الْوَاوُ، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ

تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٢) - قَالَ فِي: التَّسْهِيلِ^(٣).

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا): وهي الجملة الاسميَّةُ مُثَبَّتَةٌ أَوْ مَنْفِيَّةٌ.

وَالْفِعْلِيَّةُ الْمُصَدَّرَةُ بِمُضَارِعٍ مَنْفِيٍّ بِلَمٍ، أَوْ بِمَاضٍ مُثَبَّتٍ، أَوْ مَنْفِيٍّ.

بِشَرْطٍ: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ تَأْتِي (بِوَائِ) فَقَطُّ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو

قَائِمٌ»، «جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ»، «جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، «جَاءَ زَيْدٌ وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ»^(٤).

وَشَرْطُ جُمْلَةِ الْحَالِ الْمُصَدَّرَةِ بِالْمَاضِي الْمُثَبَّتِ الْمُتَصَرِّفِ الْمُعْجَرِّدِ مِنَ

الضَّمِيرِ: أَنْ تَقْتَرِنَ بِقَدِّ ظَاهِرَةٍ، أَوْ مُقَدَّرَةٍ؛ لِتَقَرَّبَهُ مِنَ الْحَالِ^(٥).

(١) قائله: عبد الله بن همام السلولي، المجموعة الناصية: ٢ / ٢٩٢.

الشاهد هو: أن (أرهنهم) فعل مضارع مثبت، وجاء الرابط الواو لا الضمير، فنقدّر له مبتدأ، والجملة الفعلية خبره؛ لتكون جملة اسمية.

(٢) سورة الصف، الآية: ٥.

هنا وجب كون الواو رابطاً؛ لأن الفعل المضارع اقترن بـ (قد).

(٣) لم أعر عليه.

(٤) سبق التمثيل لذلك.

(٥) لفظ الحال: مشترك بين الهيئة وبين الزمان الحاضر، والزمان الماضي: هو يبدأ من وقت

حال النطق إلى ما لا نهاية في الزمان الماضي.

فإذا جاء الحال جملة مبدوءة بفعل ماضٍ مثبتٍ، فإنه يتنافى مع الحال الزمني، فلا بد من

=

أن تدخل عليه (قد)؛ لتقريبه من الحال الزمني.

واستشكَّلهُ: السَّعيدُ^(١)، وَتَبِعَهُ: شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الْكافِيجِي^(٢)، بِأَنَّ الْحَالَ
الَّذِي هُوَ قَيْدٌ عَلَى حَسَبِ عَامِلِهِ، فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا أَوْ حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا، فَكَذَلِكَ
الْحَالُ^(٣) فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ تَقْرِيْبِهِ مِنَ الْحَالِ [أَي: الزَّمَنِ الْحَاضِرِ] بِقَدِّ^(٤)،
قَالَ: فَمَا ذَكَرُوهُ غَلَطٌ نَشَأَ مِنْ اشْتِرَاكِ لَفْظِ الْحَالِ بَيْنَ الزَّمَانِ الْحَاضِرِ - وَهُوَ مَا
يُقَابِلُ الْمَاضِيَّ -، وَبَيَّنَّ مَا يُبَيِّنُ الْهَيْئَةَ الْمَذْكُورَةَ، انْتَهَى^(٥).

وَقَدْ اخْتَارَ: أَبُو حَيَّانَ^(٦)؛ تَبَعًا لْجَمَاعَةٍ، عَدَمَ الْاِشْتِرَاطِ كَمَا لَوْ وُجِدَ
الضَّمِيرُ^(٧).

- = مثال (قد) الظاهرة: جاء خالد وقد طلعت الشمس، فهنا (قد) ظاهرة.
فإذا قلنا: جاء خالد وطلعت الشمس، فإننا نقدر (قد) بعد واو الحال.
(١) السعيد هنا المراد به: الأخفش؛ وذلك لأن الأشموني: ذكره باسمه في هذه المسألة.
ينظر: شرح الأشموني: ١ / ١٩١.
(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٨١).
(٣) لفظ: (الحال) ساقط من: ب وج.
(٤) مَنْ عَلَّلَ دَخُولَ (قد) عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي؛ لَزُومًا، قَالَ: لِتَقْرِيْبِهِ مِنْ زَمَانِ الْحَالِ، فَقَدْ
حَصَلَ لَدَيْهِ لِبَسِّ بَيْنِ الْحَالِ بِمَعْنَى الْهَيْئَةِ، وَالْحَالِ بِمَعْنَى الزَّمَانِ فَعَلَّلَ بِذَلِكَ.
وَالْوَاقِعُ: أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَا دَامَتْ دَلَّتْ عَلَى الْهَيْئَةِ وَالْفِعْلِ مُثْبِتًا، فَلَا بَدَّ مِنْ جَعْلِ (قد)
بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ بِمَعْنَى الزَّمَنِ، يَلِ لِتَحَقُّقِ حُصُولِ هَيْئَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ
وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً لِصَاحِبِهَا، فَإِنَّهَا قَيْدٌ لِعَامِلِهَا فِي أَيِّ زَمَانٍ يَقَعُ.
فَإِذَا قُلْتَ: دَخَلَ خَالِدٌ أَمْسَ رَاكِبًا، فَإِنَّ الْحَالَ قَيْدَتِ الدَّخُولَ بِ (الأمس).
وَإِنْ قُلْتَ: يَدْخُلُ خَالِدٌ الْآنَ رَاكِبًا، فَإِنَّهَا قَيْدَتَهُ بِالْحَالِ الزَّمْنِيِّ.
وَإِنْ قُلْتَ: يَدْخُلُ خَالِدٌ رَاكِبًا غَدًا، فَإِنَّهَا قَيْدَتَهُ بِالْمَجِيءِ (غداً)، وَلَيْسَ دَخُولُهُ مُطْلَقًا.
(٥) هَذَا الْكَلَامُ لِلْسَّعِيدِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ الْأَخْفَشُ، أَوْ لِلْكَافِيجِيِّ.
(٦) تقدمت ترجمته في: ص (١١٣).
(٧) أَي - يَرَى أَبُو حَيَّانَ: أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ (قد)، كَمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الضَّمِيرُ هُوَ الرَّابِطُ لَا
حَاجَةَ إِلَى (قد) مَعَهُ.

(أو) تأتي (بِمُضْمِرٍ) فقط، نحو: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا﴾^(١)،
﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّسْهُمْ سُوءٌ﴾^(٢)، ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ
صُدُّوهُمْ﴾^(٣)، «جاء زيد ما قام أبوه».

(أوبهما)، نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٤)،
﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٥)، ﴿أَفَنْظَمُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ
كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^(٦)، «جاء زيد وما قام أبوه».

[حذف عامل الحال]

(والحال قد يُحذف ما فيها عملٍ) جوازاً؛ لِدليلٍ حاليٍّ، كقَوْلِكَ
لِلْمُسَافِرِ: «رَاشِداً مَهْدِيّاً»^(٧)، أو مقاليٍّ^(٨)، نحو: ﴿بَلَى قَدِيرِينَ﴾^(٩).

(وبَعْضُ ما يُحذف) مِمَّا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ وَجَبَ فِيهِ ذَلِكَ، حَتَّى أَنْ
ذِكْرَهُ حُظِلَ، أي: مُنِعَ مِنْهُ كَعَامِلِ الْمُؤَكَّدَةِ لِلجُمْلَةِ^(١٠)، وَالنَّائِبَةِ مِنْابِ الْخَبَرِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٦. هنا الرابط الضمير في (بعضكم).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٤. هنا الرابط الضمير في (يتمسهم).

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٠. هنا الرابط الضمير في (صدورهم).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤٣. هنا الرابط الواو (وهم).

(٥) سورة النور، الآية: ٦. هنا الرابط الواو، والضمير في (لهم).

(٦) سورة البقرة، الآية: ٧٥. هنا الرابط الواو، والضمير في (منهم).

(٧) فناصر (راشداً) فعل مقدر تقديره: سافر.

(٨) في: ب وج (قالي).

(٩) سورة القيامة، الآية: ٤. (قادرين) منصوب بفعل تقديره: نجمعها.

(١٠) إن ما سبق من حذف العامل في الحال النصب، يجوز ذكره ويجوز حذفه، وأحياناً لا
يجوز ذكره ويجب تقدير مثل عامل الحال المؤكدة للجملة، مثل: أنا ابن دارة معروفاً =

كما سَبَقَ^(١). والمذكورة للتوبيخ، نحو: «أَقَاعِدْأُ وَقَدْ قَامَ النَّاسُ»^(٢).

أو^(٣) بيان زيادة أو نقص بتدرج ك «تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا»، «وَأَشْتَرِهِ»^(٤) بدينارٍ فَسَافِلًا»، وهو قياس^(٥)، وك «هَنِيئًا لَكَ» وهو سماع^(٦).

تمتة^(٧): الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يَمْنَعُ مِنْهُ ككونها جواباً، نحو: «رَاكِبًا» لِمَنْ قَالَ: «كَيْفَ جِئْتَ؟».

أو مَقْصُودًا حَصْرُهَا، نحو: «لَمْ أَعِدْهُ إِلَّا حَرَصًا»^(٨)، أو نَائِبَةً^(٩) عن الخبر، نحو: «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا»^(١٠)، أو مَنَهِيًّا عنها، نحو: «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى»^(١١).

- = بها نسبي، ف (معروفاً) منصوب بفعل مقدر تقديره: أحقّه؛ وذلك لأن الجملة قبل العامل نزلت منزلته، ولا يجمع بين عامل الحال وما نزل منزلته.
- ومثال عامل الحال النائبة عن الخبر، مثل: ضربي العبد مُسِيئًا، ف (مسيئاً) حال نابت عن خبر ضربي، وتقديره: إذا كان أو إذ كان، ولا يجمع بين العوض والمعوض.
- (١) في باب المبتدأ والخبر في: ص (١٧٦).
- (٢) تذكر الحال ويحذف عاملها، وذكرها كان للتوبيخ، مثل: أقاعدأُ وقد سار أصحابك، أي: أتبقى قاعدًا.
- (٣) لفظ (أو) ساقط من: أ.
- (٤) في: أ وب وج (واشترينه).
- (٥) تقديره: فذهب المتصدق به صاعدًا، وذهب المشتري به سافلاً.
- (٦) تقديره: اشربْ هنيئًا، وقوله: سماعٌ، أي: لا يُقَاسُ عليه، بل يُقْتَصَرُّ على ما نطقت به العرب.
- (٧) لفظ (تمتة) ساقط من: أ.
- (٨) في: أ وب (حرضاً)، أي: لم أعده وأهدده إلا حرصاً عليه من أن يفعل ذلك.
- (٩) في: أ وب (نائباً).
- (١٠) لأنه لا يعرف بحذفه نوع الهيئة وفي النائب عن الخبر؛ لأنه لا يحذف النائب والمنوب عنه، ولو حذف في الحصر؛ لفهم عدم العد مطلقاً، وليس الغرض منه الحرص عليه.
- (١١) سورة النساء، الآية: ٤٣. لأنه لو حذف الحال؛ لتغير المراد إلى النهي عن الصلاة مطلقاً.

هذا باب التمييز



وهو والمُمَيِّزُ والتَّبَيِّنُ والمُبَيِّنُ والتَّفْسِيرُ والمُفَسِّرُ بِمَعْنَى^(١) [واحد]^(٢).

(اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ^(٣) مُبَيِّنٌ)؛ لإبْهَامِ الاسْمِ أَوْ نِسْبَتِهِ (نَكْرَةً يُنْصَبُ تَمَيِّزاً)، فَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ الْحَالِ^(٤)، وَبِالثَّانِي اسْمٌ لَا^(٥)، وَنَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً [لَسْتُ مُخْصِيَهُ * رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]^(٦)

وَقَدْ يَأْتِي التَّمْيِيزُ غَيْرَ مُبَيِّنٍ فَيَعْدُ مُؤَكِّدًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ

(١) لفظ (بمعنى) ساقطة من: ط.

(٢) فائدة - التمييز: هي أن يوضح ذاتاً مفردة مجملة لا يعرف المراد منها، أو نجد إسناد فعل ونحوه إلى شيء ولا نعرف وجه الإسناد، فالتمييز يبيته. فإذا قلت: اشترت عشرين، فالمراد بالعشرين ذوات مبهمه، فإذا قلت: قلماً، وضح ذلك المبهم.

وإذا قلت: امتلاً الإناء، فالامتلاء واضح، والإناء معروف، ولكن يجهل نسبة هذا الامتلاء، فإذا قلت: عسلاً، ف (عسل) مُيِّرَ وَوُضِّحَ ما المراد بهذه النسبة.

(٣) فإننا عندما قلنا في المثال السابق: (قلماً)، فإنه متضمن معنى (مِنْ) البيانية، أي: من قلم، وكذا عسلاً، أي: من عسل.

(٤) المراد بالأول قوله بمعنى: (مِنْ)؛ لأن الحال: تُبَيِّنُ الهَيْئَةَ المبهمة لصاحبها لا الذات أو النسبة، والحال لا تتضمن معنى (مِنْ) البيانية.

فإذا قلت: جاء محمدٌ مبتسماً، فهو بَيِّنٌ هَيْئَةً، لكن لا يصح أن تقدر (مِنْ) وتقول: مِنْ مبتسم.

(٥) فإن اسم (لا) متضمن معنى (مِنْ) البيانية، ولكنه لا يفسر اسماً ولا نسبة، فإذا قلنا: لا رجل في الدار، فكأننا قلنا: مِنْ رجلٍ في الدار.

(٦) البيت ذكره سيويه ولم ينسبه إلى أحد. العيني: ٣/ ١١٨٠.

الشاهد قوله: ذنباً، فيه معنى (مِنْ)، أي: من ذنب، لكنه لا يفسر اسماً ولا نسبة، بل هو منصوب بنزع الخافض.

أثنا عشر شهراً^(١).

وقد يأتي بلفظ المعرفة، نحو:

[رَأَيْتَكَ لِمَا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ] * وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ بْنُ عَمْرٍو^(٢)

فَيَعْتَقِدُ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى، وَنَصْبُهُ (بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) فِي تَفْسِيرِ الْاسْمِ، وَبِالْمُسْنَدِ

مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ فِي تَفْسِيرِ النَّسْبَةِ^(٣).

هذا وَالاسْمُ الْمُبْهَمُ الَّذِي يُفَسَّرُهُ^(٤) التَّمْيِيزُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:

الْعَدَدُ كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(٥) وَلَا يَجُوزُ^(٦) جَرُّ تَمْيِيزِهِ.

وَالْمِقْدَارُ وَهُوَ مَسَاحَةٌ^(٧): (كَشْبِيرٍ أَرْضًا، وَ) كَيْلٌ نَحْوُ: (فَقِيْرٌ بُرًّا، وَ)

وَزَنٌ نَحْوُ: (مَتَوَيْنٌ عَسَلًا وَتَمْرًا).

وَمَا يُشَابَهُ الْمِقْدَارَ، نَحْوُ: ﴿مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٨).

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

فإن قوله: عِدَّةُ الشهور، تكفي عن قوله شهراً، فلما جاء بلفظ (شهراً) أعرب تمييزاً مؤكداً لما وضح سابقاً.

(٢) قائله: رشيد بن شهاب الشكري. المجموعة الناصية: ٢/ ٢٩٩.

الشاهد: التمييز يكون نكرة، وهنا جاء معرفة، وهو قوله: (النفس)، فهنا يؤول بمعنى: نفساً.

(٣) لا بد لنصب التمييز من عامل ينصبه، فالناصب له هو الاسم في تمييز الذات المفردة،

فإذا قلت: عندي عشرون قلماً، فـ (عشرون) هو الناصب لـ (قلم).

وإن فسر نسبة، مثل: امتلأ الإناء ماءً، فالناصب لـ (ماء) هو امتلاء.

(٤) في: ط (يفسر) بدون الهاء.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٤. ولا يجوز أن نقول: أحد عشر من كوكب.

(٦) في: ط: (لا يجوز) بدون واو.

(٧) في: ط (المساحة).

(٨) سورة الزلزلة، الآية: ٧.

وَفَرَعُ التَّمْيِيزِ ، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيداً»^(١) .

(وَبَعْدَ ذِي) الثلاثةِ المذكورةِ فِي البَيْتِ (وَنَحْوِهَا) كالذي ذَكَرْتُهُ بَعْدُ (اجْرُرُهُ إِذَا أَصْفَتْهَا) بِعَامِلِ المُضَافِ إِلَيْهِ (كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) و«لا تَحْتَقِرْ ظِلَامَةً وَلَوْ شَبَّرَ أَرْضٍ»^(٢) ، وَيَجُوزُ أَيْضاً جَرُّهُ بِمِنْ كَمَا سَيَذْكَرُهُ وَرَفَعَهُ عَلَى البَدَلِ^(٣) .

(وَالنَّصْبُ) لِلتَّمْيِيزِ الوَاقِعِ (بَعْدَ مَا) أَي: مُبْتَهَمٍ (أَضِيفَ) إِلَى غَيْرِهِ (وَجَبَا إِنْ كَانَ) المُمَيِّزُ^(٤) لَا يُغْنِي عَنِ المُضَافِ إِلَيْهِ (مِثْلُ: مَلَأُ الأَرْضَ ذَهَباً)^(٥) ، فَإِنْ أَعْنَى ، نحو: «هُوَ»^(٦) أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا»^(٧) جَازَ الجُرَّ ، فَتَقُولُ: «هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلٍ» .

(١) المبين للمقدار قد يكون مساحة، مثل: عندي شبرٌ أرضاً، أو كيلاً، مثل: عندي قفيزٌ بَرّاً، أو وزناً، مثل: عندي منوانٌ عسلاً.

وما يشبه المقدار، مثل: مثقال ذرة، معناه: جزء ذرة، فهو ليس مساحة ولا كيلاً ولا وزناً، لكنه شبيه بالمقدار.

وفرع التمييز، أي: أن الخاتم هو فرع من الحديد، فإنك لما تقول: عندي خاتمٌ، لا نعرف من أي نوع من أنواع الخواتم، فإذا قلت: حديداً، وَضَحَ نوعه، فالمميِّز نوع من أنواع المميِّز.

(٢) يجر أي: التمييز الذي يبين المقدار كما يجوز نصبه، يجوز جره بالإضافة أو حرف الجر، تقول: عندي شبرٌ أرضٍ أو مِنْ أرضٍ، وعندي مدٌ حنطةٍ أو مِنْ حنطةٍ.

(٣) تقول: عندي شبرٌ أرضٍ، أو عندي مدٌ حنطةٍ، وعندي خاتمٌ حديدٌ، وعندي مثقالٌ ذهبٌ، فهو بدل كل؛ لأن المفسر هو نفس المفسر.

(٤) في: أ (التمييز).

(٥) هنا لو حذف المضاف إليه، وقلنا: عندي ملؤٌ ذهبٍ، يختل المعنى، إذن لا يجر بالإضافة، بل ينصب وجوباً.

(٦) لفظ (هو) ساقط من: أ وب وط.

(٧) هنا يجوز أن يجر (رجلاً) بعد حذف المضاف؛ لأن المعنى يستقيم بعد حذفه.

(و) التَّمْيِيزَ (الْفَاعِلَ) ^(١) فِي (الْمَعْنَى انْصَبَنُ بِأَفْعَلًا) الْكَائِنِ ^(٢) (مُفَضَّلًا كَأَنَّتَ أَعْلَى مَنْزِلًا) إِذْ مَعْنَاهُ: أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ ^(٣)، بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَيَجِبُ جَرُّهُ بِهِ ^(٤) كـ «زَيْدٌ أَكْمَلُ فَقِيهِ» ^(٥).

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا) سَوَاءٌ كَانَ بِصِغَةً مَا أَفْعَلَهُ أَوْ أَفْعَلَ بِهِ أَمْ لَا، (مَيِّزٌ) نَاصِبًا (كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ) الصَّدِيقِ [ﷺ] ^(٦) (أَبَا)، وَ«لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ»، وَ«حَسْبُكَ بَزِيدٌ رَجُلًا»، وَ«كَفَى بِهِ عَالِمًا» ^(٧)، وَ:

[بَانَتْ لِتُحْزِنَنَا عَفَاوَهُ] * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ ^(٨)
(وَاجْرُرُ بِمَنْ) ^(٩) التَّبَعِيضِيَّةِ (إِنْ شِئْتَ) كُلُّ تَمْيِيزٍ (غَيْرِ) أَشْيَاءَ:

- (١) تمييز النسبة ينقسم إلى قسمين: محوّل، وغير محوّل.
فغير المحوّل، مثل: امتلأ الكأس عصيراً.
والمحوّل - ثلاثة أنواع:
- ١- محوّل عن الفاعل، مثل: اشتعل الرأس شيباً - الأصل: اشتعل شيب الرأس.
- ٢- محوّل عن مفعول به، مثل: فجرنا الأرض عيوناً - الأصل: فجرنا عيون الأرض.
- ٣- محوّل عن مبتدأ مضاف، مثل: أنا أكثر منك مالاً - الأصل: مالي أكثر من مالك.
- (٢) في: أوب وج (لكائن).
- (٣) هنا التمييز كان فاعلاً، فيجب نصبه باسم التفضيل.
- (٤) لفظ (به) ساقط من: أوط.
- (٥) هنا (فقيه) ليس فاعلاً في الأصل؛ لأنه لا يقال: زيد كمل فقه، فيجبر، ويقال: زيد أكمل فقيه، ولا ينصب.
- (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من: ب.
- (٧) هنا (أباً) تمييز منصوب بـ (أكرم)، وكذا (فارساً)، وكل ما يدل على التعجب سواء كان بصيغة ما أفعل وأفعل به، أم غيرها من الصغ.
- (٨) قائله: الأعشى ميمون، المجموعة الناصية: ٣٠٥ / ٢.
- الشاهد: أنه نصب التمييز، وهو قوله: جارة؛ لأنه تمييز لنسبة التعجب.
- (٩) لفظ (أي) ساقطة من: ج.

التَّمْيِيزِ (ذِي الْعَدَدِ)، أَي: الْمُفَسِّرِ لَهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

(و) التَّمْيِيزِ (الْفَاعِلِ) فِي (الْمَعْنَى) إِنْ كَانَ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً
كَطَبْتُ نَفْسًا تُفَدُّ، أَوْ عَنِ مُضَافٍ، نَحْوُ «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا».

والمُحَوَّلِ^(١) عَنِ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا»^(٢).

[موقع عامل التمييز]

(وعامل التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا) عَلَيْهِ اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا جَامِدًا أَوْ مُتَصَرِّفًا،
(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا) - بِضَمِّ أَوَّلِهِ - بِالتَّمْيِيزِ^(٣) كَقَوْلِهِ:

[أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا] * وَمَا كَادَ^(٤) نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ^(٥)

وقوله:

أَنْفَسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ الْمُنَى * [وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا]^(٦)

(١) فِي ب وَج وَط (وَالْمَحْوَلِ).

(٢) كُلُّ تَمْيِيزٍ يُنْصَبُ، يَجُوزُ جَرَهُ بِ (مَنْ) مَا عَدَا مَا يُذَكَّرُ أَدْنَاهُ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ النِّصْبَ وَلَا يَجُوزُ جَرَهُ بِ (مَنْ):

أ- تَمْيِيزِ الْعَدَدِ، مِثْلُ: عِنْدِي ثَلَاثُونَ دِينَارًا - لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مِنْ دِينَارٍ.

ب- التَّمْيِيزِ الْمَحْوَلِ عَنِ فَاعِلٍ، مِثْلُ: طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا - فَلَا يُقَالُ: مِنْ نَفْسٍ.

ج- التَّمْيِيزِ الْمَحْوَلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ، مِثْلُ: غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا - فَلَا يُقَالُ: مِنْ شَجَرٍ.

(٣) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ التَّمْيِيزِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: نَفْسًا طَابَ مُحَمَّدٌ، عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَإِذَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ تَقْدِيمُهُ، فَهُوَ مِنَ النَّادِرِ.

(٤) فِي: ب وَج وَط (وَمَا كَانَ).

(٥) قَائِلُهُ: الْمَخْبِلُ السُّعْدِيُّ، الْمَجْمُوعَةُ النَّاصِيَةُ: ٣٠٨ / ٢.

الشَّاهِدُ: هُنَا قَدَّمَ التَّمْيِيزَ وَهُوَ لَفْظُ (نَفْسًا) عَلَى الْعَامِلِ وَهُوَ (تَطِيْبُ).

(٦) لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ. هَامِشٌ مَعْنَى اللَّيْبِ لِلخَطِيبِ: ٤١٧ / ٥.

الشَّاهِدُ: هُنَا (نَفْسًا) تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ وَهُوَ (تَطِيْبُ).

وأحازَ^(١) ذلك: الكسائي^(٢)، والمبرّد^(٣)، والمازني^(٤)، واختاره المصنّف
في: شرح العمدة^(٥).



(١) في: ب وج (وقاس).

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

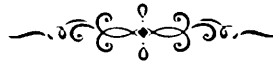
(٣) تقدمت ترجمته في: ص (١٠١).

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (١٤٦).

أي - عند هؤلاء: لا يكون ما وَرَدَ من تقديم التمييز على عامله من باب الندور، بل يُقاسُ على ما ورد عن العرب من شواهد تَأَخَّرَ فيها العامل عن التمييز، فيجوز أن نقول: ماءً تصبب الإناء، على رأيهم.

(٥) شرح العمدة: ص ٣٥٩.

هذا باب حُرُوفِ الجَرِّ



(هاك) ^(١) أي: خُذ ^(٢) (حُرُوفَ الجَرِّ وهي) عِشْرُونَ: (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلَا) و(حَاشَا) و(عَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُذ) و(مُنْذ) و(رُبَّ) و(اللام).

و(كَي) وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ^(٣) ^(٤)، وَلَا تَجْرُ إِلَّا مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَأَنْ وَمَا وَصِلْتُهُمَا ^(٥).

و(واو، وتاء، والكاف، والباء، ولعل) وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ - أَيْضاً -، وَلَا تَجْرُ بِهَا إِلَّا عُقَيْلٌ ^(٦).

(ومتى) وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا - أَيْضاً -، وَلَا تَجْرُ بِهَا إِلَّا هُذَيْلٌ ^(٧).

(١) لفظ (هاك) ساقط من: ب.

(٢) إن هالك: اسم فعل أمر، بمعنى: خُذ.

(٣) في: ب (ذكره).

(٤) أي: قلَّ من ذكرها مع حروف الجر.

(٥) مثال جرها (ما) الاستفهامية: إذا أراد شخص الاستفهام عن شيء، قال: كَيْمَةٌ مِثْلَ لِمَةٍ، والأصل كيما، ولما حذف الألف ووضع لهما هاء السكت.

ومثال جرها (أن) المصدرية مع الفعل الذي تنصبه: جئت كيما أن أعلم الطلاب - أي لتعليم الطلاب؛ لأن (أن) مع الفعل المضارع مصدر مؤول.

(٦) حيث قال شاعرهم: لعلَّ أبي المغوار منك قريب - بجرَّ أبي، وعُقَيْلٌ: بضم العين القبيلة، وإن فتح العين: فهو علمٌ لشخص.

(٧) حيث قال شاعرهم: متى ليججِ خضِرٍ لهن نثيج - بجر ليججِ، وأيضاً إن ضم الهاء فالمراد: القبيلة، وإن فتح: فهو علم لشخص.

وزادَ في الكافية^(١): لولا إذا وليها ضمير^(٢)، وهو مشهورٌ عن: سيبويه^(٣).

[ما تجره هذه الحروف]

(بالظاهرِ اخصُص: مُذ، ومُنذُ)، و(حتَّى، والكاف، والواو، وربِّ، والتاء) فلا تَجَرُّ بها ضميراً^(٤).

(واخصُص بِ: مُذ، ومُنذُ وقتاً) غيرَ مُستقبلٍ^(٥)، نحو: «ما رأيتُهُ مُذ يَوْمِنا»، و«مُنذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ»^(٦)،

(وَ) اخصُص (بِ: رَبِّ مُنكَراً) لفظاً ومعنى^(٧)، أو معنى^(٨) فقط^(٩)، كما

- (١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٧٨٠ / ٢.
- (٢) أي: تجر الضمير المخاطب، فتقول: لولاك، والغائب تقول: لولاه، والمتكلم تقول: لولاي، والجر بها نادر.
- (٣) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).
- (٤) حروف الجر من حيث دخولها على الاسم لتجره ثلاثة أنواع:
 - أ- نوع يجر الظاهر فقط ولا يجر الضمير، وهي: (مذ، ومنذ، وحتى، والكاف، والواو، ورب، والتاء).
 - ب- نوع يجر الضمير فقط، مثل: ما تقدّم من الجر بـ (لولا).
 - ج- نوع يجر الظاهر والضمير، وهي: بقية الحروف.
- (٥) في: أ (المستقبل).
- (٦) أيضاً - حروف الجر هذه:
 - منها ما يدخل على أسماء الزمان فقط، وهي: (مذ، ومنذ) إذا اعتبرا حرفين.
 - ومنها ما تدخل على النكرة فقط، وهي: (ربِّ).
 - ومنها ما يدخل على الزمان وغيره والنكرة والمعرفة، وهي: بقية الحروف.
 - ومنها ما هو خاص بالقسم، وهما: (التاء، والواو).
- (٧) في: أ (أو معنى).
- (٨) لفظ (أو معنى) ساقط من: أ وط.
- (٩) مثال المنكر لفظاً ومعنى: ربِّ رجلٍ لقيته، ومثال النكرة معنى: ربِّ رجلٍ وأخيه، فإنها =

قال: في شرح الكافية^(١)، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ».

(والتَّاءُ) جَارَةٌ (لِلَّهِ، وَرَبِّ) مُضَافًا إِلَى الكَعْبَةِ أَوْ اليَاءِ، نحو: «تَاللَّهِ»،
و«تَرَبَّ الكَعْبَةِ»، و«تَرَبِّي»، وَسُمِعَ - أَيْضًا - «تَالرَّحْمَنِ».

(وما رَوَوْا مِنْ) إِدْخَالِ رَبِّ عَلَى الضَّمِيرِ، (نَحْوُ: رَبُّهُ فَتَى نَزَرُ) مِنْ
وَجْهَيْنِ: إِدْخَالِهَا عَلَى غَيْرِ^(٢) الظَّاهِرِ، وَعَلَى مَعْرِفَةٍ (كَذَا) نَزَرُ إِدْخَالَ الكَافِ
عَلَى الضَّمِيرِ^(٣)، كَقَوْلِهِ:

[وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنِّ لَأَبْرَحَ طَارِقًا * وَإِنْ يَكُ إِنْسًا مَا (كَهَا) الْإِنْسُ تَفَعَّلُ^(٤)
(وَنَحْوُهُ) مِمَّا (أَتَى)، كَقَوْلِهِ:

[فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلًا] * كَهُ وَلَا كَهَنَّ إِلَّا حَاطِلًا^(٥)
وَكَذَا إِدْخَالُ حَتَّى عَلَيْهِ، نَحْوُ:

[فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى أَنْاسٌ * فَتَى] حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِي زِيَادٍ^(٦)

= جارة للمعطوف مع أنه معرفة لإضافته إلى الضمير، ولكن هنا الضمير مجرور باللام في الحقيقة - أي وأخ له، فهو في اللفظ معرفة وفي المعنى نكرة.

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٧٩١ / ٢.

(٢) لفظ (غير) ساقط من: أ و ط.

(٣) قد يدخل الحرف المختص بالظاهر أو بالنكرة، ويدخل على الضمير وعلى المعرفة، مثل: رَبُّهُ فَتَى، فهنا (رُبَّ) دخلت على الضمير، وهو معرفة وليس ظاهرًا.

(٤) قائله: الشنفرى الأزدي واسمه براق، العيني: ١٢١٥ / ٣، والشطر الأول ساقط من: أ و ج و ط.

الشاهد: أنه أدخل الكاف الخاص بالظاهر على الضمير في قوله: مَا كَهَا الْإِنْسُ.

(٥) قائله: رؤية بن العجاج، هامش ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد: ١٧ / ٢.

الشاهد: أن الكاف دخلت على الضمير حيث قال: كَهُو وَكَهَنَ.

(٦) لم أعثر قائله.

الشاهد: أَنَّ (حَتَّى) مختصة بالدخول على الظاهر، وهنا جاءت داخلة على المضمرة في قوله: حَتَّاكَ.

فصل

في معاني حُرُوفِ الْجَرِّ



(بَعْضٌ وَبَيِّنٌ) الْجِنْسِ، (وَابْتَدَى^(١)) فِي الْأَمْكِنَةِ بِالِاتِّفَاقِ (بِمِنْ)،
نحو: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٢)، ﴿فَأَجْتَكِبُوا الْرِجْسَ مِنْ
الْأَوْثَانِ﴾^(٣)، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤).

(وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ
يَوْمٍ﴾^(٥)، وَنَفَاهُ: الْبَصْرِيُّونَ إِلَّا الْأَخْفَشَ، وَمَذْهَبُهُ: هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِصِحَّةِ
السَّمَاعِ بِذَلِكَ.

(وَزَيْدٌ) أَيُّ: مِنْ عِنْدَنَا (فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ): وَهُوَ النَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ (فَجَرَّ
نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ)، وَ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٦).

- (١) أي: (مِنْ) لها معان: منها - التبويض، ومنها - لبيان جنس ما قبلها، ومنها - للابتداء المكاني وهو الكثير، والزماني وهو القليل، وقد تكون زائدة.
- (٢) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.
- هنا (مِنْ) الداخلة على (ما) للتبويض، أي: بعض ما تحبون.
- (٣) سورة الحج، الآية: ٩٠.
- هنا (مِنْ) بينت المراد بالرجس، وما بعدها هو المراد بما قبلها.
- (٤) سورة الإسراء، الآية: ١.
- هنا (مِنْ) لابتداء الأمكنة؛ حيث قال: من المسجد الحرام.
- (٥) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.
- وهنا جاءت للابتداء في الزمان وهو قوله: من أول يوم - أي من بدايته.
- (٦) سورة فاطر، الآية: ٣.

وزِيدَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ: فِي الْإِيجَابِ فَجَرَ النَّكِرَةَ وَالْمَعْرِفَةَ^(١)، نَحْوُ:
 قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ [مِنْ فَضْلِ رَازِقِنَا * فَضْلاً عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَنْعَامِ وَالنَّاسِ]^(٢)
 [يَظَلُّ بِهِ الْجِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائِماً] * وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ^(٣)
 و^(٤) (لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى) نَحْوُ: ﴿حَتَّى مَطَلَعَ الْفَجْرُ﴾^(٥)، (وَلَا مَ) نَحْوُ: ﴿سُقْنَتُهُ
 لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾^(٦)، (وَالِإِلَى) نَحْوُ: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ».
 (وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلاً) نَحْوُ: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَوَةِ الدُّنْيَا مِنْ
 الْآخِرَةِ﴾^(٧).

- = هنا في غير الآية يمكن أن تقول: هل خالط غير الله .
 والحرف الزائد: هو ما لو حذف لا يختلف المعنى، وفائدة زيادة الحرف: من الناحية
 البلاغية، أن زيادته تقوم مقام تكرار الكلام لتأكيده، فالحرف الزائد يزداد؛ لتأكيد الكلام.
 (١) (مِنْ) تكون جارة لفظاً وزائدة معنى عند دخولها على النكرة، ويجب أن يسبقها (نفي أو
 نهى أو استفهام) عند: الجمهور.
 ولكن الأخفش: جوز زيادتها مع المعرفة، ودون سبق نفي أو شبهه.
 (٢) لم أقف على اسم قائله. العيني: ٣ / ١٢٢٠.
 الشاهد قوله: من مطرٍ - أي كان مطرٌ، ف (مطر) نكرة، ولكن لم تسبق بنفي أو شبهه.
 (٣) يقول العيني: ٣ / ١٢٢٠. لم أقف على قائله.
 الشاهد: أن (مِنْ) زِيدَتْ قَبْلَ (حَنِينِ) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْأَبَاعِرِ، وَأَيْضاً لَمْ يَسْبِقْ
 بنفي أو شبهه.
 (٤) الواو ساقطة من: أوب وج.
 (٥) سورة القدر، الآية: ٥.
 هنا نهاية تنزل الملائكة في ليلة القدر حتى طلوع الفجر.
 (٦) سورة الأعراف، الآية: ٥٧.
 هنا اللام للانتهاء - أي: انتهاء سوق المطر إلى بلد ميت.
 (٧) سورة التوبة، الآية: ٣٨.

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا * [سَنُوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا] ^(١)

(واللامُ لِلْمَلِكِ) نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ^(٢)، (وَسِبْهِهِ):

وهو الاختصاصُ، نحو: «السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ» ^(٣)، (وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا، وَتَعْلِيلٍ قُفْيِي)

نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَليًا﴾ ^(٤).

وَأَنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ * [كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَلَهُ القَطْرُ] ^(٥)

(وَزَيْدٌ) لِلتَّوَكُّيدِ نحو:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي * وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً ^(٦)

وَأَتَيْي لِلتَّقْوِيَةِ، وَهُوَ مَعْنَى بَيْنَ التَّعْدِيَةِ وَالزِّيَادَةِ نحو: ﴿إِنْ كَثُرَ لِلرَّيَّةِ يَا

= هنا (مِنْ) معناها: البذل، أي: أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة.

(١) قائله: قُرَيْطُ بن أَنَيْفِ العنبري شاعر إسلامي. العيني: ١٢٢٢/٣.

الشاهد هنا: أنه قال: فليت لي بهم، اللام جاءت للبذل، أي: بدلهم.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

هنا اللام في (لِلَّهِ) للملك، أي: ما في السماوات وما في الأرض مِلْكُ اللهِ.

(٣) إذا كان (مِنْ) تدخلُ عليه اللامُ يَمْلِكُ فإنها للملك، وإن كان لا يملك تكون

للاختصاص، ف (الدابة) لا تملك؛ لذا فإن قولنا: للدابة - أي مختص بالدابة.

(٤) سورة مريم، الآية: ٥.

هَبْ بمعنى: اجعل أو صَيِّرْ، تأخذ مفعولين تعدت إلى (ولياً) مفعولاً أول، وإلى ياء

المتكلم باللام مفعولاً ثانياً.

(٥) قائله: أبو صخر الهذلي. العيني: ١٢٢٢/٣.

الشاهد: أن لام التعليل دخلت على (ذَكَرَكِ) أي: تحصل لدي هزة واضطراب؛ لأجل

تذكري لك.

(٦) قائله: بعض بني أسد. العيني: ١٥٨٨/٤.

الشاهد: أن اللام في للما زائدة - الأصل ولا لما بهم.

تَعْبُرُونَ^(١)، ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٢).

قال في شرح الكافية^(٣): ولا يُفَعَلُ ذَلِكَ بِمُتَعَدِّ إِلَى اثْنَيْنِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ زِيَادَتِهَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي^(٤) أَحَدِهِمَا؛ لِعَدَمِ الْمُرْجَحِّ.

(وَالظَّرْفِيَّةُ) حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازاً (اسْتَبِينَ ب: با وفي) نَحْوِ: ﴿وَأِنَّكُمْ لَنُؤْمِنُونَ عَلَيْهِمْ مُّصِِّحِينَ * وَبِاللَّيْلِ﴾^(٥)، ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾^(٦)، ﴿الْم * عَلِبَتِ الرُّومُ * فِي آدْنَى الْأَرْضِ﴾^(٧)، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾^(٨).

(١) سورة يوسف، الآية: ٤٣.

عند تقدم المعمول على العامل يحصل في العامل نوع ضعف في تسلطه عليه ولو كان متعدياً، وهنا أصل الكلام: إن كنتم تعبرون الرؤيا. فالرؤيا: مفعول به، ولكن لما تقدم زيدت اللام لتقوي العامل - وهو تعبرون - على العمل في الرؤيا.

(٢) سورة البروج، الآية: ١٦.

فَعَالَ: مبالغة اسم الفاعل وهو لا ينصب مفعولاً به؛ لأنه وإن كان مشبهاً للفعل المضارع إلا أنه أضعف منه؛ لأن المشبه أقل شأناً من المشبه به؛ لذا احتاج إلى أن تدخل اللام على (ما) - اسم الموصول - تقوية لـ (فَعَالَ) على العمل بها.

(٣) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٨٠٣ / ٢ - ٨٠٤.

(٤) في: أ وب وج (وفي)، وفي: ط (ولا في).

(٥) سورة الصافات، الآية: ١٣٧ - ١٣٨.

هنا الباء في: وبالليل، جاء للظرفية الزمانية، أي: في الليل، والليل: ظرف حقيقي.

(٦) سورة القصص، الآية: ٤٤.

هنا جاء الباء في: بجانب، للظرفية المكانية، أي: في جانب، وجانب الغربي: مكان حقيقي.

(٧) سورة الروم، الآية: ١ - ٣.

هنا (في) دخلت على أدنى الأرض: وهو مكان حقيقي.

(٨) سورة يوسف، الآية: ٧.

﴿وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبِيَا﴾ نحو: ﴿فِيظَلِمُ مِنَ الذِّبْتِ هَادُوا﴾^(١)، «ودخلت امرأة النار في هرة حبستها»^(٢).

﴿بِالْبَا اسْتَعْنُ﴾ نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٣)، (وَعَدَّ) نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ نُبُورِهِمْ﴾^(٤)، ولا يُجْمَعُ بينها وبين الهمزة^(٥)، (عَوَّضَ) والتعويض^(٦) غير البَدَلِ نحو: «بِعْتِكَ هذا بهذا»^(٧)، و(أَلْصَقَ) نحو: «وَصَلْتُ هذا بهذا»^(٨)، (وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ.

﴿وَعَنْ بِهَا انْطِقَ﴾ نحو: ﴿تَسْبِيحُ مُحَمَّدِكَ﴾^(٩)، ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١٠)، ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾^(١١).

﴿عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ﴾ حِسًّا نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلَاكِ تَحْمَلُونَ﴾^(١٢)، أو مَعْنَى

= هنا (في) جاءت للمكان المجازي؛ لأن يوسف ليس مكاناً حقيقياً، بل مجازي؛ لأنه لما جرى الحديث عنه وعن إخوانه كأنهم صاروا موضعاً للحديث.

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٠.

هنا تحريم بعض الأمور على بني إسرائيل بسبب ظلمهم فالباء سببية.

(٢) هنا (في) جاءت للسببية - أي بسبب هرة دخلت النار.

(٣) سورة النمل، الآية: ٣٠. أي: أستعين باسم الله.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧. ذهب: فعل لازم وتعدى إلى نورهم بالباء.

(٥) فلا يقال: أذهب الله بنورهم؛ لأن إحداهما تكفي للتعدية.

(٦) لفظ (والتعويض) ساقط من: ب.

(٧) تأتي الباء للعوض، أي: بعتك هذا بهذا العوض.

(٨) تأتي الباء للإلصاق، أي: ألصقت هذا بهذا.

(٩) سورة البقرة، الآية: ٣٠. أي: تأتي بمعنى: (مع) أي: مع حمدك.

(١٠) سورة الإنسان، الآية: ٦. تأتي الباء بمعنى: (مِنْ) أي: يشرب منها عباد الله.

(١١) سورة المعارج، الآية: ١. تأتي الباء بمعنى: (عَنْ) أي: عن عذاب واقع.

(١٢) سورة المؤمنون، الآية: ٢٢. هنا استعلاء حِسِّي؛ لأنهم يركبون فوقها.

نحو: «تَكَبَّرَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو»^(١)، (ومعنى في) نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٢)، (وَ) معنى (عَنْ) نحو:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ * [لَعَمْرُؤِ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا]^(٣)
 (بِعَنْ تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنَ) نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ»^(٤) عَنِ الْقَوْسِ»^(٥).

(وَقَدْ يَجِيءُ مَوْضِعَ بَعْدِ) نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾^(٦)، (وَ) مَوْضِعَ (على) نحو:

[لَاهُ ابْنُ عَمَّكَ]^(٨) لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ * عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي^(٩)
 (كما على مَوْضِعَ عَن قَدْ جُعِلَا) كما تَقَدَّمَ^(١٠)؛ وهذا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ مَعْنَى مُخْتَصِصًا بِهِ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ النَّيَابَةِ.

- (١) التكبر هو ليس علواً مكانياً، بل يرى المتكبر أنه أعلى رتبة أو مالاً عن غيره.
- (٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٢. هنا (على) بمعنى: (في) أي: في ملك سليمان.
- (٣) قائله: فَحَيْفَ بَنُ سَلِيمِ الْعَقِيلِيِّ، هَامِشُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٢٦ / ٢.
- (٤) الشاهد: (رضي) تتعدى بعن حقيقة، وهنا جاء (على) بمعنى: (عن) أي: رضيت عني.
- (٥) لفظ (السهم) ساقط من: ج.
- (٦) في: أوب وج وط (من).
- (٧) هنا السهم: يتجاوز القوس وينطلق عنه إلى الهدف.
- (٨) سورة الانشقاق، الآية: ١٩.
- (٩) أي: لتركين طبقاً بعد طبق - أي حالة بعد حالة؛ الصغر ثم الصبا ثم المراهقة ثم البلوغ... إلخ.
- (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من: ج.
- (١١) قائله: ذُو الْأَصْبَعِ - حَرِثَانُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ مُحَرِّثٍ - الْعَدَوَانِيُّ. هَامِشُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٢٥ / ٢.
- (١٢) الشاهد: هنا (عن) جاءت بدل (على) أي: حَسَبِ عَلَيَّ.
- (١٣) في قوله: إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ.

(شَبَّهَ بِكَافٍ) نحو: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، (وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى) نحو:
«وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُمْ»^(١)، (وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدٍ) نحو: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ»^(٢)،

(وَأَسْتَعْمَلَ) الكاف^(٣) (اسمًا) مُبْتَدَأً نحو:

أَبْدَأُ كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا * [حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِيعَ الصَّرَّارُ]^(٤)
وفاعلاً نحو:

أَتَنَّتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ * كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ]^(٥)
وَمَجْرُورًا بِاسْمٍ نَحْو:

[وَلَعَبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ] * فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعْصَفٍ مَأْكُولٍ^(٦)
وبحرفٍ نحو:

بِكَالَلْقَوَةِ الشَّعْوَاءِ جُلْتُ [وَلَمْ أَكُنْ] * لِأَوْلَعٍ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ^(٧)

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٨. هنا الكاف جاء بمعنى لام التعليل، أي: لهدايتكم.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١. هنا الكاف زائدة؛ إذ الأصل: ليس مثله شيء.

(٣) لفظ (الكاف) ساقط من: أ وب وج.

(٤) يقول العيني لم أقف على قائله: ١٢٣٣/٣.

الشاهد: أن الكاف في (كالفراء) مبتدأ؛ لأنه بمعنى: مثل، أي: أبدأ مثل الفراء، وفوق:
هو الخبر، أي: متعلقه.

(٥) قائله: الاعشى ميمون بن قيس. هامش ابن عقيل: ٢٨/٢.

الشاهد: أن الكاف في (كالطعن) فاعل لـ (ينهى)، أي: لن ينهى مثل الطعن.

(٦) قائله رؤبة - العيني (٨٥٦/٣).

الشاهد: أن الكاف جاءت مجرورة بالإضافة، أي: مثل مثل عصف.

(٧) يقول العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله: ١٢٣٦/٣.

الشاهد: هنا جاءت الكاف مجرورة بالباء، أي: بمثل اللقوة.

(وكذا عَنْ وَعَلَى) يُسْتَعْمَلَانِ اسْمَيْنِ (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا) فِي

قوله:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ * مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا [نظرةً قَبْلُ] ^(١)

وقوله:

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ [بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا * تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ مُجْهَلٍ] ^(٢)

(وَمُذٌّ وَمُنْذٌ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا) نحو: «ما رأيتُهُ مُذٌّ يَوْمَانِ»، وهما حينئذٍ ^(٣)

في الماضي بمعنى أَوَّلِ المُدَّةِ ^(٤)، وفي غَيْرِهِ بمعنى جميع المُدَّةِ ^(٥).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُمَا حِينَئِذٍ مُبْتَدَأَانِ، و ^(٦) ما بعدهما خَبْرٌ، وقيل بالعكس ^(٧)،

وقيل: ظَرَفَانِ وما بعدهما فاعِلٌ لِكَانَ تَامَّةٌ محذوفةٌ ^(٨).

(١) قائله: القطائي محمد بن تسنيم التغلبي . العيني: ٣ : ١٢٣٧ .

الشاهد: هنا (عن) بمعنى: جانب، جرت بـ (من).

(٢) قائله: مزاحم العقيلي يصف قطارة . هامش ابن عقيل: ٢ / ٢٩ .

الشاهد: أن (على) هنا بمعنى فوق، أي: غدت من فوقه .

(٣) لفظ (حينئذ) ساقط من: أ و ط .

(٤) أي: إذا جاء ما بعدهما مرفوعاً، فهما اسمان وليسا حرفي جرٍّ، فإن قصد بـ (مذ ومنذ)

الماضي، فمعناهما: من أول مدة اليومين .

(٥) إذا لم يقصد بـ (مذ ومنذ) الماضي، فالمراد جميع المدة، مثل: ما رأيتهُ منذ يومنا - أي

في جميع أجزاء يومنا، ومثل: لأصومن مذ يومنا - أي في جميعهما في المستقبل .

(٦) (الواو) ساقطة من: أ و ب و ج .

(٧) أي: (مذ ومنذ) مبنيان، الأولى على السكون، والثانية على الضم في محل رفع مبتدأ،

ويومان: خبره، وجوز الابتداء بهما؛ لأنهما بمعنى: أمد انقطاع أو أول انقطاع .

وأصل: (منذ) هي نفس (مذ) فزيدت فيها النون، وقيل: يومان هو المبتدأ، و(منذ ومُذ)

خبر مقدم .

(٨) فإذا قلت: ما رأيتك مذ يومنا، فـ (مذ) في محل نصب بـ (رأيت)، ويومان: فاعل كان

المقدرة، أي: مذ كان يومنا؛ لأن كان تامة .

(أو أوليا الفعل) أو الجملة الاسمية (كجئتُ مُدَّعَا)^(١).

ما زلتُ أبغي المالَ مُدَّ أنا يافعُ * [وليداً وكهلاً حينَ شبتُ وأمردا]^(٢)

(وإنَّ تجرَّاً في مُضِيٍّ فَكَمِنِ) الابتدائية^(٣) (هُما، وفي الحُضُورِ) إذا جرَّاً
(معنى في) أي: الظرفية (استنَّ) بهما^(٤).

[زيادة ما بعد حرف الجر]

(وبعدَ مِنْ وعنَ وباءَ زيدَ ما فلمَ يعقُ)، أي: لم تكفِ (عنَ عملٍ قدَّ علماً)

وهو الجرُّ نحو^(٥): ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾^(٦)، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٧)، ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾^(٨).

قال في شرح الكافية^(٩): وَقَدْ تُحَدِّثُ مَعَ الْبَاءِ تَقْلِيلًا^(١٠)، وهي لَعْنَةُ هُذَيْلٍ،

(١) أي: إذا رفع ما بعدهما فهما اسمان، وكذا إذا جاء بعدهما فعل ماضٍ أو مبتدأ أو خبر، فإنهما اسمان، ف (مذ دعا)، مذ: في محل نصب عاملها جئتُ؛ لأن بعدها (دعا) فعل ماضٍ.

(٢) قائله: الأعمش بن ميمون بن قيس العيني: ٣ / ١٢٥٨.

(٣) الشاهد: أن (مذ) اسم لوقوع الجملة الاسمية بعدها وهي: أنا يافع.

(٤) فإذا قلت: ما رأيته مذ يومين، فهي بمعنى: من يومين.

(٥) وإذا قلت: ما رأيته مذ يومنا، أي: في يومنا.

(٦) لفظ (نحو) ساقط من: أ.

(٧) سورة نوح، الآية: ٢٥.

تزداد (ما) بعد بعض حروف الجر، مثل: (الباء وعن ومن)، ولكن يبقى عمل الجر فيها ولا تكفها عن العمل، وفي الآية (من) جرت خطيئاتهم، ولم تمنعها (ما) من الجر.

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠. هنا (ما) زيد بعد (عن)، ولم تمنعها من جرِّ قليلٍ.

(٨) سورة النساء، الآية: ١٥٥. هنا (ما) زيدت بعد الباء، ولم تمنعها من جرِّ نقضهم.

(٩) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٨١٧.

(١٠) أي أن هذيلاً: يزيدون ما بعد الباء، فتفيد التقليل عندهم، ففي قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾

[سورة النساء: ١٥٥]، يرون قلة النقض عندهم.

(وزِيدَ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ) عَنِ الْعَمَلِ وَأَدْخَلْتُهُمَا عَلَى الْجُمْلِ (١) نَحْوُ:
رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ * [تَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شَمَالَاتُ] (٢)
﴿رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٣).

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ * [وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ] (٤)
أَخَّ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ * [كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ] (٥)
(وَقَدْ يَلِيهِمَا) مَا (وَجَرُّ لَمْ يُكْفَّ) نَحْوُ:

مَاوِيٌّ (٦) يَا رَبَّتَمَا غَارَةَ * [شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةَ بِالْمَيْسَمِ] (٧)
[وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ] * [كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ] (٨)

- (١) أي: تزداد بعد (رُبِّ) وبعد الكاف، ومع ذلك تكفهما عن العمل، وتدخلهما على الجمل بعد أن كانتا تدخلان على المفرد؛ لتجرّاه.
- (٢) قائله: جُدَيْمَةُ بْنُ مَالِكِ الْأَبْرَشِ. العيني: ٣ / ١٢٧٣.
- (٣) الشاهد: هنا (رَبِّ) بعد ما دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الفعلية وهي: أوفيت.
- (٤) سورة الحجر، الآية: ٢.
- (٥) (رَبِّ) فِي الْآيَةِ كَفَّتْهَا (مَا) عَنِ الْجَرِّ، وَدَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ يُوَدُّ.
- (٦) قائله: أَبُو دُوَادِ الْإِيَادِي. العيني: ٣ / ١٢٦٦.
- (٧) الشاهد: أن ربّ بعد أن اقترنت بها ما الزائدة دخلت على الجملة الاسمية وهي الجاملُ فيهم.
- (٨) القائل: نهشل بن حرّي. العيني: ٣ / ١٢٦٤.
- (٩) الشاهد: أن الكاف في قوله: كما، كفتها (ما) الزائدة عن الجرّ؛ ولذلك رفع لفظ (سَيْفٌ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرَهُ جُمْلَةٌ لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ، فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ.
- (١٠) في: أوب وج (مأوي).
- (١١) قائله: ضمرة بن ضمرة النهشلي. العيني: ٣ / ١٢٦٢.
- (١٢) الشاهد: هنا (ما) لم تُكْفَّ رَبِّ عَنِ الْجَرِّ؛ لِذَا جَاءَ لَفْظُ غَارَةَ مَجْرُورَةً، وَلَكِنْ هَذَا قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِلْغَاءِ.
- (١٣) قائله: عمرو بن بركة الهمداني. العيني: ٣ / ١٢٦٣.

[بقاء الجر مع حذف حرفه]

(وَحُدِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ) مُضْمَرَةٌ (بَعْدَ بَلٍ) وهو قليلٌ نحو:

بَلٍ بَلَدٍ مَلَأُوا الفجَاجَ فَتَمَّه * (لا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجُهْرُمُهُ)^(١)

(وَ) بَعْدَ (الفاء) وهو قَلِيلٌ - أيضاً - نحو:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ]^(٢)

(وَبَعْدَ الواوِ شَاعَ ذَا العَمَلِ) حتى قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الجَرَ بالواوِ نَفْسِهَا نحو:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ [أَرْخَى سُدُولَهُ * عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي]^(٣)

وَرُبَّمَا جَرَّتْ مَحذُوفَةٌ دُونَ حَرْفِ جِرٍ^(٤) نحو:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ * [كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ]^(٥)

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رَبِّ لَدَى حَذْفٍ) لَهُ، وهو سَمَاعٌ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ، وقد

= الشاهد: أن الكاف لم تُكفَّها (ما) عن الجَرِّ؛ لذا جُرَّ لفظ (الناس) بالكاف.
(١) قائله: رؤية بن العجاج. العيني: ٣/ ١٢٦٦.

الشاهد: أن (رَبِّ) كما تجرُّ الاسم وهي مذكورة، فإنها تجرُّه مع حذفها بعد (بَلٍ)؛ لذا جَرَّتْ (بلدٍ)، وهي محذوفة مع قلة لذلك.

(٢) قائله: امرئ القيس بن الحجر الكناني. العيني: ٣/ ١٢٦٦.

الشاهد: هنا (رُبِّ) جرت، وهي محذوفة بعد الفاء، قوله: فمِثْلِكَ، وهو قليل.

(٣) قائله: امرئ القيس بن الحجر الكندي. العيني: ٣/ ١٢٦٨.

الشاهد: أن (رَبِّ) بعد الواوِ ينبغي عملها الجر وهي محذوفة، وهو الكثير؛ لذا جُرَّ (ليلٍ) بـ (رُبِّ) بعد الواوِ.

(٤) لفظ (جر) ساقط من: أوب وج.

(٥) قائله: جميل بن عبد الله معمر العُدوي. العيني: ٣/ ١٢٦٩.

الشاهد: هنا لفظ (رَسَمٍ) مجرور بـ (رُبِّ) محذوفة، مع أنه لم يسبقها أحد الحروف آنفة الذكر.

قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ «خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» أَي: عَلَى خَيْرٍ^(١).

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا) يُقَاسُ عَلَيْهِ نَحْوُ: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ»؟ أَي: بِكُمْ مِنْ دِرْهَمٍ، و«مَرَزْتُ بَرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحِ فَطَالِحِ» حَكَاهُ يُونُسُ^(٢)، أَي: إِنْ لَا أَمْرٌ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَزْتُ بِطَالِحٍ^(٣).



(١) ما تقدم من حذف حرف الجر وإبقاء الاسم مجروراً خاص بـ (رُبَّ) وبـ (الكاف)، وهنا سمع من العرب: حذف غير (رُبَّ) و(الكاف) مع إبقاء الجر. فـ (خير) مجرور بـ (على) المحذوفة، ولكن هذا لا يقاس عليه، بل تقتصر على ما ورد عن العرب.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (١٥٤).

(٣) فـ (درهم) مجرور بـ (من)، و(طالِح: مجرور بالباء، وهو مما يقاس عليه عند: يونس.

هذا بابُ الإضافة



(نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ) أَي: حُرُوفُهُ^(١)، (أَوْ تَنْوِينًا) مَلْفُوظًا^(٢) بِهِ أَوْ مُقَدَّرًا^(٣) (مِمَّا تُضَيَّفُ احْدَفَ)؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ تُؤْذِنُ بِالِاتِّصَالِ، وَالتَّنْوِينَ وَخَلْفَهُ - وَهُوَ التَّنُونُ - يُؤْذِنَانِ بِالانْفِصَالِ^(٤): (كَطُورِ سِينَا)، وَدَرَاهِمِكَ، وَغَلَامِي زَيْدٍ^(٥).
(وَالثَّانِي) وَهُوَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ (اجْرُرُ) وَجُوبًا بِالحَرْفِ المُقَدَّرِ: عِنْدَ

(١) أَي: النون التي تقع بعد المعرب بالحروف، والمراد بها: الواقعة في التثنية والجمع، فإنها تقع عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد.

أَي: تقع بعد رفع المثني بالألف، مثل: جاء العاملان.
والواو في الرفع، مثل: جاء العاملون.

وبعد الياء في نصبهما وجرهما، مثل: أكرمت العاملين أو العاملين، وسلمتُ على العاملين والعاملين.

هذه النون تحذف عندما يضاف الاسم الداخلة عليه؛ لأنها نائبة عن التنوين، فتقول: جاء عاملاً محمد، وأكرمتُ عاملي محمد، وجاء عاملو خالد، وأكرمتُ عاملي زيد.

(٢) التنوين الملفوظ به، مثل: جاء غلامُ خالد، والأصل: غلامٌ.

(٣) المقدر: هو في الاسم الممنوع من الصرف؛ لأنه معرب وينبغي أن ينون، ولكن منعه من التنوين موانع الصرف فهو مقدر، مثل: هذه مساجدُ البلد، ف (مساجدُ) منع من التنوين، فإنه في حكم المنون.

(٤) لأن بين الإضافة والتنوين تنافياً، فالإضافة تريد وصل الكلمة المضافة بالمضاف إليه، والتنوين يريد الوقف والقطع عما بعده؛ لذا يحذف التنوين للإضافة.

وقد مثل الماتن والشارح بثلاثة أمثلة:

الأول - هو: طور سينا، حذف تنوين (طور)، وهو ملفوظ به قبل الإضافة.

والثاني - الممنوع من الصرف، وهو: دراهمك.

والثالث - حذف منه النون في: غلامي زيد.

(٥) في: ج (زيداً).

المصنف، وبالمُضافِ: عِنْدَ سَيَّوِيهِ^(١)، وبالإضافةِ: عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٢).

(وَأَنْوَ مِنْ): إِنْ كَانَ الْمُضَافُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَصَحَّ إِطْلَاقُ اسْمِهِ عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٣): تَبَعاً لِابْنِ السَّرَّاجِ^(٤)، مُخْرِجاً بِالْقَيْدِ الْأَخِيرِ، نَحْوُ: «يَدِ زَيْدٍ»^(٥)، مُمَثِّلاً بِنَحْوِ: «خَاتَمِ فِضَّةٍ»، و«ثَوْبِ خَزٍّ»^(٦).

(أَوْ) أَنْوَ (فِي): إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ، نَحْوُ: «بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ»^(٧).

(وَاللَّامَ: خُذَا) نَاوِيّاً لَهَا (لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ)، نَحْوُ: «غَلَامُ زَيْدٍ»^(٨).

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

ابن مالك: يرى أن ما هو مضاف إليه مجرور بالحرف المقدر، مثل: هذا كتابُ الطالبِ، أي: كتابُ للطالبِ؛ ولذلك استدرك الشارح على قول ابن مالك بالجر، ولم يقل بحرف الجر؛ حيث قال في: ص (٦٣): (لكن سيأتي أن مذهبه أن المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر)، فلو قال: بحرف الجر؛ لشمّل المضاف إليه أيضاً.

أما سيويهِ: فإنه يرى أن الجار له المضاف.

والأخفش: يرى أنه مجرور بإضافة كتاب إلى الطالب، أي: بعمل الإضافة لا بالمضاف ولا بحرف الجر.

(٣) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٩٠٤.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (١٩٩).

(٥) والقيد هو قوله: (صح إطلاق المضاف إليه على المضاف)، فإذا لم يصلح إطلاق المضاف إليه على المضاف، مثل: يد زيد، فإن (زيداً) لا تطلق على اليد، فلا يقال: اليدُ زيدٌ، فلا يكون مجروراً بـ (من) المقدر.

(٦) هنا - الخاتم: قد يطلق على الفضة، والخاتم: بعض الفضة، وكذا الثوب: بعض القطن، ويمكن إطلاق الفضة على الخاتم، فيقال: الخاتم فضة، والقطن على الثوب، فيقال: الثوب قطن؛ لذا يقدر مجروراً بـ (من) المقدر.

(٧) سورة سبأ، الآية: ٣٣. هنا الجار مقدر تقديره: (في)، أي: مكر في الليل.

(٨) إذا لم يصلح تقدير (من، ولا في)، إذن المقدر اللام، مثل: غلام زيد، أي: لزيد.

واخْصُصْ أَوْلَى) بِالثَّانِي إِنْ كَانَ نَكْرَةً كـ «غُلَامٌ رَجُلٍ»، (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا) إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كـ «غُلَامٌ زَيْدٌ»^(١).

[الإضافة اللفظية تفيد التخفيف]

(وإن يُشابه المضافُ يَفْعَلُ) أي: المضارعُ في كَوْنِهِ مُراداً بِهِ الحَالُ والاستِقبالُ حالَ كَوْنِهِ (وَصَفَاً) كاسمِ الفاعِلِ والمفعولِ والصفةِ المُشَبَّهَةِ (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْرَلُ)، سواءً أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكْرَةٍ^(٢)؛ ولذلك وُصِفَ بِهِ النَّكْرَةُ كـ ﴿هَدِيًّا بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾^(٤)، وَنُصِبَ عَلَى الحَالِ كـ ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾^(٥)،

(١) الإضافة المقدره فيها هذه الحروف تؤدي معنى وهو:

إن كان المضاف إليه معرفة، فإن المضاف المنكر سيكون معرفة، مثل: غلام زيد.

وإن كان المضاف إليه نكرة تفيد تخصيص المضاف، مثل: غلام رجل.

فإن (الغلام) قبل الإضافة تشترك فيه غلمان الرجل والمرأة، وبعد الإضافة قل هذا وصار خاصاً بـ (غلمان) الرجال، والتخصيص: هو تقليل الاشتراك.

(٢) الصواب أم.

(٣) المضاف إذا كان وصفاً كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإنها تعمل عمل الفعل المضارع؛ لأنها أخذت منه العمل وأعطته الإعراب، فصار المضارع معرباً وصارت هي تعمل عمله.

وقد سمي: مضارعاً - أي مشبهاً للوصف في الإعراب؛ إذ الفعل لا يكون إلا مبنياً. فإذا جاء الوصف مضافاً إلى عامله، أي: إلى فاعله أو مفعوله، فإن الإضافة لا تفيد التعريف ولا التخصيص، بل تفيد التخفيف فقط.

فإذا قلت: هذا ضاربُ زيد، فإن (ضارب) لم يعرف.

وإذا قلت: هذا ضاربُ رجلٍ لا تفيد التخصيص، بل أفاده حذف التنوين إذ لم تقل: ضاربُ زيداً، بل ضاربُ زيد.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

لأنه بقي نكرة بعد الإضافة؛ لذا وصفت به النكرة، فـ (بالغ الكعبة) بقي لفظ (بالغ) صفة للفظ (هدياً) الذي هو حال من قوله: قبل (من النعم).

(٥) سورة الحج، الآية: ٩.

وَدَخَلَ عَلَيْهِ رَبٌّ (كُرْبٌ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ) (١).

(وذى الإضافة) وهي: إضافة الوصف إلى معموله (اسمها لفظية)؛ لأنها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين والتون (٢)، (وتلك) الإضافة وهي التي تُفيد التعريف أو التخصيص اسمها (محضة) أي: خالصة، (ومعنوية) أيضاً؛ لأنها أفادت أمراً معنوية (٣).

[مَنْعُ اقْتِرَانِ أَلٍ بِالْمُضَافِ وَجَوَازُهُ]

(وَوَصَّلْ أَلٍ بِذَا الْمُضَافِ) إضافة لفظية (مُغْتَفَرٌ، إِنْ وُصِلَتْ) أَلٍ (بِالثَّانِي) أَي: بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ (٤): كَالجَّعْدِ الشَّعْرِ (٥).

- = ف (ثاني) حال من قوله: الناس في أول الآية، والحال: يكون نكرة وصاحبها معرفة.
- (١) راجينا: وصف مضاف إلى الضمير؛ لأنه بقي نكرة، وقد دخلت عليه (رب) الخاصة بها، وكذا (عظيم) ولو أضيف إلى (الأمل)، وكذا (مُرَوِّعٌ) ولو أضيف (القلب).
- (٢) أي: لم تفد المعنى الموجود في النوع الأول من الإضافة، وهو التعريف والتخصيص، بل أفادت تخفيف اللفظ بحذف النون في مثل: هذان ضاربا زيد، والتنوين في مثل: هذا ضاربُ زيد.
- (٣) سميت: محضة، أي: خالصة في أثر الإضافة وهو عدم الانفصال. ومعنوية؛ لإفادتها معنى وهو التعريف أو التخصيص. واللفظية غير محضة في الإضافة؛ لأنه قد ينصب بالوصف ما بعده، وتذهب إضافة الوصف إلى معموله.
- (٤) لفظ (إليه) ساقط من: ب وج.
- (٥) إذا كان المضاف فيه (أل) لا يضاف؛ لأن الإضافة لا تجتمع مع (أل)، ولا مع التنوين، ولا بالنون المعوضة عن التنوين، ولكن هناك حالات يمكن أن تضاف الكلمة وفيها (أل)، وهي:

- ١- إذا كان المضاف إليه أيضاً فيه (أل)، مثل: هذا الضاربُ الرجل.
- ٢- إذا كان ما فيه (أل) مضافاً إلى مضافٍ إلي ما فيه (أل)، مثل: هذا الضاربُ رأسِ الرجل.
- إذا أضيف ما فيه (أل) إلى مضافٍ إليه، والمضاف إليه يضاف إلى اسم مضاف إلى =

أو وُصِلَتْ (بالذي لَهُ أُضِيفَ الثاني: كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي) (١).
 أو بِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ ضَمِيرًا - كَمَا فِي التَّسْهِيلِ (٢) - ك «مَرَزْتُ
 بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ وَالشَّاتِمِ» (٣) (٤).
 وَمَنَعَ: المُبَرَّدُ (٥) هَذِهِ.

وَجَوَّزَ: الفَرَاءُ (٦) إِضَافَةً مَا فِيهِ أَلٌ إِلَى المَعَارِفِ كُلِّهَا ك «الضَّارِبُكَ»،
 وَ«الضَّارِبُ زَيْدٍ»، بِخِلَافِ «الضَّارِبُ رَجُلٍ».
 وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (٧) - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فِي خُطْبَةِ رَسَالَتِهِ (٨)، فَقَالَ:

- = ضمير يعود إلى ما فيه (أل)، مثل: هذا الرجل الضارب رأس ابنه.
 ٤ - إذا كان المضاف المحتوي على (أل) مثنى، مثل: هذان الضاربا زيد.
 ٥ - أو كان المضاف المحتوي على (أل) جمعاً، مثل: هؤلاء الضاربو زيد.
 ففي هذه الأحوال: يُعْتَمَرُ فِيهِ كَوْنُ المِضَافِ فِيهِ (أَل)، وَالْمَاتِنُ أَضَافَ الجَعْدَ إِلَى الشَّعْرِ؛
 لِأَنَّ فِي المِضَافِ إِلَيْهِ (أَل).
 (١) هنا المضاف فيه (أل)، ومضاف إلى رأس المضاف إلى الجاني، والجاني فيه (أل).
 (٢) تسهيل الفوائد، محمد بن مالك: ص ١٣٧.
 (٣) في: ج (الشاتم).
 (٤) وهنا - الشاتمة: فيه (أل) ومضاف إلى ضمير يعود إلى ما فيه (أل)، وهو: الرجل.
 (٥) تقدمت ترجمته في: ص (١٠١).
 أي - المبرد: لا يجوز إضافة ما فيه (أل) إلى ضمير يعود إلى ما فيه (أل).
 (٦) تقدمت ترجمته في: ص (١٢٢).
 أي - الفراء: جوز إضافة ما فيه (أل) إلى المعرف بغير (أل) مثل الضمير والعلم كما
 مثل الشارح، ولا يجوز إضافته إلى النكرة.
 (٧) وهو أشهر من أن يعرف، أبو عبد الله محمد بن إدريس، ينسب إلى جده شافع قرشي
 مطلبى، توفي سنة (٢٠٤هـ)، وفيات الأعيان: ٣ / ٣٠٥.
 (٨) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي: ١ / ١٩.

«الْجَاعِلُنَا مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^(١).

(وَكَوْنُهَا) أي: أَل (فِي الْوَصْفِ) فقط (كَافٍ، إِنْ وَقَعَ مُثْنِيً)، نحو: «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِي زَيْدٍ»، و«الضَّارِبِي رَجُلٍ».

(أَوْ) وَقَعَ (جَمْعاً سَبِيلَهُ) أي: سَبِيلِ الْمُثْنِيِّ^(٢) (اتَّبَعُ)، بَأَنْ كَانَ جَمْعَ سَلَامَةٍ، نحو: «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِي زَيْدٍ»، و«الضَّارِبِي رَجُلٍ»^(٣).

تَأْتُرُ الْمِضَافُ بِالْمِضَافِ إِلَيْهِ

(وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثاً) وَتَذْكِيراً، (إِنْ كَانَ) الْأَوَّلُ (لِحَذْفِ مُوهَلاً) أي: أهلاً، نحو:

[وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ] * كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٤)

فَأَكْسَبَ الْقَنَاةُ الْمُؤَنَّثُ الصَّدْرَ الْمُذَكَّرَ التَّأْنِيثَ لَمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَنَحْوُ:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَكُونُ لَهُ أَل * أَمْرٌ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٥)

فَأَكْسَبَ الْفِكْرُ الْمُذَكَّرُ رُؤْيَةَ الْمُؤَنَّثِ التَّذْكِيرَ لَمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوهَلاً» مَا لَيْسَ أَهْلاً لَهُ، بَأَنْ يَحْتَلَّ الْكَلَامُ

(١) وهنا أضاف (الجاعل) الذي فيه (أل) إلى (نا)، وهو ضمير.

(٢) في: ج (المبنى).

(٣) قد سبق ذكر ذلك في الحالات المجوزة.

(٤) قائله: الأعشى بن ميمون. العيني: ٣/ ١٣٠٣.

الشاهد: هنا (صدر) مذكر، والفعل المسند ينبغي أن يكون بدون علامة تأنيث، ولكنه لما أضيف إلى (القناة) أثرت فيه التأنيث، فجاءت علامة التأنيث في الفعل.

(٥) يقول العيني: لم أقف على قائله: ٣/ ١٢٩٥.

الشاهد: هنا (رؤية) مؤنث مبتدأ، والمسند الخبر - ينبغي أن يكون مؤنثاً - والخبر هو معين، وكان القياس أن يقول: معينة، ولكن ذكر؛ لإضافة (رؤية) إلى مذكر وهو: الفكر.

لو حُذِفَ ، فلا يُكسِبُهُ ما ذُكِرَ كـ «قَامَ غُلامٌ هِنْدِيٌّ» ، و«قَامَتِ امْرَأَةٌ زَيْدِيَّةٌ»^(١) .

[مَنْعُ اتِّحَادِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ]

(ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى) ، فَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمُرَادِفِهِ^(٢) ، ولا مَوْصُوفٌ^(٣) إِلَى صِفَتِهِ ، ولا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا^(٤) ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَتَعَرَّفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ يَتَخَصَّصُ ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَعَرَّفُ وَلَا يَتَخَصَّصُ إِلَّا بِغَيْرِهِ .

(وَأَوَّلُ مُوهِمًا) ذَلِكَ (إِذَا وَرَدَ) ، نَحْوُ: «هَذَا سَعِيدٌ كُرْزِيٌّ» أَي: مُسَمَّى هَذَا اللَّقَبِ^(٥) ، و«مَسْجِدُ الْجَامِعِ»^(٦) أَي: مَسْجِدُ الْيَوْمِ الْجَامِعِ أَوْ الْمَكَانِ الْجَامِعِ ،

(١) أي - يشترط لتأثير المضاف بالمضاف إليه تذكيراً أو تأنيثاً: أن لو حذف المضاف وحل المضاف إليه محله لم يختلف المعنى .

فلو حذفنا صدر في البيت الأول ، وقلنا: شرقت القناة ، صح المعنى .

وكذا في البيت الثاني ، لو قلنا: الفكر معين ، صح المعنى .

أما مثل: قام غلامٌ هندي ، فلا يؤنث الفعل ؛ إذ لو حذف غلام ، وقلنا: قام هندي ؛ لَصَارَ الْقِيَامُ مَسْنَدًا إِلَى (هندي) لا إلى (غلام) المحذوف .

(٢) الإضافة لها فائدة معنوية عندما يضاف المضاف إلى المضاف إليه ، وهذا يقتضي أن يكون المضاف غير المضاف إليه ؛ لذا لا يجوز أن يضاف الاسم إلى مرادفه ، فلا يقال: هذا بَشَرٌ إِنْسَانِيٌّ .

(٣) لفظ (موصوف) ساقط من: أوب وج .

(٤) لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ، فلا يقال: هذا رجل طويل ، ولا الصفة إلى موصوفها ، فلا يقال: هذا طولٌ رجلي .

(٥) هنا (سعيد) اسم لشخص ، و(كرزي) لقب له ، وقد سبق أنه يجوز إضافة الاسم إلى اللقب ، فيقال: هذا سعيدٌ كُرْزِيٌّ ، وهذا إضافة للشيء إلى نفسه ، فهنا نقول: لفظ (سعيد) يراد به الاسم ، و(كرزي) ذات المسمى ، وذات الشيء غير اسمه .

(٦) المسجد: هو الجامع ، فلماذا أضيف إليه؟ نقول: هنا المضاف إليه لفظ (مكان) أو (اليوم) فالمسجد: مضاف إلى المقدر ، وهما متغايران .

و«جَرْدٌ قَطِيفَةٌ»^(١) أي: شَيْءٌ جَرْدٌ مِنْ قَطِيفَةٍ.

[ما تَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ أَوْ تَجِبُ]

واعلم أن الغالب في الأسماء: أن تكون صالحة للإضافة والإفراد.

وبعض الأسماء: مُتَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ كالمُضَمَّرَاتِ.

(وبعض الأسماء: يُضَافُ أَوَّلًا) إلى المُفْرَدِ لَفْظًا ومعنى كَقُصَارَى،

وَحُمَادَى، وَلَدَى، وَبَيْدَ، وَسَوَى، وَعِنْدَ، وَذِي وَفُرُوعِهِ، وَأُولَى.

(وبعضُ ذَا) الذي ذُكِرَ: أَنَّهُ يَلْزَمُ الإِضَافَةَ (قَدْ) يَلْزَمُهَا مَعْنَى فَقَطْ^(٢)،

(١) جَرْدٌ - بفتح الجيم وسكون الراء - ومعناه: الخلق البالي، والقطيفة: هي البساط فيه خمل

أو شعر في أعلاه أو صوف، والأصل: قطيفة جَرْدٌ، أي: قديمة مجرود عنها الخمل لقدمها، فهنا أضفنا الصفة إلى الموصوف، وجوز ذلك تأويلها ب: شيء جَرْدٌ من قطيفة.

(٢) المضمرات لا تضاف، أما قولنا: إياك، فإن الكاف علامة خطاب وليس مضافاً إليه، إلا عند الخليل: فإنه مضاف إليه عنده.

وكذا الإشارات لا تضاف، أما الكاف في: ذلك، فإنه حرف خطاب يفيد بُعد المشار إليه، وهناك أسماء لا بد من أن تضاف إلى مفرد، وقد ذكر بعض الأسماء فيما يأتي:

- ١- قصارى، يقال: قصارى جهده، بمعنى المنتهى والأقصى، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
 - ٢- حمادى، يقال: حمادى وسعه، أي: نهاية وسعه، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
 - ٣- لدى، يقال: لديك، بمعنى عندك، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
 - ٤- عند، يقال: عند زيد أو عندك، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
 - ٥- بيد، يقال بيد خالد، أي: غير خالد، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
 - ٦- سوى، يقال: سوى خالد أو سواه، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
 - ٧- ذو، يقال ذو مال، أي: صاحب مال، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
- وفروع ذو هي: ذوا وذووا وذات، وذاتا وذوات.
- ٨- أولي، بمعنى أصحاب، المضاف إليه مفرد لفظاً ومعنى.
- والمضاف معنى، أي: اللفظ مفرد عن الإضافة والمعنى مضاف، مثل: (كل، وبعض)، مفردان عن الإضافة، ولكنهما مضافان في الواقع والمضاف إليه محذوف.

و(يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا) عَنْهَا كَكُلِّ، وَبَعْضِ، وَأَيِّ، نَحْو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾^(١)، ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢)، ﴿أَيُّمَا تَدْعُوا﴾^(٣).

[مَا يُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ]

(وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتِنَاعَ إِبْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا)، فَلَا يَلِيهِ إِلَّا ضَمِيرٌ (حَيْثُ وَقَعَ كَوَحْدٍ)، نَحْو: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾^(٤).
 وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ * [لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ]^(٥)
 وَالذَّنْبُ أَحْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ * وَحَدِي [وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرًا]^(٦)
 و(لَبِّي) وَيَخْتَصُّ بِضَمِيرِ غَيْرِ الْغَائِبِ، نَحْو: «لَبَّيْكَ» أَي: إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ^(٧).

وَهُوَ عِنْدَ سَيَّبِيهِ: [مُثْنَى لِلتَّكْثِيرِ]^(٨).

- (١) سورة هود، الآية: ١١١. هنا (كلاً) مضاف إلى مقدر تقديره: واحد.
- (٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣. هنا (بعض) مضاف إلى الضمير المقدر، أي: على بعضهم.
- (٣) سورة الإسراء، الآية: ١١٠. هنا - أي: مفردة لفظاً عن الإضافة، أي: أي اسم تدعو.
- (٤) سورة غافر، الآية: ١٢.
- هنا: وجدت مضافة إلى الضمير ولا تضاف إلى الظاهر، بل يقال: وحدي ووحده ووحدك، ولا يقال: وحد محمد.
- (٥) قائله: عبد الله بن عبد الأعلى القرشي. العيني: ٣ / ١٣١٨.
- الشاهد في قوله: (وحدك) أضاف (وحد) إلى ضمير الخطاب.
- (٦) قائله: الربيع بن ضبيح بن وهب الفزاري. العيني: ٣ / ١٣١٩.
- الشاهد في قوله: (وحدي) أضاف وحد إلى ضمير المتكلم.
- (٧) لبي: تضاف إلى ضمير المتكلم والمخاطب، تقول: لبيّ ولبيك، وعند الجمهور: لبيك، ليست تشية لبي، بل هي كلمة تعوض عن تعاقب الإجابة بكثرة، أي: إجابة بعد إجابة.
- (٨) في: ج (مبنى للكبير).
عند الأخفش: هي تشية لبي.

وَعِنْدَ يُونَسَ^(١): مُفْرَدٌ، أَصْلُهُ: لَبَّى بوزنِ فَعَلَى، قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً فِي الإِضَافَةِ كَانْقِلَابِ أَلْفِ لَدَى وَعَلَى وَإِلَى^(٢).

وَرُدٌّ: بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُفْرَدًا جَارِيًا مَجْرَى مَا ذَكَرَ، لَمْ تَنْقَلِبِ أَلْفُهُ إِلَّا مَعَ الْمُضْمَرِ كَلَدَى.

وَقَدْ وُجِدَ قَلْبُهَا مَعَ الظَّاهِرِ فِي البَيْتِ الآتِي^(٣).

(وَدَوَالِي) كَلَبِّي، نحو: «دَوَالِيكَ» أَي: تَدَاوُلًا بَعْدَ تَدَاوُلٍ.

و(سَعْدَي) ، نحو: «سَعْدَيْكَ» أَي: سَعْدًا بَعْدَ سَعْدٍ.

(وَشَذَّ: إِيْلَاءٌ يَدَيَّ لِلْبَيِّ) فِي قولِ الشَّاعِرِ:

[دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا] * فَلَبِّي فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُورِ^(٤)

وَكَذَا إِيْلَاؤُهُ ضَمِيرَ غَائِبٍ فِي قَوْلِهِ:

[إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي * زوراءُ ذاتُ مِثْرَعٍ يُبُونِ]

لَقُلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي^(٥)

(١) هي عند يونس: مفرد، أصله: لبي على وزن فعلى، وعند الإضافة قلب الألف ياءً.

(٢) فإن (إلى) إذا جرت ضمير يقلب ألفها ياء، يقال: إلي وإليك وإليه، وهكذا على: ولدى.

(٣) القياس مع الفارق؛ لأن ما ذكر من: إلى وعلى ولدى لا تقلب الألف إلا مع الضمير وتبقى مع الظاهر، أما (لبي)، فإنها تقلب مع الظاهر أيضاً، حيث سيأتي في الشاهد الآتي أنه قال: لبي يدي.

(٤) قائله: أعرابي من بني أسد. العيني: ٣ / ١٣٠.

الشاهد: أنه أضاف (لبي) إلى الظاهر، وهي كلمة (يدي) وهو قليل؛ لأن الكثير أضافها إلى ضمير المتكلم أو المخاطب.

(٥) يقول العيني: لم أقف على قائله: ٣ / ٣٣٠٧.

الشاهد: أنه أضاف (لبي) إلى ضمير الغيبة، وهو نادر.

قاله في شرح التسهيل^(١).

[ما يُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ]

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ) اسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةٌ (حَيْثُ وَإِذُ)، نحو:

«جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ»، و«حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»، ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ

قَلِيلًا﴾^(٢)، ﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(٣).

وَشَدَّ إِضَافَةَ حَيْثُ إِلَى الْمَفْرَدِ فِي قَوْلِهِ:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا * [نَجْمًا يُضِيءُ كَالشُّهَابِ لَامِعًا]^(٤)

(وَأِنْ يُنَوَّنُ) إِذُ، وَيُكْسَرُ ذَالُهَا؛ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (يُحْتَمَلُ)، أَي: يُجُوزُ

(إِفْرَادُ إِذُ) عَنِ الإِضَافَةِ، وَجَعَلَ التَّنْوِينَ عِوَضًا عَمَّا تُضَافُ إِلَيْهِ، نَحْو: ﴿وَأَنْتُمْ

حِينَئِذٍ نَنْظُرُونَ﴾^(٥).

(١) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ١٨٦ / ٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٨٦.

(حَيْثُ وَإِذُ) وما يشبه إذُ: لا يضافن إلى المفرد، بل إلى الجملة الاسمية أو الفعلية، وتكون في محل خفض مضافاً إليها، وفي هذه الآية (إذ) أضيفت إلى جملة: كنتم قليلاً.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٢٦.

هنا (إذ) مضافة إلى جملة اسمية وهي: أنتم قليل، وقد مثل الشارح لإضافة (حيث) إلى الجملة الفعلية والاسمية.

(٤) يقول العيني: أنشده ابن الأعرابي وعزاه إلى قائله: ١٣٠٨ / ٣.

الشاهد: أن (حيث) أضيفت إلى (سهيل) وهو مفرد، وهي إضافة شاذة.

(٥) سورة الواقعة، الآية: ٨٤.

إذا نونت (إذ) فإن تنوينها تنوين عوض عن الجملة المضافة إليها (إذُ)، فلا يُجمع بين العوض والمعوض، وفي الآية (إذ) في (حينئذٍ) المنونة مضافة إلى جملة مقدره محذوفة تقديرها: حين إذ بلغت الحلقوم.

(وما كِإِذٌ مَعْنَى) أي: في المعنى، وهو كُلُّ اسْمٍ زَمَانٍ مُبْهَمٍ ماضٍ (كِإِذٌ أَضِيفَ) إلى الْجُمْلَتَيْنِ (جَوَازاً، نَحْوُ: حِينَ جَانِبِذَ)، و«جِئْتُكَ حِينَ الْحَجَّاجِ»^(١) أمير^(٢).

[إِعْرَابُ اسْمِ الزَّمَانِ بَعْدَ الْمَشْبِهِ لِإِذ]

(وَابْنِ) عَلَى الْفَتْحِ (أَوْ اِعْرَبَ مَا كِإِذٌ قَدْ أُجْرِيَا).

أَمَّا الْأَوَّلُ - فَبِالْحَمَلِ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا الثَّانِي - فَعَلَى الْأَصْلِ^(٣).

(وَ) لَكِنْ (اخْتَرْنَا بِنَا مَثَلًا) أَي: وَاقَعَ قَبْلَ (فِعْلِ بُنْيَا): ماضٍ أَوْ مُضَارِعٍ

مَقْرُونٍ بِإِحْدَى النُّونَيْنِ^(٤)، نَحْو:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ * [فَتَدَلَّأَ زُرَيْقُ الْمَالَ تَدَلَّ الثَّعَالِبِ]^(٥)

(١) الحججاج هو: ابن يوسف بن الحكم الثقفي، قائد داهية سفاك خطيب، ولد ونشأ في الطائف، وانتقل إلى الشام إلى أن قلده عبد الملك بن مروان أمر عسكره، وأمر بقتل عبد الله بن الزبير، ثم ولاه مكة والمدينة والطائف، توفي سنة ٩٥ هـ. الأعلام: ٢ / ١٦٨.

(٢) هنا (حين) أضيفت إلى جملة (جاء) وهي جملة فعلية، وإلى (الحجاج أمير) وهي جملة اسمية، وحين: اسم زمان مثل (إذ) في المضي والإبهام.

(٣) الأول: هو البناء قياساً على المشبه به وهي (إذ)، والثاني: الإعراب؛ لأن الأصل في هذا المشبه ل (إذ) الإعراب.

(٤) يرجح البناء لاسم الزمان المشبه ل (إذ) إذا كانت الجملة بعده مبدوءة بما يأتي:

أ- إذا صدرت بفعل ماضٍ مثل: خرجت يومَ جاء أخوك.

ب- إذا صدرت بفعل مضارع مقرون بنون النسوة مثل: النساء حينَ يصلينَ يتقرئينَ إلى الله.

ت- إذا صدرت بفعل مضارع مقرون بنون التوكيد، مثل: لا أصحباك يومَ تعصينَ الله.

(٥) قائله: الأحوص، أو أعشى همدان. العيني: ٣ / ١٤١٢.

الشاهد: أن (حين) بنيت على الفتح؛ لوقوع الفعل الماضي بعدها وهو (ألهى) والوقت الذي يشغل الناس معظمَ أمورهم هو وقت الضحى، فإن معظم مشغولون بالعمل والواجبات الدنيوية.

(و) الواقعِ (قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو) قَبْلَ (مُبْتَدَأُ أُعْرِبَ) وَجُوباً: عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١).

وَجَوَزَ الكُوفِيُّونَ: بِنَاءَهُ، واختارَهُ المصنِفُ فقال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُقَنَّادًا) كقراءةِ نافعٍ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾^(٢).

(وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ) فقط، (كَهُنُّ إِذَا اعْتَلَى) أي: تَوَاضَعُ إِذَا تَعَاطَمَ وَتَكَبَّرَ^(٣).

وَأَجَازَ الأَخْفَشُ^(٤) وَالكُوفِيُّونَ: وَقُوعَ المُبْتَدَأِ بَعْدَهَا وَلَمْ يُسَمَعْ^(٥)، ونحو:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٦)، مِنْ بَابِ:

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

أما إذا وقع بعدها فعلٌ مضارعٌ خالٍ من التَّوْنِينِ، أو الجملة الاسمية، فإن مشبه (إذ) يكون معرباً لا مبنياً.

وفي الآية: رفع لفظ (يومٌ)؛ لأنه خبر (هذا)؛ لوقوع الفعل المضارع بعده وهو لفظ (ينفع).

(٢) أي: إذا وقع بعد المشبه ل (إذ) فعلٌ مضارعٌ خالٍ من التَّوْنِينِ فإنه يعرب، إلا أن ابن مالك: اختار جواز بنائه - كما هو مذهب الكوفيين، فقد قرأ نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾، ببناء يوم على الفتح.

(٣) إذا - اسم لما يستقبل من الزمان، وهي تضاف إلى الجملة الفعلية فقط عند جمهور النحويين، ومثل لها الماتن بقوله: هُنَّ إِذَا اعْتَلَى، أي: تواضع إذا رأيت غيرك تكبر، ف (اعتلى) فعل ماضٍ والجملة في محل خفضٍ مضاف إليه.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

(٥) الأخفش، والكوفيون: يرون جواز إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية، فأجاب الشارح: بأن دخولها على الاسمية لم يسمع من العرب.

(٦) سورة الانشقاق، الآية: ١.

لعل من يرى: أن (إذا) في هذه الآية أضيفت إلى جملة اسمية، أجب: بأنها مضافة إلى فعلية، والسماء: فاعل لفعل محذوف تقديره: انشقت، تدل عليه لفظة (انشقت) المذكورة.

﴿وَأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١)، ونحو:

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ * [لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمُدْرَعُ]^(٢)

على إضمارِ كَانَ، كما أُضْمِرَتْ هي وَضْمِيرُ الشَّانِ فِي قَوْلِهِ:

[وَبَيَّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ] * إِلَى^(٣) فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(٤)

فِرْعُ: مُشْبَهُ إِذَا مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ كِذَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ

الْفِعْلِيَّةِ^(٥) - قَالَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٦): نَقْلًا عَنْ سَيَبَوِيهِ^(٧)، وَاسْتَحْسَنَهُ^(٨) -

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

هنا - أحدٌ: وقعت بعد (إن) الشرطية، و(إن) الشرطية لا يقع بعدها إلا فعل؛ لذا تعرب بأنها فاعل بفعل محذوف تقديره: إن استجارك أحدٌ، دلَّ عليه لفظ (استجارك) المذكور. وفي آية الانشقاق: (إذا) لا يأتي بعدها إلا فعل؛ لذا يقدر قياساً على آية التوبة.

(٢) قائله: الفرزدق همام بن غالب. العيني: ١ / ١٣٣١.

الشاهد: أن (باهلي) اسم مرفوع مبتدأ، والجملة بعده خبر له، والجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن، الأصل: كانه باهلي تحته حنظلية، ف (إذا) مضافة إلى جملة فعلية.

(٣) لفظ (إلى) ساقط من: أوب وج.

(٤) قائله: قيس بن الملوح. العيني: ٣ / ١٣٣٢.

الشاهد أن: (هلا) لا يقع بعدها إلا فعل؛ لأنها للتخصيص، وهنا (نفس) لم تقع بعدها، بل بعد فعل محذوف مع اسمه ضمير الشأن تقديره: هلا كانه، وجملة: نفس ليلي شفيعها، في محل نصب خبر كان.

(٥) كما أن مشبه (إذ) في الدلالة على الزمن الماضي مثلها في إعراب وبناء الفعل الذي تضاف إليه، كذلك (إذا) فإن ما يشبهها في الاستقبال يضاف إلى الفعلية فقط.

(٦) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٩٤٤ - ٩٤٥.

(٧) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٨) أي: استحسنت هذا القياس ابن مالك في شرح الكافية قال: إنه قياس حسن، لكنه لا يسلّم؛ لأنَّ المشبه ل (إذا) قد جاءت بعده جملة اسمية.

وقال^(١): لَوْلَا أَنَّ مِنَ الْمَسْمُوعِ مَا جَاءَ بِخِلَافِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿يَوْمَ هُمْ
بِنُرُوزٍ﴾^(٣) انتهى.

وَأَجَابَ وَلَدُهُ^(٤) عنها: بَأَنَّهَا مِمَّا نَزَّلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلُ؛ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ مَنْزِلَةً
الماضي، وحينئذٍ فاسمُ الزَّمانِ [فيه ليس]^(٥) بِمَعْنَى إِذَا، بَلْ بِمَعْنَى إِذْ، وَهِيَ
تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ^(٦).

قال ابن هشام^(٧): وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ مُشْبِهَ إِذَا كَمُشْبِهِ إِذَا، يُبْنَى وَيُعْرَبُ
بِالتَّفْصِيلِ السَّابِقِ^(٨)، وَقِيَاسُهُ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ^(٩)، وَمِنْهُ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ﴾^(١٠)؛

(١) في: أ وب وج (قال) بدون الواو.

(٢) لفظ: (تعالى) ساقط من: ط وأ وب.

(٣) سورة غافر، الآية: ١٦.

ف (هم) مبتدأ، وجملة بارزون: خبره، ف (يوم) يراد به المستقبل ولم يضاف إلى الجملة
الفعلية، بل إلى الاسم.

(٤) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: ١٥٢ / ٢.

(٥) في: أ (ليس فيه).

(٦) أي: (يوم) هي للمستقبل؛ لأن (البروز) يكون يوم القيامة، إلا أنها في الآية يراد بها
الماضي؛ لتحقق وقوع ذلك وكأنه وقع، فهي بمعنى (إذ) لا بمعنى (إذا)، و(إذ) تضاف
إلى الاسم والفعلية.

وهذا الجواب من حفيد ابن مالك: وهو بدر الدين.

(٧) تقدمت ترجمته في: ص (٢٩٩).

(٨) يقول: لم أرَ أحداً قاس مُشْبِهَ (إذَا) بِمُشْبِهِ (إِذَا).

ووجه الشبه: أن مشبه (إِذَا) قد يبنى وقد يعرب كما سبق، ولم أرَ في (إِذَا) مَنْ فَصَّلَ ذَلِكَ.

(٩) لم يرَ ابن هشام: من قاس مشبه (إِذَا) على مشبه (إِذَا)، لكنه يرى: أن القياس صحيح
وظاهر، واستدل على ذلك بالآية الآتية.

(١٠) في: ط، (هذا يوم ينفع الصادقين)، وفي: ج، (هذا يوم ينفع). سورة المائدة، الآية: ١١٩.

هنا - يومٌ - بمعنى (إِذَا)؛ لأنه يراد به يوم القيامة وجاء مرفوعاً خبراً لـ (هذا)، وقد
أضيف إلى الفعل المضارع وهو (ينفع).

لأن المُرادَ به المُستقبلُ، انتهى^(١).

قلت: قد تقدّم نقلًا عنهم^(٢)، الاستدلالُ به على مُشبهه إذ؛ أي^(٣) لأنه مما نُزِّلَ فيه المُستقبلُ؛ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ مَنْزِلَةَ المَاضِي، ولا سِيَّما في أوَّلِهِ (قال): بِلِفظِ المَاضِي^(٤).

[إضافة كلا وكتا وأي]

(لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ) لفظاً ومعنى، أو معنى فقط (مُعَرَّفِ بِلا تَفَرُّقِ) بِعَطْفِ (أُضِيفَ: كِلْتا وِكِلّا)، نحو: «جاءني كِلّا الرَّجُلَيْنِ»^(٥)، و: [إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشَرِّ مَدَى] * وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ^(٦) ولا يُضَافانِ لِمُفْرَدٍ ولا لِمُنْكَرٍ^(٧) خِلافاً لِلْكَوْفِيِّينَ^(٨)، ولا لِمْفَرَّقٍ.

(١) الصبان (حاشية الأشموني) ٣٨٦/٢.

(٢) أي: سبق أن نقل عن البصريين والكوفيين: أن (يوم) هو مشبه (إذ)؛ وذلك لأن المستقبل إذا كان محقق الوقوع فهو يشبه الماضي؛ لأن الماضي متحقق وقوعه بخلاف المستقبل، فإنه قد يقع وقد لا يقع، ولكن لصدوره من الله فكأنه وقع؛ إذن (يوم) مثل (إذ) يراد بها الماضي.

(٣) لفظ: (أي) ساقط من: أ وب وط.

(٤) أي: مما يؤكد أن (يوم) يراد بها الماضي أنه سبقه فعل ماض وهو: قال هذا يوم.

(٥) كلا - للمذكر، وكتا - للمؤنث يضافان:

أ- إلى مثنى لفظاً ومعنى، ويكون معرفة، مثل: جاء كلا الطالبين.

ب- إلى مثنى معنى لا لفظاً، مثل: ما يأتي في الشاهد الآتي.

(٦) قائله: عبد الله بن الزبيري. العيني: ١٣٣٤ / ٣.

الشاهد: أن (كلاً) مضافة إلى اسم الإشارة (ذلك)، ولفظ (ذلك) مفرد، ولكن يراد به التثنية؛ لأنه أشير به إلى قوله: (وَجْهٌ وَقَبْلٌ)، ومعنى وجه وقبل - بفتح القاف والباء - بمعنى: جهة، أي: لكل من الخير والشر ذو جهة يُصرف إليها. الصبان ٢٦٦ / ٣.

(٧) في: أ وط (لنكرة).

(٨) فلا يقال: جاءني كلا الرجل ولا كلا رجلين، وجوز ذلك الكوفيون.

وَشَدَّ:

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا * [فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمُؤَلَّمَاتِ] ^(١)
 (وَلَا تُضِيفُ لِْمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ أَيًّا)، بَلْ أَضِفْهَا إِلَى مُثْنَى أَوْ مَجْمُوعٍ مُطْلَقًا ^(٢)،
 أَوْ مُفْرَدٍ مُنْكَرٍ ^(٣) ^(٤)، (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفُ) إِلَى الْمُفْرَدِ الْمُعْرَفِ، نَحْوُ:
 [فَلَيْتَ لَقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ] * أَيِّي وَأَيْتِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ ^(٥)
 (أَوْ) إِنْ (تَنَوَّ الْجُزَاءُ) فَأَضِفْهَا إِلَيْهِ، نَحْوُ: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ» أَيُّ:
 أَيُّ أَجْزَائِهِ ^(٦).

(١) يقول العيني: لم أقف على قائله: ٣ / ١٣٣٥.

الشاهد: أن (كلا وكلتا) تضافان إلى مثنى كلمة واحدة، ولا تضافان إلى اثنين متفرقين بحرف العطف، وفي هذا البيت أضيفت (كلا) إلى اثنين متفرقين وهما: أخي وخليلي، وهذا من باب الشذوذ.

(٢) أي: تضاف إلى المثنى المعرف، مثل: ناد لي أيُّ الطالبين أو أيُّ الطلاب أو أيُّ طالبين أو أيُّ طالبين، وهذا المراد بقوله: مطلقاً.

(٣) في: أوب وج (نكرة).

(٤) أما إلى المفرد فلا بد من كونه منكرًا؛ لأنه يدل على عموم الأفراد على سبيل البدل، فتقول: جاءني أيُّ رجلٍ، ولا تقل: أي زيد.

(٥) يقول العيني: لم أقف على قائله: ٣ / ١٣٣٧. ولكن نسبة الشاطبي في شرح الألفية لعنتره ٤ / ١٠٩.

الشاهد: أن (أيًّا) لا تضاف لمفرد معرف، ويجوز إضافتها إلى المعرف إن تكررت؛ حيث قال الشاعر: أيُّي وأيُّك، فأضافهما إلى الضمير وهو معرفة لتكررها.

(٦) يجوز إضافة (أيُّ) إلى المعرفة إن لم يرد الأفراد؛ لأن المعرفة لا تدل على أفراد، ولكن إذا أريد أجزاء المعرفة فلا مانع من الإضافة، وقد مثل الشارح لها بقوله: أيُّ زيدٍ حسنٌ، أيُّ: أيُّ جزءٍ من أجزاءه حسنٌ، و(أيُّ) تأتي لأمر كما يأتي:

١- استفهامية، كما مثلنا سابقاً.

٢- موصولة، مثل: يعجبني أيُّهم قائم، أي: الذي هو قائم.

(واخْصَصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ) مَعَ اشْتِرَاطِ مَا سَبَقَ (مَوْصُولَةً أَيْ)، فَلَا تُضِفُهَا إِلَى نَكِرَةٍ خِلَافًا لِابْنِ عُصْفُورٍ^(١)، نَحْوُ: «أَيْتُهُمْ أَشَدُّ».

(وَبِالْعَكْسِ) أَيْ: (الصَّفَةُ) وَالْحَالُ فَلَا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى نَكِرَةٍ كـ «مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ»، وَ«بَزَيْدٍ أَيْ فَارِسٍ»^(٢).

(وَأِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا) أَيْ: سِوَاءَ أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكِرَةٍ (كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا)^(٣)، نَحْوُ: «أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ»^(٤)، «فِي أَيِّ حَدِيثٍ»^(٥).

فَرَعٌ: إِذَا أَضِيفَ أَيُّ إِلَى مُثَنَّى مَعْرِفَةٍ أُفْرِدَ ضَمِيرُهَا، أَوْ إِلَى نَكِرَةٍ طَوْبَقَ^(٦).

[إِضَافَةٌ لَدُنْ وَغَدْوَةٌ وَمَع]

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ): وَهُوَ ظَرْفٌ لِأَوَّلِ غَايَةِ^(٧) زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مَبِينٍ، إِلَّا

٣- = شرطية، مثل: «أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» [الإسراء: ١١٠].

٤- موصوفة، مثل: مررت برجل، أي: رجل.

٥- حال، مثل: مررت بزید، أي: فارس.

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٢٤٣).

أي: أن الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة كما مثلنا، وجوز إضافتها إلى النكرة: ابن عصفور.

(٢) إذا جاءت (أي) صفة أو حالاً، فإنها لا تضاف إلا إلى المنكر كما مثلنا.

(٣) أي: إذا كانت (أي) شرطية أو استفهامية، فكمّلها بالإضافة إلى المعرفة وإلى النكرة

(٤) سورة القصص، الآية: ٢٨. وهنا أضيفت في الآية إلى معرفة، وهي شرطية.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥. وهنا أضيفت إلى نكرة، وهي استفهامية.

(٦) المعرفة، مثل: أيّ الطالبين جاء فله مكرمة، وأيّ الرجال قام فله مكرمة.

وإلى النكرة، مثل: أيّ رجلين قاما، وأيّ رجال قاموا.

(٧) لفظ: (غاية) ساقط من: ط.

في لَعَةٍ قَيْسٍ^(١) (فَجَرَ).

وإفراها (وَنَصَبُ غُدْوَةٍ بِهَا) على التَّمْيِيزِ أو التَّشْبِيهِ بالمفعولِ به، أو
إِضْمَارُ كَانَ واسمِها الوارِدُ (عَنْهُمْ نَدَرَ)^(٢).

وكذا رَفَعُها على إِضْمَارِ كَانَ كما حَكَاهُ: الكُوفِيُّونَ^(٣)، وَيُعْطَفُ^(٤) على
غُدْوَةِ المنصُوبَةِ بالجرِّ؛ لأنَّ^(٥) محلُّها.

وجوَرَ الأَخْفَشُ^(٦): النَّصَبَ.

قال المُصَنِّفُ^(٧): وهو بعيدٌ عن القِياسِ^(٨).

- (١) لَدُنْ: ظرف لأول الزمان - تقول: ما جئتني من لدن أمس.
ولأول المكان - مثل: جئت من لدنه، أي: من عنده، فهي مبنية على السكون؛ لمشابتها
الحرف في عدم الخروج عن الظرفية، أي: لا تكون متصرفة، كالحرف فإنه لا يتصرف.
أما عند قيس: فإنها تكون معربة قياساً على مرادفتها، وهي: عند.
- (٢) أي: يمكن أن تجر ما بعدها مضافاً إليه، ويمكن إفراها عن الإضافة، وما تقدم من أمثلة
هي فيها مضافة إلى (أمس) وإلى الضمير.
- أما إفراها عن الإضافة، وبعدها (غدوة) منصوبة كما مثل الماتن، فأعراب (غدوة) أنها
تمييز أو شبيه بالمفعول به؛ لأن (لذن) تشبه اسم الفاعل إذا ثني، أو جمع في ثبوت
نونها وحذفه، أو النصب بـ (كان) مقدرة مع اسمها.
- (٣) الكوفيون: يرفعون غدوة، أي: كان غدوة؛ لأن كان تامة، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف
تقديره: هو غدوة. أبو طالب ٢ / ٣٧٧.
- (٤) في: ب و ط (عطف).
- (٥) في: أ (لأنها)، وفي: ج (لأنه).
- (٦) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).
- (٧) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٩٥٣.
- (٨) إذا عطفت على (غدوة) وهي منصوبة، يجوز نصب المعطوف على لفظها عند الأخفش،
تقول: جئتك من لدن غدوة ومساءً، والأصل أن تقول: ومساءً، عند الجمهور؛ باعتبار
أن محلها الجر بالإضافة.

(وَمَعٌ): اسْمٌ لِمَكَانِ الْاجْتِمَاعِ أَوْ وَقْتِهِ، مُعَرَّبٌ إِلَّا فِي لُغَةِ رِبِيعَةَ،
فَيَقُولُونَ^(١) (مَعٌ) بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ (فِيهَا) بِنَاءٌ وَهُوَ (قَلِيلٌ)، وَقَالَ سَيَبَوِيه^(٢):
ضَرُورَةٌ، وَمِنْهُ:

فَرِشِي مِّنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ * [وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا]^(٣)
(وَنُقِلَ) فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (فَتُحْ وَكَسْرٌ) لِعَيْنِهَا؛ (لِسُكُونِ يَتَّصِلُ) بِهَا،
مُسْتَنَّدُ الْأَوَّلِ الْخِفَّةُ، وَالثَّانِي الْأَصْلُ فِي التِّقَاءِ السَّاكِنِينَ^(٤).

تَيْمَةٌ: لَا تَنْفَكُ مَعَ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَّا [إِذَا وَقَعَتْ] حَالًا بِمَعْنَى جَمِيعٍ،
كَقَوْلِهِ:

بَكَتْ عَيْنِي الْيُسْرَى فَلَمَّا زَجَرْتُهَا * عَنِ الْجَهْلِ بَعْدَ الْحِلْمِ أُسْبَلَتْ مَعًا^(٥)

= ولكن ابن مالك: يستبعد العطف بالنصب؛ لأن الأصل في (لَدُنْ) أن يجر ما بعدها، أما
نصب (غدوة) بعدها فهو نادر، والنادر لا يقاس عليه.

(١) مع: اسم لمكان الاجتماع - مثل: خالد معك، أي: في مكانك.

ولزمان الاجتماع - مثل: جئتك مع المغرب.

وهي معربة؛ لأنك تقول: صلينا معاً وجلسنا معاً، وتقول: جئت بمعيتك.

وربيعة: تراها مبنية على السكون دائماً، وهو قليل.

وسيبويه: يرى السكون؛ لضرورة الشعر، كما في البيت الآتي.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٣) قائله: جرير الخطفي، مدح هشام بن عبد الملك. العيني: ٣/ ١٣٤٦.

الشاهد: أنه سكن عين (مَعٌ) فقال: معكم، وقد وقعت خبراً للفظ (هواي).

(٤) على من: يرى سكون العين يسكن عند الوقف، فإذا وصلت وقلت: مع القوم، يجوز

الكسر للعين وهو الأصل بالتقاء الساكنين، ويجوز الفتح للخفة.

(٥) هو لابن الدمينية - العقد الفريد لابن عبد ربه ٣٦/٧.

الشاهد: أن (مع) ملازمة للإضافة، فإن وقعت حالاً، فإنها تفرد عنها؛ لأن الحال لا

تكون إلا نكرة، وهنا قال الشاعر: معاً، وهي حال بمعنى: جميعاً، أي: مُجْتَمِعَيْنِ.

[بناءً أو إعرابٍ غيرٍ وقبلٍ وبعْدُ والجهاتِ الستِّ]

(واضْمُمْ بناءً) وِفَاقًا: لِلْمَبْرَدِ (غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ) حَالٌ كَوْنِكَ (نَاوِيًا) مَعْنَى (مَا عُدِمَا)^(١)، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٢): لِرِزْوَالِ الْمُعَارِضِ لِلشَّبهِ الْمُقْتَضِي لِلْبِنَاءِ: وَهُوَ عَدَمُ الْاسْتِقْلَالِ بِالْمَفْهُومِيَّةِ^(٣).

قُلْتُ: وَهِيَ نَظِيرَةٌ أَيْ، فَيَأْتِي فِي هَذِهِ مَا قُلْتُهُ فِيهَا: وَهُوَ وُجُودُ هَذِهِ الْعِلَّةِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِمْ بِإِعْرَابِهَا حِينَئِذٍ^(٤)، فَالْأَحْسَنُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ^(٥): مِنْ كَوْنِهَا مُعْرَبَةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا^(٦).

كَمَا أَجْمَعُوا: عَلَى أَنَّ^(٧) فَتَحَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُطْلَقًا، وَضَمَّهَا مَعَ التَّنْوِينِ الَّذِي هُوَ قَلِيلٌ حَرَكَتَا إِعْرَابٍ^(٨).

- (١) غيرُ: إِذَا أُضِيفَتْ، فَإِنَّهَا تَعْرَبُ لِبَعْدِهَا عَنِ شِبْهِ الْحَرْفِ بِالْإِضَافَةِ.
- (٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٩٦٣.
- (٣) إِنْ قَصِدْتَ مَعْنَى خَالِدٍ - وَهُوَ ذَاتُهُ وَمَسْمَاةُ فَإِنَّ الْإِضَافَةَ لَا تَبْقَى، فَتَكُونُ غَيْرَ مَبْنِيَّةٍ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْحَرْفَ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَكَانَ الْمَانِعُ مِنَ الْإِعْرَابِ بِالْإِضَافَةِ، وَقَدْ ذَهَبَتْ فَجَاءَ الْمُقْتَضِي لِلْبِنَاءِ وَهُوَ الْإِفْتِقَارُ وَعَدَمُ الْاسْتِقْلَالِ بِفَهْمِ مَعْنَاهَا.
- (٤) (غَيْرِ) مِثْلُ (أَيْ): فِي احْتِيَاجِهَا إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ سَبَقَ فِي أَنَّ (أَيْ) إِنْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَنْوَ قَدْ أَعْرَبَتْ مَعَ وَجُودِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ، وَهُوَ حُذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَافْتِقَارُهَا إِلَيْهِ، فَلِمَاذَا (غَيْرِ) تَبْنَى وَلَا تَعْرَبُ مِثْلُ (أَيْ) مَعَ التَّمَاثُلِ فِي الْعِلَّةِ.
- (٥) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: ص (٩٨).
- (٦) لِذَا رَجَّحَ الشَّارِحُ رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي إِعْرَابِهَا مِثْلُ (أَيْ) وَلَوْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ.
- (٧) لَفْظٌ: (أَنَّ) سَاقِطَةٌ مِنْ: ط.
- (٨) أَيْ - قَوْلُ الْأَخْفَشِ: إِنَّهَا مُعْرَبَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، هُوَ مِثْلُ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ (غَيْرِ) فِي =

وَسَرَطَ ابْنُ هِشَامٍ^(١) لِحِجَازٍ^(٢) حَذَفِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ لَيْسَ،
نحو: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرًا» أي: لَيْسَ الْمَقْبُوضُ غَيْرَ ذَلِكَ، أو لَيْسَ غَيْرُ
ذَلِكَ مَقْبُوضًا^(٣).

وذكر ابن السراج^(٤) في الأصول^(٥)، وغيّره: وَقَوْعَهَا بَعْدَ^(٦) لا .

ثُمَّ بِنَاؤُهَا عَلَى الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ، وَلَوْلَاهُ لَمْ يُفَارِقْهَا
الْبِنَاءُ^(٧).

وكانت ضمة^(٨)؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ الْإِعْرَابُ بِالْبِنَاءِ - قَالَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(٩).
وخرَجَ بقوله: «إِنْ عَدِمْتَ» إلخ، ما إذا لم يُعَدَمِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

-
- = حالة الفتح أو الضم مع التنون القليل هما حركتا إعراب، جاء خالد ليس غيراً أو غير.
- (١) تقدمت ترجمته في: ص (٢٩٩). وينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢ / ٤٩ .
- (٢) في: ج (بجواز).
- (٣) فهو اشترط لحذف المضاف إليه من غير أن تسبقها (ليس)؛ لتكون (غير) خبراً لها،
والاسم محذوف أو تكون اسماً لـ (ليس) وخبرها محذوف.
- (٤) تقدمت ترجمته في: ص (١٩٩).
- (٥) لم أعر عليه.
- (٦) جوز السراج: حذف المضاف إليه من (غير)، إذا وقعت بعد (لا)، فيقال: قلت لك هذا
لا غير.
- (٧) أي: بنيت على الحركة - والأصل في البناء السكون -؛ لأن الأصل في (غير) (غير)
الإعراب، ولولا ذلك الأصل لبقيت غير مبنية دائماً.
- (٨) في: أ وب وج (ضماً).
- (٩) شرح التسهيل، محمد بن مالك: ٣ / ٢٤٣ .
- بنيت على الضم، والمفروض أن تبقى مبنية على الفتح؛ لأن لها حكم المستثنى؛ لأنها
لو فتحت لما فرقنا بين فتحة الإعراب وفتحة البناء؛ لذلك كانت معربة مع الفتح، ومبنية
في حالة البناء على الضم.

وأما إذا عُدِمَ ولم يُنَوَّ، فإنها حينئذٍ^(١) مُعْرَبَةٌ، وَسَيَأْتِي تَصْرِيحُهُ بِهَذِهِ الْحَالَةِ .
وكذا إذا نُويَ لَفْظُهُ دُونَ مَعْنَاهُ، كما قاله في شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٢) .
وَأَخْرَجَهُ تَقْيِيدِي الْمَنُويِّ بِالْمَعْنَى^(٣) .

(قَبْلُ كَغَيْرِ) أَي: جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، فُتَبِنِي عَلَى الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ مَا يُضَافُ
إِلَيْهِ وَنُويَ مَعْنَاهُ، نَحْوُ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٤)، دُونَ مَا إِذَا لَمْ
يُحْذَفْ، نَحْوُ: «جِئْتُ قَبْلَ الْعَصْرِ»، أَوْ حُذِفَ وَلَمْ يُنَوَّ، نَحْوُ:
فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا * [أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ]^(٥)
أَوْ نُويَ لَفْظُهُ، نَحْوُ:

وَمِنْ قَبْلِ نَادِي كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ * [فَمَا عَطَفْتُ يَوْمًا عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ]^(٦)
وَالْأَحْسَنُ فِيهَا أَيْضًا وَفِيمَا بَعْدَهَا مَا اخْتَارَهُ: الْأَخْفَسُ^(٧) مِنْ الْإِعْرَابِ

- (١) أي: تكون مبنية إذا عدم المضاف إليه، أما مع وجوده فإنها معربة، وكذا إذا حذف مع عدم نية معناه، بل نُويَ لفظه، فإنها أيضاً معربة.
- (٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ٩٦٣ .
- (٣) أي قوله: (ناوياً معنى ما عدما)، أي: البناء في هذه الحالة فقط وما عداها تعرب - وهي ما إذا لم تضاف أصلاً، أو أضيفت، أو حذف المضاف إليه ونوي لفظه.
- (٤) سورة الروم، الآية: ٤ . هنا حذف المضاف إليه بعد (قبل وبعد) ونوي معناه؛ لذا بنيتا على الضم.
- (٥) قائله: عبد الله بن يعرب بن معاوية بن غيلان. العيني: ٣ / ١٣٤٨ .
- الشاهد فيه: أن قبلاً جاءت منصوبة ومنونة؛ لعدم إضافتها أصلاً.
- (٦) يقول العيني: لم أقف على قائله: ٣ / ١٣٤٦ .
- الشاهد: هنا جاءت (قبل) مجرورة بـ (من) أي: معربة؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوي لفظه، وتقديره: (ذلك)، والإشارة إلى كلام هو: نادى كل ابن عم قرابته من قبل وقوع ما حل به من الحرب ونحوه، ولكن لم يعطفوا عليه ولم يناصروه.
- (٧) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

مُطلقاً^(١).

ومثلها أيضاً (بعْدُ): فُتِنِي وتُعَرَّبُ على التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ كَالآيَةِ السَّابِقَةِ،
نحو: «جِئْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ»، وقُرِئَ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٢).
وكذا (حَسْبُ)، نحو: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ» أي: فَحَسْبِي ذَلِكَ^(٣)،
و«هَذَا حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ».

و(أَوَّلُ) كما حكاها الفارسي^(٤) مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» - بِالضَّمِّ -
عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالجَزَّ عَلَى نِيَّةٍ لَفْظِهِ، وَالْفَتْحُ عَلَى تَرَكِّ نِيَّتِهِ،
وَمَنْعُ صَرْفِهِ لِلْوِزْنِ وَالْوَصْفِ.

(وَدُونَ وَالْجِهَاتُ) السَّتُّ (أَيْضاً)، نحو:

[إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ] وَلَمْ يَكُنْ * لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ^(٦)
وَحَكَى الْكِسَائِيُّ^(٧): «أَفُوقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ» بِالنَّصْبِ أَي: أْفُوقَ^(٨) هَذَا.

(١) أي: سواء نوي معناه أو لفظه بعد الحذف، أو وجد المضاف إليه، أو لم تضاف أصلاً.

(٢) سورة الروم، الآية: ٤.

يَجَزُّ (قبل وبعد)، ب (مِنْ)، والقراءة الشهيرة بضم اللام من (قبل)، والبدال من (بعْدُ)
بالبناء على الضم.

(٣) هنا (حَسْبُ) مبنية على الضم، وتقديره: حسب ذلك، فحذف ذلك وقدر معناه.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (٢٠٢).

(٥) هنا (أَوَّلُ) مبنية على الضم في محل خفض، ويجوز نصب (عل) على الظرفية.

فالضم على نية معنى المضاف إليه، والنصب على أن المضاف إليه نوي لفظه، إلا أنه لم
ينون؛ لمنعه من الصرف لوزن الفعل والوصف.

(٦) لم يعرف قائله، المجموعة الناصية: ٣٨٨ / ٢.

الشاهد: أن (وراء) مبنية على الضم؛ لحذف المضاف إليه مع نية معناه.

(٧) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

(٨) هنا (أفوق أم أسفل) نصب على الظرفية؛ لأن المضاف إليه حذف ونوي لفظه وتقديره: (هذا).

(وَعَلُّ) بِمَعْنَى الْفَوْقِ، نَحْوُ:

[وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ نِيَّةٍ] * وَأَثَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍّ^(١)

[مِكْرًا مَقْرًا مُقْبِلٍ مُذِيرٍ مَعًا] * كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍّ^(٢)

وَفِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ الْمُصَنَّفِ لَهَا جَوَازُ إِضَافَتِهَا لَفْظًا، وَبِهِ صَرَخَ:
الْجَوْهَرِيُّ^(٣)، وَخَالَفَهُ: ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ^{(٤)(٥)}.

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) وَجَرًّا كَمَا تَقَدَّمَ، وَرَفْعًا (إِذَا مَا نُكِّرَا) أَي: قُطِعَ عَنِ
الإِضَافَةِ لَفْظًا وَنِيَّةً (قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ) وَقَبْلَهُ (قَدْ ذُكِرَا)^(٦).

وَشَمِلَ ذَلِكَ «عَلُّ» وَبِهِ صَرَخَ: بَعْضُهُمْ^(٧)، لَكِنْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ^(٨): مَا أَظُنُّ

(١) قائله: الفرزدق يهجو جريراً. العيني: ١/ ١٣٥٦.

الشاهد: هنا نصب (فوق) على الظرفية؛ لأنه مضاف والمضاف إليه مذكور وهو: (بني).

(٢) قائله: امرئ القيس. العيني: ٣/ ١٣٥٨.

الشاهد: أن (عل) في آخر البيت جاء مجروراً بـ (من) أي: من عل الجبل، أي: فوق الجبل، ولم يكن مبنياً على الضم؛ لأن قافية القصيدة كلها مكسورة.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل الجوهري: ٢/ ٢٤٣٥.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، من أهل اشبيلية، له شرح كتاب سيويه، والإفصاح في شرح الإيضاح، توفي سنة ٦٨٨ هـ. الاعلام: ٤/ ١٩١.

(٥) أي: لما ذكرت (عل) مع (غير وقبل وبعد) فهم أنها تشبهها في الإضافة لفظاً، فيقال: من عل السطح.

وقد صرح بذلك الجوهري في الصحاح، أما ابن أبي الربيع فيرى أنها لا تضاف في اللفظ.

(٦) أي: (قبل وبعد) وما شابههما، ومنها (عل) إذا نكرت، أي: لم تكن مضافة، فإنها تنصب على الظرفية أو تجر بـ (من) مع التنوين؛ لعدم الإضافة.

(٧) أي: أدخل ابن مالك (عل) في الإعراب أنها مثل (قبل وبعد).

(٨) تقدمت ترجمته في: ص (٢٩٩)، وينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٥٤.

نَصَبَهَا مَوْجُوداً^(١).

ثم هو على الظرفية في: قَبْلُ وما بعده إِلَّا حَسْبُ فعلى الحالِية^(٢).

وَذَكَرَ المصنّف: أنّ أسماء الجهات ما عدا فَوْقَ وَتَحْتَ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفاً مُتَوَسِّطاً، وأنّ دُونَ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفاً نَادِراً^(٣).

[يُحَذَفُ المضاف وَيَنُوبُ عَنْهُ المضاف إِلَيْهِ]

(وما يلي المضاف) أي: المضاف إليه (يأتي خَلْفاً عَنْهُ)، أي^(٤): عَنِ

المُضَافِ فِي (الإعراب) والتذكير والتأنيث وغيرها^(٥) (إذا ما حُذِفَا)، نحو:

﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾^(٦) أي: أَمْرُ رَبِّكَ، ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾^(٧) أي: بَدَلَ شُكْرِ رِزْقِكُمْ.

(١) أي أنكر: ابن هشام نصب (عل)، بل اعترف بالبناء على الضم، والجر بـ (على).

(٢) أي (قبل وبعد) وأخواتهما إذا نصبا فعلى الظرفية، والجر يكون بـ (من) إلا (حسب) فإن نصبها على الحالِية.

(٣) الجهات الست: فوق، وتحت، وأمام، وخلف، ويمين، ويسار. تصرف الظرف: هو خروجه إلى غير النصب على الظرفية، بأن يأتي: فاعلاً ومبتدأً ومجروراً وهكذا.

فـ (فوق وتحت) تصرف تصرفاً تاماً.

و (أمام وخلف ويمين وشمال) تصرفاً وسطاً، أي: تخرج عن الظرفية لا إلى المعاني جميعها بل إلى بعضها.

أما (دون) فإنها ملازمة للظرفية لا تخرج منها إلا نادراً.

(٤) في: أوب وج (أو).

(٥) في: ج (وغيرهما).

(٦) سورة الفجر، الآية: ٢٢.

يحذف المضاف ويحل المضاف إليه ويأخذ إعراب المضاف، ويكون المضاف إليه مذكراً إن كان المضاف مذكراً، أو مؤنثاً إن كان المضاف مؤنثاً.

وهنا في الآية أصلها: وجاء أمر ربك، فحذف (أمر) وناب المضاف إليه منابه؛ لذا صار فاعلاً.

=

(٧) سورة الواقعة، الآية: ٨٢.

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ * بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(١)

أي: ماء بَرَدَى: وهو نَهْرٌ بِدِمَشْقَ.

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ * وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَائِهَا نَافِحَهُ^(٢)

أي: رَائِحَتُهُ.

«إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي»^(٣) أي: اسْتِعْمَالُهُمَا، ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى

أَهْلَكْتَهُمْ﴾^(٤) أي: أَهْلَهَا، «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأ»^(٥) أي: مِثْلَهَا.

(وَرُبَّمَا جَرُّوا) الْمُضَافَ إِلَيْهِ (الَّذِي أُبْقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا

تَقَدَّمَا): وَهُوَ الْمُضَافُ، (لَكِنْ) لَا مُطْلَقًا، بَلْ (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ

= أصل الكلام: وتجعلون بدل شكر رزقكم، فحذف المضاف وهو (بدل شكر) وبقي (رزقكم)، فنصب مفعولاً به.

(١) هو لحسان، المفصل للزمخشري ١٣٦.

الشاهد: قد حذف المضاف وهو لفظ (ماء) وقام لفظ (بردى) مقامه، وصار مفعولاً به لفاعل (يسقون).

(٢) لم أعثر على قائله.

الشاهد: أن أصل الكلام: رائحة المسك، فحذفت (رائحة) وبقي (المسك) وجاء الخبر مؤنثاً - وهو نافحة؛ لأن المسك صار مؤنثاً عوضاً عن رائحة المؤنث.

(٣) الحديث حسن صحيح، رواه الترمذي في السنن: برقم (٤٠٥٧)، ٦ / ١٦٥.

وهنا أصل الكلام: استعمال هذين حرام، فحذف (استعمال) وحل لفظ (هذين) محله؛ لذا جاء الخبر مذكراً؛ لأن استعمال مذكر وجاء أيضاً مفرداً؛ لأن استعمال مفرد.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٥٩.

وأصل الكلام: وتلك أهل القرى، حذف (أهل) وحل لفظ (القرى) مكانه؛ ولذلك جاء الخبر (أهلكتناهم) بضمير المذكر؛ لأن لفظ (أهل) مذكر، وإن كان لفظ (القرى) مؤنثاً.

(٥) الأصل: تفرقوا مثل أيادي سبأ، فحذف (مثل) وحل (أيادي) محله، و(مثل) حال نكرة وحلت (أيادي) المضافة إلى العلم محله في التنكير والحالية.

مُمَاثِلًا) فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى (لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطَفَ)، أَوْ مَقَابِلًا^(١) لَهُ.

فَالأَوَّلُ - نَحْوُ:

أَكَلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَءًا * وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢)

وَالثَّانِي - كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٣) أَي:

بَاقِي الْآخِرَةِ، كَذَا قَدَّرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ^(٤).

[يُحَذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَكَأَنَّهُ مَوْجُودٌ]

(وَيُحَذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ) بِإِلَّا تَنْوِينٍ (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ بِشَرْطِ

عَطْفٍ) عَلَى هَذَا الْمُضَافِ، (وَإِضَافَةٍ) لِهَذَا الْمَعْطُوفِ (إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ

أَضْفَتِ الْأَوَّلَا) كَقَوْلِهِمْ: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنُ قَالَهَا» أَي: يَدَ مَنْ قَالَهَا،

وَرَجُلٍ مَنُ قَالَهَا^(٥).

(١) أَي: يَحْذَفُ الْمُضَافُ وَيَأْتِي الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَكَانَهُ، وَلَا يَأْخُذُ حُكْمُ إِعْرَابِ الْمُضَافِ، بَلْ

يَبْقَى مَخْفُوضًا عَلَى حَالِهِ، لَكِنْ بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ:

١- أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ مُضَافٌ يَشْبَهُهُ وَلَمْ يَحْذَفْ، كَمَا مَثَلٌ فِي الْبَيْتِ الْآتِي.

٢- أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ يَسْبِقُهُ مَقَابِلٌ لَهُ لَا مِمَّاثِلٌ، كَمَا فِي آيَةِ الْآتِيَةِ.

(٢) قَائِلُهُ: أَبُو دَوَّادِ الْإِيَادِي، وَاسْمُهُ: حَارِثَةُ بْنُ الْحِجَّاجِ. الْعَيْنِيُّ: ١٣٥٥/٣.

الشَّاهِدُ: هُنَا حَذْفُ الْمُضَافِ مِنَ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَالْأَصْلُ: وَكُلُّ نَارٍ، وَبَقِيَتْ (نَارٍ)

مَجْرُورَةٌ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ الْمُضَافُ لَفْظَ (كُلِّ)، وَهُوَ مِمَّاثِلٌ لِلْمَحْذُوفِ.

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ، الْآيَةُ: ٦٧.

وَالْأَصْلُ: وَاللَّهُ يَرِيدُ بَاقِي الْآخِرَةِ، فَحَذَفَ (بَاقِي) وَحَلَّتْ (الْآخِرَةُ) مَحَلَّهُ، وَبَقِيَتْ

مَجْرُورَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مَوْقِعِ مَقَابِلٍ لَهُ وَهُوَ عَرَضُ الدُّنْيَا.

(٤) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي: ص (٤٢٣).

(٥) هُنَا - يَحْذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَيَبْقَى الْمُضَافُ عَلَى حَالِهِ لَا يَتَّغَيَّرُ، لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا - أَنْ يَكُونَ عَطَفَ عَلَيْهِ مُضَافٌ.

وَقَدْ يَأْتِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ كَمَا حَكَى: الْكَسَائِيُّ^(١) مِنْ قَوْلِهِمْ^(٢):
«أَفُوقَ تَنَامُ أُمُّ أَسْفَلَ»^(٣).

[فَصْلُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنِ الْمُضَافِ بِفَاصِلٍ]

(فَصْلُ مُضَافٍ) [عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ]^(٤) بِالنَّصْبِ، مَفْعُولُ أَجْزٍ، (شِبْهُ فِعْلٍ) صِفَةٌ لِمُضَافٍ، أَيْ: مَصْدَرٌ وَاسْمٌ فَاعِلٍ، (مَا نَصَبَ) ذَلِكَ الْمُضَافُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَاعِلٌ فَصَلَ، (مَفْعُولًا)^(٥) تَمَيِّزٌ^(٦) (أَوْ ظَرْفًا أَجْزٍ).

المعنى: أَجْزٌ أَنْ يَفْصَلَ الَّذِي نَصَبَهُ الْمُضَافُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ أَوْ الظَّرْفِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ^(٧): ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءِهِمْ﴾^(٨).

وثانيهما - أن يكون المضاف إليه المحذوف مثل المضاف إليه الموجود.

وقد مثل الشارح لذلك بقوله: قطع الله يدَ رجلٍ من قالها، والأصل: قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلٍ من قالها، فحذفت (مَنْ) وصلتها، وبقيت (يدَ) منصوبة؛ لأنها مفعول به.

- (١) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠)، ولفظ (الكسائي) ساقط من: أ وب وج.
- (٢) ينظر: لمحمد بن مالك في: شرح الكافية: ٩٧٧ / ٢، وشرح التسهيل: ٢٤٨ / ٣.
- (٣) هنا (فوق) مضاف والمضاف إليه (هذا)، وكذا (أسفل) مضاف والمضاف إليه (هذا) مع أنه لم يعطف عليه مضاف ومضاف إليه.
- (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من: ب.
- (٥) لا بدّ للمضاف إليه من أن يتصل بالمضاف، ولكن يُغْتَفَرُ في بعض الفواصل أن تفصل بين المضاف والمضاف إليه مع بقاءه مجروراً، منها: إذا كان الفاصل مفعولاً به للمضاف.

(٦) في: أ (تميزاً).

(٧) تقدمت ترجمته في: ص (٢٩٠).

(٨) الأنعام: ١٣٧.

هنا فصل الفاصل ظرف (عمل) فيه المضاف، أو جار ومجرور، كما سيأتي في قوله =

وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعِيٌّ لَهَا فِي رَدَاهَا»^(١).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلِهِ﴾^(٢).

وَقَوْلِهِ (ﷺ): «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»^(٣).

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي] * كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةَ بَعْسِيلٍ^(٤)

(وَلَمْ يُعَبِّ فَضْلُ يَمِينِ)، حَكَى الْكِسَائِيُّ^(٥): «هَذَا غَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ»^(٦)،

وَاضْطِرَّاراً وَجِدًا) الْفَصْلُ (بِأَجْنِبِيٍّ) مِنَ الْمُضَافِ كَقَوْلِهِ:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ * وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ^(٧)

= (ﷺ): «تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»، ومثل: لفظ (يوم) في البيت الآتي.

(١) هنا فصل بين (ترك) وبين المضاف إليه (نفسك) بالظرف وهو لفظ (يوماً).

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٤٧.

هنا على هذه القراءة، فصل بين المضاف وهو (مخلف) وبين المضاف إليه وهو (رسله) بالمفعول به وهو (وعده).

(٣) الحديث رواه البخاري في الجامع الصحيح: برقم (٣٦٦١)، ٥ / ٥.

هنا فصل بين (تاركوا) المضاف وبين (صاحبي) المضاف إليه بالجار والمجرور وهو (لي).

(٤) يقول العيني: لم أقف على اسم قائله: ٣ / ١٣٨٢.

الشاهد: هنا فصل بين المضاف وهو (ناحت) وبين المضاف إليه وهو (صخرة) بالظرف وهو (يوماً).

(٥) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

(٦) غير الكسائي: يُجَوِّزُ أَنْ يَفْصَلَ الْقَسْمُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالْكَسَائِيُّ: لَا يَعْدُ فَاصِلًا مَانِعًا مِنَ الْإِضَافَةِ.

(٧) لم أعثر على قائله.

الشاهد: هنا فصل بين المضاف وهو (قهر) وبين المضاف إليه وهو (صب) بأجنبي عن المضاف وهي كلمة (وجد)؛ لأنه فاعل (عديم) وهو أجنبي عن المضافين.

وَقَوْلِهِ:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ * إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا^(١)

وَقَوْلِهِ:

تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا * كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصْفِ^(٢)

وَقَوْلِهِ:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بَكْفٍ يَوْمًا * يَهُودِيٍّ [يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ]^(٣)

(أَوْ بِنَعْتِ) ، نحو:

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ] * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ^(٤)

(أَوْ نِدَا) مَثَلٌ لَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ^(٥) بِقَوْلِهِ:

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ * زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ^(٦)

- (١) قائله: الأعشى بن ميمون، يمدح به سلامة ذا فائش الحميري. العيني: ١٣٧٩ / ٣.
الشاهد: هنا فصل بين المضاف وهو (أيام) وبين المضاف إليه وهو (إذ) بالفاعل وهو (والداه) وهو فاعل (لأنجب) وهو أجنبي.
- (٢) قائله: جرير بن عطية الخطفي. العيني: ١٣٧٧ / ٣.
الشاهد: هنا فصل بين المضاف وهو (ندى) وبين المضاف إليه وهو لفظ (ريقتها) بأجنبي وهو (المسواك)؛ لأنه مفعول به لـ (تسقي)؛ وذلك للضرورة.
- (٣) قائله: أبو حية النميري. العيني: ١٣٧٤ / ٣.
الشاهد: هنا فصل بين المضاف وهو (كف) والمضاف إليه وهو (يهودي) بأجنبي وهو (يوماً) مع أنه ظرف لخط؛ للضرورة.
- (٤) قائله: معاوية بن أبي سفيان. العيني: ١٣٨٠ / ٣.
الشاهد: أنه فصل بين المضاف وهو (أبي) وبين المضاف إليه وهو (طالب) بقوله: (شيخ الأباطح) وهو نعت لأبي طالب.
- (٥) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٩٩٣ / ٢.
- (٦) يقول العيني: لم أقف على قائله: ١٣٨١ / ٣.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ إِجْرَاءٍ أَبٍ بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَزَيْدٌ: بَدَلٌ مِنْهُ؛ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ^(١).

تَتِمَّةٌ: مِنَ الْفَوَاصِلِ إِتْمَا، قَالَهُ فِي الْكَافِيَةِ: وَالْفَصْلُ بِهَا مُغْتَفَرٌ^(٢).

كَقَوْلِهِ:

هُمَا خُطَّتَا إِتْمَا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ * وَإِمَا دَمٍ وَالْمَوْتُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ^(٣)

= الشاهد: هنا فصل بين المضاف وهو (برذون) وبين المضاف إليه وهو (زيد) بالنداء وهو (أبا عصام)، أي: يا أبا عصام.

(١) التصريح بمضمون التوضيح: ٥٤ / ٢.

أي: المضاف إليه هو (أبا) على لغة من يجعل الأسماء الخمسة بالألف في كل إعراباتها، وزيد: بدل منه.

(٢) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٩٨٩ / ٢.

(٣) قائله: - تأبط شرأ - ثابت بن جابر الفهمي الجاهلي. العيني: ١ / ١٣٨٧.

الشاهد: هنا فصل بين المضاف وهو (خطتا) وبين المضاف إليه وهو (إسارٍ) ب (إتْمَا).

فصل

في المضاف إلى ياء المتكلم الصحيح



إنه مُعَرَّبٌ .

خِلافاً لابْنِ الحَشَّابِ^(١) والجُرْجَانِي^(٢) في قَوْلِهِمَا: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ^(٣)؛ لِإِعْرَابِ المُضَافِ إِلَى الكَافِ وَالهاءِ، وَالْمُثَنَّى المُضَافِ إِلَى الياءِ^(٤).

وَلِبَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ؛ لِعَدَمِ الشَّبهِ^(٥)، وَلَا مُعَرَّبٍ؛ لِعَدَمِ تَغْيِيرِ^(٦) حَرَكَتِهِ^(٧).

(١) هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب أبو أحمد، أعلم معاصريه بالعربية، من أهل بغداد مولداً ووفاةً، له مؤلفات، توفي سنة ٥٦٧هـ. الأعلام: ٤ / ٦٧.

(٢) تقدمت ترجمته في ص (٨٠).

(٣) أي؛ لأن المضاف يضاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء، وهذا الضمير مبني، فالمضاف يكون مبنيًا غير معرب؛ لتأثره بالمبني، وذلك مثل قولك: هذا كتابي.

(٤) أما عند جمهور النحاة: فهو معرب؛ لأنه كما يضاف إلى ياء المتكلم يضاف إلى ضمير الغيبة، مثل: هذا كتابه، فإنه مرفوع؛ لأنه خبر.

وكذا إذا أضيف إلى كاف الخطاب، مثل: هذا كتابك، فهو مرفوع بالضمّة، فإن علامة الرفع أو النصب قدرت؛ لتعارضها مع الكسرة التي يطلبها قبله ياء المتكلم، وهي ليست كسرة بناء.

وأيضاً - المضاف إلى الياء في حالة ما إذا كان مثنى، فإنه يعرب وعلامة إعرابه الألف رفعاً، مثل: هذان غلاماي، والياء نصباً وجرّاً، مثل: رأيت غلاميّ، ومررت بغلاميّ.

(٥) في: ب (شبه السبب).

(٦) في: ج (يغير).

(٧) البعض في قوله: ببعضهم، هو ابن جنّي. الأشموني ٢ / ٢٨٨.

(آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا اكْسِرَ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا) ، أَوْ جَارِيًا مَجْرَاهُ كصَاحِبِي
وَعُلاَمِي وَظَبْيِي وَدَلْوِي^(١) ، وَلَكَّ حِينْئذٍ فِي الْبَاءِ الْفَتْحُ وَالسُّكُونُ وَحَذْفُهَا ؛
لِدِلَالَةِ الْكُسْرِ^(٢) عَلَيْهَا^(٣) ، نَحْوُ :
خَلِيلٍ أَمَلَكُ مَنِّي [بِالذِي كَسَبَتْ * يَدِي وَمَالِي فِيمَا يُعْطِنِي طَمَعُ]^(٤)

= نفى الإعراب ؛ لأن قولك : هذا كتابي ، ورأيت كتابي ، ونظرت إلى كتابي ، أن الباء بقيت
مكسورة في جميع حالات الإعراب ، إذن لو كان معرباً ؛ لتغيّر آخر الكلمة .
ويجاب عن ذلك : بأن التغيّر حاصل ، ولكن قدر ؛ لتعارضه مع الكسرة المناسبة للياء .
وأنه لا يكون مبنياً ؛ لأن بناء المعرب يكون إذا شابه الحرف في أحد أوجه الشبه
المذكورة في باب المعرب والمبني ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا شبه له بواحد منها .
(١) أي : يكسر الآخر من الكلمة إذا كان :

- ١- صحيحاً ، مثل : صاحب فتقول : صاحبي ، و غلام فتقول : غلامي .
- ٢- جارياً مجرى الصحيح ، أي : فيه حرف العلة ولكنه ليس معتلاً ، بل يجري عليه ما يجري
على الصحيح ؛ لأن المعتل : إذا كان فيه واو قبله ضمة ، مثل : يدعُو .
أما (دَلْوٌ) فإن الواو لا يعد حرف علة ؛ لعدم وجود الضمة قبله ، أو ياء قبلها كسرة ، مثل : يرمي .
أما (ظَبْيٌ) فإن الياء لا يعد حرف علة ؛ لعدم وجود كسرة قبله .
إذن (دَلْوِي وَظَبْيِي) بسكون ما قبل الياء ؛ لأنهما يشبهان الصحيح ، أي : ليس جارياً
مجرى المعتل هذا إذا كان المضاف صحيحاً أو شبه الصحيح .

(٢) في : ب وج (المكسور) .

(٣) بعد أن يضاف الاسم إلى ياء المتكلم :

يجوز في الياء الفتح ، تقول : هذا غلامي .

ويجوز السكون ، مثل : هذا غلامي .

ويحوز حذف الياء والكسرة تدل عليه ، تقول : هذا غلام - بكسر الميم .

ويجوز قلب الياء ألفاً بعد فتح ما قبله ، فتقول : هذا غلاما .

ويجوز حذف الألف وبقاء الفتحة ، مثل : هذا غلام - بفتح الميم .

(٤) لم أعثر على قائله .

الشاهد : أنه حذف الياء من (خليل) وبقيت الكسرة دالة عليه ، والأصل : خليلي .

وَفَتَحَ مَا وَلَيْتُهُ فَتَقَلَّبُ أَلْفًا، نحو:

[أَطَوَّفُ مَا أُطَوَّفُ] ثُمَّ آوِي * إِلَى أُمَّا [وَيُرْوِينِي النَّقِيعُ] ^(١)

وَحَذَفُ الْأَلِفِ وَإِبْقَاءُ الْفَتْحِ ^(٢)، نحو:

وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي * بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي ^(٣)

فَإِنْ يَكُ مُعْتَلًّا ^(٤) (كَرَامٍ وَقَدَا، أَوْيَكُ) مُثْنَى أَوْ مَجْمُوعًا جَمَعَ سَلَامَةً

(كَابْتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذِي جَمِيعِهَا الْيَاءُ) الْمُضَافُ إِلَيْهَا (بَعْدُ) - بِالضَّمِّ - (فَتْحُهَا)

وَسُكُونُ الْيَاءِ الَّتِي فِي آخِرِ الْمُضَافِ (اِحْتِذِي) ^(٥).

(١) نسبه أبو زيد الأنصاري في نوادره إلى نقيع بن جرموز، ص ٨٩.

الشاهد: قوله (إلى أمّا) والأصل: إلى أُمِّي.

(٢) في: ط (الفتحة).

(٣) لم أعثر على قائله.

الشاهد: هنا حذف الألف وبقيت الفتحة تدل عليه في قوله: (لهفَ)، والأصل: (لهفًا)،

وكان سابقاً: (لهفِي)، وكذا (لَيْتَ)، الأصل: (ليتَا)، وكان سابقاً: (ليتِي).

(٤) أي: ما يضاف إلى ياء المتكلم آخره معتل، مثل: رامٍ، للمنقوص اليائي، و(قدا)

للمقصور، والقذَى: هو الوسخ في العين. المصباح ٢ / ٦٧٩.

(٥) فيقال في رامي: راميي، وفي قذا: قذَيي، وفي فتى: فتَيي.

الأولى تدغم الياء لام الكلمة في ياء المتكلم، وفي الثانية تقلب الألف ياءً وتدغم في الياء.

أما المثني: ففي الرفع بالألف، تقول: جاء غلاماي، وفي حالة النصب والجر، تقول:

رأيت غلامَيَّ، ونظرت إلى غلامَيَّ، تدغم ياء الإعراب في ياء المتكلم.

أما في الجمع السالم: ففي الرفع بالواو، تقول: هؤلاء زَيْدِيَّ، أصله: زَيْدُونُ، وبعد

الإضافة صار: زَيْدُونِيَّ، قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء؛ لأنه إذا اجتمعت الواو والياء

وسبق إحداهما بالسكون يقلب الواو ياءً ويدغم في الياء، وتكسر الميم؛ لتناسب الياءين.

وفي حالتي النصب والجر: تدغم ياء الإعراب في ياء المتكلم، تقول: رأيت زَيْدِيَّ

ونظرت إلى زَيْدِيَّ.

ثُمَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ: (وَ) ذَلِكَ أَنَّهُ (تُدْغَمُ الْيَاءُ) الَّتِي فِي آخِرِ الْمُضَافِ (فِيهِ) أَيُّ: فِي الْيَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي قَاضِيٌّ»، و«رَأَيْتُ قَاضِيًّا» و«غَلَامِيَّ» و«زَيْدِيَّ» و«مَرَرْتُ بِقَاضِيٍّ» و«غَلَامِيَّ» و«زَيْدِيَّ»^(١).

(وَالْوَاوُ) تُدْغَمُ فِيهِ - أَيْضاً - بَعْدَ قَلْبِهَا يَاءً، نَحْوُ:

أَوْدَى بَنِيٍّ [وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً * بَعْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةَ لَا تُقْلَعُ]^(٢)
(وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمٌّ فَانْكَسِرَ يَهُنُّ)، فَإِنْ فُتِحَ فَأَبْقَهُ، نَحْوُ: «هُؤُلَاءِ مُصْطَفِيَّ»^(٣).

(وَأَلِفًا سَلَّمٌ) نَحْوُ: مَحْيَايَ وَعَصَايَ وَغَلَامَايَ، وَسَلَامَةٌ الْأَلِفِ^(٤) الَّتِي فِي الْمُثَنَّى فِي لُغَةِ الْجَمِيعِ^(٥).

(١) قَاضِيٌّ: إِذَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ صَارَ: قَاضِيًّا.

رَأَيْتُ غَلَامَيْنِ: إِذَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي حَالَةِ النِّسْبِ وَالْجَرِّ تَحْذَفُ النُّونُ؛ لِلْإِضَافَةِ، وَتُدْغَمُ يَاءُ الْإِعْرَابِ بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَصِيرُ: غَلَامِيًّا.

وَكَذَا يَعْمَلُ فِي (زَيْدِيًّا)، فَإِذَا كَسَرْنَا مَا قَبْلَ الْيَاءَيْنِ فَهُوَ جَمْعٌ، وَإِنْ فَتِحَ فَهُوَ مُثَنَّى.

(٢) قَائِلُهُ: أَبُو ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ، يَرِثِي أَوْلَادَهُ الَّذِي مَاتُوا فِي عَامِ وَاحِدٍ. الْعَيْنِيُّ: ٣ / ١٣٩٥.

الشَّاهِدُ: هُنَا أَصْلُهُ (أَوْدَى بَنُونَ لِي)، حَذَفَتِ اللَّامُ ثُمَّ حَذَفَتِ النُّونُ؛ لِلْإِضَافَةِ، فَصَارَ: بَنُوِيٍّ، فَاجْتَمَعَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالسُّكُونِ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ فَصَارَ: بَنِيًّا.

(٣) مُصْطَفِيٌّ: إِذَا جَمَعَ بِصِيرٍ: مُصْطَفَاوُنٌ، تَحْذَفُ الْأَلِفُ؛ لِالْتِقَائِهَا سَاكِنَةً مَعَ الْوَاوِ عِلَامَةَ

الرَّفْعِ، فَيَصِيرُ: مُصْطَفَوُنٌ - بِفَتْحِ الْفَاءِ - فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْيَاءِ تَصِيرُ: مُصْطَفَوِيًّا، تَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً وَتُدْغَمُ فِي الْيَاءِ، وَتَبْقَى الْفَتْحَةُ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ، فَتَقُولُ: مُصْطَفِيًّا.

أَمَّا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ مَضْمُومًا، مِثْلُ: جَاءَ زَيْدُونَ، فَإِذَا أُضِفَتْهَا، تَقُولُ: زَيْدُوِيٍّ، فَاقْلِبِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمْهَا فِي الْيَاءِ تَصِيرُ: زَيْدِيًّا، هُنَا تَحْرُكُ الدَّالُ بِالْكَسْرِ؛ لِتَنَافِيهَا مَعَ الْيَاءِ.

(٤) لَفْظٌ: (الْأَلِفُ) سَاقِطٌ مِنْ: ب وَج.

(٥) إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ مَقْصُورَةً - أَيَّ آخِرُهَا أَلِفٌ، أَوْ كَانَ الْأَلِفُ عِلَامَةَ الرَّفْعِ فِي التَّنْبِيَةِ فَأَبْقَهُ.

فَتَقُولُ: فِي مَحْيَايَ مَحْيَايَ، وَفِي عَصَايَ عَصَايَ، وَفِي ذَهَبِ غَلَامَانَ ذَهَبِ غَلَامَايَ.

(و) التي (في المَقْصُورِ عَن هُدَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ)، نحو:
 سَبَقُوا هَوَيَّ [وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ * فَتُحْرَمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مُضْجَعٌ] ^(١).
 خاتمة: المُسْتَعْمَلُ في إِضَافَةِ: أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍّ وَهَنٍ إِلَى الْيَاءِ أَبِي وَأَخِي
 وَحَمِي وَهَنِي ^(٢).

وأجازَ المُبَرِّدُ ^(٣): أَبِي بَرَدٌ اللَّامِ ^(٤)، وفي فَمٍ فِيَّ وَقَلَّ فَمِي ^(٥).
 وأجازَ الفَرَّاءُ ^(٦) في: ذِي ذِي ^(٧)، وَصَحَّحُوا: أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ
 أَصْلًا ^(٨).



- (١) هذيل: تقلب الألف ياء في المقصور وتبقي الألف في المثني المرفوع، فقالوا: سبقوا هَوَيَّ - والقياس: هَوَايَ. وهو لأبي ذؤيب الهذلي - الكتاب ٤/١٦٣.
- (٢) أب - أصله: أَبَوٌ، وأخ - أصله: أَخَوٌ، وهنٌ - أصله: هَنَوٌ، فحذفت الواو؛ للتخفيف، فإذا أضفتها إلى ياء المتكلم، تقول: أَبِي وَأَخِي وَهَنِي.
- (٣) تقدمت ترجمته في: ص (١٠١).
- (٤) المبرد: يرد الواو المحذوفة ويقلبها ياء وتدغم بالياء، فيقول: أَبِي وَأَخِي وَهَنِي.
- (٥) فم - أيضاً أصله: فَمُو، فإذا أضفتها إلى الياء، تقول: فِيَّ، بقلب الواو ياء وإدغامها بالياء وهو الكثير، أما القليل فلا تعود الواو فيقال: فَمِي؛ لأن الميم جاء عوضاً عن الياء.
- (٦) تقدمت ترجمته في: ص (١٢٢).
- (٧) ذو: بمعنى صاحب، فإذا أضفتها إلى ياء المتكلم، تقول: ذِي؛ لأنه في حالة الجر تدغم ياء الإعراب بياء النسبة، وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في الياء، وفي حالة النصب تقلب الألف ياء وتدغم.
- (٨) إذن على هذا أن ياء المتكلم هو ضمير فلا تضاف إليه؛ لأنها لا تضاف إلى الضمير.

بَابُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ وَفِيهِ إِعْمَالُ اسْمِهِ^(١)

(بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقُ فِي الْعَمَلِ) سِوَاءٌ كَانَ (مُضَافًا) وَهُوَ أَكْثَرُ^(٢)، (أَوْ مُجَرَّدًا) وَمُنَوَّنًا وَهُوَ أَقْيَسُ، (أَوْ مَعَ أَل) وَهُوَ أُنْدَرُ^(٣).

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَعْمَلُ مُطْلَقًا، بَلْ (إِنْ كَانَ) غَيْرَ مُضْمَرٍ وَلَا مَحْدُودٍ وَلَا

- (١) المصدر العامل: هو ما جاء مشابهاً لمعنى الفعل وحروفه.
مثل: ضربتُ ضَرْبَ خَالِدٍ، فَ (ضَرْبٌ) هو مشابهٌ في المعنى للحدث الموجود في (ضَرْبَ)، وفي الحروف على حسب ما نطقت به العرب.
ومثل: كَذَبَ تَكْذِيبًا، أن المصدر على وزن: تَفْعِيلًا، وهو الوزن القياسي لباب فَعَّلَ.
أما اسم المصدر: فهو ليس مصدرًا بحد ذاته، بل هو اسم للمصدر القياسي للفعل، فمثل: سبحان، فعله: سَبَّحَ، ومصدر سَبَّحَ التَّسْبِيحُ، ولما جاء على وزن سبحان، فإنه ليس المصدر القياسي، بل هو اسم للمصدر وهو التسبيح.
(٢) لفظ: (أكثر) ساقطة من: ب.

(٣) مصدر الفعل يعمل عمل فعله في أخذه فاعلاً فقط أو فاعلاً ومفعولاً به، وهيئته تكون على النحو الآتي:

أ- أن يعمل بمعموله إضافة وهو الأكثر، من إضافة المصدر إلى فاعله، مثل: يعجبني ضربُ زيدٍ خالداً، أو إلى مفعوله، مثل: سرّني تعليمك المعلم، ومثل ما يأتي بالشاهد: أَلَا أَنْ ظَلَمَ نَفْسَهُ الْمَرْءُ بَيْنًا.

ب- منوناً، أي: غير مضاف وخال من (أل) وهو أقيس بالفعل؛ لأن الفعل لا يضاف ولا تدخل عليه (أل)؛ لأن دخول (أل) والإضافة من خصائص الاسم، مثل: ﴿أَوْ إِيَّاهُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥].

ج - إذا كان في المصدر (أل) فإنه نادر؛ لأن (أل) من خصائص الأسماء وتبعده عن مشابهته الفعل، مثل: خالدٌ ضعيفٌ القتالِ أعداءه.

مَجْمُوع^(١)، وكانَ (فِعْلٌ مَعَ أَنْ، أَوْ) مَعَ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ (يَحُلُّ مَحَلَّهُ)^(٢)،
 نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾^(٣)، ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾^(٤).
 ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ * [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ]^(٥)
 بِخِلَافِ الْمُضْمَرِ نَحْو: «ضَرْبُكَ الْمُسِيءَ حَسَنٌ وَهُوَ^(٦) الْمُحْسِنُ قَبِيحٌ،
 وَالْمَحْدُودِ نَحْو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا»^(٧).

- (١) أي؛ لأنه شبيه بالفعل، فإنه لا يعمل إلا بشروط تُمَكِّنُهُ من مشابهته للفعل وابتعاده عن الاسم، فالضمير والجمع والتحديد من علامات الأسماء، وسيمثل لها قريباً.
- (٢) أي - من شروط المصدر: أن يحل محله (أن)، أو (ما) المصدريتان مع الفعل؛ لأنه يكون شبيهاً بالفعل.
- أما إذا جاء المصدر لا يصلح إحلال الفعل والحرف المصدرية محله، فإنه لا يعمل.
- مثال ما يحل محله الفعل مع (أن): يعجبني ضربك خالدًا، أي: أن تُضْرَبَ.
 وما يحل محله (ما): يعجبني ضربك خالدًا، أي: ما تضربه.
- أما ما لا يصلح، مثل: ضربتُ ضرباً ف (ضرباً) مفعولٌ مطلقٌ، لا يمكن أن تقول: ضربتُ أن تُضْرَبَ، فلا يعمل.
- (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.
- هنا (دفع) مصدرٌ مضاف إلى الفاعل وهو لفظ الجلالة، و(الناس) مفعول به، فلفظ الجلالة مجرور بالإضافة وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ لأنه فاعل، وهنا المصدر مضاف.
- (٤) سورة البلد، الآية: ١٤-١٥.
- هنا: إطعامٌ منونٌ، والفاعل محذوفٌ تقديره: إطعامٌ المقتحم، ويتيمماً مفعول به، وهو أشبه وأقرب بالفعل.
- (٥) يقول العيني: لم ينسبه سيبويه إلى أحد: ١٣٩٧/٣.
- الشاهد: أن لفظ (النكايه) مصدر فيه (أل)، وعمل عمل (نكى) وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) و(أعداءه) مفعول به.
- (٦) هنا - ضمير (هو) يعود إلى المصدر وهو (ضرب)، ف (هو) يُعْتَبَرُ مصدرًا؛ ولكونه ضمير المصدر، فإنه لا يعمل عمل الفعل؛ لأن الضمير من خصائص الأسماء.
- (٧) في: ج (ضربك زيداً)، وفي: أ و ط (ضربك الشديد زيداً).

وَشَدَّ^(١):

يُحَابِي بِهِ الْجِلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ * بِضَرْبِهِ كَفَّيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ^(٢)

والمجموع، وشَدَّ: «تَرَكَتُهُ بِمَلَا حَسِ الْبَقْرِ أَوْلَادَهَا»^(٣).

(ولاسم مَصْدَرٍ): وهو الاسم الدال على الحدث غير الجاري على الفعل،

إِنْ كَانَ غَيْرَ عَمَلٍ^(٤) وَلَا مِيمِيٍّ (عَمَلٌ) عِنْدَ: الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ، نحو:

[أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي] * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا^(٥)

فَإِنْ كَانَ عِلْمًا كَ: سُبْحَانَ لِلتَّسْبِيحِ، وَفَجَارٍ وَحَمَادٍ لِلْفَجْرَةِ وَالْمَحْمَدَةِ،

فَلَا عَمَلٌ لَهُ بِالْإِجْمَاعِ، أَوْ مِيمِيًّا^(٦) فَكَالْمَصْدَرِ بِالْإِجْمَاعِ، نحو:

أَظْلَمِيُمْ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا * أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٍ^(٧)

(١) ضربتك: مصدر إلا أنه محدد بضربة واحدة؛ لذا لا يعمل عمل الفعل.

(٢) يقول العيني: لم أقف على اسم قائله: ١٤١٥ / ٣. لكن في الرسالة الواضحة لأبي علي الحاتمي نسبة لذي الرمة، ص ٣٩.

الشاهد هو: أن (ضربة) مصدر محدد، إلا أنه عمل ب (كفَّيه ونفس) وهو شاذ؛ لأن المصدر المحدد لا يعمل.

(٣) الشاهد فيه: (ملاحس) مصدر ميمي اسم، وجمع إلا أنه عمل بالبقر وأولادها شذوذاً، وهو كناية عن أنه تركه في صحراء لا ماء بها ولا كلاً. أبو طالب ١٥ / ٣.

(٤) اسم المصدر يعمل عمل المصدر بشرط: أن لا يكون علماً، مثل: سبحان، صار علماً للتسبيح، فإنه لا يعمل؛ لأن مصدره ذهبت، فلا يقال سبحان زيداً، ومثل: حماد، بمعنى الحمد؛ لأنه علم على المحمودة.

(٥) قائله: القطامي عمر بن شيبه. العيني: ١٤٠١ / ٣.

الشاهد: إن (عطاء) اسم مصدر، والمصدر: هو إعطاء، وقد عمل بإضافته إلى الفاعل وهو الكاف، ونَصَبَ (المائة) مفعولاً به.

(٦) أي: اسم المصدر إذا كان ميمياً فإنه يعمل كالمصدر.

(٧) قائله: الحارث بن خالد بن العاص. العيني: ١٣٩٩ / ٣.

(وَبَعْدَ جَرِّهِ) أي: الْمَصْدَرِ مَعْمُولُهُ (الذي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ) به عَمَلُهُ، إِنْ أُضِيفَ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ [الْأَكْثَرُ، ك:

[كَبِدٌ مَجْهُودٌ مَقْلٌ زَيْنٌ] * وَمَنْعٌ ذِي غِنَى حُقُوقاً شَيْنٌ^(١)

(أَوْ) كَمَلٌ (بِرَفْعِ عَمَلِهِ) إِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ:

وهو كثيرٌ^(٢) - إِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْفَاعِلُ نَحْوُ: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ

الْخَيْرِ﴾^(٣).

وَقَلِيلٌ^(٤) - إِنْ ذُكِرَ، نَحْوُ:

ك: بَدَلِ مَجْهُودٍ مَقْلٌ زَيْنٌ * [وَمَنْعٌ ذِي غِنَى حُقُوقاً شَيْنٌ]^(٥)

= الشاهد: إن (مصابكم) اسم مصدر؛ لأن مصدر: أصاب إصابة، ولكنه لما جاء ميمياً عمل، ف (مصابكم) من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، و(رجلاً) مفعول به. (١) نسب إلى الناظم في كافيته ١٠١٧/٢.

أي: أن المصدر يضاف إلى أحد معموليه، فإن أُضِيفَ إلى فاعله فأت بالمفعول بعد ذلك منصوباً، وإن أُضِيفَ إلى مفعوله فأت بعد ذلك بالفاعل مرفوعاً، وهنا مَنْعٌ مصدرٌ أُضِيفَ إلى (ذي غِنَى) من إضافة المصدر إلى فاعله، فانصب (حقوقاً)؛ لأنه مفعول به. ومعنى ذلك: أن منع الغني حقوق الناس عيب وسيء عليه.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من: ج.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٤٩.

هنا - أُضِيفَ (دعاءً) إلى مفعوله وهو الخير، والفاعل محذوف تقديره: دعائه الخير، فإضافته إلى المفعول كثيرةٌ فيما إذا حذف الفاعل وهو الضمير هنا.

(٤) في: أ وب وج (قليل) بسقوط الواو.

(٥) تقدم ذكر الشطر الثاني للبيت.

الشاهد: أن بدل أُضِيفَ إلى مفعوله وهو مجهود، ورفع الفاعل وهو مَقْلٌ، فإضافته إلى المفعول قليلةٌ إذا ذكر الفاعل وهو هنا مُقْلٌ.

وَحَصَّهُ بَعْضُهُمْ^(١): بِالشَّعْرِ .

وَرُدَّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢) .

تمتة: قد يُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ تَوْسَعًا، فَيَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ الرَّفْعَ وَالتَّصْبِ ك: «حُبَّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهْوًا صَبِيٌّ»^(٣) .

(وَجَرٌّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ)؛ مُرَاعَاةً لِلْفِظِّ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ»^(٤) .

(وَمَنْ رَاعَى فِي الْاِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ)، فَرَفَعَ تَابِعَ الْفَاعِلِ وَنَصَبَ تَابِعَ الْمَفْعُولِ الْمَجْرُورَيْنِ لِفِظًا (فَحَسَّنَ) فِعْلُهُ كَقَوْلِهِ:

[السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا] * مَشِيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْحَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٥)

وَقَوْلِهِ:

(١) لم أعثر على هؤلاء البعض .

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٩٧ .

هنا الآية جاء (حج) مضافاً إلى (البيت) وهو مفعول به لـ (حج)، و(مَنْ) بمعنى الذي فاعل، وفيه ردّ على من يقول: ذكر الفاعل بعد إضافة المصدر إلى مفعوله خاص بالشعر .

(٣) هنا (حُبَّ) أضيف إلى الظرف وهو (يوم)، ولا بُدَّ بعد ذلك من ذكر الفاعل المرفوع وهو: عاقِلٌ، والمفعول المنصوب وهو: لهوًا .

(٤) إذا أتيت بتابع من نعتٍ أو عطفٍ بعد المضاف إليه المجرور بالمصدر،

فيجوز جرُّ التابع؛ انسجاماً مع جر المضاف إليه لفظاً .

ويجوز رفعه على محلِّ الفاعل، إن أضيف إلى الفاعل .

ونصبه، إن كان المضاف إليه منصوباً محلاً؛ تبعاً لمحلِّه .

(٥) قائله: المتنخل الهذلي مالك بن عويمر . العيني: ٣ / ١٤٠٧ .

الشاهد: هنا أضيف مشي المصدر إلى فاعله وهو الهلوك، وجاء النعت (الفضل) مرفوعاً تبعاً لمحل الهلوك .

[قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا] * مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ^(١)

تتمة: يَجُوزُ فِي تَابِعِ الْمَفْعُولِ الْمَجْرُورِ إِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ مَعَ مَا ذُكِرَ، الرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ مَوْصُولٍ بِفِعْلِ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(٢).

*** ** *

(١) القائل: رُوْبَةَ بن العجاج، العيني: ٣/١٤٠٩.

الشاهد: أن (مخافة) المصدر الميمي أضيف إلى مفعوله وهو: الإفلاس، وجاء المعطوف وهو: الليان منصوباً على المحل.

(٢) فإذا قلت: عجبت من صَرْبِ زَيْدٍ - أي ضَرْبِكَ زَيْدًا - ثم أتبعته بنعتٍ له جاز لك: أن تجر النعت على اللفظ، وأن تنصبه على المحل؛ لأنه مفعول به، ويجوز الرفع باعتبار المصدر منسباً من (أن) وفعل مبني للمجهول، والمضاف إليه صار نائب فاعل، تقول: عجبت من صَرْبِ زَيْدِ الطويلِ والطويلِ والطويلِ، على تقدير: من أن يُصْرَبَ.

هذا بابُ إعمالِ اسمِ الفاعِلِ



وهو - كما قال في شرح الكافية^(١) - : ما صيغَ مِنْ مَصْدَرٍ مُوَازِنًا لِلْمُضَارِعِ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى فَاعِلِهِ^(٢) ، غَيْرَ صَالِحٍ لِلإِضَافَةِ إِلَيْهِ^(٣) .
وفي البابِ إعمالُ اسمِ المَفْعُولِ .

(كَفَعِلِهِ اسمُ فاعِلٍ في العَمَلِ) مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا ، ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا^(٤) ، جَارِيًا عَلَى صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ^(٥) وَمَعْدُولًا عَنْهَا^(٦) ، (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيَّهِ بِمَعزِلٍ) ؛ لِأَنَّهُ

- (١) شرح الكافية ، محمد بن مالك : ١٠٢٧ / ٢ .
- (٢) اسم الفاعل - كبقية المشتقات - : هو مشتق من المصدر في أصح الآراء ، ولكنه يختلف عن البقية : بأنه مشابه للمضارع في الحركات والسكنات ، مثل : ضَارِبٌ مشبه لـ (يَضْرِبُ) ، وَمَكْرَمٌ لـ (يُكْرِمُ) ، وَمُسْتَخْرَجٌ لـ (يُسْتَخْرَجُ) .
وهذه الصيغة : تدل على حدث وقع من ذاتٍ ، والذات هي فاعله ، مثل : هذا قاتلُ العدوِّ ، فـ (قاتلٌ) فاعلُهُ ضمير مستتر يعود على المشار إليه ، و(العدوُّ) مفعول به لـ (ضاربٍ) .
- (٣) أي : أنه يخالف المصدر ؛ لأن المصدر يمكن أن يضاف إلى فاعله وإلى مفعوله ، أما اسم الفاعل فإنه يضاف إلى مفعوله ولا يضاف إلى فاعله .
- (٤) في : ج (أو مضمراً) .
- (٥) مقدماً - مثل : هذا ضاربٌ ابنته .
ومؤخراً - مثل : ابنه هذا ضاربٌ .
ظاهراً - مثل : المثالين السابقين .
- مقدراً - مثل : خالدًا ، في جوابٍ ، مَنْ قال لك مَنْ أنتَ ضاربٌ ؟
فـ (خالدًا) منصوب باسم الفاعل المقدر وهو : أنا ضاربٌ .
- (٦) صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، ومن المزيد عليه على وزن الفعل المضارع لذلك ، فَـ (مُكْرِمٌ) على وزن : يُكْرِمُ ، و(مستخرجٌ) على وزن : يُسْتَخْرَجُ .
والمعدول عن صيغة اسم الفاعل ما يأتي على وزن اسم المفعول ويراد به اسم الفاعل ، =

حينئذٍ يَكُونُ لَفْظُهُ شَبِيهاً بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَدْلُولِ بِهِ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ^(١) وَهُوَ الْمُضَارِعُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَانَ صِلَةً ل: أَلْ فَسَيَأْتِي^(٢)، وَإِلَّا فَلَا يَعْْمَلُ خِلَافاً لِلْكَسَائِي^(٣).

(و) إِنْ (وَلِيَّ اسْتِفْهَامًا) - نَحْوُ: «أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا».

(أَوْ حَرْفَ نِدَا) - نَحْوُ: «يَا طَالِعاً جَبَلًا»: وَهُوَ مِنْ قِسْمِ النَّعْتِ الْمَحذُوفِ مَنْعُوتهُ^(٤)؛ وَلِذَا لَمْ يَذْكَرْهُ فِي الْكَافِيَةِ.

(أَوْ نَفِيًّا) - نَحْوُ: «مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا».

(أَوْ جَا صِفَةً) - نَحْوُ: «مَرَزْتُ بَرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا».

[أَوْ جَاءَ حَالًا نَحْوُ]^(٥) - : «جَاءَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا».

= مثل: حجاباً مستوراً - أي ساتراً، ومثل صبيغ مبالغة اسم الفاعل الآتي ذكرها.
(١) في: ج (واستقبال).

(٢) اسم الفاعل: إذا اقترنت به (أل) التي هي اسم موصول، فإنه يعمل عمل الفعل سواء أُرِيدَ بِهِ الْمَاضِي أَمْ الْحَالُ أَمْ الْاسْتِقْبَالُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَل) اسْمُ مَوْصُولٍ، وَالصَّلَةُ يَجُوزُ: أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فَعَلَهَا مَاضٍ أَوْ حَالٌ أَوْ مُسْتَقْبَلٌ.
أما الخالي من (أل) فلا يعمل إلا إذا كان يراد به الحال أو المستقبل؛ لأنه شابه المضارع في العمل ولم يشابه الماضي.

(٣) فإن الكسائي يرى: أنه يعمل ولو أريد به الماضي واحتج بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ سَطٍ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨]، فهنا: (بأسط) نَصَبَ (ذِرَاعِيهِ) وَبَسَطَ الْكَلْبِ كَانَ مَاضِيًّا بِالنِّسْبَةِ لِنَزُولِ الْآيَةِ.

وَيُجَابُ مِنْ قِبَلِ الْجُمْهُورِ: بِأَنَّ بَ (اسطاً) هُنَا بِمَعْنَى يَبْسُطُ الْآنَ، حِكَايَةً لِلْمَاضِي فِي الْحَالِ وَكَأَنَّهُ يَبْسُطُ الْآنَ.

(٤) أي: المنادى عمل لا؛ لأنه منادى، بل لأن (طالعا) نعت لمنصوب محذوف تقديره: يا رجلاً طالعا أو يا شخصاً طالعا.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من: أوب وج.

(أَوْ) خَبْرًا (مُسْتَدًّا) لِذِي خَبِيرٍ - نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا»، «كَانَ قَيْسٌ مُحِبًّا لَيْلَى»، «إِنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا»، «ظَنَنْتُ عَمْرًا ضَارِبًا خَالِدًا»^(١).

(وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ * فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ) نَحْوُ:

﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾^(٢) أَي: صَنَّفٌ مُخْتَلِفٌ^(٣).

(وَإِنْ يَكُنْ) اسْمُ الْفَاعِلِ (صِلَةٌ أَلْ، فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ

ارْتَضِي) عِنْدَ: الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ الرُّمَانِيُّ^(٤): إِلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ حِينَئِذٍ فِي الْحَالِ.

(١) عمل اسم الفاعل يكون بشرطين:

أحدهما - أن يراد به الحال أو الاستقبال.

الثاني - أن يتقدمه أحد الأمور الآتية:

أ- يتقدمه استفهام. مثل: أضرابٌ أنتِ ولَدِكِ.

ب- يتقدمه نفي. مثل: ما ضاربٌ أنتِ ولَدِكِ.

ج - يتقدمه حرف نداء. مثل: يا طالعا جبالا.

د - أن يكون صفة لموصوف. مثل: جاء رجلٌ ضاربٌ ابنته.

هـ - أن يكون حالا. مثل: جاء خالدٌ مُصاحباً ابنته.

و - أن يكون خبراً لمبتدأ. مثل: خالدٌ ضاربٌ ابنته.

ش - أن يكون خبراً لـ (كان). مثل: كان خالدٌ معلماً ابنته.

ص - أن يكون خبراً لـ (أن). مثل: إن خالداً قاصداً أخاه.

ز - أن يكون مفعولاً ثانياً لـ (ظنَّ). مثل: ظننتُ خالداً مكرماً أباه.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٣) هنا (مختلف) اسم فاعل من اختلف، وألونه: فاعل، وهنا اسم الفاعل في ظاهره لم

يسبق بشيء مما مر ذكره.

فالجواب: إنه نعت لمنعوت محذوف، أي: صنف مختلف ألوانه.

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (١١٧).

ذكر سابقاً - أن اسم الفاعل إذا أريد به الماضي لا يعمل إلا إذا دخلت عليه (أل) الموصولة. =

وَبَعْضُهُمْ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مُطْلَقًا، وَأَنَّ مَا بَعْدَهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ^(١).

[مبالغة اسم الفاعل]

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ) الدَّالَّاتُ عَلَى الْمُبَالِغَةِ (فِي كَثْرَةِ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ، فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ) بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ: جَمِيعِ الْبَصْرِيِّينَ، نَحْوُ: «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ»^(٢)، و«إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا»^(٣).

ضَرُوبٌ يَنْصَلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِيهَا * [إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ]^(٤)
(وَفِي فَعِيلٍ): الدَّالُّ عَلَى الْمُبَالِغَةِ - أَيْضًا - (قَلَّ ذَا الْعَمَلِ، حَتَّى خَالَفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ: مِنَ الْبَصْرِيِّينَ)^(٥).

= والرمانى يرى: أنه لا يعمل إذا أريد به الحال أو الاستقبال ولو دخلت عليه (أل)، بل يعمل بالماضي فقط.

والبعض يرى: أنه بعد دخول (أل) لا يعمل ولو كان يراد به الماضي أو الحال أو الاستقبال.
(١) أوَّل المانعون العمل بعد دخول (أل): أن ما نراه معمولاً به فهو بفعل مقدر قبله هو الذي رفع ما بعد، أو نصبه.

(٢) مبالغة اسم الفاعل - تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط السابقة، وهي خمسة أوزان: فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَقَعُولٌ تعمل بكثرة. فَعِيلٌ، وَقِعْلٌ تعمل بقلّة.

فهنا (شَرَابٌ) عَمِلَ النَّصَبَ بلفظ العسل، فهو مفعول مقدم، قُدِّمَ للفصل بين (أما) التي نابت عن أداة الشرط وفعل الشرط وبين فاء الجزاء الداخلة على (أنا) شراب؛ لأن فاء الجواب لا يجوز أن تباشره أداة الشرط، فلا بد من فاصل بينها وبين الشرط يؤخذ من جواب الشرط، مثل: أما خالدٌ فذاهب، هنا فصل المبتدأ، ومثل: أما ذاهب فخالد، هنا فصل الخبر.

(٣) هنا (منحار) نصبت قوله: بوائكها.

(٤) قائله: أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب. العيني: ٣/ ١٤٢٣.

الشاهد: أن (سُوقٌ) منصوب مفعولاً به لقوله: ضَرُوبٌ.

(٥) فقالوا: إن هذه الصيغة لا تعمل، أما جمهور النحاة فقالوا: تعمل بقلّة، وكذا وزن فَعِلٍ.

(و) في (فَعِلٍ): كَذَلِكَ قَلَّ - أَيْضاً - ، نَحْوُ: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءٍ مِّنْ دَعَاهِ»^(١).
 أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونُ عِرْضِي * [جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ]^(٢)
 (وما سِوَى الْمُفْرَدِ) مِنْ: اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأُمْتِلَاةِ الْمُبَالَغَةِ كَالْمُثَنَّى
 وَالْمَجْمُوعِ (مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُ مَا عَمِلَ) كَقَوْلِهِ:
 الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَا جِلا * [خَيْرَ مَعَدِّ حَسَباً وَنَائِلاً]^(٣)
 وَقَوْلِهِ:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ * غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(٤)
 تَمْتة: الْمُصَغَّرُ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ^(٥) لَا يَعْمَلُ إِلَّا عِنْدَ: الْكِسَائِيِّ^(٦).

(وَأَنْصَبُ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوَاءً) لَهُ ، (وَإِخْفِضُ) بِالْإِضَافَةِ (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا
 سِوَاهُ) مِنَ الْمَفَاعِيلِ (مُقْتَضٍ) كَ «أَنْتَ كَاسٍ خَالِداً ثُوباً»، وَ«مُعَلِّمُ الْعَلَا عَمراً

(١) هنا (دعاء) منصوب على المفعولية بقوله: سميعٌ.

(٢) قائله: زيد الخيل سماه النبي (ﷺ): زيد الخير. العيني: ٣ / ١٤٢٨.

الشاهد: أن (عرضي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم،
 والناصب له لفظ: مَزِقُّ.

(٣) قائله: امرئ القيس بن حجر الكندي. المجموعة الناصية: ٣ / ٣٠.

الشاهد: هنا (الملك) منصوب بقوله: القاتلين، وهو جمع قاتل.

(٤) قائله: طرفة بن العبد. العيني: ٣ / ١٤٣٠.

الشاهد: أنه رفع (ذَنبُهُمْ) على أنه فاعل لـ (غُفِرَ)، وغفر: جمع تكسير لـ (غافر) على
 وزن: كَتَبَ.

(٥) في: ج (المنعوت).

(٦) أي: إذا صغر اسم الفاعل أو اسم المبالغة لا يعمل عند الجمهور، فلا تقول: أنا صُوَيْرْتُ خالداً.
 والعلة في ذلك: أن التصغير من سمات الاسم، وبتصغير اسم الفاعل يبعد عن
 المضارع، فلا يعمل إلا عند الكسائي.

مُرْشِدًا الْآنَ أَوْ غَدًا»^(١).

وخرَجَ بذي الإِعْمَالِ: ما بِمَعْنَى الماضي، فلا يَجُوزُ: إِلَّا جَرُّ تاليه
وَنَصَبُ ما عَدَاهُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ^(٢).

[تابع مفعول اسم الفاعل المخفوض]

(واجرُرُ أو انصِبْ تابع) المَفْعُولِ (الذي انخَفَضَ) بإضافة اسم الفاعل
إِلَيْهِ:

أما الأوَّلُ - فَبِالْحَمَلِ على اللَّفْظِ.

وأما الثاني - فَبِالْحَمَلِ على المَوْضِعِ عِنْدَ: المُصَنَّفِ، وبِفِعْلِ مُقَدَّرٍ
عِنْدَ: سَيَبُونِهِ (كَمَبْتغِي جَاهٍ وَمالاً مَن نَهَضَ)^(٣).

[إعمال اسم المفعول]

(وَكُلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمِ فاعِلٍ) مِنْ عَمَلِ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، (يُعْطَى اسْمَ
مَفْعُولٍ بِلا تَفاضُلٍ، فَهُوَ كَفِعْلِ صَيَغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ كالمُعْطَى كَفافاً
يَكْتَفِي)^(٤).

- (١) أي: اسم الفاعل ينصب ما بعده مفعولاً به، ويجوز إضافته إلى مفعوله فيجُرُّ، فإذا كان فعله يتطلب مفعولين أو أكثر فَجُرُّ أو انصب الأول، وانصب الباقي، مثل: هذا كاسي زيد ثوباً، وهذا مُعَلِّمُ التلميذِ، الفاعل مرفوعاً، أما إن لم تُضَيِّفه فانصِبِ الجميع.
- (٢) اسم الفاعل الخالي من (أل) لا يعمل إذا أريد به الماضي، وإن رأيتَ بعده معمولاً فَجُرُّ ما بعده باعتبارِه مضافاً إليه، وانصِبْ الثاني بفعل مقدر؛ لأن الماضي يجر ما بعده ولا ينصبه.
- (٣) هنا (جاه) مضاف إلى (مبتغي) مفعولاً أولاً، فإذا عطفت (مالاً) على (جاه) جاز أن تقول: ومالٍ بالكسر؛ تبعاً للفظ، و(مالاً) بالنصب؛ تبعاً لمحل (جاه)؛ لأنه مفعول به.
- (٤) اسم المفعول: يعمل بالشروط المذكورة في اسم الفاعل، لكنه يرفع ما بعده على أنه نائب فاعل؛ لأن اسم الفاعل يصاغ من المعلوم، ف (ضاربٌ) من يَضْرِبُ، واسم المفعول يصاغ من المبني للمجهول، ف (مضروب) يصاغ من يَضْرَبُ.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى) بَعْدَ تَحْوِيلِ الْإِسْنَادِ عَنْهُ إِلَى ضَمِيرٍ رَاجِعٍ لِلْمَوْصُوفِ، وَنَضَبِ الْأَسْمِ عَلَى التَّشْبِيهِ [بِالْمَفْعُولِ بِهِ] ^(١)، وَإِنْ كَانَ اسْمُ فَاعِلٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ هَذَا ^(٢) (كَمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)؛ إِذِ الْأَصْلُ: الْوَرَعُ [مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ] ^(٣)؛ ثُمَّ صَارَ: الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ، ثُمَّ أُضِيفَ ^(٤).



(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: ج.

(٢) إن اسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل بل إلى المفعول به، وبما أن اسم المفعول هو يأخذ نائب فاعل فالمفعول سيكون نائب فاعل، فالمفروض أن لا يجر بالإضافة؛ لأنه حل محل الفاعل، ولكن قد يجر باعتباره كان مفعولاً به، ولكن بعد إجراء العملية الآتية لإعادته إلى النصب ومن ثم إضافته.

الورع محمودة مقاصده - نائب فاعل لا يجر بالإضافة نُحوّلُ إسناد (محمود) إلى ضمير راجع إلى (الورع) فينصب (المقاصد) باعتباره شبيهاً بالمفعول به، فيصير: الورع محمود المقاصد، والضمير مستتر نائب فاعل بعد محمود تقديره: هو، ثم أضيف إلى (المقاصد) بعد أن صار شبيهاً بالمفعول به.

(٣) في: أ (محمود مقاصده)، وفي: ط (محمودة مقاصد).

(٤) لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى المرفوع، والمفروض: أن ما ينوب عنه لا يضاف إلى المرفوع إلا بعد الإجراء السابق.

هذا باب

أبنية المصادر



أخَرُهُ وما بَعْدَهُ في الكافية^(١) إلى التَّصْرِيفِ، وهو الأَنْسَبُ^(٢).

[المصدرُ من الفعلِ الثلاثيِّ]

(فَعَلٌ) - بِيَفْتَحِ الفاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ - (قِيَّاسُ مَصْدَرِ المُعَدِّي مِنْ) فِعْلٍ (ذِي ثَلَاثَةِ) مَفْتُوحِ العَيْنِ كَضَرَبَ ضَرْباً، وَمَكْسُورِهَا كَفَهَمَ فَهْماً، أَوْ مُضَاعَفاً (كَرَدَّ رَدًّا).

وَفِعْلٍ (اللازِمُ) - بِكَسْرِ العَيْنِ - (بَابُهُ فَعَلٌ) - بِيَفْتَحِ الفاءِ وَالعَيْنِ -، سِوَاءٌ فِي ذَلِكَ الصَّحِيحِ (كَفَرَحَ) مَصْدَرِ فَرِحَ، (وَ) المُعْتَلُّ اللامِ (كَجَوَى) مَصْدَرِ جَوَى، (وَ) المُضَاعَفُ (كَشَلَّلَ) مَصْدَرِ شَلَّتْ يَدُهُ، أَي: يَبْسُتُ^(٣) إِلَّا أَنْ يَدُلَّ

(١) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٤ / ٢٢٢١.

(٢) كان الأنسب: أن لا يتحدث عن أبنية المصادر وابنية اسم الفاعل واسم المفعول والصفات المشبهة هنا، بل يؤخر الحديث عنها إلى القسم الأخير في الأبنية وهو قسم الصرف؛ لأن مباني هذه هي صرف لا نحو. اللهم إلا أن يكون سبب تقديمها: هو حديثه عن عملها النحوي هنا؛ ليكون الوزن مجاوراً للعمل.

وأيضاً - كان المفروض: أن يقدم صيغة البناء على العمل.

(٣) بدأ بذكر المصدر للأفعال الثلاثية وهو سماعي من حيث العموم أي: كل مصدر له تنطق به حسب ما نطقت به العرب، ولا نقيس وزنَ مصدر على آخر ولو كانا من باب واحد. مثل: خَرَجَ، من الباب الأول، مصدره: خُرُوجٌ، وَنَصَرَ، من الباب نفسه، ومصدره: نَصْرٌ. ومثل: ضَرَبَ، من الباب الثاني، مصدره: ضَرْبٌ، وجلس، من الباب نفسه، ومصدره: جُلُوسٌ =

على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فِقْيَاسُهُ الفِعَالَةُ .

(وَفَعَلَ اللَازِمُ) - بِفَتْحِ العَيْنِ - (مِثْلُ: قَعَدَا، لَهُ فُعُولٌ) مَصْدَرٌ (بِاطْرَاجِ كَعَدَا) غُدُوًّا .

(مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا) - بِكَسْرِ الفَاءِ - ، (أَوْ فَعَلَانًا) - بِفَتْحِ الفَاءِ والعَيْنِ - (فَادِرٍ، أَوْ فَعَالًا) - بِضَمِّ الفَاءِ - ، أَوْ الفَعِيلِ ، أَوْ الفِعَالَةِ - بِكَسْرِ الفَاءِ . (فَأَوَّلُ): وَهُوَ فِعَالٌ - بِالْكَسْرِ - مَصْدَرٌ (لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي) إِبَاءً، وَنَفَرٌ نِفَارًا، وَشَرَدَ شِرَادًا^(١) .

(وَالثَّانِي): وَهُوَ فَعَلَانٌ مَصْدَرٌ (لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا) كَجَالٍ جَوْلَانًا^(٢) (لِلدَّاءِ) .

الثَّالِثُ: وَهُوَ (فُعَالٌ) - بِالضَّمِّ - كَسَعَلَ سُعَالًا ، (أَوْ لِصَوْتٍ) كَصَرَخَ صُرَاخًا^(٣) ، (وَشَمَلَ سَيْرًا وَصَوْتًا) .

= غالباً يأتي الفعل المتعدي من الثلاثي على وزن: فَعَّلٍ، ومن اللازم على وزن: فَعِلٍ فَعُولٌ، إلا مصدر الفعل للأوصاف الآتية:

فقد وضع الصرفيون: بعض الضوابط والأوصاف لقياس مصدر الباب الواحد للفعل اللازم، وكأنه صار قياسياً بموجب هذه الأوصاف التي بني من أجلها.

وإليك خمسة أوزان لمصدر الثلاثي تكون شبه قياسية في المعاني المذكورة، وهي خمسة: فِعَالٌ، وَفَعَلَانٌ، وَفُعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفِعَالَةٌ .

(١) وزن (فِعَالٌ): يكون للفعل الثلاثي الدال على الامتناع والهروب، مثل: أَبَى إِبَاءً، وَنَفَرَ نِفَارًا، وَشَرَدَ شِرَادًا .

(٢) ووزن (فَعَلَانٌ): يكون للفعل الثلاثي الدال على الحركة والتقلب، مثل: جَالَ جَوْلَانًا، وَنَزَا نَزْوَانًا .

(٣) ووزن (فُعَالٌ): يأتي مصدراً لفعل ثلاثي يدل على المرض، مثل: سَعَلَ سُعَالًا، أَوْ يَدُلُّ عَلَى صَوْتٍ، مثل: صَرَخَ صُرَاخًا .

الرَّابِعُ: وهو (الفَعِيلُ كَصَهْلٍ) صَهِيلاً، وَرَحَلَ رَحِيلاً^(١)، وللحِرْفَةِ والوَلَايَةِ.

الخامِسُ: كَخَاطَهُ خِيَاطَةً، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً، أَي: أَصْلَحَ^(٢).

و(فُعُولَةٌ) - بِضَمِّ الْفَاءِ -، و(فَعَالَةٌ) - بِفَتْحِهَا - مَصْدَرَانِ (لِفَعْلًا) - بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ - (كَسَهَلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً، وَصَعِبَ صُعُوبَةً، (وَزِيدَ جَزْلاً) جَزَالَةً، وَفَصَحَّ فَصَاحَةً^(٣).

(وما أتى مُخَالَفاً لما مَضَى فَبَابُهُ النِّقْلُ) عَنِ الْعَرَبِ كَشُكُّورٍ وَشُكْرَانِ^(٤)، وَذَهَابٍ، وَ^(٥) (كَسَخَطِ وَرَضِي) وَبُلْجَةٍ وَبَهْجَةٍ وَشِبَعٍ وَحُسْنٍ [مَصَادِرٍ: شَكَرَ وَذَهَبَ وَسَخَطَ وَرَضِيَ [وَبُلْجَ وَبَهَجَ]^(٦) وَشَبَعَ وَحَسَنَ]^(٧)^(٨).

(١) وزن الفَعِيلِ: يكون مصدراً لما يدل على الصوت، مثل: صَهْلٌ صَهِيلاً. أو يدل على السير، مثل: رَحَلَ رَحِيلاً.

(٢) وزن (فَعَالَةٌ): لما يدل على الحرفة - أي الصنعة -، مثل: نَجَرَ نِجَارَةً، وَخَاطَ خِيَاطَةً.

أو يدل على ولاية، مثل: سَفَرَ سِفَارَةً، وَالسَّفِيرُ: هو الوسيط بين طرفين للإصلاح.

(٣) وزن (فُعُولَةٌ، وَفَعَالَةٌ): تكونان للثلاثي المضموم عينه في الماضي والمضارع، وهو الباب الخامس.

• مثال فُعُولَةٌ: سَهَلَ سُهُولَةً، وَصَعِبَ صُعُوبَةً.

ومثال فَعَالَةٌ: جَزَلَ جَزَالَةً، وَفَصَحَّ فَصَاحَةً، وَجَزَلَ معناها: عَظُمَ.

وهذان الوزنان لمصدر الباب الخامس من الثلاثي المجرد، وكل ما ذكرنا هي أفعال لازمة وليست متعدية.

(٤) في: ج (وسكران).

(٥) الواو ساقطة من: ط.

(٦) في: أ وب وج (وبلجة وبهجة).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من: ط.

(٨) ما عدا الضوابط والأوصاف السابقة، فالمصدر يكون سماعياً، وهذه الأمثلة التي ذكرها الشارح تختلف مصادرها ولو كان الفعل من باب واحد.

[المصدرُ من غيرِ الفعلِ الثلاثيِّ]

(وغيرُ ذي ثلاثةٍ مقيسٌ مصدرُهُ) ^(١)، فقياسُ فَعَلٌ صحيحِ اللازمِ ^(٢) التَّفْعِيلُ، ومُعْتَلُّهَا التَّفْعِلَةُ.

وأفْعَلُ الصَّحِيحِ العَيْنِ الإفْعَالُ والمُعْتَلُّ كذلك، لِكِنْ تُنْقَلُ حَرَكَتُهَا إِلَى الفَاءِ فَتَنْقَلِبُ ^(٣) أَلِفًا فَتُحْذَفُ، وَيُعَوَّضُ عَنْهَا التَّاءُ ^(٤).

وَتَفْعَلُ التَّفْعُلُ، وَاسْتَفْعَلُ الاسْتِفْعَالُ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا فَكَأَفْعَلٍ ^(٥) (كَقُدَّسَ التَّقْدِيسِ)، وَسُلِّمَ التَّسْلِيمُ، (وَزَكَّهَ تَزْكِيَةً)، وَسَمَّ تَسْمِيَةً.

(وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا: مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا)، وَأَكْرَمَ إِكْرَامًا ^(٦): مَنْ تَكَرَّمَ تَكَرُّمًا، (وَاسْتَعَدَّ اسْتِعَادَةً)، وَاسْتَقَمَ اسْتِقَامَةً، (ثُمَّ أَقَمَ إِقَامَةً) وَأَعِنَ إِعَانَةً.

(١) ما يأتي كلها مصادر قياسية، أي: المصدر للباب الواحد على وزنٍ واحد، وقد يكون للفعل الواحد أكثر من مصدر كلها قياسية أو بعضها قياسي والبعض سماعي، وقد ذكر الشارح والماتن له أمثله.

(٢) في: ج (اللام).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ وب وط.

(٤) إذا كان الفعل معتل العين، فإن العين تقلب ألفاً وتحذف؛ لاجتماع ساكنين: ألف المصدر والألف المقلوبة، فتحذف المقلوبة ويعوض عنها التاء.

مثال الصحيح: أكرم يُكْرِمُ إكراماً.

ومثال المعتل: أقومُ يُقْوِمُ أقواماً.

تنقل حركة الواو إلى القاف الساكن، ثم تقلب ألفاً، وتحذف للساكنين ويعوض عنها التاء، فتصير: إقامة، وقد تحذف فيقال: إقام الصلاة.

(٥) أيضاً - باب (فَعَلٌ) يكون مصدره: التَّفْعِيلُ.

مثال الصحيح: فَرَحٌ يُفَرِّحُ تفريحاً.

ومثال المعتل: زكى يُزَكِّي تزيكياً - تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء، يصير: تزكية.

(٦) في: ط (اكرماً).

(وغياباً ذا) المَصْدَر (التَاء) (لِزْم)، ونادراً عَرِي مِنْهَا كقوله تعالى:

﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾^(١).

(وما يلي الآخر مُدَّ وافتتحا مَعَ كَسْر تَلُو الثَّانِي) وهو الثالثُ (مِمَّا افْتَتِحَا بِهَمْزٍ وَضَلِ)، فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ^(٢) (كَاصْطَفَى) اصْطِفَاءً، وَاقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، وَاخْرَنْجَمَ اخْرَنْجَامًا.

(وُضِمَ مَا يَرْبِعُ) أَي: الرَّابِعُ (فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا)، [فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ كَتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا، وَتَلَمَّمَمَ تَلَمَّمًا]^{(٣)(٤)}.

(فِعْلَالٌ) - بِكَسْرِ الْفَاءِ -، (أَوْ فَعْلَلَةٌ) - بِفَتْحِهَا - مَصْدَرَانِ (لِفَعْلَلَا) - بِفَتْحِ الْفَاءِ -، وَالْمُلْحَقِ بِهِ: كَدَخَّرَجَ دَخَّرَجَةً، وَحَوَقَلَ حَوَقَلَةً، وَسَرْهَفَ سَرْهَفَةً^(٥) وَسِرْهَافًا.

(وَاجْعَلْ مَقِيَسًا ثَانِيًا لَا أَوْلَى)، وَمِنْهُمْ: مَنْ يَجْعَلُهُ أَيْضًا مَقِيَسًا^(٦).

(١) سورة الأنبياء، آية: ٧٣.

(٢) في: ط (مصدرًا).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ و ط.

(٤) مصدر الفعل المبدوء بالهمزة من الخماسي والسداسي، مثل: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، وَاسْتَخَّرَجَ اسْتِخْرَاجًا.

وإذا كان أوله غير همزة، فضم الحرف الرابع من المصدر، مثل: تَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا. وكذا إذا كان مضاعفًا، مثل: تَلَمَّمَمَ تَلَمَّمًا.

(٥) لفظ (سرهفة و) ساقط من: ج و ط.

(٦) الرباعي المجرد، والملحق به له مصدران.

مثال الرباعي المجرد: دَخَّرَجَ يُدَخَّرِجُ دَخَّرَجَةً وَدِخْرَاجًا.

ومثال الملحق به: حَوَقَلَ يُحَوَقِلُ حَوَقَلَةً وَحِيقَالًا.

فالخالي من التاء: هو القياسي، وما فيه التاء، قيل: قياسي، وقيل: سماعي.

(لِفَاعَلٍ) مَصْدَرَانِ: (الْفِعَالُ) - بِكَسْرِ الْفَاءِ - ، (وَالْمُفَاعَلَةُ) نحو: قَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً ، وَيَغْلِبُ ذَا فِيمَا فَاؤُهُ يَاءٌ ، نحو: يَاسَرَ مُيَاسَرَةً^(١) .

(وَعَبَّرَ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ) نَحْوُ: كَذَبَ كِذَابًا ، وَنَزَى تَنْزِيًّا ، وَتَمَلَّقَ تِمْلَاقًا^{(٢)(٣)} .

[مصدرُ بناءِ العددِ أو النوعِ]

(وَفَعَلَةٌ) - بَفَتْحِ الْفَاءِ - (لِمَرَّةٍ) مِنَ الثَّلَاثِيَّ إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِنَاءِ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهِ (كَجَلْسَةٍ) ، فَإِنْ كَانَ ، فَيَدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْهُ^(٤) بِالْوَصْفِ كَرَجِمَ رَحِمَةً وَاحِدَةً .

(وَفِعْلَةٌ) - بِكَسْرِ الْفَاءِ - (لِهَيْئَةٍ) مِنْهُ كَذَلِكَ (كَجَلْسَةٍ) ، فَإِنْ كَانَ بِنَاءِ الْمَصْدَرِ [...] [٥] الْعَامِّ عَلَيْهَا فَبِالْوَصْفِ كَنَشَدْتُ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً .

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بَالْتَا) يَدُلُّ عَلَى (الْمَرَّةِ) إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِنَاءِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهَا كَانُطَلَقَ انْطِلَاقَةً ، فَإِنْ كَانَ ، فَبِالْوَصْفِ كَاسْتَعَانَهُ وَاحِدَةً^(٦) .

(١) مصدر (فاعِل) مصدران: الفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ .

مثل: قَاتَلَ يقاتِلُ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً .

(٢) في: ط (تملقاً) .

(٣) أي: ندر أن يأتي من الفعل الزائد على الثلاثي مصادر سماعية، مثل: كَذَبَ - المصدر السماعي تَكْذِيبًا - وَكِذَابًا: سماعي .

ومثل: نَزَى - المصدر السماعي تَنْزِيًّا - وَتَنْزِيًّا: سماعي .

ومثل: تَمَلَّقَ - المصدر السماعي تِمْلَاقًا - وَتَمَلَّقًا: سماعي؛ لذا يسمى اسم مصدر؛ لأنه مخالف لقياس مصدر الفعل .

(٤) لفظ (منه) ساقط من: ط .

(٥) لفظ (المصدر) ساقط من: أ وب وج .

(٦) هناك مصدران للثلاثي:

(وَشَدَّ فِيهِ) أَي: فِي غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ (هَيْئَةً كَالخِمْرَةِ)، وَالْعِمَّةِ، وَالْقِمَصَةِ^(١).

*** **

= أحدهما - مصدر مبني لبيان عدد الفعل، ويسمى: مصدر بناء مرّة، يأتي على وزن: فَعَلَّة - بفتح الفاء - ، تقول: جَلَسْتُ جَلْسَةً، وبإمكانك أن تقول: جَلَسْتُ جَلْسَتَيْنِ وجلساتٍ، أي: يثنى ويجمع.

ثانیهما - مصدر مبني لبيان نوع الفعل أو هيئته، ويسمى: مصدر بناء نوع، يأتي على وزن: فِعْلَةٍ - بكسر الفاء - تقول: جَلَسْتُ جِلْسَةً خَالِدٍ أَوْ جِلْسَةً مُرِيحَةً، ويمكنك أن تقول: جلست جِلْسَتَيْنِ وجِلْسَاتٍ. فإن أشبه الأول المصدر العادي، فنفرق بينهما بالوصف بالوحدة فتقول: رحمتُ رَحْمَةً، وإذا أردت المرة تقول: واحدة.

وكذا الثاني إذا كان المصدر العادي مشابهاً له، نفرق بالوصف، تقول: نَشَدْتُ نَشْدَةً، فإذا أردت النوع تقول: عظيمة.

ملاحظة: المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع، مثل: جلستُ جلوساً، أما المرة والنوع، فإنهما يثنيان ويجمعان كما سبق.

(١) المصدر المبني للعدد من الزائد على الثلاثي: هو نفس المصدر العادي إلا إنك تزيد عليه التاء، فتقول: انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً.

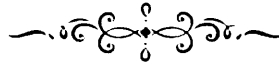
فإن أشبه المصدر العادي، فَفَرَّقْ بالوصف وقُل: انْطِلَاقَةً واحدة؛ لأن المصدر العادي - أيضاً - انْطِلَاقَةً.

ولا يأتي من الزائد على الثلاثي مصدر الهيئة إلا شذوذاً، فقد جاء لفظ: الخِمْرَةِ من اخترم، وَالْعِمَّةِ من اعتم، وَالْقِمَصَةِ من تقمّص.

(فصل)

في (أبْنِيَّةِ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا)

وفي أَبْنِيَّةِ أَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ



(كفَاعِلِ صُغِ اسْمِ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ) مُجَرَّدٍ، مَفْتُوحِ الْعَيْنِ، لَازِمًا
أَوْ مُتَعَدِّيًا، أَوْ مَكْسُورِهَا مُتَعَدِّيًا (يَكُونُ كَغَذَا) بِالْمُعْجَمَتَيْنِ - أَي: سَالٌ - فَهُوَ
غَاذٍ^(١)، وَذَهَبَ فَهُوَ ذَاهِبٌ، وَضَرَبَ فَهُوَ ضَارِبٌ، وَرَكِبَ فَهُوَ رَاكِبٌ.

(وَهُوَ قَلِيلٌ) مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ (فِي فَعَلْتُ)^(٢) - بِضَمِّ الْعَيْنِ - .

(وَفَعَلَ) - بِكسْرِ الْعَيْنِ حَالٌ كونه (غَيْرَ مُعَدِّي) كَحَمِضَ فَهُوَ حَامِضٌ،
وَأَمِنَ فَهُوَ آمِنٌ، (بَلْ قِيَاسُهُ) أَي: فَعَلَ - بِالْكَسْرِ -، أَي: إِتْيَانُ الْوَصْفِ مِنْهُ فِي

(١) غَاذٍ - أصله: غَاذِيٌّ، اسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينِ، ثُمَّ
حُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، وَعَوِضَ عَنْهَا الْكسْرُ عَلَى الذَّالِ مَعَ بَقَاءِ التَّنْوِينِ.
وَعَاذًا بِمَعْنَى: سَالٌ، يُقَالُ: غَاذَا الْوَادِي، أَي: سَالَ مَاؤُهُ.

(٢) اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد يكون على النحو الآتي:

- ١- إذا كان الماضي مفتوح العين، وذلك في الباب الأول والثاني والثالث، يكون على وزن (فاعل).
- وسواء كان متعدياً، مثل: فتح فهو فاتح، وضرب فهو ضارب، ونصر فهو ناصِرٌ.
- أم كان لازماً، مثل: خرج فهو خارجٌ، وجلس فهو جالسٌ، وذهب فهو ذاهبٌ.
- ٢- إذا كان مكسور العين في الماضي، وهو الرابع والسادس، يكون كالاتي:
- أ- إذا كان متعدياً، يكون أيضاً على وزن (فاعل) مثل: علم فهو عالم، وركب فهو راکبٌ،
وحسب فهو حاسبٌ.

ب- إذا كان لازماً، يأتي على وزن (فاعل) نادراً، مثل: أمِنَ فهو آمِنٌ.

والقياس أن اسم الفاعل من اللازم مكسور العين يكون على الأوزان الآتية:

الأعراض^(١) (فَعِلٌ).

(وَ) فِي الْخِلْقَةِ وَالْأَلْوَانِ (أَفْعَلٌ)^(٢)، وَفِي مَا دَلَّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ وَحَرَارَةِ الْبَاطِنِ (فَعْلَانٌ نَحْوُ: أَشِرٌ) وَفَرِحَ.

(وَنَحْوُ: صَدْيَانٌ) وَعَطْشَانٌ وَشَبْعَانٌ وَرَيَّانٌ^(٣)، (وَنَحْوُ: الْأَجْهَرِ) - وَهُوَ الَّذِي لَا يُبْصِرُ فِي الشَّمْسِ - وَالْأَحْوَلِ وَالْأَعْوَرَ وَالْأَخْضَرَ^(٤).

(وَفَعْلٌ) - بَسْكَوْنِ الْعَيْنِ - (أَوْلَى، وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ) - بِضَمِّهَا - مِنْ فَاعِلٍ، وَغَيْرِهِ (كَالضَّخْمِ) وَالْفِعْلُ ضَخْمٌ، (وَالجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمَلٌ)^(٥).

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ) مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، كَخَطَبٌ فَهُوَ أَخْطَبٌ.

(وَ) كَذَا (فَعْلٌ) - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - كَبَطْلٌ فَهُوَ بَطْلٌ.

- (١) عَلَى وَزْنِ (فَعِلٍ) إِذَا كَانَ مِنَ الْأَعْرَاضِ، أَي: يَعْضُرُ عَلَى الذَّاتِ وَلَا يَسْتَمِرُّ. مِثْلُ: وَسِخٌ فَهُوَ (وَسِخٌ) ، وَبَطَرَ فَهُوَ بَطْرٌ ، وَفَرِحَ فَهُوَ فَرِحٌ ، وَأَشَرَ فَهُوَ أَشِرٌ: وَهُوَ الطَّاعِي بِالنِّعْمَةِ الْمُسْتَحْفُفُ بِهَا.
- (٢) عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٌ) إِذَا دَلَّ عَلَى الْخِلْقَةِ، مِثْلُ: عَوْرٌ فَهُوَ أَعْوَرٌ. أَوْ عَلَى الْأَلْوَانِ، مِثْلُ: حَمِرٌ فَهُوَ أَحْمَرٌ.
- (٣) عَلَى وَزْنِ (فَعْلَانٌ) إِذَا دَلَّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ، مِثْلُ: شَبَعٌ فَهُوَ شَبْعَانٌ، وَرَوِيٌّ فَهُوَ (رَيَّانٌ). أَوْ عَلَى الْحَرَارَةِ مِثْلُ عَطِشٌ فَهُوَ عَطْشَانٌ.
- (٤) الْأَجْهَرُ: الَّذِي لَا يَبْصُرُ فِي الشَّمْسِ كَالْأَعْمَى وَالْأَعْوَرَ، وَهُمَا لِلخِلْقَةِ، وَالْأَخْضَرُ لِلْأَلْوَانِ.
- (٥) إِذَا كَانَ عَيْنُ الْفِعْلِ الْمَاضِي مِنَ الثَّلَاثِي مضموماً وَهُوَ الْبَابُ الْخَامِسُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ بِقَلَّةٍ وَسَمَاعاً، مِثْلُ: حَمُضٌ، فَهُوَ حَامِضٌ. أَمَّا الْقِيَاسِيُّ: فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى عِدَّةِ أَوْزَانٍ، مِنْهَا الْكَثِيرُ وَهُمَا: (فَعْلٌ) - بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ - مِثْلُ: ضَخْمٌ فَهُوَ ضَخْمٌ. (فَعْلٌ) - بِفَتْحِ فَكَسْرٍ - مِثْلُ: جَمَلٌ فَهُوَ جَمِيلٌ. وَيَأْتِي عَلَى الْأَوْزَانِ الْآتِيَةِ بِقَلَّةٍ.

وَفَعَالٌ - بَفْتَحِ الْفَاءِ - كَجَبِّنَ فَهُوَ جَبَانٌ، وَبِضْمِهَا، كَشَجَعَهُ فَهُوَ شَجَاعٌ.

وَفُعْلٌ - بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - كَجُنَّبَ فَهُوَ جُنُبٌ.

وَفِعْلٌ - بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - كَعَفَّرَ فَهُوَ عَفْرٌ^(١).

(وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى) - بَفْتَحِ الْيَاءِ وَالتَّوْنِ - (فَعَلٌ) كَشَاخَ فَهُوَ

شَيْخٌ، وَشَابَ فَهُوَ أَشَيْبٌ، وَعَفَّ فَهُوَ عَفِيفٌ^(٢)، وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ غَيْرَ وَزْنَ فَاعِلٍ، صِفَاتٌ مُشَبَّهَةٌ^(٣).

[اسمُ الفاعلِ من المزيديِّ على الثلاثيِّ]

(و) على (زِنَةِ الْمُضَارِعِ): يَأْتِي (اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ)

مُجَرَّدًا، أَوْ مَزِيدًا (كَالْمُوَاصِلِ مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا) مَفْتُوحًا كَانَ فِي

(١) وَزْنَ أَفْعَلٍ - بَفْتَحِ فَسُكُونِ - مِثْلُ: خَطَبَ فَهُوَ أَخْطَبُ، لَوْنٌ أَكْدَرُ مَشْرَبٌ بِالْحَمْرَةِ.

وَوَزْنَ فُعْلٍ - بَفْتَحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - مِثْلُ: بَطَّلَ فَهُوَ بَطْلٌ.

وَوَزْنَ فَعَالٍ - بَفْتَحِ الْفَاءِ - مِثْلُ: جَبِّنَ فَهُوَ جَبَانٌ.

وَوَزْنَ فُعَالٍ - بِضَمِّ الْفَاءِ - مِثْلُ: شَجَعَهُ فَهُوَ شَجَاعٌ.

وَوَزْنَ فُعْلٍ - بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - مِثْلُ: جُنَّبَ فَهُوَ جُنُبٌ.

وَوَزْنَ فِعْلٍ - بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - مِثْلُ: عَفَّرَ فَهُوَ عَفْرٌ، أَيْ: شَجَاعٌ مَآكِرٌ.

(٢) إِنَّ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَأْتِي عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ، فَهَذَا أَوْزَانٌ أُخْرَى تَسُدُّ مَسَدَهُ.

وَالْأَوْزَانُ هِيَ:

فَعَلٌ، مِثْلُ: شَيْخَ فَهُوَ شَيْخٌ - أَغْنَى عَنْ شَايخٍ.

وَأَفْعَلٌ، مِثْلُ: شَيْبَ فَهُوَ أَشَيْبٌ - أَغْنَى عَنْ شَائِبٍ.

وَفَعِيلٌ، مِثْلُ: عَفَفَ فَهُوَ عَفِيفٌ - أَغْنَى عَنْ عَافٍ.

(٣) كُلُّ هَذِهِ الْأَوْزَانِ تَعُدُّ اسْمَ فَاعِلٍ عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ.

أَمَّا النَّحَاةُ: فَإِنَّهُمْ يَقْصِرُونَ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ عَلَى مَا يَأْتِي عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ)، وَبَقِيَّةُ

الْأَوْزَانِ عِنْدَهُمْ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا يَخْتَلِفُ عَنْ عَمَلِ وَزْنِ فَاعِلٍ، كَمَا سَيَأْتِي فِي

عَمَلِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ.

المضارع، أو مكسوراً.

(وَصَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا) ^(١) أَوَّلَ الْكَلِمَةِ كَمُدْحَرْجٍ وَمُكْرِمٍ وَمُفْرَحٍ وَمُتَعَلِّمٍ
وَمُتَبَاعِدٍ وَمُنْتَظِرٍ وَمُجْتَمِعٍ وَمُسْتَخْرِجٍ وَمُقَعَّنِسٍ وَمُعْشَوِشِبٍ وَمُتَدَحْرِجٍ
وَمُحَرَّنَجِمٍ ^(٢).

[اسم المفعول من الثلاثي والزائد على الثلاثي]

(وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر)،
والمُدْحَرْجِ، والمُكْرِمِ، إلى آخره ^(٣).

(١) ما تقدم هو معرفة أوزان اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد.
أما ما يزيد من الأفعال على الثلاثي: وهو الرباعي والخماسي والسداسي، سواء كان
مجرداً أم مزيداً، أم ملحقاً، فيكون على الشكل الآتي:
تأتي بالفعل المضارع من ذلك الباب، ثم تغير حرف المضارعة بميم مضمومة، وتبقى
بقية الحروف على وضعها سوى الحرف الأخير؛ لأنه يخضع للإعراب، وبذلك يبرز
وزن اسم الفاعل منها.

(٢) مثل الشارح بأنموذج لكل وزن زاد على الثلاثي.
الرباعي المجرد - مثل: يُدْحَرْجُ فهو مُدْحَرْجٌ.
الرباعي المزيد على الثلاثي همزة - مثل: يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ.
الرباعي المزيد على الثلاثي حرفاً من جنس العين - مثل: يُفْرَحُ فهو مُفْرَحٌ.
الخماسي المزيد على الثلاثي حرفين - مثل: يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ، ومثل: تَبَاعَدَ فهو مُتَبَاعِدٌ.
ينتظرُ فهو مُنْتَظِرٌ - مثل: يَجْتَمِعُ فهو مُجْتَمِعٌ.
والخماسي المزيد ثلاثة أحرف على الثلاثي أو على الرباعي بحرفين، مثل: يُسْتَخْرِجُ فهو
مُسْتَخْرِجٌ، وَيَقَعَّنِسُ فهو مُقَعَّنِسٌ، وَيَعْشَوِشِبُ فهو مُعْشَوِشِبٌ، وَيَتَدَحْرِجُ فهو مُتَدَحْرِجٌ،
وَيَحَرَّنَجِمُ فهو مُحَرَّنَجِمٌ.

(٣) إذا أردنا معرفة وزن اسم المفعول من الزائد على الثلاثي، فإننا نفتح الحرف المكسور
الواقع قبل الحرف الأخير من وزن اسم الفاعل فيتحول إلى اسم مفعول، ويكون على
النحو الآتي:

(وفي اسم مَفْعُولِ الثَّلَاثِيّ اطْرَدَ زِنَهُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصَدَ) فهو ^(١) مَقْصُودٌ ^(٢).
 (ونَابَ نَقْلًا) أَي: سَمَاعًا (عَنهُ) أَي: عَنَ وَزَنِ مَفْعُولِ ^(٣) ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ:
 أَحَدُهَا - (ذُو فَعِيلٍ)، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمُدَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ (نَحْوُ: فَتَاةٍ، أَوْ
 فَتَى كَحَيْلٍ) بِمَعْنَى ^(٤): مَكْحُولٍ.

وثانيها ^(٥) - فَعَلٌ، كَقَبْضٍ بِمَعْنَى: مَقْبُوضٍ.

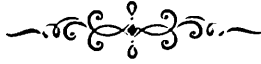
وثالثها ^(٦) - فِعْلٌ، كَذَبِيحٍ بِمَعْنَى: مَذْبُوحٍ - ذَكَرَهُمَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ^(٧).
 وَلَا تَعْمَلُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ عَمَلَ اسْمِ الْمَفْعُولِ ^(٨)، فَلَا يُقَالُ: «مَرَزْتُ بَرَجِلٍ
 ذَبِيحٍ كَبْشُهُ»، وَلَا «صَرِيحٍ غَلَامُهُ»، وَأَجَازُهُ: ابْنُ عَصْفُورٍ ^(٩).

= مُدَحَّرَجٌ، وَمُكْرَمٌ، وَمُقَرَّجٌ، وَمُتَعَلَّمٌ، وَمَتَبَاعِدٌ، وَمُنْتَظَرٌ، وَمُجْتَمَعٌ، وَمُسْتَخْرَجٌ، وَمُقْتَبَسٌ،
 وَمُعْشَوَسَبٌ، وَمُتَدَحَّرَجٌ، وَمُخْرَجَجٌ.

- (١) في: أوب وج (وهو).
 - (٢) يكون على وزن (مَفْعُول) مثل: منصورٍ ومضروبٍ ومفتوحٍ ومعلومٍ، هذا الوزن القياسي.
 - (٣) ثلاثة أوزان تنوب عن وزن مفعول في اسم مفعول الثلاثي:
 ١- فَعِيلٌ، مثل: جَرِيحٍ وَقَتِيلٍ، بمعنى: مجروحٍ ومقتولٍ.
 ٢- فَعَلٌ، مثل: قَبْضٍ، بمعنى: مقبوضٍ.
 ٣- فِعْلٌ، مثل: ذَبِيحٍ، بمعنى: مذبوحٍ.
 - (٤) في: ب (معنى).
 - (٥) في: ب (وثانيا).
 - (٦) في: ب (وثالثا).
 - (٧) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٤ / ٢٢٢٩.
 - (٨) اسم المفعول على وزن مفعول، يعمل ما بعده الرفع على أنه نائب فاعل؛ لأنه مَصُوغٌ من فعل مضارع مبني للمجهول، وهذه الثلاثة لا تعمل فيما بعدها الرفع على أنه نائب فاعل، وقد مثل الشارح لذلك بالنفي.
 - (٩) تقدمت ترجمته في: ص (٢٤٣).
- ابن عصفور: أجاز أن تعمل هذه الثلاثة فيما بعدها الرفع، كالأمثلة المذكورة.

هذا بابُ

إِعْمَالِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ



صِفَةً اسْتُحْسِنَ جَرَّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا) بَعْدَ تَقْدِيرِ تَحْوِيلِ إِسْنَادِهَا عَنْهُ إِلَى
ضَمِيرٍ مَوْصُوفِهَا: هِيَ^(١) (المُشَبَّهَةُ اسْمَ فَاعِلٍ).

فَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ^(٢) نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخُوهُ»، وَبِمَا زِدْتَهُ^(٣): «زَيْدٌ كَاتِبٌ
أَبُوهُ»، وَاسْتِحْسَانُ جَرِّ الفَاعِلِ بِهَا: بِأَنْ تُضَافَ إِلَيْهِ يُدْرَكُ بِالنَّظَرِ فِي المَعْنَى^(٤).

(١) تقدم أن اسم الفاعل: لا يضاف إلى فاعله.

فكذا الصفة المشبهة به: لا تضاف إلى فاعلها، مثال فاعلها قولنا: خالدٌ حسنٌ وجهه،
وإذا أردنا أن نضيفه إلى هذا الفاعل نتبع الأسلوب الآتي:

تحويل إسناد (حسن) عن لفظ (وجهه)، ونجعل ضميراً مستتراً يعود إلى (خالد) هو الفاعل،
ثم بعد ذلك يمكن إضافة (حسن) إلى (وجهه)، فلفظ (وجهه) كان فاعلاً ولما حول الفاعل
إلى الضمير لم يعد (الوجه) فاعلاً من حيث الإعراب، ولكنه هو الفاعل في المعنى.

(٢) أي ذكره الناظم بقوله: (استحسن جر فاعل معنى) خرج به اسم الفاعل، فإنه لا يضاف
إلى فاعله، فمثل: زيد ضاربٌ أخوه، أن ضارباً لا يضاف إلى لفظ (أخوه)؛ لأنه ليس
فاعلاً في المعنى؛ لأن الضارب (الأخ) هو الفاعل، ولكن لا يستحسن جرُّه بالإضافة؛
لأنه يلتبس بالمفعول به هو (زيد) وليس (الأخ)، فإذا حول الضمير وأضيف إلى لفظ
(أخوه) يصير: زيد ضاربٌ أخيه، فهنا يحتمل أن يكون من إضافة اسم الفاعل إلى
مفعوله وليس إلى فاعله ف (أخو) لا يكون فاعلاً معنى.

(٣) هي قوله: (بعد تحويل إسناده عنه إلى ضمير موصوفها) يخرج نحو: زيدٌ كاتبٌ أبوه،
فهنا لا يمكن تحويل الإسناد إلى الضمير؛ لأنه سيعود إلى (زيد) ولا بد أن يبقى (أبوه)
هو الكاتب، فإذا حول يصير (الكاتب): هو زيد، وليس (أباه) فالتحويل هنا ممنوع.

(٤) أي: على الرغم من تحويل الإسناد عنه وصيرورته مضافاً إليه - يبقى هو الفاعل في
الواقع ولا يعرف إلا بالفكر والنظر، فإذا قلت: زيدٌ حسنٌ وجهه، ف (الوجه) هو فاعل
(الحسن) في زيد.

(و) تُخَالِفُ اسْمَ الْفَاعِلِ:

- ١ - في أَنْ (صَوَّغَهَا) لا يكونُ إِلَّا (مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ).
- ٢ - وفي أَنَّهَا [قد] تكونُ مُجَارِيَةً لِلْمُضَارِعِ (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ)، و[قد تكونُ] غَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ، بَلْ هو الغَالِبُ نَحْو: (جَمِيلِ الظَّاهِرِ)^(١).
- ٣ - (وَعَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعَدِّي) ثَابِتٌ (لِهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَا) فِي اسْمِ الْفَاعِلِ^(٢)، وهو الاِعْتِمَادُ عَلَى مَا ذَكَرَ، نَحْو: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ»، لَكِنَّ

(١) الصفة المشبهة باسم الفاعل تُخَالِفُهُ فِي الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

- ١ - اسم الفاعل: يصاغ من الفعل المتعدي ومن اللازم، والصفة: من اللازم فقط.
 - ٢ - اسم الفاعل: موازن للمضارع في الحركات والسكنات، مثل: ضاربٍ.
 - أما الصفة المشبهة: فقد توازنه، مثل: طاهر، وقد تخالفه، مثل: جميل.
 - ٣ - اسم الفاعل: يجوز أن يقدم معمله، فتقول: زيداً أنا ضاربٌ.
 - أما الصفة المشبهة: فلا يجوز تقديمه عليها، فلا يقال: وجهُ الأبِ زيدٌ حَسَنٌ، باعتبار (وجه) فاعلٌ (حَسَنٌ).
 - ٤ - اسم الفاعل: لا يشترط أن يكون في معمله ضمير يعود إلى الموصوف، مثل: عليٌّ ضاربٌ رجلاً، وقد يعود فيه ضمير، مثل: خالد ضاربٌ أباه.
 - أما الصفة: فلا بد من وجود رابط في المعمول يعود إلى الموصوف:
 - أ - لفظاً، مثل: زيد حسن وجهه.
 - ب - أو معنى، مثل: زيد حسن الوجه؛ فَإِنَّ (أل) قامت مقام الضمير المضاف إليه.
 - ٥ - اسم الفاعل: يتبع الفعل في تعديه إلى مفعول أو أكثر، وعدم تعديهِ إذا كان لازماً.
 - أما الصفة المشبهة: فإنها من لازم لا تتعدى إلى المفعول به.
 - ولكن إذا أسندناها إلى ضمير الموصوف، فلربما ينصب ما بعدها:
 - أ - شبيهاً بالمفعول به إن كان فيه (أل).
 - ب - وتمييزاً إن خلا منها، تقول: خالد حسنُ الوجْهِ وحسنٌ وجهاً.
- (٢) في: ط (الفعل).

النَّصَبَ هُنَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ، بِخِلَافِهِ ثَمَّةٌ^(١).

٤ - (وَ) مِمَّا خَالَفَتْ فِيهِ اسْمَ الفَاعِلِ:

أ- أَنْ (سَبَقَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) لِفَرَعِيَّتِهَا، بِخِلَافِ غَيْرِ مَعْمُولِهَا كَالجَارِّ وَالمَجْرُورِ، فيجوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا^(٢).

ب- (وَ) أَنْ (كَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ)^(٣): بِأَنْ اتَّصَلَ بِضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا لَفْظاً أَوْ مَعْنَى (وَجَبَ) نَحْو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ»، و«حَسَنُ الوَجْهِ» أَي: مِنْهُ، بِخِلَافِ غَيْرِ المَعْمُولِ^(٤).



- (١) أَي: إن الشروط التي مر ذكرها لعمل اسم فاعل - هي لا بد من وجودها في الصفة المشبهة: من اعتماداً على نفي أو استفهام أو مبتدأ... الخ، وأن تكون بمعنى الحال أو المستقبل. وقوله: بخلافه ثمة، أي: هناك في اسم الفاعل، فإنه ينصب على المفعولية.
- (٢) فنحو: زيد في قومه كريم النفس، يجوز تقديم الجار والمجرور على (كريم) الصفة، فإن (كريم) لم يعمل في الجار والمجرور؛ لذا جاز تقديمهما.
- (٣) منسوب إلى السبب وهو الحبل، وهنا يراد به: الضمير الذي يربط الصفة بالموصوف، وقد ذكرنا السبب اللفظي والمعنوي والشروط السابقة.
- (٤) غير المعمول، مثل: مثل زيد حسن وجهه في السفر، فالجار والمجرور لا حاجة إلى ضمير يربطه بزيد؛ لأنهما ليس معمولين للصفة.

[عمل الصفة المشبهة]



فَأَرْفَعُ بِهَا) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ .

(وَأَنْصِبُ) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ فِي التَّنْكِرَةِ .

(وَجَرَّ) بِالْإِضَافَةِ حَالَ كَوْنِهَا (مَعَ أَلٍ وَدُونِ أَلٍ) .

وقولُهُ: (مَصْحُوبَ أَلٍ)^(١):

(١) إليك جدولاً يستوعب إعمال الصفة المشبهة بكل حالاتها التي من هنا إلى النهاية، وسواء منها الممنوع أم الضعيف أم القبيح أم الصحيح .

إعمال الصفة المشبهة						
الصفة مفروبة بال			الصفة مجردة من أَلٍ			
المعمول المرفوع	المعمول منصوب	المعمول محرور	المعمول مرفوع	المعمول منصوب	المعمول محرور	
رأيت زيدا الحسن	الحسن الوجه	الوجه	رأيت رجلاً حسناً	حسناً الوجه	الوجه	١
الوجه	ضعيف (٤)	صحيح (٥)	الوجه (٢) قبيح	الوجه	صحيح (٥)	المعمول فيه أَلٍ
رأيت زيدا الحسن	الحسن وجه الأب	وجه الأب	رأيت رجلاً حسناً	حسناً وجه الأب	وجه الأب	٢
وجه الأب	ضعيف (٤)	صحيح (٥)	وجه الأب (٢) قبيح	وجه الأب	صحيح (٥)	المعمول مضاف إلى ما فيه أَلٍ
رأيت زيدا الحسن	الحسن وجهه	وجهه	رأيت رجلاً حسناً	حسناً وجهه	وجهه	٣
وجهه	ضعيف (٤)	ممنوع (١)	وجهه (١) قبيح	وجهه	صحيح (٥)	المعمول مضاف إلى ضمير الموصوف
رأيت زيدا الحسن	الحسن وجه أبيه	وجه أبيه	رأيت رجلاً حسناً	حسناً وجه أبيه	وجه أبيه	٤
وجه أبيه	ضعيف (٤)	ممنوع (١)	وجه أبيه (٥) قبيح	وجه أبيه	صحيح (٥)	المعمول مضاف إلى مضاف إلى الضمير
رأيت زيدا الحسن	الحسن وجه أب	وجه أب	رأيت رجلاً حسناً	حسناً وجه أب	وجه أب	٥
وجه أب	ضعيف (٤)	ممنوع (١)	وجه أب (٣) قبيح	وجه أب	صحيح (٤)	المعمول مضاف إلى أجنبي
رأيت زيدا الحسن	الحسن وجهها	وجهها	رأيت رجلاً حسناً	حسناً وجهها	وجهها	٦
وجهها	ضعيف (٤)	ممنوع (١)	وجهها (٣) قبيح	وجهها	صحيح (٤)	المعمول مجرد من أَلٍ وإضافة

١- الممنوع: إذا كانت الصفة فيها (أَلٍ) والمضاف إليه خالٍ من (أَلٍ) أو مما أضيف إلى ما فيه (أَلٍ)؛ لأنه لا يجوز إضافة ما فيه (أَلٍ) إلى المجرّد منها، فلا يقال: رأيت خالداً الحسنَ وجهٍ، بل الحسنَ الوجهِ أو الحسنَ وجهِ الأبِ، والممنوع هو المرقم (١) . =

هو الْمُتَنَازِعُ فيه^(١)، نَحْو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْجَمِيلَ الْوَجْهَ وَالْجَمِيلَ الْوَجْهَ وَالْجَمِيلَ الْوَجْهَ»، و«رَأَيْتُ رَجُلًا جَمِيلًا الْوَجْهَ وَجَمِيلًا الْوَجْهَ»، لَكِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ، و«جَمِيلَ الْوَجْهِ».

وَعَطَفَ عَلَى مَصْحُوبٍ أَلْ قَوْلُهُ: (وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أَي: بِالصِّفَةِ حَالٍ كَوْنِهِ (مُضَافًا) إِلَى مَا فِيهِ أَلْ، أَوْ إِلَى الضَّمِيرِ، أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ، أَوْ إِلَى مُجَرَّدٍ^(٢)؛

فَالأَوَّلُ - نَحْو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَ الأَبِ»، و«الْحَسَنَ وَجْهَ الأَبِ»، و«الْحَسَنَ وَجْهَ الأَبِ»، و«رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَ الأَبِ»، و«حَسَنًا وَجْهَ الأَبِ» وَلَكِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ، و«حَسَنَ وَجْهَ الأَبِ».

- ٢- = القبيح: هو خلو الصفة من ضمير يعود إلى الموصوف، فلا يقال: رأيت زيداً الحسن وجهه، بل يقال: الحسن وجهه أو وجه أبيه، والقبيح هو المرقم (٢).
- ٣- والأشد قبحاً هو المرقم (٣) وهو ما إذا خلت الصفة من ضمير يعود إلى الموصوف ومن (أل)؛ لأن (أل) تقوم مقام الضمير.
- ٤- الضعيف: هو أن الصفة لا تنصب مفعولاً به؛ لأنها تصاغ من الفعل اللازم، فإن جاء بعدها المنصوب نكرة قلنا: إنه تمييزٌ، مثل: رأيت رجلاً حسناً وجهاً، وإن كان معرفة قلنا: منصوبٌ؛ لأنه شبيه بالمفعول به، مثل: رأيت رجلاً حسناً الوجه، وهو المرقم (٤).
- ٥- الجائر: هو ما عدا ذلك وهو المرقم (٥).

- (١) تقدم لفظ (مصحوب أل) أفعال ثلاثة، وهي: اَرْفَعُ، وَاَنْصِبُ، وَجَرُّ، وَكُلُّهَا تَطْلُبُ مَصْحُوبَ مَفْعُولًا بِهِ، فَهُوَ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ.
- (٢) أي: المعمول مقرون بـ (أل).
- أو مضاف إلى ما فيه (أل).
- أو الاسم مضاف إلى الضمير.
- أو إلى مضاف إلى الضمير.
- أو كان الاسم المعمول للصفة.
- أو خالياً من (أل) والضمير ومن الإضافة إلى ما هما فيه، وقد مثل الشارح لكل.

والثاني - نحو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَهُ»، و«الْحَسَنَ وَجْهَهُ» ولا تَجْرَّ كما سيأتي.

و«رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَهُ»، و«حَسَنًا وَجْهَهُ»، و«حَسَنَ وَجْهَهُ» لكنْ هذانِ ضَعِيفَانِ.

والثالث - نحو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ»، و«الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ» ولا تَجْرَّ كما سيأتي.

و«رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَ أَبِيهِ»، و«حَسَنًا وَجْهَ أَبِيهِ»، و«حَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ» لكنْ هذانِ ضَعِيفَانِ.

والرابع - نحو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِي» لكنَّهُ قَبِيحٌ، [و«الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِي»، ولا تَجْرَّ كما سيأتي.

و«رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَ أَبِي» لكنَّهُ قَبِيحٌ^(١)، و«حَسَنًا وَجْهَ أَبِي»، و«حَسَنَ وَجْهَ أَبِي».

(أو مُجَرِّدًا) عَطْفٌ عَلَى مِضَافًا نَحْوُ: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَهُ» لكنَّهُ قَبِيحٌ، و«الْحَسَنَ وَجْهًا» ولا تَجْرَّ كما سيأتي.

و«رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَهُ» لكنَّهُ قَبِيحٌ، و«حَسَنًا وَجْهًا» و«حَسَنَ وَجْهَهُ».

(ولا تَجْرُزُ بِهَا) حَالٌ كَوْنِهَا (مَعَ أَلِّ سُمَا مِنْ أَلِّ خَلَا وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَهَا)، فَلَا تَقُلْ: «الْحَسَنَ وَجْهَهُ^(٢)»، أو «وَجْهَ أَبِيهِ»، أو وَجْهِهِ، أو «وَجْهَ أَبِي^(٣)».

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: ب.

(٢) في: أ وب وج (وجهه).

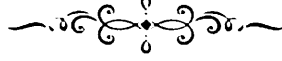
(٣) أي: لا تجر معمولها إذا كانت هي مقترنة بـ (أل) والمعمول خال منها أو من الإضافة؛ =

(وما لَمْ يَخْلُ) مِمَّا ذُكِرَ (فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا)، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ
 مَشْرُوحًا مُمَثَّلًا مُبَيَّنًا فِيهِ الْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ وَالْقَبِيحُ.
 وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

*** **

= لأن المعرف بـ (أل) لا يضاف إلى مجرد منها.
 أو من المضاف إلى ما فيه (أل).
 أو خال من ضمير يعود إلى ما فيه (أل).
 كما سبق ذلك في باب الإضافة عند قوله: (ووصل أل بذي المضاف مغتفر).

هَذَا بَابُ التَّعَجُّبِ



وَلَهُ صِيغٌ كَثِيرَةٌ^(١) نَحْوُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾^(٢)، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجَسُونَ»^(٣).
 وَهَذَا لِلْيَلَى ثُمَّ وَهَذَا وَهَذَا * [هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّهَا نَلْنَاهَا]^(٤)
 وَالْمُبَوَّبُ لَهُ فِي النَّحْوِ صِيغَتَانِ^(٥) أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ:

(١) التعجب: إدراك أمر غيب، والاستغراب من الشيء له صيغ، منها عامة ومنها خاصة بـ (قوم أو بلد)، وعلى سبيل المثال:

إذا تعجب من أمرٍ من هو في جنوب العراق يقول: (وَيْ)، وفي المنطقه الوسطى يقول: (أُوي)، وأهل هيت يقولون: (شَه)، وأهل كبيسة يقولون: (أَخ)، وبعض العشائر تقول: (تَه)، وهكذا.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨. أي: يَتَعَجَّبُ مِمَّنْ يَكْفُرُ بِمَنْ أَحْيَاهُ بَعْدَ الْعَدَمِ ثُمَّ يَمِيتُهُ ثُمَّ يَحْيِيهِ.

(٣) الحديث رواه البخاري في الصحيح برقم: (٢٨٣) / ١ - ٦٥.

استغراب ممن ظن: أن الميت يكون نجساً كبقية الحيوانات.

(٤) قائله: رؤية بن العجاج، وقيل: أبو النجم العجلي. العيني: ٣ / ١٤٧١.

الشاهد: أنه قال (وها) أي: عجباً ثم عجباً.

(٥) لأن النحو: يُعْنَى بِمَا يَعْمَلُ، والصيغتان هما العاملتان، وهما:

الأولى - ما أَجْمَلَ وَجْهَكَ.

إعرابه: (ما) مبتدأ بمعنى شيءٍ عظيمٍ، وجازَ الابتداء بالنكرة؛ لأنها موصوفة، (وأحسنَ)

فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل مستتر تقديره (هو)،

و(وجه) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و(وجه) مضاف والكاف مضاف إليه

مبني على الفتح في محل خفض، والجملة في محل رفع خبر لـ (ما).

الثانية - أَحْسِنُ بِالْإِسْلَامِ.

إعرابه: (أحسنَ) فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر، و(الإسلام) هو الفاعل، والباء =

١ - (بِأَفْعَلٍ أَنْطِقُ) حَالٌ كَوْنِهِ (بَعْدَ مَا) التَّكْرَرُ، إِنْ أُرِدَتْ (تَعَجُّبًا) ^(١).

٢ - أَوْجِيءُ بِأَفْعِلٍ: وَهُوَ خَبْرٌ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ (قَبْلَ) فَاعِلٍ لَهُ (مَجْرُورٍ بِبَا) زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ ^(٢).

(وَتَلَوْ أَفْعَلٌ) أَي: الَّذِي بَعْدَهُ (انْصَبْنَهُ) مَفْعُولًا، وَتَلَوْ أَفْعِلٌ اجْرُزُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدَقَ بِهِمَا) ^(٣).

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ)، وَإِبْقَاءَ صِيغَةِ التَّعَجُّبِ (اسْتَبَحْ، إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ) وَلَا يَلْتَبِسُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ^(٤).

وَقَوْلِ عَلِيٍّ ^(٥) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ * رَبِيعَةٌ خَيْرًا مَا أَعْفَى وَأَكْرَمًا ^(٦)

(وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ) أَفْعَلٌ وَأَفْعِلٌ بِهِ (قَدَمًا لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ) مِنْ جَمِيعِ النَّحَاةِ (حُتْمًا) أَي: نَقَذَ، وَهَمَا نَظِيرَا لَيْسَ وَعَسَى وَهَبَ وَتَعَلَّمَ ^(٧).

= زائدة زيدت لإصلاح اللفظ؛ لأن (أحسِن) ولو كان فعلاً ماضياً لكنه جاء على صيغة الأمر، والأمر لا يرفع فعلاً ظاهراً، بل ضميراً مستتراً؛ لذا زيد الباء؛ ليصل إلى الفاعل الظاهر، وهو لفظ الإسلام.

(١) هذا يدل على الصيغة الأولى.

(٢) هذا يدل على الصيغة الثانية.

(٣) قوله: (ما أوفى خليلينا) مثال للصيغة الأولى، و(أصدق بهما) مثال للصيغة الثانية.

(٤) سورة مريم، الآية: ٢٨.

هنا حذف المتعجب منه، حذف للدلالة الأول عليه.

(٥) تقدمت ترجمته في: ص (٦٠).

(٦) قائله: علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - العيني: ١٤٧٨ / ٣.

الشاهد هنا: أنه حذف المتعجب منه مرتين، أي: ما أعفهم وما أكرمهم.

(٧) أي: أن فعلي التعجب من الأفعال الجامدة التي لا تتجاوز الماضي، مثل: الأفعال التي ذكرها الشارح لا تتجاوز الماضي في (ليس وعسى) والأمر في (هَبَ وَتَعَلَّمَ).

[شروط ما يصاغان منه]

(وَصُغُهُمَا) مِنْ فِعْلٍ (ذِي) أَحْرَفٍ (ثَلَاثٍ)، بِخِلَافٍ: دَخَرَجَ وَانْطَلَقَ
وَاقْتَدَرَ وَاسْتَخْرَجَ وَاحْمَرَ وَاحْرَنْجَمَ (صُرْفًا)، بِخِلَافٍ: نِعَمَ وَبُئِسَ .

(قَابِلِ فَضْلٍ) أَي: زِيَادَةٍ كَعَلِمَ وَحَسَنَ، بِخِلَافٍ نَحْو: مَاتَ وَفَنِيَ، (ثُمَّ)
بِخِلَافٍ كَانَ وَكَادَ (غَيْرِ) فِعْلٍ (ذِي انْتِفَا) أَي: مَنْفِيٍّ، بِخِلَافٍ نَحْو^(١): «مَا
عَاجَ^(٢) بِالِدَّوَاءِ»، وَ«مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا».

(وَعَيْرِ) فِعْلٍ (ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا) فِي كَوْنِهِ^(٣) عَلَى أَفْعَلٍ، بِخِلَافٍ
ذِي الْوَصْفِ الْمُضَاهِيهِ، نَحْو: سَوَدَ وَعَوَرَ .

(وَعَيْرِ) فِعْلٍ (سَالِكِ سَبِيلِ فِعْلًا) فِي كَوْنِهِ مُبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، بِخِلَافٍ
السَّالِكِ ذَلِكَ، نَحْو: ضَرَبَ وَشْتَمَ^(٤)، لَكِنْ يُسْتَثْنَى مَا كَانَ مُلَازِمًا لِذَلِكَ نَحْو:

(١) لفظ: (نحو) ساقط من: ط .

(٢) في: أ وب وج (عجت) .

(٣) في: أ (لكونه) .

(٤) صيغتنا فِعْلِي التعجب تُصَاغَانِ مِنَ الْفِعْلِ الْآتِي:

١- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا، مِثْل: مَا أَحْسَنَ الْعِلْمَ وَأَحْسِنُ بِالْعِلْمِ، فَلَا يَصَاغَانِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ
وَالْخَمَاسِيِّ وَالسِّدَاسِيِّ .

٢- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا، مِثْل: مَا أَحْسَنَ الْعِلْمَ وَأَحْسِنُ بِالْعِلْمِ، فَلَا يَصَاغَانِ مِنَ الْجَامِدِ،
مِثْل: (لَيْسَ وَعَسَى وَنِعَمَ وَبُئِسَ) .

٣- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَابِلًا لِلتَّفَاوُتِ: كَمَا مِثْلُنَا سَابِقًا، فَلَا يَصَاغَانِ مِنْ فِعْلِ لَا يَقْبَلُ التَّفَاوُلَ،
مِثْل: (مَاتَ وَفَنِيَ)، فَلَا تَفَاوُتَ فِي الْمَوْتِ بَيْنَ: (مَوْتٍ وَمَوْتٍ، وَفَنَاءٍ وَفَنَاءٍ) .

٤- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ تَامًا: كَمَا مِثْلُنَا، فَلَا يَصَاغَانِ مِنْ (كَانَ وَكَادَ)؛ لِأَنَّهُمَا جَامِدَانِ .

٥- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُثَبَّتًا، أَي: غَيْرَ مَنْفِيٍّ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الصِّيَاغَةِ يَفْقَدُ النِّفْيَ وَيَجْهَلُ أَصْلَهُمَا هَل
= المثبت أو المنفي؟

عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ ، فَيُقَالُ : مَا أَعْنَاهُ^(١) .

[صيغة التعجب عند فقد الشروط]

(وَأَشَدُّ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شِبْهُهُمَا) كَأَكْثَرٍ وَأَكْثَرَ (يَخْلُفُ) فِي التَّعْجِبِ (مَا بَعْضَ الشَّرُوطِ عَدِمًا) : بَأَنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ^(٢) ، أَوْ وَصَفُهُ عَلَى أَفْعَلٍ ، أَوْ نَاقِصًا ، نَحْوُ : مَا أَشَدَّ دَخَرَجَتُهُ وَحُمَرَتُهُ ، وَأَشَدُّ بِكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا .

وَكَذَا إِنْ كَانَ مَنفِيًّا ، أَوْ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ، لَكِنْ مَصْدَرُهُمَا مُؤَوَّلٌ ، نَحْوُ : «مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا^(٣) تَقُومَ» ، وَ«أَعْظَمَ بِمَا نُصِرَ^(٤)»^(٥) .

٦ - أَنْ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ يَأْتِي وَصْفَهُ عَلَى (أَفْعَلٍ) مِثْلَ : (سَوَدَ) فَإِنْ وَصَفَهُ : أَسْوَدُ ، وَ(عَوَرَ) فَإِنْ وَصَفَهُ يَأْتِي عَلَى وَزْنِ : أَعُورٌ .

أَمَّا (حَسَنٌ) فَإِنْ وَصَفَهُ يَأْتِي عَلَى : حَسَنٌ .

٧ - أَنْ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ ، فَلَا يَصَاحُغَانِ مِنْ (يُضْرَبُ) ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي هَلْ أَصْلُهُ مِنَ الْمَجْهُولِ أَوْ مِنَ الْمَعْلُومِ ؟

(١) اسْتَشْنَى مِنْ صَوْغِ فِعْلِي التَّعْجِبِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَجْهُولِ مَا إِذَا وَرَدَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ ، وَلَمْ يَرِدْ لَهُ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ ، مِثْلَ : عُنَيْتُ ، أَيْ : قَصَدْتَ ذَلِكَ وَاهْتَمَمْتَ بِهِ ، وَمِثْلَ : زُهِيَ ، أَيْ : تَكَبَّرَ ، فَإِنَّهُمَا وَرَدَا بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ وَلَمْ يَرِدْ لِهَمَا صِيغَةُ الْمَعْلُومِ .

فَالْبَاءُ لِلْمَجْهُولِ مَلَازِمٌ لِهَمَا ، فَإِنَّهُ يَصَاحُغُ مِنْهُمَا فِعْلَ التَّعْجِبِ ، فَيُقَالُ : مَا أَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ التَّبَاسُ ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ الْمَعْلُومِ مِنْهُ .

(٢) لَفْظٌ : (أَحْرَفٌ) سَاقِطٌ مِنْ : ط .

(٣) لَفْظٌ : (لَا) سَاقِطٌ مِنْ : ط .

(٤) فِي : أَوْ بَ وَجَ (نَضْرَبُ) ، وَفِي : طَ (بَأَنْ يَضْرَبُ) .

(٥) إِذَا أَرَدْنَا : أَنْ نَصُوعَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ مِنَ فِعْلِ (أَعْظَمَ) مُخَالَفَ لِلشَّرُوطِ السَّابِقَةِ ، فَإِنَّا نَأْتِي بِالْمَصْدَرِ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَقَبْلَ الْمَصْدَرِ نَأْتِي بِمِثْلِ لَفْظِ (أَشَدَّ أَوْ أَعْظَمَ أَوْ أَكْثَرَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مَفْعُولًا بِهِ لَهُ .

وَأَشَدُّ وَأَعْظَمُ أَوْ أَكْثَرُ : مِنَ الصِّيغَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا إِذَا تَعَجَّبْنَا مِنْ فِعْلِ مُخَالَفٍ لِلشَّرُوطِ ، ثُمَّ نَأْتِي بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ وَنَجْرَهُ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ .

وَمَثَلُ ابْنِ النَّازِمِ^(١) لِلَّذِي لَا يَقْبَلُ الْفَضْلَ بِـ «مَا أَفْجَعَ مَوْتَهُ»، و«أَفْجَعَ بِمَوْتِهِ». وقال ابن هِشَام^(٢): لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ أَلْبَتَّةَ.

(وَمَصْدَرُ) الْفِعْلِ (الْعَادِمِ) لِلشُّرُوطِ^(٣) (بَعْدُ) أَي: بَعْدَ أَشَدَّ (يَنْتَصِبُ، وَبَعْدَ أَفْعَلٍ) أَي: أَشَدِّدْ (جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَحِبُّ) كَغَيْرِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَبِالنُّدُورِ) أَي: الْقِلَّةِ (أَحْكُمُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ) كَقَوْلِهِمْ: مَا أَدْرَعَهَا مِنْ امْرَأَةٍ ذَرَّاعٍ، أَي: خَفِيفَةَ الْيَدِ فِي الْغَزْلِ، وَمَا أَخْصَرَهُ، مِنْ اخْتَصَرَ^(٤)، وَمَا أَعْسَاهُ وَأَعْسَى بِهِ، مِنْ عَسَى، وَمَا أَحْمَقَهُ، مِنْ حَمَقَ فَهُوَ أَحْمَقُ؛ فَإِنَّهُ^(٥) سَمِعَ^(٦) ذَلِكَ.

(وَلَا تَقَسُّ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ) أَي: رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ كُلِّ مَا شَاكَلَهُ^(٧).

= وإليك أمثلة للمخالفة للشروط:

- ١- مثال الزائد على الثلاثي: ما أشدَّ دَحْرَجَتَهُ، وأشدُّ بدحرجته.
 - ٢- الجامد لا يأتي منه فعل التعجب؛ لأنه هو جامد.
 - ٣- إذا لم يكن متفاوتاً، مثل: ما أفجع موته، وأفجع بموته.
 - ٤- إذا كان من فعل ناقص، مثل: ما أشدَّ كونه عالماً، وأشدُّ بكونه عالماً.
 - ٥- إذا كان منفيّاً، مثل: ما أشدَّ أن لا يكذب، وأشدُّ بعدم كذبه.
 - ٦- إذا كان الفعل مبنياً للمجهول، مثل: ما أعظم ما يُنصَرُ، وأعظم بأن يُنصَر.
 - ٧- إذا كان وصفه على وزن فَعْلٌ، مثل: ما أشدَّ احمراره، وأشدُّ باحمراره.
- (١) تقدمت ترجمته في: (٢٣٠).
- (٢) تقدمت ترجمته في: (٢٩٩)، وينظر قول ابن هشام في أوضح المسالك: ٢ / ٢٧٠.
- (٣) في: ب (المشروط).
- (٤) في: أ وب وج (اختصره).
- (٥) لفظ: (فإنه) ساقط من: أ وب وج.
- (٦) في: أ وب وج (فاسمع).
- (٧) أي: إذا جاء على وزن: (ما أفعله أو أفعل به) مما خالف الشروط، فاحكم عليه بأنه سماعي يقتصر على ما جاء من العرب ولا يقاس عليه آخر.
- = فقد ورد من الزائد على الثلاثي قولهم: ما أدرعها من امرأة.

(وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ، (وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا)، بِلَا خِلَافٍ فِيهِمَا^(١)).

(وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٍ) نَظْمًا وَنَثْرًا كَقَوْلِهِ:
وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا * وَأَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا^(٢)

وَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ^(٣): «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا»^(٤).

(وَالخُلْفُ فِي ذَاكَ) الْفَصْلُ - هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا؟ - (اسْتَفْرَرُ)^(٥):

فَذَهَبَ

= وورد من الذي وصفه على وزن أفعل قولهم: ما أحمقه.

وورد من اختصر: ما أخصره.

وورد من عسى: ما أعساه.

(١) لا يقال: زيداً ما أحسن، على أن (زيداً) مفعول به لـ (أحسن)؛ لأن أفعل التعجب لا يتقدم عليه معموله؛ لأنه جامد.

وأيضاً - لا يفصل بينه وبين معموله بفواصل، فلا تقل: ما أحسن ما هذا زيداً، ولكن إذا كان الفاصل جاراً ومجروراً أو ظرفاً فلا مانع من ذلك، مثل: ما أحسن في المسجد زيداً، وما أحسن اليوم خالداً.

(٢) قائله: العباس بن مرداس. العيني: ٣ / ١٤٨٠.

الشاهد: أن (أحب) فصل بينها وبين معمولها - وهو المصدر المسبوك من (أن) يكون وما بعدها، أي: كونه مقدماً - بفواصل وهو الجار والمجرور (إلينا).

(٣) هو عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، وفد على المدينة سنة ٩ هـ فأسلم ومن معه، ولما توفي النبي (ﷺ) ارتد ثم عاد إلى الإسلام، فبعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليرموك، وبعثه إلى العراق فشهد القادسية، يكنى بأبي ثور، توفي سنة ٢١ هـ. الأعلام: ٥ / ٨٦.

(٤) هنا فصل في (الهيحاء) بين (ما أحسن) وبين معموله: لقاءها.

(٥) حصل خلاف في: جواز فصل الجار والمجرور والظرف، فَجَوَزَهُ الجرمي، ومنعه: الأخفش.

الجَرْمِيُّ^(١)، وَجَمَاعَةٌ: إِلَى الْجَوَازِ.
وَالْأَخْفَشُ، وَالْمُبْرَدُ^(٢): إِلَى الْمَنْعِ.

*** **

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٢٥٤).

(٢) الأخفش: تقدمت ترجمته في: ص (٩٨)، والمبرد: تقدمت ترجمته في: ص (١٠١).

هذا بابُ نِعَمٍ وبِئْسَ (وما جرى مجراهما)

في المَدْحِ والذَّمِّ مِنْ: حَبَّذا وسَاءَ ونَحْوِهِمَا^(١)



(فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: نِعَمٌ وَبِئْسَ)؛ لِدُخُولِ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ^(٢) عَلَيْهِمَا فِي كُلِّ اللُّغَاتِ، وَاتِّصَالِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ بِهِمَا فِي لُغَةٍ^(٣) حَكَاهَا:

(١) سيأتي: أن كل فِعْلٍ ثلاثي مفتوح العين أو مكسورها - إذا ضمنت العين يتحول إلى المدح أو الذم، كما سيمثل لهما عند قوله: (واجعل فعلاً من ذي ثلاثة).

(٢) في النسخ (تاء الساكنة) ولفظ (التأنيث) ساقطة من: ج.

(٣) نعم وبئس - حصل خلاف بين النحويين: هل هما فعلان، أو اسمان، أو فيهما تفصيل؟ إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول - أنهما فعلان ماضيان: وهو رأي الجمهور.

واستدلوا على ذلك: بأن تاء التأنيث الساكنة - تدخل عليهما: وهي من علامات الفعل الماضي، فيقال: نعمتُ وبئسْتُ.

والكسائي: يحكي لغة إن تاء الفاعل تدخل عليهما، تقول: نِعَمْتُ وليستِ، وكذا نون النسوة.

الرأي الثاني - أنهما اسمان مبيان على الفتح: وهو رأي الكوفيين.

واستدلوا على ذلك: بأن حرف الجر دخل عليهما، ودخول حرف الجر من علامات الاسم.

لأن ذلك الأعرابي عندما بُشِّرَ بأنه ولدت له بنتٌ قال: (والله ما هي بنعم الولدُ نصرها بكاء وبرها سرقة).

فالجواب عن ذلك: أن الباء داخلة على اسم موصوف حذف هو وصفته، والأصل: (والله ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولد).

وكان رجل يسير إلى محبوبته على حمار بطيء السَّير، فقال: (نِعَمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرِ)، فدخلت (عَلَى) على (بئس)، ودخول حرف الجر من علامات الاسم الداخلة عليه.

ويجاب عن ذلك: أنها لم تدخل على (بئس)، بل على موصوف حذف مع صفته، وتقدير الكلام: (على عير مقولٍ فيه بئس العير).

الكِسَائِيُّ^(١).

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ - عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَصْحَابُ عَنْهُمْ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ^(٢) -
إِلَى أَنَّهَمَا اسْمَانِ.

وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٣): لَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ فِي أَنَّهَمَا فِعْلَانِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ
بَعْدَ إِسْنَادِهِمَا إِلَى الْفَاعِلِ^(٤)؛

فَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ: نِعَمَ الرَّجُلُ وَيُسُّ الرَّجُلُ، جُمْلَتَانِ فِعْلِيَّتَانِ^(٥).

وَالْكِسَائِيُّ^(٦): اسْمِيَّتَانِ مَحْكِيَّتَانِ، بِمَنْزِلَةِ تَأَبَّطَ شَرًّا، نُقْلًا عَنْ أَصْلِهِمَا
وَسُمِّيَ بِهِمَا الْمَدْحُ وَالذَّمُّ.

(رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) فَاعِلَيْنِ لَهُمَا (مُقَارِنِي أَل) الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿نِعَمَ الْمَوْلَى

وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾^(٧).

= الرأي الثالث - هما اسمان وكان أصلهما فعلين، وبعد إسنادهما إلى الفاعل نقلا إلى
الاسمية وتُحْكِيَانِ حِكَايَةً، أَي: سُمِّيَ بِهِمَا الْمَدْحُ وَالذَّمُّ - أَي جملتهما صارتا علماً
جنسياً محكياً، مثل: (تأبط شرأ) كانت جملة فعلية وسمي بها شخص، فالاسمية ليس
فيهما فقط، بل الجملة كلها صارت اسماً.

واستدل: بالجمع بين أدلة الرأيين السابقين.

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

(٢) تعرف في مسائل الخلاف.

(٣) تقدمت ترجمته في: ص (٢٤٣).

(٤) في: ط (الفعل).

(٥) كما سبق في الرأي الأول: ولو أسند إلى الفاعل.

(٦) تقدمت ترجمته في: ص (٢٢٠).

(٧) سورة الأنفال، الآية: ٤٠.

فاعل نعم ويسُّ: لا بد من أن تقترن به (أل) الجنسية؛ ليدل على مدح أو ذم الجنس بأسره

الذي من جملته المخصوص بالمدح أو الذم، مثل: ﴿نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾ [الأنفال: ٤٠].

(أو مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا)^(١)، أو لِمُضَافٍ لِمَا قَارَنَهَا^(٢) (كَنِعْمِ عُقْبَى الْكُرْمَا).

[ف] نِعَمَ ابْنِ أُخْتِ الْقَوْمِ [غَيْرِ مُكْذَبٍ * زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ]^(٣)
(وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا) مُسْتَتِرًا (يُفْسِّرُهُ مُمَيِّزٌ بَعْدَهُ)^(٤) (كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ)^(٥)،
و﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٦).

وقد يُسْتَعْنَى عَنِ التَّمْيِيزِ؛ لِلْعِلْمِ بِجِنْسِ الضَّمِيرِ، كَقَوْلِهِ (ﷺ): «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»^(٧).

- (١) إذا كان الفاعل خالياً من (أل) الجنسية، فلا بد من أن يضاف إلى اسم فيه (أل) مثل: نعم كرمُ الكرماء.
 - (٢) أي: الفاعل خال من (أل) وهو مضاف إلى خالٍ منها، ولكن المضاف الثاني مضاف إلى ما فيه (أل) - كما سيأتي في الشاهد الآتي.
 - (٣) قائله: أبو طالب. العيني: ٤ / ١٥٠٥.
 - الشاهد: هنا (نعم) فاعلها (ابن) وهو مضاف إلى (أخت)، وأخت: مضافة إلى (القوم) وفيه (أل).
 - (٤) لفظ: (بعده) ساقط من: ب.
 - (٥) الفاعل (قلنا) تكون فيه (أل)، وقد يكون ضميراً مستتراً يعود على ما فيه (أل)، والضمير المفسر بما فيه (أل) يدل عليه التمييز، أي: فيقدر من لفظ التمييز الذي يفسر الضمير، كما في الآية الآتية.
 - (٦) سورة الكهف، الآية: ٥٠.
 - التقدير: بئس البديل للظالمين بدلاً، فـ (بئس) فيها ضمير مستتر فاعل يعبر عن لفظ البديل المدلول عليه بالتمييز وهو (بدلاً).
 - (٧) الحديث: حسن لغيره، رواه الإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٠١٧٣) / ٣٣ / ٣٤٤.
- الشاهد فيه: أن فاعل (نعم) تقديره: هي، أي: الرخصة، ولا يوجد تمييز يفسره، ولكن فسرتة تاء التأنيث المتصلة بـ (نعم)، والتأنيث للرخصة.

تمة: حَكَى الْأَخْفَشُ^(١): أَنَّ نَاسًا مِّنَ الْعَرَبِ، يَرْفَعُونَ بِنِعْمِ النَّكِرَةِ مُفْرَدَةً
وَمُضَافَةً^(٢).

(وَجَمْعٌ) بَيْنَ (تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ) كَ «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا» مَثَلًا^(٣)، (فِيهِ
خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ).

فَذَهَبَ سَبِيوِيهِ وَالسِّرَافِيُّ^(٤): إِلَى الْمَنْعِ؛ لِاسْتِغْنَاءِ الْفَاعِلِ بِظُهُورِهِ عَنِ
التَّمْيِيزِ الْمُبَيِّنِ لَهُ.

وَالْمُبَرِّدُ^(٥): إِلَى الْجَوَازِ.

وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ قَالَ: لِأَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يُجَاءُ بِهِ تَوْكِيدًا كَمَا سَبَقَ.
وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

وَالتَّغْلِيثُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ * فَحَلًا وَأُمَّهُمُ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ^(٦)

(١) تقدمت ترجمته في: ص (٩٨).

(٢) أي يقولون: نعم رجل خالد، أو نعم رجل علم خالد.

(٣) أي: إذا وجد تمييز يفسر الفاعل الضمير المستتر يكتفى بالتمييز وباستتار الضمير.

أما أن يجعل مكان الضمير ظاهرًا مُعَرَّفًا بـ (أل) مع وجود التمييز، ففيه خلاف:

الرأي الأول - المنع: وهو رأي سيبويه والسيرافي؛

لأن التمييز مفسر لهذا الظاهر، وهو يكفي عن إظهاره.

الرأي الثاني - الجواز، وإليه ذهب المبرد، واختاره ابن مالك؛

لأن التمييز قد يؤتى به تأكيداً للمُمَيِّزِ.

(٤) تقدمت ترجمة سيبويه في: ص (٥٨). والسيرافي: تقدمت ترجمته في: ص (٩٧).

(٥) تقدمت ترجمته في: ص (١٠١).

(٦) قائله: جرير بن الخطفي، يهجو الأخطل. العيني: ٤ / ١٥٠٨.

الشاهد: أنه أتى بالفاعل ظاهراً وهو (الفحل)، و(فحلاً) تمييز، فقد جمع بين ظهور
الاسم مع التمييز تأكيداً.

وقوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ * مِنْ خَيْرِ أديانِ البريةِ دينا^(١)

[إعراب ما بعد نعم وبئس]

(وما مُمَيِّزٌ) عِنْدَ الزَّمخَشَرِيِّ^(٢) وكثيرٍ مِنَ المَتَأخِرِينَ: فَهِيَ نَكْرَةٌ

مَوْصُوفَةٌ.

(وقيلَ) أي: قال سيبويه^(٣)، وابنُ خَرُوف^(٤): هي (فاعِلٌ)، فَتَكُونُ مَعْرِفَةً

ناقِصَةً تارةً، وتامَّةً أُخْرَى، (في نَحْوِ) قَوْلِكَ: (نَعَمَ ما يَقُولُ الفاضِلُ)^(٥)، وقوله

(١) قائله: أبو طالب. العيني: ١٥٠٩/٤.

الشاهد: هنا ساقه لبيان أن التمييز قد يكون مؤكداً وليس مؤسماً، ولا شاهد فيه لعمل (نعم وبئس)؛ حيث قال: من خير أديان البرية دينا، فإن (ديناً) لو حذف فالمعنى معروف دونها وجاء تأكيداً.

(٢) تقدمت ترجمته في: ص (٢٤٤).

(٣) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).

(٤) تقدمت ترجمته في: ص (١٠٨).

(٥) إذا اقترنت (ما) الاسمية بـ (نعم أو بئس) فهل هي الفاعل لهما؟ أو الفاعل ضمير مستتر وهي تمييز له؟ فيه رأيان:

الرأي الأول - أن (ما) نكرة موصوفة بمعنى: شيئاً، فتكون (ما) تمييزاً؛ لأنها بمعنى (شيئاً)، والجملة بعدها صفة لها، وهو رأي للزمخشري، وكثير من المتأخرين.

مثل: نعم ما يقوله النبي (ﷺ)، أي: نعم شيئاً يقوله، ومثل: بئسما يقوله الشيطان.

الرأي الثاني - إن (ما) اسم معرفة - اسم موصول - فهي ناقصة؛ لاحتياجها إلى الصلة.

فإذا قلت: نعم ما يقول خالد، أي: نعم الذي يقوله خالد.

أو معرفة تامة، فإذا قلت: نعم ما يقول خالد، التقدير: نعم القول، فهي معرفة بـ (أل)،

وهو رأي سيبويه، وابن خروف.

فقوله: نعم ما يقوله الفاضل، أي: نعم الذي يقوله الفاضل، أو نعم قولاً يقوله الفاضل، =

تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾^(١)، ﴿بِشْمَا أَشْتَرَوُا بِهِءَ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٢).

ومال المصنّف في شرح الكافية^(٣): إلى تَرْجِيحِ الْقَوْلِ الثَّانِي.

(وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح والذمّ (بَعْدُ) أي: بَعْدَ نَعَمٍ وَبِئْسَ

وَفَاعِلِهِمَا، نحو: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، «وَبِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ».

وهو إمّا (مُبْتَدَأٌ) خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ، (أَوْ خَبَرُ اسْمٍ) مَحذُوفٍ (ليس

يَبْدُو) [أي: يَظْهَرُ]^(٤) (أَبْدَأُ)، كما ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ^(٥).

= أو نعم القول يقوله الفاضل، سميت تامة؛ لتعريفها ب (أل) وعدم احتياجها إلى جملة كالموصولة.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

أي: فنعمة الذي هو الإبداء، أو نعم شيئاً، أو نعم الإبداء.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٠.

أي: بئس الذي اشتروه، أو بئس شيئاً، أو بئس المشتري.

(٣) شرح الكافية، محمد بن مالك: ٢ / ١١١٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ وج.

(٥) في: ص ().

إذا قلنا: نعم الرسول محمد، فيه إعرابان فقط:

الأول - نعم: فعل ماضٍ، والرسول: فاعل، ومحمد (ﷺ) - المخصوص بالمدح -:

خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، واجب الاستتار.

الثاني - نعم: فعل ماضٍ، والرسول: فاعل، ومحمد (ﷺ): مبتدأ مؤخر، والجملة قبله

في محل رفع خبره.

ومحمد مخصص بالمدح سمي بذلك؛ لأنه قد دخل في المدح في عموم الجنس ثم

خص بعد ذلك بالمدح، ف (محمد) (ﷺ) دخل في جنس الرسل بالمدح ثم خص

بالمدح مرة أخرى.

وهكذا يجري في الذم ب (بئس).

(وإن يُقَدَّم) هو ، أو (مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى) ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهِ بَعْدُ ، (كَالْعِلْمِ نِعَمَ

المُقْتَنَى والمُقْتَنَى)^(١) ، ونحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ﴾^(٢) .

[الْفَاظُ لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ]

(وَاجْعَلْ كَيْسًا) فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ (سَاءً) نَحْو: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ

الَّذِينَ﴾^(٣) ، و«سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدًا» ، و«سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدًا»^(٤) ، لَكَ أَنْ تَقُولَ: هَلْ هِيَ مِثْلُهَا فِي الْاِخْتِلَافِ فِي فِعْلِيَّتِهَا^(٥)؟

(وَاجْعَلْ فَعْلًا) - بَضَمَ الْعَيْنِ - الْمَصْوُغِ (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعَمٍ) وَبَسَسَ

(مُسَجَّلًا) ، نَحْو: «عَلَّمَ الرَّجُلُ زَيْدًا»^(٦) ،

(١) إذا تقدم على (نعم) ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم ، فلا حاجة إلى إعادته بعدُ ،

مثل : العلمُ نعم المقتنى ، فلا حاجة لإعادة (العلم) ، بل يعرب مبتدأً والجمله بعده خبره .

(٢) سورة ص ، الآية : ٤٤ .

المخصوص : هو ضمير (وجدناه) أي : أيوب عليه السلام ، فلا حاجة إلى ذكره بعد (نعم) .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٧٧ .

سَاءً : فعل ماضٍ للذم (مثلاً) تمييز (القوم) مخصوص بالذم ، والفاعل ضمير مستتر يفسره (مثلاً) .

(٤) سَاءً : فعل ماضٍ ، والرجلُ : فاعل ، وزيدٌ : مخصص بالذم ، وسَاءً : فعل ماضٍ ، وغلامٌ :

فاعل مضاف إلى ما فيه (أل) : وهو القوم ، وزيدٌ : مخصص بالذم .

(٥) بما أنه قال : واجعل كَيْسًا سَاءً ، فَإِنَّ (سَاءً) مثلها في كل ما تقدم ، ومن جملة ذلك

الخلافا هل هي فعل أو اسم أو تفصيل ؟

ولكن النحاة لم يقل أحد منهم : إن (سَاءً) ليس فعلاً ، فالشارح أراد : أن إطلاق التشبيه يقتضى الشبه من كل وجه .

والواقع : أنها تشبه (بئس) في الأمور الأخرى ، غير الخلاف في فعليتها .

(٦) كل ثلاثي من الأفعال : إذا كان مكسور العين أو مفتوحها إذا ضم - يُفيد المدح والذم

حسب المقام ، فتقول : عَلَّمَ الرَّجُلُ خَالِدًا ؛ للمدح ، وَفُسِّقَ الرَّجُلُ عَلِيٌّ ؛ للذم .

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(١).

وفي فاعله الوجيهان الآتيان في فاعلِ حَبَّ^(٢).

وقوله: «مُسَجَّلًا» أي: مُطْلَقًا، أشار به إلى خلافِ قائلٍ بما ذُكِرَ في غيرِ:

عَلِمَ وَجَهَلِ وَسَمِعَ^(٣).

(ومثُل: نَعَم) في مَعْنَاهَا وَحُكْمِهَا (حَبَّذَا) كقولهِ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ * [وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا]^(٤)

وقوله:

[بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدَيْنَا * وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا]

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا^(٥)

والصحيحُ: أَنْ حَبَّ فِعْلٌ ماضٍ، و(الفاعلُ) لَهُ (ذَا).

وقيل: الجُمْلَةُ^(٦) اسمٌ مُبتدأٌ خَبِرُهُ ما بَعْدَهُ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا رُكِبَ مَعَ ذَا غَلِبَ

جَانِبُ الْأَسْمِيَّةِ، فَجُعِلَ الْكُلُّ اسْمًا.

(١) سورة الكهف، الآية: ٥.

هنا (كَبُرَتْ) للذم، والفاعل: هي، و(كلمة) تمييز يفسر الفاعل، أي: الكلمة.

(٢) سيأتي في قوله: ومثل نعم حبذا.

(٣) قال: مطلقاً، أي: بدون استثناء أيّ فعلٍ، وهو تعريض بمن يستثني هذه الأفعال: بأنها لا

تحول إلى مدح وذم.

(٤) قائله: جرير. المساعد: ٤٦٧/٢.

الشاهد: أنه أتى بـ (حبذا) للمدح في قوله: يا حبذا جبل الريان، وكذا في الشطر الثاني.

(٥) قائله: عبد الله بن رواحة. العيني: ١٥٢٥/٤.

الشاهد: في قوله (فحبذا رباً)، فـ (حبذا) جاء للمدح.

(٦) في: ب وج (جملته).

وَقِيلَ: الْمَجْمُوعُ فَعُلُ فَاعِلُهُ مَا بَعْدَهُ [تَغْلِيْبًا لِجَانِبٍ] ^(١) الْفِعْلُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ^(٢).

(وإن تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا) كما قال الشاعرُ:

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ * إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَ حَبَّذَا هِيَا ^(٣)

(وأولِ ذَا) الْمُتَّصِلَةَ بِحَبِّ (المَخْصُوصِ) بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ (أَيًّا كَانَ)

مُفْرَدًا أَوْ مُثَنِّيًّا أَوْ مَجْمُوعًا، مُذَكَّرًا كَانَ ^(٤) أَوْ مُؤَنَّثًا.

و(لَا تَعْدِلْ بذَا): بِأَنْ تُغَيِّرَ صِيغَتَهَا، بَلِ اثْتِ بِهَا بَاقِيَةً عَلَى حَالِهَا، نَحْوُ:

حَبَّذَا هِنْدُ الزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ وَالزَّيْدُونَ وَالْهِنْدَاتُ ^(٥)، (فَهَوُ يُضَاهِي الْمَثَلَا)

الْجَارِي فِي كَلَامِهِمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: «فِي ^(٦) الصَّيْفِ صَيَّعَتِ اللَّبَنُ» - بِكَسْرِ التَّاءِ -

لِلْجَمِيعِ؛ وَهَذَا عِلَّةٌ لِعَدَمِ تَغْيِيرِهِ ^(٧).

(١) فِي: ج (تَغْلِيْبٌ).

(٢) إِعْرَاب (حَبَّذَا) فِيهِ ثَلَاثَةُ آرَاءَ:

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ - أَنْ (حَبَّبَ) فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(ذَا) فَاعِلٌ، وَ(جِبِلُّ أَوْ سَاكِنٌ) الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ.

الرَّأْيُ الثَّانِي - أَنْ (حَبَّذَا) مُرَكَّبَةٌ اسْمٌ غَلَبَ جَانِبَ (ذَا) عَلَى الْفِعْلِ (حَبَّبَ)، وَ(حَبَّذَا) بِجَمَلَتِهَا مُبْتَدَأٌ، وَ(جِبِلُّ أَوْ سَاكِنٌ) خَبِيرٌ، وَغَلَبَ الْاسْمُ؛ لِشَرْفِهِ عَلَى الْفِعْلِ.

الرَّأْيُ الثَّلَاثُ - أَنْ (حَبَّذَا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٍ غَلَبَ جَانِبَ الْفِعْلِ (حَبَّبَ) عَلَى الْاسْمِ (ذَا)، وَالْفَاعِلُ: هُوَ جِبِلُّ وَسَاكِنٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَوْلَى بِالتَّغْلِيْبِ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقَ مِنْ

(ذَا)، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: لِمَا تَقَدَّمَ أَي: لِتَقَدُّمِهِ.

(٣) قَائِلُهُ: أُمُّ شَمْلَةَ بْنِ بَرْدِ الْمَنْقَرِيِّ. الْعَيْنِيُّ: ٤ / ١٥١٢.

الشَّاهِدُ: أَنَّهُ أَتَى بِلَفْظِ (لَا) قَبْلَ (حَبَّبَ) فَصَارَتْ لِلذَّمِّ.

(٤) لَفْظُ: (كَانَ) سَاقِطٌ مِنْ: ج.

(٥) الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ: يَجْعَلُ مَبَاشِرَةً بَعْدَ (ذَا)، وَ(ذَا) لَا تُغَيِّرُ بِتَغْيِيرِهِ، سِوَاءَ كَانَ

الْمَخْصُوصُ مُثَنِّيًّا، أَمْ جَمْعًا لِلْمَذْكَرِ، أَمْ لِلْمؤنثِ - كَمَا مِثْلُ الشَّارِحِ.

(٦) لَفْظُ (فِي) سَاقِطٌ مِنْ: أَوْج.

(٧) أَي: (ذَا) تُشَبِّهُ الْمِثْلَ فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ عِنْدَ صَرْبِهِ عَنِ لَفْظِ وَرُودِهِ وَلَوْ تَغْيِيرَ مِنْ يَضْرِبُ لَهُ =

وَعَلَّهٗ ابْنُ كَيْسَانَ^(١): بِأَنَّ الْمُشَارَ إِليه بِذَا^(٢) مَفْرَدٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَخْصُوصِ حُذِفَ وَأَقِيمَ هُوَ^(٣) مُقَامَهُ، فَتَقْدِيرُ حَبِّذَا هِنْدٌ: حَبِّذَا حُسْنُهَا مَثَلًا^(٤).

وَفِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ «وَأَوَّلٍ» إِلَى آخِرِهِ: أَنَّ مَخْصُوصَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِمَا ذُكِرَ^(٥).

وَقَالَ ابْنُ بَابِشَاذٍ^(٦): لِئَلَّا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ فِي حَبِّ ضَمِيرًا وَذَا مَفْعُولٌ^(٧).

(وَمَا سِوَى) لَفْظِ (ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ) إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهُ نَحْوُ:

= عمن قيل له؛ فالصيف صيغت اللبن، قيل: لامرأة تركت زوجها وكان اللبن لا ينقطع من عنده صيفاً ولا شتاء، وطلبت منه في الشتاء؛ لأنها تزوجت فقيراً، فقال لها (الصيف صيغت اللبن).

وصار مثلاً يضرب لكل من تفوته فرصة الخير ويطلبه بعد انتهاء الفرصة، فيقال له: ضيغت بكسر التاء، ولو كان مذكراً أو مثنى أو جمعاً.

وهنا (ذا) كالمثل لا تتغير ولو تغير المخصوص بتذكير أو تأنيث أو إفراد أو جمع.

(١) تقدمت ترجمته في: ص (١٠٨).

(٢) لفظ (بذا) ساقط من: أ وب وج.

(٣) لفظ (هو) ساقط من: ج وط.

(٤) ابن كيسان: يرى عدم تغيير (ذا) إذا تغير المخصوص؛ لأن المخصوص هو دائماً مذكر، وهو مضاف محذوف؛ فإذا قلت: حبذا الزيدان، فالأصل: حبذا عقل الزيدان، حذف (عقل) وجعل المضاف إليه مكانه فارتفع، وهكذا.

(٥) أي: المخصوص بالمدح لا يتقدم على (حبذا)، وقوله: لما ذكر، أي: أنه يشبه المثل فلا يتغير بتقديم أو مطابقة للمخصوص، فلا يقال: العلم حبذا.

(٦) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري أبو الحسن، إمام عصره في النحو تعلم في العراق، ولزم بيته في مصر، سقط من سطح جامع عمرو بن العاص، فتوفي سنة ٤٦٩ هـ، له مصنفات. الأعلام: ٣ / ٢٢٠.

(٧) لأنه إن تقدم ربما يظن: أن الفاعل ضمير مستتر في (حب) يعود إلى المخصوص وهو فاعل، وعند ذلك ستكون (ذا) مفعولاً به.

«حَبَّ زَيْدٌ رَجُلًا».

(أو فَجَّرَ بِالْبَاءِ) الزائدة^(١) نحو:

[فَقَلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا] * وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ^(٢)

(وَدُونَ) وَجُودِ (ذَا انْضِمَامُ الْحَاءِ) بِضَمَّةٍ مَنقُولَةٍ مِنَ الْعَيْنِ (كَثْرًا) كَالْبَيْتِ

السَّابِقِ، وَفَتْحُهَا نَدَرَ كَقَوْلِهِ: «وَحَبَّ دِينًا»، وَمَعَ ذَا وَجَبَ^(٣).

*** **

(١) إذا جاءت (حَبَّ) بدون (ذا) فما بعدها لك فيه وجهان:

الرفع - على أنه فاعل.

أو الجر - بالباء الزائدة، كما في الشاهد الآتي.

(٢) قائله: الأخطل غوث بن غياث. العيني: ١٥٢٣/٤.

الشاهد: هنا جاء ما بعد (حَبَّ) مجروراً بالباء الزائدة، والمجرور فاعل مجرور لفظاً مرفوع تقديرًا.

(٣) حَبَّ: إذا كان بعدها (ذا) وجب فتح الحاء، وإذا لم يكن بعدها (ذا) يضم الحاء بكثرة، والفتح نادر - كما مثل بقوله: حَبَّ دِينًا.

هذا بابُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ



(صُغِ مِنْ) فِعْلٍ (مَصُوغٍ مِنْهُ) صِيغَةٌ (لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ)، نحو: «هذا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَأَعْلَمُ مِنْهُ»، (وَأَب) أَنْ تَصُوغَ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ مِنْ (اللَّذِّ أَبِي) صَوْغُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ^(١).

فَلَا تَصْعُغُهُ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ، وَلَا مِنْ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةٍ - إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ، وَشَدَّ: «هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا»، و«أَخْصَرُ مِنْهُ»، و«أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ»^(٢).

(وما بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَوَصَلَ؛ لِمَانِعٍ) مِنْ أَشَدَّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٍ)؛ لِمَانِعٍ، وَأَتِ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمُتَمَنِّعِ الصَّوْغِ مِنْهُ بَعْدَهُ مَنصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ، نحو: «هذا أَشَدُّ أَحْمِرَاراً مِنَ الدَّمِ»^(٣).

(١) لفظ (منه) ساقط من: ب.

سبق في فعلي التعجب: أنهما يصاغان من فعل ثلاثي مُثَبَّتٍ، (تام) متفاوت مبني للمعلوم، ليس اسم فاعله على وزن: أَفْعَلٌ.

فلا يصاغان: من اسم، ولا من فعل زائد على الثلاثي، ولا من منفي، ولا من فعل ناقص، ولا من فعل لا يقبل التفاوت، ولا من المبني للمجهول، ولا من فعل اسم فاعله على وزن أفضل - وقد سبق ذلك.

وهنا اسم التفضيل - أيضاً - يصاغ من فعل بالضوابط التي يصاغ منها فعلا التعجب.

(٢) هذه ألفاظ ثلاثة جاءت لها صيغة اسم التفضيل، وفيها مخالفة للضوابط، فهي من الشاذ: هو أَقْمَنُ بِكَذَا، مَصُوغٌ مِنْ اسْمٍ وَهُوَ: قَمِينٌ، أَي: جديرٌ وحقيقٌ، ف (أَقْمَنُ) أَي: أَحَقُّ. وأخصر منه - مصوغ من خماسي - وهو اختصر.

وأبيض من اللبن - مصوغ من فعل اسم الفاعل منه على أَفْعَلٍ؛ حيث يُقال: أبيضَ.

(٣) هناك في التعجب بين: أنه إذا أردنا اسم تعجب مما خالف فيه الشروط - يمكن أن نصوغ منه متعجباً به بواسطة أشد أو أشدَّ، فكذا هنا نصل إلى تفضيل ما خالف =

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا، أَوْ لَفْظًا بِمِنْ) التي لا يبتداء الغاية (إنْ جُرِّدًا) مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(١) أَي: أَعَزُّ مِنْكَ، فَإِنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ فَلَا^(٢).
وقوله:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * [وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ]^(٣)

= الشروط بهما، أو ما يشبههما تقول: هذا أشدُّ احمراراً، وأشدُّ دَحرَجَةً، وأشدُّ ظناً من ذلك، وهذا أقوى عساء من ذلك، وهذا أشدُّ موتاً من ذلك.
في التعجب: يؤتى بمصدر الفعل المصوغ منه التعجب، ويكون منصوباً مفعولاً به لـ (أشد)، وهنا يؤتى بالمصدر ويكون منصوباً على أنه تمييز؛ لذا مثل لذلك بقوله: (هذا أشدُّ احمراراً من الدم)، فـ (احمراراً) تمييز للضمير المستتر في (أشد).
(١) سورة الكهف، الآية: ٣٤.

هنا أتى بـ (من) في قوله: أكثر منك ملفوظاً بها، وقوله: وأعز، أي: منك، فهنا (من) مقدره، وجاءت (من) الابتدائية بعد اسم التفضيل؛ لأنه خال من (أل) و(من) الإضافة.
(٢) أي: إن كان اسم التفضيل مقروناً بـ (أل)، أو مضافاً لا توصل به (من).
(٣) قائله: الأعشى بن ميمون بن قيس. العيني: ٤ / ١٥٣٥.

الشاهد فيه: أن اسم التفضيل اقترنت به (أل) ومع ذلك جاءت بعد (من).
فالجواب: أن (من) هنا ليست الابتدائية، بل هي جنسية، أي: ما بعدها بيّن جنس ما قبلها، والتي لا تأتي بعد المقترن بـ (أل) هي الابتدائية.

أحوال اسم التفضيل من حيث المطابقة للموصوف به وعدم المطابقة

بدون (من)	مع (من)	الأحوال	
زيدٌ أفضلُ رجلٍ هندٌ أفضلُ امرأةٍ الزيدانُ أفضلُ رجلينِ الهندانُ أفضلُ امرأتينِ الزيدونُ أفضلُ رجالٍ الهنداتُ أفضلُ النساءِ =	محمدٌ أفضلُ من عيسى هندٌ أفضلُ من زينبٍ الزيدانُ أفضلُ من خالدٍ الهندانُ أفضلُ من دَعْبٍ الزيدونُ أفضلُ من خالدٍ الهنداتُ أفضلُ من دَعْبٍ	إذا كان نكرة بعده (من)، أو مجرداً منها، هنا يذكر ويفرد دائماً	الصالح الأولى

مِنْ: فِيهِ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، لَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ.

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، (أَوْ جَرِّدَا) مِنْ أَلٍ وَالْإِضَافَةِ (أَلِزَمَ) تَذْكَيراً، وَأَنْ يُوَحَّدَا)، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الصِّفَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ نَحْو: ﴿لِيُوسِفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا مِنَّا﴾^(١)، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ - إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾^(٢).

(وَتَلُوْ أَلٍ) أَي: الْمَعْرُفُ بِهَا (طَبَقٌ) أَي: مُطَابِقٌ لِمَوْصُوفِهِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكَيرِ وَفِرْعَوِيهِمَا، نَحْو: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ»، وَ«الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ»، وَ«الزَّيْدُونَ

=	لا تدخل معه (مِنْ)		
الحالة الثانية	زيدُ الأفضَلُ الزيدانِ الأفضَلانِ الزيدونَ الأفضَلونَ هندُ الفضلي الهندانِ الفضليانِ الهنداتُ الفضلياتُ	اسم التفضيل معرف بـ (أَلٍ) يطابق الموصوف	
	يفرد ويذكر	يطابق	
الحالة الثالثة	زيدُ أفضلُ القومِ الزيدانِ أفضلُ القومِ الزيدونَ أفضلُ القومِ هندُ أفضلُ النساءِ الهندانِ أفضلُ النساءِ الهنداتُ أفضلُ النساءِ	إذا أضيف إلى معرفة: يجوز عدم المطابقة قياساً على المجرّد من (أَلٍ) والإضافة والمطابقة قياساً على المعرّف بـ (أَلٍ)	

(١) سورة يوسف، الآية: ٨.

هنا (أحبُّ) نعت لـ (يوسف وأخيه) ومع ذلك جاء اسم التفضيل مفرداً؛ لأنه مجرد من (أَلٍ) ومن الإضافة، ولم يأت أحبّاً.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٢٤.

هنا جاء التفضيل خبر كان، وجاء بصيغة المفرد؛ حيث قال: أحبُّ، ولم يقل: أحبِّي؛ لأنه جاء مجرداً من (أَلٍ) ومن الإضافة.

«الأَفْضَلُونَ»، و«هِنْدُ الْفُضْلَى»، و«الهِندَانِ الْفُضْلِيَانِ»، و«الهِندَاتُ الْفُضْلِيَاتُ»
أو «الْفُضْلُ»^(١).

(وما لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ): فهو (ذُو وَجْهَيْنِ) مَرَوِيَّيْنِ (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ)^(٢):

وَجْهٌ - يُجْرِيهِ مُجْرَى الْمُجَرَّدِ، نحو: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾^(٣).

وَأَخْرُ - يُجْرِيهِ مُجْرَى الْمَعْرَفِ بِأَلٍ، نحو: ﴿أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا﴾^(٤).

(١) إذا اقترن اسم التفضيل بـ (أل): فإنه يأتي مطابقاً لموصوفه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع - كما هو الشأن في الأمثلة التي ذكرها الشارح.

والمراد بالوصف: هو ما اتصف باسم التفضيل سواء كان نعتاً أم خبراً.

(٢) المعرفة الأولى: يراد بها أحد المعارف التي تقابل النكرة.

والمعرفة الثانية: يراد بها صاحب العلم، أي: العارف بالنحو - أي: إذا أُضِيفَ اسم التفضيل إلى معرفة يجوز فيه وجهان:

١- أن لا يطابق، بل يبقى مفرداً مذكراً ولو كان الموصوف غير ذلك؛ قياساً على المجرد من (أل) - كما هو في الآية الأولى الآتية.

٢- أن يطابق؛ قياساً على ما فيه (أل) - كما هو في الآية الثانية.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

هنا (أحرص) جاء وصفاً للضمير الجمع؛ لأن اسم التفضيل مفعولٌ ثانٍ لـ (تجد) وقد أُضِيفَ إلى معرف بـ (أل): وهو الناس، ولم يأت جمعاً مطابقاً للضمير الذي هو مفعول أول لـ (تجد).

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٢٣.

وأول الآية: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَوْمٍ مَّجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٣].

هنا (أكابر) جاء جمعاً، و(أكابر) مضافة إلى (مجرميها): وهي معرفة؛ لإضافتها إلى الضمير. وجاء التفضيل مطابقاً لمن يوصف به وهم (المجرمون)؛ لأن هذه الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ لأن الأصل: لو كانت غير آية جَعَلْنَا مجرميها الأكابر، والمطابقة أفضل من عدمها.

(هذا) الْحُكْمُ (إذا) فَصَدَتْ بِأَفْعَلِ الْمَذْكُورِ: التَّفْضِيلُ: بَأَنْ (نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ) لَمْ تَقْصِدْهُ بِهِ، بَأَنْ (لَمْ تَنْوِ) مَعْنَاهَا (فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ) أَي: مُطَابِقٌ لَهُ كَقَوْلِهِمْ: «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ»^(١).

وَلَمَّا كَانَ لِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَعَ مِنْ شَبَهُ بِالْمُضَافِ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ^(٢).

(وَ) لَكِنْ (إِنْ تَكُنْ يَتَلَوُ مِنْ مُسْتَفْهِمًا، فَلَهُمَا) أَي: لِمَنْ وَتَلَوَهَا (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) عَلَى أَفْعَلٍ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) أَصْلُهُ: أَخَيْرٌ، وَلَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ^(٣).

(١) جواز المطابقة وعدمها في أفضل التفضيل: إذا كان مضافاً إلى معرفة مع تقدير (من) الابتدائية فتقدر في الآية الأولى: أحرص من الناس، وفي الثانية: أكبر من مجرميها، وإضمامها يدل على أن الصيغة: يراد بها التفضيل.

أما إذا لم تقدر (من) أي: لا يراد بالصيغة التفضيل، فإن (أفعل) المضافة إلى معرفة تطابق لا غير. ف (أعدلا) خبر للناقص والأشج، ولا يراد أنهما أعدلا من بني أمية الآخرين، بل العدل وصف لهما دون مراعاة تفضيلهما في العدل ليكونا هما أعدل منهم؛ لأن التفضيل مشاركة مع زيادة.

الناقص: هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك؛ لنقصه أرزاق الجند.
الأشج: هو عمر بن عبد العزيز بن مروان، سمي بذلك؛ لشجة أصابته بضرب الدابة.
الصبان ٥٠ / ٣

(٢) أي: ما بعد أفعل التفضيل لا يتقدم عليه؛ لأن ما بعده يشبه المضاف إليه - كما أن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فإذا قلت: خالد أفضل من عليّ، لا يجوز أن تقول: خالد من عليّ أفضل.

(٣) إذا كان ما بعد أفضل التفضيل وهو المجرور بـ (من) اسم استفهام جاز تقديمه على أفعل التفضيل؛ لأن الاستفهام له الصدارة.

وقد مثل لذلك الماتن بقوله: (مثل مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ)، فقد تقدم اسم الاستفهام: وهو (مَنْ) المجرور، بـ (مِنْ) على خير، وهو اسم تفضيل.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ:

«بِلَالٍ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنِ الْأَخِيرِ»^(١)

وكذا شَرٌّ.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَصْلِ قِرَاءَةُ أَبِي قِلَابَةَ^(٢): ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ

الْأَشْرُ﴾^(٣).

(وَلَدَىٰ إِخْبَارٍ) يَتَلَوْنَ مِنْ (التَّقْدِيمِ) لَهُمَا (نَزْرًا وَرَدًا)^(٤) كقولهِ:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ * جِنَا النَّخْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ^(٥)

= أصل خَيْرٌ: أَخْيَرٌ: نقلت حركة الياء إلى الخاء؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركاً، وما قبله حرف صحيح ساكن - نقلت الحركة إلى الصحيح الساكن، ويعد أن تحرك الخاء استغنيا عن همزة الوصل، فحذفت فصار: خيراً.

وقوله: ولا يكاد يستعمل، أي: لفظ (أَخْيَرٌ)، وكذا (شَرٌّ) أصله: أَشْرٌ، يقرب من عدم استعماله - أي: استعماله قليل، والكثير (خَيْرٌ وَشَرٌّ) في التفضيل.

(١) يقول - الدكتور علي محمد فاخر والآخرين - محققو كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: (٢٦٥٩ / ٦): "هذا البيت من مشطور الرجز، وقد نسبه ابن جني في المحتسب (٢ / ٢٩٩) لرؤبة بن العجاج، وبعضهم نسبه لذي الرمة - غيلان بن عقبة - صاحب فيه، يمدح بلال ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري".

والشاهد: هنا استعمال (أخير والأخير)، وهو من القليل.

(٢) هو عبد الله زيد بن عمرو الجرمي، ناسك من أهل البصرة، عالم بالقضاء والأحكام، وكان من رجال الحديث الثقات. الأعلام: ٢١٩ / ٤.

(٣) سورة القمر، الآية: ٢٦. في هذه القراءة جاء اسم التفضيل (الأشْرُ).

(٤) إذا كان المفضل عليه غير استفهام - لا يجوز تقديمه على اسم التفضيل إلا من باب الشذوذ والندور.

(٥) قائله: الفرزدق. العيني: ١٥٣٩ / ٤.

الشاهد: أن قوله (ما زوّدت منه أطيب) قدّم (منه) على (أطيب)، والأصل: بل ما زودت أطيبُ منه، وذلك من النادر.

تمة: لا يُفصلُ بَيْنَ أَفْعَلٍ وَمِنْ بِأَجْنَبِيٍّ؛ لما ذُكِرَ^(١).

وجاءَ الفَصْلُ في قوله:

لَأَكَلَةٌ مِنْ أَقْطِ بِسَمْنٍ * أَلَيْنَ مَسًّا فِي حَشَايَا الْبَطْنِ
مِنْ يَثْرِيَّاتٍ قِذَاذٍ حُشْنٍ^(٢)

فَصْلٌ

يَرْفَعُ أَفْعُلَ التَّفْضِيلِ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ فِي كُلِّ لُغَةٍ.

(وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا)؛ لِضَعْفِ شَبْهِهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَمِنْهُ حِكَايَةُ سَيَبَوِيهِ^(٣):
«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ»^(٤).

- (١) الأجنبي: هو كلام لا يعمل به أفعال التفضيل.
- (٢) يقول العيني: لم أقف على اسم قائله: ٤ / ١٥٤١.
- الشاهد: هنا فصل بين اسم التفضيل - وهو أَلَيْنُ - وبين المفضول - وهو قوله: من يثرييات - ، بفواصل أجنبي: وهو الجار والمجرور (في حشايا البطن)، فإنه متعلق بقوله: (مسًا) الذي هو التمييز، وليس متعلقاً بـ (ألين).
- (٣) تقدمت ترجمته في: ص (٥٨).
- (٤) أي: أن كل العرب إذا نطقوا باسم التفضيل - لا ينطقون بفاعله اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً، بل فاعله دائماً ضميرٌ مستترٌ؛ لأن اسم التفضيل هو أضعف من اسم الفاعل في العمل.
- فاسم الفاعل: قد يظهر فيه الفاعل، أو يبرز ضمير الفاعل - كما مثل من حكاية سيبويه: (مررت برجل أفضل منه أبوه)، ف (أبوه) فاعل لـ (أفضل)، وهو اسم ظاهر وهو من الدور.

وجه ضعف اسم التفضيل عن اسم الفاعل ما يأتي:

- ١- أنه يدل على الزيادة، واسم الفاعل على الأصل.
- ٢- أن اسم الفاعل: يثنى أو يجمع دائماً، واسم التفضيل: لا يثنى ولا يجمع في بعض الحالات. الأشموني: ٣ / ٥٣.

(وَمَتَى عَاقَبَ) أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (فِعْلًا): بِأَنْ صَلَحَ إِخْلَالُهُ مَحَلَّهُ، وَذَلِكَ إِذَا سَبَقَهُ نَفْيٌ وَكَانَ مَرْفُوعُهُ^(١) أَجْنَبِيًّا مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِإِعْتِبَارَيْنِ، (فَكثِيرًا) رَفَعَهُ الظَّاهِرَ (ثَبَّتَا)^(٢)، نحو: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»^(٣)، و«مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»^(٤).
وَالأَصْلُ: أَنْ يَقَعَ هَذَا الظَّاهِرُ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ: أَوْلَهُمَا لِلْمَوْصُوفِ، وَثَانِيهِمَا لِلظَّاهِرِ كَمَا تَقَدَّمَ^(٥).

(١) في: ج (مرفوع).

(٢) يرفع اسم التفضيل الظاهر بشروط أربعة:

١- أن يصلح أن يحل محله الفعل دون تغيير للمعنى.

٢- أن يسبق بنفي.

٣- أن يكون المفضل المرفوع مفضلًا على نفسه، ولكن باعتبارين.

٤- أن يكون المرفوع أجنبياً.

ومعنى كونه أجنبياً: أن الفاعل غير ملابس لضمير الموصوف، فمثل: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، لا يصح؛ لأن الفاعل: وهو أبوه، ملابس لضمير (رجل)، فهو سببي وليس أجنبياً. الصبان ٣ / ٥٤.

(٣) لم أعثر على رواية الصوم، والموجود (أجد فيها العمل الصالح) أخرجه البخاري بلفظ

آخر (٩٦٩)، وبهذا اللفظ أخرجه الترمذي برقم (٧٥٧)، وأبو داود برقم (٢٤٣٨).

هنا الفاعل لفظ (الصوم) والرواية الصحيحة (العمل)؛ لأنه يمكن أن يحل محل اسم التفضيل الفعل، تقول: يُحِبُّ فِيهَا الصَّوْمُ، وَسَبَقَهُ نَفْيٌ، وَالصَّوْمُ خَالٍ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى (أَيَّامٍ)، وَالصَّوْمُ: هُوَ مَفْضَلٌ عَلَى نَفْسِ الصَّوْمِ، وَلَكِنْ الْفَاضِلُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَالْمَفْضُولُ فِي الْأَيَّامِ الْآخَرَى.

(٤) بما أن العرب مثلت له بهذا المثال أطلقوا عليها: مسألة الكحل.

وهنا الفاعل (الكحل) وتقدمه نفي وليس فيه ضمير يعود على الموصوف - وهو لفظ (رجل) وهو مفضل على نفس الكحل في عين (زيد) عن عين غيره.

(٥) وأنت ترى: أن الصوم والكحل وقفا بين ضميرين، ضمير فيها يعود إلى الأيام، وضمير

منه يعود إلى الصوم، والكحل: بين ضمير عينيه العائد إلى الموصوف: وهو رجل، وبين ضمير منه العائد إلى (الكحل).

وقد يُحذفُ الضَّميرُ الثاني، وتَدْخُلُ مِنْ إِمَّا عَلَى الظَّاهِرِ نحو: «مِنْ كُجَلٍ عَيْنِ زَيْدٍ»، أو مَحَلِّهَ نحو: «مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ»، أو ^(١) ذِي المَحَلِّ نحو: «مِنْ زَيْدٍ» ^(٢).
وَمِمَّا جَاءَ مِنْ كَلَامِهِمْ: «مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ» والأَصْلُ: مِنْ حُسْنِ الجَمِيلِ بِزَيْدٍ، أُضِيفَ الجَمِيلُ إِلَى زَيْدٍ ثُمَّ حُذِفَ ^(٣).
وَنَظِيرُهُ قَوْلُ المُصَنِّفِ: (كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ) أَي: صَاحِبٍ، (أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنْ) أَبِي بَكْرٍ (الصَّدِيقِ) [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ] ^(٤)؛ إِذِ الأَصْلُ: أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنْ وَلايَةِ الفَضْلِ بِالصَّدِيقِ، ثُمَّ مِنْ فَضْلِ الصَّدِيقِ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ] ^(٥)، ثُمَّ مِنْ الصَّدِيقِ ^(٦).



نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إنتاجها وتجميعها على شكل أرشيف

- (١) في: أ (و).
 - (٢) أحياناً يحذف الضمير الثاني العائد على الفاعل الظاهر، ويكون بدله الظاهر هو محل الفاعل، مثل: عين في المثال، التقدير الأول: من عين زيد، أو صاحب محله - كما في المثال الثاني (من زيد).
 - (٣) ف (الجميل) فاعل ظاهر، وحذف الضمير العائد إليه ووضع (زيد) مكانه، والأصل: من حسن الجميل بزيد: حذف حرف الجر وأضيف (الجميل) إليه صار: من حسن جميل زيد، ثم حذف المضاف: وهو جميل.
 - (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من: ب وط.
 - (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ وب وج.
 - (٦) أي: إن الماتن أتى بمثال حذف منه الضمير العائد إلى الفاعل، وجعل الظاهر وهو مشابه لما ذكر الشارح.
- المثال: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق، الأصل: أولى به الفضل من ولاية الفضل بالصديق - حذف حرف الجر وأضيف فضل إليه، فصار: أولى به الفضل من فضل الصديق، ثم حذف لفظ فضل المضاف، فصار: من الصديق.

خاتمة

أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ يَعْمَلُ فِي التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ وَالظَّرْفِ^(١)،
وعلى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ وَلَا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣)؛ فَحَيْثُ مَفْعُولٌ بِهِ
لِلْفِعْلِ مُقَدَّرٌ دَلَّ عَلَيْهِ أَعْلَمُ^(٤)، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى السَّعَةِ^(٥) - كَذَا قَالُوهُ.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٦): وَقَوَاعِدُ النَّحْوِ تَأْبَاهُ؛ لِنَصِّهِمْ عَلَى أَنْ حَيْثُ لَا يَتَصَرَّفُ،
وَأَنَّهُ لَا يَتَوَسَّعُ إِلَّا فِي الظَّرْفِ الْمُتَصَرَّفِ^(٧)، قَالَ: وَالظَّاهِرُ إِقْرَارُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ
الْمَجَازِيَّةِ وَتَضَمَّنُ^(٨) أَعْلَمَ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ، فَالتَّقْدِيرُ: اللَّهُ أَنْفَذَ عِلْمًا
حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ، أَي: هُوَ نَافِذُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ^(٩).

(١) مثال عمله في الحال، خالدٌ أكرمٌ من عليٍّ بأذلاً.

ومثال عمله في التمييز: أنا أكثر منك مالاً.

ومثال عمله في الظرف: خالدٌ أصبرُ الناسِ عند الشدائد.

(٢) فلا يقال: خالدٌ أعلمُ الناسِ علماً، في المفعول المطلق، ولا يقال: خالدٌ أطعمُ الناسِ
تمرّاً، في المفعول به.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

هنا (حيث) مبني على الضم في محل نصب، وكأنها مفعول به لقوله: أعلم.

(٤) هنا (حيث) في محل نصب مفعولاً به لفعل مقدر تقديره: يعلم، وليس مفعولاً به لِ (أعلم).

(٥) أي: التسامح؛ لأنها ظرف، والظروف: يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها.

(٦) تقدمت ترجمته في: ص (١١٣).

(٧) أي: أن (حيث) ملازمة للظرفية: لا تكون فاعلاً ولا مبتدأً ولا حالاً، فكذا لا تكون
مفعولاً به من باب التوسع؛ لأن التوسع يجري في الظروف المتصرفة، وهي التي تأتي
ظرفاً وغير ظرف.

(٨) في: أ و ط (تضمن).

(٩) يرى أبو حَيَّانَ: أن تبقى ظرفاً مجازاً؛ لأن موضع الرسالة: هم الأنبياء، وهم ليس محلاً، فهي مبنية
على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية المجازية، وقد أجرى الشارح تأويل ذلك.

فهرس المحتويات للجزء الأول



رقم الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة المحقق
٩	ترجمة ابن مالك
١٥	ترجمة جلال الدين السيوطي
٢٣	ألفية ابن مالك
٣٣	مواصفات النسخ المخطوطة
٤٣	عمل المحقق
٤٧	مقدمة الشارح
٤٩	مقدمة الناظم
٥٧	هذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرح ما يتألف الكلامُ مِنْهُ
٦٢	علامات أقسام الكلام
٦٣	علامات الاسم
٦٤	الأمثلة لعلامات الاسم
٦٦	علامات الفعل
٦٧	علامات الحرف
٦٨	أقسام الفعل وعلامة كل قسم
٧١	المُعْرَبِ والمَبْنِيِّ
٧١	أحوال آخر الاسم
٧٣	أنواع شبه الاسم بالحرف
٧٦	الاسم المعرب
٧٦	بناء وإعراب الأفعال

رقم الصفحة	الموضوع
٧٩	أحوال آخر الحرف
٧٩	أقسام علامات البناء
٨٢	أنواع الإعراب
٨٣	علامات الإعراب
٨٤	المعرب بالحروف
٨٤	اعراب الأسماء الخمسة
٨٧	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
٨٨	إعراب المثنى
٨٩	الملحق بالمثنى وشرط إعرابه
٩١	إعراب جمع المذكر السالم
٩٢	الملحق بجمع المذكر السالم
٩٨	إعراب المجموع بالألف والتاء مزيدتين
١٠٠	إعراب ما لا ينصرف
١٠٢	إعراب الأفعال الخمسة
١٠٤	إعراب الاسم المقصور والمنقوص
١٠٧	بابُ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ
١٠٧	أولاً: النكرة
١٠٧	ثانياً: المعرفة
١١٠	أقسام الضمير
١١٢	أنواع الضمير من حيث الاستتار
١١٤	أنواع الضمير من حيث الاتصال والانفصال
١١٥	لا يجوز فصل الضمير إن أمكن الوصل
١١٦	جواز اتصاله وانفصاله
١١٨	الضمير الأخص يقدم

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٠	موضع نون الوقاية.....
١٢٥	الثاني مِنَ المَعَارِفِ: (العَلْمُ)
١٢٥	أنواعه.....
١٢٧	أقسام العلم من حيث أنواعه.....
١٢٨	موقع اللقب والكنية مع الاسم
١٢٩	إعراب اللقب بعد الاسم
١٣١	أنواعه من حيثُ الأَصَالَةُ والتَّقْلُ
١٣١	أقسامه من حيثُ الإفرادُ والتركيبُ
١٣٣	عَلْمُ الجِنْسِ
١٣٥	الثالثُ مِنَ المَعَارِفِ (اسمُ الإِشَارَةِ)
١٣٩	الرابعُ مِنَ المَعَارِفِ (الموصولُ)
١٤٠	الموصول الاسمي.....
١٤٤	ما ينوب مناب كل الموصلات
١٤٩	صلة الموصول وضميره
١٥٢	أحوال أيّ اعراباً وبناء
١٥٤	حذف العائد من الصلة.....
١٥٩	الخامسُ مِنَ المَعَارِفِ: (المُعَرَّفُ بِأداةِ التعريفِ)
١٦٠	معاني أل
١٦٣	أل تلمح بالصفة المنقول عنها العلم
١٦٣	العلم بالغلبة.....
١٦٥	هذا بابُ (الابتداءِ)
١٦٦	تعريف المبتدأ.....
١٧٠	العامل في المبتدأ والخبر
١٧١	تعريف الخبر

رقم الصفحة	الموضوع
١٧١	أنواع الخبر من حيث الأفراد وغيره.
١٧٣	أنواعه من حيث الجمود والاشتقاق
١٧٥	الخبر شبه جملة
١٧٧	صلاحية اسمي الزمان والمكان للخبر
١٧٨	امتناع الابتداء بالنكرة إلا لفائدة
١٨١	مرتبة المبتدأ والخبر
١٨٢	وجوب تأخير الخبر
١٨٥	وجوب تقديم الخبر
١٨٦	حذف المبتدأ و الخبر وجوبا وجوازا
١٩٢	تعدد الخبر
١٩٣	نواسخ المبتدأ والخبر
١٩٣	الأوَّل (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)
١٩٥	عمل غير الماضي منها كالماضي
١٩٧	مواضع لكان وأخواتها
١٩٨	تقديم الخبر على كان وأخواتها
٢٠١	تمام كان وبعض أخواتها
٢٠٢	تقديم معمول الخبر دون الخبر
٢٠٤	زيادة كان
٢٠٦	حذف كان مع اسمها
٢٠٧	حذف كان وتعويض ما عنها
٢٠٧	جزم مضارعها مع حذف النون
٢٠٩	الثاني من نواسخ الإبتداء (ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بِلَيْسَ)
٢٠٩	أولاً: إعمال ما النافية
٢١١	زيادة الباء في الخبر

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٣	فرع: عَمَلُ لا النافية
٢١٤	إعمالُ لاَتَ وإِنِ النافية
٢١٦	الثالثُ مِنَ النَّوَاسِخِ (أفعالُ المُقَارَبَةِ)
٢٢٣	الرابعُ مِنَ النَّوَاسِخِ (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)
٢٢٤	مواضع فتح همزة إِنَّ
٢٢٥	مواضع كسر همزة إِنَّ
٢٢٧	جواز الفتح والكسر
٢٢٨	موضع لام الابتداء مع أَنْ
٢٣١	إبطال عمل إِنَّ وأخواتها
٢٣٢	العطف على اسم إِنَّ وبعض أخواتها
٢٣٤	تخفيف نون إِنَّ وَأَنْ وَكَأَنَّ ولكنَّ
٢٤٠	الخامس من النَّوَاسِخِ (لا التي لنفي الجِنْسِ)
٢٤٦	متبوع اسم لا
٢٤٩	حذف خبر لا واسمها
٢٥١	السادسُ مِنَ النَّوَاسِخِ (ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا)
٢٥٦	ما يعلق وما يلغى من هذه الأفعال
٢٥٧	أنواع الإلغاء
٢٥٩	وجوب التعليق
٢٦١	أفعال تنصب مفعولا واحداً
٢٦٢	رأى بمعنى الرؤية المنامية
٢٦٢	حذف المفعولين أو أحدهما
٢٦٣	تقول بعد الاستفهام كتظن
٢٦٥	فصل في (أعلم وأرى)
٢٦٦	دخول الهمزة على المتعدي لواحد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٨	أفعال ملحقة بأعلم وأرى
٢٧٠	هذا بابُ الفاعلِ وفيهِ المفعولُ بِهِ
٢٧٤	لا تَلَحُّوْا الفِعْلَ عَلامَةُ تَثْنِيَةٍ ولا جَمْعٍ
٢٧٦	تَأْنِيْتُ الفِعْلِ وتَذْكِيرُهُ
٢٨١	تَقْدِيمُ المَفْعُولِ بِهِ وتأخِيرُهُ
٢٨٢	تَأخِيرُ المَحْصُورِ
٢٨٤	أماكن عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
٢٨٧	هذا بابُ (النائبِ عن الفاعلِ) إذا حُذِفَ
٢٨٨	حَرَكَاتُ الفِعْلِ المَاضِي والمَضَارِعِ
٢٩٠	هَيْئَةُ الفِعْلِ المَعْتَلِ العَيْنِي
٢٩٢	هَيْئَةُ المَضَاعِفِ الثَّلَاثِي
٢٩٣	هَيْئَةُ افْتَعَلَ وتَفَعَّلَ
٢٩٤	ما يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ
٢٩٧	الأوْلَى بالنِّيَابَةِ
٢٩٧	النائب مما له مفعولان
٣٠١	هذا بابُ اسْتِغْلالِ العَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ
٣٠٨	الاسْتِغْلالُ بالوصف كالفعل
٣١٠	هذا باب تعدي الفعل ولزومه وفيه رُتْبُ المَفَاعِيلِ
٣١٢	أسباب تعدي الفعل اللازم
٣١٥	فصل: فِي رُتْبِ المَفَاعِيلِ وما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ
٣١٦	الحذف للمفعول الفضلة
٣١٨	هذا باب التنازع في العمل
٣٢٥	فصل: المَفَاعِيلُ خَمْسَةٌ
٣٢٥	الثاني [المفعول المطلق]

الموضوع	رقم الصفحة
الثالث - من المفاعيل: المفعول له	٣٣٢
الرابع - من المفاعيل: المفعول فيه	٣٣٥
الخامس - من المفاعيل: المفعول معه	٣٣٩
الاستثناء	٣٤٣-٣٤٢
الاستثناء المفرغ	٣٤٦
تكرار المستثنيات	٣٤٧
الاستثناء بالأسماء	٣٥٠
الاستثناء بالأفعال	٣٥٣
هذا باب الحال	٣٥٦
شروط الحال	٣٥٧
شروط صاحب الحال	٣٦١
موانع سبق الحال صاحبها	٣٦٣
تقدم الحال على عاملها	٣٦٦
ضابطة: تعدد الأحوال	٣٦٩
الحال المؤكدة	٣٦٩
تقع الجملة حالاً	٣٧٠
رابط جملة الحال بصاحبها	٣٧١
حذف عامل الحال	٣٧٦
هذا باب التمييز	٣٧٨
موقع عامل التمييز	٣٨٢
هذا باب حروف الجر	٣٨٤
معاني حروف الجر	٣٨٧
هذا باب الإضافة	٣٩٩
الإضافة اللفظية تفيد التخفيف	٤٠١

رقم الصفحة	الموضوع
٤٠٢	منع اقتران أل بالمضاف وجوازه
٤٠٤	تأثر المضاف بالمضاف إليه
٤٠٥	منع اتحاد المضاف والمضاف إليه
٤٠٦	ما تمتنع إضافته أو تجب
٤٠٧	ما يضاف إلى الضمير
٤٠٩	ما يضاف إلى الجملة
٤١٠	إعراب اسم الزمان بعد المشبه لإذ
٤١٤	إضافة كلا وكلتا وأي
٤١٦	بناء أو إعراب غير وقبل وبعد والجهات الست
٤٢٤	يحذف المضاف وينوب عنه المضاف إليه
٤٢٦	يحذف المضاف إليه وكأنه موجود
٤٢٧	فصل المضاف إليه عن المضاف بفاصل
٤٣١	فصل: في المضاف إلى ياء المتكلم الصحيح
٤٣٦	خاتمة: بابُ إعمالِ المصدرِ
٤٤٢	هذا بابُ إعمالِ اسمِ الفاعلِ
٤٤٥	مبالغة اسم الفاعل
٤٤٧	تابع مفعول اسم الفاعل المخفوض
٤٤٧	إعمال اسم المفعول
٤٤٩	هذا بابُ أبنيةِ المصَادِرِ
٤٤٩	المصدر من الفعل الثلاثي
٤٥٢	المصدر من غير الفعل الثلاثي
٤٥٤	مصدر بناء العدد أو المرّة
٤٥٦	فصل: في (أبنيةِ أسماءِ الفاعلينِ والصفاتِ المشبهةِ بها)
٤٥٨	اسم الفاعل من المزيد على الثلاثي

الموضوع	رقم الصفحة
اسم المفعول من الثلاثي والزائد على الثلاثي	٤٥٩
هذا بابُ إعمالِ الصِّفَةِ المُشَبَّهِهَةِ بِاسْمِ الفاعِلِ	٤٦١
عمل الصفة المشبهة	٤٦٤
هذا باب التعجب	٤٦٨
شروط ما يصاغ منه	٤٧٠
صيغة التعجب عند فقد الشروط	٤٧١
هذا بابُ نِعَمٍ وَبِئْسَ	٤٧٥
إعراب ما بعد نعم وبئس	٤٧٩
ألفاظ المدح والذم	٤٨١
هذا بابُ أَفْعَلِ التفضيلِ	٤٨٦
فصلٌ يرفعُ أَفْعَلِ التفضيلِ الضمير المستتر	٤٩٢
خاتمة	٤٩٥
فهرس الجزء الأول	٤٩٦